المجلس القومي للثقافة العربية



سلسلة الندوات 5

أزمة الخليج قبل الحرب وبعدها

أزمة الخليج: أبعادها ومخاطرها

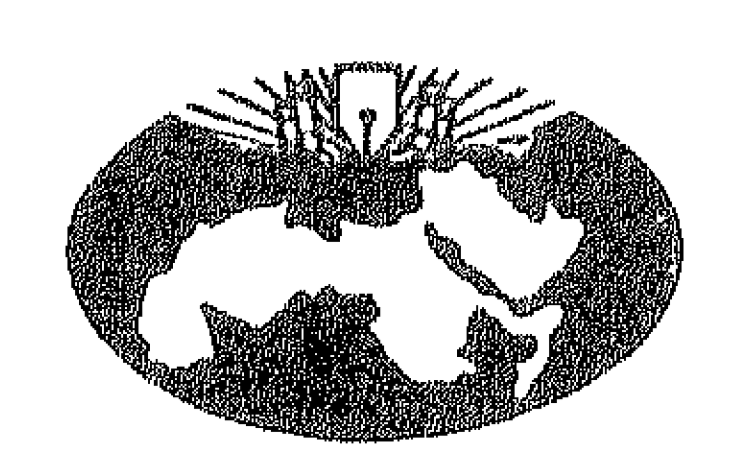
حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري

الطاهر لبيب محمد عابد الجابري أحمد اليابوري مصطفى التير نديم البيطار
خضر زكريا حيدر ابراهيم ذياب مخادمة عبد الله ساعف مبارك ربيع
دارم البصّام دلال البزري محمّد سبيلا محمد ياسين عريبي وميض نظمي
عبد القادر الزغل عبد الإله بلقزيز جورج طرابيشي صلاح الدين الجورشي غانم الهنا
اسماعيل القروي علي ضوي كمال عبد اللطيف خليل السّواحري فتح الله ولعلو
عمر الحامدي

منشورات المجلس القومي للثقافة العربية

أزمة الخليج قبل الحرب وبعدها

المجلس القومي للثقافة العربية



سلسلة الندوات 5

أزمة الخليج قبل الحرب وبعدها

أزمة الخليج: أبعادها ومخاطرها

حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري

الطاهر لبيب   محمد عابد الجابري   أحمد اليابوري   مصطفى التير   نديم البيطار

خضر زكريا   حيدر ابراهيم   ذياب مخادمه   عبد الله ساعف   مبارك ربيع

دارم البصّام   دلال البزري   محمّد سبيلا   محمد ياسين عريبي   وميض نظمي

عبد القادر الزغل   عبد الإله بلقزيز   جورج طرابيشي   صلاح الدين الجورشي   غانم هنا

اسماعيل العروي   علي ضوي   كمال عبد اللطيف   خليل السواحري   فتح الله ولعلو

عمر الحامدي

منشورات المجلس القومي للثقافة العربية

4 مكرر، شارع فرنسا ـ أكدال
الرباط ـ المملكة المغربية
هاتف: 77052، 77059، 77065، 78631
فاكس: 741.39 ـ تلكس: 326.56

المحتويات

أزمة الخليج قبل الحرب وبعد الحرب

تقديم :

إيماناً من المجلس القومي للثقافة العربية بدور المثقف العربي ، الذي تمكن في مراحل عديدة من مسيرة الأمة العربية ، أن يسهم ويشارك في حل الكثير من الأزمات التي صادفت شعبنا العربي ، وما زال قادراً على العطاء رغم المحن والعوائق وأساليب القمع ، ويواصل رسالته في إيقاظ وعي الجماهير ، وتحسيسها بمسؤولياتها الكاملة على مصيرها الحضاري في قلب حركتها المناضلة من أجل المستقبل المنشود ، باعتبار أن الوعي أول مراحل المقاومة لمنهج القطرية والتبعية والتخلف والقهر والاستغلال .

وانطلاقاً من التزامات المجلس القومي للثقافة العربية التي حددها في ميثاقه ، والمتمثلة في ضرورة أن يتحمل المثقف العربي العبء الأكبر في مواجهة التحديات التي يتعرض لها مصير الأمة العربية وعلى ضوء تطور أزمة الخليج ، نظم المجلس ندوتين فكريتين بالرباط حول الأزمة قبل الحرب وبعدها ، الأولى في الفترة من 10 إلى 11 نوفمبر 1990 م . في موضوع « أزمة الخليج : أبعادها ومخاطرها » . والثانية في الفترة من 14 إلى 15 مارس 1991 م ، في موضوع « حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري » . حضر الندوتين عدد من المثقفين العرب من مختلف أقطار الوطن العربي ، لتدارس أبعاد ومخاطر الأزمة في رؤية مستقبلية . وقد تضمنت أعمال الندوتين محاور تاريخية واقتصادية وسياسية واستراتيجية وثقافية ، وذلك في سياق الجهود الثقافية التي ما فتيء يبذلها المجلس القومي للثقافة العربية للمساهمة في معرفة الواقع العربي الذي يشهد مشكلات معقدة وبالغة الخطورة تحتاج إلى مواجهة حقيقية ، وبحلول جذرية شاملة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفصل فيها معارك الحرية والديمقراطية والوحدة العربية بعضها عن بعض ، ولا يمكن فصل المعركة ضد الأجنبي عن المعركة من أجل الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية . ووفاء للخط القومي الواضح الذي اتخذه المجلس القومي للثقافة العربية منهجاً وأسلوباً وكما حدده برنامج عمله الذي يتمثل في جمع كل الفعاليات الثقافية والفكرية ، لدرء الأخطار التي تهدد وجود الأمة العربية ، وخاصة أزمة الخليج التي كشفت عن صلابة القطرية ومقاومتها التاريخية لكل نزوع وحدوي بعد أن سيجت وحصنت نفسها بمؤسسات ورموز قطرية متفانية في الدفاع عن وجودها ، ومستعدة للتخلي عن كل ما هو قومي ووحدوي حتى لو تطلب التخلي عن سيادة الوطن الواحد أو اقتطاع أجزاء منه من تكريس الوجود الأجنبي وتمويله حفاظاً على ذاتها ، وحماية لكيانها ، ومدعمة لمشروعيتها التي لا تستند أصولها إلى « المشروعية الدولية » . فتلازمت معها ظاهرة القمع والاستبداد ، وإهدار الحقوق الأساسية للإنسان العربي ، ومورست ضده أبشع

أساليب القهر والطغيان .

لقد تأكد أن أزمة الخليج وقعت في غياب الرؤية القومية والوحدة القومية التي هي أداة الإنسان العربي في تحرير الأرض والثقافة والمجتمع والاقتصاد ، وفي ظل سيادة التبعية والدكتاتورية الإقليمية التي أضحت ركيزة أساسية للاستعمار الجديد على كافة الأصعدة الاقتصادية والاستراتيجية . ولذلك فإن الوحدة والرؤية القومية لمعالجة كل الأزمات ستبقى إضافة إلى أنها التعبير عن الأمة الواحدة ، هي العنصر الوحيد لاستعادة الاستقلال الحقيقي والقدرة على صنع التقدم ، وستظل عنصراً رئيسياً في بناء المنهج المضاد للإقليمية والتبعية والتخلف ووسيلة لتحرر الإنسان العربي وإنعتاقه حتى يكون هو هدف وأداة هذا المنهج ، فليست الأساليب التقنية المتطورة ولا الموازنات الدولية إلا عوامل مساعدة ، ولا سبيل للاستحواذ عليها بغير الاعتماد أولا وأخيراً على الإنسان العربي هدف التقدم ، والقادر على صنعه .

لقد بين المثقفون العرب في هاتين الندوتين من خلال العروض والمناقشات التي تميزت بروح ملتزمة بالموقف القومي من منظور علمي ، أن أزمة الخليج جاءت بكل عنف ومأساوية الحدث التاريخي القومي لتضع آمالاً وأهدافاً وشعارات وحدوية تتجاوز الإقليمية والأنظمة القمعية والحزبية التي تدعم صلابة القطرية .

وإذا كانت أزمة الخليج تمثل أخطر أزمة مرت بتاريخ الأمة العربية المعاصر ، فإن تجارب التاريخ دلت على أن النكسات في تاريخ الأمم هي الانطلاقة نحو صنع تقدمها ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قوة كبرى في العالم إلا بعد أن أثخنتها جراح حروبها الداخلية الطاحنة ، وتاريخ فرنسا حافل بهزائمها ، وبريطانيا التي كانت شمسها لا تغرب ، غربت عنها شمسها ولكنها لا زالت تتمتع بدورها في صناعة القرار الدولي ، وألمانيا التي أشعلت فتيل الحرب الكونية ، فحصدت نتائج تمزقها ، بدأت تلملم أطرافها وهي الآن دولة واحدة لها جميع مقومات الدولة الحديثة ، واليابان التي دمرتها نيران الحرب العالمية الثانية أصبحت قلب العالم اقتصادياً وصناعياً .

فهل نستفيد نحن العرب من أبعاد ومخاطر أزمة الخليج فتكون حربها مناسبة لإنجاز التغيير الحضاري المنشود ؟

القسم الأول :

أزمة الخليج
أبعادها ومخاطرها

الرباط 10 – 1990/11/11

أزمة الخليج العربي :

أبعادها ومخاطرها

الوَرَقةُ الفكريّة

أزمة الخليج العربي
أبعادها ومخاطرها

تندلع أزمة الخليج العربي بشكل مفاجيء وخطير على شكل حدث خلف أبعاداً قومية وعالمية بعيدة المدى في فترة يبدو أن الوفاق الدولي قد خطا فيها خطوات إيجابية في اتجاه إعادة ترتيب النظام العالمي ، وفي فترة انطلقت فيها على المستوى القومي الاتحادات والتجمعات الإقليمية العربية .

وإذا كانت هذه الأزمة قد فاجأت الجميع فإنها مع ذلك تضرب بجذورها في المرحلة الاستعمارية من تاريخ وطننا العربي حيث لم يخرج الاستعمار إلا بعد أن مزّق خريطة الأمة وزرع في قلبها ترسانه عسكرية تمثلها اسرائيل .

وبجانب البعد التاريخي للأزمة يبدو أن هناك عوامل اقتصادية كانت من جهة سبباً في تفجير الأزمة وإحدى عوامل إعطائها بعدا دوليا في عصر يتزايد اعتماده على الطاقة المتولدة عن النفط . إلا أنه إذا كان العامل الاقتصادي أحد أسباب الازمة فإن طرح مشكل كيفية استغلال الموارد العربية قد كان إحدى القضايا التي فجرتها هذه الأزمة أيضا .

لكن واقع الأزمة لم يقتصر على الجانبين الاقتصادي والتاريخي بل أيضا الجانب السياسي في بعديه العربي والدولي .

فقد أدت هذه الأزمة إلى ظهور محاور وتحالفات جديدة بين الأقطار العربية ، واهتزت بعض التجمعات الإقليمية كما اهتزت الجامعة العربية ، وقامت حروب دبلوماسية بين بعض الأقطار العربية . كما أن المسألة طرحت قضية الديمقراطية وقضية الحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطن في العديد من الأقطار العربية وأثارت نقاشا حول قضايا تتعلق بمدى مشروعية الحدود الاستعمارية ، والحدود القطرية الموروثة عنها ، ومدى مشروعية استعمال العنف في العلاقات بين الأقطار العربية وكذلك مدى مشروعية الالتجاء إلى القوى الغربية الأوربية والأمريكية والاستنجاد بها في احتلال الأرض العربية . وبالإضافة إلى الأبعاد العربية للأزمة ، فإنها قد انعكست عالمياً على تعاون العظمين من أجل إقامة نظام دولي جديد تتعهده أمريكا .

* وربما كانت إحدى الانعكاسات الأساسية للأزمة تتمثل في وقعها على قضيتنا القومية الأولى قضيا فلسطين .

خاصة وأن العراق نفسه بتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية قد ربط حل مسألة الخليج بحل مجمل قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها قضية فلسطين . كما أن هذه الأزمة قد دفعت العديد من أقطار الخليج إلى التخلي عن إلتزامها القومي المادي والمعنوي تجاه القضية الفلسطينية هذا بالإضافة إلى انعكاس الأحداث على حركة المقاومة المتمثلة في ثورة الحجارة في الأراضي العربية المحتلة .

يضاف إلى كل ما سبق التأثير المرتقب لهذا الحدث على مشروع الوحدة العربية .

إلا أن معالجتنا لكافة ابعاد الازمة ومخاطرها يجب ألا يبعدنا عن عملية استشراف آفاق واحتمالات تطورها ، هذا بالإضافة إلى ضرورة التساؤل عن واجب كل فصيل من فصائل الحركة الوطنية والقومية والديمقراطية ، في مواجهة الحدث بمختلف أبعاده واحتمالاته الممكنة والمتوقعة .

وبما أن حدثا تاريخيا ساخنا كأزمة الخليج يتطلب في معالجته بالإضافة إلى العدة العلمية والمنهج التحليلي والوصفي نفسا قوميا ونضاليا في النظر إلى الأمور ، لأنه لا حياد حينما تكون الأمة مطمعا لعدوان الاستعمار وحينما تكون الأرض العربية قد احتُلَّتْ من طرف قوى الاستعمار الامريكي والاوربي . فإن المنتظر من هذه الندوة أن تكون مناسبة للإحاطة العلمية بكل جوانب وملابسات الأزمة وذلك في أفق الاختيار القومي التحرري والوحدوي

أما محاور الندوة وموضوعاتها فيمكن ترتيبها على النحو التالي :

المحور الأول : الابعاد التاريخية والاقتصادية والسياسية

تقدم في هذا المحور 3 إلى 5 أوراق يتم فيها بحث السياق التاريخي في علاقته بالنظام الإقليمي العربي والمتغيرات الدولية . كما يتم بحث الجوانب الاقتصادية والسياسية للازمة وذلك بالتفكير في موضوع الثروة العربية ومشاريع التنمية والوحدة والتقدم في الوطن العربي .

المحور الثاني : مخاطر الأزمة على الوضع العربي

تقدم في هذا المحور أيضاً من 3 إلى 5 أوراق تدرس المخاطر التي يمكن ان تترتب على الأزمة ، وخاصة المخاطر التي تتعلق بالقضايا القومية الرئيسية ، قضية فلسطين والوحدة العربية .

المحور الثالث : مستقبل الأزمة : الاحتمالات والبدائل الممكنة

يتم الاهتمام في هذا المحور بتناول الاحتمالات الواردة في سياق تصعيد الاحداث ، ويمكن ان تقدم من 3 إلى 5 أوراق للتفكير في البدائل في ضوء الممكنات والمتغيرات التي تؤطر الأزمة قومياً وعالمياً .

كلمة الأمين العام

عمر خليفة الحامدي

أزمة الخليج
أبعادها ومخاطرها

عمر الحامدي

إن ماتمر به الأمة العربية من ظرف دقيق ، وما تتعرض له من مخاطر ، ليمثل أخطر ما مرت به طوال تاريخها الحديث ، والأدهى أن هذه الأمة المجيدة التي تركت بصماتها الحضارية على مسار التاريخ ، تواجه ما يُحدِقُ بها اليوم من أخطار وهي مشتتة ، متنازعة ، بل إن حِرَابَ بعضها متجهة نحو البعض الآخر ، بشكل لم يسبق له مثيل .

لقد ظهر واضحا ، أكثر من أي وقت مضى ، أن القوى الأمبريالية تتلهف على الثروة البترولية في المنطقةالعربية ، كما كانت في الماضي تتلهف على موقعها الاستراتيجي ، وكما تم في الماضي بسط نفوذها على امتداد الوطن العربي ، فإنها اليوم وبعد مكتسبات مرحلة التحرير العربي ، ومسيرة الكفاح الوحدوي ، تعود لتعزز وجودها العسكري المكشوف ، يباركها انشطارُ الصف العربي ، وانعدامُ الحدِّ الأدنى من الإجماع على تصور الأخطار ، وآفاق المستقبل القريب والبعيد .

إن ما يجري على الأرض العربية اليوم ليَضَعُ على عاتق الجيل العربي الحالي مسؤولية لا مهرب منها ولا مفر ، لاتخاذ موقف جدي إزاء الازمة ، وهذا ما يفرض فَهْمَ ما يجري في أبعاده الحقيقية ، بعيداً عما أَلِفَتْه الساحةُ العربية في أزمات عديدة ، متفاوتة الخطورة ، من جداليات تُعْتَبَرُ سلبياتُها أكثرَ من إيجابياتها .

وتتحمَّل النخبة العربية المثقفة أكبر العبء في هذه المسؤولية ، وهذا ما يفرض مثل هذا اللقاء ، مع كل ضمير عربي حي ، مهما كانت الاختلافات الإيديولوجية والإتجاهات السياسية ... فعندما يتعرض مصير الأمة العربية للخطر ، يجب أن تذوب الخلافات ولو مؤقتا ، والموقفُ الموحَّدُ لا يعني أن المفكرين والمحللين قد أصبحوا نُسَخاً متطابقةً بعضُهم من بعض ، وإنما يعني أنه خلاصةُ الجهود المسؤولة في فهم وتقويم الوضع ، وتوحيد الرؤية لتحقيق الأهداف وفق تراتبية الأسبقيات .

إن المجلس القومي للثقافة العربية ، وهو يقوم بهذه المبادرة ، بلقاء مجموعة مسؤولة من أبناء الوطن العربي ، لِتَدَارُس أبعاد ومخاطر الأزمة الحالية ، ليَجِدُ نفسه وفياً لما رسمه لنفسه من خط قومي واضح ، يتمثل في العمل على جمع الطاقات الفكرية العربية ، لدفع ما يهدد الأمة العربية من أخطار ، بل إنه لَيَجِدُ نفسه في ظَرْف تاريخي قريب من الظرف الذي انعقد فيه مؤتمر مواجهة الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للأمة العربية ، على الأقل من زاوية عمق الصَّدْع الحاصل في مواقف الدول العربية ، بعضها إزاء بعض ، وان كان

من الواضح أن الأزمة الحالية تتجاوز كل ما سبق ، من حيث أنها في نتائجها المتوقّعةِ القريبة والبعيدة ، شاملة لكل أطراف الوطن العربي ، بل إنها تبدو عاملة بالضرورة ، وبسرعة لا تُقاس بأي حدث آخَر ، على تغيير الصورة المعروفة في الوطن العربي حتى الآن تغييراً جذرياً ، ولكنه ليس بالضرورة التغيير الذي ينشده الوحدويون والمناضلون الشرفاء الذين يزخر بهم الوطن العربي على امتداد رقعته وتاريخه .

وإن ما يحز في النفس ، بل ما يخل بمسيرة طويلة من النضال الوحدوي والتضحيات الجسيمة لشعب وأمة عربية مناضلة ، أن خيوط ما يُنسج لتجاوُزِ الأزمة ، والاستفادة منها ، يتم خارج الإرادة الغربية ، بل إنه يُنسَج بالذات في عواصم الامبريالية والصهيونية ، بينما يبدو الحلُّ العربي ، مهما اختلفت صيَغُه ومصادره ، بعيدا ضعيف التأثير في أحسن الأحوال .

ولقد انعكس هذا الوضع العربي ، والأزمة بكاملها على وسائل العمل العربية ، وقنواتِه التقليدية ، التي كانت ، رغم عجزها الدائم ، تمثل حدّا أدنى من الالتقاء . وهكذا تُبيِّن الأزمة عن فراغ المؤسسات العربية مّما أصبح يتعذر معه اللقاء ذاتُه .

وفي كل هذه الأحداث ، وما يُتوقَّع لها من نتائج ، فإن العدو الرئيسي للأمة العربية ، الكيان الصهيوني ، هو الذي يجني ثمارَ الشقاق العربي ، كما يجني ثمار تحالفاته مع الامبريالية العالمية ، لِنَهْبِ المنطقة وتركيع أبنائها . ويجد الفرصة الذهبية لإنجاح مخططاته ، وحبك مؤامراته ، دون أن يكلفه ذلك جهدا كبيرا ، بل إنه يتم بكل ما يحفظ له جهوده للمعركة الأخيرة ، أو الضربة الحاسمة التي يتهيأ لها ليبسطَ نفوذَه ويحققَ مشروعه التوسعي المعروف . وليس من الصُّدف أن الهجمة الحالية على الوطن العربي تزامنت مع شيوعِ لخرائطِ إسرائيل الجديدة ، إسرائيل الكبرى .

وفي خضم هذا كله ، فإن الشعلة التي أضاءت سلسلة النضالات العربية ، متمثلة في الانتفاضة ، توشك الآلية الإعلامية الامبريالية والصهيونية أن تجعلها متوَارية ، كما عملت وتعمل الآلية العسكرية الصهيونية على تصفيتها جسديا بكل الطرق الممكنة ، وبأكثرها وحشية .

هكذا تبدو الصورة قاتمة منذرة ، فالامة التي تزخر بالعبقريات ، والثروات المتنوعة ، وإمكانات الوحدة والعملِ المشترك ، تجد نفسها بسبب الانقسام والشقاق معطلة الإرادة عن اتخاذ الموقف الحاسم الموحد ، الذي يحفظ وجودها المهدَّد ، ويدفع عنها الخطر المُحدِق ، الذي يمثل أعمق ما يمكن أن تتعرض له الأمة من أخطار ، والذي لن تذهب آثاره السلبية بمجرد زوال الأزمة ، أو أنفراجها النسبي على الأقل .

ومما يزيد في فداحة الوضع أن كل خسارة أو نكسة في هذه المرحلة لم تعد محتملة بعد سلسلة الهزائم والنكسات ، ذلك أن الخسارة هذه المرة ستكون استراتيجية ، كما أن النجاح في الخروج من الأزمة لو توافر ، فسيكون نصرا استراتيجيا .

وعلى أي وجه كان الأمر ، فالمعوَّلُ هنا على إرادة عربية حقيقية صادقة ، تتجاوز كل الحسابات الظرفية ، مهما كانت صيغتها ومظهرها ، وتتوجه بالجهود نحو الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية .

إن هذا الوضع الخطير ، هو الذي أدى بالمجلس إلى أن يدعو لعقد هذه الندوة لإعمال الرأي ،والتفكير الجاد الذي يلتزم بثوابتِ ومصالح الأمة ، وينأى عن الجزئيات والظرفيات .

إن الوضع كما نراه ، وكما تتشكل معالمه يوما عن يوم ، يفرض علينا وعلى الأمة العربية كلّها ، أن تبحث عن مخرج . وهذا المخرج لن يأتي إلا عن طريق حل عربي ، وهذا الحل بدوره لن يأتي إلا إذا فهمنا واقتنعنا ، بأن لا مكسبَ لطرف على طرف ،ولا خسارة لطرف على طرف ، فالمكسب قومي والخسارة بدورها قومية ، ونحن ملزمون جميعاً بالعمل والبحث لإنقاذ السفينة وبالنجاح في ذلك ، وإلا غرِقتْ وغرقنا فيها جميعا ، وليس بيننا منتصر ولا منهزم .

أمام هذه الأزمة ، وتشابك عواملها ، فإن القضية لم تعد في إطارها الأول وهو اختلاف كويتي عراقي ، تطور إلى ضم عراقي للكويت ، بل أصبح مواجهة شاملة بين القوى الامبريالية والأمة العربية ، كَمُعبِّر حقيقي عن الشرْق الحضاري ، والعالم الثالث برمته ... إن الوضع يفرض علينا المقاومة . ولكن ذلك لا يعني ، من جهة أخرى ، أن نرمي بأنفسنا إلى التهلكة ، لذلك فالنظر السياسي مطلوب ، والعقلانية في التعامل واجبة ، حتى تتمكن الامة العربية من الخروج بأخف الأضرار ، من هذه الأزمة الكارثية .

إن هذه الندوة ليست تظاهرة سياسية لتأييد طرف ضد طرف ، وإنما هي للتفكير الهادئ من أجل التعرف على الحقائق ، وخلفيات وأبعاد الصراع ، ومحاولة تقديم أطروحات للتأمل والنقاش .

المحور الأول :

الأبعاد التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية

عودة الاستعمار ؟

د . غانم هنا

أريد الدفاع عن الفرضية التالية : في عملية بسط هيمنة ضاغطة وشاملة على العالم ، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ إيديولوجياً ثقافياً هو مبدأ سيادتها أو سيطرتها . وقد لا يكفي لفهم هذا المبدأ وصفه بالاستعمار ــ القديم أو الجديد ــ ولا بالإمبريالية ، لأنه من طبيعة مغايرة أولاً ، ويعرض نفسه على جميع البلدان ثانياً كما أن ما تقوم عليه مفاهيم الاستعمار والإمبريالية هو الواقع الاقتصادي والسيادة السياسية ، أي أنها لا تأخذ المكون الإيديولوجي ــ الثقافي إلا عرضاً بعين الاعتبار ولا يخفي حقيقة هذا المبدأ وفعاليته تسخير القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية في خدمته أنه يطالب الوعي الفردي والجماعي والعالمي بالانصياع لمحتواه ، أي لكتلة قيم ، أقر القائل بها أن فيها خلاص وسعادة الإنسان والبشرية لأن فيها خلاصه .

يحدد منطلق هذه الورقة واقع أوجزه بثلاث نقاط :

أولاً : انتهت المجابهة بين معسكرين في العالم ، أحدهما غربي والآخر شرقي ، رأسمالي واشتراكي ، بانتصار الرأسمالية وانحسار فعل الاتحاد السوفياتي وحلفائه السابقين عن ساحة السياسة الدولية والحضور المسلح والبدلائل الإيديولوجية .

ثانياً : ضعف الاقتصاد الأمريكي وأصبح ثانياً في العالم بعد أن تعاظمت القوة الاقتصادية اليابانية والأوربية الغربية .

أما النقطة الثالثة : فاعتبرها الآن مسلمة ــ حتى ولو لم يوافقني الجميع على ذلك ــ فهي الأشد تأثيراً على منطق فرضية البحث ، وهي تشكل عينة موازية لتحديد ما أريد البرهان عليه ، وهي أن « مشروع التنمية » قد انتهى وأن « العالم الثالث » يجري ــ هذا إن لم يكن هو الذي يدفع بنفسه ــ وراء الخضوع التام للهيمنة الأمريكية . ومن هذه النقطة أبدأ .

لم تكن التنمية يوماً عملية اقتصادية بحتة ، وقد وصلت بمحتواها الإجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي إلى الهدف الأساسي منها : التبعية ، وأصبح العالم الثالث مقيداً من الداخل والخارج بقيود تبقي عليه في مرحلة هي أعسر من التخلف ، ويقبل بهذا الواقع المحتّم وبرضى وارتياح حليفان ، بدأ في مرحلة أولى من التنمية وكأنهما على طرفي نقيض ، لكنهما أدركا بسرعة موقع اللحمة بينهما . لقد جنى

« المنمي » من « المعونات » و« المساعدات » ما أرضاه ومتّن شد البلد « المساعَد » وراء عجلته ، كما حقق في هذه المرحلة إحدى غاياته الأساسية المتمثلة بمبدأ « درء الخطر الشيوعي » . أما الطرف الثاني فعرف كيف يثري ويتمتع بالمساعدات وكيف يوظفها « التخلف » لتبرير طغيانه وديكتاتورية أجهزته .

وبعد عقدين من « التنمية » انتهى الطرف الأول ــ وبحجج مختلفة ومتناقضة أحياناً ــ إلى أن العالم الثالث عاجز عن القيام بالتنمية لكونه عاجزاً عن تحقيق قيم المنمي على اختلاف أنواعها . ورفض الطرف الثاني القبول بمشاركة شعبه في أي تحرك يخرج عن سلطته المطلقة كما رفض أية رقابة من الخارج بحجة أنها تحط من سيادة وكرم بلده .

ويصح القول أن العقدين الأولين من « التنمية » اتسما ظاهرياً بإيديولوجية « المساعدة » ، وهي لم تخل حقاً في البداية من لحظة تكفير عما ارتكبته الدول المستعمرة بحق ثروة وحضارة معظم البلدان النامية التي خضعت لسيطرتها في الماضي .

أما الكتلة الاشتراكية فقدمت بدورها معونات ومساعدات ، لم تكن هي أيضاً من باب الإحسان والصدقة ، لكن معظم أنظمة الدول النامية القريبة أو « المنحازة » إلى الكتلة الاشتراكية رأت خلاصها من التخلف في إقامة المشاريع الضخمة والسعي وراء التصنيع الثقيل والإنفاق غير الملجوم على الأسلحة . يضاف إلى ذلك وقوف حكام هذه البلدان بوجه التأثير الذي قد تمارسه البلدان المساعدة ، وهنا أيضاً مرة أخرى ، اعتداداً بأن سيادتهم الوطنية لا تسمح لهم بقبول شرط أو نصح . فسهل إنفاق المساعدات على مشاريع استعراضية وأجهزة القمع والترف الفردي .

وفي الحقبة الثانية من حياة « التنمية » أزيح ستار المساعدة أو الإحسان واتضحت الأهداف منها وبدأت عملية تبرير الإخفاق . فذهب بعض ذوي النوايا الحسنة يبحثون عن الأسباب ، ووجدوا أنها تقبع في « النظام الاقتصادي العالمي » و« التجارة العالمية الحرة » غير المتكافئة ، مما يقتضي تغيير هذه الأنظمة . إنها هي التي تعيد إلى البلد « المعطي » ما قدمه لبلد نامٍ أضعاف الأضعاف ، فتتسارع عملية إفقار البلدان النامية ، خاصة وإن عوامل داخلية متعددة تحتم التدهور ، لكن المطالبة بإصلاح النظامين ، الاقتصادي والتجاري لم تلق جواباً . وإسقاط « مشروع التنمية » يحرم الدول المنمية من أسواق شاسعة وأرباح هي بحاجة إليها لتنامي التراكم الرأسمالي المطرد . من هنا ، وفي هذه الآونة فتح أمام بلدان العالم الثالث باب القروض والديون والتوظيفات الأجنبية المباشرة . وبهذا بدأت المرحلة الثالثة ــ والأخيرة على ما أعتقد ــ من عهد « التنمية » ، مرحلة المديونية فللقارض والدائن حق في تأمين ملكيته والسهر عليها بشتى الوسائل . لذا أوجدت أجهزة متخصصة ــ ومنها البنك الدولي ــ يتحكم بها الدائن ويوظفها في خدمة ملكيته . ومن جهة أخرى ربط القرض والدين و« المساعدة » بآلية « تنمية جديدة » تفرض الرقابة الصارمة والخطى المتوجبة على تحرك ومسيرة البلدان النامية . ولا تحجم هذه المؤسسات عن فرض رقابة مباشرة على اقتصاد الدول المديونة ، أو عن المطالبة بالاصلاحات تحت التهديد بالمقاطعة والتجويع ، إلى جانب التلميح الصريح أحياناً باللجوء إلى سبل أخرى .

لقد طبقت آلية « التنمية الجديدة » على بلدان العالم الثالث وهي توجه نحو « العالم الثاني » (وهذا

ما جرى في قمـة هيوستن والاعلانات المتكررة عن ضرورة مسـاعدة وحماية البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي وبولونيا ، الخ ...) ، لا بل إن دول العالم تطلبها بصراحة وإلحاح وحماس ترافقه هنا وهناك ألحان وألوان ، إن لم تكن عقائدية في معظمها أو عنصرية أحياناً ، فهي على الأقل مشبعة بطعم الانتصار على الاشتراكية .

ومن الملاحظ في أدبيات التنمية اليوم أن ايديولوجيتها في عهد المديونية تقلل من اللجوء إلى مفاهيم « التنمية » السابقة ، فتحل محلها مفاهيم جديدة أكثر دلالة . فالعالم الأول يملي اليوم شروط « الحفاظ على حقوقه » كما يتكـلم أكثر فأكثر عن « أقلمـة البنى » و« الإصـلاح الداخلي » في البلدان النامية . وتكثر طلبات وضع مشاريع التنمية تحت أشرافه المباشر وربط الدول المساعدة بمشاريع محددة يبت القارض في فائدتها وضرورتها . وهي مفاهيم هي من منشأ ايديولوجية البلدان القارضة . ويضاف إلى ذلك كله توجيه دول العالم الثالث نحو الانشغال بأسباب التخلف الداخلية ، كالأمية أو تكاثر السكان أو المجاعات الخ ... وتذهب بعض الأطراف المنميـة إلى حد القـول بأن ثمة فروقاً حضـارية متجذرة وفجوات عدة ، منها التكنولوجية والثقافية والإعلامية ، الخ ... ، سيعجز العالم الثالث عن سدها .

لقد فرضت الديون اتجاهاً جديداً على « مشروع التنمية » تبرزه سيطرة الدائن على السياسة الداخلية في بلدان العالم الثالث ، فباسم حقوق الدائن يحد من السيادة الوطنية أو معالجة ما يعاني هو منه قبل كل شيء أو المناداة بديمقراطية هو الذي حددها . فباسم المسؤولية عن البيئة مثلاً أو باسم الديمقراطية يوجه العالم الأول اليوم العالم الثاني والثالث نحو تحقيق مبادئه بالإضافة إلى مصالحه .

وتظهر أحداث الخليج معطيات تقع بموازاة ما تم في مشروع التنمية : اخضاع الدول العربية ، ممثلة للعالم الثالث والدول الإشتراكية (سابقاً ؟) واليابان وأوربا الغربية لهيمنة قوة واحدة هي قوة وإرادة وقيم الولايات المتحدة الأمريكية .

ليس جديداً على مسامعنا أن الولايات المتحدة قد أعلنت وكررت الإعلان بعد أن ورثت الاستعمار في المنطقة العربية أن الجزيرة العربية هي جزء من « المنطقة الحيوية » للمصالح الأمريكية . هكذا جاء عن البيت الأبيض منذ أيام ترومان وفي مبدأ ايزنهاور وعلى لسان هنري كيسنجر يوم كان وزير خارجية أمريكا ، وهذا ما أعيد تأكيده مِرَاراً في الأيام الحاضرة . إن سيادة الدول القائمة في الجزيرة مرتبطة بسيادة الولايات المتحدة ، لكنها منحت صـلاحية « الترخيص » وعليها أقامت اقتصـادها وسياستها ، فجرت عليها هذه الصـلاحية الغنى والترف ورفعت حول نفسهـا حواجز تقف بوجه الخطر الشيوعي . ووظفت سيـادة الترخيص هذه في الداخل وعلى الساحة العربية في الدول الإسلامية ودول العالم الثالث في حين وظفت أرباحها في دول العالم الرأسمالي . وحين حاول العراق الخروج على تلك السيادة وقفت بوجهه دول العالم بأسره (تقريباً) . إن النظر في الشكل والسبل التي أخذها هذا الخروج وما يحتوي عليه من أخطار على الشعب العربي ومستقبله ، ليس كل هذا ــ وغيره كثير ــ موضوع اهتمامي الآن ولست لأحكم عليه . بل الواجب علي ، برهاناً على الفرضية المنصوص عليها في عنوان هذه الورقة واشكاليتها المعبر عنها بعلامة الاستفهام ــ ألا أتعدى الكشف عن المحتوى والأساس الإيديولوجي لما سمي أزمة الخليج .

لم يواجه العراق تهديد اجماع دولي معاد أثناء حربه مع إيران لأن تلك الحرب كانت تتوافق ومخطط ومصلحة الدول الغربية واتباعها . لكنه حينما حاول التفرد بقراره ، كأن يحقق اسعاراً جديدة للنفط أو يخلص من ضغط ديون أو يحصل على مخرج مائي ، إلى ما هنالك ... ووجد ظرفاً دولياً ملائماً ، لربما قبل غياب الاتحاد السوفياتي النهائي عن القرار الدولي وقبل إحكام السيادة الأمريكية عليه إحكاماً كلياً ، قام العراق بفعل أثار ضجة وانتج خططاً وتحركات ديبلوماسية وعسكرية واقتصادية لم يعرفها التاريخ من قبل .

والسبب الأساسي هو أن فعل العراق قد خرج على السيادة الأمريكية والمصالح الغربية . فهو حينما يكون حراً في قراره ويتحرك بمنطق مصالحة وبرأي من عنده فإنما يحد من سيادة الولايات المتحدة ويخلخل النظام في الخليج العربي كما رتبه الغرب لصالحه . فصدر بحق العراق حكم مطلق وشكل خرقه للقانون الدولي جريمة عظمى لا يمكن إلا أن تلقى عقوبة ، وانهالت على رئيس العراق من كل صوب أوصاف ترددها وسائل الإعلام يومياً : مجرم ، طاغية ، مجنون ، هتلر جديد ، الخ ...

كما اعتبر الشعب العراقي رهينة واتخذت بحقه التدابير بمختلف أنواعها : حصار اقتصادي خانق ، جيوش مرابطة وتمهل يعد للساعة الحاسمة بعد أن كثر اللغط حول « الحل الديبلوماسي » للأزمة ، أو الحل العربي أو حلول أخرى . أما الولايات المتحدة فتراها مصممة على سحق القوة العسكرية والاقتصادية العراقية حتى ولو انسحبت العراق من الكويت أو اظهرت ليونة من أي نوع كانت .

وبهذا الموقف توجه الولايات المتحدة رسالة صريحة ذات فحوى واحدة إلى أطراف ثلاثة : الدول العربية ، فترتدع عن أي تطلع شبيه أو عدم الامتثال للسيادة الأمريكية بسبب أن الخليج العربي هو جزء من الغرب عن طريق مصالح هذا الأخير ولن يسمح لأية قوة عربية أن تفعل إلا ما يرضي الغرب ، مروراً بمصفاة الولايات المتحدة الأمريكية . ولم يسمع حتى اليوم اعتراض فعلي على ممارسة هذه السيادة .

أما الطرف الثاني الموجهة إليه الرسالة فهو الاتحاد السوفياتي ومن لا يزال يخامره هاجس الاقتراب منه . فقد انتهى العداء بين الغرب والشرق الذي طبع ببصماته العالم بعد الحرب العالمية الثانية ووجد نهايته بانتصار واضح جعل من الولايات المتحدة الرقم الأول في العالم دون منازع . لكن هذا النصر يشغل الدولة العظمى فتجد نفسها بحاجة ماسة إلى تأكيده وتجسيده في الواقع من هنا يأتي لأزمة الخليج هذه دور اختباري تظهر به قدرتها الفريدة على التحكم بالأحداث ونشر القوات بالسرعة والحجم اللذين نراهما ، كما تختبر صدق عدوها السابق « التائب » عن الماضي والذي سلم سلاحه في الصراع الإيديولوجي الذي سمي « الصراع بين الاشتراكية والحرية » أو الحرب الباردة .

لقد نجح الاختبار : فقد بارك الاتحاد السوفياتي — وفي مؤتمر قمة — التحرك الأمريكي ولم يظهر إلا بخجل وفي مرحلة متأخرة تردداً ملموساً بوجه الاندفاع الأمريكي نحو القوة . ودفع الأمريكيون ثمن البركة بقبولهم استشارة العدو السابق وبتنصيبه رقماً ثانياً طالما لا يريد سوى ما يفعلونه هم .

أما الطرف الثالث : أي حلفاء الولايات المتحدة ، فلا يمكن أن توجه إليهم رسالة ذات طابع اختباري : إنهم هم الذين استفادوا اقتصادياً وسياسياً من تصلب الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة حتى النصر ، كما إنهم رتعوا تحت « حماية » مختلف الاحلاف واعتادوا على الرضوخ باستثناء هنا وهناك

ـــ فلا يمكن أن توجه إليهم سوى الأوامر . وعلى الرغم من الحذر الذي يكشف عنه تردد بعض الدول الرأسمالية إلا أن الفرض جاء بصورة واضحة حينما طلب من اليابان وألمانيا الموحدة تعديل دستوريهما بحيث يسمحان لهما بإرسال قوات نحو الخليج . وقد ترجم هذا الفرض أيضاً إلى فواتير مالية تدفعهما هاتان الدولتان بعد أن هرعت دول أخرى إلى الالتحاق بالقوات الأمريكية في الخليج .

إن العمالقة الاقتصاديين قد سبقوا الولايات المتحدة ، فهم حاضرون كمنافسين لا يرتدعون في الأسواق العالمية ، لذا كان من الضروري لجمهم عن طريق التحكم المطلق بغذاء محركات صناعتهم . فالولايات المتحدة تقر بأنها لم تعد القوة الاقتصادية الأولى في العالم : دولارها يسقط وديونها تتعاظم وأسواقها تغزى . ولم يعرف في التاريخ أن دولة شنت حرباً تمولها لها دول أخرى . لذا يلاحظ أن تضخيم السيادة الأمريكية تجاه هذه الدول هو من نوع آخر . فسقوط العدو في الشرق الأوروبي لا يجوز أن يغير من هيمنتها على الدول الغربية ، فتحال ـــ كما في هلسنكي ـــ إلى المرتبة الثانية . إن الحلفاء ملزمون بالموافقة على ما تريده أمريكا ضد العراق وهم أيضاً ملزمون بتقديم ما تحدده هي ، ولا يقرّرون أو يتحركون إلا بمقدار ما تسمح لهم به : إرسال قوات رمزية أو فعلية ، مساهمة مالية أو تحركات ديبلوماسية .

وقد صعَّد الأمريكيون في إظهار وتبرير سيادتهم حينما لجأوا إلى مجلس الأمن واستصدروا منه القرارات بحق العراق فارضين على الأعضاء الخمسة دائمي العضوية أن يباركوا مبادراتهم وخطواتهم ، في حين كانوا هم الذين يعرقلون عمل مجلس الأمن نفسه حينما كانت مشاريع قراراته تعترض مصلحتهم أو سيادتهم . وكرست « الشرعية الدولية » الهيمنة الأمريكية وبررت ما تم فعله .

بين ما نجم من تحليل « مشروع التنمية » وما تبين من خلال أحداث الخليج رابطة متينة تتمثل بالسيادة والطموح لنشرها على العالم . لقد كانت في بداية الأمر اقتصادية فأدت إلى التبعية والخضوع ، وكانت إيديولوجية مسلحة بالقوة فأدت إلى النصر وهي تحاول اليوم تثبيت نفسها هيمنة شاملة على العالم ومن هنا اعتقد إنه لا يصح اعتبار ما يجري استعماراً يعود أو امبريالية . إن مبدأ السيادة المطلقة ، وهي دون نقيض أو منازع ، قد نقل التطور إلى مرحلة جديدة لم تظهر سوى كبرى معالمها بعد . ولكن ثمة بعض المؤشرات التي ترسم خطوطاً رئيسية فيها ، خاصة بالنسبة لنا نحن العرب .

صرح وزير خارجية أمريكا ، جيمس بيكر ، قبل أيام أمام الجيوش المرابطة في السعودية يقول : « إن الجنود الأمريكيين هم دوماً هناك حين تهدد المبادىء والقيم الأمريكية ... هذه القيم التي جعلت من أمريكا أغنى وأقوى قوة في العالم » . هذا كلام اليوم ، لكنه عقيدة الأمريكيين منذ نهاية الحرب الأهلية في بلدهم . وقد عبر عنها بوضوح فج أثناء الحرب العالمية الثانية صاحب مجلة التايم الأسبوعية بقوله : الأمريكيون هم وحدهم المدعوون والقادرون على أن « ينهضوا بالإنسانية من مرتبة الحيوان إلى مرتبة ما قبل الملائكة بقليل » . وقد حرصت الولايات المتحدة على أن يكون كل ما تفعله ممسوحاً بمبرر قيمها منذ دخولها الحرب العالمية الأولى وحتى حرب فيتنام والتدخل في الخليج اليوم : القيم الأمريكية والطريق الأمريكي في الحياة والمصلحة الأمريكية هي ما يجب أن يهيمن . وفي إطار هذا التبرير يقع ـــ وإن لم يكن مبرراً به وحده ـــ التحالف الأمريكي ـــ الصهيوني ـــ الإسرائيلي . فما في الصهيونية وإسرائيل من إيديولوجيا التفوق والسيادة

ـــ ولو كان في حالة الحليف الصغير تحت برقع العرق والدين ـــ هو من طبيعة الاعتداء الأمريكي بمطلقية قيمه وبالتالي مبرر لسيادته . ويظهر خطاب هنري كيسنجر أمام رجال أعمال غربيين ، قبل أحداث الخليج ، رأياً قد يكون المعبر الأفصح عن توجهات السيادة الأمريكية في الحقبة القادمة . ففي سياق تبريره للحفاظ على حلف شمال الأطلسي يرى وزير الخارجية الأمريكية السابق أن الانقسام الكتلي الذي طبع الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية بعد الحرب العالمية الثانية قد ولى ، ولكن في رأيه أن انقساماً آخر يواجه العالم ويحتم على الغرب تقوية حلفه ، انقساماً يتمثل في نهوض العالم الإسلامي وخاصة العربي فيه .

من أجل مقاربة ثقافية للمسألة الخليجية

د. الطاهر لبيب

هناك مقاربة ثقافية ممكنة لمسألة الخليج . وهذه الملاحظات في صياغتها الأولى ليست أكثر من لفت نظر إلى أهمية المقاربة الغائبة حتى الآن . إن الكتابات السائدة اليوم حولت الكثير إلى « جنرالات » سيناريو يختزلون الزمن الاجتماعي فيما يتراءى لهم من لحظات الحرب والسلم . ولم يكن هذا ممكناً إلا لأن الديناميكية الإجتماعية نفسها تم اختزالها في خريطة لتوزيع المواقع والمصالح وإذا كان هذا أمراً متوقعاً ممن ليست لهم معرفة مباشرة أو معيشية بنشاط الحقل الرمزي وميكانيزمات الثقافة الغربية ــ بمعناها الواسع ــ فمن الغريب أن يغيب عن العربي ــ هذا الكائن الثقافي أساساً ــ ما للبعد الثقافي من امتداد وعمق ومن تأثير لا يقبل التخطيط ومن تدخل بإمكانه أن يقلب المعادلات المحسوبة وأن يربك السيناريوهات المحكمة . وليست هذه مقولة مجردة : لقد بينت تجارب التحرير أن أصعب ما يلاقيه المستعمر هو هذه المقاومة الثقافية التي تكسب الصراع بعض تلقائيته وإبداعيته وتحسمه في اتجاه غير منظور . هذه محصلة تجارب ومواجهات كبرى كالفيتنام والجزائر ونضالات شعوب أخرى . ولعل الانتفاضة الفلسطينية التي بدأها أطفال الحجارة هي أكثر المقاومات تكثيفاً للرمز . إن المأزق الذي يجده المستعمر في التصدي لها هو مأزق ثقافي : لقد اكتشف أن الرمزي لا تصيبه المدافع ولا تحصره السجون .

وإذا سحبنا الحدس على ما يجري الآن في الخليج العربي ودفعنا العبارة ــ عمداً ــ إلى أقصاها قلنا إن الثقافة هي التي سيكون لها الكلمة الأخيرة . إن الثقافة العربية ــ كإحساس وعقيدة وسلوك ــ لا تستوعب الوجود الأجنبي ، أي لا تجد له المبررات ولا تستسيغها . وهي وإن أمكن تعطيل فاعليتها في العلاقات العربية فإن التدخل الأجنبي في حالة الخليج هو منشط ممتاز يحرك كل أرصدتها وآلياتها .

فبعد هذا التدخل بدا واضحاً أن الوضع لن يكون على ما كان عليه قبل الحدث مهما كانت نتائج الصراع . هذا على الأقل من وجهة ثقافية : رؤية العربي لذاته وللآخر ولا سيما في الخليج العربي وكذلك بعض قناعاته وطريقة فهمه لقضايا كثيرة عربية ودولية واستعماله لمفاهيم ومقولات وشعارات ، الخ ... كل هذا سيجد نفسه مدفوعاً لإعادة النظر فيه .

هل هي أزمة ؟ الاستعمال العربي لمفهوم الأزمة استعمال متسيب لا يكاد يخضع لضوابط معرفية ولا حتى اصطلاحية . لذلك فالأزمة قائمة في كل ظاهرة أو حدث يبدو فيه « مشكل » . على أن الإطلاق السياسي لمفهوم « الأزمة » بصورة استعجالية ليس بالضرورة من قبيل التسرع وإنما يتضمن الرغبة في إخفاء

طابع الظرفية والاستثناء ، في هذا المستوى من التوظيف يبقى مفهوم الأزمة من مفاهيم الخطاب العربي السياسي الرسمي . إن التركيز على سلبيات « الأزمة » يندرج أساساً في سيادة المعايير السياسية ويستبطن المقولات والشعارات الرسمية حول التكامل والتناسق العربي . أما في مستواه الشعبي فهو أقرب إلى التعبير الوجداني والقيمي عن « العيبْ » العربي . وليس من شك في أن المثقف العربي يجد نفسه في حرج أمام صواب أفكاره واطروحاته التي أثبتتها الأيام بشكل مأساوي . ثم لعله مما لا يحتاج إلى التذكير به أن بعض المفكرين والباحثين العرب قالوا وكتبوا ما كاد يكون وصفاً دقيقاً لما يحدث اليوم ، وفي الخليج العربي على وجه التحديد . لقد صاغوا جملة من القوانين العامة التي تستشرف المصير العربي وبدائله ، ولكن صاحب القرار لم يكن يأخذها مأخذ الجد إن اطلع عليها ، أو كان يعتبرها من قبيل التدخل فيما لا يَعْنيه . ونحن نعرف من بين دراسات أهل الخليج أنفسهم ما كان فيه اجتهاد وجرأة في هذا الاتجاه . إن هؤلاء الذين استشرفوا المستقبل العربي بوعي علمي لا يمكن أن تفاجئهم الأزمة باعتبار أنها كانت من احتمالات الوضع الواردة في تحاليلهم . كل ما تبقى تفريعات بنيوية وإجراءات تنفيذية .

إن الاكتفاء بالتأزيم السلبي مؤشر عجز . وليس مطلوباً من الفكر المبدع أن يكون له عجز السياسة « الممكنة » في حل القضايا العربية . إن اهمال السياسيين للإمكانات والحلول الثقافية أو انغلاق الثقافي واستعصاءه أمامهم هو في حد ذاته ظاهرة ثقافية . واعتقادنا أن المشهد الحالي ما كان ليكون لو كانت السياسة العربية فاهمة ومتفهمة لثقافة المجتمع العربي . لذلك فالمهم ليس نزع الفجئية علمياً عن الحدث وإنما هو الجهد المبذول في توليد الإمكانات التي تتيحها اللحظة العربية الراهنة وفي اكتشاف إيجابياتها المحتملة بعد أن حدث ما حدث . في هذا الاتجاه يصبح الحديث عن الأزمة نسبياً ويحتاج إلى النظر والمراجعة . صحيح أن المسألة الخليجية هي من تجليات **أزمة المجتمع العربي** ، ولكن هذا لا يعني أنها بالضرورة أزمة أو أنها لا تحمل عناصر حل لأزمة أوسع وأشمل .

المخبر الخليجي : إن أول ما يصادف الباحث في المسألة الخليجية ــ باعتباره باحثاً وبقطع النظر عن موقفه الشخصي من أطراف النزاع فيها ــ هو جانبها المعرفي ، أي باعتبارها حقلاً معرفياً يواجه فيه معرفته النظرية ، وهي تجربة قلما يتحمل المثقف العربي صبراً كافياً في معاناتها . والواقع أن بعض « مخابر » الوضع العربي في غاية الثراء ، وباستطاعة الجهد العلمي أن يخرج منها باستنباطات وتعديلات تساهم في تطوير آليات الفهم والتحليل . بعض الدراسات القليلة نجحت في ذلك باعتماد الحالتين اللبنانية والفلسطينية . ولم « تنضج » المسألة الخليجية ، بطبيعة الحال ، إلى حد يسمح بتبلور القضايا الفكرية التي تطرحها ولكن مؤشرات أولية رشحت البعض منها للإثارة أو المراجعة . ونحن هنا نكتفي بالإشارة إلى البعض منها في انتظار تبلورها واتخاذ الوقت الكافي للربط بينها في أنساق من البناء الفكري .

في المستوى العربي : يستعيد الحدث مفاهيم واطروحات كانت قبل ذلك تتوارى أو تحتجب وراء صيغ جديدة في الأدبيات السائدة وخاصة منها أدبيات اليسار العربي : إنها تلك التي ارتبطت بظاهرة **الإمبريالية العالمية** . اليوم عاد الحديث علناً عن الإمبريالية وعن الحماية الاستعمارية والاستعمار الجديد ، الخ .. ومن المتوقع أن يعيد الحدث الخليجي إليها نفساً جديداً ولربما في سياق طرح جديد للنظام العربي الذي قد تخترقه فكرة التحرر العربي إن دفعت الأحداث في اتجاه ذلك . ومما يمكن اختباره كذلك مقولة

التوجه الإمبريالي للاشتراكية السوفياتية الذي كانت رسمته بعض تحليلات اليسار الماركسي دون أن يجد رواجاً أو سنداً خارج النزاع الإيديولوجي. ورغم أن القراءة العربية للبروستريكا محدودة وسريعة وكادت تنحصر في فرحة التأبين فإن الحدث جسّم – ثقافياً على الأقل – انتماء البيروسترويكا إلى البيت الأوربي.

هناك إذن استعادة لجملة من المفاهيم بدت في فترة التراجع الفكري والنضالي وكأنها أصحبت غير عملية في التحليل . ويبدو أن اصطلاح شمال/جنوب – كما تصوغه أدبيات دولية وأقليمية غير عربية – بدأ يتجه نحو احتواءٍ مفهومي للعلاقة بين البلدان المتقدمة وما كان يسمى بالعالم الثالث (وهو اصطلاح لم يعد له معنى) . والمشكل هو أن يتمفْهم هذا الإصلاح – كالعادة – خارج الفكر العربي الذي سيَستورده جاهزاً بمضمونه ودلالاته .

أما مفهوم **الشرعية الدولية** فقد فرض نفسه بصورة استعجالية . وأغلب الظن أن هذا المفهوم مرشح لا ليكون موضوع دراسة وجدل فحسب وإنما ليكون أيضاً مجال صراع فكري سياسي دولي . لقد نشأ وتطور في سياق تاريخي معروف منذ الحرب العالمية الثانية ولكنه لم يحدث أن كان له من الأهمية والسلطة ما له الآن في مواجهة دولة عربية ظهرت قدرتها في لحظة مناسبة ترى الإمبريالية العالمية إنه من مصلحتها تقنين الوضع القائم فيها والتوازن الذي يدعمه . والمطروح هو البحث في مصادر شرعية هذه الشرعية المسلطة وتفكيك أسسها الفلسفية أساساً ، لا مناقشة إجراءاتها وتطبيقاتها . إن عدم استيعابها للحق الفلسطيني يطرح على العرب مسألة العلاقة بينها وبين **الشرعيات الوطنية والقومية** التي ليست بالضرورة شرعيات الأنظمة القائمة . ذلك أن هذه « الشرعية » الامْبِرْ – دُولية قد تحول يوماً دون مطالب الحركات الاجتماعية المحلية ودون مساعي الشعوب نحو التكتل أو الوحدة .

هذه التوجهات محلها الهندسي هو الجمع بين **العقل والقوة** ، وهو جمع ليس جديداً في الفلسفة الغربية الحديثة . ولقد وجد الاستعمار دائماً « تبريراً » عقلياً لتغلغه ولاستعمال قوته . ثقافة الفرنسيين « الكونية » سمت هذا في شيء من الحياء نشراً للسلم في افريقيا الشمالية . في كتاباته عن « العقل في التاريخ » أشار هيغل إلى مناطق خارج التاريخ كإفريقيا السوداء وإلى مناطق أخرى يمكن إدخالها في التاريخ بفرض السيطرة عليها مثل إفريقيا الشمالية التي « لم تكن إلا تابعة لمصير كل ما يحدث من كبار الأحداث في مناطق أخرى ودون أن يكون لها وجه محدد خاص بها . إن هذا الجزء من إفريقيا الملتفت – كآسيا الصغرى – نحو أوربا يمكن ويجب إلحاقه بأوربا كما حاول ذلك الفرنسيون أخيراً وبنجاح (الجزائر) . العقلانيون الأوربيون الذين ذهبوا هذا المذهب كثيرون ولكن الاستشهاد بهيغل له دلالة خاصة باعتبار أنه مصدر أساسي للفكر الغربي الحديث . أما نصوص ماركس وانجلز (ومنها النص الشهير الذي كتبه انجلز حول الجزائر) فلم تتخلص هي الأخرى من هذه النزعة وساندت المبادرة الاستعمارية باسم الثورة والتقدم ، وإن مع رفض آليات القمع والاستغلال .

المهم في هذا ، من منظور فكري دائماً ، هو **الاستبطان العربي** لهذه « العقلانية » ولكن بدون قوتها ، أي استبطان عقلانية مستضعفة . هناك الآن مناداة بالعقلانية ، ولكن بما أنه لا أحد ينادي باللاعقلانية فإن المسألة تتصل بنمط العقلانية المطلوبة . هنا أيضاً قد يسترجع الحدث نقاشاً طويلاً حول كونية وحدود .

النمط الغربي ، بل أكثر من ذلك قد يعاد النظر في الثنائية بين **المعقول واللامعقول** في الفكر العربي . **ومهما** يكن من أمر ذلك فالسائد الآن في مستوى التجليات العملية أن المعقول هو الذي تفرضه القوة **وأن** اللامعقول هو الذي تنصره القوة . لقد استقل المعقول عن قيم الحق والعدل وما إلى ذلك وتطابق مع القوة . ولقد شاءت ظروف وعوامل كثيرة داخلية أساساً وخارجية أيضاً أن تستبطن شرائح واسعة في المجتمع العربي وأصناف من النخبة هذه المطابقة فيصبح عندها (ذهنياً وبقطع النظر عن مواقفها) من « المعقول » أن تسيطر قوى استعمارية مثلاً أو أن تُحتلَّ أرض عربية ، الخ ... هذا التمثل للمعقول يفضي بالضرورة إلى انهزامية فكرية شائعة باسم العقل .

ومهما كانت وجهة النظر للخطأ والصواب في التمشي العراقي فإن خطورته في الرؤية الغربية هي فيما يفترضه أو يفرضه من مشاركة في سيطرة الجمع بين العقل والقوة . وهو جمع « غير معقول » . وإذا كان لا يمكن نفي القوة الموجودة فإن التركيز قائم على نفي العقل عن هذه القوة : قبل تعطيل القوة بالقوة يتم تعطيل العقل العربي بعقلانية غربية . ومن المفيد في هذا الباب معرفة المعايير التي يُدرِج بها الغربيون ـــ حسب الظروف والمناسبة ـــ بعضَ العرب دون بعض في صنف « العقلانيين » مؤقتاً ! ومن المفيد أيضاً معرفة دواعي وأساليب استبطان ذلك عربياً مع موازاة التنبه لعقدة العاطفية التي يصر العرب على التخلص منها علناً بعد أن أصبحت عندهم نقيضاً للعقلانية وعنوان تأخر بل وسمة شوفينية لا يرتضونها لأنفسهم .

في المستوى العربي : يواجه الباحث أول ما يواجه صفاً أمامياً من المفاهيم التي أرْبَكها الحدث بعد أن استكانت في اللامعنى العربي ، أي في التواطؤ على أن لا يكون في تداولها بين الناس معنى . معلوم أن لهذا اللامعنى معنى (اجتماعياً) ولذلك فإن الحدث قد يساهم في توضيح **معنى اللامعنى** العربي . لأن من وظائف الأحداث الكبرى ـــ مهما كان خيرها أو شرها ـــ أنها تجريب للصياغات في علاقتها بالواقع . على أن الارتباك ليس في مجال الطموحات المتراكمة في الوجدان العربي كثالوث التوق نحو الاستقلال والتقدم والوحدة مثلاً ، فهذه الطموحات أصبحت من عناصر البنية الذهنية ويستبعد أن يهزها حدث الخليج بهذه السهولة والسرعة . إن ما يسود اليوم من نزعة كوارثية حول الصراع العربي ـــ العربي مصدره سياسي وهمه الأساسي مؤسساتي . هذه النزعة إلى تضخيم « الأزمة » هي نزعة « عضوائية »(**OREANISISME**) ، وهي وإن اعتمدت الجسم المريض لا تأخذ بعين الاعتبار وقائية الأجسام المضادة ذات الطبيعة الحضارية والثقافية . الارتباك الذي نعنيه إذن هنا هو ارتباك المفاهيم الذي لا يعكس بالضرورة ارتباكاً في الواقع العربي . ذلك أن هذه المفاهيم لا تصوغ تمثلاً دقيقاً وموضوعياً لهذا الواقع . وما سيتضح أكثر هو جدية السؤال وحرجه حول التعود والإصرار على استعمال مفاهيم وقوالب مبتقلة أو هائمة ـــ إطلاقاً وتجريداً ـــ بالنسبة لواقع العلاقات العربية ، بل مع العلم أنها فعلاً كذلك .

إن ردود الفعل الأولى حتى في كتابات المثقفين لا تبدو حريصة على تصويب العلاقة المختلفة عموماً بين الدال والمدلول في الخطاب العربي السائد . ولو امكن للمتفحص أن يثبت فقط قائمة الألفاظ والتعابير المساندة والمناهضة في ذكر المحاسن والمساوىء لوجد من تسيب المعني ما لا يقدر على ضبطه أحد في **ثقافة الثلاثة أشهر** . لقد هب المثقفون شاهرين أقلامهم في الصحف يميناً وشمالاً دون ترو كافٍ للفهم **ولتدقيق**

العبارة . فساهم ذلك إلى حد بعيد في استفحال الظاهرة . إن ما كتبه بعض كبار المثقفين لا يكاد يصدقه القارىء من هذه الوجهة . لقد انحلت فيه العبارة في خليط من الحس المشترك فتبين إلى أي حد هو ضعيفٌ تمسكُ المثقف بثقافته وإلى أي حد هو سهلٌ تنازل المثقف عن معرفته وعن أدواتها . لقد طفا من بين الفلاسفة وعلماء الاجتماع وغيرهم من يقول كلاماً لا تحتاج صياغته إلى الذهاب يوماً واحداً إلى المدرسة . قسطنطين زريق الذي راقب هذا التسيب المعرفي من حيث وصلت به التجربة الطويلة طلب بكل تواضع أمراً مستحيلاً : « قليلاً من الوضوح » !

هناك مفاهيم ومقولات وشعارات مرشحة للسقوط . لا نعرف على وجه التحديد ما هي ولكن نتوقع أن تكون أولاً تلك التي رسخت صورة ثابتة غير واقعية **عن ثنائية النحن والآخر** . لقد هز الحدث بعض الثوابت التي يقوم عليها خطاب « التّحنيّة » السلفية ، بما في ذلك الأصالة ومشتقاتها . فلقد ظهر مثلاً ولأول مرة مشهد « الأصالة » التي يدافع عنها ويحميها من كان يعتبر مصدراً للخطر عليها . في المقابل ظهرت ملامح لصورة العربي المتهيء لرفع التحدي . وبقطع النظر عن الجانب الإجرائي فهي تحمل محفزات قوية لتعديل التعريف الذاتي في اتجاه تجاوز التمثل الإنهزامي للذات ولتعديل تعريف الآخر بالقوة والغلبة . وأهمية هذه الإرهاصات هي في شعبية امتداداتها ومحصلاتها الذهنية والنفسية ، لا في ارتباطها بأنظمة ونخب معينة ، وبالتالي فإن النظر إليها وفي المدى البعيد يكون باعتبار توالدها وتأثيرها في مستويات ومجالات مختلفة من الفعل الاجتماعي . ومن الملاحظ بالمناسبة أن **الشارع العربي** اكتسب وزناً غير معهود نتيجة الأهمية التي أسندها إليه الغرب باعتباره مؤشراً للموقف ومصدراً لتهديد المصالح . وفعلاً فقد تم ، تحريك الشارع العربي وتوظيفه في الضغط أو المساومة من قبل أنظمة كانت تقاوم فيه أي تحرك . وهكذا فإنه في الوقت الذي يتم فيه التركيز على مواقف الأنظمة واختلاف النخب ظهرت تفاعلات تلقائية انتشارية يُفترض أنها بصدد الربط الوجداني بين الجماهير الواسعة خلال الموقف من الأجنبي كحد مشترك أدنى . إنه موقف ثقافي قد يتناقض في الجماعة أو الشخص الواحد مع الموقف السياسي ولكن من الصعب أن يتغير .

ومن أبرز المعادلات التي يدفع الحدث إلى البحث عن المجهول بين أطرافها هي تلك التي تربط بين **العروبة والإسلام** . فالباحث يجد من المعطيات ما قد يفاجىء رؤيته ومقارباته لهذه العلاقة وما يدعوه لمراجعتها . وما يشد الانتباه هنا ليس البعد السياسي على أهميته وإنما الخلفية الثقافية التي جعلت هذه المعادلة ممكنة ومقبولة فكراً وسلوكاً . فلقد تبين أن الثنائية عروبة/إسلام تتخذ شكلاً غير محسوب في الثلاثية عروبة/إسلام/خطر خارجي . وبدون أن يكون هناك حكم معياري ، ومع الاكتفاء بالمعاينة ، يمكن القطع بأن المنشط الخارجي قد كشف في آن واحد حدود الإيديولوجيا القومية وحدود الإيديولوجيا الدينية في حالتي الإطلاق أو الشعار السياسي المحض . بتعبير آخر هناك ما يدعو للافتراض بأنه كلما تزايد الفصل بين العروبة والإسلام في الإيديولوجيا الرسمية تزايد الارتباط بالطرف الأجنبي : الوجود الأجنبي هو الآن في أكثر الدول العربية استناداً رسمياً إلى الإسلام وأقلها مرجعية قومية وهو مقبول رسمياً من أكثر الدول استناداً رسمياً إلى القومية العربية ماضياً أو حاضراً . هذا طبعاً بشكل عام وعلى وجه الإجمال .

وبما أن المخبر الخليجي كان فرصة لاسقاطات نفسية وإيديولوجية وللتعبير عن مكبوتات عربية فإن خصوصيات الحركات الإسلامية وزعمائها افرزت حساسيات مختلفة ولربما متعارضة إزاء المسألة الخليجية .

لقد بدا **التباين الإسلامي** يتجه نحو تمييز نسبي بين إسلام الشرعية والإفتاء لأولي الأمر وإسلام نضالي له بعض ملامح التحرر العربي . على أن التقبل الإسلامي لوجود أجنبي حد من هذا التباين المعلن عنه والذي لا يستبعد أن يتعمق وأن يتخذ شكلاً حاسماً بين الحركات الإسلامية حسب ردود الفعل القاعدية وخطورة الوضع مستقبلاً .

هناك أيضاً ظاهرة تتجه نحو التبلور وتستحق عناية خاصة فهما وتحليلاً وهي أن « **تخوم** » **القومية العربية الرسمية** تبدوا أكثر ديناميكية وتحمساً الآن لعروبة المسألة الخليجية . وإذا كان الإفتراض السائد أن الجماهير العريضة في البلدان العربية هي مع التحدي العربي ومع خض التاريخ فإن التعبير الشعبي (المتاح) وإلى حد ما التعبير الرسمي ظهر في بلدان كان يقال إنها ليست من نواة الفكر القومي العربي مثل تونس والأردن وموريتانيا والسودان واليمن .وإذا تماسكت هذه الظاهرة وتواصلت فإنها ستدعم فكرة تجديد الفكر القومي من « أطرافه » التقليدية .

وما دام تركيزنا على البعد الثقافي فإن **علاقة المثقفين بالسلطة** تستحق هي الأخرى أن يقف عندها البـاحث بصـورة عينيـة أمبيريقية تتجاوز العموميات . لقد أكد الحدث نسبية الانتماء والاستقلال عند المثقفين العرب وتبين ــ إجمالاً وبنسبة مرتفعة ــ أن مثقفي كل بلد هم « تلقائياً » وراء نظامهـم الحاكم. كان هذا بالخصـوص في « الهَبَّة » الأولى وقبل أن يعود البعض من ارتجال المواقف إلى التأمل والتفكير . ومرة أخرى لم يساهم حدث كبير كحدث الخليج في بروز انتلجنسيا عربية (بمعناها الحدثي الطرفي) تبدي رأيها الجماعي وتلعب دوراً إيجابياً في طرح الحلول ولربما في وساطة عربية من أجل حل عربي .

على أن رأي المثقف كما كشفته المسألة الخليجية تخترقه **ازدواجية** واضحة . فباستثناء حالات الموقف اللامشـروط (وهي عادةً لا تحتـاج إلى دعامة فكرية) تسود ثنائيات وتأرجحات قد لا تعبر عن اعتماد النسبية بقدر ما تعبر عن صعوبة الرأي في الموضوع ومن تداخل المتغيرات الفكرية والنفسية . هذه حالة عامة ، والأمثلة عنها في الخطاب اليومي كثيرة ومنها الثنائية من نوع : مساندة العراق العربي مع رفض نظامه السياسي ضد الأوضاع الخليجية ولكن مع احترام الشرعية الدولية التي سوغت التدخل الأجنبي الذي يجب رفضه ، الخ ...

هذه العينـة المحدودة من تفاعلات المخبر الخليجي تؤكد كلها جدوى الاهتمام بالبعد الثقافي الذي يخترق المسألة الخليجية ويتجاوز ظرفياتها كحدث سياسي عسكري ونتائجها حرباً وسلماً . ذلك أنه مهما كانت هذه النتائج فإن العوامل الثقافية بدأت تفعل فعلها ولا نتوقع معها عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه في مجال المجتمع المدني على الأقل . إن التحاليل السائدة لم تأخذ الميكانيزمات الثقافية والانتروبولوجية بعين الاعتبار . وأغلب الظن أنها ستفاجأ مرة أخرى بفعل هذه الميكانيزمات الخفية والتي تحتاج إلى رصد ومتابعة دقيقة . إن السيناريوهات التي يضعها السياسيون والعسكريون وينشغل بها الكثير من المثقفين يمكن أن يبطلها تدخل العامل الثقافي الذي لا يقدر أي سيناريو على إدراجه ولا على توقيت مفعوله .

واخيراً فإن المقاربة الثقافية لا تنفصل عن الرؤية ، بل ترتبط بها إرتباطاً عضوياً وثيقاً . والواقع ــــ في نهاية الأمر ــــ إن مما يميز رؤية عن أخرى هو درجة الشمول واعتبار كلية الظواهر وتعقدها . فإذا كان النظر

إلى المسـألة الخليجيـة ضمن صـيرورة تاريخية عربية تمتد قبلها وبعدها ، وإذا كان الأهم هو **المحصلة التاريخية** ، فمن الطبيعي أن يكون تقييم الحدث اعتماداً على دوره في هذه الصيرورة وعلى نتائجه في هذه المحصلة . أما إذا كان النظر إلى المسألة أو إلى أحد مكوناتها نظراً مستقلاً عن ذلك وله مرجعية ومبررات أخرى فمن الطبيعي أيضاً أن يختلف التقييم . المهم أن تكون هناك رؤية متكاملة ومتماسكة . أما المواقف التي لا تحدّدها رؤية فهي لا تثبت ، وإذا صادفها الحظ فمن قبيل الصدفة !

مسألة الخليج
جذور التدخل الأمريكي في الوطن العربي

إسماعيل القروي

تقديم :

اكتسب الخليج العربي أهمية دولية لعاملين أساسيين تضاعفا عبر التاريخ :

* الموقع الجغرافي المهم الذي أكسبه أهمية خاصة في موازين السياسة الدولية ، باعتباره طريقاً بحرياً بالغ الأهمية يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب .

* الثروة النفطية التي هي أهم مصدر للطاقة في الوقت الراهن وخاصة للدول الصناعية الاحتكارية ، ويتوفر الخليج على أكبر مخزون نفطي في العالم .

مما لا شك فيه أن هذين العاملين جعلا الدول الاستعمارية حتى بعد رحيلها ترسم استراتيجية تضمن لها استمرارية هيمنتها على المنطقة بكاملها ، وتنحصر هذه الاستراتيجية فيما يلي :

1 – حدود المنطقة جاءت وليدة النزعة الاستعمارية حتى تخلق أوضاعاً يمكن أن توفر أسباباً للدول الاستعمارية لمواصلة عودتها ، وكنّا قد قبلنا بتلك الحدود كوسيلة لإنهاء العهد الاستبدادي وافترضنا أنها ستتغير عندما يتحقق حلمنا بأمة عربية مثلما تتغير أوربا وهي تكتسب هوية جديدة ، دون أن نعلم أن هذه الحدود ستكون أكبر معوق للوحدة العربية .

2 – من الناحية السياسية تشهد منطقة الخليج حقلاً مزدهراً لكل التناقضات السياسية الدولية ، فأقطاره متنافرة ومتناقضة فيما بينها زغم أنها تتميز بحداثة تكوينها (1) إلا أنها لا تنتهج الأساليب الحديثة في التسيير السياسي ، هذه التناقضات تجعل المنطقة قابلة للتفجير في أي وقت تحدده الدول الاستعمارية . فلا نظام سياسي يوجد بين قطرين حيث نجد النظام الملكي والجمهوري والجمهوري الإسلامي بعد الإمبراطوري ونظام السلطنة والإمارة والمشيخة . وحتى هذه الأنظمة لا وجود لها من الناحية الدستورية فجميعها ، باستثناء قطر واحد ، تعتمد الوراثة الأسرية التي تتحكم في كافة مقاليد الأمور ، وبيدهَا جميع مراكز السلطة والنفوذ .

3 – من الناحية الإيديولوجية تعاني أقطار الخليج تطرفاً في المواقف ، فالعراق يوصف بالتقدمية المتطرفة ، والسعودية باليمينية المنغلقة ، وباقي الأقطار توصف بالعمالة ، والأخرى حسب ظروفها ، والسمة الغالبة عليها اليمينية والمحافظة .

هذه الاستراتيجية التي رسمها العقل الاستعماري هي التي تحدد مكانة الخليج العربي في السياسة الدولية وتفرض على أقطاره تحالفات بين الشرق والغرب ، وتترك الباب مواربا أمام قوى التدخل الأجنبي تحت ذريعة المحافظة على أمنه حسب ما تمليه مصالح هذه القوى .

4 - إذا استثنينا الأمن العسكري الذي لا يتحقق في الخليج إلا بقوى خارجية ، فإنه لا يتوفر على أمنه الاقتصادي . فمعظم أقطار الخليج تفتقد المقومات الصناعية أو الزراعية ، ويعتمد اقتصادها أساساً على النفط الذي يقوم بسد كافة الحاجيات . أما فيا عدا ذلك فإن أقطار الخليج تعاني عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري ، وقطاع الزراعة يعاني ضموراً سواء في مستوى الأراضي الصالحة للزراعة أو الموارد المائية ، مما يجعل المنطقة لا تتوفر على أمنها المائي أو الغذائي باستثناء العراق . وهذا العجز في ميزان الاقتصاد وقطاع الزراعة يحرك جانباً من جوانب الصراع في الخليج . ففي إمكان الدول الغربية أن تستورد النفط وتسترجع عوائده في اليوم نفسه ، فتضمن لنفسها الطاعة ولمنتوجاتها السوق .

إن هذه العوامل جميعها جعلت الدول الاستعمارية تتنافس في تثبيت أقدامها في الخليج العربي وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت عقب كل أزمة تعصف بالعالم منتشية بجنون القوة والعظمة ، فوضعت لسياسة تدخلها استراتيجية تنفذها عبر مراحل زمنية متفاوتة وحسب ما تقتضيه ظروف كل مرحلة .

وتحاول هذه الدراسة فهم طبيعة التدخل الأمريكي في الوطن العربي قياساً على الخليج العربي باعتباره وضعاً راهناً ينذر بعودة الاستعمار إلى الوطن العربي .

جذور التدخل الأمريكي في الوطن العربي

مسألة الخليج

إن ما يميز أزمة الخليج أنها تختلف عن الأزمات التقليدية إذ توسعت عن إطارها المحلي أو القومي المرتبط بالصراع القومي الاجتماعي ، إلى الإطار الدولي بسبب ما أحدثته من تغيير في المواقف ، اتسمت بكثافة الصراع بين دولتين جارتين ، وفي وقت ضيق ، سيؤدي حتماً إلى تغير الوضع القائم في المنطقة ، بدءاً من الأزمة المحلية بين الجارتين إلى الأطراف الشقيقة المجاورة التي صعدت الأزمة **أولاً** إلى النظام القومي الجماعي ، وفي ظل العجز الذي يعانيه هذا النظام في صنع قرار يعمل على حل الأزمة في مهدها ، **وثانياً** ، تحولت الأزمة إلى الأطراف الدولية وتحتل مكان الصدارة فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت من خلال إدارتها للأزمة أن تستفيد من استراتيجيتها في المنطقة والتي كانت تخطط لها منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث ركزت الطوائف الدينية الأمريكية نشاطها في مراكز تبشيرية في الشرق الأوسط ولا سيما في لبنان ومنه انطلقت إلى دول الخليج تساند بعض الأقليات ثم تصاعد طموحها عبر شركاتها النفطية ، فتأييدها ودعمها للصهيونية ثم تدخلها السياسي والعسكري في المنطقة .

فسياسة أمريكا في الخليج ومنذ آماد بعيدة تخضع لمعايير تفرضها متطلبات كل فترة زمنية . فكل زمن يحتاج إلى شعار يعبر عن مضامين وأهداف تكون مقبولة في حينها ، ثم لا بد أن يتبدل هذا الشعار مع تبدل الاستراتيجية الأمريكية وفق المراحل التالية :

أولاً : سياسة المرور عبر الباب المفتوح تحت مظلة حماية حقوق الإنسان .

رفعت الولايات المتحدة هذا الشعار بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعد أن قررت إدارتها الدخول في موازين السياسة الدولية ، وخاصة بعد أن تبين لها أن طموح بريطانيا في العالم يفوق حجمها . وقد استمد هذا الشعار أهدافه من مبادىء « ولسون » الأربعة عشر التي كانت تهدف إلى توزيع العالم بين نفوذ الدول الكبرى حسب قوتها وحجمها ، ولعل أهم هذه البنود والتي تدخل ضمن واقع الخليج العربي هي :

* الحرية المطلقة للملاحة البحرية خارج المياه الإقليمية في زمن السلم الحرب ، إلا في حال وجود بحار مغلقة كلياً أو جزئياً كبحر مرمرة .

* لا مؤتمرات سلم مغلقة أو اتفاقات خاصة وسرية بين الأمم ، بل دبلوماسية تسعى في المستقبل لتأمين ما يراه الجميع ويرضون عنه .

* إزالة ما أمكن من العقبات الاقتصادية ، والمعاملة بالمثل من قبل جميع الدول المشتركة في إقرار السلم .

* إيجاد الضمانات الناجحة لفرض حد أدنى من التسلح والاكتفاء بما يلزم لحفظ الأمن الداخلي .

مما لاشك فيه أن البند الأول يفتح إمكانات واسعة أمام التجارة الخارجية لأمريكا وهي تتميز بضخامتها وتنوعها .

أما البند الثاني ، فهو يقطع الطريق أمام المعاهدات السرية التي كانت تبرم بين الدول العظمى في ذلك الوقت ــ فرنسا وبريطانيا ــ كإتفاقية سايكس بيكو التي قسمت المنطقة بين نفوذ هاتين الدولتين ، وبالتالي فإن البند يفسح المجال أمام أمريكا لأن تكون حاضرة في إعادة تقسيم العالم .

ومن خلال البندين الأخيرين استطاعت أمريكا الحصول على اعتراف بريطانيا بمبدأ المساواة ، فحصلت من شركاتها على امتيازات نفطية كبيرة في الخليج العربي (2)

ولاشك أن البنود الأربعة عشر جميعها قد وضحت سياسة أمريكا الخارجية والتي أعطتها ضمانات حق المساواة مع الدول الاستعمارية الغربية القديمة في تقسيم المصالح والنفوذ في الخليج العربي . وحتى تستقطب شعوب هذه المنطقة وتكسب تأييدها حاولت دغدغة أحلامها في التحرر من الدول الاستعمارية مع تعزيز نموها الذاتي ، وحقها في الاستقلال وتقرير المصير .

ولقد تمكنت هذه المرحلة من تحقيق نتائجها إذ عن طريقها استطاعت الولايات المتحدة أن تنجح في إيجاد موطىء قدم لاحتكاراتها في منطقة الخليج العربي .

ثانياً : سياسة التواجد الأمريكي في المناطق الاقتصاديةوالاستراتيجية . دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على عادتها في استثمار أية أزمة عالمية ، من خلال سياسة المرور عبر الباب المفتوح التي ابتكرتها بعد الحرب العالمية الأولى .

فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها محطمة القوة الاقتصادية والعسكرية لأوربا الغربية ، وظهور قوة المعسكر الاشتراكي الذي برهن على قدرته وقوته إبان الحرب ، وكذلك ظهور الولايات المتحدة

الأمريكيـة كقوة مؤثرة في مجريات الأحداث العالمية ، كان لابد لهذه الأخيرة أن تضع سياسـة جديدة تستمد لها شعارا جديدا يتلاءم مع الظروف الإقليمية والدولية المستجدة بعد الحرب العالمية الثانية . فكما حلت الدول الاستعمارية الغربية محل الدولة العثمانية بعد انهيارها ، وضع «ايزنهاور» سياسة تدعو أمريكا إلى سد الفراغ الذي تركته بريطانيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط فكان شعارها (ملء الفراغ) .

وكان من الطبيعي ان تستفيد أمريكا من نتائج الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى إنشغال أوربا الغربية بإزالة مخلفات الحرب ، وإلى زوال خطر اليابان الاقتصادي ، فرسمت استراتيجيتها لغزو العالم اقتصاديا .

ومما لاشك فيه أن استراتيجية غزو العالم اقتصاديا تتطلب الحصول على مزيد من الطاقة التي يتوفر عليها الخليج العربي بكميات ضخمة .

عبر « ايزنهاور » عن أهمية الخليج في توفير الطاقة التي تحتاجها أمريكا بقوله : « إن من الأمور التي تؤكد أهمية الخليج العربي بالنسبة لأمريكا توفره على ثلثي مصادر الطاقة المعروضة في العالم » .

ثالثاً : مبدأ نيكسون : مصالح أمريكا يحرسها حلفاؤها

كان وقع الهزيمة التي منيت بها أمريكا في الفيتنام قاسياً ومريراً ، ولم يتوقع ساسة البنتاغون أن تكون أمريكا هي الأخرى ضحية لحروبها . إذن لا بد من ابتكار سياسة تجعل الآخرين ضحية لمؤامراتها عن طريق تقوية النزاعات الإقليمية وخلق دول حليفة في قارة آسيا ومساندتها بقوى قمعية تقوم بمهمة الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية ، وتدعيمها بكافة الإمكانات والخبرات لتعزيز قدراتها .

يعلق سيسكو مساعد وزير خارجية أمريكا في إدارة نيكسون على هذا المبدأ ومدى نجاعة تطبيقه في منطقـة الخليج العربي قائلا : « لاتوجد منطقـة في العالم على الإطلاق درسناها دراسـة دقيقة كمنطقة الخليج ، لأننا كنا نتوقع انسحاب بريطانيا ، وكان سؤالنا دائماً : ماذا يجب أن نفعله بهذا المبدأ ودون أن نتدخل مباشرة؟ إن مصالحنا الاقتصادية والاستراتيجية تحتمان علينا أن ندعم الدولتين الرئيسيتين في المنطقة السعودية وإيران » .

واضح من مبدأ نيكسون أنه كان يهدف إلى إعداد قوة تحرس مصالح أمريكا في منطقة الخليج تكون بمثابة الحزام الأمني لمنطقة الخليج العربي ، وخاصة بعد أن فقدت أضخم قواعدها الاستراتيجية في الوطن العربي وفي ليبيـا بالذات التي أنشئت أسـاسـا لمحاصرة النظـام النـاصري في مصر ومواجهـة المعسكر الاشتراكي ، وتتكون هذه القوة من قوات إقليمية في منطقة الخليج مرتبة بدرجات مختلفة حسب أهميتها وعمالتها ، تعتمد على نفسها في قمع الحركات التحررية الجماهيرية للمحافظة على أنظمتها السياسية ، وفي الوقت نفسه تقوم بدور شرطي مهمته حراسة وحماية مصالح الامبريالية ، وقد تعهد شاه إيران في ذلك الوقت بالقيام بهذا الدور ، مع وجود شرطة آخرين أقل رتبة من الشاه يتواجدون في مراكزهم في دويلات الخليج .

رابعاً : قوات التدخل السريع :

دخل النفط العربي كسلاح فعال بعد حرب أكتوبر ، وشعرت أمريكا أن مصالحها يمكن أن تكون مهددة في أي وقت إذا اعتمدت فقط على حراسها في منطقة الخليج ، فعكفت على إعداد خطة جديدة تمكنها من

حماية مصالحها بنفسها حتى ولو أدى الأمر إلى احتلال منابع النفط ، وبدأ التفكير جديا في إعداد قوة ضاربة سريعة التدخل والانتشار ، اختمرت الفكرة في عهد الرئيس « فورد » ونضجت تماما في عهد « كارتر » وخاصة عندما بدأت القلاقل في إيران تُفقد شرطيها قوته وهيبته فأصبح غير قادر على حراسة مصالحها ، وبدأ التخوف من النظام الذي سيكون بديلا لهذا الشرطي ، الأمر الذي دفع بكارتر إلى تحرير مذكرة في سبتمبر/ايلول1977 وجهها إلى البنتاغون جاء فيها : « إن منطقة الخليج من المناطق الاستراتيجية ذات الأولوية ، التي ستدافع عنها الولايات المتحدة ضد أي إعتداء أجنبي » .

كان قوام هذه القوة التي ستدافع عن منطقة الخليج جيشا استثنائيا يتمتع بمؤهلات خاصة وكفاءة عالية ، ويمتلك أسلحة متطورة ، وحددت لها أسباب التدخل السريع على النحو الآتي :

* تعرض الخليج لغزو عسكري خارجي أو محلي (غزو دولة في الخليج لدولة أخرى كما حصل بين العراق والكويت الآن)

* وقوع انقلاب مفاجيء مجهول الهوية في بلد نفطي .

* غلق مضيق هرمز الذي تمر به حاملات النفط .

* حظر نفطي تفرضه الدول النفطية في المنطقة .

* توقف الصادرات النفطية لأي سبب من الأسباب .

إلى جانب قوات التدخل السريع فان امريكا أعدت البدائل التي تمكنها من التدخل في أي وقت تتعرض فيه مصالحها للخطر . ووضعت لهذه البدائل أسبابا أخرى تسمح لها بالتدخل في شؤون المنطقة أهمها :

* في حالة نشوب صراع بين دولتين ، يجب أن تتدخل الولايات الأمريكية لصالح دولة معينة توفر لها الحماية .

* دعم دولة معينة ضد دولة أخرى سياسياً وإعلامياً .

* تقديم كافة المساعدات والمعلومات العسكرية والدراسات الميدانية ، ومنع هذه المساعدات عن الدول الأخرى .

التقسيم الذي قدمناه ، أو سياسة شعارات المراحل الأربع ، لا يعني أن استراتيجية كل مرحلة تفقد قيمتها لمجرد طرح شعار سياسي جديد ، فجميع الاستراتيجيات يمكن أن تطبق في وقت واحد وفي أماكن متعددة وبوسائل مختلفة . فبعد المرور من الأبواب المفتوحة وملء فراغاتها ، وفرض طوق أمني حولها ، اعتمدت سياسة البدائل على دول جوار الخليج على النحو التالي :

1 ــ استدراج مصر في عهد السادات لتقوم بدور القطب الذي يعمل كرجل بوليس دولي حارس يهيمن على المنطقة بفعل المناورات العسكرية مع أمريكا لتدريب قوات التدخل السريع ، وكذلك توريطها باتفاقية سلام وتطبيع علاقات مع العدو الصهيوني لوأد دور مصر الريادي في قيادة الأمة العربية .

2 ــ إشعال الحرب بين إيران والعراق لتحييد النظام الثوري الإسلامي في إيران عن موقفه المتصلب

ضد الكيان الصهيوني وتدمير قوة العراق المتنامية في المنطقة .

3 ــ بعد أن فقدت قواعدها في ليبيا ونظامها العميل بدأت بحملة عسكرية استفزازية في المياه الإقليمية للجماهيرية انتهت بالمواجهة الفعلية في خليج سرت . وتحت ذريعة القضاء على الإرهاب شنت غارة جوية حشد لها الأسطول السادس في البحر المتوسط وأحدث الطائرات وبمعاونة بريطانيا ، إلى جانب إلمانها بحروب على حدودها الجنوبية وبمعاونة فرنسا ، بغية الإطاحة بنظامها الثوري التقدمي وإخماد قوتها العسكرية الحديثة .

4 ــ تقوية النزاعات المحلية في السودان . .الخ .

هذه العوامل وهذه المراحل جميعها ، وكما هو واضح ، أفرزت مجموعة من المتغيرات ، ذات علاقات تبادلية فجرت أزمة الخليج الراهنة التي تجني ثمارها حاليا الولايات المتحدة الامريكية وبمفردها ، فقد تمكنت من تثبيت اقدامها في منطقة الخليج وفوق منابع النفط ، مع عدم تقديم فواتير إقامتها للكرم العربي الذي يراعي حق الضيافة .

الهوامش

(1) العراق الحديث تأسس سنة 1921 .
السعودية تأسست سنة 1932 .
الكويت تأسست سنة 1961 .
عمان ، قطر ، البحرين ، الإمارات تأسست سنة 1971 .

(2) تحصلت الولايات المتحدة على امتيازات نفطية في منطقة الخليج أهمها امتيازات سنة 1928 في العراق ، 1933 في السعودية ، وأخيرا في الكويت 1934 .

مراجع البحث :

(1) صبري الهيثم (الخليج العربي) .

(2) صلاح العقاد (التيارات السياسية في الخليج العربي) .

(3) محمد السنوسي (أوجه الصراع في الخليج العربي) ــ الدار البيضاء 1989 .

(4) (Basil A. Collins (Americain Foreign Policy in Bondage) Roma 1990 .

دوريات

(1) جريدة (أنوال) الدار البيضاء عدد 556 نوفمبر 1990 .

(2) « المنتدى » ــ نشرة شهرية تصدر عن منتدى الفكر عمان عدد61 أكتوبر 1991 .

(3) « السياسة الدولية » : تصدر عن مؤسسة الأهرام ــ القاهرة عدد 102 اكتوبر 1991 .

ما جدوى السلام للأمن القومي العربي ؟

د. خضر زكريا

طرح هذا السؤال خلال الحروب العديدة التي خاضتها الأقطار العربية ، ولكنه كان أكثر إلحاحاً أثناء الحرب الإيرانية ، العراقية واليوم يعاد طرحه بشكل أكثر حدة ووضوحاً مع تفاقم أزمة الخليج ، ووصول هذه الترسانة الضخمة من الأسلحة والمعدات ، وهذه الأعداد الكبيرة من القوات العسكرية الأجنبية لترابط في الأراضي والمياه العربية « حماية » لها من « اعتداء عراقي محتمل » . وسأحاول في هذه الورقة إيضاح مشروعية السؤال : إذا كانت البلدان العربية ـ أو معظمها على الأقل ـ تنفق ، على التسلح أكثر بعدة أضعاف من أي بلد آخر في العالم (نسبة إلى عدد السكان) ولا تتمكن من حماية أراضيها ، ناهيك عن تحرير الأراضي العربية المغتصبة ، فما جدوى هذه الاتفاقات الضخمة ؟ ألم يحن الوقت للتفكير في استراتيجية جديدة للدفاع عن الأرض العربية وتحرير المغتصب منها وحماية الأمن القومي العربي ، تتناسب مع مستجدات العصر وتغير الموازين الدولية ؟

إن الدول الامبريالية ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تحث الدول النامية على سباق التسلح ، بخلقها مناطق توتر دائمة ، ووقوفها في وجه الحلول العادلة للنزاعات الإقليمية ، وتسليح الأطراف المتناحرة (وخاصة الأطراف المعنية) وتجديد تسلحها باستمرار ... تبتز الأرباح الطائلة لصالح المركب الحربي الصناعي وتستعيد ، أضعافاً مضاعفة ، ما تكون قد دفعته للدول النامية على شكل « مساعدات » أو « مساهمة في التنمية » أو ما شابه . فتكرس بهذا تبعية هذه الدول للنظام الرأسمالي العالمي وتعيق أية تنمية حقيقية فيها ، وتخلق مزيداً من المشكلات الاجتماعية ، أو تساهم في تفاقم كثير منها كالفقر والبطالة والهجرة الجماعية (سواء من الريف إلى المدينة أو إلى خارج البلاد) ، فيتراجع الإنتاج وتتعاظم المستوردات وتتفاقم المديونية .

ومن جهة ثانية تعد بعض التجهيزات العسكرية المباعة إلى الدول النامية ، وبخاصة الدول المصدرة للبترول خارقة التعقيد بحيث لا يتمكن أبناء البلاد المستوردة لهذه الأسلحة من استيعابها واستخدامها ، فتضطر لاستقدام الخبراء العسكريين الأجانب ، وتفقد أكثر فأكثر استقلالية قرارها في استخدام أسلحتها ، وتصبح إمكانية التأثير في ملوكات (كوادر) القوات المسلحة في هذه البلدان أوسع فأوسع ، ويتكون نظام من التبعية العسكرية المتعاظمة .

ومن جهة ثالثة تتعاظم أهمية الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية للبلدان المعنية ، كلما تضخم حجم هذه القوات وتزايدت النفقات العسكرية فالطلبات والفئات الاجتماعية في معظم هذه البلدان لم يكتمل تكوينها بعد ، وهي ضعيفة مشتتة ، محدودة الوعي بمصالحها . والقوى السياسية غير قادرة على مواجهة القوة المتزايدة للجيش .

إن الضباط العسكريين هم أكثر الفئات الاجتماعية تنظيماً وقوة وقدرة على فرض الإرادة والنفوذ في البلدان المتخلفة . وتتعاظم قدرتهم على السيطرة على السلطة السياسية ، وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية كلما تزايد حجم المؤسسة العسكرية وتزايدت الأحوال والإمكانات الموضوعة تحت تصرفها .

والدول العربية هي أكثر دول العالم الثالث استيراداً للسلاح وإنفاقاً على الأغراض العسكرية ، بل إن نسبة عدد القوات المسلحة إلى عدد السكان في بلدان الشرق الأوسط ، تقترب من أربعة أضعاف مثيلتها في بلدان العالم الثالث ككل . ونسبة مستورداتها من الأسلحة تفوق مثيلتها في بلدان العالم الثالث بنحو ثمانية أضعاف . كما يتبين من الجدول رقم (1) .

جدول رقم : (1)

مؤشرات مختارة لمناطق العالم الثالث/

المعدل الوسطي للفترة من 1978 – 1984

	حصة الفرد من الدخل القومي بالدولار	نسبه عدد القوات المسلحة لكل ألف من السكان	نسبة مستوردات السلاح لكل فرد من السكان (بالدولار)	حصة الفرد من المساعدات الخارجية بالدولار
المجموع	1149	6,1	19,4	26,4
إفريقيا	484	5,9	7,7	62,2
أمريكا اللاتينية	1740	4,6	7,0	21,1
شرق آسيا	1696	7,8	10,6	21,7
جنوب آسيا	204	2,3	1,4	14,0
جنوب أوربا	2490	14.0	15,9	6,4
الشرق الأوسط	1757	23,5	151,2	149,0

المعطيات لعام 1983

جدول رقم : (2)

قيمة مستوردات الأسلحة الرئيسية في العالم الثالث : حسب الأقاليم ، 1970 – 1989

تقديرات بملايين الدولارات ، بالأسعار الثابتة لعام 1985 –

تقديرات الأرقام السنوية بملايين الدولارات الوسطي المتغير لخمس سنوات (وهو الأكثر دلالة)

		1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
جنوب آسيا :	A	857	1274	1800	1049	936	584	1066	1932	1871	1425	2424	2583	2688	2364	2036	2727	4965	5867	4847	6906
	B	1135	1181	1183	1129	1087	1113	1278	1376	1744	2047	2198	2297	2419	2480	2956	3592	4089	5063	..	..
الشرق الأقصى :	A	2299	3582	6962	1815	1920	1595	1490	1983	3779	5944	3085	2972	1777	2564	2861	3156	3266	3073	4118	3279
	B	3697	3329	3316	3175	2757	1761	2154	2958	3256	3553	3511	3268	2652	2666	2725	2984	3295	3378	..	..
الشرق الأوسط :	A	5242	6092	5842	10472	6999	7014	7076	9816	7675	6216	8377	9402	11336	11774	11008	9691	10371	12812	7463	3270
	B	4813	6179	6930	7284	7481	8276	7716	7560	7832	8297	8601	9421	10379	10642	10836	11131	10269	8721	..	..
إفريقيا الشمالية :	A	185	224	373	340	591	2343	2282	2619	3936	5749	3334	2990	3050	1703	1499	1113	1393	538	381	1185
	B	258	293	342	774	1186	1635	2354	3386	3584	3726	3812	3365	2515	2071	1752	1249	985	922	..	..
أمريكا الجنوبية :	A	285	786	1093	2354	1338	1600	1922	2836	2335	1635	2137	3215	2509	2878	2980	1219	1124	1655	824	963
	B	628	1033	1171	1434	1661	2010	2006	2066	2173	2432	2367	2475	2744	2560	2142	1971	1560	1157	..	..
إفريقيا جنوب :	A	389	441	266	466	869	645	1044	2562	2520	909	1535	2095	1728	1406	1937	2007	1667	1834	1392	397
	B	278	339	486	537	658	1117	1528	1536	1714	1924	1757	1534	1740	1835	1749	1770	1767	1459	..	..
أمريكا الوسطى :	A	185	135	261	309	299	204	234	557	268	295	187	657	1092	901	599	659	618	371	203	300
	B	140	191	238	242	261	321	312	312	308	393	500	626	687	782	774	630	490	430	..	..
جنوب إفريقيا :	A	275	104	292	459	533	232	371	171	343	102	109	4	4	158	5	4	154	20	28	3
	B	181	240	333	324	378	353	330	244	219	146	112	75	56	35	65	68	42	42	..	..
المجمــوع :	A	9717	12639	16890	17263	13486	14217	15485	2477	22728	22275	21189	23917	24184	23748	22925	20576	23560	26170	19256	16301
	B	11130	12784	13999	14899	15468	16586	17679	9436	20831	22517	22858	23063	23193	23070	22999	23396	22497	21173	..	..

المصدر : 1990

تبين من معطيات الجدول رقم (2) أن المعدل السنوي لمستوردات الأسلحة في بلدان العالم الثالث ككل ، قد تضاعف خلال الفترة 1970 – 1980 ولكنه ثبت نسبياً بعد ذلك بل بدأ بالتراجع في نهاية الثانينات . أما مثيله في بلدان الشرق الأوسط فقد تزايد من 4.8 مليار دولار عام 1970 إلى 8.3 مليار عام 1980 ثم إلى 12,8 مليار دولار عام 1987 .

والأمر الملفت للنظر أن بعض البلدان العربية ، وخاصة العراق والسعودية ، هي أكبر مستورد للسلاح في العالم بعد الهند . فقد استوردت العراق من الأسلحة ما قيمته 12 مليار دولار خلال الفترة من 1985 – 1989 والسعودية بما يقرب من 9 مليارات دولار واستوردت كلاً من مصر وسورية بما يقرب من 6 مليارات دولار خلال الفترة نفسها . كما تبين في الجدول رقم (3) .

جدول رقم : (3)

أهم الدول المستوردة للأسلحة الرئيسية

رتبت الدول بحسب قيمة مستورداتها من الأسلحة الرئيسية خلال الفترة 1985 – 1989 . الأرقام بملايين الدولارات ، بالأسعار الثابتة لعام : 1985 .

Importers	1985	1986	1987	1988	1989	1985 – 89	
All countria							
1.India	1876	3683	4585	3383	3819	17345	الهند :
2.Iraq	2871	2447	4247	2005	418	11989	العراق :
3.Japan	1634	1754	1771	2343	3062	10554	اليابان :
4.Saudi Arabia	1447	2395	1956	1770	1196	8764	السعودية :
5.Syria	1690	1508	1169	1172	336	5876	سورية :
6.Egypt	1282	1665	2347	348	152	5795	مصر :
7.Czechoslovakia	1332	1086	967	1067	828	5280	تشيكوسلوفاكيا :
8.North Korea	977	876	487	1383	1553	5275	كوريا الشمالية :
9.Spain	270	1039	1513	1580	749	5152	اسبانيا :
10.Turkey	604	621	1153	1238	1134	4751	تركيا :
11.Poland	427	1057	983	1063	1118	4649	بولندا :
12.Afghanistan	82	611	687	939	2289	4610	أفغانستان :
13.Angola	694	975	1135	890	24	3719	أنغولا :
14.Canada	877	828	732	526	444	3408	كندا :
15.Libya	969	1359	294	65	499	3186	ليبيا :
(*)Others	15472	14142	14811	13847	14198	72463	دول أخرى :
Total	32504	36037	38837	33619	31819	172816	المجموع :

المصدر : 1990

* احتسبت « إسرائيل » مع « الدول الأخرى » ، وهي تحتل المرتبة الرابعة عشرة بين دول العالم الثالث ، والمرتبة الرابعة والعشرين بين دول العالم المستوردة للسلاح . إذ بلغت قيمة مستورداتها خلال الفترة المذكورة 26987 مليون دولار .

غير أن هذا لا يعني أن درجة تسلح العدو الصهيوني هي أقل من الدول العربية . فانخفاض قيمة مستوردات « إسرائيل » من السلاح ناجم عن أنها تنتج معظم أسلحتها . بل هي تصدر أنواعاً من السلاح (كصواريخ جو ـــ جو ، والطائرات القاذفة المقاتلة) إلى عدد من الدول (الأرجنتين كولومبيا ، تايلانـد ، فنزويلا ...) .

وقد بلغت صادراتها من الأسلحة خلال الفترة 1985 – 1989 : 1183 مليون دولار كما منحت « إسرائيل » امتيازات (رخصاً) لإنتاج أسلحة إسرائيلية في بلجيكا والولايات المتحدة وإفريقيا الجنوبية وتايوان (رادارات ولانشات بالدرجة الأولى) .

انظر المصدر السابق ص220 – 221 .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للأسلحة في الشرق الأوسط . وهي تصدر السلاح إلى بعض الدول العربية وإلى العدو الصهيوني في الوقت نفسه . كما أن الاتجاه لاستيراد الأسلحة من الغرب يتزايد في الدول العربية (باستثناء سوريا وليبيا) كما تبين من الجدول رقم 4) .

جدول رقم 4))

تغير مستوردات بلدان الشرق الأوسط من الأسلحة من : الولايات المتحدة ، أوربا الغربية (دول الناتو) ، والاتحاد السوفياتي .

الأرقام تشير إلى النسبة المئوية لقيمة الأسلحة المستوردة من كل الجهات المصدرة الثلاث .

البلد	من الولايات المتحدة		من أوروبا الغربية		من الاتحاد السوفياتي	
	1970	1980	1970	1980	1970	1980
العراق	—	5	8	22	90	53
السعودية	70	46	26	36	—	—
	3	67	7	22	87	—
سورية	—	—	1		95	91
ليبيا	72	40	28	60	—	—
إيران	78	3	20	10	1	—
إسرائيل	96	99	4	—	—	—

المصدر : نظم الجدول استناداً إلى المصدر السابق ص223

• يتضح من الجدول أن دول حلف شمال الأطلسي قد ساهمت في تسليح العراق خلال سنوات الحرب مع إيران ، أملاً في استخدام العراق كأداة لضرب الثورة الإيرانية . واليوم تحشد هذه الدول ، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، قوات عسكرية هائلة لضرب القوة العسكرية العراقية التي صارت تشكل خطراً حقيقياً على « إسرائيل » والمصالح الغربية في المنطقة ، بحجة احتلال الكويت .

غير أن ما ينفق على استيراد الأسلحة لا يُمثل إلا جزءاً يسيراً من النفقات العسكرية لمعظم الدول العربية . ذلك أن مبالغ ضخمة في الميزانيات العسكرية تخصص لقوات الأمن الداخلية التي تستخدم ــ في معظم الحالات ــ لقمع القوى المعارضـة للأنظمة وإرهاب الشعب والحفاظ على أمن الأنظمة القطرية وليس الأمن القومي العربي كما يقـال عادة . كما تخصص مبالغ ضخمة أخرى لبذخ وترف كبار القادة العسكريين .

لنتأمل في الجدول التالي :

جدول رقم (5)

النفقـات العسكرية لبـلدان الشرق الأوسط : 1980 – 1989 بملايين الدولارات حسب معدلات أسعار التبادل لعام 1988

البلد	المجموع	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
البحرين	1730	186	187	161	158	145	139	156	273	226	185
قبرص	385	..	44	37	31	43	48	49	48	50	35
مصر	45976	4222	4089	4607	5013	5252	6070	5889	5442	5392	..
إيران	29340	..	7353	7679	9339	9705	8082	8523	10230	12321	16108
العراق	176429	3849	12868	17073	16531	23506	31590	28596	21952	14007	12306
اسرائيل	54243	..	3811	4134	4318	5249	8420	8000	7314	6887	6110
الاردن	5397	1529	689	703	673	607	562	581	557	535	490
الكويت	13257	..	1463	1382	1574	1733	1629	1579	1470	1246	1181
لبنان	842	1326	26	..	97	93	107	262	96	59	102
عُمان	10126	..	1350	1189	1730	1517	1478	1296	1016	859	691
السعودية	163318	..	14887	16384	16684	18666	19513	20899	21614	18557	16114
سورية	27022	1454	1482	1601	2573	3152	3582	3611	3526	3635	3960
الامارات	17329	..	1580	1587	2004	2211	2091	1966	1955	2088	1847
اليمن الشمالي	3004	..	566	340	325	323	339	457	456	322	332
اليمن الجنوبي	2054		220	221	224	225	243	241	234	249	197

* لم نجمع نفقات عام 1989 لعدم توفر بيانات عن عديد من الدول . وقد أضفنا نفقات مصر لعام 1989 بدلاً من نفقات عام 1980 غير المتوفرة . وبهذا يحتل رقم « المجموع » النفقات العسكرية لكل دولة خلال تسع سنوات ، باستثناء لبنان الذي لم تتوفر بيانات عنه لعام 1987 أيضاً .

المصدر : 192

إن تحليل معطيات الجدولين 5 و3 يبين عدداً من الحقائق التي تستحق التأمل .

1 ــ إن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية فيما يتعلق بنسبة قيمة مستوردات السلاح إلى مجموع النفقات العسكرية ، فبينما تبلغ هذه السنة 39,1 ٪ في سورية و22,1 ٪ في مصر تهبط إلى 12,1 ٪ في العراق و9,6 ٪ في السعودية . وإذا كان قسم من هذه النفقات في العراق يخصص لإنتاج بعض أنواع

الأسلحة محلياً فإننا لا نستطيع تفسير مجالات صرف المبالغ الضخمة التي تنفقها السعودية تحت عنوان « النفقات العسكرية » خارج نطاق ثمن الأسلحة المستوردة ، والتي تزيد على 90 ٪ من مجموع النفقات العسكرية .

2 ــ إن مجموع النفقات العسكرية لدول الخليج الخمس (السعودية والكويت والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة) تفوق بكثير النفقات العسكرية العراقية خلال السنوات التسع المذكورة 1980 – 1988)) على الرغم من حرب السنوات الثمان التي خاضها العراق ضد إيران . بل وإن نفقات السعودية وحدها قريبة من نفقات العراق (163 مليار دولار مقابل 178 مليار دولار) فأين ذهبت الاستعدادات العسكرية للسعودية والكويت وبقية دول الخليج ؟

ولماذا لا تستطيع هذه الدول الدفاع عن أراضيها في مواجهة العراق حتى تحتاج إلى استقدام كل هذا الحشد العسكري الهائل من القوات الأمريكية وغيرها ؟

3 ــ إذا كانت النفقات العسكرية للسعودية وحدها تفوق بثلاثة أضعاف النفقات العسكرية للعدو الذي يحتل فلسطين وبيت المقدس الشريف فلماذا لم تستخدم القوة العسكرية السعودية مرة ضد « إسرائيل » للمساهمة في تحرير الأرض المقدسة .

* أجاب الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان عن هذا السؤال بقوله أثناء مناقشة في الكونغرس حول صفقة أسلحة ضخمة مع السعودية بقوله « إن الولايات المتحدة ما كانت لتوافق على بيع أسلحة للدول العربية « المحتلة » لو كانت تعتقد بأن ذلك يمكن أن يمس أمن إسرائيل (انظر الصحف الغربية بتاريخ 1986/3/6

إن النفقات العسكرية لمعظم الدول العربية تشكل عبئاً كبيراً على اقتصادها ، وتشكل واحدة من أكبر عقبات التنمية فيها ، وتشير آخر المعطيات إلى أن جعبة النفقات العسكرية من الدخل القومي لبعض الأقطار العربية تتزايد (بسبب زيادة هذه النفقات من جهة وتراجع الإنتاج من جهة ثانية) ، بينما تتناقص هذه النسبة في « إسرائيل » (بسبب المساعدات الأمريكية الكبيرة التي تزيد على 3 مليارات دولار سنوياً من جهة ، وتطور عدد من القطاعات الإنتاجية فيها من جهة ثانية واستغلال قوة العمل العربية الرخيصة من جهة ثالثة ...) الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الهوة بين القدرة الاقتصادية للأقطار العربية والعدو الصهيوني ويزيد من صعوبات تحقيق شعار « التوازن الاستراتيجي » .

فبينما تزايدت نسبة النفقات العسكرية للعراق من 6,3 ٪ من دخله القومي عام 1980 إلى 27,2 ٪ عام 1985) وللسعودية من 16,6 ٪ إلى 22 ٪ فقد هبطت هذه النسبة من 25 ٪ إلى 14,4 ٪ خلال الفترة نفسها بالنسبة لإسرائيل والجدول رقم (6) يقدم مزيداً من التفصيل .

جدول رقم (6)

النسبة المئوية للنفقات العسكرية من الإنتاج القومي الإجمالي لبلدان الشرق الأوسط

	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
Bahrain البحرين	5.3	4.8	5.9	7.5	4.3	3.8	4.2	5.1	5.3	5.0
Cyprus قبرص	2.0	1.4	2.0	1.7	1.7	1.5	1.2	0.9	0.9	1.0
Egypt مصر	2.9	..	6.5	6.3	6.7	6.9	5.8	6.1	6.2	..
Iran إيران	6.3	5.4	4.3	3.4	2.6	2.5	3.0	..	..	..
Iraq العراق	6.9	6.3	12.3	19.0	24.4	29.1	27.4	..	..	..
Israel إسرائيل	26.1	25.0	23.5	19.0	20.2	21.4	14.4	11.3	10.2	9.1
Jordan الأردن	17.7	13.8	13.7	13.5	13.6	13.1	13.0	14.8	15.0	15.0
Kuwait الكويت	3.3	3.5	4.4	6.0	6.8	6.8	7.9	8.6	7.0	7.3
Lebanon لبنان	4.1	4.1	2.4	4.3	12.0	..	..	..	..	..
Oman عُمان	20.9	19.7	21.0	22.2	24.5	23.9	21.6	23.8	17.6	..
Saudi Arabia السعودية	21.1	16.6	14.5	21.1	20.3	20.9	22.0	22.4	22.7	..
Syria سورية	16.0	17.3	14.7	15.6	15.4	16.7	15.6	14.4	11.3	..
United Arab Emirates الامارات	5.5	5.8	6.3	6.5	6.8	7.0	7.6	8.7	6.7	6.6
Yemen Arab Republic اليمن ش	20.9	15.0	12.6	14.7	14.2	10.4	8.4	7.3	7.2	..
Yemen PDR اليمن الجنوبي	17.5	17.8	19.7	18.7	19.1	17.7	16.7	..	..	..

نفس المصدر ص : 197

أيها الزملاء :

على ضوء المعطيات والمقارنات السابقة .

أدعوكم في الختام إلى التأمل والتفكير بالمسائل التالية :

1 ــ ما جدوى تكويم السلاح والانفاق العسكري الهائل إذا كنا لا نستطيع الدفاع عن أراضينا ناهيك عن تحرير المغتصب منها ؟

2 ــ ما هي الإمكانيات الفعلية لاستخدام الأسلحة التي نكدسها ، وما هي نتائج هذا الاستخدام وهل سيكون هناك منتصر ومهزوم وما هو الغرض الحقيقي من توريد الأسلحة لبلادنا وتضخيم مؤسساتها العسكرية .

3 ــ ما هي الشروط التي تفرضها الدول الاستعمارية لإعطائنا السلاح ، وهل سنتمكن من استخدامه ضد عدونا الحقيقي « إسرائيل » ؟

4 ــ هل كل ما ينفق باسم التسلح والدفاع ينفق فعلاً على التسلح والدفاع وأين يذهب القسم الأكبر من هذه الإنفاقات ؟

5 ــ ما العلاقة بين تكديس الأسلحة وبين قدرة الشعب العربي في أطره المختلفة على تحقيق أهدافه الكبرى في تحرير الأرض المغتصبة والديمقراطية والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية وغيرها ...

أدعو إلى التأمل في كل ذلك وأتساءل : أليس العرب معنيين أكثر من شعوب الأرض قاطبة بوقف سباق التسلح تمهيداً لنزع السلاح التام والشامل في العالم أجمع ، حيث يصبح تحقيق الأهداف القومية في أيدي الشعوب التي تستعبد وتضطهد وتنهب ثرواتها وتحتل أراضيها بقوة السلاح ؟ وأعتقد أن الانتفاضة الفلسطينية الباسلة تعطينا دروساً كبيرة في هذا الشأن .

نحو نظام اقتصادي عربي عادل

وميض نظمي

قد يجد الإنسان الذي يدعي لنفسه بعض الثقافة ويكون قادماً من العراق بعض الاحراج عندما يجد أن موقفه في هذه القضية ينطبق إلى حدود كبيرة مع موقف السلطة العراقية . باعتبار أن المثقف ـــ ولا يخفى عليكم ـــ يميل إلى الاستقلالية ... وإلى المعارضة والتمرد .

لذلك أود أن أشير إلى أن بعض الأفكار التي وردت في هذا البحث قد كتبت في عام 1982 ونشرت في مجلة « دراسـات عربية » عام 1985 ، حينما كانت الدولة العراقية متحالفة مع الخليج بصدد الحرب العراقية الإيرانية ولم يسمح للمجلة بالدخول إلى العراق .

قبل أن أتكلم عن الوضع الاقتصادي العربي الحالي أقول بشكل بالغ السرعة إنه وضع لا يسر صديق ولا يغض عدو .

سكان الولايات المتحدة الأمريكية يمثلون حالياً 6 ٪ فقط من سكان العالم ولكنهم يملكون 41 ٪ من المردود الاقتصادي العالمي . سكان أوروبا الغربية يمثلون 10 ٪ فقط من سكان العالم ولكن دخلهم العالمي يصل إلى 21,5 ٪ من دخل العالم .

آسيا التي تمثل 52 ٪ من الثقل البشري العالمي لا تملك إلا 10,5 ٪ بعبارة أخرى أن دول العالم الثالث التي ننتمي إليها والتي تمثل 90 ٪ من البشرية دخلها لا يتعدى 22 ٪ من دخل العالم .

تبلغ الصناعة التحويلية في اليابان تسع مرات أضعاف مجموع الصناعة التحويلية من المحيط إلى الخليج وباعتبار أن الصناعة التحويلية أحد المعايير الأساسية لدراسة التقدم والتخلف فإنها تمثل 22 ضعفاً من مجموع الصناعة التحويلية العربية أيضاً من المحيط إلى الخليج .

تشير بعض الأبحاث المستقبلية إلى أن هناك خطراً يهدد الأمن الغذائي العربي وهذه الدراسة وضعت في السبعينات والثمانيات والتسعينات ويتوقع أن يشهد عام 2000 نقصاً في إنتاج القمح ، وسيكون استيرادنا كعرب منه بنسبة 52 ٪ وكذلك بالنسبة للأرز والشعير والسكر ، واللحوم ، والبيض ، في عام 2000 سنستورد ما يعـادل 41 ٪ من حاجات الوطن العربي الغذائية الأسـاسية من خارج الوطن العربي وعن التفاعل الاقتصادي العربي ، والتبادل التجاري نقول إنه في عام 1985 بالنسبة للصادرات كانت بنسبة 6 ٪ والواردات 7,5 ٪ . التبادل العربي كأقطار منفردة مع الغرب الرأسمالي الاستعماري بنسبة 75,6 ٪ ،

والواردات 77,6 ٪ ومع العالم الاشتراكي الصادرات تضاءلت إلى نسبة 3 ٪ مقابل واردات الوطن العربي بنسبة 2,6 ٪ .

فهذا يدل على أنه ليس هناك وحدة عربية ، الوحدة العربية موجودة لغوياً وحضارياً ولكن اقتصادياً لا يمكن أن نتكلم عن وحدة عربية على الإطلاق بل توجد تبعية واضحة للغرب الصناعي المتقدم .

عن إختلال ميزان المدفوعات وجدت في إحصائيات عام 1987 وهي إحصائيات دقيقة وآخر ما تمكنت من الوصول إليه لا توجد ولا دولة عربية باستثناء المغرب غير خاضعة لاختلال ميزان المدفوعات ويبلغ إختلال ميزان المدفوعات لمجموع الأقطار العربية 30 مليار دولار .

ونشير أحياناً في بعض أجهزتنا الدعائية في الإعلام العراقي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات يقدر بـ : 141 مليار دولار لكن علينا أن نعلم أن الولايات المتحدة تحتفظ بما يقارب 162 مليار دولار كاحتياطي للدخل القومي . فالديون لكل الدول العربية باستثناء لبنان (لعدم وجود إحصائيات) والعراق باعتبار ذلك جزءاً من الحصار العسكري وفلسطين وجيبوتي لا يوجد فيها إحصائيات ، أمّا الدول الخليجية هي الوحيدة غير المديونة تصل ديون الأقطار العربية في عام 1979 إلى حوالي 41,541 مليار دولار ، وقفزت في عام 1987 إلى 82,5 مليار دولار ، إذا ادخلنا العراق فسوف يرتفع الرقم إلى 150 مليار دولار ، والرقم الرسمي للمديونية في مصر كما تؤكده وثائق موثقة ودقيقة بلغ 40 مليار دولار علماً بأن ديون مصر أكبر من ذلك بكثير .

التفسير الذي طرح في هذه الندوة لهذا الوضع السيء يقول بعدم عدالة توزيع الدخل العربي بين الأقطار العربية الدكتورة/دلال البزري أشارت إلى عدم عدالة توزيع الدخل داخل الأقطار العربية ولكن إذا كنا نعتبر أننا أمة عربية واحدة فمن حقنا أن نتحدث عن توزيع متساوٍ .

طبعاً لا أقول إن هذا هو العامل الوحيد هذا يكون خرقاً للموضوعية ، استمرار التخلف في الوطن العربي له أسباب كثيرة ولكن ليس هنا مجال للحديث عنها ، وهنا أتكلم عن عاملين .

التفاوت في الدخل القومي العربي قطرياً والمسألة الثانية هي الهدر ، وهنا لا أتحدث عن الهدر الشخصي الفنادق الضخمة الخ .. أشار إليها بعض السادة الباحثين ، أتحدث بشكل واضح عن الهدر الذي تقوم به الحكومات الموجودة في الخليج .

في الفترة من 1974 – 1978 كانت واردات دول الخليج العربي 550 مليار دولار (إشارة إلى مصدر كويتي رسمي) ، ثم شراء سلع بقيمة 440 مليار دولار من الغرب الصناعي المتقدم وقدر الخبراء القيمة الحقيقية لهذه السلع بأنها لا تتجاوز من 200 إلى 250 مليار دولار معنى ذلك أن الغرب هو الذي يبيع وهو الذي يشتري ، ويذهب البعض إلى أن الارتفاع الحقيقي وليس الاسمي لأسعار النفط بين سنوات 73 ، 75 ، 76 وهو عام الفورة النفطية في حقيقة الأمر لم يتجاوز إلا 19 ٪ لرفع أسعار المواد المصنعة في الغرب الرأسمالي وأن ذلك امتص الزيادة وألقى بالعبء على الدول العربية الفقيرة التي لم تستطع أن تعوض الفرق وعلى دول العالم الثالث هذه النتائج التي أوجدتها سياسات الغرب الأمبريالي .

الناحية الثانية : هي الهدر التسليحي وهنا لا أود أن أتطرق إلى كل الدول الخليجية هناك رقم ربما في

العراق لا يستحب ذكره ولكن التسلح العراقي من عام 1979 إلى عام 1988 وهو العام الذي شهد نهاية الحرب العراقية الإيرانية فقد بلغ ثمن البضائع العسكرية المشتراة 112 مليار دولار بالأسعار الثابتة طبيعي هذا أيضاً هدر ولكن كانت هناك حرب لن أتطرق إليها أبداً في هذا العرض ، وكان هناك التهديد باجتياح العراق وإنهاء استقلال العراق ، فهناك تبرير معين ولإن كنا نفضل أن لا تقع هذه الحرب أصلاً لا أتطرق إلى الدول الأخرى أذكر فقط السعودية طبيعي الحرب تمتص كل الأسلحة الموجودة لأن الحرب كانت ضارية مع الأسف بين شعبين من شعوب العالم الثالث ، العراق اشتري سلاح بمبلغ 112 مليار دولار كما ذكرنا ، السعودية اشترت سلاحاً حوالي 195 مليار دولار السلاح اشتروه لماذا ؟ لم تكن هناك حرب عدا اشتباك واحد بسيط في الجو مع الطيران الإيراني .

وإذا كانت السعودية لديها سلاح أكثر من العراق ويكاد يكون ضعف ما لدى العراق لماذا استعانت إذن بكل العالم بما فيها القوى التي كانت السعودية تحرم التعامل معها ضد ما زعم بأنه عدوان عراقي عليها ، فهذا معناه إن هذه المبالغ صرفت على السلاح ولكن من أجل انعاش الاقتصاد الحربي العسكري الأمريكي وليس من أجل الدفاع عن أي خطر حقيقي أو موهوم ضد السعودية .

المسألة الثانية :

المبالغ المودعة أو المستثمرة في الغرب الصناعي المتقدم : في عام 1977 ــ وهذا رقم رسمي من مجلس التعاون الخليجي ــ السعودية تستثمر وتضع في الغرب الرأسمالي 77 مليار دولار الكويت 38 مليار دولار الإمارات 21 مليار دولار قطر 5 مليار دولار المجموع 141 مليار دولار .

وتعمدت أن يكون الرقم مستمداً من مصادر خليجية حتى لا يظهر الشك في مصداقية الأرقام من مجلس التعاون الخليجي فربما يكون الرقم أكثر بكثير وهو لا يتطرق إلى أرقام الأغنياء الخليجيين إنما فقط الحكومات) .

في عام 1988 بلغ هذا الرقم 600 مليار دولار وهو رقم مرعب بالنسبة إلى وطننا العربي الذي يعاني من التخلف هذه القفزة تحققت بفضل النفط عام 1950 كان دخله 145 مليون دولار حصة السعودية 113 مليون دولار ليبيا والإمارات والجزائر لم تكن تنتج ، وارتفعت الحصص في عام 1960 إلى مليار ومئة وأربعة عشر وارتفعت من جديد عام 1974 إلى أربعة مليارات لكن في عام 1975 قفزت إلى 55 مليار ونصف المليار وفي عام 1980 وهو الذي شهد الذروة ارتفعت إلى 204 مليار (حصة السعودية فقط منها 102 مليار أي ما يقارب النصف) .

لو جئنا الآن نحسب هذا بمعيار الدخل القومي موزعاً على الأفراد نجد أن الإمارات هي الدولة الرابعة في العالم علماً أنها كانت أثناء الموجة النفطية هي الدولة الأولى أو تتبادل هذا الموقع مع الكويت وقطر الدولة الأولى في العالم 21,330 دولاراً وتأتي بعدها سويسرا ثم أمريكا ثم الدولة الرابعة الإمارات . الكويت الدولة التاسعة 14620 دولاراً عام 1987 وتسبق بذلك فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة .

وهنا أود أن أثير نقطة إن هذا لا يعني غنى ولا يعني تنمية بالمعيار الذي نطبقه على اليابان ، أحد الأخوان بالندوة أشار إلى أن « النفط ريع » وأنا أسمح لنفسي أن اختلف النفط مورد نابض إذا لم يحسن

استغلاله في هذه الفترة فسينتهي كل مفعوله وهو ما نشاهده الآن وبدوره فهو لا يعكس هذا الثراء وهذا الغنى لا يعكس أي تنمية حقيقية لأنه يقوم على مورد لا نعمل فيه إنتاجاً وهو مورد نابض . النهاية .

وعندما نجيء إلى البلدان العربية الأخرى غير النفطية نجد أن الأرقام تختلف . فقمت بعملية جمع كل الدخل القومي العربي وقسمتها على سكان الوطن العربي (لو كان هناك توزيع عادل) . مفروض كل مواطن يحصل على 1624 دولاراً وعندما قمت بالمقارنة لم أجد ولا دولة عربية بما في ذلك دول معقولة مثل المغرب وتونس والأردن تصل إلى هذا الرقم ، الاستثناء الوحيد هو سوريا تصل إلى هذا الرقم بالكاد . لكن كل الدول النفطية ترتفع فوق هذا الرقم بشكل بالغ الخطورة ، ويهدد بصراع قومي قطري وصراع قطري ضمن الأمة الواحدة ويهدد بانفجار الحرب ، دعيت إلى قيام نظام Wel Fer State لتجنب مخاطر الانقسام في ظل وجود قوى استعمارية وإسرائيل في المنطقة .

لو قارنا مثلاً بين الإمارات والصومال في الدخل القومي نجد المواطن في الإمارات يحصل على 54 ضعف ما يحصل عليه المواطن في الصومال ، وكلاهما بلد عربي .

هنا أريد أن أتطرق إلى قضية عامة ، القضية ليست مقصورة على العراق ، أذكر وهذا ما نشره « محمد حسنين هيكل » في كتاب قديم عن أزمة العراق أنه أثناء حرب الاستنزاف المجيدة عبد الناصر طلب 45 مليون دولار من أجل تقوية الإسطول المصري بصفة واضحة ، رفض الملك فيصل بحجة أن عبد الناصر قبل قرار 242 والإخوان في السعودية مؤمنون بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر . ولما مات عبد الناصر طرح الملك فهد مشروعه وتعرفون كل سياساته الآن وتحذيره من جنون صدام حسين الذي هو يريد أن يسير على طريق عبد الناصر ويخوض معركة ضد إسرائيل .

من ناحية ثانية :

قسم من الباحثين المصريين الجادين أمثال عادل حسين وجلال أمين ونادر فرجاني وهو أفضل من كتب في هذا الموضوع أشار إلى دور المال النفطي في تخريب مصر من الداخل عن طريق العمالة التي لم يسمح لها إلا بعد انتفاضة 1977 بالسفر المكثف إلى الخليج لشغل المواطن المصري بالبحث عن الحلول الفردية لمشاكله فأفرغت مصر من قوى القتال والتغيير ، أفرغت مصر من الطبقة العاملة الحقيقية التي كان بإمكانها أن تنتج وتناضل من أجل التغيير الحقيقي في هذه الأقطار .

بالنظر إلى ضيق الوقت ، أكتفي بهذه الملاحظات واختتم قولي بأنه مهما كانت وستكون عليه نتائج أزمة الخليج . علينا أن نعلم حقيقة واحدة لا تنمية بدون شكل من أشكال الوحدة ، ولا أتطرف وأقول « الوحدة الإندماجية » ، الذي يملك النفط ويملك المال لا يملك الأرض ولا يملك العمالة ، السودان بإمكانه أن يصبح جنة الأرض العربية زراعياً لو زود بالمال .

نقطة أخيرة ، قسم من دول الخليج تعتذر عن تقديم المساعدة للعرب أو الاستثمارات في الأراضي العربية بحجة أنها غير مأمونة ، وهذا كلام لا يخلو من صحة في ندوة المثقفين يجب أن نكون دقيقين ولكني أطرح سؤالاً في اليوم الذي هبط فيه الدولار الأمريكي هبوطاً شنيعاً ، الدكتورة/سعاد الصباح وهي تقف الآن ضد العراق وهذا رأيها ، استشهد بها قالت بأن العرب في ذلك اليوم خسروا 25 مليار دولار .

ومن ناحية أخرى يوم الاثنين الأسود ، الذي انهارت فيه البورصة في العالم أجمع بلغت تقديرات الخسائر العربية أرقاماً مذهلة ، والأموال العراقية مجمدة والأموال الإيرانية جمدت بعد الثورة وأموال جمال عبد الناصر أو مصر جمدت وأموال مصدق جمدت فأين هذا الحديث عن هذه الضمانات فمهما كانت النتيجة لا تنمية عربية بدون شكل من أشكال الوحدة العربية وهذا الدرس الكبير الذي فجرته أزمة الخليج ، وهذه المعلومات التي تدور في أوساط المثقفين أصبحت الآن ملكهم وملك الجماهير جميعاً وشكراً .

أزمة الخليج والشرعية الدولية

د : تاج الدين الحسيني

مقدمة :

ليس هناك أدنى شك في أن الغزو العراقي للكويت عمل من أعمال العدوان وفق المفهوم الذي حدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1974 كما أنه انتهاك واضح لمبادئ الشرعية الدولية بل وحتى لالتزامات العراق تجاه الكويت بوصفه دولة ذات سيادة تربطه بها علاقات دبلوماسية منذ ما يفوق ربع قرن .

وإذا كان العراق قد قصد من عملية الاجتياح تغيير الوضع القائم في المنطقة لمصلحته فان تعامل النظام الدولي مع هذه الأزمة أظهر أن مفهوم « الشرعية الدولية » في حد ذاته يعاني من أزمة حقيقية .

ذلك أن النظام الدولي كان يعكس دائماً مصالح الطرف الأقوى في العلاقات . كما أن مفهوم « الشرعية الدولية » وظف دائماً في إطار توازن القوى سواء قبل الحرب العالمية الثانية أم بعدها .

ويظهر إنطلاقاً من هذا المنظور أن الاتحاد السوفياتي الذي كان الطرف الأساسي في القطبية الثنائية طوال مرحلة ما بعد الحرب بات يتراجع عن هذا الموقع نتيجة إندماجه في إقتصاد السوق ونتيجة تدهور أوضاعه الداخلية . وهذه الوضعية بالذات ستدفع بالطرف الأقوى في العلاقة إلى توظيف الشرعية الدولية لصالحه ، وهو ما تترجمه حالياً تطورات أزمة الخليج .

(1) ـــ الشرعية الدولية تعبير عن القوة :

لم يظهر مجتمع الدول إلا مع القرن السادس عشر عندما تبلورت فكرة « الدولة الأمة » . ورغم قيام هذا المجتمع فإن النظام الدولي ظل دائماً معبراً عن مظاهر القوة في هذا المجتمع .

لقد استطاعت الامبراطورية الرومانية في الماضي أن تفرض السلام الروماني بفضل قدرتها على الهيمنة . وعندما ارتكز النظام الدولي على التوازن المتعدد الأقطاب كانت نتيجة التوازن تحسم لصالح الطرف الأقوى عن طريق التحالفات والأحلاف المضادة . وهو ما ترجمته التجمعات الدولية التي برزت في القرن19 بما فيها الحلف المقدس .

حتى قيام عصبة الأمم لم يكن إلا تعبيراً عن هيمنة الطرف القوي ، فعهد العصبة أدمج ضمن معاهدة صلح فرساي1919 ولما كان الكونغرس الأمريكي قد تحفظ بشأن المعاهدة ، فإن الولايات المتحدة بالنتيجة لم تكن طرفاً في هذه المنظمة العالمية التي أسفرت عنها مرحلة ما بعد الحرب .

وقد يذهب الكثير من المتفائلين إلى الزعم بأن منظمة الأمم المتحدة منبر عالمي فعلي للتضامن بين

أعضاء المجتمع الدولي لتحقيق السلام .

وفي اعتقادي أن هذا الطرح طوباوي إلى أبعد الحدود . . .

فتماماً كما أن الحرب العالمية الأولى إنتهت بمعاهدة صلح ، فإن إنتصار الحلفاء أو « الأمم المتحدة » على قوات المحور في الحرب العالمية الثانية كانت نتيجته معاهدة صلح هي بالذات سان فرانسيسكو التي أنشأت الأمم المتحدة .

ويبدو الفرق واضحاً في أنه إذا كانت معاهدة الصلح الأولى قد فرضت على الطرف المنهزم ، فإن المعاهدة الجديدة أملت شروط الصلح على كل أعضاء المجتمع الدولي بما فيها الخمسون دولة المؤسسة أو ما يفوق المائة دولة المنضمة فيما بعد .

وتبدو شروط الهيمنة التي حققتها البلدان الحليفة في إنها تمتعت بحق العضوية الدائمة في مجلس الأمن وبممارسة حق الاعتراض ، مما يعطيها صلاحية عرقلة صدور أي قرار فعلي يتعارض مع مصالحها .

وقد أثبتت الأربعون سنة الماضية صدق هذا التفسير ، فقد كان كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ميداناً للصراع بين القوتين الأعظم حيث اعتاد الاتحاد السوفياتي في السنوات الأولى استخدام حق الفيتو بينما ركزت الولايات المتحدة نفوذها داخل الجمعية العامة مما دفعها بمناسبة الحرب الكورية إلى استصدار قرار الاتحاد من أجل السلام الذي اقترحه ممثلها (اشيسون) .

أما بعد الوصول المكثف لبلدان العالم الثالث إلى الأمم المتحدة وتمتعها بالأغلبية الساحقة داخل الجمعية العامة فقد تغير الوضع بإتجاه الولايات المتحدة التي أصبحت تستخدم حق الفيتو كأداة صراع فعالة لتحقيق مصالحها والدفاع عن حلفائها . حتى إن نسبة استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو لصالح اسرائيل بلغت الحد الأقصى داخل مجلس الأمن .

وحتى على مستوى قواعد القانون الدولي التقليدي ، فهذا القانون أوربي المنشأ ، وقد ظل يعتبر شعوب العالم الثالث شعوباً غير متحضرة وأقاليمها أرضاً بدون مالك . كما أن المادة38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تضع الاتفاقيات في المرتبة الأولى قبل العرف والمبادئ العامة للقانون كمصادر للقانون الدولي .

وبالتأكيد فإن أغلب تلك الاتفاقيات ــ منذ إعتماد هذا الاسلوب بشكل واسع عند توقيع معاهدة وستفاليا 1648 ــ أصبحت تعكس توازن القوى القائم بين الأطراف .

وتكاد أغلب الاتفاقيات الدولية تترجم بشكل واضح أسلوب الهيمنة الذي تمارسه القوى الأعظم التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره لمصلحتها .

وبصفة عامة فإن الجوانب القانونية سواء داخل نظام الأمم المتحدة أو من خلال الاتفاقيات الدولية لا تعمل بمعزل عن التوازنات ومواقع أطراف المساومة في هيكل القوة الدولي .

لكن أي مساهمة يمكن أن يقدمها الطرف الأضعف في هذه العلاقة؟

إن النماذج العديدة التي تقدمها الممارسة الدبلوماسية وقرارات المنظمات الدولية تظهر أن قصارى ما

يقدمه هذا الطرف في المساومة هو المناورة قصد تحقيق بعض المكاسب المتواضعة وتفادي الانهيار الشامل (نموذج قواعد قانون التنمية مثلاً) .

(2) ـــ توظيف « الشرعية الدولية » في إطار توازن القوى :

هل يحق لنا تبعاً لذلك أن نستخلص أن القانون الدولي والشرعية الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة إنما هي انعكاس لطبيعة علاقات توازن القوة بين أطراف العلاقة ؟

إن هذا الاستنتاج ينفي عن النظام الدولي كل علاقة بالأخلاق أو العدالة أو مبادئ الإنصاف . فالنظام الدولي لا يملك بالأساس لا الوسائل ولا الأجهزة التي تمكنه من ذلك ، كما أن القانون الدولي هو قانون بين الأمم كما يقول جيرهارد فان غلان وليس فوق الدول .

ففي المجتمع الداخلي توجد سلطة تأسيسية تتوفر على وسائل الإلزام . أما المجتمع الدولي فتخضع جزاءاته بالضرورة لنوعية التوازنات القائمة بين الأطراف .

وبإمكاننا الآن أن نعترف بأننا نعيش فعلاً فترة تحول دقيقة في التاريخ البشري . لقد استمرت علاقات التوازن منذ الحرب العالمية الثانية مرتبطة بالثنائية القطبية ، وكانت الشرعية الدولية في كل مفاهيمها تعكس نتيجة الصراع والتكافؤ بين هذه القوى . ولقد أبرزت الحرب العربية الاسرائيلية نوعية الاختلال في التوازن بين موقف الاتحاد السوفياتي كحليف للجانب العربي ، والولايات المتحدة كحليف مطلق لإسرائيل .

وتكمن أهم عناصر هذا التحول : في نهاية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب وفي تراجع الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى وظهور توازن جديد مرتكز على التعددية ، وهو توازن تركز أقطابه على العامل الاقتصادي والتكنولوجي أكثر من العامل العسكري .

من ثم فإن تقاطع المواجهة التقليدي شرق/ غرب أصبح يتطور تدريجياً نحو تقاطع الشمال في مواجهة الجنوب . ولقد أصبحت المنظمة الدولية ولقاءات الحوار بين الأطراف المعنية تعبر بوضوح عن مستوى التوازن والاختلال الذي يحيط بموازين القوى الدولية .

وبالتأكيد فإن الأطراف الجديدة أصبحت منذ الآن تطرح فكرة صيغة جديدة للأمم المتحدة التي هي رمز الشرعية الدولية . فألمانيا الموحدة واليابان ستطالب بمقاعد دائمة داخل مجلس الأمن ، والقوى الإقليمية الصاعدة ستطالب هي الأخرى يقيناً بنفس الحق .

لكن هل ستسمح القوى المهيمنة بأي تغيير يمس ما تعتبره مصالح مشروعة وحقوقاً مكتسبة؟ إن المادة 108من الميثاق صريحة بهذا الخصوص وتجعل كل تعديل للميثاق مرتبطاً بموافقة كل الدول الدائمة العضوية داخل مجلس الأمن ، ولهذا السبب بالذات فإن الأمم المتحدة لم تتمكن منذ إنشائها إلا من تحقيق تعديلات شكلية ليس من شأنها أن تؤثر على جوهر مركزية القرار الذي تحتكره تلك الدول (*) وهكذا فإن الأمور تبقى على حالتها من إستمرار التركيز لصالح القوى المهيمنة إلى أن تتمكن القوى الجديدة بفضل وسائلها

(*) من بين هذه التعديلات رفع عدد أعضاء المجلس إلى 15 عضواً ورفع عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى 54 عضواً والقبول بأن تحتل الصين الشعبية مكان الصين الوطنية في المجلسين .

من تحدي الوضع القائم وتغييره من ثم لصالحها .

ويبقى من المؤكد من جهة أخرى أن أي تغيير مرتقب سيخدم بالدرجة الأولى مصلحة بلدان الشمال ، مما يجعل أزمة النظام الدولي متمثلة في المستقبل في تحقيق الشرعية الدولية على حساب بلدان الجنوب .

(3) ـــ إنعكاس مضمون « الشرعية الدولية » على أزمة الخليج :

إن المادة30 من الميثاق هي نقطة البدء في تطبيق نظام الأمن الجماعي من طرف الأمم المتحدة .

وقد وجدت الولايات المتحدة بمناسبة إجتياح القوات العراقية للكويت يوم 90/8/2 الفرصة مؤاتية لتطبيق هذا النظام إلى أبعد حد ممكن متوخية تفادي الوقوع مجدداً في النموذج الكوري حيث حاربت القوات الأمريكية تحت علم الأمم المتحدة بتزكية من الأمم المتحدة أو النموذج الفيتنامي حيث أقحمت بمفردها في حرب أدت بها إلى الاستسلام .

وتكمن الإستراتيجية الأمريكية في توظيف الشرعية الدولية إلى حدودها القصوى والتي تصل إلى حد استصدار قرار باستعمال القوة المسلحة من طرف مجلس الأمن عن طريق لجنة الأركان وذلك تطبيقاً لنص المادة42 التي تتيح للأمم المتحدة استعمال القوات البرية والجوية والبحرية لردع العدوان .

لقد نجحت الولايات المتحدة فعلاً في هذا التوظيف . داخلياً من خلال إقناع الرأي العام الأمريكي ودولياً باستقطاب حلفاء جدد بما فيه الاتحاد السوفياتي ، إذ تمكنت منذ2 آب/ غشت من استصدار قرار بالإدانة وسحب القوات والمفاوضات لحل الخلافات . كما نجحت في استصدار القرار661 الذي تلتزم بمقتضاه الدول الأعضاء بأن تمتنع عن استيراد أي سلع أو منتجات من العراق أو الكويت أو إنجاز أي معاملات تجارية أو صناعية معها .

ورغم أن الولايات المتحدة حاولت منذ صدور هذا القرار أن تحمله أكبر من حجمه عن طريق تحويل المقاطعة إلى حصار (مما أدى إلى مواقف معترضة خاصة من طرف فرنسا والاتحاد السوفياتي) إلا أن التصعيد الذي عرفته أزمة الرهائن والسفارات الغربية في الكويت دفع مجلس الأمن إلى تطوير منطق التعامل مع الأزمة فبعد الإعلان ضمن القرار662 بأن الضم لاغ وباطل ذهب المجلس أبعد من ذلك إلى إتخاذ القرار 655الذي هو حدث فريد في تاريخ المنظمة منذ إنشائها إذ قضى بتقرير أكبر حصار عرفه المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية إذ شاركت فيه أساطيل12 دولة بل ذهب الأمر أبعد من ذلك إلى جعل الحصار يشتمل حتى المجال الجوي فيما بعد .

إن الولايات المتحدة في انتظار استصدار قرار بالاستعمال المباشر للقوة المسلحة من طرف الأمم المتحدة وفق نص المادة42 ، وفي حالة فشل ذلك فإنها ستتجه حتماً خلال الأيام القليلة القادمة إلى شن الحرب على العراق بقوتها ولكن باسم الشرعية الدولية .

إن لدينا القناعة في نهاية المطاف بأن توظيف « الشرعية الدولية » لايتم إلا لخدمة مصالح القوى المهيمنة . ولا يسعى حتماً لتحقيق مبادىء العدالة والانصاف .

ألم تكن القضية الفلسطينية ضحية نفس هذه الشرعية منذ سنة1948 ؟

ألم توظف الولايات المتحدة الوجه المعاكس لنفس الشرعية التي تتمسك بها اليوم عندما استعملت حق الاعتراض بلا حدود؟ بل وعندما صوتت بمفردها غير ما مرة داخل الجمعية العامة لصالح إسرائيل ؟

ثم من جهة أخرى هل القوات الأمريكية المرابطة تهدف فعلاً لتحرير الكويت وردع العدوان أم لحماية مصالحها الحيوية (أو كما قال بوش أمام الكونغرس الأمريكي بأنه لا يمكن السماح للعراق بأن يستحوذ عل أكثر من20 ٪ من الاحتياطات النفطية)؟

لقد انساق الكثيرون إلى الاقتناع بأن ما يجري الآن ليس إلا تضامناً عالمياً ضد خرق القانون الدولي .

لانعتقد أن تحليل الوضع الراهن في الخليج يمكن أن يقبل بمثل هذا الاستنتاج السطحي وإلا فإن عشرات الأسباب كانت كفيلة منذ سنة1948 وحتى الآن باتخاذ القرار باستخدام القوة من طرف الأمم المتحدة ضد إسرائيل على الأقل .

الخطاب الثقافي وأزمة الخليج

أحمد اليابوري

تخضع الظواهر العامة التي تمر بها المجتمعات لأنماط من التحليل تختلف مناهجها وأجهزتها النظرية ومقاصدها ، وتتشكل بصددها أصناف من (الخطاب) تقترب حيناً من التناول القطاعي الصغير الذي يتميز برصد متغيرات الزمن التقليدي القصير ، أكثر من غيره ، وتنحو حيناً آخر ، منحى تناول الفترة الطويلة التي تتبع إبراز وظيفة الثقافة بمعناها الشامل ودورها في تكييف المنظومات العقدية والأخلاقية والجمالية ، وفي تحديد أشكال ذلك الخطاب نفسه : بنياته ومضامينه ، خاصة في فترة الأزمات حيث يعم اضطراب في الأفكار وخلخلة للمسلمات وتشكيك في الأهداف ، وتساؤل حول القيم

هذه العناصر مجتمعة تضع الخطاب الثقافي في موقع متميز ، وتمنح طروحاته مصداقية يكتسبها من انخراطه في عمق التاريخ الحضاري الممتد عبر حقب متواصلة بعيداً عن شراسة المصالح الراهنة وتناقضاتها في الفترات الانتقالية .

ومن المؤكد أن العالم دخل منذ نهاية1989 ،مرحلة انتقالية تبلورت في ظاهرة انهيار القيم الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية ، مع انفتاح نسبي على الرأسمالية ، وقد صاحب ذلك التحول حيرة وتمزق من جهة ، وحنين قوي إلى الحرية من جهة ثانية .

ولم يخل ذلك الانتقال أيضاً من مصاعب ، باعتباره ظاهرة ثقافية عامة : فإلى جانت المشاكل الاقتصادية ، (برزت من جديد التوترات الاثنية والصراعات الوطنية والخصومات السياسية القديمة التي كان يظن أن النظام الشيوعي قد عفى عليها) (2) .

وفي فضاء تلك التحولات ، على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإديولوجية ، ثم تدشين سياسة الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، ورافق ذلك شعور بالضياع والخيبة في أوساط بعض أنظمة العالم الثالث التي اتخذت الشيوعية نموذجاً في الاقتصاد والسياسة على السواء . وطرحت تساؤلات حول مصير التحالفات الاقليمية . وحول موقف الوطن العربي من تلك التحولات : هل سيبقى خارج جاذبية العصر؟ هل يتخلف ، من جديد ، عن قافلة التاريخ؟

ومنذ2 آب/ غشت1990 ، بادر العراق إلى الإجابة عن تلك التساؤلات باجتياح الكويت ، وسارعت القوات العسكرية الغربية والأمريكية ، أساساً ، إلى الانتشار في العربية السعودية والأقطار الخليجية المجاورة ، ونشطت أجهزة مجلس الأمن في إصدار قرارات الإدانة والعقوبة ضد النظام العراقي ،

وتعاقبت في مختلف الأوساط الشعبية العربية ردود فعل تدين الوجود الأمريكي في الأراضي المقدسة ، معلنة ، في نفس الآن تأييدها للعراق بالمظاهرات والمهرجانات والمقالات والعرائض .. وفي فلسطين ، وبالذات في القدس الشريف ، كان التعبير عن المساندة بالاستشهاد وبالدم الزكي لتأكيد رغبة عميقة في التغيير ، بعيداً عن قانون التاريخ الاستعماري الحديث وعن المنطق الشكلي للقانون .

ولم يكن من اليسير التمييز ، في ردود الفعل العربية والإسلامية تلك ، بين الديني والقومي والطبقي والعقلاني واللاشعوري والإسطوري ، لأنها كانت كلها منصهرة تهدف ، على ما يبدو ، إلى تحقيق غاية أساسية : وهي الخروج من الأزمة العربية الأبدية التي سبقت أزمة الخليج والحروب الثلاث مع إسرائيل ، والتي تمتد إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وترتبط بالنكسة التي عرفتها مرحلة النهوض العربي ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ذلك أن (الجسور إلى المعارك جزء لا يتجزأ منها ، كما أن الطرق إلى وقائع التاريخ الكبرى قطعة من نسيجها ، وبغير ذلك تصبح صراعات الأمم وحروبها أساطير وحكايات ، ويتنازل التاريخ عن أن يكون حركة تدافع قوى إنسانية هائلة لكي يتحول إلى شبه مغامرات فردية) (3)

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأزمة أفرزت خطابها الخاص وقيمها المتميزة التي سنحاول الإشارة إلى أبرز سماتها ، تلميحاً لا استقصاء ، من منظور ديني ، ثم من منظور قومي ، وأخيراً من منظور استشراقي فرنسي خاصة .

ففي هذا الجو المشحون بالتوتر على المستوى الإديولوجي والوجداني نشطت حركة الفتاوى واتخذت مسارات مختلفة نجتزىء منها ما يلي :

1 ــ في إطار تبرير التواجد العسكري الغربي بالسعودية ، نظم بمكة في العاشر من أيلول/سبتمبر 1990 مؤتمر رابطة العالم الإسلامي لإصدار فتوى في الموضوع ، ولوحظ أن المواقف الشخصية لبعض المشاركين كانت مناقضة للتوصيات الرسمية . ويمكن أن نصنف تلك المواقف صنفين : الأول يدعو لتواجد عسكري إسلامي بدل التواجد الأجنبي ، كما يتضح من الطرح الذي قدمه الشيخ أبو الحسن الندوي : (كم يتمنى المسلمون في الهند وباكستان الذين تجرعوا مرارة الاستعمار البريطاني لو تمكنت دولة إسلامية من حماية البقاع المقدسة ، ... كان ذلك سيكون أكثر عزة وشرفاً) (4) . وأما الصنف الثاني ، ويمثله الشيخ عبد رب الرسول سياف ، فيحمل العراق مسؤولية وجود (الجيش النصراني الذي دنس أرض الجزيرة المقدسة ، والذي ما نرضى أن تطأ قدمه أرضها) (5) . والاتجاهان معاً ينطلقان من رفض الوجود العسكري الأمريكي بالسعودية ، لأنه ليس مجرد (استعانة بالكافر) بل تدنيس لفضاء إسلامي مقدس يخضع لقوانين وأحكام خاصة .

ويجدر التنبية هنا إلى الصيغة التي اتخذتها العلاقة بين (الأنا) و (الآخر) ، في هذا السياق ، إذ تحولت من علاقات هيمنة واستغلال من جهة ، وتبعية واستلاب من جهة ثانية ، إلى علاقة بين المقدس والمدنس وما تحمله من مسحة لا عقلانية .

2 ــ ومن منطلق مختلف بادرت صحيفة (الاتحاد الاشتراكي) ، إلى نشر فقرات من كتاب (نصيحة أهل الإسلام) للشيخ محمد جعفر الكتاني ، يؤكد فيه ردة وكفر من يلجأ إلى الاستعانة

بالأجنبي ، معتمداً على نصوص واجتهادات دينية مختلفة .

3 ــ ويمثل البيان الذي أصدره علماء المغرب موقفاً متميزاً يدين الاستعانة بالمشركين ويعتبر ما يدور في الخليج غارة صليبية عالمية جديدة ويشجب ، في نفس الآن موقف بعض العلماء بالمشرق من تواجد الأجنبي بالسعودية : (ها هي طائفة من العلماء التابعين لمؤسسات حكومية بالشرق الأوسط الذي كان عليهم أن تحاشوا الزج بالإسلام في حلبة الصراع السياسي بين الحكومات العربية ، قد أصدروا فتاوى بجواز الاستعانة بالقوات المتعددة الجنسيات ، وهي قوات صليبية صهيونية ملتحمة ، كما يعرف الجميع ، في قتال المسلمين ، دون أن يقدموا أي دليل من القرآن أو السنة النبوية) (6) .

4 ــ وإذا كانت آلية الإفتاء تدخل في باب التأويل ، فإن اللجوء ، أحياناً ، إلى التاريخ لمحاولة قراءة الحاضر في ضوء الماضي ، تدخل في باب التبرير . وليس استحضار تجربة ملوك الطوائف مع الدولة المرابطية في عهد يوسف بن تاشفين بالأندلس (7) ومصير المعتمد بن عباد الذي فضل (رعي الجمال على رعي الخنازير) ، سوى فتوى تاريخية ، إن صح التعبير ، لدعم الفتوى الدينية ولتأسيس شرعية إسلامية في مواجهة الشرعية الدولية .

من الطبيعي أن تعمد آلية الإفتاء إلى تحيين الذاكرة الدينية والتاريخية لتوجيهها نحو قراءة خاصة ، في ضوء المتغيرات ، لنصوص قرآنية وحديثية ولاجتهادات بعض الأمة من رجال الدين ، ومن الجائز أن تتحول آلية الإفتاء ، بوعي أو بدون وعي ، في وجدان المتلقين ، إلى سلطة إيديولوجية سياسية تمارس تأثيرها لا على سير الأحداث في الخليج وحده ، بل على التطورات السياسية الداخلية لكل قطر على حدة .

ويلاحظ ، في هذا الصدد ، تغييب للفكر القومي ، وتعتيم على التحليل العقلاني ، وهما ظاهرتان تعكسان نوعاً من الاختلال المؤقت في الجهاز المفاهيمي وفي الخطاب الإديولوجي للفكر الوحدوي لحساب الفكر الديني ذي المنحى الإسطوري أحياناً .

وقد تطرق إلى أزمة الخليج مجموعة من المفكرين العرب الذين أبرزوا الطابع القومي والخاص للعلاقات العربية ــ العربية ، واتسمت مقارباتهم بخصائص يمكن أن نسجل أهم لحظاتها فيما يلي : فبالنسبة لمحمد عابد الجابري ، يتحتم العمل على إقامة نظام عربي جديد يلغي الأرث المترتب على الحربين العالميتين الأولى والثانية ، والشروع في تثبيت حل لأزمة الخليج على أساس عقلاني (يتجاوز التناقض الرئيسي بين حاجة العرب إلى البترول العربي ، واستحالة التقدم العربي ، بدون ترتيب جديد لعائدات هذا البترول نفسه)(8) ، ثم تأتي بعد ذلك سلسلة من الاقتراحات تدخل في إطار (التضامن العربي والتكافل الإسلامي وخدمة المصير المشترك) (9) .

وفي نفس السياق يقترح جورج قرم (إعادة توزيع الريع البترولي بكيفية لائقة) (10) ، مضيفاً ثلاث نقط أساسية : تتعلق الأولى بضرورة اعتبار القانون الدولي كلا لا يتجزأ ، والثانية تقترح العمل على (إلغاء ميكانيزمات تصدير إيديولوجية التطرف الديني عبر العالم الإسلامي والذي تموله الملكيات البترولية)(11) ، والثالثة تتعلق بإعادة الكرامة للمواطن العربي عن طريق فرض احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية .

وتلتقي مقاربة محمد حسين هيكل مع مجمل الأفكار المتداولة في هذا الموضوع ، إلا أنها تتميز بنبرتها الخاصة وإيقاعها المتميز : فقد وظف بعمق ودقة مفاهيم عدة إلى جانب مفهوم المشروعية ، مبرزاً (أن الأمر يتعلق بالمشروعية ، وليس بالحفاظ على الأمر الواقع ، والمشروعية أولاً وأخيراً ينبغي أن تكون تعبيراً عن حقائق الجغرافيا والتاريخ ، وعلى المشروعية أيضاً أن تعكس القيم والمطامح الإنسانية)(12) .

وعلى هذا الأساس ، فكل مشروعية ترمي إلى ترسيخ المصالح وتأييدها تصبح واهية ومصطنعة ، وكل مشروعية لا تستجيب للقيم الثقافية والحضارية ولتطلعات الشعوب تفقد مصداقيتها وقاعدتها الشرعية .

وفي نفس السياق يتناول محمد حسين هيكل مسألة الحدود بين الدول العربية مشيراً إلى أنها نشأت (عن فكرة بريطانية لخلق أوضاع يمكن أن تبرر عودة البريطانيين في أي حين . ونحن في العالم العربي قبلنا هذه الحدود رغبة منا في إنهاء العهد الاستعماري ، معتبرين أنها ستتطور وتتغير حينما يصبح حلمنا بالأمة العربية الموحدة حقيقة مثلما اكتسبت أوربا هوية جديدة مع تطورها)(13) . وهكذا يصبح القرار السياسي والوثيقة القانونية ، المرتكزان على التقسيم ، في مصدرهما العربي ، متناقضين في الوعي والوجدان العربيين مع القرار القومي بالوحدة ، وتعتبر جميع الحواجز التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف استمراراً واستثماراً للقرار الاستعماري .

غير أن ما يلفت الانتباه ، في هذا الصدد هو التناول الاستشراقي والفرنسي خاصة لأزمة الخليج ، من منطلق أكثر اتصالاً بالثقافة والحضارة والنوازع النفسية منه بالقانون .

وفي هذا السياق يطرح (جاك بيرك) ، الأستاذ الشرفي للتاريخ العاصر للعالم العربي في (كوليج دوفرانس) ، هذه الأزمة في إطار الحوار شمال/ جنوب ، وهو حوار فقد مصداقيته لهيمنة مصالح الشمال ، ويفسر بعد ذلك ردود فعل الغرب بعد إجتياح العراق للكويت في إطار هذه المصالح : (من هنا ينبغي الإعتقاد أنه في الظرفية الراهنة ، كانت هناك إما شناعة المعتدي أو سمو المعتدى عليه)(14) ، وقد كان هذا السمو مجسماً في استثمارات الكويت الضخمة في الخارج ، وكانت البشاعة متمثلة في سعي العراق الدؤوب ، حسب (بيرك) إلى (تحقيق عودة التوازن إلى ميزان القوى ، لصالح العرب ، في الهلال الخصيب ، يضاف إليها خطر إلحاق رجات مثيرة للشركات متعددة الجنسيات في أوربا وأمريكا)(15) . ويشكك الباحث أيضاً في القدسية التي تضفى على القانون الدولي من طرف الدول الغربية ، لخضوع ذلك القانون للأهواء والمصالح : (من الصعب إقناع إنسان العالم الثالث أن هذا المس الجديد بالأخلاق الدولية قد أثار كل هذه الزوبعة العسكرية ، في حين توالي إسرائيل ... احتلالها للأراضي العربية ، رغم عشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذاته)(16) .

وفي إطار الحوار شمال/جنوب ، /شرق/ غرب ، يرجع (فيليب ووند) ، الأستاذ بجامعة لندن ، انعدام الثقة بين العالمين العربي والغربي ، لأسباب تاريخية ولعوامل اقتصادية ولنوازع نفسية : (أعتقد أن هناك خوفاً قوياً كامناً في الغرب من العالم العربي ، فمن ناحية كان العالمان يخوضان معارك حتى قرون قريبة ... ولكن الأهم من ذلك هو أن الغرب أصبح في حالة تقهقر منذ عدة سنوات ، في الوقت الذي تعاظمت فيه الثروات النفطية العربية وزاد عدد سكان العالم العربي ، كما ازداد خوف الغرب من الهجرة

العربية إلى أوربا . إذن يمكن أن نقول إنها مسألة تغير في علاقات القوى ، إن صح التعبير ، في الميدانين المالي والسكاني) [17] .

وينتقل (جاك بيير فاي) ، الفيلسوف ومدير البحث بالمركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا ، بالتحليل إلى مستوى القيم عندما يتحدث عن محطتين أساسيتين في تاريخ العراق : محطة سومرية كانت مصدر الكتابة منذ ستة آلاف سنة (وذلك يعني بوضوح أنها مصدر الفكر ، فبدون الكتابة السومرية يكون تاريخ العالم ما زال في نقطة البداية) [18] ، ومحطة عربية في القرن الثامن للميلاد حين شع الفكر الفلسفي في الكوفة والبصرة إلى أقصى الشرق والغرب (ذلك أن الحدث الحضاري في أوربا الغربية مرتبط مباشرة بخيط من نار بالأندلس العربية وبالمغرب الموحدي وبإشعاعهما وحكمتهما) [19] .

وهكذا يمكن أن يقرأ خطاب الأستاذ (فاي) كمدخل للتاريخ العربي عامة ، والعراقي خاصة ، من السومريين إلى العباسيين والموحدين ، وبالتالي كوثيقة تثبت وجود قيم حضارية عربية في مواجهة قيم الأزمة التي تتحصن وراءها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة .

وإذا كان الأستاذ (درمنيك شوفالييه) يؤكد على ضرورة التخلي عن العنف واللجوء إلى التفاوض واحترام إرادة الشعوب ، فإنه يركز أيضـاً على إمكانية قراءة أحداث التاريخ المعاصر من زوايا مختلفة : (بالنسبة إلينا نحن الفرنسيين والأوربيين ، يقع التأكيد على احترام القانون الدولي ، وبالتالي على إحترام الحدود والاعتراف بها دولياً ، لكن هذا القانون الدولي لم يحدد بوضوح إلا حديثاً سنة (1945) في وثيقة الأمم المتحدة التي حرمت اللجوء إلى القوة لامتلاك الأراضي ، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية — ومن جهته فإن ميثاق الجامعة العربية ينص في فصله الخامس على حل الخلافات بين الدول الأعضاء بالتفاوض لا بالقوة . وفي الواقع فإن القانون الدولي ينظر إليه من طرف العرب ، ومن طرف بعض المجموعات السكانية التي تعيش في ظروف سيئة ، داخل الحدود المفروضة عليها ، باعتباره أداة في يد القوى الكبرى الصناعية للاستمرار في الهيمنة . وإذا كان القانون الدولي ، في نظر الغربيين ، وسيلة لحل التوترات ، بتجنب اختلال التوازنات ، فإن هذه التوازنات نفسها يمكن أن يتم فضحها باعتبارها إرثاً غير عادل للفترة الاستعمارية) [20] .

إن الأستاذ (شيوفالييه) يسعى ، من خلال وصف الوقائع ، إلى خلخلة مفهوم الكلية والشمولية والعالمية في النص القانوني الدولي ويتيح قراءته في ضوء قيم الأزمة التي أفرزتها الحربان العالميتان ، وفي إطار أزمة القيم حيث تغلف المصالح الاقتصادية بقوانين تضفي عليها صبغة دولية متوهمة . وفي مقابل ذلك تبرز شرعية شعبية تقوم على رفض الأمر الواقع ، تمثلها الانتفاضات والتوترات والهزات التي تحاول تكسير الجليد الذي يغطي حركة التاريخ العميقة .

من منطلق قريب من مقاربة (شيوفالييه) تصدى (أندريه ميكيل) ، الاستاذ في (كوليج دوفرانس) ، لتحليل أزمة الخليج مركزا على نقطتين رئيسيتين ترتبط الأولى بإحدى القيم الأساسية في التاريخ العربي الحديث ، والثانية بقيمة غربية لها علاقة بتاريخ الاستعمار الغربي ، ففي النقطة الأولى يؤكد (أندريه ميكيل) أنه (كان دائماً مقتنعاً أن وراء التصدعات والأزمات توجد عميقاً وحدة عربية ، وأن ردود فعل

الهوية تشتغل بشكل جيد ..) (21) ، وفي مواجهة هذه القيمة الثقافية يطرح الباحث قيمة أخرى ، من خلال عرضه للنزاع العراقي ــ الكويتي : (حقيقة أنه في الوقت الذي أنشئ فيه الكويت ، لم يطلب أحد من العراق ولا من السعودية رأيهما ، فالقوة الاستعمارية هي التي رسمت الحدود لدولة الكويت . ويعرف الجميع ، سواء تعلق الأمر بما يجري هنا أو هناك ، أن كثيراً من الحدود اصطناعية وموروثة من الاستعمار) (22).

من خلال هذه الأطروحات تبرز قيمتان متناقضتان : الأولى أصيلة ، متجذرة في التاريخ ، وكأنها ملتقى علامات الوجود العربي ، والثانية شكلية ، قانونية ، فرضتها مصالح نظام غربي استعماري ، في ظروف تاريخية معينة . من هنا يبدو كأن الصراع في الخليج ، في عمقه ، يدور بين قيم مفتقدة تحاول استعادة مصداقيتها وديناميتها في صنع الواقع العربي وتحديد مساره ، وقيم مزيفة تتشح بقدسية دولية وهمية وتقف حاجزاً أمام تحقق القيم الأولى .

تلك نماذج تمثل بعض أشكال الخطاب الثقافي الذي تناول أزمة الخليج ، من منطلقات دينية وقومية ونفسية جماعية وحضارية ، في عالم اهتزت فيه بابل الإديولوجيات وتعرت المقاصد الخفية للدول العظمى ، ويمكن أن نقول ، إجمالاً ، إنه خطاب يشتغل وفق منطق القيم في مواجهة منطق آخر يعتمد الشرعية الدولية ، ولن يتأتى حل أزمة الخليج ، كما يتضح ، من التحليلات السابقة ، إلا في إطار المنطق الأول الذي يلتقي في أساسه مع الشرعية القومية العربية .

إحالات

(1) F. Brandel; Ecrits I'histoire 47 – 50
(2) Daniel Vernet, Le mond, 28 – 29/1990
(3) محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة ، سنوات الغليان ، ص20
(4) صحيفة الاتحاد الاشتراكي ـــ1990/9/11
(5) نفس المرجع
(6) نفس المرجع1990/9/7
(7) نفس المرجع1990/10/31
(8) محمد عابد الجابري ، الاتحاد الاشتراكي1990/9/10
(9) نفس المرجع
(10) Liberation. 1990/8/15
(11) نفس المرجع .
(12) التايمز اللندنية1990/9/12 نقلاً عن صحفية الاتحاد الاشتراكي .1990/9/19
(13) نفس المرجع .
(14) ليبراسيون الفرنسية .1990/8/17
(15) ليبراسيون الفرنسية .1990/8/17
(16) نفس المرجع .
(17) صحيفة الاتحاد الاشتراكي .1990/9/23
(18) Le monde, 25/10/90
(19) المرجع السابق .
(20) Le monde 26/10/90
(21) نفس المرجع .
(22) نفس المرجع .

المثقف العربي وأزمة الخليج

عبد الإله بلقزيز

من بين فئات المجتمع العربي التي تطرح عليها أزمةُ الخليج أسئلتَها ، وتمارس التأثيرَ على حقل اشتغالها فئةُ المثقفين ، إلا أن في هذا القرار ما يدعو إلى بعض التخصيص في الحكم ، وهو ما يمليه الوضع الاعتباري لهذا الفئة في المجتمع ، وطبيعة الأدوار التي يفرضها عليها موقعها كفئة منتجة للوعي الجماعي ، وحساسية الموضوع الذي تجابهه في هذه الظرفية . إذ من دون سائر فئات المجتمع العربي ، سيكون على المثقفين أن يواجهوا مباشرة ذلك الركام الهائل من الموضوعات والوقائع والحقائق التي لم تنفك أزمة الخليج تولّدها ، بغية قراءته وبهدف نهمه وإدراك آلياته الموجهة ، ثم إعادة النظر في جملة الرصيد الفكري المتحصل في ضوء المعطيات والنتائج الراهنة . ولسنا ــ هنا ــ في حاجة إلى أن نقول إن هذه المهمة إذا كان أمر الاضطلاع بها يؤول ــ حكماً ــ إلى المثقفين أو إلى الانتلجنسيا كفئة اجتماعية ، فإن ذلك يصدق بدرجة أكبر وأوفق على المثقفين القوميين والتقدميين العرب ، الذين لانبالغ بالقول إنهم يواجهون الامتحان السياسي والإيديولوجي الأعسر والأحدَّ في تاريخهم المعاصر .

وإذ نطرح للتفكير علاقة المثقف القومي العربي بأزمة الخليج ، نجد أمام الحاجة إلى تناول أمرين اثنين : أولهما تعاطي هذا المثقف مع الأزمة : عناصر وإشكاليات ، والهدف هنا تقويم أدائه الفكري حيالها ، فضلاً عن تحديد آثارها في أوساط المثقفين القوميين والتقدميين العرب . أما ثانيهما فهو المهام والحاجيات المطروحة عليه في شكل نقدي ، أي في صورة حاجة علمية إلى مراجعة حصيلة معرفته بالشأن القومي بحسبان تلك الهزة العنيفة التي أحدثها مشكل الخليج في الوعي العربي المعاصر ، والقومي فيه بخاصة . يتعلق الأمر في الحالة الأولى ــ إذن ــ بمعرفة التفاعل التاريخي المباشر بأزمة ما زالت مفتوحة ليُفتح معها للمثقف شأنُ المتابعة اليقظة والمشاركة من الموقع الفاعل . فيما يتعلق الأمر ــ في الحالة الثانية ــ بمعرفة الجاهزية العلمية للفكر العربي ، والقومي بخاصة ، والمدى الذي تستطيعه عدته الفكرية وهي تضعه على سكة النقد وخيار المراجعة .

1

تسعفنا المادة الهائلة من المقالات والدراسات التي نشرتها نخبة من المثقفين القوميين العرب في الصحافة العربية ، والتي دارت حول أزمة الخليج ، في صوغ مجموعة من الملاحظات الأولية :

1 ـــ انقسام النخبة :

أحدثت أزمة الخليج ، وما تزال تحدث ، شرخاً عميقاً في أوساط النخبة القومية المثقفة . إذ توزع القوميين إزاءها بين موقعين : موقع للدفاع عن العراق وفضح المؤمرات الأجنبية الرجعية عليه ، وموقع الهجوم على المبادرة العراقية في الكويت بحسبانها السبب الذي أفضى إلى وضع الأزمة الحالي . وبين الموقعين الرئيسيين هذين برز موقف حاول التحرك بين الحدين ، إذ أدان التدخل الأجنبي والاستنجاد العربي الرجعي به ، دون أن ينسى إدانة العراق وهي موازنة أراد بها إرضاء مطالب القانون الدولي وإرضاء مطالب الرأي العام العَرْبِي في الآن نفسه .

إذا تجاوزنا الدعاوى المزعومة حول مبادئ السيادة الوطنية والقانون الدولي ، وضرورات احترامها ، فسنجد أن الجدل بين الموقفين تحرَّك ـــ بوعي أو بدون وعي ـــ تحت إشكالية العلاقة بين الوطني والديمقراطي ، وأن كل جواب من الجوابين إنما كان ينتصر لأحد الحدين على الآخر أو يلتزمهما معاً مع تغليب جانب منهما على الآخر . وهكذا ، فالذين ناهضوا الخطوة العراقية ـــ في سياق شجبهم التدخل الأجنبي ـــ كانوا يفهمون من مناهضتهم أنها التزام للموقع الديمقراطي في المجتمع وفي النضال القومي ، وإنها اختيار لنمط مختلف من التوحيد يأبى أن يكون القسر والإلحاق جادَّته . فيما كان الذين أَلْفَوْا أنفسهم في موقع الدفاع عن العراق ـــ لسبب من الأسباب ـــ والذين لم يجد قسم كبير منهم حرجاً في الجهر بتأييده الإجراءات العراقية حيال الكويت ، يدفعون بالوطني والقومي إلى صدارة المعادلة ، ويأبون أن يجعلوا الحديث المحموم عن الديمقراطية حديثاً يصرفهم عن واقعة جديدة في الخريطة القومية .

لقد وجدت النخبة العربية نفسها موضوعة للمرة الأولى ـــ بهذه الحدة ـــ أمام امتحان الاختيار : هل تبتلع خطابها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ـــ الذي بنته بمعاناة طيلة العقدين الأخيرين ـــ وتنصرف كلية إلى البحث عن كيفية استثمارٍ أمثل للشروط التي خلقها حدث2 غشت/آب للنضال القومي ، أم تدفع بدرسها الديمقراطي الجديد عن القومية والوحدة إلى حيث يكتسب بعداً حاسماً في حقل الاختبار التاريخي ؟ وينبغي ـــ هنا ـــ أن نعترف أن النخبة هذه لم يكن لها ترف الاختيار : كانت مدفوعة عن الإعراب عن رأي صريح تجاه أحداث ساخنة ومتلاحقة . وكانت محكومة بان تدفع ثمن أي موقف تستقر عليه . وإذا كان ينبغي التنويه بواقع اندماجها في الأحداث ـــ رغم بعض البطء والتردد المشوب بالخوف أو عدم الثقة ـــ فإنه ينبني ، بالقدر نفسه ، التأكيد على حقيقة أن بعض المثقفين وجد نفسه أسير الموقف الذي عبر عنه في البداية . وتحوَّل « فكرة » اللاحق إلى عملية تبرير « للخطيئة الأصل » ... ، في وقت كانت فيه أزمة الخليج تنعطف انعطافاً حاسماً بعد استقرار القوى الأجنبية في عمق السياسة والجغرافيا العربيتين ، وبعد أن بلغت استباحة القرار العربي درجةً أصبح معها يُهيأ على إيقاع السياسة الغربية ، إن لم نقل في عواصمها .

لقد كان انقسام النخبة المثقفة (القومية) العربية أولى النتائج التي أسفر عنها تعاطيها مع الأزمة . لكن سيكون من المفيد ـــ هنا ـــ أن يُنظَر إلى هذا الانقسام لا بصفته ـــ دائماًـــ ثمرة سلبية ، ودليل شلل وإخفاق ، وإنما ـــ أيضاً ـــ بصفته لوناً من ألوان التعبير عن التعدد الإيديولوجي والفكري في أوساط هذه

النخبة ، وبصفته ثمرة لممارسة مقبولة لحق الاختلاف . لذلك نعتقد أنه كان الغموض ، وتنازع الرهانات ، والخلفيات السياسية والقطرية ، والتناقضات الإيديولوجية ، والحسابات الحزبية ، والمصالح المادية ... تفسر لماذا يتجه قسم من المثقفين هذه الوجهة التي تعارض وجهة القسم الآخر منهم ، ولماذا يمكن أن يتغاضى فريق عن مطالب ووقائع يبرزها ويركز عليها الفريق الآخر فإن منطق الفرز التاريخي بين من ينطوي على وعي صحيح بالمسألة القومية ، وبمختلف إشكالاتها ، وبين من يقف على أرضية هشة لا تتسع إلا للمبادئ العامة ، يملي ويفرض ـــ حُكماً ـــ هذا الانقسام . وبالجملة ، يبقى أن ثمة فرقاً جوهرياً بين أن نكسب إجماع النخبة القومية المثقفة على مبادئ عامة دون أن يكون لنا أن ندخلها في محك الاختبار التاريخي ، ودون أن نتيح لأنفسنا فرصة إخراجها من الصمت إلى الحديث ، من القوة إلى الفعل ... ، وبين أن نكسب اختلافاً يكرس الديمقراطية قاعدة بيننا ، ويفتح الباب أمام معرفة حمولة خطاب كل منا ووجهة رهاناته ، ودرجة حساسيته تجاه ما تطرحه المسألة القومية من معضلات قد لا يكون الخطاب قادراً على توقعها . ويكفي أن هذا الانقسام يدفعنا ـــ ربما ـــ للمرة الأولى أن نخرج المبادئ القومية المصونة من حيز البداهة إلى حقل التمحيص ، وأن نحلل للمرة الأولى بعد ثلاثين عاماً حدثاً قومياً ضخماً كالذي دشنته واقعة 2غشت /آب .

2 ـــ انكشاف الخلفيات القطرية :

إذا كان انقسام النخبة ينطوي على احتمالين رئيسيين : سلبي وإيجابي ، فإن انفجار المشاعر والحساسيات القطرية لجيش من المثقفين « القوميين » العرب بمناسبة أزمة الخليج يمثل ـــ من دون مبالغة ـــ أبشع النتائج التي أسفرت عنها الأحداث . لقد بتنا نقرأ مواقف سياسية معادية للعراق ولحزب البعث وللقيادة السياسية العراقية لا من موقع قومي يتوسل النقد ، بل من موقع قطري يرفض الاعتراف للعراق بأن يحتل مساحة جديدة في الحركة القومية العربية أو في ميزان القوى السياسي الداخلي العربي ! كم فجعنا ونحن نقرأ لمثقفين « قوميين » أفكاراً وآراء متشنجة عن موضوعات غير ذات قيمة راهنية كمسألة مركز الوطن العربي ومن تؤول إليه القيادة السياسية فيه . وكم استغربنا ونحن نطالع أقوالاً مشحونة بكل أنواع الحساسية المَرَضية عن « القلب النابض » للوطن العربي ، واستحالة أن تغير الخطوة العراقية أو الطموحات العراقية من أرجحية هذا « القلب » في النظام العربي . وكم شعرنا بالحسرة ونحن نستمع إلى مثقفين يتوسلون التاريخ سنداً يثبتون به بطلان دعوى العراق بأحقية قيادة المعركة السياسية ضد الجبهة المعادية ، ويخوضون معركة « مقدسة » من أجل « أنا » قطرية مجروحة في مشاعر التفوق لديها !

لقد انزلق عدد هائل من المثقفين العرب إلى موقع الهجوم على النظام العراقي ، لا لشيء إلا رغبة في تسفيه طموحه إلى القيادة العربية . وفي هذه العملية « الفكرية » ، التي فاضت فيها المشاعر القطرية ، ضاعت كل المقاييس ، وتماهت القطرية والقومية ، وتبيَّن كم كانت الديمقراطية هي الشجرة التي أخفت الغابة ، والمبرر المساق مطية لتصفية حسابات لا صلة لها بالشأن القومي ! حسابات تنهل من كل عاهاتنا العصبوية المطمورة في اللاشعور الجماعي العربي .

نعم كان من حق ـــ وسيظل من حق ـــ أي مثقف عربي أن يعارض العراق : قيادة وحزباً ، وأن

يجهر برأيه في كل ما يتصل بإدارة القيادة العراقية للشأن الداخلي والعربي : سواء اتصل ذلك بموقفها من الديمقراطية وحقوق الإنسان ، أو بموقفها من عملية التوحيد . لكن هذا الحق يمتنع ــ حصراً ــ على المثقف المهووس بقضية من قبيل تلك التي يدافع عنها البعض الآن . لأن الحق هنا يستحيل مبرراً لانكفائنا جميعاً إلى عاهاتنا ، واغراقنا الشأن القومي في حساسيات هو أكبر منها . فضلاً عن سلوكنا مسلكاً هو إلى الانتهازية أقرب منه إلى شيء آخر . وهل ثمة ما هو أكثر انتهازية من أن نجعل مواقفنا القومية غطاء لمصالح قطرية ضيقة وذات طابع شوفيني كهذه التي تعبر عنها المفاضلة القطرية التي المحنا إليها ؟

لقد رفض جيش من المثقفين « القوميين » العرب حتى الآن الاعتراف بالتغيرات الهائلة التي حصلت في خريطة توازن القوى داخل النظام الإقليمي العربي ، وأعطت العراق أرجحية مؤكدة بفعل الوزن الاستراتيجي الجديد الذي تكوّن لديه . ومع أن هذا الرفض موقف غير موضوعي وغير مبني على أي أساس متين ، فإنه يظل من حق هذا المثقف . إلا أن الذي نجادله الحق فيه ونأباه ــ وسنأباه عليه ــ هو أن يتمادى في الوهم ، وأن يمعن في الاعتقاد أن من كان قد أتيح له أن يلعب دوراً استراتيجياً في المنطقة العربية لسنوات خلت ، سوف يظل يلعب الدور عينه في كل الظروف والأحوال . إن السياسة لا تعرف القدر . وهي ــ على كل حال ــ الأكثر انفتاحاً على حقائق التاريخ المستجدة . وإذا كان وعي هذا النمط من المثقفين وعياً ميتافيزيقياً ، فالسياسة والتاريخ وموازين القوى ليست كذلك . وعلى كل حال ، ليست صائباً أن نعدل من الرجل حتى تتلاءم مع الحذاء ! وهي الحالة التي يشبهها وعي هؤلاء المثقفين .

3 ــ بناء الرأي على خلفية السلطة :

نظيرُ هذه الخلفية القطرية التي تحكمت في مواقف عديد من المثقفين العرب من العراق ، خلفيةٌ أخرى سياسية يحتل موقف السلطة الرسمية كل مساحتها . والسلطة هنا لا نعني بها فقط السلطة السياسية ، وإنما ــ أيضاً ــ السلطة الحزبية والسلطة المالية . لقد وجدنا نمطاً آخر من المثقفين لا يستطيع أن يؤسس موقفه في استقلال عن مرجعه الذي اعتاد الاستناد إليه أو الاحتماء به ، أو ما شاكل ذلك . فاندفع إلى صوغ رأيه في صورة يستحضر فيها موقف السلطة مما يجري في الخليج : هكذا تتالت حالات من مثقفين تفوقوا في معارضة العراق أو في تأييده لمجرد أن سلطتهم أرادت منهم ذلك ، أو فهموا ــ هم ــ أنهم مطالبون منها بذلك ! ومثقفين لهم فرصة اتخاذ موقف المعارضة والتأييد لقاء أرباح مضمونة ! وكَم صُعقنا ونحن نقرأ لمثقفين أنساهم النفط وفتاته كل ما تعلموه أو ما تبجحوا به من مبادىء قومية ؟ لقد أصبح النفط ــ فجأة ــ خليقاً بأن يستنفر لدى بعض الانتلجنسيا العربية الحس الديمقْراطي الذي نسيه ــ أو تناساه ــ طويلاً كلما تعلق الأمر بأنظمة عشائرية تتنفس السياسة خارج العصر ، وتنهل من كل ما هو بدائي في طريقة إدارة السلطة !

لا يستطيع هذا الموقف المتماهي مع السلطة أن يبرّر انتسابهِ القومي ، لأنه ــ ببساطة ــ يؤسس نفسه في علاقة بحاجات سياسية أو مادية ليست على صلة بالشأن القومي . إن فقدان الاستقلالية يعرّض هذا الانتساب للشك ، وربما يفضحه . ولا يتعلق الأمر ــ هنا ــ بالمثقفين « القوميين » الذين أغرتهم جاذبية النفط ووجدوا أنفسهم مدفوعين إلى صب اللعنة على العراق ورئيسه ، وإنما ــ أيضاً ــ أولئك الذين

« **تَقَوْمَنُوا** » **تحت الطلب** ، نعني حينما سارت رياح السلطة في اتجاه تأييد العراق . إن هذا الصنف الأخير من المثقفين ـــ وما أكثر من انتسب وينتسب إليه ـــ ضعيف المقاومة ، ومطواع ، ويمكنه أن يغير وجهة التأييد إذا طلب منه ذلك ، أو إذا التمس في هذا مصلحة له !

* * *

احتـدام الجدل بين القومي والديمقراطي في الوعي العربي ، عودة المكبوت القطري ، تماهي المثقف العربي مع السلطة ... ، هذه هي ، باختصار شديد ، أهم النتائج التي أفرزتها أزمة الخليج في أوساط هذه الانتلجنسيا العربية ، والتيار القومي ضمنها بخاصة . بقي أن نشير إلى أننا قصدنا التأكيد على الجوانب السلبية في هذه النتائج ، حتى يكون ممكنا لنا أن نحدد بشيء من الدقة ما يتعين القيام به لتجاوز الوضع الراهن لهذه الفئة في علاقتها بالشأن القومي .

ما هي الخلاصـة التي يمكن استنتـاجهـا من كيفية تعاطي المثقفين القوميين العرب مع حدث 2 غشب/آب ، من طبيعة أدائهم الفكري حيالها وحيال ما طرحته من إشكاليات ؟

ينبغي أن نعترف أن حدث 2 غشت/آب 1990 ، ومهما كان موقفنا كمثقفين منه ، قد أوجد ظرفية قومية متميزة لم يعش المثقف أو المجتمع في كنف مثيلتها منذ الستينات . صحيح أنها ظرفية تحبل بكل الاحتمالات الخطيرة ، وأولها وأكبرها أن يُضرَب العراق وتُنتكَس الأمة العربية من جديد كما حصل في العام 1967 . غير أنها ـــ في الوقت نفسه ـــ ظرفية تفتح إمكانية للإبداع الفكري وللنضال أوسع وأعظم . وهل هناك ما هو أكثر أهمية من أن يصير الشأن القومي شأناً عاماً ، وقضية للتداول الشعبي الجماعي ، وأن تنفجر المشاعر القومية للشعوب العربية بصورة فاجأت حتى أكثرنا تفاؤلاً وشعبوية ؟ وهل بلغت اشكاليات الوحدة والديمقراطية والتنمية والعنف الأهمية التاريخية والنظرية الحاسمة التي تبلغها اليوم في ظل هذه الأزمة المتفجرة ؟ وهل وصـل التحدي الأجنبي للأمة العربيـة وللوعي القومي الدرجة التي يصـل إليها الآن ؟ باختصار ، إن كل الدلائل تشير إلى أن حدث 2 غشت/أب فتح التاريخ العربي المعاصر على منعطف جديد وحاسم ، ونقل الوعي القومي العربي إلى لحظة نوعية سيقرر فيها الكثير من ملامح مستقبله . ولكن ، هل كان المثقف القومي في مستوى اللحظة التاريخية ومهامها ؟

لسنا ننكر أن هذا المثقف استجاب لضغط الحدث ، واندفع باحثاً عن طريقة للتعاطي معه : أما لفهمه ، أو لتوظيفه فكرياً وسياسياً . ولكن ينبغي أن نعترف أننا ما نزال بعيدين عن الحالة التي نحكم فيها على المثقف العربي بأنه بلغ درجة التأثير في مجرى الأحداث ، أو أنه ـــ على الأقل ـــ بلور وعياً متماسكاً وصحيحاً بها ، واجترح موقعاً مستقلاً منهُ ينظرُ إليها . فما زال القصور والتردد سيد الموقف . وما زال النكوص عائقاً يحول دون أن تنفجر الإرادات المعرفية والكفاحية للمثقفين . كما لا يزال الاستتباع والارتهان للسلطة القاعدة التي تتحكم في القسم الأعظم من ممارساتهم . ولا يستطيع المرء أن يخفي شعوره بإن تبديداً منظماً ـــ أو عفوياً ـــ لفرض قوميـة نادرة يمارسـه المثقفون العرب بترددهم أو غمغماتهم « النظرية » المبهمة ، وإنه قد تأتي اللحظة التي تعز فيها فرصة الإبداع ، أو تشيخ ، ليتحول فيها خطاب المثقفين إلى خطاب تبريري !

II

يصعب القول إن أزمة الخليج طرحت إشكاليات جديدة على الوعي القومي العربي . لكن يمكن تماماً الجزم بأنها أعادتا طرح الإشكاليات السابقة بطريقة جديدة ، أو ـــ للدقة ـــ فرضت على المثقف القومي العربي وعيها بطريقة جديدة . ولعله بات في حكم الجائز الاستنتاج أن واحدة ـــ على الأقل ـــ من فضائل أزمة الخليج على وعينا العربي تكمن في انها تدفعه ، شيئاً فشيئاً ، إلى مراجعة الرصيد الفكري المتكون في ربع القرن الأخير ، وإعادة بنائه في ضوء معطيات الواقع ، بعيداً عن أي نزعة تحنيطية ، حتى ولو لبست هذه لبوساً علمياً وأكاديمياً .

نعتقد من جهتنا أن الأزمة الحالية تدفعنا إلى الإجابة عن ثلاث حاجات أساسية أعادت الأزمة نفسها تذكيرنا بها . هذه الحاجات هي : الحاجة إلى إعادة بناء العلاقة بين الوحدة والديمقراطية في وعينا كانتلجنسيا ، والحاجة إلى إدخال المسألة الاقتصادية (مسألة الثروة) في الإشكالية القومية وإيلائها المكانة التي تستحق والتي تحتل في الواقع الفعلي ، ثم الحاجة إلى رفع طاقة الوعي القومي العربي على الإداء الفكري يشحذ أدواته وإحلال نزعات وقيم جديدة فيه :

1 ـــ الوحدة والديمقراطية :

لن نختلف ، من حيث المبدأ ، في إن الديمقراطية ينبغي أن تشكل المحتوى الرئيس للوحدة العربية ، وفي أن هذه ينبغي أن تنبني البناء ديمقراطياً حتى توفر لنفسها نصاب الشرعية والفعالية . لقد كنا من الذين دافعوا عن هذه الموضوعة وعن هذه العلاقة ، وسنظل ندافع عنها في مطلق الظروف . لكننا نجدنا أمام حاجة ضاغطة إلى إعادة التذكير ببعض البديهيات هنا . وأهمها أن الوحدة إذا كانت مطلوبة في تلازم مع الديمقراطية ، وإذا كان الخيار الديمقراطي هو الخيار الوحدوي الأمثل ، فإن ذلك لايبرر ـــ ولا ينبغي أن يبرر ـــ بأي حال النكوص عنها أو تعليقها أو تأجيلها فيا لو هي فرضت نفسها «على جدول أعمال» التاريخ مجردة من الرباط الديمقراطي . إن الوحدة مطلوبة لذاتها ، وهي ضرورة للوجود من زمن كف فيه القاصرون عن الوجود . نعم ، إننا نطلبها وحدة ديمقراطية ، وينبغي علينا أن ندافع عن أن تكون ديمقراطية ، وأن نقاوم كل النزعات التوتاليتارية التي تبتغي النيل من طبيعتها الديمقراطية . . .الخ . لكننا لن نقف ضد التاريخ حين يفرض علينا صيغة توحيدية تعاكس سيناريوهاتنا المبنية في معمل المعرفة .

ثمة مسافة فعلية بين الرغبة وبين الواقع خليق بالمثقف أن يعيها ويفهمها ، دون أن يتحول وعيه بها إلى تبريرها . لقد عبرنا عن رغبة جامحة في رؤية مشروع للتوحيد الديمقراطي ، رغم أن تاريخ البشرية المعاصر لم يسعفنا في الاحتجاج بأي تجربة توحيدية ديمقراطية فيه ، ورغم أنه حفل بكل أشكال العنف والقسر في صناعة الوحدة القومية ، وعلى الرغم من أن هذا المنحى شكّل ما يشبه القانون ، إلا أننا ـــ مثقفين قوميين وديمقراطيين ـــ عاكسنا هذه السيرورة مدافعين عن نموذج بديل تتلازم فيه عملية التوحيد مع الديمقراطية ، وعلينا أن نستمر في معاكسة هذه السيرورة القسرية ،**ولكن ـــ فقط ـــ من حيث شكل للتوحيد** ، لا أن نتزلق إل معاكسة عملية التوحيد ذاتها .

إن الكفاح الديمقراطي شاق وطويل ومتعرج الدروب والمسالك . ويخطيء من يعتقد أن شوطه سهل الاختزال وفي مطال الإرادة . إن الديمقراطية تنجح فقط حين يصبح ممكناً لمجتمع ان يغير شروط وجوده ،

ليس فحسب (إنتزاع حق تداول السلطة وتغيير العلاقة بالمجتمع السياسي) ، بل أيضاً الثقافية ، وذلك بتوطين أفكار الحرية ، والحق ، والديمقراطي . وتحقيق هذه السيرورة ليس شأناً يسيراً ولا سريعاً ، فيما سيكون من باب سوء التقدير أن تصبح الوحدة — وهي من أوكد الضرورات في عصر التكتلات — معلقة على نجاح هذه السيرورة ونحن — في هذا الذي نعبر عنه من مواقف — لانفعل أكثر من أن ندعو إلى إحلال النزعة التاريخية محل الإرادوية في التفكير .

ولكن دعونا — ونحن في معرض هذا الحديث عن الديمقراطية — نطرح السؤال على الذين رفضوا الخطوة العراقية في الكويت بدعوى إنها انتهاك للسيادة الوطنية وللديمقراطية وحقوق الإنسان ومنها حقه في الاستقلال الوطني : أي سيادة وطنية هذه التي تستحق منا — حتى ولو كانت فعلية وأصلية وليست نتيجة فعل تقطيع استعماري — أن ندافع عنها أمام مطلب الوحدة ، وأين الحدود بين الوطني والقومي هنا ؟ رب قائل أنها وحدة قسرية إكراهية فُرضت بالقوة ، ولم يُستشر فيها الشعب ، ولذلك فهي غير ديمقراطية تنتهك — بالتالي — حقوق الإنسان ؟ طيب ، وهل أُخذ رأي هذا الشعب عند التقسيم والاقتطاع الاستعماري ؟ هل كانت «السيادة الوطنية» فعلاً ديمقراطياً ومقبولاً من الشعب ؟ ثم لماذا ترانا نذهب بعيداً في ترديد عبارة حقوق الإنسان حقه في الاستقلال وفي السيادة وفي ... وفي ... ، وننسى أن حق الأمم في تقرير مصيرها في كيانها الموحد ، وفي نقض النتائج الاستعمارية المفروضة عليها — ومنها التجزئة — هي أقدس وأسمى تلك الحقوق حتى في الخطاب الليبرالي المدافع عن حقوق الإنسان ؟ أليست الحقوق القومية — إذن — من صميم حقوق الإنسان؟ .

2 — **مسألة الثروة :**

ربما كانت انفجار قضية الثروة في الساحة السياسية والفكرية والشعبية واحداً من أكثر المعطيات جدة وفرادة في أحداث الخليج . بل لقد كان النظر — شعبياً وسياسياً وفكرياً — إلى أزمة الخليج من مدخل الثروة (النفط وطريقة إدارة الاستثمار والتوزيع لعائداته ، وحصة البلاد العربية من ذلك الاستثمار والتوزيع) يهيمن أحياناً — ويفوق في أهميته — النظر إليها من مدخلها السياسي ومنه قضية الوحدة . هذا يشير إلى نشوء واقع جديد هو صيرورة المسألة الاقتصادية مسألة رئيسية في اهتمام المجتمع والنخبة القومية ، وهو انعطاف فكري مهم بكل المقاييس .

لقد درج الفكر القومي على التركيز على القضايا ذات الطبيعة السياسية ، كقضية التحرر ، والاستقلال ، والوحدة القومية ، والحزب القومي ، والجماهير ، والمثقفين ، والتاريخ ، والعلاقات الدولية ، والإستراتيجيا...الخ . وقليلاً ما حظيت المسألة الاقتصادية بأهمية حاسمة في إهتماماته النظرية. ويمكننا أن نستدل على ذلك بالرصيد الفكري الاقتصادي القومي الشحيح في قضايا التنمية وفروضها (التكامل ، الاعتماد المتبادل...) ، ومعظمه لم يتحقق إلا في السنين العشر الأخيرة . كما يمكن الاستدلال على ذلك بأن الحركة القومية العربية منذ الخمسينات لم تترك تراثاً حقيقياً حول الموضوع ، بل كان معظم — إن لم نقل كل — تراثها سياسياً. لقد كان السياسي شاغلها الرئيسي، وكانت تقرأ الوحدة من هذا المدخل بالذات.

إن تحوُّل الفكر القومي العربي إلى التركيز على المسألة الاقتصادية كمسألة رئيسية في الاشكالية

القوميـة ، ليس فعلاً فكرياً قطاعياً تراكمياً فحسب ، بل هو نقلة نوعية في فهم محتوى المسـألة القومية كمسـألة إجتماعية والمناحي المختلفة لها . بل يمكن القول أنه حتى على المستوى التعبوي اتضح كما كان الانشغال بالشأن الاقتصادي ذا صدى هائل في أوساط الجماهير ، وكيف نجح ، أكثر من الحديث عن الوحدة السيـاسية ، في تعبئة الرأي العام وفي الزج بمجتمعاتنا في اتون الأحداث . يكفي هنا القول أن المجتمعات العربية الأكثر فقراً و ـــ بالتالي ـــ الأكثر حساسية لموضوع الثروة كاليمن والأردن ، وفلسطين ، والسودان وموريتانيا ... كانت الأكثر تعبيراً عن مشاعرها القومية خلال أحداث الأزمة .

3 ـــ نحو نظرة جديدة في الوعي القومي العربي :

أزمة الخليج المتفاقمة ـــ والتي هزت الكثير من البديهيات وفجرت العديد من التناقضات ـــ ليست أكثر من واحدة من كثير من المشكلات المعقدة التي سيكون على الفكر القومي العربي أن يواجهها ـــ منذ الآن . ونتصور انه سيكون محتاجاً إلى إعادة شحذ أسلحته الفكرية ، ومراجعة بعض معاييره ، حتى يكون أهلاً لتأمين الأجوبة النظرية عليها ، وتجاوز ذلك الركام الهائل من البديهيات التي اعتاد توسلها في كل مناسبة من مناسبات الجواب على مشكلة ما . نفترض هنا ـــ إذن ـــ ان المثقف القومي العربي سيكون مدعواً إلى تحقيق جملة من المطالب في وعيه ، ومنها :

* **مطلب التاريخية** : ونقصد بذلك أن يجعل التاريخ ـــ ما هو حركة موضوعية ـــ إطاره المرجعي ، متحرراً من أرداويته التي تُفَاقِمُ من حساسية النزعة الرومانسية اليوتوبية . لقد بات من أوكد الضرورات أن نلج ـــ كمثقفين قوميين ـــ طور التعاطي مع إشكالاتنا بعقلية مشبعة بالنزعة التاريخية : النزعة التي إذ تسلم بموضوعية القوانين المتحكمة في الأشياء ، وإذ تحجِّم من جموح الذات وهوسها اليوتوبي ، تؤكد على التغيير والتقدم : تغيير الشروط الموضوعية القائمة ، وتحقيق التقدم : تغيير الشروط الموضوعية القائمة ، وتحقيق التقدم . لا نستطيع أن نفعل إيجابياً في تاريخنا قبل أن نفهمه فهما موضوعياً ، وقبل أن ندرك الفرق بين ضرورة التاريخ وبين حرية « الانا » . إن « الانا » لا تؤمن إلا بـ « الينبغيات » ، غير أن تجاهلها التاريخ يجعلها ـــ في النهاية ـــ أنا عاجزة وليست فاعلة .

* **مطلب الفعالية** : ينبغي أن نؤسس الفعل الفكري على مبدأ الفعالية . ذلك أن الأفكار الصحيحة ـــ السياسية والاجتماعية ـــ هي الأفكار الفاعلة إيجابياً في الأشياء . إن معيار الفعالية ينبغي أن يصير ، شيئاً فشيئاً ، وسيلتنا إلى تقرير الأحكام عن الأشياء ، وطريقنا إلى اتخاذ المواقف . إن ما يمكن أن يحقق الفعالية ـــ بالمعنى الإيجابي ـــ لا ينبغي التردد في الأخذ به ، لأن قوام التاريخ التحوُّل ، وليس بغير الفعل يتحول . إن الساحة القومية تقدم لنا ـــ في هذه الظرفية ـــ نموذجاً للفعالية في السياسة ، وسيكون من الخطأ أن نقرأ الأحداث الجارية دون أن نستحضر هذه القاعدة الثمينة .

* **مطلب المصلحة** : ليست المصلحة ضد المبادئ ، إنها ـــ بالأحرى ـــ شكل من أشكال التعبير عنها . وحين تكون أفكارنا محصورة في النطاق المبدئي الضيق ، وتتخلى عن وعي المصلحة ، تحكم على نفسها بالتحجر وبفقدان امتياز الفعالية . ليست المبادئ طقوساً دينية ، وإنما هي موجِّهات للفعل ، هذا الذي يرسم لنفسه هدفه المحدد : تحقيق المصلحة . أليس مطلوباً منا ـــ إذن ـــ ونحن نفكر في قضية الخليج أن نفكر فيها من زاوية المصلحة ؟ ذلك وحده يقيناً شرور التنازع حول المبادئ .

على هامش قراءة المثقفين العرب لأزمة الخليج

كمال عبد اللطيف

يعرف الوطن العربي منذ اندلاع أزمة الخليج حالة من الارتباك السياسي والفكري قل نظيرها في التاريخ العربي المعاصر .

ولا شك أن هذه الأزمة ستشكل علامة فارقة في التاريخ العربي .

وإذا كان تاريخنا المعاصر منذ منتصف هذا القرن يتميز بمحاولات متعددة في اتجاه تصفية التركة الاستعمارية ، ومحاولات متعددة في اتجاه إثبات الهوية العربية ، والبحث في إمكانيات بلوغ التقدم ، فإن الحدث الذي نقف اليوم أمامه وقفة التأمل والمداولة يعكس صورة من صور مسار الأحداث كما يمكن أن تتولد في التاريخ .

إن أزمة الخليج إفراز طبيعي لسياق تاريخ مرحلة ما زلنا نعيش جزءاً من أطوارها . ويتعلق الأمر بسياق محاولات المجموعة العربية في إثبات استقلالها التاريخي ، باعتبارها مجموعة حضارية متميزة وقادرة على امتلاك القوة التي تتيح لها إمكانية المشاركة في إبداع التاريخ الإنساني .

ولا بد من التصريح في بداية هذه الورقة بأن تفكيرنا في هذا الحدث ينطلق من التسليم بكونه لم يعد اليوم مجرد حدث يمكن رصد أبعاده في التصريحات ، والبيانات ، وأشكال الحروب النفسية ، التي تبرز في مثل هذه الأحوال . فنحن نعتقد أن الحدث بعد يوم الثاني من آب/غشت ، يوم تدشين الفعل ، لم يعد حدثاً من صنع طرفين ، بل إنه أصبح مثل كل الأحداث السياسية الكبرى حدثاً رمزياً متعدد الأبعاد والدلالات ، حدثاً سياسياً مركباً وقادراً على توليد ممكنات سياسية تاريخية لا حصر لها ، فقد تحول إلى حدث مفتوح .

صحيح أن للأزمة الحاصلة سياقاً استراتيجياً سياسياً يضبط خطوطها العريضة ضمن المتغيرات التي تجري في الربع الأخير من هذا القرن ، وصحيح أيضاً أنه في كل الأحوال ومنذ انطلاق شرارته الأولى المتمثلة في دخول الجيش العراقي إلى الكويت ، إعلان الكويت ولاية عراقية ، وصول القوات الأمريكية والعربية والأوربية إلى السعودية والخليج ، بداية حرب البلاغات ، مسألة الرهائن ، حسابات العدة العسكرية ، حسابات مشاهد الممكن والمستحيل في السياسة والحرب .. منذ اندلاع كل هذه الشرارات والأحداث ، تحول الحدث إلى معطى مركب خاضع لمنطق السياسة والتاريخ والحرب ، وهو منطق لا تدل مؤشراته في التاريخ على وجود قوانين نهائية بصدده . ففي مثل هذه الأمور يظل كل حدث عنصراً مستقلاً بذاته ، وذلك بناء على السياقات التي تؤطره والتداعيات التي تنتج عنه ، وضمن منطق واحد نعتقد أنه أطّر وما زال

يؤطر منطق السياسة والحرب في التاريخ ، وهو منطق القوة وإرادة القوة .

ونستطيع أن نؤكد أن حدث الأزمة في الخليج ، رغم طابعه المفاجئ ، يظل نموذجاً لسلسلة أحداث متوقعة في المحيط العربي . إن سياقه التاريخي المرتبط ببروز التجمعات العربية الإقليمية ، وظهور منعطف جديد في تاريخ القضية الفلسطينية ، وانحسار المد القومي التقدمي الذي عبرت عنه التجربة الناصرية ، ثم انكفاء المعسكر الشرقي ، وظهور تحولات هامة في الخريطة السياسية الأوربية ، وبدايات ترتيب أوراق الوفاق تؤطر الحدث ، وترتبط به ، وتشارك في التحولات التي تطرأ عليه ، وفي الاتجاه الذي يتخذ منذ بروزه .

ويهمنا في هذه الورقة أن نقف على ردود فعل المثقفين العرب أمام هذا الحدث القومي الذي نعتقد بأنه ستكون لنتائجه آثار متعددة على حاضر ومستقبل الوطن العربي .

المثقفون العرب وأزمة الخليج :

يعيش الفكر السياسي العربي محنة عُظْمى أمام الحدث ، تصدر عنه ردود فعل ، وتصدر محاولات في الرصد ، كما تصدر محاولات في التأويل والاختيار . وفي كل هذه الحالات يمكن أن يشعر المتابع للأزمة أن أنماط الكتابة العربية السائدة عن الأزمة في مشرق الوطن العربي ومغربه . تعبر عن شقاء في الوعي العربي كبير . ونحن هنا في هذه المحاولة لا نعير أي اعتبار لردود الفعل المنفعلة بالحدث . وهي ردود فعل لا تفكر قدر ما تلتزم بمواقع وتبشر بها . إننا نهتم بالمحاولات التي تفكر في الحدث ، وتحاول الإمساك بأبعاده بغية الوقوف على نتائج وخلاصات قادرة على فهم ما يجري وتوجيه في الأفق الذي يضع القيم القومية فوق كل اعتبار .

فلا وجود لكتابة بريئة في هذا الباب ، بل إن الصمت نفسه يعَدُّ موقفاً قابلاً للتعقل في مثل هذه الأحداث والحالات .

ومن هنا شعورنا بكثير من التردد أثناء كتابة هذه الورقة ، وذلك نظراً لخطورة الموضوع الذي نحن بصدده .

فنحن نُسَلِّم أن الفكر العربي اليوم أمام ورطة ، أمام حدث يمتلك كل صفات الحدث المفرد ، وكل صفات « الإنجاز المفتوح » . وبناء عليه حاولنا متابعة ردود الفعل الثقافية السياسية التي حاولت تأطيره وحصر أبعاده . وقد بدا لنا أن المثقفين العرب انقسموا بمناسبة الكتابة عن الحدث إلى ثلاث فئات ، وان هذه الفئات لا علاقة لها بالفئات المعتادة في خريطة الصراع الإيديولوجي والسياسي في الوطن العربي . إنها لا تمثل التيارات المعروفة في الفكر السياسي العربي المعاصر ، بل تقدم اختيارات جديدة تعكس درجة وعي النخب الثقافية في الوطن العربي بحدود وآفاق هذا الحدث/ الأزمة .

ــ **الفئة الأولى** : وهي فئة اختارت الدفاع عن الموقف السعودي .

ــ **الفئة الثانية** : وقد اختارت الدفاع عن الموقف العراقي .

ــ **الفئة الثالثة** : نضعها في إطار ما يمكن أن نطلق عليه : محاولات في التفكير الشمولي في الحدث/الأزمة .

لنفصل القول في هذه المواقف ، بالصورة التي توضح لنا مسارات الحدث في مستوى ردود الفعل ذات الطبيعة الثقافية السياسية التي واكبته وسعت للتجاوب معه .

ولا بد من التوضيح هنا وقبل إنجاز هذا التفصيل ، بأن متابعتنا لهذه الكتابات كشفت لنا تبلور خطابات جديدة في الفكر العربي بمناسبة الحدث .

فنحن لا نعثر إلا نادراً على خطابات متخصصة حول الحدث ، ونقصد بذلك الخطابات التي تقف على جوانبه الاستراتيجية ، أو الخطابات التي تقف على أبعاده الاقتصادية أو التاريخية ، أو الخطابات التي تكتفي بجوانبه السياسية . فهذه الممارسات نادرة . إن الخطاب المتوفر اليوم بصورة ملحوظة هو خطاب مركب ، يتم فيه المزج بين أكثر من مستوى من مستويات الحدث . وهو خطاب يعبر معرفياً عن قلق العربي أمام الحدث ، إنه يستعمل أكثر من لغة ، ويحيل إلى أكثر من مرجعية ، ويتردد بين مقتضيات التحليل الموضوعي ومتطلبات الوعي المطابق لطموحات الذات في التحرر والوحدة والتقدم .

وقد اعتمدنا في تصنيفنا المذكور على النصوص التي تنتمي إلى دائرة هذا الخطاب ، خطاب الوعي العربي الشقي ، الخطاب الذي يشعر أنه أمام امتحان تاريخي عسير ، وعليه أن يعد العدة للمساهمة في توجيه هذا الحدث مع وبجوار صنّاع القرار العربي ، إذا ظل في الوطن العربي حكام يصنعون قراراتهم .

I — في الدفاع عن الموقف السعودي :

شارك المثقفون العرب في بلورة الأطروحة السعودية المنددة بالغزو العراقي للكويت ، والداعية إلى ضرورة وجود قوات أمريكية وعربية ودولية في السعودية ومنطقة الخليج ، لحماية المنطقة من التهديد العسكري العراقي ولمحاولة إخراج العراق من الكويت بالقوة المدمرة .

ونستطيع أن نتبين في خطابات المثقفين المناصرين للموقف السعودي كثيراً من أشكال النزعة القطرية في معالجة المشكل ، وكثيراً من المغالطات المبررة للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي .

وعندما نتجاوز الخطابات ذات الصبغة الثقافية المكتوبة بأسلوب دعائي فج نجد بعض الكتابات الإيديولوجية المبنية ، وهي في أغلبها كتابات تعتمد منطلقاً في التحليل يريد الفصل بين الغزو العراقي كحدث يستحق المواجهة والتنديد والرفض ، ووصول الآلة العسكرية الأمريكية إلى الخليج باعتبارها وسيلة للدفاع لا أقل ولا أكثر . بل إن بعض المثقفين اعتبر أن العقل العربي في محنة عندما بدأ ينتقل في مستوى حديثه عن أزمة الخليج في موضوع الغزو العراقي إلى موضوع وجود قوات أجنبية في الخليج . ففي نظره عندما ينتقل المحلل من المستوى الأول إلى الثاني ، يكون قد مارس عملية عقلية لا منطقية ، وهو يتصور إمكانية الفصل بين هذين الحدثين في سياق دفاعه المغالط عن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج .

يعتمد منطق الخطاب المساند للإطروحة السعودية على مجموعة من المقدمات والمفاهيم دون أي محاولة لفهم محتواها الدقيق .

إن مفهوم « الشرعية الدولية » على سبيل المثال لا يتم التفكير في محتواه التاريخي النسبي ، قدر ما ينظر إليه باعتباره مفهوماً مطلقاً .

فقد تمت صياغة قواعد لعبة الشرعية الدولية في زمن لم يكن فيه للعرب وجود سياسي مستقل ، حيث

تم ترتيب العلاقات الدولية بالصورة التي تتيح للدول الاستعمارية صياغة الحدود والمجالات التي تناسب مصالحها في المناطق المستعمرة ، ومن بينها الوطن العربي .

إن سلاح « الشرعية الدولية » الذي استعملته الولايات المتحدة الأمريكية ، وصدر في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأزمة الخليج ، لا يساعد على مقاربة الأزمة بمنطق تاريخي منسجم مع المصالح العربية . إنه أداة لتبرير السيطرة الأمريكية على مجال من مجالات الثروة العربية .

إن الخطابات التي ينتجها الإعلام الدائر في فلك دول الخليج بقيادة السعودية تقدم صورة بائسة للكتابة السياسية المساندة للحضور الأجنبي في الخليج رغم أنه « لا أحد يستطيع أن يقنع نفسه باخلاص بأن الترسانة الأمريكية والأوربية المنقولة إلى الخليج هي من أجل تحرير الكويت أو حماية السعودية ، فأصحاب هذه الترسانة يصرحون بأوضح عبارة بأن ما يهمهم هو البترول : هو أن لا تقوم دولة عربية قوية يمكن أن تتحكم بصورة ما في سياسة إنتاج البترول وتسعيره » (1) .

II في الدفاع عن الموقف العراقي :

قبل تقديم الخلاصات الرئيسية للخطاب المدافع عن الخطوات العراقية المبادرة بصياغة الحدث في صورته الأولى ، نريد أن نشير إلى وجود نوع من الخطاب الرافض للموقف الأول والموقف الثاني . ويجد هذا الموقف نموذجه في البيان الذي أصدرته مجموعة من المثقفين المصريين ، وقد جاء فيه :

« إن الأحداث الأخيرة قد لفتت الأنظار إلى خطورة الأنظمة الديكتاتورية وتورطها في مغامرات عسكرية ، وإلى هشاشة الأنظمة العشائرية في الخليج واستعدادها للجوء إلى عدو العرب الأول ، الولايات المتحدة الأمريكية ، لطلب المساعدة والعون العسكري عند الشدة » .

إن هذا الموقف الذي لا يجد أي حرج في نقد الموقفين معاً مُتناسياً متطلبات المعركة الراهنة وقافزاً على مبدأ مباشرة الصراع داخل دائرة ممكنات المعركة كما تجري ، يمارس نوعاً من الطوبى غير المقبولة في لحظات المعارك من قبيل المعركة التي تدور رحاها اليوم في الوطن العربي ، بين العرب فيما بينهم ، وبينهم وبين معسكرات القوة السائدة في العالم .

وفي سياق رفض هذا الموقف بلورت كتابات بعض المثقفين في المغرب العربي الكبير خطابات تميزت بحماسها الكبير لحدث ضمّ العراق للكويت ، ورأت فيه حدثاً مخلخلاً للوضع العربي الراهن المتميز بهيمنة التوجهات السعودية على الأنظمة العربية وقضاياها الكبرى ، من قبيل تحرير فلسطين ، والوحدة العربية ، وامتلاك حضور تاريخي مبدع وفاعل في العالم .

وقد اعتمد المثقفون المدافعون عن هذا الموقف على جملة من الأطروحات السياسية والاقتصادية المرتبطة بتفاعلات الأزمة الحاصلة من قبيل التنمية الاقتصادية المستقلة ، والوحدة العربية ، وإيجاد حل للمشكل الفلسطيني .

ومن النماذج التي تفور حماسة في صياغتها لدلالات وأبعاد الموقف العراقي نقرأ ما يلي :

« فما يحدث حالياً يظهر أن فكرة الوحدة العربية حية وقائمة في الوقت الذي يعتقد فيه الكثير أنها ماتت وتمَّ تجاوزها تاريخياً ، وبصفة نهائية . ولكن الأهم من هذا أنه لا يمكن أن نتجاهل الآفاق الواسعة التي

يفتحها اليوم أمامنا الفعل التحرري العراقي بذريعة أن عراق صدام حسـين كما يقولون ليس جنة لحقوق الإنسان والديمقراطية ، مع كل التحفظات التي تثيرها مثل هذه الاعتبارات الحقوقية والديمقراطية السهلة ، إذ هناك فرق شاسع بين الفاشية وصيرورة بناء الدولة القومية على النمط اليعقوبي بما يفرضه ذلك من آليات وأساليب للحكم » [2] .

إلاَّ أن هذا الموقف يمارس في نظرنا دعماً لا مشروطاً لكل ما يحدث ، وهو يبحث لمختلف عناصر الحدث وخلفياته عن المبررات القادرة على صياغته في صورة مشروع عروبي أولاً وأخيراً .

وبجوار هذه الموقف نجد خطابات أخرى داخل دائرة الدفاع عن الأطروحات العراقية مع قليل من التحفظ الذي يترك مسافةً بين الحدث وبين النخب العربية التي تفكر فيه وترغب في تحويله إلى حدث دينامي في صـيرورة دفع الأوضاع العربية نحو مزيد من وعي ضرورة الوحدة للتنمية والتقدم ، وفي هذا الإطار نقرأ ما يلي : « إن دخول القوات العراقية للكويت عبَّر عن عنصر قوة موضعي وليس عن نسيج قومي متكـامل ، أي أن عنصر القوة لم يوظف ضمن منظومة قوميـة ممَّا يسهـم في خلق مواجهة قومية للأسباب الآتية :

1 ـــ عدم وجود قوى سياسية كويتية خليجية مؤيدة للوحدة مع العراق (...) .

2 ـــ عدم وجود تحالف قومي شعبي مؤيد لهذه الخطوة ، بل إن الرأي العام العربي فوجىء تماماً ، وَوُضِعَ مَوْضِعَ إمَّا أن يكون مع العراق أو مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن الطبيعي أن يختار القوميون شعب العراق .

3 ـــ عدم قراءة الأوضـــاع الدوليـة وتأثير العامل الدولي في النظام الإقليمي العربي واتخاذ التدابير المناسبة له » [3] .

واضح إذن أن المعادلة التي بلورها المدافعون عن الأطروحات العراقية تتمثل في صياغة منطق ثنائي الحدين :

ـــ الحد الغربي القائم على مفاهيم « الشرعية الدولية » و« القانون الدولي » ، دون أي تفكير في أصول هذه المفاهيم التاريخية والنسبية والمرتبطة بمصالح الدول التي ساهمت في صياغتها .

ـــ الحد العربي وهو منطق يصوغ مبدأ المصلحة القومية باعتبارها فوق كل مصلحة في ظروف المعركة الراهنة .

وفي سياق هذه المعادلة تبلورت كتابات لا حصر لها في الدفاع عن الاختيار العراقي باعتباره الاختيار المناسب للدفع بالشعارات العربية الكبرى نحو الإنجاز .

III ـــ محاولات في التفكير الشمولي في الحدث :

يتضح من خلال ما سبق أن الأزمة ولدت ردود فعل فكرية سياسية تكاد تكون مغلقة ، وذلك بحكم اعتمادها منطق الدعوة لا منطق التفكير ، منطق التبشير الإيديولوجي الذي يعتمد على مغالطات متعددة في التحليل ، بدل منطق التقصي التاريخي النظري الشمولي [4] .

ورغم فائدة الموقفين المذكورين في التحزب الظرفي لمصلحة هذا الطرف أو ذاك ، فإننا نعتقد أن كلا الموقفين لا يساهم في تقوية دور الفكر العربي في المعركة الدائرة اليوم في منطقة الخليج .

إننا نسلم هنا بأن الحدث موضوع هذه الورقة تجاوز حدوده الجغرافية القومية ، وأصبح قضية كونية عامة ، وذلك بحكم الملابسات التاريخية والسياسية التي ارتبطت به ، والتي رأى مدبروها أن من مصلحتهم إضفاء الصبغة العالمية عليه . ونقصد هنا التدويل الذي تريده الولايات المتحدة للأزمة في سياق حساباتها الاستراتيجية الخاصة ، ضمن دائرة أشمل هي دائرة إعادة صياغة مبادىء الوفاق الدولي الجديد ، بعد الأحداث التي عرفها المعسكر الشرقي وتعرفها المجموعة الأوربية .

نحن نسلم إذن أننا أمام حدث مفتوح ، وأن مسؤولية المثقفين تختلف عن مسؤولية أصحاب القرار السياسي ، رغم ما يجمعهما من صلات وصل في نهاية التحليل .

ولهذا نحن نقول إن البحث في أزمة الخليج في سياق تاريخي حضاري عام يتيح لنا معرفة أوضح بحدود المشكل ، وذلك دون تناسي الصورة الراهنة للأزمة ، والتي يمكن حصرها في طبيعة المشاكل التي تواجه حاضر الوطن العربي .

إن أي تبرير للحدث يستهين بالمعطيات المذكورة ، يساهم في البلبلة أكثر مِمَّا يساهم في توضيح الصورة وتحديد أبعادها .

إنني هنا لا أدافع عن أي تعال للفكر والثقافة عن الحدث الأزمة ومجرياتها قدْرَ مَا أحاول إبراز ضرورة التفكير في الأزمة في سياق لا يفرط في الأوليات .

فلا يمكن التفريط مثلاً في مبدأ الديمقراطية عند الدفاع عن الموقف القومي ، ليس فقط لأن الديمقراطية كما نتصور تشكل سمة ضرورة ولازمة لأي دولة عصرية ، بل إن مبدأ الديمقراطية سيتيح لنا التخلص من كثير من المعارك التي يمكن أن تظل مطروحة في جدول أعمالنا طال الزمان أو قصر .

وقد استغربت في المدة الأخيرة ، وبمناسبة الحدث ، قدرة المثقفين العرب على التخلي عن المبادىء التي دافعوا عنها باستماتة منذ مدة قصيرة .

يجب أن نميز إذن بين مبدأ المساندة السياسية التي يعبر عنها « البيان السياسي » ، وبين البحث النظري في المشكل ، فهذا الأخير أشمل من الموقف الظرفي ، ونحن نفترض أن التفكير المعمق في الحدث يتيح للعمل السياسي موجهات مرشدة للعمل والفعل .

ويبدو لنا أن الإشكال النظري الكبير الذي يقف وراء الحدث البارز اليوم في الخليج هو إشكال العلاقة بين العرب والغرب . ونحن لا نقصد هنا الإشكال في صيغته النهضوية التي تبلورت زمن المد الإمبريالي في المشرق العربي في نهاية القرن التاسع عشر — رغم ملامح التشابه الممكنة بين المرحلتين — بل إننا نقصد استمرار إرادة الغرب في الهيمنة على الوطن العربي ، ويتيح الحدث الخليجي اليوم محاولة في تجاوز الهيمنة الغربية . فكيف نساهم في تحويل هذا الإنجاز إلى حدث قادر على تمكين العرب من امتلاك حضور فاعل في التاريخ ؟

هذا هو السؤال الذي تريد هذه الورقة أن تطرحه في هذه الندوة لنتمكن جميعاً من التفكير في سبل تجاوز مكر السياسة والتاريخ .

الـــهـــوامش

(1) محمد عابد الجابري ، مجلة « اليوم السابع » ع335/1990 ص38 .
(2) عبد الله ساعف ، جريدة أنوال المغربية العدد 555 ص10 .
(3) نقلاً عن التقرير المقدم إلى الاجتماع الطارىء للأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي بطرابلس ، المنعقد بتاريخ 26 – 1990/11/27 .
(4) يمكن الإشارة إلى المحاولات التي يكتبها هشام جعيط في مجلة اليوم السابع على سبيل المثال لا الحصر .

المحورُ الثاني :
مخاطر الأزمة على الوضع العربي

نظرة عامة في مخاطر الأزمة
على الوضع العربي

علي ضوي

ترتبط أزمة الخليج الحالية ، في أسباب وجودها وفي تضاعف المخاطر الناجمة عنها ، بواقع النظام العربي القائم بسماته الثلاث : القطرية واللاديمقراطية والتبعية للخارج ، وستؤدي بشكل تلقائي إلى تعميق وتصليب هذه السمات الثلاث .

وتتنوع المخاطر الناجمة عن الأزمة من حيث إمكانية تحققها إلى :

ــ آثار تحققت فعلاً إلى حد الآن .

ــ مخاطر وإن لم تتبلور بشكل واقعي الآن إلا أنها ستنجم حتماً عن الأزمة في وضعها الراهن .

ــ مخاطر ستنجم عن الصيرورة النهائية للأزمة أي عن الحل العسكري أو السياسي .

1 ــ وقبل استعراض هذه المخاطر من المناسب تحديد خصائص الأزمة الحالية :

1 ــ أهم خصائصها تدوُّلها ، وقد اتخذ التدول ثلاثة أبعاد :

ــ التمايز الموضوعي بين النزاع الأصلي وبين النزاع في شكله المدول من حيث الأطراف التي لكل واحد منها أسبابه ووسائله وغاياته .

ــ التدويل تم على أعلى مستوى دولي (الأمم المتحدة) .

ــ التدويل كان أحادياً ، أي أن الأطراف الدولية المتدخلة انضمت إلى طرف ضد طرف آخر ، وهذه ظاهرة جديدة بسبب انتهاء ثنائية الاستقطاب في النظام الدولي .

2 ــ الانقسام العربي تجاه الأزمة يتميز بما يلي :

1 ــ انقسام متعدد ، فهناك سلم متدرج من المواقف بين تأييد الموقف السعودي وتفهم الموقف العراقي لدرجة أنه من الممكن الادعاء بوجود مواقف عربية متعددة بتعدد الدول العربية .

2 ــ الانقسام العربي تجاه الأزمة يعبر عن مواقف تقليدية تحكمها بالدرجة الأولى رؤى ومصالح السلطة الحاكمة وفي أحيان قليلة المصالح الوطنية القطرية ، وبالتالي فإن هذه المواقف ليست نهائية ، وتغيرها ليس مرهوناً بتغير موضوعي في عناصر الأزمة أو مواقف أطرافها .

3 ــ المواقف الرسمية القطرية لا تعبر عن مواقف الجماهير ، وبالتالي قد يلاحظ أحياناً تناقض بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي داخل القطر الواحد .

4 ــ تجزئة الموقف من الأزمة (الشكل التقليدي : معارضة احتلال الكويت وضمها ومعارضة التواجد

العسكري الأجنبي) .

هذه التجزئة سمحت بوجود انقسـام في مواقف الجماهير العربية وفي مواقف النخب السياسية والفكرية ، بحيث صار كل موقف من الموقفين المتعارضين يتمسك بنصف الحقيقة .

3 ــ التكييف القانوني لأصل الأزمة (احتلال أراضي دولة وضمها)

وللتواجد الأجنبي (لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، وبدعوة من دول ذات سيادة تدافع عن نفسها) يضيِّق من إمكانية توسع النزاع بشكله الحالي بانضمام دول أخرى إلى العراق ، كما يحصر التباين في المواقف في سبيل حل الأزمة .

II ــ مخاطر الأزمة على الأوضاع القومية العربية :

1 ــ الوحدة العربية :

دفعت الأزمة العلاقات العربية إلى ظروف جديدة تعرقل المشروع الوحدوي حتى في أشكاله البدائية ، وفي اسسه النفسية والايديولوجية .

فقد أدت إلى حد الآن إلى القضاء على ثالث التجمعات الإقليمية (مجلس التعاون العربي) وإلى فرض إعادة النظر في تجمع آخر (مجلس التعاون الخليجي ، الذي ظهر عجزه في تحقيق أمن أعضائه) .

ويمكن أن تعجل الأزمة بانشطار الجامعة العربية (منظمة الحد الأدنى) ، كذلك أنهت الأزمة مرحلة التعايش السلمي داخل النظام العربي .

2 ــ مفهوم الأمن القومي :

والأهم من ذلك أنها قلبت المفهوم الوحيد الذي كان يحرك النظام القطري إلى العمل الوحدوي ، أي مفهوم الأمن القومي المتضامن جزئياً مع الأمن القطري . فالتهديدات الخارجية العسكرية والاقتصادية والسياسية المتعاظمة وظهور التكتلات الدولية أبرزت جدية التهديد الخارجي (غير العربي) على الكيانات القطرية ، ودفعت إلى قيام التجمعات الإقليمية وإلى تضييق المسافة بين الدعوة الوحدوية والمقاومة القطرية من خلال عقلنة الخطاب الوحدوي وتأزم الواقع القطري حتى إن القمة العربية التي كانت ستعقد في القاهرة في شهر نوفمبر 1990 ، كان من المفترض أن تناقش مشروعاً وحدوياً ليبياً حول الاتحاد العربي حسب قرار قمة بغداد .

ومن الطبيعي أن تؤدي الأزمة الحالية إلى بعث المفهوم القطري الضيق للأمن القومي الذي يهدد بشكل جدي من الجار العربي المجاور ، بل أدت فعلاً إلى إعمال أكثر المفاهيم قطرية لوسائل ضمان الأمن القومي للدولة القطرية (استدعاء القوات الأجنبية) .

ولن تسمح البنية اللاديمقراطية للدولة القطرية (خاصة في دول الخليج) من ناحية ، والسياسات الامبريالية من ناحية ثانية ــ في ظل الأوضاع الراهنة على الأقل ــ بتطوير ضمانات عربية للأمن القومي للنظام القطري العربي ، في شكل تجمعات عربية إقليمية أو أيديولوجية إلا إذا كانت هذه التجمعات العربية جزءاً من تحالف مدول تديره الامبريالية .

3 ـ تفاعلات التفاوت القطري :

في ظل الحدود العربية المصطنعة والصناعية واللامنطقية ، وبسبب التاريخ العربي المشترك والمتشابك يؤدي استدعاء مفاهيم الحقوق التاريخية الاقليمية للدولة القطرية إلى تهديد النظام العربي الحالي برمته ، ويدفعه إلى تطوير مواقف مضادة في ظاهرها ومؤكدة لنفس الطرح في جوهرها .

وسيكون هذا التهديد أبلغ حضوراً بسبب تفاوت الأنظمة العربية في قوتها البشرية والمادية وسيكون أداة لأدلجة الشوفينية القطرية وتعبئة الجماهير التي تعيش أزمة الحريات والخبز لتجذير الواقع القطري .

4 ـ الاقتصاد العربي :

أ ـ الأزمة إلى حد الآن أدت إلى :

ـ إحكام السيطرة الأجنبية على أهم ثروة عربية « النفط » عن طريق احتلال منابع النفط ، واستنزاف العائدات النفطية لتغطية النفقات العسكرية (في دول الخليج بما فيها الكويت) أو منع الاستفادة منها (المقاطعة الدولية لنفط العراق والكويت) .

ـ الإضرار باقتصاديات الدول المجاورة للدول الأطراف في الأزمة ، أي الأردن واليمن والأرض المحتلة ومصر والسودان وسورية ، بسبب الحصار الاقتصادي أو بسبب توقف تحويلات العمالة العربية في الخليج ...

ـ اتخذت الأضرار الاقتصادية أشكالاً تصيب قطاعات كبيرة من المواطنين والمرافق الاقتصادية ، بما يمهد بتفاعلها للإضرار بالبنية الاقتصادية ولإحداث تفاعلات اجتماعية وسياسية (مثلاً آثار الأزمة الاقتصادية على الوحدة اليمنية) .

ـ هذه الآثار الاقتصادية أصابت بشكل مباشر العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية .

III ـ مخاطر الأزمة على العلاقات العربية ـ الدولية : تعميق الهيمنة :

1 ـ الوجود العسكري الأمريكي :

بنيت السياسة الأمريكية في الخليج على أساس التدخل العسكري المباشر في حال تهديد منابع النفط من قبل أية قوة غير حليفة لها ، لذلك كان تدخلها العسكري متوقعاً .

وعلى ذلك فإن الأزمة قد أدت إلى :

1 ـ تنفيذ التهديد الأمريكي باحتلال منابع النفط .

2 ـ أن ينفذ التهديد تحت أكثر الظروف ملاءمة ، فهو مشروع ظاهرياً ، وطلب الدول الخليجية للتدخل مبرر في الظاهر ، وهو تطبيق لقرارات الأمم المتحدة ، وتم بمشاركة دول عربية أخرى .

3 ـ أن يكون احتلال منابع النفط موجهاً ضد دولة عربية ، بل إلى أن تكون حماية النفط في شكل تدمير القوة العسكرية والاقتصادية لدولة عربية .

ومن الواضح أن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ليس مرتبطاً بحل الأزمة الحالية ، بل يتصور أن يكون عنصراً في تسوية للأزمة . واستمرار الاحتلال العسكري مرتبط بالمناخ الجيوسياسي الجديد وبتحقيق كل عناصر المخطط الأمريكي في المنطقة .

والنتائج المباشرة لهذا التواجد هي :

1 ــ السيطرة الكاملة على الثورة النفطية .

2 ــ تعميق تبعية دول الخليج للسياسة الأمريكية ، والقضاء على هامش المناورة الضيق الذي كان يمكنها من اتخاذ مواقف متميزة أحياناً .

3 ــ إخضاع الدول المجاورة بشكل مباشر وخاصة اليمن ــ الأردن ــ سورية .

4 ــ الهيمنة المباشرة على نواة العالم الثالث .

5 ــ فرض الخيار الإسرائيلي في المنطقة .

2 ــ آثار الأزمة على العلاقات العربية الدولية :

1 ــ في ظل انتهاء حالة الاستقطاب الثنائي وبسبب مشاركة التحالف الغربي في التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة ، يتخذ الوضع شكل مواجهة بين الأمبريالية والعالم الثالث ، وهي مواجهة يزيد من اختلالها لصالح الإمبريالية الغطاء القانوني للتواجد الإمبريالي .

ولا شك أن إخضاع المنطقة العربية سيعني سقوط آخر أهم حلقات المعسكر المعادي للإمبريالية ، وسيجر معه فرض الهيمنة الإمبريالية في مناطق أخرى من العالم الثالث أو تعميقها .

2 ــ أتاحت الأزمة من ناحية ثانية فرصة للتحالف بين القوى الإمبريالية المركزية من ناحية ودول الجوار الجغرافي من ناحية ثانية ، وأعطتها فرصة للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية العربية ، وبالتالي إسماع رأيها في إعادة ترتيب الأوضاع العربية .

3 ــ ستؤدي الأزمة إلى تعميق التبعية العربية للخارج بسبب انقسام الموقف العربي من ناحية وعدم إمكان الاستفادة من تناقضات القوى الدولية ، رغم أن بعض التناقضات الجزئية أمكن استخدمها مرحلياً لتأجيل الحل العسكري للأزمة .

IV ــ مخاطر الأزمة على الصراع العربي الصهيوني :

أدت الأزمة إلى حد الآن في هذا المجال إلى :

1 ــ تهميش القضية الفلسطينية وتكريس القوى العربية في المنطقة للنزاع الحالي .

2 ــ اختلال التوازن العربي الصهيوني بشكل كامل ولآماد طويلة بسبب :

أ ــ الانقسام العربي .

ب ــ استنزاف القوة العربية العسكرية والاقتصادية وإمكان تدميرها .

جـ ــ الحضور الإمبريالي العسكري المتحالف مع الصهيونية .

تبقى مسألة ربط الأزمة الحالية بالقضية الفلسطينية ، وهو اتجاه دعت إليه صراحة أطراف عديدة عربية ودولية ، بل تؤسس بعض الأطراف موقفها من الأزمة بناء عليه . ويقوم على أساس تسوية شاملة قائمة على مقايضة غير واضحة . إذ لا يتصور مقايضة الانسحاب العراقي من الكويت بانسحاب إسرائيلي من الضفة والقطاع . وتبقى مقايضة منابع النفط بالأرض المحتلة ، وهو اقتراح يتجاهل عدم التكافؤ الصارخ بين قوى الصراع في المنطقة . فمنابع النفط المحتلة لم تعد محلاً للمساومة ، ولذلك لا يبقى إلا منطق كامب

ديفيد : عرض الصداقة والتحالف على الولايات المتحدة مقابل انحيازها لحل سلمي يعيد بعض الحقوق العربية .

أخيراً إن المخاطر المعروضة آنفاً حقيقة واقعة وليس هناك أي قدر من التشاؤم في عرضها ، ولكنها كذلك ليست حتمية ، وليس من المستحيل فرض الخيار القومي لحل الأزمة ، وهو الخيار الوحيد الذي يبدو لنا مقبولاً ومطلوباً .

الآثار المحتملة لأزمة الخليج
على المجتمعات والدول العربية

د . علي الكنز

تنبيه :

إن النّص لا يطمح إلى الشمولية ، وكل ما يهدف إليه هو الإسهام في الحوار الذي يعيشه العالم العربي ، للمساهمة في تنظيمه وعقلنته ، باعتباره استشفافاً ، أي نظرة مُسْتقْبلية Prospective ، ولا بد أن يُفْهَـمَ هذَا النّص كمحـاولة متواضعة لِتَحْدِيد بعض خطوط التَّوجُهُ المُمْكِنَة ، من خَلاَلِ حَصْرِ بَعْض المتغيرات التي لا يمكن لأي عِلْم ، مهما وصلت درجة عِلْمِيتَهُ ، أن يدعي التأكد الكلي منها مسبقاً .

معطيات أولية :

1 ـ **تَرَّاجُع وتَقَهْقُر الهيمنـة الأمريكيـة** : لقد أدخلنا هذه الفكرة ضمن مُعْطيات بناء النّص ، وليس كفرضية ، ذلك أن هذا التراجع مقْبول لَدَى الكثير من الملاحظين والمحللين في العالم ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، سواء تعلّق الأمر بالمَيْدان الاقتصادي مع انكماش الصناعات الأمريكية بالمُقَارنة مع الديناميكية اليابانية والأوروبية (ألمانيا خاصة) ، أو تعلق الأمر بالسقف المالي الأمريكي من جراء تراكم العجز (في ميدان الميزانية والتجارة ، والدفع) مما جعل الولايات المتحدة اليوم ، أكثر دولة مديونة في العالم .

نفس الشيء في مجال التواجد الاستراتيجي على مستوى الكرة الأرضية الذي جعلته البروسترويكا جزئياً بدون هدف .

فالولايات المتحدة الأمريكية هي عُرضة لمشاكل هيكلية يمكن اعتبارها مؤشرات عن هذا التراجع . والسُؤال المَطْروح حالياً لا يَتعـلقُ بِمَدَى الاعتراف بهذا الواقع ، من حيث المُورفولوجية والديناميكية الداخلية ، كما يؤكد ذلك ببراعة بول كينيدي حِينَما تكلم عَنْ مَخَاطِر « التوسع الإمبريالي المبالغ فيه » . وإن مجمـل المصـالح الكبرى للولايات المتحدة أصبحت أكبر بكثير من القوة المكلفة بحمايتها في نفس الوقت ، وعلى كل الجَبَهَات .

2 ـ **ظهور العـالم المتعدد الأقطاب** : إنَّ الثُنائية القطبية التي ميزت العلاقات الدولية مُنذ نهاية الحرب العالمة الثانية قد سَمَحتْ بتكوين مجموعتين كبيرتين بالتوازن مع النمو الأمريكي ، والأمر يتعلق بشمال شرق آسيَا حول اليابان وأوربا الغربية المُلْتفَّة حول ألمانيا .

حالياً وخاصة في المستقبل، تتجه الرأسمالية العالمية من مرحلة الهيمنة الأمريكية المرتبطة بالوجود المهدد

« للمعسكر الاشتراكي » إلى مرحلة التعددية القُطبية المُمَفْصلة حول محور شمال ــ جنوب ، الذي يمثل العالم العربي همزة الوصل فيه .

3 ـ **العالم العربي حلقة وصل بين الشمال والجنوب** : من خلال تاريخه الذي مكنه من وحدة نسبية ثقافية وسوسيولوجية ، يمثل العالم العربي اليوم حلقة وصل ضمن هذا الخط أو المحور جنوب ــ شمال ، فهُوَ الاحتياطي الرئيسي الطاقوي للاقتصاد العالمي ، ابتداء من بداية القرن الحادي والعشرين ، كما أن العالم العربي مدعو اليوم ليلعب دوراً أساسياً في التوازن العالمي .

عَلَيْنا أن نعرف أنَّه بعد 15 سنة من الآن فقط تكون الولايات المتحدة الأمريكية ــ على غرار بريطانيا ــ قد استنفذت آخر احتياطياتها الطبيعية . في حين أن 85 ٪ من احتياطي الطاقة في تلك الفترة يكون متواجداً في العالم العربي ، في نفس الوقت الذي لا بد أن نعرف فيه أن هذا الخط أو المحور جنوب ــ شمال يمر داخل العالم العربي نفسه . فهناك 10 ملايين من العرب الذين يعيشون في دول الخليج يملكون فائضاً مالياً يُقدرُ بـ 460 مليار دولار هي موضوعة في البنوك الغربية ، في الوقت الذي « يعيش » فيه 190مليون عربي آخر تحت ضغط 208 مليار دولار من الديون .

وداخل هذا التطور الاجتماعي والثقافي المدقع بدأت المجتمعات العربية تعي هذه الحقائق، رافضة هذا الواقع ، أو هذا « الأمر الواقع » .

انطلاقاً من هذه المجموعات الثلاث ، نقدم فرضتين للعمل :

أ ـ إن التحكم الأمريكي ، بالعالم العربي ليس شرطاً للبقاء ، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، بل هو شرط للهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي . فكل المعطيات المتفق عليها من قبل الملاحظين تُؤكد بأن البترول العربي هو منذ الحرب العالمية الثانية « مُسيّر بطريقة ثنائية » وهو الشيء الذي لا يصرح به في الولايات المتحدة عادة . وهذا الوضع سمح للأمريكيين باستهلاك 24 ٪ من سكان العالم ، في نفس الوقت الذي سمح لهم هذا الوضع بالاستحواذ على الفائض المالي لصالحهم .

من هنا جاء « **الاقتصاد الريعي** » الذي قلّص من المجهودات الصناعية للمجتمع الأمريكي ، مما سمح لمجموعات اقتصادية أخرى من آسيّا وأوربّا بتجاوز الولايات المتحدة في الكثير من الميادين ، وكل محاولة جديدة لإعادة النظر في هذا الوضع الاحتكاري هي عملية قاتلة للهيمنة الأمريكية . وانطلاقاً من هذا المبدأ يمكن فهم استراتيجية التدخل المباشر في المنطقة والتي هي بدون شك تدخل استعماري ، كما أن كل محاولة مستقلة واستقلالية يكون مصيرها الهلاك ، وهذا ما نعيشه اليوم .

ب ـ **العالم العربي في مفترق الطرق** : أمام هذه العلاقة الاستعمارية التي نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في فرضها على العالم العربي ، وباستعمال أمريكا بعض دول المنطقة وإسرائيل ، على غرار استعمال الولايات المتحدة نفس الطريقة عندما استعملت الايديولوجية المعادية للشيوعية ، أصبحت الدول العربية تعيش وضعاً سيئاً لا علاقة له بإمكانياتها المادية الهائلة ، فهي على حافة الفقر حتى وإن استطاعت أن تعيش بوتيرة أكثر من العالم الثالث من حيث المعدّل العام للنمو .

كما أن هذه الدّول هي في الغالب ضد بعضها البعض (منطقة الجيش) عندما تستطيع هذه المجتمعات

إشراك مواطنيها في اتخاذ القرار السياسي .

أمام هذه الوضعية يلتجىء الفرد إلى أيديولوجيات الرّدة أو الرفض الكلي ، هذا في الوقت الذي ينغلق فيه النظام السياسي على نفسه بالاستبداد والرشوة . والدليل على ذلك هو عجز العالم العربي عن مساعدة الانتفاضة الفلسطينية بطريقة جدية .

بعض محاور البحث :

إذا استثنينا بسيناريو الحرب ، الذي يبقى ممكناً ، فإننا يمكن أن نلاحظ :

1 ـ أن التدخل الأمريكي والغربي في العالم العربي سجّل نهاية انكماش القومية العربية التي أفلت منذ هزيمة جوان 67 . ففي كل منطقة تعتبر المجتمعات العربية نفسها بأنها معنية بهذا التدخل الاستعماري فالإحساس بالعروبة معناه الإحساس بأن الاستعمار هو أولاً مرتبط بالقضية الفلسطينية التي تشكل المحور الأساسي لكل العرب ، وبأن احتلال فلسطين ما هو إلا الشكل الأكثر وقاحة لاستعمار العالم العربي وفرضه كأمر واقع .

2 ـ **الايديولوجية الإسلاموية** : الايديولوجية الإسلاموية التي كانت تدعمها وتغذيها الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الحرب الباردة قَصْدَ أضعاف القومية العربية ، بدأت الآن تتغير بحيث انتقل التوجه من معاداة السوفيات إلى معاداة الأمريكان ، وعوض أن تبقى الإسلاموية معارضة للقومية العربية ، كما كانت تطمح إليه الولايات المتحدة ، تحالف كل من القومية والإسلاموية .

3 ـ إن هذه الطيولوجيا الثقافية الحديثة ليست هي الشيء الجديد الذي ظهر بعد التدخل الأمريكي ، فهناك وعي سياسي كبير ، وحساسية أكثر من الماضي لقضية الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، على المستوى الداخلي والعلاقات الدولية من حيث التنوع والتركيب .

في المستوى الداخلي ومنذ عشرين سنة تثور المجتمعات العربية اليوم ضد الطابع الاستعماري للتدخل الأمريكي ، وايضاً ضد المؤسسات المحلية التي سمحت بتواجده .

وبناء عليه يمكننا التنبؤ بحركة اجتماعية داخل البلدان العربية يكون محورها الأساسي الحقوق المدنية . ومفهوم « المواطن » سيكون من الرهانات الأساسية في العالم العربي خلال العشرية القادمة .

أما على المستوى الجهوي ، فإن الأزمة قد كشفت عن الفروق الرهيبة بين مختلف مناطق العالم العربي من حيث تقسيم الثروات ، وبالتالي فقد طُرحت قضية « العروبة » بحدة كشكل تنظيمي وفعلي وجماعي للاقتصاد العربي .

ومفهوم « الوحدة العربية » الذي انزوى في قوالب عاطفية فضفاضة ذات علاقة بالماضي خاصة ، أصبح بإمكانه الآن أن يُجسد في مشاريع واقعية . وإن الاقتناع الذي كان بالأمس من اختصاص الخبراء والمختصين هو اليوم من قناعات الجماهير .

وعلى المستوى الدولي أخيراً ، فإن التدخل الأمريكي الذي جاء بعد البروسترويكا يدفع حالياً الوعي الجماعي للمجتمعات العربية للتخلص من حالة الانفصام المرضية التي أوقعتها فيها النتائج السياسية للحرب الباردة ، الشيء الذي يمكن المجتمعات من التفتح على عالم متعدد المراكز .

ملاحظة أخيرة : يمكننا في هذا الظرف التحدث عن إمكانية بروز شكل جديد للقومية العربية ، تكون العروبة فيه بعد استفادتها من ممارسات العقود الأخيرة ، مثل الانتفاضة ، وبعد استيعابها للإسلام كدين وثقافة وليس كبديل سياسي ، يمكنها أن تتأسس على قواعد الحداثة من جديد .

○ ○ ○

مخاطر أزمة الخليج على الوضع العربي

د . جورج طرابيشي

لِنَقُلْها من البداية : إن الحديث عن مخاطر أزمة الخليج على الوضع العربي يمثل بحد ذاته ضرباً من مفارقة . فالخطر على الشيء لا يكون إلا إذا كان هذا الشيء مثمَّناً تثميناً عالياً بحيث يحق للمرء أن يتخوف عليه إذا ما حوَّم حوله الخطر . ولكن هل الوضع العربي الذي كان قائماً قبل أزمة الخليج هو مما يمكن أن يكون موضوع تثمين عالٍ ، أي مما يمكن أن يكون موضوعاً لخطر ، وبالتالي مما يُخشى عليه ويُتخوَّف ؟

إن العكس يكاد أن يكون هو الصحيح . فالوضع العربي الذي كان قائماً ـــ وما زال ـــ قبل أزمة الخيج كان نموذجاً لوضع التردي وانسداد الأفق . وكان الخطر الوحيد الذي يمكن أن يرتبط به هو خطر استمراره ، لا خطر تغيره وانقلابه . ويكاد يكون من المتعذر رصد جميع معالم التردي والتدهور في الوضع العربي الذي كان قائماً قبل أزمة الخليج ، هزيمة مستمرة ومتعمِّقة أما إسرائيل ، تسليم بالحل الاستسلامي على نحو انبطاحي إلى حد باتت معه اتفاقيات كمب ديفيد تبدو وكأنها تمثل إنجازاً ، وبالتالي مطلباً عزيز المنال ، نزع الصفة القومية عن القضية الفلسطينية وتحويلها إلى مجرد « مسألة فلسطينية » وتحميل الفلسطينين وخدهم وزر حلها ، وغسل الأيدي منها على طريقة بيلاطس النبطي ، أي ـــ بعبارة أخرى ـــ التبرؤ منها ومن دماء الفلسطينين (واللبنانيين) الذين يسقطون يومياً بين قتيل وجريح بالعشرات عن طريق المباركة اللفظية ، الشعارية ، اللافاعلة لانتفاضة الداخل الفلسطيني ، تلك الانتفاضة البطولية اليائسة التي يواجه فيها مليون من الفلسطينيين العزَّل أربعة ملايين من الإسرائيليين المتضاعفة قوتهم بإيديولوجيتهم العنصرية ، وبميليشياتهم المسلحة ، وبتفوقهم « الحضاري » النسبي ، وبجيشهم المدرب والمقاتل والمجهز بترسانة حربية فائقة التطور تكنولوجياً ، وبلوبياتهم وجالياتهم المنبثة في كل مكان من العالم والفاعلة بوجه خاص في مراكز القرار من العالم الحديث ، أي في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية .

وبالتوازي مع هذه الاستقالة من القضية القومية المركزية الأولى التي هي قضية فلسطين في ظل استمرار هزيمة حزيران / يونيو 1967 التي تتعمق آثارها وتتثبت بدلاً من أن تمحى ، فإن أبرز مظاهر التردي في الوضع العربي الذي كان قائماً قبل أزمة الخليج يمكن اختصارها فيمايلي :

1 ـ على المستوى القومي : تفاقم ما أسميناه بظاهرة « التقومن القطري » على الذات ، أي تحول كيانات التجزئة القطرية الموروثة في غالبها عن العهد الكولونيالي إلى كيانات تدعي لنفسها أكثر فأكثر الصفة القومية وتتصرف أكثر فأكثر على أساس من « السيادة » ومن « الاستقلالية » القومية . وقد وجدت

ظاهرة التقومن القطري هذه ما يعززها أيديولوجياً ومادياً في الأنانية القطرية التي شحذتها وضخّمتها وزادت في أوارها الطفرة النفطية التي تتابعت فصولاً ـــ ولا تزال ـــ في ظل تعمق الهزيمة والتجزئة معاً .

2 ـ على المستوى القطري : بروز ظاهرة « الأنظمة العربية » ، أي أنظمة الحكم التي تجمع بين الدكتاتورية كأسلوب في الحكم وبين العصبية الطائفية أو القبلية أو الأسرية أو الجهوية كبنية تحتية وشبكة مغذية للظاهرة السلطوية . وقد نجمت عن هذا التضامن بين الحكم الدكتاتوري والعصبية الفئوية جدلية فريدة في نوعها في العلاقة بين السلطة والدولة والمجتمع . فالأنظمة العربية تقدم ، في غالبها ، مشهداً عجيباً وناشزاً في نهاية القرن العشرين هذا عن دولة تبتلع المجتمع وتتخذه موضوع عدوان دائم لها بفضل الدكتاتورية وعن سلطة تبتلع الدولة وتتخذها بدورها موضوع عدوان دائم لها بفضل العصبية الفئوية . وهذا العدوان المزدوج من الدولة على المجتمع ، ومن السلطة على الدولة ، هو ما يسد عملياً الأفق أمام أية إمكانية لتطور « ديموقراطي » للأنظمة العربية .

3 ـ على المستوى الاقتصادي ـــ الاجتماعي : ارتكاس مسيرة التطوير والتنمية إلى الوراء . فالوضع العربي الذي تبلور خلال العقدين الأخيرين يقدم نموذجاً عينياً عن منظومة جيوبوليتيكية إقليمية معمَّدة في اللغة المتداولة لوسائل الإعلام باسم « العالم العربي » تعاني ـــ على تفاوت في المعدلات حسب الأقطار ـــ من أزمة نمو ، أي من نقص نمو أو من سوء نمو أو من الاثنين معاً . فإذا كانت بعض الأقطار العربية لا تزال تحقق معدلات متواضعة من النمو بالقياس إلى المعدل الوسطي العالمي ، فإن بعضها الآخر قد توقف نموه تماماً ، أو أنها لا تنمو إلا بالناقص . وتشير الإحصائيات العالمية إلى أن معدل نقص النمو قد بلغ في بعض الأقطار العربية ـ 3 ٪ ، أو حتى ـ 4 ٪ . وكثيراً ما يتراكب نقص النمو مع سوء النمو . فالمدن العربية . ولا سيما العواصم منها ، مكتظة بالسكان ، وهي لا تزال تكتظ بهم بمعدلات فوق طاقة الاحتمال إلى حد يهدد بالتلف والدمار البنى التحتية لتلك المدن ، من قبيل شبكات الهاتف والكهرباء والماء والكهاريز . وفي الوقت الذي لا يكون فيه « العالم العربي » بعيداً غاية البعد عن أن يكون عالماً مصنَّعاً ، فإن جميع أقطاره بلا استثناء تشهد هجرة ريفية كثيفة إلى المدن ، وبخاصة إلى العواصم المهددة ، على طريقة القاهرة ، بأن تتحول إلى مدن عملاقة من حيث تعداد السكان ، وقزمة من حيث فرص العمل المنتج وشبكة الخدمات . وفي الوقت الذي لاتحرز فيه الصناعة تقدماً يذكر ، فإن الزراعة في « العالم العربي » لا تني تتراجع إن بالمقياس المطلق أو بالمقياس النسبي ، أي النسبة إلى تعداد السكان . وتشير الإحصائيات إلى أن « العالم العربي » الذي سيبلغ تعداد سكانه في العالم 2000 نحو ثلاثمئة مليون نسمة سيجد نفسه مضطراً إلى استيراد نصف غذائه من الخارج . وليس الأمن الغذائي للعالم العربي هو وحده المهدد على هذا النحو ، بل كذلك أمنه المائي والكهربائي إن جاز التعبير . فهل من مدينة عربية لا تعرف اليوم قطعاً دورياً للكهرباء وتقنيناً باهظاً للماء ؟ دليل يبدو « الأمن الصحي » أدعى إلى الاطمئنان في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات التلوث في الهواء والماء في العديد من المدن العربية إلى حد لا يطاق ؟ وفي الوقت الذي تسمم فيه أجواء المدن العربية بغازات محروقات السيارات المستوردة أصلاً والمدفوع ثمنها بالعملات الصعبة والمختنقة الحركة في الشوارع الضيقة ، فإن الأحياء الشعبية في المدن العربية ، أي الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح تشهد توطناً متزايداً للعديد من الأمراض والأوبئة ، بما فيها الكوليرا . ولا يبدو « الأمن التعليمي » أقل سوءاً : فأعداد الأميين

العرب ، ولا سيما بين الأجيال الصاعدة ـــ أي الأجيال التي عليها رهان المستقبل ـــ لاتني في تزايد بالمقياس المطلق والنسبي على حد سواء . وفي الوقت الذي تشير فيه أرقام الإحصائيات إلى بؤس عربي حقيقي على المستوى التعليمي الكمي ، فإن الوضع التعليمي العربي ـــ وبالتالي الثقافي ـــ يقدم لوحده قائمة من حيث الكيف أيضاً . ولا يتسع المجال هنا للدخول في أية تفاصيل ، ولكن حسبنا الإشارة إلى أن التعليم العربي يقدم نموذجاً لتعليم منفصل أتم الانفصال عن الانتاج إلى حد أن نسبة العاطلين عن العمل في صفوف الجامعيين العرب ، أو بتعبير أدق حملة الشهادات الجامعية العربية ، قد باتت اليوم من أعلى النسب في العالم . وهذا التردي التعليمي يستتبع بطبيعة الحال تردياً ثقافياً . وحسبنا هنا الإشارة إلى أن عدد ما يطبع من الكتب في العالم العربي بملايينه المئتين يقل عما يطبع في دولة الكيان الصهيوني بملايينها الأربعة . بل ألا تشير إحصائيات اليونسكو إلى أن الفرد العربي يقرأ أقل مما يقرأ الفرد الياباني مثلاً بنحو 144 مرة ؟

4 ـ على المستوى الايديولوجي : صعود ظاهرة الأصولية الدينية . فإذا كان « العالم العربي » يقدم ، من الناحية المادية ، أي من الناحية الاقتصادية ـــ الاجتماعيه ـــ الثقافية ، نموذجاً لمنظومة جيوبوليتيكية عالمثالثية ، تتحرك لتحتل موقعاً جديداً لها ، لا في العالم الثاني ، عالم الدول التي في طريق النمو ، كما كان يُفترض ويؤمل ، بل في العالم الرابع ، عالم الدول الجامدة النمو أو المتناقصة النمو ، فإنه من الناحية الروحية أو الايديولوجية يقدم نموذجاً للمنظومة نفسها وهي تترجم نقص نموها وسوء نموها إلى نقص وعي وسوء وعي ، إن لم نقل إلى وعي مقلوب . ذلك أن الايديولوجيا الأصولية الدينية ما هي في رأينا إلا هذا الوعي المقلوب ، أي الوعي الذي تقع العينان منه في مؤخرة الرأس لا في جبهته . فهي تشترك ، مع سائر ايديولوجيات النقد والرفض ، في كونها ترى بحق أن الوضع في العالم العربي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مقلوب ويمضي في عكس الاتجاه الذي كان يفترض أن يمضي فيه . ولكنها بدلاً من أن تعمل على قلب هذا الوضع لتوجهه في الوجهة الصحيحة ولتجعله يمضي من الوراء إلى الأمام ، فإنها تختار من خلال عملية تغييب أفيونية للوعي ، أن تقف هي نفسها ووجهها منقلب إلى الخلف لترى الوضع المنقلب وقد استقام بالاسقاط على مرآة الماضي المؤمثل . وعلى هذا النحو تتضامن ايديولوجياً نقص الوعي وسوء الوعي مع واقع نقص النمو وسوء النمو ، وتخلي ايديولوجيات التقدم والحداثة والحضارة ، من قبيل القومية والاشتراكية والديموقراطية وحقوق الإنسان ، مكانها لايديولوجيا النكوص والردة الحضارية وطلب التقدم عصابياً وفصامياً بالرجوع إلى الوراء .

هذه هي ، في خطوط عريضة لا تخفي مقاربتها الفجة للواقع ، ملامح الوضع العربي الذي كان سائداً عند قيام أزمة الخليج . وواضح من عرضنا هذا أن الغاية المتوخاة هي أن نبين أن الخطر الوحيد الذي يمكن أن يحدق بهذا الوضع العربي المصاب بجرثومة التهرؤ والخاضع لقانون التردي وتفاقم التردي هو ألا يحدق به أي خطر وأن يبقى ، مثله مثل الماء المستنقعي الآسن ، في منجاة من أي خطر .

ومن هنا تحديداً كان تقييمنا الإيجابي لأزمة الخليج . فهي قد أحدثت في سور المستنقع العربي ثغرات يمكن أن تهب منها رياح التغيير أو أن تتدفق منها ، بتعبير أدق ، مياه التنقية والتطهير . وحتى نبتعد عن اللغة المجازية ، فإن أزمة الخليج قد فتحت ، على ما يتراءى لنا ، ملفات ثلاثة لن يكون في الإمكان بعد الآن ، وأياً تكن التطورات اللاحقة ، إغلاقها بسهولة أو بسرعة .

1 ــ ملف النظام الإقليمي العربي : فهذا النظام الذي يحكمه قانون التقومن القطري ، والذي أرست أسسه الأولى ــ في المشرق على الأقل ــ اتفاقية سايكس ــ بيكو ، واكتسب شرعية قانونية في العهد الاستقلالي ، وبدا ، من خلال الكيانات القطرية المتقومنة على ذاتها ، صلباً صلابة فولاذية ، هو اليوم موضوع موضع تساؤل . وأقل ما يمكن قوله هو أنه ، منذ أزمة الخليج ، لم يعد يبدو نهائياً ، وكم بالأولى أبدياً ! ولن نستطيع أن نفهم قوة قرع الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية لطبول الحرب ، وتجييشه ما جيشه من قوات على نحو لم يسبق له مثيل إلا في حرب الخليج وفيتنام ، ما لم نفهم الهلع الذي انتاب هذا الغرب إزاء احتمال انهيار النظام الاقليمي العربي الذي يبدو أنه يمثل ، بتشكيلته الغرائبية من الكيانات القطرية من ممالك وجمهوريات وإمارات ومشيخات يتراوح تعداد سكان الواحد منها بين عشرات الملايين وعشرات الآلاف ، حجراً من أحجار الزاوية في الاستراتيجية الغربية التجزيئية ــ وفي رديفتها الاستراتيجية الإسرائيلية التفتيتية ــ وهي استراتيجية تقوم على ممارسة الوحدة في المتروبولات ، وعلى ممارسة التجزئة في المستعمرات والمستتبعات . وأياً ما تكن التطورات اللاحقة ، وحتى لو أفلح الغرب في أن يجعل من الكويت مالوين أخرى ، فإن النظام الاقليمي العربي لن يبقى حاله بعد تصفية أزمة الخليج حاله قبل نشوبها ، بل سيحمل من الآن فصاعداً ، في نقطة الناصية منه ، وصمة غير قابلة للامحاء : فهذا النظام غير قادر على حماية نفسه متى ما وجدت الإدارة الوحدوية ، ومهما تشدق بالشرعيات الدستورية والقانونية الدولية ، إلا بالاستناد المباشر ــ إن دعت الضرورة ــ إلى جيوش الغرب وأساطيله البحرية والجوية .

2 ــ ملف الأصولية الدينية : وهنا لا بد من نقطة توضيحية . فالأصولية الدينية المعنية هنا ليست الأصولية على مستوى المستهلكين ، أي مستوى الجماهير التي لم تترك لها الأنظمة العربية من نوافذ أخرى للأمل غير نافذة الغيب ، بل الأصولية على مستوى المنتجين ، أي مستوى أصحاب القرار من الممولين والمروجين المركزيين الذين أفادوا من الطفرة النفطية ، ومن تضاعف أسعار النفط عشر مرات ، لينظموا حملة غزو ثقافي معمم للعالمين العربي والإسلامي وليوظفوا أحد التقنيات الإعلامية في الترويج ، لا للدين السمح المنفتح ، بل للايديولوجيا الدينية المتعصبة والمنغلقة والمعادية لا لقيم الحداثة وحدها من قومية وديموقراطية وعلمانية ، بل للإنسان وللحضارة أصلاً . وأياً ما تكون التطورات اللاحقة ، وايما ما جاءت نتائج الحرب التي قد تشنها قوات الغرب المحشودة في الصحراء العربية ، فإنه سيكون من الصعب من الآن فصاعداً على أصحاب القرار المركزي في الايديولوجيا الأصولية أن يمارسوا عدوانيتهم الفكرية على العالمين العربي والإسلامي بالفعالية التي شهدناها في الأعوام الأخيرة . إذ على حين أن الايديولوجيا الأصولية تُقدم لجماهير المستهلكين على أنها معادية عداء مطلقاً للغرب ، وبالذات للحضارة الغربية المصوَّرة بدورها على أنها متناقضة ماهوياً وجذرياً مع الإسلام ، فإن القيادة المنتجة والممولة والمروجة لهذه الايديولوجيا ، المصوَّرة لنفسها على أنها حامية حمى الإسلام والمؤتمنة على مقدساته ، لم تتورع عن استقدام قوات الغرب العسكرية ، ولا سيما الأميركية البانكية منها ، لتتولى الدفاع عن حرمات الإسلام وأماكنه المقدسة ولتشن عند الضرورة حرباً مدمرة سيلقى فيها بلا مراء عشرات الآلاف من العرب ومن المسلمين مصرعهم .

3 ــ ملف النفط العربي : وأن ما لايجوز أن ننساه هو أن هذا النفط ، الذي جرى توظيف جزء من عائده في تنظيم حملة الغزو الفكري السلفي للعالمين العربي والإسلامي ، هو نفط عربي . والصفة هنا

« عربي » ليست مجرد كلمة تقال ، بل ينبغي أن يكون لها منطوقها على صعيد الوقائع . فما معنى أن يكون النفط عربياً ؟ معناه أن يكون النفط ملكاً للأمة العربية جمعاء . وبالفعل ، وتحت شعار تأميم النفط العربي ، أي إعادة ملكيته إلى الأمة بعد نزع اليد الأجنبية عنها ، خاض العرب بعضاً من أقسى معاركهم في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي معارك دُفع ثمنها أغلى فأغلى في الضفة الغربية وقطاع غزة . ولكن ليس من خاض المعارك ومن دفع الثمن بالدم من العرب هم من استأدوه من عوائد النفط التي ماكانت لتتضاعف عشر مرات لولا حرب 1956 وحرب 1967 وحرب 1973 . بل يكاد العكس أن يكون هو الصحيح : فأقل من خاض الحرب من العرب وأقل من دفع الثمن بالدم هم الذين استأثروا بعوائد النفط ، وهم الذين بذّروا — وما زالوا — هذه العوائد في تظاهرات بذخية بات يُضرب بها المثل . والحال أن أزمة الخليج تعيد فتح ملف تأميم النفط بالمعنى اللغوي لكلمة تأميم ، أي رد ملكية النفط إلى أمة العرب جمعاء ، وليس فقط إلى « بعض » العرب ، أو حتى إلى « بعض بعض » العرب ممن جعلوا ، بتبذيرهم ، اسم العرب هزأة في العالم المتحضر قاطبة .

ما نريد أن نقوله إذن من كل العرض الذي تقدم أن المخاطر التي تحوم حول الوضع العربي من جراء أزمة الخليج لا يمكن أن تسمى فعلاً مخاطر . فالخطر هو بالتعريف من طبيعة سلبية ، ولكن بما أن الوضع العربي هو من التردي والسوء بحيث يمكن اعتباره نموذجاً مكتملاً للسلبية ، فإن تلاقي السالبين ، كما في الكهرباء ، لا ينتج عنه إلا موجب .

قد يقول هنا معترض إن هذا محض منطق شكلي ، وإن أزمة الخليج هي في جوهرها عاقبة لقرار انفرد باتخاذه قائد نظام من تلك الأنظمة العربية التي تقدم الكلام عن كل معايبها . وهذا صحيح . ولكن الموقف القومي — وهو الموقف الذي نصدر عنه في هذه الورقة يملي علينا أن نميز هنا بين الفعل والفاعل . فالفاعل هو بلا مراء جزء من « الوضع العربي » الذي هو موضع نقد وإدانة في هذه الورقة . لا جزاء معبر فحسب ، بل جزء منتج للوضع العربي إياه .؟ ولكن الفعل يتجاوز هنا فاعله ، ويملي علينا بدورنا أن نتجاوز « الوضع العربي » إلى مقولة أشمل وأكثر ارتباطاً بالوقف القومي ، ألا هي مقولة « الأمة العربية » .

ومن منظور « الأمة العربية » فإن أزمة الخليج تبدو لنا ، إلى جانب إيجابياتها المتمثلة في فتح ما فتحته من ملفات الوضع العربي الآسن ، حاملة لأخطار أربعة . خطران منها سيبرزان إذا خرج فاعل الفعل من الأزمة منتصراً ، وخطران ثانيان ستيجسدان ماحقين إذا خرج فاعل الفعل من الأزمة منهزماً .

ـ الخطر الأول ، في حال الانتصار ، هو أن يتم « تجيير » الفعل لصالح الفاعل ، نعني الفعل **القومي** لصالح الفعال **القطري** . وعندئذٍ يكون « الوضع العربي » قد أعاد انتاج نفسه على نحو أشد ضراوة وشراسة . ويكون الشيء الوحيد الذي توطد وترسخ ، بعد كل القلقة والزعزعة في منطقة الخليج ، وهو الزعامة الشخصية لقائد واحد من الأنظمة العربية هو من أشد عتواً .

ـ والخطر الثاني ، في حال الانتصار ، هو أن يتكرس ارتباط فكرة الوحدة ، لا بالديمقراطية كما تفرض علينا أن نأمل مثالية الموقف القومي ، بل بالضم القهري على الطريقة الروسية ، مما سيخبي كثيراً من ألق فكرة الوحدة العربية . ولكننا إذ ننوه بهذا الخطر لا نلعب لعبة الرياء الديمقراطي التي كثر لاعبوها في الآونة الأخيرة . فعلى صعيد المثال نحن لانقبل بديلاً عن فكرة طريق ديمقراطي إلى الوحدة . ولكن على صعيد

الواقع نحن ندرك أن الخيار ليس بين دكتاتورية قاسماً مشتركاً في طرفي المعادلة ، فإن وضع الوحدة يبقى خيراً من وضع التجزئة ، مهما تكون مشروعة مثاليتنا الديموقراطوية ، ومهما يكن مشروعاً أيضاً حلمنا بأن يكون الطريق إلى الوحدة هو غير طريق الضم الموروث عن تقاليد القرن التاسع عشر الأوتوقراطي والمنفور منه بقوة في قرن الديمقراطية الذي يحلم بأن يكونه مختتم القرن العشرين هذا .

هذا في حال النصر ، أما في حال الهزيمة فثمة خطران أيضاً ، وذلك تبعاً لكون الهزيمة « سلمية » أو عنيفة .

ـ فإن أتى الحصـار أكله واضطر العراق تحت ضغط الاختناق الاقتصـادي إلى التراجع فسيكون سلاح النفط ، الذي طالما شهر الموقف القومي شعاره ، قد ارتد إلى نحر العرب ، فما دام الموقف القومي غائباً ، وما دامت الغلبة للمحاسبة القطرية وللأنانية القطرية ، وما دامت الاقتصاديات العربية لا تزال في جوهرها اقتصاديات نفطية ، أي من نمط ريعي ، فإن النفط لن يكون سلاحاً عربياً ، بل سلاحاً ضد العرب . فيه يستطيع الغرب في كل لحظة أن يقرر خنقنا بعد أن كنا توهمنا أننا مستطيعون به أن نخنق اقتصاده ، ومع اقتصاده إرادته في تغليب إسرائيل وترجيح كفتها .

ـ أمـا إذا وقعت الهزيمـة بالحرب فستكون النتيجـة تدمير الجيش العراقي ، القوة العسكرية الرادعة الوحيدة التي بات يملكها العرب لأول مرة في تاريخ نزاعهم مع الصهيونية . وخطر تدمير القوة العراقية الرادعة هو ، من المنظور القومي الأول ، أي منظور الصراع العربي ـــ الإسرائيلي ، الأخطر بإطلاق . والأنكى ، في حال وقوعه ، إن تكاليفه ، أكثرت أم قلت ، لن تتحملها إسرائيل ، العدو القومي الأول . ولهذا نعتقد اعتقاداً جازماً أن قرار الحرب ضد العراق لن يكون في واقع الأمر إلا قراراً إسرائيلياً بتنفيذ أميركي . ومن هنا جريمة جميع الأنظمة العربية التي تسعى اليوم إلى هزيمة العراق ، وهي هزيمة إن وقعت فلن يعقبها إلا عهد من الهمجية القطرية لا سابق له . وليس من المغالاة القول أن القومية العربية ستكون عندئذٍ قد لفظت نفسها الأخير .

ومن هنا الأهمية المصيرية ، بكل ما في الكلمة من معنى ، للموقف القومي الآن وفوراً . فليس غير التحرك القـومي العـربي بقـادر على الحؤول دون وضع القرار الإسـرائيلي ـــ الأميركي موضع التنفيذ . والفسحة الزمنية ضيقة . وأن نبقى أو ألا نبقى عرباً : فهذه مسألة هي قيد الحسم الآن وفوراً . فهل نصنع تاريخنا بأنفسنا أم نترك القوى المعادية تزج بنا في غياهب اللاتاريخ ؟

خطاب الأزمة وصراع التأويلات

محمد سبيلا

سنقتصر على دراسة الخطاب السياسي لأزمة الخليج وخاصة الخطاب السياسي العراقي الذي رافق هذه الأزمة . ونقصد بالخطاب هنا المعنى الحقيقي لا المعنى المجازي أي كل انتاج لفظي محمل بالدلالة يتجه نحو مخاطب أو مخاطبين فعليين وافتراضيين بهدف إحداث تأثيرات معينة على تصوراتهم أو سلوكاتهم .

لقد طورت القيادة السياسية العراقية خلال الأزمة مجموعة خطابات تشكل بحد ذاتها طيفاً خطابياً قابلاً للإرجاع والتحليل إلى ألوانه الأساسية المكونة وسنقتصر على ذكر الأصناف الكبرى لهذا الخطاب .

1 ـ الخطاب القطري :

ويبدو أنه يشكل النواة الأصلية والعمود الفقري بالنسبة لكل الخطابات الأخرى ، وقد اتخذ ثلاثة أشكال على الأقل :

أ ـ **خطاب قطري اقتصادي** : وقوامه أن سبب الأزمة هو دور الكويت في خنق العراق اقتصادياً عن طريق :

ـ تحويل المساعدات إلى ديون قدرها 12 مليار دولار من أصل 58 مليار دولار التي هي قيمة الديون التي خرج بها العراق من الحرب .

ـ تخفي قيمة الدينار العراقي ، من طرف الكويت ، بالنسبة للدينار الكويتي لتصبح قيمته واحداً من عشرين بعد أن كانت قيمته أكثر من الدينار الكويتي في العام 1980 .

ـ استعمال نفط حقل الرميلة حيث أقامت الكويت عدة منشآت استخرجت بواسطتها ما قدره 2400 مليار دولار وذلك بين سنتي 1990 – 1980 .

ـ تجاوز الكويت لحصتها من الانتاج النفطي المحددة من طرف الأوبيب والبالغة 1.5 مليون برميل في اليوم لسعر 18 دولار نحو مليوني برميل يومياً . وقد أدى هذا التجاوز إلى تدهور أسعار النفط من 18 دولاراً للبرميل إلى ما بين 11 إلى 13 دولاراً للبرميل سنوياً ، مما أدى إلى إصابة العراق بخسارة تقدر بمليار دولار سنوياً[1] .

ـ دفع تركيا إلى قطع أنبوب النفط العراقي مقابل عمولة 20 مليون دولار قدمتها بلدان الخليج من ضمنها الكويت .

ب ـ **خطاب قطري سياسي** : وقوامه أن الكويت قد رفضت باستمرار التعاون والتنسيق سياسياً مع العراق بتحايلات وأعذار متنوعة ، ومن ذلك :

ـ رفض الكويت إقامة خطوط جوية مع العراق في حين تم فتح خطوط مماثلة مع إيران .

ـ إفساح المجال أمام التواجد العسكري الإيراني في جزيرة بوبيان لقطع الطريق على العراق نحو البحر .

ـ مساعدة إيران ـــ بعد الحرب ـــ على حساب العراق حيث قدمت للعراق 10 ملايين دولار مقابل 120 مليون لإيران إثر الزلزال الذي أصابها ، مع إلغاء الاحتفالات الوطنية في الكويت تضامناً مع إيران .

جـ ـ **خطاب قطري اركيولوجي** : قوامه الافتخار بذكر أمجاد العراق في فجر التاريخ البشري وفضله على الإنسانية كلها . فشعب العراق « هو الشعب الذي له شرف أنه علم الإنسانية طريق إنسانيتها الصحيح يوم علمها الحرف والكتابة وعلمها القانون وذلك قبل ستة آلاف عام وأربعة آلاف وخمسمائة عام على التوالي ، وهو البلد الذي علم الإنسانية الكثير مما لم تكن تعلم » .

وهذا الخطاب القطري في أوجهه الاقتصادية والسياسية والاركيولوجية قلما يرد منفرداً بل كثيراً ما يتلون بلوينات قومية أو إسلامية ، كالقول بأنه بجانب أمجاده التاريخية فإن للعراق شرف الانتماء إلى الأمة العربية والأمة الإسلامية .

II ـ **الخطاب القومي** :

انبثق هذا الخطاب تدريجياً مع تطور الأحداث واتساعها ، وهو أيضاً ذو وجهين رئيسيين :

أ ـ **خطاب قومي اقتصادي** : قوامه أن الكعكة الكويتية مقسومة قسمة ضيزى :

ـ ارتفاع الدخل الفردي للمواطن الكويتي إلى 13 ألف دولار ، وهو أعلى دخل في الوطن العربي بينما ينحدر إلى 400 دولار سنوياً في موريطانيا .

ـ تمركز الثروة في مناطق ضئيلة السكان وتشتتها وانخفاضها في مناطق كثيفة السكان : تستأثر دول الخليج (10 ملايين من السكان) بثروات طائلة بينما يعاني 190 مليون عربي من الفقر والمديونية .

ـ الإشارة إلى سوء توزيع الثروة العربية وظاهرة « أمراء البترول » . فالثروة النفطية المتراكمة في الكويت تجعل منه دولة / شركة مالية كبرى إلا أنها موزعة توزيعاً داخلياً وخارجياً لا يراعي المصالح القومية . إذ تبلغ ودائع الكويت 40 إلى 50 مليار دولار والأموال الموظفة في السندات والأوراق المالية 3 مليار دولار ولديها احتياطي ذهب كبير مودع في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي . ولديها 3 مليار دولار مستثمرة في شركات ومؤسسات مالية غربية و2 مليار قيمة ملكية شركة سانتا في الولايات المتحدة الأمريكية و4500 محطة بنزين في أوربا والدول الاسكندنافية . وهذه الثروات الضخمة مستثمرة بالأساس بالترتيب في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان وأسبانيا وجنوب شرق آسيا . وما يستثمر من هذه الثروة في الوطن العربي ضئيل جداً لا يتعدى 7٪ .

وتتم في هذا السياق المقارنة بين موقف ووضع الكويت ودول الخليج التي لديها أرصدة في الخارج تبلغ 462 مليار دولار في حين تبلغ ديون باقي الدول العربية مجتمعة 208 دولار .

بل إنه قد تم إبراز أن هذه الثروة موزعة توزيعاً غير عادل في الكويت نفسها حيث تم تسريب معلومات

مؤادها أن ثلاث شخصيات كويتية تملك 112 مليار دولار .

ومن بين معالم هذا الخطاب القومي الاقتصادي كذلك الاقتراح الذي تقدم به العراق لإنشاء صندوق للتنمية العربية برأسمال 5 مليار دولار .

ب ـ خطاب قومي سياسي :

وقد تجلى هذا الخطاب في مبادرة 12 آب / غشت العراقية بالربط بين تسوية أزمة الخليج وكافة الصراعات في المنطقة ، وذلك باعتماد مبادىء واحدة تحقق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وانسحاب سوريا من لبنان على أن تكون البداية في التطبيق لمن هو أسبق زمنياً في الاحتلال .

ـ ضم الكويت على أنه عمل وحدوي لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل دخول الاستعمار البريطاني إلى المنطقة . وقد نص بيان مجلس القيادة في 8 آب / غشت 1990 على « إعادة الكويت إلى العراق في شكل وحدة اندماجية كاملة وأبدية » .

ـ وكذلك التهديد بضرب إسرائيل .

III ـ الخطاب الإسلامي وتوظيف الخمينية :

استخدم الخطاب السياسي العراقي ألفاظاً وشعارات إسلامية شيعية أو سنية كما تجلى ذلك في تصدير الرسائل والبيانات والنداءات بآيات قرآنية أو ختمها بها أو في التأكيد على النسب المحمدي القرشي للرئيسي العراقي أو باستخدام ألفاظ وشعارات قريبة من القاموس الخميني مثل : المنازلة الكبرى ، جمع الأشرار ، زرع شيطان العدوان ، النفس الأمارة بالسوء ، منازلة الحق بالباطل والإيمان للشر ، مواجهة الطاغوت ، الروح الزكية ، الفاجر بوش ، قارون الكويت ...

وقد يمتزج هذا القاموس الإسلامي بقاموس قومي كما في القول بأن « الأمة العربية ، هذه الأمة العظيمة التي اختارها الله لتكون أمة الأنبياء والرسل وأمة الكتب المقدسة » ستقاوم العدوان الأمريكي ومخططاته .

كما يكتسي هذا الخطاب أحياناً نغمة أخلاقية بتوجيه تهمة الفساد والتبذير اللامعقول لشيوخ الكويت « الذين كانوا يتلهون في جمع النساء والأموال » بل يذهب إلى حد اتهام الحكومة الكويتية بأنها « أكثر الحكومات ابتعاداً عن الله الواحد العزيز القدير » .

والمخاطب في هذا الخطاب الإسلامي هو الوجدان الديني للإنسان العربي والتيارات والأحزاب ذات التوجه الإسلامي إيران نفسها . وقد لقي هذا الخطاب صدى لدى بعض أطراف الإسلام السياسي وكذلك لدى رجل الشارع العادي .

IV ـ الخطاب اليساري العالمثالثي أو نشيد الفقراء :

استغل العراق دخول القوات الأمريكية والأوروبية للسعودية وبعض دول الخليج ليبلور خطاباً يسارياً موجهاً إلى دول ومنظمات ومناضلي وشعوب العالم الثالث . وقد حاول الخطاب السياسي العراقي تقديم موقف العراق على أنه صراع ضد النزعة العدوانية والأمبريالية لأمريكا والغرب ، وضد سعي أمريكا إلى السيطرة على الثروة البترولية العربية ، كما حاول أن يعطي لهذا الصراع صيغة صراع الجنوب ضد الشمال ،

والأغنياء ضد الفقراء . فهو يذكر ، في الرسالة الموجهة إلى « الدول الفقيرة في العالم الثالث » ، أن تسمية « العالم الثالث » نفسها تسمية احتقارية من طرف الغرب لأنها تشير إلى « درجة الإنسانية التي قرروا أن يمنحوها لنا في مستوى تعاملهم معنا ونظرتهم إلينا » . ويحمل الشركات الاحتكارية النفطية في الغرب الأزمة التي تعيشها بلدان العالم الثالث نتيجة ارتفاع أسعار النفط . ويصور هذه البلدان على أنها « مستهدفة من طرف أميركا والصهيونية والدول الأمبريالية السائرة في ركابها والمتأثرة بها » . ويذكرهم بأن العراق كان قد تنازل عن فروق ارتفاع أسعار النفط للدول التي كانت قد اشترت البترول منه من بلدان العالم الثالث » .

الخطاب الموجه هنا إلى البقايا الماركسية في ذاكرة الاتحاد السوفييتي والصين ودول العالم الثالث وقد لقي هذا الخطاب صدى واسعاً لدى حركات التحرر وفئات المثقفين في الوطن العربي والعالم الثالث ولدى الفئات الشعبية فيها [2] .

٧ ـ خطاب المؤامرة واستراتيجية الظلام :

يتحدث الخطاب السياسي العراقي عن الكويت باعتبارها « رأس الرمح » في « المؤامرة السوداء » [3] الموجهة ضد العراق لإضعافه وتركيعه . وهي مؤامرة قامت بها أمريكا بتدبيرها على مراحل ، خاصة بعد أن خرج العراق سليماً من حربه مع إيران ، وكان الهدف منها ضرب العراق وكسر شوكته حتى لا يصبح قوة إقليمية قوية متمردة على النظام العالمي الجديد ومهددة لحليفه الاستراتيجي إسرائيل .

وقد تم ترشيح الكويت ، في هذا المنظور ، لتلعب دوراً خلفياً في تخريب وانهاك العراق اقتصادياً وخنقه سياسياً . وبعد أن اكتمل لدى العراق الإحساس بأن الأمر يتعلق بمؤامرة أمبريالية أداتها الكويت بادر بالهجوم عليها حتى يصبح في موقع قوة .

وخطاب المؤامرة في اللغة العراقية ، هو تعبير آخر عن الخطاب الاستراتيجي المضاد لاستراتيجية الولايات المتحدة .

هذه هي الأصناف الكبرى للخطاب السياسي للعراق خلال هذه الأزمة . خطاب قطري مصطلحاته الأساسية هي البراميل والحقول والدينار والدولار والحدود والحقوق التاريخية ، وخطاب قومي مصطلحاته الأساسية هي الأمة العربية والثروة العربية وأمراء النفط ، وخطاب ديني مصطلحاته الكبرى هي الشيطان والشر والطاغوت والجهاد والمنازلة والمقدسات ، وخطاب عالمثالثي مصطلحاته الفقر والغنى والعالم الثالث والأخوة والأنسانية والأمبريالية ، وخطاب المؤامرة ومحوره فكرة المؤامرة والظلام والعمالة ...

خطابات متعددة تتداخل في الكثير من الأحيان وتتداخل مرجعياتها وقواميسها ، وفي كل هذه الخطابات يطغى العاملان الاقتصادي والسياسي . خطابات تتوجه مرة إلى رجل الشارع وأخرى إلى الهيئات والأحزاب والدول ، مرة إلى الأصدقاء والحلفاء ومرة إلى الخصوم والأعداء حسب الظروف والسياقات ، بمرونة واضحة .

ومن الأكيد أن تعدد اللغات والخطابات يطرح عدة تساؤلات .

ـ هل تعدد الخطابات وتداخلها هو مجرد « انتهازية سياسية » [4] كما يرى البعض أم هو تعبير عن مرونة وميكيافيلية ودهاء سياسي وروح براغماتية [5] كما يرى آخرون ؟

ـ ما مدى مشرعية ومصداقية لجوء نظام سياسي قومي إلى توظيف واستعمال لغة دينية ؟

ـ ما هو دور تعدد الخطابات وتداخلها في إذكاء صراع التأويلات ، بل في بلبلة الوعي الواضح المطلوب في مثل هذه الأزمات ؟

يظهر أن العراق قد أدار الأزمة بكفاءة سياسية واضحة .

فقد ابان ـــ أمام تعقد معطيات الأزمة ـــ حساً براغماتياً قوياً ومرونة وقدرة على التكيف مما دل على « نمو وعي سياسي لانظير له في تاريخ العربي الحديث » وبخاصة في الممارسة السياسية في الفترة الناصرية . وهذا ما يجيز إمكانية الحديث عن حداثة سياسية فعلية في الخطاب السياسي على الأقل . فالمهم ، في منظور الحداثة السياسية ، بالنسبة للسلوك والخطاب ، هو النتائج والفعالية والأداء قبل كل شيء . لذلك لم يتقيد هذا الخطاب بلغة واحدة حزبية أو دينية أو إيديولوجية ولم يبق أية واحدة منها ، بل سخر كل اللغات وكل الخطابات لخدمة الوضعية الظرفية .

الخطاب السياسي في هذه الحالة ليس تعبيراً عن اعتقاد وليس حلية أو زينة أو ترفاً فكرياً بل هو لغة عضوية ذات وظيفة . وإذا كنا قد قمنا بتصنيف الأنماط الكبرى لهذه الخطابات فإن بالإمكان كذلك الإشارة إلى بعض وظائفها :

ـ الاقتناع والاستقطاب (الخطابات الموجهة إلى غير الأعداء والخصوم : الخطاب القومي ، الخطاب الإسلامي ، الخطاب العالمثالثي) .

ـ التعبئة وشحذ الهمم : « لقد انفتحت أمامكم أبواب الجنة يا عرب فطابت نسائمها . لقد انفتحت أمامكم فرصة الحياة الكريمة . لقد جاء دوركم المؤمن أيها المسلمون . ولنفتح باب الجهاد الذي أغضب الفاجر (بوش) فهيا إليه ، والله أكبر ، وليخسأ الخاسون » وفيه استشارة لذكر المعارك التاريخية الكبرى في التاريخ العربي كالحروب الصليبية من خلال أسلوب يستعيد الأدبيات العربية الكلاسيكية في هذا الباب .

ـ التهديد : سنضرب إسرائيل وآبار البترول .

ـ التخويف : سيعود إليكم أبناؤكم « ملفوفين في نعوش حزينة » بالإيحاء بذكرى حرب فيتنام ، وكذلك الاعلان عن امتلاك وإمكانية استعمال أسلحة كيميائية وغيرها من الأسلحة الفتاكة والإيحاء بامتلاك أسلحة أقوى منها .

ـ الاختبار وجس النبض (مرة بالتهديد والاستنفار ومرة بالدعوة إلى التفاوض والسلام) .

ـ المناورة : الإعلان عن تسليم البترول مجاناً .

ـ التعليل والتبرير والتسويغ والتفسير (الخطاب القطري ، خطاب المؤامرة) .

ـ وتتوقف قيمة كل خطاب على النتائج التي يحققها ، ومن ثم فإن براغماتية الخطاب هي ما تجعل منه خطاباً سياسياً حديثاً ، إلا أنه إذا كان لتعدد الخطابات دور إيجابي على المستوى العملي ، فإن لهذا التعدد دوراً سلبياً على المستوى النظري في إطار تكوين رؤية واضحة ومنسجمة للموقف السياسي في كليته . وهنا لابد من الإشارة إلى أن لتحليل الخطاب حدوداً لا يمكن أن يتخطاها . ذلك أن الموقف في شموليته لا يمكن أن يتضح إلا باستكمال تحليل الخطاب بتحليل السلوك الذي يأتي الخطاب مواكباً له وبتحليل الشروط

الواقعية والسياق التداولي للخطاب نفسه بالإضافة إلى تحليل الفعل والفاعل والنية . وتحليل هذه العناصر كلها هو وحده الكفيل بتسليط الضوء على مدى صدق التأويلات والقراءات وحدود التأويل (6) .

الهــوامش

(1) محضر اجتماع القمة العربية بالقاهرة في ٩ آب / غشت 1990 جريدة العلم ـــ الرباط 4 نوفمبر 1990 .

(2) عبد الوهاب معلمي : أزمة الخليج بين الأيديولوجيا والقوة والقانون ، جريدة الاتحاد الاشتراكي الدار البيضاء 2 أكتوبر 1990 .

(3) مجلة التضامن : لندن 29 أكتوبر 1990 عدد 394 / ...

(4) حسن أبو طالب : إيران وانعكاسات التسوية مع العراق . مجلة السياسة الدولية ـــ القاهرة أكتوبر 1990 ص 73 .

(5) عبد الله ساعف : أوراق حول أزمة الخليج ، في الراغماتية ، جريدة أنوال ـــ الرباط 3 نونبر 1990 ص 10 .

(6) معظم الوثائق التي اعتمدنا عليها منشورة في :

ـ مجلة السياسة الدولية . القاهرة عدد 102 أكتوبر 90 .

ـ نشرة المنتدى الصادر عن منتدى الفكر العربي بعمان الأردن 61 أكتوبر 1990 .

بين فلسطين وأزمة الخليج

د . ذياب مخادمة

مقدمة :

لعل أمة ما لم تواجه ما تواجهه الأمة العربية من قوى التحدي والهيمنة ، ومن إجماع لدول الغرب على ضرورة إبقائها مجزأة متخلفة ، تلهث وراء الأحداث وغير مسموح لها أن تقف على قدميها ولو لفترة زمنية وجيزة ، رغم كل مقومات النهوض لديها . ومن أجل إبقاء وضع الأمة العربية على هذا الحال بشكل مستمر ، كانت المشاكل تخلق باستمرار داخل هذه الأمة في مشرقها ومغربها ، بينها وبين الاستعمار مباشرة ، بينها وبين اتباع الاستعمار ، وبين بعضها البعض لأسباب واهية ، ما كان لها أن تحدث خلافاً لو بقيت بعيداً عن أصابع الاستعمار وأعوانه . لعل أكبر قضيتين تشهدان على هذا الموقف الاستعماري العدواني من الأمة العربية هي القضية الفلسطينية ، والحشود العسكرية الأجنبية في الجزيرة والخليج أو ما عرف بأزمة الخليج . فرغم عدالة القضية الفلسطينية ، ووضوح العدوانية الصهيونية في اجتثاث شعب من أرضه وإقامة شعب بديل تم تجميعه من شتات العالم ، ورغم استمرارية هذه الحالة العدوانية ، واضطرار الشرعية الدولية ـــ الأمم المتحدة مجلس الأمن إلى اتخاذ العديد من القرارات التي تدين هذا العدوان وتطالب بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، فإن الوجود الإسرائيلي يقوى عوده كل يوم وتزداد شراسته وعدوانيته يقوى عوده كل يوم وتزداد شراسته وعدوانيته ، مقابل صمت دولي عن اتخاذ أي إجراء عملي لتطبيق القرارات الدولية على الأقل رغم أن هذه القرارات بمجموعها لا تشكل الحد الأدنى القادر على اجتثاث العدوان أو لجمه على الأقل .

والوضع في الخليج ليس بعيداً عن هذا وإن كان يختلف في الإخراج والتصوير ، فعلى الرغم من إدراك الجميع إن كثافة الأساطيل والحشود العسكرية الجرارة والإجماع الدولي الداعم للسياسة الإمبريالية في الجزيرة والخليج والمناهض لاحتلال العراق للكويت ، ليست دفاعاً عن أهل الكويت ولا عن أبناء الجزيرة والخليج من عدوان عراقي مزعوم على كل المناطق ، بل أن العديد من المؤشرات تؤكد أن القوات الأمريكية كانت في طريقها إلى المنطقة قبيل الاجتياح العراقي للكويت ، وقبيل الطلب السعودي لهذه القوات ، وأن الاجتياح العراقي للكويت ما هو إلا الحجة التي تحت ستارها دخلت هذه القوات وأن الطلب السعودي لهذه القوات قد أتى تحصيل حاصل (1) .

إن سر العدوان الغربي على المنطقة العربية لم يعد خافياً على أحد ، بل أن العرب قد شخصوه منذ

حقبة مبكرة وقبيل الحرب الكونية الثانية ، وفي عودة إلى كتابات المؤرخين العرب لتلك الحقبة تلحظ مباشرة خفايا الموقف العدواني الغربي على المنطقة .

الأطماع الاستعمارية في المنطقة :

إن أطماع الدول الغربية في المنطقة قديمة العهد نظراً لما يمثله موقعها الجغرافي من أهمية اقتصادية وعسكرية ودينية ، وتشهد الغزوات الصليبية على مدى قوة هذه الأطماع ومداها ، كما تشهد هذه الغزوات على وحدة المصير العربي أمام التحديات التاريخية الكبرى وخطورة الاستعمار على الوجود الحضاري للعرب (2) . ولقد استعاد الغرب اهتمامه بالمنطقة العربية في أعقاب الاحتلال البريطاني للهند في القرن السابع عشر ، كما أيقظت حملة نابليون بونابرت على مصر وفلسطين في أواخر القرن الثامن عشر أطماع بريطانيا ورغبتها في السيطرة على المنطقة بشكل أكثر مباشرة نظراً لما انطوت عليه حملة نابليون من تهديد خطير لمصالح بريطانيا في الهند (3) .

وكان ذلك يتطلب باستمرار عدم السماح لقيام أية قوة حقيقية محلية في المنطقة ، وهكذا أثار بروز محمد علي باشا في مصر قلق بريطانيا الذي تحول فيما بعد إلى تدخل عسكري عندما هزمت جيوش محمد علي بقيادة ابنه إبراهيم باشا الجيوش العثمانية ووجدت سوريا ومصر وفلسطين مهددة بذلك استانبول عاصمة الدولة العثمانية ومصالح الدول الغربية في المنطقة (4) . إن ما عرف بالمسألة الشرقية دفع بريطانيا إلى اتباع سياسة الالتزام بالحفاظ على المصالح التجارية البريطانية في المنطقة وذلك عن طريق الحيلولة دون قيام دولة موحدة في مصر وسوريا تهدد نفوذ مصالح الدول الأجنبية .

ومع مطلع هذا القرن وتراجع الدولة العثمانية إثر الوهن الذي أصابها ، وبروز بريطانيا كدولة استعمارية تعد نفسها لوراثة « الرجل المريض » ، الدولة العثمانية في المنطقة ، ظهر ما عرف بتقرير «بهزمان» نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني الذي تولى الحكم باسم حزب الأحرار عام 1905 والذي طالب بتشكيل جبهة استعمارية موحدة من الدول الاستعمارية ذات المصالح المشتركة في الشرق الأوسط ، والتي تمثلت بفرنسا ، بلجيكا . هولاندا ، البرتغال ، ايطاليا ، اسبانيا ، وتهدف هذه الجبهة إضافة إلى وقف المد الألماني حماية مصالح هذه الدول في المنطقة التي أخذت الأخطار تحدق بها ، حيث شكلت لجنة من كبار الأخصائيين في شتى المجالات الاقتصادية والتاريخية والبترولية والاجتماعية والسياسة ... الخ ، وقد حددت أهداف هذه اللجنة في الكلمة التي وجهها لها بزمان والتي جاء فيها على شكل تساؤل : « هل لديكم أسباب أو وسائل يمكن أن تحول دون سقوط الاستعمار « الأوروبي » وانهياره أو تؤخر مصيره ، وقد بلغ الآن الذروة وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفذت مواردها وشاخت معالمها ، بينما لا يزال العالم الآخر في صرح شبابه يتطلع إلى مزيد من العلم والتنظيم والرفاهية ، هذه هي مهمتكم أيها السادة وعلى نجاحها يتوقف بقاؤنا وسيطرتنا » (5) .

وقد انتشر الخبراء ، من أعضاء هذه اللجنة مدة عامين في أنحاء مختلفة من دول العالم للبحث والدراسة في ما يمكن مساعدتهم في مهمتهم هذه ، حيث عادوا واجتمعوا عام 1907 ، وتباحثوا في تقاريرهم ، ووصلوا إلى خلاصة نوجزها بالآتي :

« إن الأخطار المحدقة بالاستعمار لا تأتي من جهة الممتلكات الحرة ، أو من الهند والشرق الأقصى أو

من المستعمرات الأفريقية ، إن الخطر يكمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، باعتبار هذا البحر هو همزة الوصل بين الشرق والغرب ولأن أمة واحدة تسيطر على شواطئه في آسيا وأفريقيا ، وإن الأديان السماوية نشأت في هذه المنطقة وإن الأمة العربية ذات جذور تاريخية وعقائدية سماوية راسخة في المنطقة ، كما تضم هذه المنطقة قناة السويس شريان الحياة وفيها برزخ السويس الذي يصل آسيا بأفريقيا ، وتشرف أيضاً على البحر الأحمر ، وخليج العرب حيث طريق الهند (6) .

وانتهى المؤتمر إلى العديد من القرارات ومنها ما يخص بحثنا مباشرة وهو مايشير إلى « أن سكان المنطقة تتوافر لهم وحدة التاريخ والدين واللغة والثقافة والآمال وجميع مقومات التجمع والترابط والاتحاد وتتوافر لديهم الثروات الطبيعية وان السكان يتمتعون بنزعات تحريرية نحو الاستقلال والحرية » .

كيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة العربية إذا توحدت ؟ وماذا يحدث لو انتشر التعليم وعمت الثقافة في أوساط هذا الشعب ؟ وما هو مصير هذه المنطقة إذا تحررت وتمكن أبناؤها من استغلال ثرواتها الطبيعية لصالحهم ؟ وكانت الإجابة على هذه التساؤلات « عند ذلك ستحل الضربة القاضية حتماً بالأمبراطوريات الاستعمارية ، وعندها ستتبخر أحلام الاستعمار في الخلود ، فتنقطع أوصاله ثم يضمحل وينهار ، كما انهارت امبراطوريات الرومان والإغريق وغيرهم » (7) .

وفي مجابهة وقوع مثل هذه الحالة فإن المؤتمر وضع استراتيجية تهدف إلى العمل على استمرار هذه المنطقة في حالة متأخرة ، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر ، والعمل على تجزئة المنطقة بقدر الإمكان ومحاربة اتحاد دويلاتها أو ارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الروحي أو التاريخي ، وكذلك العمل على فصل الجزء العربي في آسيا عن الجزء العربي في أفريقيا جغرافياً وبشرياً وزرع جسم بشري غريب شمال برزخ السويس يفصل عرب آسيا عن عرب أفريقيا ، هذا إضافة إلى العمل على منع العلم والتكنولوجيا الحديثة على سكان المنطقة واستقطاب ما يمكن استقطابه من المتعلمين منهم (8) .

ورغم أن السرية أحاطت هذا التقرير ، وشكك العديد بمدى وجوده فإن سير الأحداث منذ ذلك الوقت إلى يومنا أكبر دليل على صحة وجود مثل هذا التقرير على الأقل في ذهنية الساسة الغربيين على مدار العقود التسعة الماضية . وما تعاني منه الأمة العربية اليوم وبعد مرور ما يقارب التسعة عقود على مثل هذا التقرير لهو أكبر دليل على صحة ووجود . مثل هذا التقرير أو مثل هذا التوجه الاستعماري إزاء المنطقة .

وهكذا فإن الهدف الاستعماري الرئيسي إزاء الأمة العربية عبر التاريخ كان يتركز على ضرورة تدمير الحضارة العربية الإسلامية ، ليتمكن الاستعمار من الاستمرار في السيطرة على المنطقة ونهب خيراتها ، والإبقاء على مصالحه فيها التي تمحورت حول مصلحتين رئيسيتين هما :

1 ـ الموقع الاستراتيجي .

2 ـ النفط .

أولاً : الموقع الاستراتيجي .

حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية بالغة في بنية الاستراتيجيات الدولية ، بحيث مثلت إحدى النقاط الأساسية في الاستراتيجيات عبر التاريخ ماضياً وحاضراً ، ولم يقدر لمنطقة أخرى من العالم أن تزاحم هذه المنطقة الأهمية ، وقد أشرنا سالفاً إلى المصالح الغربية الاستراتيجية في المنطقة باعتبارها تشكل جسراً

هاماً ليس بين الشرق والغرب فحسب بل نقطة التقاء بين أوروبا وأفريقيا وآسيا ، ورغم انتشار وسائل الاتصالات الحديثة إلا أن المنطقة بقيت تحتفظ بأهمية موقعها الاستراتيجي ، ومما زاد في هذه الأهمية عاملان رئيسيان رغم حداثتهما ، الأول « قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي على مقربة من هذه المنطقة وما يعنيه المد الماركسي لهذه الثورة في الشرق الأوسط مما قد يشكل خطراً استراتيجياً على المصالح الغربية في هذه المنطقة الحساسة من العالم » ، والعامل الآخر هو « الاكتشافات النفطية في المنطقة وتطور الثورة الصناعية في الغرب واعتمادها بشكل أساسي على هذه المادة ، حيث غدا النفط عنصراً استراتيجياً للغرب كما هو الحال بالنسبة للموقع الجغرافي للمنطقة وهكذا غدت المنطقة تستحوذ على المحورين الرئيسين اللذين تدور عليهما الحضارة الغربية ، النفط كمصدر للطاقة التي تتحرك بها الصناعات الغربية والموقع الاستراتيجي سواء لتصدير هذه الصناعات أم لاستيراد المواد الخام لتلك الصناعات ، وبالتالي ازدادت أهمية المنطقة وأصبح لزاماً على الغرب المحافظة عليها في عصر تزداد فيه حركات التحرر نمواً واتساعاً وعنفواناً فكان الرد في ايجاد جسم غريب داخل هذه المنطقة يقوم بكافة المهام مباشرة دفاعاً عن هذه المصالح إضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى تأتي في الدرجة الثانية أو الثالثة من الأهمية فكانت إقامة الكيان الصهيوني خير حارس على تلك المصالح ، وقد وعى العرب مبكراً معنى هذا الوجود .

الوجود الإسرائيلي في الإدراك العربي .

أدرك العرب مبكراً خطورة الوجود الصهيوني في فلسطين وظهر الوعي العربي لدى أهل الثقافة والسياسة بأن ما يصيب فلسطين يصيب العرب كلهم وكان هذا واضحاً في كتاب نجيب عازوري « يقظة الأمة العربية » الصادر في باريس 1905 » » من أن المخططات الصهيونية تناقض الأماني العربية [9] ، وبقي مطلب الوحدة العربية ملازماً للنضال الوطني الفلسطيني منذ بدء المواجهة العربية ـــ اليهودية في فلسطين ، حيث كانت التعهدات « أمام الله والتاريخ والشعب على أن تستمر الجهود الرامية إلى استقلال البلاد وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة [10] . واعتبرت الحركة الوطنية الفلسطينية أن « الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في أهدافها ، عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشية ببرامجها ونسائلها ، وأن إسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار ، مصدر دائم للقلق والاضطرابات في الشرق الأوسط خاصة ، وللأسرة الدولية عامة » [11] .

والتيار القومي العربي جعل من القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى فحزب البعث العربي الاشتراكي أدرك ومنذ البداية خطورة الوجود الإسرائيلي واعتبر القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية ، ومركز ثقل الثورة العربية وهي بالتالي أخطر مشاكلهم ، وكانت الرؤيا مبكرة ، ففي عام 1946 أشار مؤسس الحزب ميشيل عفلق إلى أنه « ليس بين العرب من يجهل أن قضية فلسطين اليوم أخطر مشكلة في حياتهم القومية » [12] ، ومنذ ولادته اعتبر حزب البعث أن قضية فلسطين قضية الأمة العربية في هذا العصر ، أمام الغزو الاستعماري الصهيوني الذي استغل الواقع المجزأ للأمة العربية ، ليجتث منها مركزاً من أهم مراكز الاستراتيجية للوطن العربي ، بحيث أصبحت خطورة هذه القضية ليس على فلسطين فحسب بل امتدت لتشمل الأمة العربية كلها ، لأنها أصبحت وبحكم هذا الموقع تشكل سفينة استعمارية تشق الوطن العربي تمنع وحدته وتحول بالتالي دون تقدمه ، لتصبح قضية فلسطين ليس قضية العرب فحسب بل

قضية العرب الأولى ، وبالتالي فإن العلاقة بين القضية الفلسطينية والقضية العربية هي « العلاقة الجدلية بين شمولية القضية الفلسطينية التي تتسع أبعادها إلى درجة تتطابق مع شمول القضية القومية لأنها تندمج فيها اندماج « هوية » وتمثل « الجزء الكل » الذي يشكل جوهر المسألة القومية » [13] .

كذلك ربط البعث بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين ، واعتبر فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين ، وبقدر ما يتوجّه العرب نحو فلسطين بقدر ما يعيد هذا التوجه للعرب وحدتهم ، وبالتالي فلا وحدة عربية دون تحرير فلسطين ، وكذلك لا تحرير لفلسطين إن لم يكن التوجه النضالي إليها موحداً ، فحيثما يتوجه العرب موحدين نحو فلسطين فهم بنضالهم الموحد هذا يصنعون التحرير . وأثناء عملية صنعهم التحرير يصنعون وحدتهم ، فالعملية مترابطة بين الوحدة وبين التحرير . وهنا تجدر الإشارة إلى أن حزب البعث رغم أهمية الوحدة بالنسبة له لم يعطها الأولوية ، بل أكد على طبيعة العلاقة الجدلية بين الوحدة والتحرير وجعل العمليتين متلازمتين لا يمكن فك الواحدة عن الأخرى ، فإن أية خطوة في الواحدة تعني بالضرورة خطورة في الأخرى لتصبح بالتالي فلسطين خلاصة القضية العربية [14] .

والكيان الصهيوني بالنسبة للبعث ليس مجرد قاعدة للاستعمار ، بل كيان ذو خصوصية متميزة ولا يمكن الانتصار عليها من دون وعي علمي وثوري لهذه الحقيقة وللنتائج العملية النضالية التي تترتب عليها [15] ، فإسرائيل قاعدة للاستعمار ، فهو الذي خلقها ويدافع عنها ، لكن هذا ليس كل المشكلة ، فالمشكلة هي هذا وأكثر فإسرائيل هي أيضاً تعبير عن قوة الصهيونية العالمية التي تستطيع أن تسخر الاستعمار نفسه ، وإن توصل العرب إلى القضاء على الاستعمار ، يحل أهم جزء من المشكلة ولكن لا يحلها كلها ، وبالتالي فإن آخر يجب أن يرافق نضالنا ضد الاستعمار ، هو نضالنا ضد الصهيونية [16] . بل أن البعث ربط بين التحالف الصهيوني الاستعماري الرجعي وبين واقع الأمة العربية المجزأ والمتخلف إذ لولا هذا الواقع المجزأ وهذا التخلف لما استطاع هذا التحالف المثلث « الصهيوني ــ الاستعماري ــ الرجعية العربية » ، أن يدخل إلى قلب الوطن العربي ليحتل أفضل موقع استراتيجي شاطراً بذلك مشرق العرب عن مغربهم . من هنا فإن عملية تحرير فلسطين هي عملية متلازمة مع عملية النهوض بالأمة العربية من التخلف والتجزئة إلى الوحدة والتقدم . فهي معركة المصير العربي ، وهكذا فإن قضية فلسطين بالنسبة للشعب تعتبر خلاصة القضية العربية ، فعلاجها هو نفس علاج المجتمع العربي أي بتحرير الأكثرية الساحقة من أبناء شعبنا العربي في وطننا العربي الكبير من الاستعمار وتوحيد نضاله [17] .

لدرجة نستطيع أن نقول معها أن حزب البعث ما كان حزب الثورة العربية بقدر ما كان حزب فلسطين لأنها خلاصة الثورة العربية .

الزعيم القومي جمال عبد الناصر لم يخرج هو الآخر عن هذا الإطار في إدراكه لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي ، فكان يرى في الوجود الإسرائيلي خطرين ، الأول يتمثل فيما يتعرض له الشعب العربي في فلسطين من محاولات لإبادته وطرده من بلاده والثاني في التهديد الموجه للأمة العربية . وقال : « إن الخطر الإسرائيلي لا يمثل بعد ذلك كله ، لا يمثل مجرد ما تم حتى الآن من عدوان على الحق العربي ، وإنما هو يمتد إلى المستقبل العربي ويهدده بأفدح الأخطار ، وإذا ما لاحظتم استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وتشجيعها وفتح الأبواب أمامها رأيتم معنا أن هذه الهجرة تصنع ضغطاً داخل إسرائيل لابد له من أن ينفجر

ويتجه إلى التوسع [18] وأن الوجود الإسرائيلي هو عدوان تم في الماضي وأخطار تتحرك في الحاضر ، ومستقبل غامض محفوف بأسباب التوتر والقلق ومعرض للانفجار في أي لحظة [19] ، فعبد الناصر يرى في الوجود الإسرائيلي تهديداً حقيقياً للأمة العربية .

وربط عبد الناصر بين إسرائيل والاستعمار وقال : « إن الأرضية الأصلية وراء الصراع العربي — الإسرائيلي ، هي في الواقع وعلى وجه الدقة أرضية التناقض بين الأمة العربية الراغبة في التحرر السياسي والاجتماعي وبين الاستعمار الراغب في السيطرة وفي مواصلة الاستقلال ، وفيما مضى كان سلاح الاستعمار ضد الأمة العربية هو سلاح الاستعمار ضد الأمة العربية هو سلاح التمزق أما اليوم فقد أضاف قاعدة استعمارية في قلب هذه الأمة لتهديدها فضلاً عما يتبع ذلك من استنزاف كل إمكانيات القوة العربية في صراع محكوم فيه تاريخياً [20] .

ولم تعد إسرائيل في مواجهتنا شيئاً والاستعمار من حولنا شيئاً آخر يختلف . ولقد كانت هناك محاولات للتجزئة تريد تفتيت المشكلات ، تصور بالوهم أن إسرائيل هي مشكلة لاجئين ، تحل فلا يبقى من قضية فلسطين شيء وتصور بالوهم أن القوة التي صنعت إسرائيل يمكن أن تكون صلة بيننا وبين إسرائيل أو حكماً أو طرفاً محايداً ، إن خطر إسرائيل هو وجود إسرائيل بكل ما تمثله ، وأول ما تمثله كما يثبت استقراء التاريخ والتجربة ، هو أنها بغير الاستعمار لا تكون : هي له ولخدمته ولإهدافه في السيطرة والاستغلال ، ويرتبط بذلك أن وجودها هو امتداد للوجود الاستعماري ، كما أكد عبد الناصر أنه في معركة الاستعداد لمواجهة إسرائيل فعلينا التذكر أن معركتنا ليست مع إسرائيل وحدها بل معها ومع الاستعمار ، وأنه يتعين علينا أن نرى بوضوح إبقاء المعركة وإقامتها وأن ندرك معاً أننا نحتاج فيها إلى أكثر مما يكفي مواجهة إسرائيل وحدها ، وإنما نحتاج إلى القوة القادرة على التصدي لمن وراء إسرائيل أو على الأقل لإصابتهم بالشلل [21] ، إن القاعدة الاستعمارية التي وضعها الاستعمار في المنطقة تهدف إلى تمزيق الوحدة العربية ، والانقضاض عليها بالتهديد إذا اقتضى الأمر .

إذن إسرائيل في إدراك عبد الناصر عدوان دائم على الأمة العربية يهدد حضارتها ومستقبلها ، ومن أجل إقامة وحدة هذه الأمة والنهوض بها لابد من اجتثاث هذا العدوان من جذوره ، وهكذا كما ربط البعث الوجود الإسرائيلي بوجود الأمة العربية فإن عبد الناصر هو الآخر نحى نفس المنحى على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى .

كذلك الأمر بالنسبة لحركة القوميين العرب ، والعديد من الحركات القومية والوطنية العربية ومجمل حركة المقاومة الفلسطينية ، التي تجمع على أن الهدف من الوجود الإسرائيلي ليس استعمار فلسطين فحسب بل استعمار الوطن العربي بكامله وإن هذا الوجود استهدف سير الأمة العربية عبر التاريخ وحضارتها وقواها الوطنية المختلفة ، لقد استهدف مستقبل العرب ، من هنا ندرك معنى تحرير فلسطين وبالتالي معنى الترابط بين القضية الفلسطينية وقضايا العرب الأخرى .

ثانياً : النفط .

مع نهاية الحرب العالمية الأولى تحول مركز الاهتمام النفطي العالمي نحو منطقة الخليج العربي ، سارعت شركات النفط الغربية للبحث والتنقيب عن البترول الذي مالبث أن ظهر بكميات هائلة ، وزاد من أهمية

البترول تطور الآلة الحربية واعتمادها على النفط ، بحيث غدا النفط عنصراً استراتيجياً في الحرب كما هو في السلام وغدا من يسيطر على النفط هو الذي يربح الحرب في النهاية ، وزاد أهمية النفط في الخليج العربي أنه في موقع قريب على ساحات القتال مقارنة بالنفط المكسيكي أو المستخرج من البحر الكاريبي ، وبالتالي اكتسب ميزة جغرافية إلى جانب ميزته كمصدر للطاقة ، وهذه الميزات الكبيرة لم تغر الغرب بالسيطرة على المنطقة فحسب بل أثارت التنافس والصراع بين دولة على من يهيمن على المنطقة أو على أكبر جزء من تلك التي تحتوي آباراً للنفط . وليس من قبيل الدهشة بأن الأمريكان والانجليز أصبحوا في آن واحد متنافسين وحلفاء وشهدت تلك المرحلة نوعاً من الدبلوماسية عرفت بدبلوماسية النفط (22) . وتمكنت الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على امتيازات وحقوق نفطية مع دول الخليج عبر سياسات مختلفة ، التدخل المباشر كما حصل في العراق أو المشاركة الانجليزية والأمريكية في الكويت والبحرين أو من خلال المنافسة بين الشركات كما حصل في السعودية ، أو عن طريق الانقلاب العسكري — إيران ، حيث غدا النفط بعد الحرب العالمية الثانية أداة سياسية تهدف إلى الحد من نمو وانتشار الشيوعية في المنطقة . وكذلك العمل على تفتيت الحركات الوطنية في المنطقة كما حصل في سلسلة العمليات الهادفة إلى ضرب الحركة القومية العربية التي قادها عبد الناصر في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، لأنها كانت ترى في مثل هذه الحركات توجها لإقامة دولة عربية موحدة مما يتنافى ليس مع مصالحها في المنطقة فحسب بل مع استرايتجيتها في الحفاظ على إسرائيل كذلك . لم تقتصر هذه المحاربة على الحركات الوطنية العربية ، بل امتدت لتشمل الحركات الوطنية الإيرانية لإنها كانت ترى في أية حركة وطنية خدمة للاستراتيجية السوفياتية في المنطقة ، ولذا راحت تصف هذه الحركات بأنها شيوعية كافرة ، وهكذا عملت على إقامة أنظمة تكون حامية للمصالح الغربية في المنطقة وواقية من تسرب شيوعي كذلك ، وغدت هذه الأنظمة بقدر ما هي قوية مالياً بقدر ما هي بحاجة إلى حماية الغرب من أية مخاطر داخلية كانت أم خارجية ، حيث ظهرت طبقة فاحشة الثراء استأثرت بكل موارد المنطقة وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالراسمالية الغربية ، فيما بقيت غالبية الشعب تعاني من الشقاء والفقر وشظف العيش .

إزاء هذا الوضع الشاذ عصف في المنطقة العديد من الأحداث والتغيرات بعضها خرج عن سيطرة الإدارات الغربية كما حدث في إيران إثر قيام الثورة الإسلامية ، وأخرى بقيت تحت الهيمنة الغربية ، كقيام مجلس التعاون الخليجي وبعض الإجراءات ذات الصيغة الديمقراطية كما حدث في الكويت حينما دعا دستور 1963 » » إلى إقامة انتخابات برلمانية لكن هذه اللمسة الديمقراطية بقيت رغم هامشيتها تخيف النظام الحاكم هناك واضطر إلى حل البرلمان والانفراد في السلطة .

وإثر الانفراج في السياسة الدولية ، والبركان الذي هز المعسكر الاشتراكي في العامين الماضيين ، وتراجع إن لم يكن زوال الخطر الشيوعي ، راح الغرب يبحث عن مبررات جديدة لإبقاء ارتباط أنظمة النفط به ، واعتمادها عليه أمنياً ، فإذا كان من إيجابية للبروسترويكا على المنطقة فهي إنها كشفت حقيقة النوايا الغربية من المنطقة إلا وهي الاستمرار في مصادر النفط ، وفي نظرة سريعة على بعض الأرقام النفطية ندرك أهمية هذه المنطقة للغرب ، وندرك بالتالي الهجمة الإمبريالية الجديدة على الخليج ، وندرك أنه لا توجد مبررات أخلاقية أو سياسية لما يحدث هناك .

الفرصة على العدو في أية محاولة لاختراق جدرانها أو التأثير عليها ، وكان هذا من أهم أسباب ديمومتها ، كما أن لجوئها إلى الحجارة كسلاح فتح الباب أمام الجميع للمشاركة . فهي سلاح بسيط متوفر باستمرار بلا ثمن سهل الاستعمال يستطيع استعماله من الطفل إلى الكهل ، مما يبعث العزة والفخر في نفوس الجميع ، ويدفع على التكاتف والتآلف الاجتماعي ، وأصبحت هذه البساطة والتواضع في النضال وفي الشعارات الآنية المطروح تحقيقها أكسير هذه الانتفاضة ، بحيث تجاوزت توقعات الكثيرين من المراقبين والمحللين السياسيين منهم والدوليين . وعلى مدى أعوامها الثلاثة الماضية تقريباً ، احتلت الانتفاضة وقاعدتها العسكرية والسياسية والاقتصادية مواقع الصدارة في مختلف وسائل الإعلام العالمية ، تنقل كل يوم الصورة نفسها مع اختلاف التفاصيل والأسماء ، صورة شعب وحدّ إرادته ، واستجمع قواه وحدد مطالبه ، وقرر عدم العودة إلى تلك الصورة التي كانت تمثل صورة شعب مغلوب على أمره يجثم فوق صدره احتلال بغيض ويحيط به عجز مريب ، لقد استبدلت تلك الصورة القديمة وأصبحت الانتفاضة تمثل أسلوب حياة جديد للمجتمع الفلسطيني بأسره ، فرغم الخسائر الكبيرة التي وقعت في صفوف المنتفضين ، فإن خسائر كبيرة قد وقعت كذلك في الجسم الإسرائيلي بشرياً ، اقتصادياً ، معنوياً ... إلخ ، والأهم أن الثورة الفلسطينية التي بقيت باستمرار ومنذ انطلاقتها من خارج الأراضي المحتلة وعبر الحدود من الأراضي العربية المجاورة ، إلا أن الانتفاضة جاءت لتنقل الثورة كذلك إلى الداخل إلى عقل العدو الإسرائيلي .

الخلاصة : إن حركة نضالية من نوع جديد وغير متوقع وخارج على إطار كل الحسابات الإسرائيلية وتوقعاتها ، قد طرحت نفسها وطرحت حالة كبيرة وعامة يشارك بها شعب بأكمله ، أوقعت من الإحراج والتوتر أكثر ما أوقعت من الخسائر المادية للجسم الإسرائيلي ، إنها عمل جديد خارج كل الحسابات المتوقعة وهذا ما أذهل العدو الإسرائيلي وخلق الذعر في صفوفه [24] .

ب ـ حالة النهوض العراقي .

إبان حرب الثمانية أعوام بين العراق وإيران ، وقف الغرب موقف الداعم لهذا الطرف حيناً وللطرف الآخر حيناً آخر ، وكان يهمه بالدرجة الأولى استمرار هذه الحرب ما دامت حقول النفط لن تصلها النيران ، وما دام النفط يصل إلى الخارج بشكل عادي ، فطيلة سني الحرب الثماني والتي وقعت في منطقة تنتج حوالي ثلث نفط العالم ، لم تتأثر أسعار النفط كثيراً . فالعراق ينتج « 2.825 » مليون برميل يومياً فيما تنتج إيران « 2.815 » برميل يومياً ، فعلاوة على الخسائر المادية الهائلة ، فإن هدفاً أساسياً يرغب الغرب في تحقيقه وهو تدمير الحضارة الإسلامية في المنطقة وخاصة في بلدين يعتبران من أكبر واقوى البلدان الإسلامية في المنطقة ، واعتقد بعض محللي الغرب أن العراق القومي العلماني في حربه مع إيران الإسلامية ، سيقوم أو على الأقل يساعدهم في تحقيق هذه الأمنية، وهكذا استمرت الحرب دون أن تحسم بشكل قاطع ونهائي لصالح أحد وإن كانت أخيراً في نتائجها لصالح العراق أكثر ما هي لصالح إيران رغم الدمار والخسائر البشرية التي لحقت بالبلدين الجارين المسلمين .

أين كانت المفاجأة ؟

في الحروب عادة لا يوجد رابح للمعركة بشكل مطلق ، وحتى الدول المنتصرة تخرج من الحروب منهوكة القوى تريد ترتيب بيتها الداخلي ، الاقتصادي والاجتماعي والعسكري وكذلك الإداري علاوة على

ضرورة تنشيط علاقاتها الدولية ، وهكذا تبقى مثل هذه الدول مشغولة في ذاتها لسنين عديدة بعد الحرب ، إلا أن العراق قد خرج عن هذا النمط برغم سني الحرب الطويلة ، والخسائر البشرية والمادية الهائلة ، فقد خرج من الحرب وهو أصلب عودا ، وأقوى عزيمة وظهر في المنطقة كقوة كبيرة وجديدة أذهلت الجميع ، فالعراق الذي دخل الحرب بقوة عسكرية محدودة قد خرج منها بجيش جرار يصل تعداده إلى أكثر من مليون جندي ، وقدر بأكثر من خمسين فرقة ، إضافة إلى الخبرة والمراس العسكري التي اكسبته إياها الحرب ، والعراق الذي دخل الحرب وهو يستورد الأسلحة والذخيرة من هذا البلد وذاك ، خرج منها يدير صناعات حربية هائلة بل وغير تقليدية ، بحيث عاد يمتلك أسلحة الردع ، والعراق الذي دخل الحرب بثلاثة عشر مليون ونصف من المواطنين خرج منها بحوالي تسعة عشر مليون مواطن ، وأكثر من ذلك فقد خرج سليم البنية الاجتماعية ومرصوص الجبهة الداخلية ، ويحظى بدور قيادي في الساحة العربية واحترام مميز في الساحة الدولية . أما المفاجأة الكبرى بالنسبة للغرب فهي في تخييب آمال الغرب في أن العلمانية العراقية ستكون في وجه الإسلام ، فإن العراق خرج من الحرب وهو لا يقل حرصاً على السلام من إيران التي خاضت الحرب تحت الشعائر الإسلامية ، وهكذا ظهر العراق كقوة عظيمة في بلاد المسلمين يملك من أسباب القوة ما يمكنه من رد أي عدوان استعماري على المنطقة ، خاصة أن الهاجس التاريخي للغرب وهو عودة الإسلام لقيادة العالم من جديد . وكثير من تصريحات المسؤولين الغربيين تكشف ذلك ، فالقائد الفرنسي غورو الذي وقف على قبر صلاح الدين قال : « ها قد عدنا يا صلاح الدين » وفي الستينات صرح « يوجين روستو » رئيس قسم التخطيط آنذاك بوزارة الخارجية الأمريكية ، وكان أيضاً مستشار للرئيس جونسون صرخ قائلاً : « إن هدف العالم الغربي في الشرق الأوسط هو تدمير الحضارة الإسلامية وإن قيام إسرائيل هو جزء من هذا المخطط وإن ذلك ليس إلا استمرار للحروب الصليبية »(25) ، ومنذ بضعة أشهر ذكر المعلق الصحفي دفيد هاول في مقاله الذي نشرته صحيفة واشنطن تايمز وصحيفة جاپان تايمز بعنوان « تحول في مسار التاريخ » أن العدو الآن وبعد اندحار الشيوعية هو الإسلام وحضارته . وبذلك فليس غريباً هذا الجنون المستعر الذي حدث للغرب إزاء الحالة النهضوية للعراق في المنطقة خاصة أن العراق يركز مؤخراً في وسائله الإعلامية والتثقيفية أكثر من أي وقت مضى على الإسلام وعلى الترابط العضوي بين العروبة والإسلام ويعطي أهمية خاصة للجوانب الحضارية الإسلامية حيث كثرت المؤتمرات والندوات الإسلامية وكذلك المطبوعات والأبحاث المختصة في هذا الجانب .

الدخول العراقي في الكويت .

الأجواء السياسية المناهضة للعراق أخذت في التصاعد منذ مطلع عام « 1990 » وبدأت الحملات الإعلامية الغربية والحروب النفسية والسياسية والاقتصادية ضد العراق قبيل دخول القوات العراقية للكويت في الثاني من آب الماضي ، وقبل أن يكون هناك ما يعرف اليوم بأزمة الخليج ، فكان الجو مهيئاً لعدوان إسرائيلي على العراق ، بحجج وذرائع مختلفة ، امتلاكها لاسلحة كيماوية وأسلحة جرثومية محرمة دولياً) ، صناعات عسكرية استراتيجية تستطيع تدمير جوانب كبيرة من إسرائيل فيما إذا أطلقت من الأراضي العراقية ... إلخ .

وقطعاً للطريق على مثل هذا العدوان الذي هيأته وسائل الإعلام الغربية ، أعلن العراق وعلى لسان

التحدي العربي للمصالح الغربية !

ما الجديد في الأمر ؟

إن كل ما تقدم يبدو أنه قد أصبح بديهياً لتكراره ، رغم أن مواجهته والاستعداد العربي لهذه التحديات لم تصل لدرجة الأولويات ، إلا أن الجديد كان غائباً عن أذهان الجميع ، والذي يعد مفاجأة للأصدقاء كما هو مفاجأة للأعداء هو ذلك الذي أتى على هاتين المصلحتين الرئيسيتين للغرب في المنطقة دون سابق إنذار ألا وهي :

أ ـ الانتفاضة في فلسطين .

ب ـ حالة النهوض العراقية بعد حرب الخليج .

أ ـ الانتفاضة في فلسطين .

كل شيء كان عادياً في المنطقة ولم يخرج عن المألوف الذي تعودت عليه المنطقة ، خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان الهادف إلى القضاء على النية التحتية الفلسطينية التي مثلت منظمة التحرير الفلسطينية قاعدتها الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية والعسكرية ، وأصبحت عملية انتحارية هنا ، وغارة إسرائيل بالمقابل هناك من الأمور شبه الروتينية في المنطقة ، وعاشت المنطقة في حالة من الجمود السياسي والعسكري ، قابله ارتخاء دولي إزاء أزمة الشرق الأوسط ، إزاء هذا الوضع خرج الفلسطينيون على العالم بأسلوب جديد لمناهضة الاستعمار ومقارعته وهو التصدي لآلة إسرائيل العسكرية الحديثة ، بالحجارة ، وكان لهذا الأسلوب الجديد أكثر من معنى وأكثر من مغزى ، ففي غضون أيام قليلة اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة وانتشرت من مخيم إلى آخر ومن قرية إلى أخرى ومن حي إلى آخر ، وامتدت لتشمل كل فلسطين التي أصبحت ميداناً للمواجهة مع العدو يقف الجميع للمشاركة بحماس في هذه الأحداث وأصبح أبناء فلسطين جميعاً يشكلون جيشاً واحداً في ظاهرة جديدة تحدث لأول مرة بهذه الشمولية ، في تاريخ المنطقة ، انتفاضة عريضة واسعة عميقة في آثارها المباشرة ، يتحدى فيها المواطنون العزل إلاّ من إيمانهم بعدالة قضيتهم واحداً من أكثر الجيوش العالمية إرهاباً حيث ظهر. شعب موحد بعد أن ألغى مختلف الفروقات الطبقية والطائفية والمصلحية الذاتية واصبح الجميع يشكلون وحدة واحدة يدفعهم في ذلك إرث ثقافي وتاريخ مضغوط من الطاقات اليومية لمعاناة طويلة ، قابلة للانفجار في أي لحظة وصفها أستاذ إسرائيلي متخصص في شؤون الحركة الوطنية الفلسطينية « يوها شابورات » بأنها المرة الأولى التي توجد فيها حركة شبيبية تشمل جميع الطبقات وكافة مجموعات الشعب وحقاً أن مخيمات اللاجئين تقف على الخط الأول إلا أن القرى النائية جداً وسكان المدن يقفون في صف واحد من المواجهة ، إنه شعب بأكمله يثور وذلك يخلق تجربة وطنية مشتركة حتى الآن » [23] .

لقد خرج الشعب الفلسطيني نساؤه وفتياته وشبابه ورجاله وشيوخه إلى الشارع في انتفاضة من نوع جديد وأعلنوا للجميع في استفتاء جماعي وعلني وبلغة النضال عن حالة جديدة من وحدة الشعب ووحدة الهدف ووحدة المصير بوحدة النضال . لقد ضم إطار الانتفاضة منذ البدء كافة أبناء الشعب الفلسطيني ، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الطبقة أو السن وغدت الانتفاضة حركة شعب بكامله وليست ملك تنظيم أو حزب أو فئة أو طبقة معينة أو فكر محدد ، وهكذا فوتت

رئيس الجمهورية ، أنه يمتلك اسلحة كيماوية من نوع يعرف بالمزدوج وأنه قادر على حرق أو تدمير نصف إسرائيل على الأقل إذا ما حاولت الأخيرة شن عدوان على أراضيه ، وهنا شنت إسرائيل ووسائل الإعلام الغربية المرتبطة بها حملة إعلامية بقصد تشويه العراق ، وأظهرت العراق وكأنه يريد تدمير إسرائيل بالأسلحة الاستراتيجية الجديدة التي يمتلكها ، وتبعها في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأخذت وسائل الإعلام الغربية تبرز عناوين رئيسية « العراق يهدد بتدمير نصف إسرائيل » ، « العراق سيهاجم إسرائيل بالاسلحة الكيماوية » ، « صدام حسين يهدد بإحراق إسرائيل » ، ثم تبع ذلك حملة إعلامية مكثفة ضد كل ما يستورده العراق من صناعات وقطع تكنولوجية ، وتركزت على الأنابيب الضخمة التي يستوردها لأهداف صناعية حيث أظهرتها وسائل الإعلام الغربية على أنها مدفع عملاق جديد من نوعه ، يعمل العراق على تصنيعه ، بهدف تدمير إسرائيل ، ثم حملة الإعلام على ما عرف بـ « الشعلة الذرية » وقطع دقيقة للصناعات الذرية .

وهكذا فقد رسمت وسائل الإعلام الغربية صورة للعراق في الذهن الغربي بأنه ذلك الوحش الذي يريد أن يبتلع المنطقة بكافة الوسائل الحربية ، وعلى رأسها تلك الأسلحة المحرمة دولياً ، وأخذت المقاطعة الغربية ضد المستوردات العراقية تحت حجة أن العراق يعد العدة لصناعات ذرية ، واتسعت المقاطعة للعراق لتشمل العديد من الدول ، بل أخذت تصادر بعض الأجهزة التكنولوجية المعدة للتصدير إلى العراق تحت هذه الحجة ، وكانت ملاحقة قطع ما عرف « بالمدفع » في بريطانيا وتركيا وبلغاريا ... إلخ ، ورافق هذه الحملة إحياء الصورة القديمة عن العرب وإن حالة التخلف والهمجية البربرية تتحكم بأكثر من « 40% » من نفط العالم الذي تقوم عليه الحضارة العربية ، وبالتالي فلا يجوز وضع هذه الحضارة ومستقبل أجيال الغرب بين أيدي جماعات متخلفة وجهلة . أما وسائل الإعلام الإسرائيلية فقد احتلت الحملة ضد العراق جزءاً كبيراً فيها وأصبح العراق شغلها الشاغل فحين الإعلان عن تشكيل فريق تدريبي للطيران بين العراق والأردن ، شنت إسرائيل وعبر وسائل إعلامها حملة ليس على العراق فحسب بل وعلى الأردن كذلك رافقت هذه الحملة بالتوعيد والتهديد للأردن ، وغدا الطيران الأردني الذي كان يقوم بدورات استطلاع عادية ما هو إلا طيران يحمل أجهزة تصوير متطورة يقوم بمهامها لصالح العراق على طول الحدود الأردنية الفلسطينية ، وأصبح أي تقارب أردني عراقي أمراً مرفوضاً من إسرائيل بل يصور وكأنه إعداد لعدوان ضدها .

إذن كل شيء كان مهيئاً للتدخل الغربي وخاصة الأمريكان ، لتأتي الأزمة العراقية / الكويتية التي تصاعدت بطريقة غير طبيعية والتي عرف فيما بعد بأنها مرتبة بطريقة استفزازية ضد العراق ، لتكون المبرر الذي أعدت أمريكا قواتها سلفاً لاستعمار المنطقة والاستيلاء على مصادر النفط ، وإعداد العدة لتدمير القدرة العسكرية الوطنية التي كما ذكرنا لم ترق لها أبداً .

وجاء استيلاء العراق على الكويت ، ليعطي المبرر والحجة المنتظرة للهجمة الأمريكية على المنطقة ، فكما ذكر الملك حسين وأفادت العديد من المصادر على أن القوات الأمريكية كانت في طريقها إلى المنطقة قبل طلب المملكة العربية السعودية لهذه القوات ، بل أنها كانت في نصف الطريق (26) ، وتسارعت الأحداث العربية والدولية لتضع المنطقة برمتها على برميل بارود قابل للاشتعال في أي لحظة ، بعد أن

حشدت القوات الأجنبية بكثافة هائلة وبسرعة مثالية ووجدت في قرارات مجلس الأمن العديدة والمتسرعة غطاءً دولياً ليكون الوضع وكأنه مسرحية معدة سلفاً ، واستعد لها الممثلون بشكل جيد ، بحيث أدى كل واحد منهم وحتى من الممثلين الثانويين والتابعين دوره بطريقة ممتازة .

لكن هل فقط كان هذا الذي يدعو الغرب بقيادة الولايات المتحدة لهذا الاستنفار وبهذا الشكل ؟ دون شكل هناك حوافز أخرى للإدارة الأمريكية تدفعها لهذا الاستنفار منها :

1 ـ « طموح واشنطن المتفرد بصياغة النظام العالمي الجديد ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وفق تصوراتها التي تعكس التطلع للهيمنة على العالم .

2 ـ محاولة الحفاظ على دور الولايات المتحدة المهيمن في العلاقة مع حلفائها في حلف الاطلسي واليابان .

3 ـ السعي لإقامة أحلاف وتكتلات عسكرية إقليمية ، في ظروف انتهاء المواجهة بين المعسكرين لتأمين الهيمنة على « الجنوب » ومقدراته .

4 ـ محاولة تحاشي فتح ثغرة جديدة وخطيرة في جدار الاقتصاد الأميركي المنهك من مرحلة سباق التسلح ، قد يترتب عليها أزمة لا يمكن التكهن بأبعادها وعواقبها [27] . إذن نستطيع القول أن الهدف الأمريكي هو ضرب القدرة العراقية الجديدة حتى لو انسحب من الكويت ، وأقدم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا المجال ، وأن الولايات المتحدة لم تعد ترى في المنطقة سوى مصالحها ومصالح إسرائيل وتصنيفها للأصدقاء والأعداء من العرب انطلاقاً من هذا المعيار » .

أين فلسطين والفلسطينيين من هذه الأزمة ؟

بحس وطني فطري عبرت الانتفاضة عن انتماء الشارع العربي حيث وقفت مبكراً لتعلن تأييدها للعراق ، فكانت قدوة للحركات وللأحزاب والمنظمات الشعبية العربية ، فبوصلة الانتفاضة لم تخطيء ، لأنها منطلقة من روح وطنية خلاقة لها في النضال تاريخ عميق وفي مواجهة الاحتلال تراث كبير ، ومن الطبيعي أن يكون أهل الانتفاضة من السباقين في مساندة العراق لأنهم يدركون أنهم والعراق أصبحوا في مساندة الخندق المتقدم المدافع عن هذه الأمة وعن تاريخها وقيمها وحضارتها ، ولأنهم يدركون أن العدو الإمبريالي ــ الصهيوني لن يستثني أحداً ما قدر له أن يتقدم في المنطقة . ولأنهم يدركون كذلك أن انتصار العراق انتصار لانتفاضتهم وأن أي خلل في معادلة الخليج ستكون الانتفاضة أول من يصيبها آثار ذلك الخلل ، فالمعركة الحالية على أرض الخليج معركة نضال جديدة ضد العدو المشترك الإمبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية العربية . وأن المواجهة لهذا العدو المثلث في المنطقة يجب أن تكون المواجهة موحدة ، وبالتالي مصير الجماهيز العربية في المنطقة هو مصير واحد ، وإن إعلان المواجهة والتحدي للإمبريالية في الخليج هو زخم جديد استمدته الانتفاضة من الفعل الثوري العربي الجديد ، فأهل الانتفاضة كانوا قد رأوا في العراق وقبيل أزمة الخليج بأنه يتبنى استراتيجية عربية جديدة قائمة على الاعتماد على الذات ، وتسخير الثروات النفطية والأرصدة العربية لخدمة المصالح العربية . فهو الطريق الجديد الصائب في البحث عن الاستقرار والثبات ليس في المنطقة فحسب بل في العالم المتغير ، كما يتجلى ذلك في الموقف الذي وقفه العراق في مبادرته التي طرحها في الثاني عشر من آب والتي جاء في بندها الأول :

1 ـ إعداد ترتيبات انسحاب وفق مبادئ واحدة لانسحاب إسرائيل فوراً وبلا شروط من الأراضي

العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان ، وانسحاب سوريا من لبنان ، والانسحاب بين العراق وإيران ، ووضع ترتيبات لحالة الكويت وأن تنسحب الترتيبات العسكرية في توقيتاتها وكل ما يتصل بها من ترتيبات سياسية ، على كل الحالات ووفق نفس الأسس والمبادئ والمنطلقات المعتمدة ، آخذين بعين الاعتبار الحقوق التاريخية للعراق في أرضه ، واختيار شعب الكويت . وأن تكون البداية في تطبيق البرنامج بما هو أسبق للاحتلال أو ما سمي احتلالاً ، مبتدئين بتطبيق كل ما صدر من قرارات لمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة لكل الحالات ، وهكذا وصولاً إلى أقرب حالة فيها ، وأن تطبق نفس الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن حيال العراق تجاه من لا يلتزم بهذا الترتيب أو يتجاوب معه » .

هذا الربط بين قضايا المنطقة وضرورة الربط بين الحلول لم يكن تكتيكياً وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، إذا إن العراق بات واضحاً في هذا الموضوع كما لاحظنا قبل أن تقع أزمة الخليج ، ناهيك عن الايديولوجيا القومية التي استند إليها نظام الحكم العراقي والتي هي ايديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي وقد كنا اطلعنا على نظرة هذا الحزب إلى القضية الفلسطينية التي اعتبرها قضية العرب الأولى ، فالعراق حينما ربط قضية فلسطين بقضية الخليج كان منسجماً مع نفسه مع فكره مع مسيرته وتاريخه أما الفلسطينيون ، فهم كعادتهم في القضايا القومية يدفعون الثمن مقدماً بل وغالباً عن كل العرب ، وليس فقط في قضيتهم القضية الفلسطينية ، بل لاحظنا ذلك في القضية اللبنانية واليوم في الخليج ، حيث سارعت دول الخليج باتخاذ إجراءات شديدة لتضييق الخناق على الفلسطينيين حتى قبيل أن تتخذ م. ت. ف موقفاً رسمياً من الأزمة رغم أن المنظمة لم تعلن رسمياً أنها مع العراق في احتلاله للكويت ، إلا أن المنظمة دفعت ثمن حيادها حيث كان المطلوب منها أن تكون مع الكويت وبالتالي مع الولايات المتحدة الأمريكية وجيوشها ضد العراق حتى تثبت حسن نواياها إزاء أمراء النفط ، ولماذا يصور الفلسطيني وكأنه هو الذي قام بادخال قواته إلى الكويت ؟ وباتت التهديدات مكشوفة ضد الفلسطينين وحتى بلقمة عيشهم وبالتالي ترتيبهم وبهذه الطريقة يخدم الأهداف التي عجزت إسرائيل عن تحقيقها .

لقد انعكست أزمة الخليج اقتصادياً على الأراضي المحتلة كانخفاض القيمة الشرائية للدينار الأردني بقيمة 15 ٪ ثم انخفاض القيمة الشرائية حيث من المتوقع عودة عشرة آلاف فلسطيني ممن يحملون الهوية إلى الأراضي المحتلة خاصة الأمهات والأطفال والأباء الذين سينضمون إلى خط البطالة الذي وصل سنة 86 في الأراضي المحتلة إلى 30 » ٪ » كما أنه من المتوقع أن تتوقف تحويلات الفلسطينيين العاملين في الكويت والتي تشكل 13 » ٪ » من مجمل الدخل القومي الفلسطيني ، ولم تقتصر هذه على الفلسطينيين العاملين في الكويت فحسب بل إن المخاوف في أن تمتد لتشمل كل الفلسطينين[28] العاملين في الجزيرة والخليج والذين يصل عددهم إلى حوالي « 800 » ألف فلسطيني .

أما بالنسبة لصناديق الدعم والتبرعات الرسمية في الخليج فالتقريرات غير الرسمية تفيد بأنه خلال عامي « 1988 – 1989 » وصل إلى حوالي « 50 » مليون دولار ، سيؤثر انقطاعها على مشاريع الجمعيات والبناء وتحسين المستشفيات ... إلخ ، أما التبرعات الرسمية وشبه الرسمية والتي بلغت العامين الماضيين « 80 » مليون دولار ، فإنها هي الأخرى ستهتز ، كما أن قيمة التحويلات لصناديق الدعم المختلفة والتي تقدر ما بين « 12 – 15 » مليون دولار ، ستتأثر كذلك ويتوقع أن تصل قيمة الخسائر الإجمالية إلى مبلغ

يتراوح ما بين « 75–170 » مليون دولار دون الإشارة إلى الخسائر غير المباشرة وهذا يشكل نسبة « 10 ٪ » من مجموع الدخل القومي في الأراضي المحتلة هذا علاوة على المساعدات الرسمية التي تقدم إلى « م. ت. ف » من دول الخليج حسب مقررات القمم العربية (29) .

لابد من الاعتراف أن أزمة الخليج قد أضافت أعباءً اقتصادية جديدة على أبناء الانتفاضة الذي كانوا قبيل هذه الأزمة يعانون من ضائقة مالية فائقة ، لتأتي هذه الأزمة وتزيد الطين بلة خاصة من قبل دول النفط الذين يحاولون ابتزاز الشعب الفلسطيني والعاملين منهم على أراضيه ، وهم بذلك أرادوا أم لم يريدوا يعاقبون شعب الانتفاضة على مواقفه من أزمة الخليج ويخففون العبء على المحتل الإسرائيلي ، مقابل كل هذا تنبري أصوات عربية وتدعي بقومية القضية الفلسطينية لترفض أي ربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، وسيبقى الشعب الفلسطيني يدفع فواتير للموقع الاستراتيجي والنفط العربي إلى أن يخلق الله ما لا تعلمون .

الهوامش

(1) الملك حسين — تصريحات نشرتها مجلة نيويورك تايمز الأمريكية الثلاثاء 1990/10/16 — نقلاً عن الدستور الأردنية الأربعاء 1990/10/17 .

(2) د . عبد الوهاب الكيالي — تاريخ فلسطين الحديث — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — الطبعة العاشرة — 1990 ص 22 .

(3) المصدر السابق ص 22 .

(4) المصدر السابق ص 22 .

(5) حسن صبري الخولي — سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين مجلد 1 ص 114–115 . القاهرة — دار المعارف 1972 .

(6) أنطون كنعان — فلسطين والقانون — تقرير كامبل بانرمان — بحث منشور في محضر جلسات المؤتمر الثالث لاتحاد المحامين العرب المنعقد في دمشق 1957 . ص 457–486 .

(7) د . سهيلة الريماوي — تقرير كامبل بانرمان — بين القبول والرفض — المجلة الثقافية — الجامعة الأردنية العدد التاسع 1986/1985 ص 94–97 .

(8) د . عوده بطرس عوده — القضية الفلسطينية في الواقع العربي — عمان 1970 – ص 213 ص 1 .

(9) د . عبد الوهاب الكيالي — تاريخ فلسطين — مصدر سابق — ص 440 .

(10) وثائق المقاومة العربية في فلسطين — بيروت — تحرير عبد الوهاب الكيالي ص 52 .

(11) الميثاق الوطني الفلسطيني المادة 19 .

(12) ميشيل عفلق — في سبيل البعث — دار الطليعة بيروت ط 16 ص 121 .

(13) د . الياس فرح — مهام المرحلة — جريدة الثورة البغدادية — 1978/12/7 ص 2 .

(14) ميشيل عفلق — نقطة بداية — دار الطليعة — بيروت 1970 ط 4 ص 155 .

(15) ميشيل عفلق — نقطة البداية — مصدر سابق ص 158 .

(16) ميشيل عفلق — نقطة البداية — مصدر سابق ص 223 .

(17) المصدر السابق — ص 171 .

(18) د . مجدي حماد — إسرائيل في إدراك عبد الناصر — المستقبل العربي — عدد 28 ص 496 .

(19) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر — رسالة في 1961/8/18 م 3 ص 496 — القاهرة — مصلحة الاستعلامات .

(20) بيان في 1969/11/9 م 7 ص 106 – 110 .

(21) بيان في 1964/2/25 م 4 ص 551 – 551 .

(22) د . عبد الرضا أسيري ـــ الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ـــ المجلة العربية ـــ للدراسات الدولية ـــ السنة الثانية ـــ العدد الأول ـــ شتاء 1989 ص 14 .

(23) د . صائب عريقات ـــ ندوة حول أزمة الخليج تحت رعاية مركز بيان للبحوث والإنماء في مدينة رام الله عقدت بتاريخ 90/9/15 ونشرت في جريدة الفجر المقدسية بتاريخ 1990/9/19 .

(24) د . صائب عريقات ـــ المصدر السابق .

(25) المصدر السابق .

(26) د . ذياب مخادمة ـــ الإعلام الغربي وأزمة الخليج ـــ جريدة الدستور الأردنية 1990/9/19 .

(27) الملك حسين ـــ مصدر سابق .

(28) حازم الشتار ـــ محاضرة في رام الله ـــ مركز بيبان للإيجاز ـــ نشرت في جريدة الفجر الجديد المقدسية بتاريخ 1990/9/19 .

(29) سمير حليلة ـــ محاضرة في مدينة رام الله 1990/9/15 ونشرت في جريدة الفجر المقدسية بتاريخ 1990/9/19 .

الاجتياح العراقي للكويت
حل أزمة أم تعبير عنها ؟

د . دلال البزري*

تكثر التفسيرات التي تعلل وتقيم أزمة الخليج الحالية . ولكن الأكيد هو أن هذه الأزمة كانت محطة انقلبت فيها كافة المعايير ، وحدثاً أحدث هزة كبيرة على جميع الصعد . ومفيداً في البحث عن أسباب اندلاع تلك الأزمة ، الاطلاع والتدقيق في الأزمات السوسيولوجية ذات الانعكاسات السياسية التي تتفاعل في بلدان الخليج ، والتي تأخذ ـــ من ضمن إشكالات أخرى ـــ شكل الصراع بين المفهوم القطري الضيق من جهة والمفهوم القومي الأشمل ومحاولات الدمج والتوحد المرتبطة به من جهة أخرى . فاجتياح العراق للكويت ، وهما من الدول الخليجية ، جاء تعبيراً عن هذه الأزمة ، وليس حلاً لها .

يصعب حصر زوايا النظر التي يمكن من خلالها معالجة ما بات يسمى بـ « أزمة الخليج » : سواء تلك التي تحللها كموضوع قائم بذاته أو تلك التي تستند إليها كنقطة استدلال تقاس بواسطتها التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ أواسط الثمانينات . فمنهم من اعتبرها امتحاناً سانحاً للـ « ذهنية السياسية الجديدة » السائدة في الاتحاد السوفياتي بعد تدشين مرحلة البريسترويكا ، متوقعين أشكالاً ومضامين « مبتكرة » للعلاقات الدولية ستكون هذه الأزمة المنعطف الحاسم العامل على إرسالها . وقد استندوا في ذلك ـــ مثلاً ـــ إلى إجماع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على إدانة العراق وإصدار قرار بحصاره والسماح الضمني باستخدام القوة ضده إلخ [1] ... ومنهم من يحدد أواسط الثمانينات تاريخاً مؤشراً لبدء الأزمة ، عندما انخفضت أسعار النفط بقرار أميركي ودعم كويتي وإماراتي وتواطؤ سعودي : وهو انخفاض أدى بدوره إلى تقلص المساعدات للدول الفقيرة ـــ العربية منها وغير العربية ـــ وإلى تزايد ديون العراق ، بعدما كانت هذه الأخيرة قد بلغت 250 مليار دولار إثر حربه مع إيران [2] . هناك أيضاً من يفسر سرعة الأميركيين المذهلة بإرسال قواتهم العسكرية إلى الخليج « حماية لأراضيه » ، بأرقام نفطية : فإذا أضيف الانتاج النفطي العراقي الأصلي (139 مليون طن يومياً) إلى الانتاج الكويتي (95 مليون طن) ، سيصبح العراق في حال احتفاظه بالكويت في الصف الرابع من المنتجين النفطيين بعد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية . وهو موقع يعطي قدرة هائلة في التحكم بالانتاج والأسعار لا يرغب بها المستهلكون الغربيون ... [3] . ومنهم من ينظر إلى الاجتياح العراقي للكويت وما لحقه من تواجد للقوات الأميركية في الخليج ، تجسيداً لانهيار « النظام الاقليمي العربي » الذي أنشيء بالأصل بالرغم من

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـــ الجامعة اللبنانية .

إرادة الغرب ومن تفاوت الحماسة العربية بين مؤيد وساكت ومهمل إلخ ، متابعاً بأن كل الظروف الموضوعية ــ الدولية منها والعربية ــ تضافرت خلال الثمانينيات لتقضي على هذا النظام بعدما بدأ يضايق البعض ، فيما لا يرى البعض الآخر فيه سوى وعاءٍ فارغ لقضايا/تلتهب خارجه [4] .

لست هنا بصدد وضع لائحة كاملة بكافة زوايا النظر ، ولا بتفصيل واحدة منها على الأخرى : إذ إن منطقتنا ، والأحرى أزماتها ، يعتريها من التشابك والتعقيد ما لايسمح بالرسو على زاوية نظر واحدة . وإذا تأملنا بشيء من الكنية السياسية ــ أي إذا حاولنا التخلص من « الجهوزية » المفهومية التي تجعلنا نتعصب لوجهة النظر هذه أو تلك ــ ، سيكون بمقدورنا أن نتواضع فعلاً ــ لا قولاً ــ أما هذا الكم الهائل من المعطيات وتداخلها في منطقتنا ... بادئين بتفكيكها ــ وهو أمر ليس بالهين ــ ومعترفين سلفاً بأن عملية التفكيك بغنى عن الزوايا الأخرى ولا متقدمة عليها . أقول هذا الكلام لأن البحث الذي سيلي هذه المقدمة لا يعد بالإجابة على كافة التساؤلات التي يمكن لأزمة الخليج أن تطرحها : فهو محاولة لصياغة مقاربة سوسيولوجية (لا هي مونوغرافية (*) ولا هي شاملة ناجزة) تسلط الضوء على مشكلات ناتئة ــ سوسيولوجياً أيضاً ــ ، وتدعي بأن تسليط الضوء هذا قد يفيد بنقاش أزمة الخليج ، فضلاً عن مشكلات عربية أخرى ليست على تماس مباشر بها على طريقة الأواني المُستطرقة .

غير أن نقاربتي السوسيولوجية هذه ليست خالية من الإشكالية ، أي الهمّ الضمني الذي يربط تتابع الكلام ويعطيه الفائدة المفهومية المرتجاة (التي تساعد على بلورة بعض المفاهيم الضمنية أو الغائبة أو غير الواضحة) . لذا سأحاول صياغة الإشكالية التي تبطن موضوعي ، تمهيداً إلى ملامسة قسماته عن قرب .

الإشكالية

قد يتبادر إلى ذهن البعض ، بعد قراءته المقدمة ، بأن منطقاً سجالياً شبه باطن ، كالذي تشهده حلقات المثقفين والدعاة السياسيين مؤخراً ، هو الحاكم لإشكاليتنا . ويتلخص هذا المنطق في الموقف إما السلبي أو الإيجابي من الاجتياح العراقي للكويت : هذا ليس حالنا رغم ما قد يوحيه السابق واللاحق من كلامنا : لنباشر إلى القول إن المبتدأ لإشكاليتنا ينطوي على الظن **بأن الاجتياح العراقي للكويت ليس حلاً لأزمة بقدر ما هو تعبير عنها** . رُبّ مشكّك هنا حول صحة وجود « أزمة » بالأساس في الخليج قبل الحدث العراقي ، ومتسائل تالياً حول علاقتها ببقية أقطار الوطن : هذا هو بالضبط بيت القصيد لإشكاليتنا التي سنحاول فيما يلي صياغتها بأكثر الوجوه وضوحاً .

لنبدأ بالقول بأن الثروة النفطية التي اكتشفت في أقطار الخليج والجزيرة عشية الحرب العالمية الثانية ثم نمط استغلال هذه الثروة (وسنأتي إلى الكلام عنها تفصيلاً) ، أوجدت حالة من التفاوت الشديد بين هذه الأقطار وتلك التي حرمتها الجيولوجيا منها . ونستعير هنا مفهوم « التقسيم الطبقي العربي » من عالم الاجتماع المصري « سعد الدين إبراهيم » لوصف المشهد العام للأقطار العربية المعاصرة بمقارنتها ببعضها (انظر الجدول رقم 1) [5] . فكما يبين الجدول ، تقف على قمة هذه الأقطار ، دول قليلة السكان وغزيرة الدخل (دخلها الفردي الاجمالي 7035 دولاراً أميركياً للعام 1977) وينتهي عند سلمها الأسفل أخرى شديدة الكثافة السكانية ومتدنية الدخل الفردي (31 دولاراً) . إذا أضفنا إلى هذا المعطى واحداً آخر ، هو

(*) المونوغرافيا : هي دراسة وصفية تفصيلية لمنطقة ما ، أو بلد ، أو شريحة إلخ .

التفاوت الشديد للدخل الفردي داخل الأقطار العربية نفسها ـــ سنأتي إلى تفاصيلها ـــ نجد أن هناك نظامين طبقيين في الوطن العربي : الأول قطري والثاني قومي ، يصفهما « د . سعد الدين إبراهيم » بأنهما شديدا الترابط إلى حد يبدو وكأنه هناك « ثمة علاقة جدلية متبادلة بين النظامين ، من حيث الديناميات التي تحرك أياً منهما ، وكذلك الآثار المترتبة عليهما » [6] . هذا في ما يخص مستويات التقسيم الطبقي مأخوذة بالمعيارين القومي والقطري . إلا أنه يجب الإضافة أن الصلات العربية ، رغم ما يعتريها من انقسام ، لم تكن يوماً بالوثوق الذي نشهده اليوم . ومن أبلغ الدلالات على هذا الترابط « التدفق المستمر من الأيدي العاملة والأموال (...) ، وتدفق الأفكار والمواقف وأنماط الاستهلاك الجديدة ، ومحاولات التأثير السياسي فيما بين الحكومات (...) وتدفق التهديدات العسكرية المحتملة والانتفاضات المتوقعة » [7] .

من جهة أخرى ، إذا أخذنا هذا المشهد العربي العام مقلوباً في التاريخ وافترضنا بأن المال النفطي وظّف بغير الطريقة التي سنأتي على ذكرها وضمن إطار سياسي ـــ تاريخي مغاير (وهو ليس افتراضاً علمياً إلا بالقدر الذي يفيد بلورة الإشكالية على أفضل وجه) . أقول : لو افترضنا ذلك لأمكن ، بالمعايير السوسيولوجية ، إحداث نوع من الاندماج المجتمعي ـــ في الإطارين القطري والقومي ـــ ، عبر ثلاثة مستويات ، أو واحد منها على الأقل رغم يقيننا بوهن الواحد دون الآخر . **فالأول** سياسي عبر إشراك المجتمع بسلطة القرار ، **والثاني** اجتماعي عبر دمج كافة الشرائح في مشروع انتاجي مثمر يقلل من حدة التفاوت بينها ، **والثالث** ثقافي عبر تشذيب الازدواجية الثقافية الحادة أو التخفيف منها تمهيداً لبلورة ثقافة عربية حديثة أكثر تصالحاً مع التاريخ ومع نفسها . أما وقد حدث ما حدث وانطلق الوطن العربي المعاصر مرسخاً عوامل عدم الاندماج فيه ـــ القطري منه والقومي على حد سواء ـــ ، فإن « الترابط الوثيق » داخل كل قطر . فكما أنه داخل كل قطر ، لن تجد أية شريحة اجتماعية أو ـــ طائفية أو أثنية إلخ ـــ من حيث المبدأ ، حلاً لمشكلاتها إلا بعلاقة تفاعلية واندماجية مع الشرائح الأخرى ، نرى هذه الشريحة ـــ أو الطائفة أو الأثنية إلخ ـــ تحل مشكلاتها على حساب الشرائح الأخرى وأحياناً بالتصارع معها . فيما تضخ الشرائح على بعضها مشلات تعيق الحلول الممكن إيجادها . كذلك في الأقطار العربية ، ما من حل ، من حيث المبدأ ، لإحدى المعضلات إلا بعلاقة تفاعلية واندماجية مع الأقطار الأخرى ، فيما نجد القطر يحل مشكلاته على حساب أقطار أخرى ويضخ عليه عراقيل أمام أي احتمال للحل .

هذا إن لم نقل أن حروبه الداخلية أو الأهلية ، الباردة منها أو الساخنة ، هي الضابطة الداخلية للتفجرات التي يمكن أن تخل بموازينه الداخلية والخارجية الهشة [8] . تلك هي المعالم الإشكالية لما سمي في عقد الثمانينات بالـ « النظام العربي الاجتماعي الجديد » : نظام أشبه « بالأمر الواقع » حكمت نشأته معطيات التبعية السابقة واللاحقة وطبيعة البُنى السوسيولوجية السياسية المتوافقة مع هذه المعطيات ، وأخيراً نمط إعادة توزيع ثروته النفطية . نظام تمنح فيه خاصته رشوات لعامته بتوظيف يده العاملة وبتقديم « مساعدات » لم يُسمح لها يوما أن تتحول إلى أداة تنموية فعلية ، بل توظف خاصته رؤوس أموالها « الفائضة » في مشاريع استثمارية غربية تعود على عامته ببطالة وتضخماً وتبعية غذائية واضمحلال مشاريع صناعية إلخ . إلا أن « أمر الواقع » هذا أوجد بغفلة من القيمين عليه ، آليات محلية وعربية ـــ تعمل بالسلب والإيجاب ـــ لو احتدمت واحدة منها لصار خرقه حتمياً ... ليستبدل هذا « القانون » بمنطق

« القوة » .

أشرنا أعلاه إلى العوامل التي تجعل ممكناً الأخذ بالوطن العربي كوحدة تحليلية قائمة بذاتها ، تحكمها درجات من التفاوت . لكننا لم نصف العامل الحاسم لهذه الوحدة ، والذي يبدد ـــ نسبياً ـــ هذا التفاوت ويقرب البنى العربية إلى بعضها ليجعلها متشابهة ، إنه **النمط الاقتصادي** القائم على الريع . **فالريع** بصفته خيراً اقتصادياً يأتي من خارج حلقة الانتاج المباشر ويعتمد التوزيع أساساً ، لم يَعُد قصراً (سواء كنمط اقتصادي أو كأسقاط ذهني على السلوك الاجتماعي ـــ السياسي) ، على الدول النفطية الخليجية ، بل تعمم على مختلف الأقطار العربية [9] . ويسوّغ ذلك ثلاث حجج : **أولاً** ، حركة العمالة العربية إلى بلدان النفط ذهاباً وإياباً . **ثانياً** ، المساعدات التي تتلقاها الدول الفقيرة ـــ محدوديتها ـــ من الدول النفطية ، **ثالثاً** ، المساعدات والقروض التي تتلقاها هذه الدول أيضاً من الحكومات الغربية .

إن هذا القدر من عوامل الاشتراك بين الأقطار العربية المعاصرة اعتقده كافياً لايضاح الخيط الخفي الذي لا يجد « المراقبون » الغربيون ـــ ومن تبعهم من محللين عرب يستعيرون منظارهم ـــ ما يجمع أوصاله ، لذلك تجدهم يفاجأون دائماً بالـ « حدث الشرق أوسطي » غير القابل للتحليل « العقلاني » أو التوقع . وكأن هذه البقعة من العالم صندوق عجائب كبير تصنع بداخله كافة الصور والألوان والأشكال السحرية غير الممكنة التخيّل (*) .

في ما تبقى من هذا البحث سأحاول أولاً رسم المعالم المشتركة لدول الخليج النفطية ـــ السعودية ، قطر ، الإمارات ، البحرين ، الكويت ـــ ، لا دخل بعدها إلى دقائق المجتمع الكويتي ، وذلك باعتماد الإشكالية التي أوضحتها أعلاه كلازمة تتكشف حيناً وتتوارى غالباً تبعاً لمقتضيات النص .

سمات خليجية مشتركة : ثغرات اندماجية

منذ نهاية القرن السابع عشر كان للتدخل البريطاني في الخليج موجبات علنية يجدر التوقف عندها قليلاً . يعدّد عالم الاجتماع الكويتي « خلدون النقيب » هذه الموجبات بالثلاث : « 1 ـــ محاولة القضاء على أعمال القرصنة في المحيط الهندي والخليج العربي بعد معاهدة 1798 مع مسقط (...) . 2 ـــ محاولة القضاء على تجارة الرقيق بعد قرارا بريطانيا وقف التعامل مع هذه التجارة (...) . 3 ـــ محاولة منع الإتجار بالأسلحة » [10] . تحت هذه الذرائع المختلفة وضع البريطانيون يدهم على منطقة الخليج وباشروا معاهدات الحماية التي أعقبها ترسيم الحدود وإقامة الكيانات وتثبيت بعض الزعامات القبلية . مذاك أدخلت المنطقة في دورة النظام الرأسمالي وقد كان لهذا الدخول تجليات مختلفة .

فعلى **مستوى الاقتصاد** أحدث هذا **الالتحاق انهياراً** كاملاً للحالة الطبيعية والانتاج الحرفي وللاقتصاد المبني على تجارة المضاربة التقليدية ، وحُوِّل التجار المحليون إلى موزعين أو وكلاء للسلع الأوروبية

(*) على العموم ، ليست هذه الرؤية « بريئة » : فالأخذ بالعالم العربي وحدات متلاصقة هو من صميم ما رتبه لنا الغرب وارتضيناه غداة سقوط الامبراطورية العثمانية من تجزئة لأقطارنا . لكن هذه الرؤية كان لها عواقبها الوخيمة على الغرب نفسه ـــ أو ربما أرادها كذلك ـــ : فمن الملفت للنظر أن تنظر كافة المنابر الغربية ـــ الإعلامية منها والأكاديمية ـــ إلى العالم العربي منذ عقد أو اثنين ، وكأنه « يعاني » من الأصولية الإسلامية ، متغافلاً عن كون هذه الأصولية هي أيضاً ، وإلى حد بعيد ، تعبير عن أزمة أكثر مما هي حلاً لها . وإذ كان ينتظر أن يأتي الانفجار من الشرق ـــ الأصولية ـــ ، أتاه من الغرب ـــ أزمة الخليج .

شبه المصنعة والسلع الاستراتيجية التي تحتكرها الشركات الغربية . والأهم من كل ذلك والذي سيكون له امتداد لاحق ، خاصة بعد اكتشاف النفط ، وهو إخضاع المنطقة للتخصص السلعي : « فانحسار دور الحجاز الاقتصادي جعل جلّ حياته الاقتصادية معتمدة على الحج وكذلك ارتكاز اقتصاد اليمن على تصدير القهوة (...) وللأسباب نفسها استندت الحياة الاقتصادية في الخليج على تجارة اللؤلؤ »(11) .

التغييرات البنيوية نفسها أحدثها هذا الالتحاق علىالمستوى السياسي ، بأن حوّل مركز الثقل السياسي في المنطقة من الموانئ التجارية إلى الداخل القبلي مثبّتاً تركيبة طائفية ــ قبلية أُفرغت من مقوماتها « الطبيعية » ، وأقصد بـ « الطبيعية » هنا ، فضلاً عن الدورة الخلدونية للمُلك(12) ، ويذكر منها « خلدون النقيب » اثنتين : « ــ أــ هناك دائماً إمكان انتقال أو انسحاب جزء كبير من السكان من المنطقة عند نشوب نزاع ؛ ــ ب ــ هناك إمكان التمرد على الحاكم أو خلعه أو قتله بتحالف من أسرة الحاكم مع بعض فئات السكان القوية سياسياً أو اقتصادياً »(13) . ومن أهم مرتكزات الانتقال من حالة الحكم « الطبيعية » إلى تلك التي امتدت حتى اليوم ، هو إضعاف القبائل الأخرى قسراً عبر تثبيت حكم القبائل التي قويت لحظة التدخل الاستعماري . يقول « فؤاد إسحاق الخوري » : « نتيجة الاستعمار أهملت التحالفات القبلية التي كانت تستعمل لضبط الأمن والصراعات القبلية والمحلية ، واستبدلت بمؤسسات أمنية خاصة بالدول فقط ، كالشرطة والجيش والبوليس »(14) . بحيث يمكن القول إن النمط السياسي للحكم انتقل من **النظام القبلي إلى الحكم القبلي** ، الذي لم يكتف ببسط « شرعيته » بواسطة البريطانيين ، بل استمد منهم القوة ليتعزز بسلسلة آليات أهمها :

ــ **تثبيت الأرض** : وهو عامل لم يعهده قبلاً . إذ إن سيادة « الأرض » كانت تأتي بالدرجة الثانية من الأهمية عند القبائل بعد وحدة القبيلة وتماسك بطونها . وهو منطق انقلب منذ أوائل القرن التاسع عشر بعد المعاهدة الموقعة العام 1820 بين البريطانيين وزعماء القبائل الخليجية والتي بموجبها تثبت القبائل وبعض بطونها كل في إقليم محدد .

ــ **أما الآلية الثانية فهي ما خصص لأفراد هذه القبائل ــ الأسر من مبالغ مالية يفترض بها أن تكون لخزينة الدولة** ، فضلاً عن المناصب الحكومية والمواقع الحساسة في السلطة وإدارة المشاريع الاقتصادية الضخمة إلخ . وقد ظل معمولاً بهذا المبدأ حتى يومنا هذا ، مع تفاوت بسيط بين الأسر .

لقد آدى « التحديث » السياسي هذا ، أو ما يسميه « فؤاد إسحاق الخوري » « التنظيمات البيروقراطية » ، إلى بلورة ظاهرة سيكون لها أثران بالغا الأهمية ، هي تعزيز سلطة القبائل الحاكمة ، لا بل تثبيتها لُمدد تفوق التوقعات الخلدونية .

يبين الجدول رقم 2 (15) الزمن الذي استقرت خلاله هذه الأسر في الحكم . وأقدمها على الإطلاق حكم آل الصباح في الكويت وهو 246 عاماً ويليها آل خليفة وهو 207 أعوام إلخ . وإذا علمنا بأن العديد من هذه القبائل أو بطونها ، تنتسب إلى قبيلة واحدة بالأصل (آل خليفة وآل الصباح مثلاً ينتسبون إلى العتوب من قبيلة عنزة ، وينتسب آل بوفلاح وآل بوفلاسة إلى قبيلة بني ياس إلخ) ، يمكننا الاستنتاج **أولاً** : أن هذه الأسر وكأنها هي القبيلة ــ دون غيرها ــ صاحبة العصبية ، تحكمها كل أليات العصبية من عصبيات وخصومات وغزوات وتوزيع غنائم ... وحتى الزيجات (16) .

ثم يمكننا الاستنتاج ثانياً أنه على ضوء تفرّق هذه القبائل وتطبيق مبدأ الأنساب على عملية توزيع المخصصات والمناصب وما أتى على بقية القبائل من ضعف وعزلة ، رست أنماط من الدول في هذه المنطقة أطلق عليها « خلدون النقيب » صفة « **التسلطية** » .

هناك صلة حميمة بين سمة الحكم التسلطية وبين النمط اللااقتصادي الذي تتبناه. وقبل الخوض في تفاصيل هذه العلاقة ، سأتوقف عند الاقتصاد الريعي معرّفة به ومدلّلة على قنواته . هو حسب تعبير الفيلسوف المغربي « محمد عابد الجابري » « مذهب في المعاش غير طبيعي » لأنه لا يقوم على الانتاج ، بل يعتمد « إما على الغزو وما معناه (...) وإما العطاء الذي يمنحه الأمير مما جمعه بالطريقة نفسها ، طريقة الغزو داخليا وخارجياً (...) . والغنيمة نوع خاص من الدخل (خراج أو ريع) وطريقة في صرف هذا الدخل (العطاء بأنواعه) وعقلية ملازمة لهما » [17] . في هذا التعريف نحن معنيون فقط بالـ « أمير » وبالـ « عطاء » أمّا « الغزو » ، وإن اتخذ لدى « الجابري » الصفة التاريخية المعروفةث، أي الغزو القبائلي السائد داخل النظام القبلي التقليدي ، إلا أنه يرتدي لدينا معنى آخر . ففي ظل استتباب الحكم القبلي بالوسائل الحديثة صار الغزو غزواً للسلطة واستملاك خيراتها ومنح القبيلة المسيطرة حق القرار المطلق بطريقة انفاق هذه الأموال إلخ . وفي إطار ما سبق وذكرناه عن التحاق بالغرب يملي طرق تشغيل الآلية الاقتصادية (معظم الصناعة النفطية العربية يتم في خارجها . أي من خارج دائرة الانتاج الجغرافية) واستبعاداستثمار الأموال النفطية في مشاريع انتاجية داخلية إلخ ، في هذا الإطار إذاً يصبح الريع « أية هبة خارجية أجنبية ، لكنها هبة مستمرة منتظمة » [18] .

وتكتمل الدورة الريعية هذه عندما نعلم بأن الاقتصاد الوطني يعتمد أولاً على الدور المركزي للدولة بصفتها رب العمل شبه الوحيد ، وهو لا يقوم مباشرة على النفط ، بل يعتمد عليه بطريقة غير مباشرة هي طريقة مصروفات هذه الدولة أو الإنفاق الذي يتحول إلى قناة لضخ دخل النفط . إنفاق الدولة محور هام من محاور الدولة الريعية المعاصرة ، به تتجسد السلطة وتتعزز ، وبواسطته تتحدد الملامح الكبرى للتركيبة السياسية الحاكمة وللتركيبة السوسيولوجية المحكومة ، وفي جنباته تبزغ الثقافة الازدواجية الطابع . إنفاق الدولة الريعية يعود بجزء كبير منه للاستهلاك : منه ما يذهب إلى التوظيف في القطاع العام (وهو كما سنرى أشبه بالعطاء) وإلى الأشغال العامة من طرقات ومبان وكهرباء وماء ... وإلى التعويضات والضمان الاجتماعي والتمويني والمنح المختلفة ، فضلاً عن التثمين واستملاك الدولة للأراضي وتمويل وإنشاء وضمان كافة المشروعات الصناعية والتجارية والخوض في مناقصات في قطاعات الاستيراد والتصدير والبناء والمقاولات إلخ [19] .

تُترجم هذه الانفاقات سياسياً باستقلال الأسر الحاكمة عن مصادر السلطة وحرية تصرفها بها . فهي أشبه بـ « مالك للدولة » لا تتمتع بخيراتها فحسب ، بل نظراً لوفرة هذا الخير ، تقوم بتوزيع بعض فتاته على المواطنين ، مما يؤدي إلى التخفيف (لا بل إلغاء) من احتمال الاحتجاج السياسي والمطالبة بحق المشاركة في القرار . فالاتفاق الحكومي يرتدي هنا ثوب الإكرامات الريعية التي تمنح الفرد شعوراً بالاغتباط والرفاه يغرقه في تفاصيل همّ كسب الزيد من الرفاه ، بل تحويله أحياناً إلى مصدر للجاه ، مبدّداً بذلك الهمّ السياسي ، وإن طاله أحياناً بصورة مباشرة فالأسر الحاكمة التي « جمّدتها » معاهدات الحماية الاستعمارية ، استوطنت

في السلطة وباتت جزءاً من مشهد عادي لا يخال إلى البال إمكان التعديل أو حتى التخفيف ، من سطوتها .

ولهذه الأنماط من السلطة التسلطية سمات محددة يذكر « خلدون النقيب » ثلاثاً منها : « ــ تحقق (احتكار السلطة) عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى منظمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة .

ــ تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية والكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية

ــ إن شرعية الحكم فيها تقوم على استعمال العنف والإرهاب » [20] . وهذا ما أفقد نظامها السياسي أبسطَ قواعد الأداء الديمقراطي. فلا انتخابات ولا تنظيمات مجتمعية مستقلة ولا دساتير (وإن كانت فهي ملغاة أو معلّقة) ولا حقوق مدنية إلخ .

هل يمكن التعويل في هذه الحالة على علاقات الإنتاج داخل المجتمع لإحداث تغيير مطلوب ؟ للإجابة على هذا التساؤل يتوجب تقسيم المشهد السوسيولوجي الخليجي إلى شريحتين : **الوطني** (أي المحلي) **والوافد** (أي الأجنبي) . وسواء نظرنا إلى هاتين الشريحتين بمفردهما أو لكليهما معاً ، فسنكتشف بأنه لا ظروف « تشغليها » ولا طبيعة « العمل » الذي تقوم به ولا القوانين الحاكمة لهذا العمل إلخ ، يمكنها من تحويلها ــ أي الشريحتان ــ من حالة التساكن إلى حالة اندماج مجتمعي عام . هل هي سياسة واعية تخوضها الحكومات تجنباً « لخلق صيغ جديدة للتفاعل الاجتماعي والسياسي لغير صالح مصلحة الحكم القبلي » [21] ، أم إنها نتيجة منطقية لتركيبة محكومة بتاريخها القريب وبنيتها الاقتصادية ؟ أظن بأن الإجابة على تساؤل يتناول ظاهرة بهذه الخطورة ، لا يمكنها أن تهمل جانباً من الجوانب « المعروفة » أو « البائنة » ــ أي الواضحة ــ على الأقل .

المهم أن **الشريحة الأولى** من المشهد الخليجي العام ، أي أهل البلاد ، لا يعملون . إذ إن متوسط العاملين منهم 22) ٪) يبلغ أقل من المتوسط العالمي 46) ٪) . وإذا علموا فإن ثلثيهم منخرط في القطاع الحكومي (انظر الجدول رقم 4 في المصدر السابق) ؛ أي إنهم عاطلون عن العمل ، يتقاضون الرواتب والضمانات والترقيات (إلخ) بلا مقابل يُذكر . أما الباقون فإما أنهم « كفلاء » ، أي إنهم يحصلون على مبالغ شبه ثابتة من وافدين مقابل حماية قانونية مزعومة ، أو يمارسون أعمال السمسرة والتجارة وإدارة الشركات . في هذا القسم إذا من المشهد ، هناك أفراد تخضع الإكرامات التي يحصلون عليها لكونهم يحملون « الجنسية » ، ثم تزيد أو تنقص هذه الإكرامات تبعاً لولائهم القبلي تجاه الأسر الحاكمة أو انتمائهم إليها . هذا ما جعل أحد الباحثين السعودين يشبه أفراد هذه المجتمعات بـ « المستعطين » .

أما في القسم الثاني من المشهد ، حيث **الشريحة الوافدة** ، فباستثناء الخبراء الأجانب الذين يتقاضون مرتبات مرتفعة وتقديمات ممتازة ، نرى العدد الأكبر من السكان هو الذي يشيد ويعلم وينظف إلخ . هنا أيضاً المسألة تاريخية . فشركات النفط العالمية التي كانت تعمل في المنطقة منذ الخمسينيات ، فرضت نمطاً للاستخدام في مؤسساتها وأنشطتها يعتمد على العمالة الأجنبية الوافدة [22] . وقد استمر هذا الوضع بعد الخمسينيات وترسّخ نمط الدولة الريعية المعطاءة التي تزيح عن مواطنيها هموم الكسب والجد . كان يمكن لهذه العمالة الوافدة ، سيا العربية منها ، أن تشكل بؤراً اندماجية وطنية تكون بفضل مواقعها الانتاجية ، محركاً

لعملية نقل المجتمع من حالة البنى غير المعروفة الملامح (لا هي تقليدية ولا هي حديثة) ، إلى حالة من المخاض يتبلور خلاله أو بُعيْدَه الشكل المجتمعي الأكثر ملاءمة مع المعضلات وزمنها . إلا أن هذا الأمر لم يحصل لمجموعة من الأسباب ، سنكتفي هنا بذكر بعضها : الحرمان من أبسط الحقوق المدنية ؛ سياسة « التفسير » السريعة لدى ارتكاب الوافد أية هفوة ؛ سياسة إبقاء الوافد ـــ وبالقانون غالباً ـــ في المراتب الأدنى من الوظائف . والأهم من كل ذلك تفضيل اليد العاملة الآسيوية على العربية منها بسبب عدم رغبة الآسيويين بتجديد عقودهم فور انقضائها ، وعدم رغبتهم بجمع شمل عوائلهم ، والخوف من اليد العاملة العربية غير المطواعة دائماً والتي يسهل تعاطيها مع أهل البلاد ، وما يكتنف ذلك من مخاطر سياسية قد تؤدي إلى تغييرات سياسية غير محمودة . هذا ما حدا بالحكومات النفطية إلى تبني مشاريع كبرى تستند إلى شركات متعددة الجنسيات والتي تعمل بأسلوب « تسليم المفتاح » مستخدمة العمالة الأجنبية في مصادرها الآسيوية [23] .

نأتي هنا إلى المستوى الأخير الذي كان يمكن بواسطته إحداث نقلة نحو الاندماج الوطني ، أو على الأقل مؤازرة المستويات الأخرى إن فعلت ذلك : إنه المستوى الذي تعارف على تسميته بالـ « الثقافي » . لكننا نفضل هنا استخدام مفهوم « المخيال » « Imaginaire » ، لأنه بالإضافة إلى البُعد الذي يعطيه لكافة المسالك المتعلقة بالاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، يضيف إلى « الثقافي » مضمونين حيويين يردان بانتظام ووضوح : **الأول** تاريخي ، **والثاني** « وظيفي » أقرب إلى اللاوعي الجماعي ، يعرّف « الجابري » **المخيال الاجتماعي** بأنه : « عبارة عن شبكة من الرموز والمعايير يتم بها تأويل الأشياء والظاهر فهو كـ « المنظار » نرى من خلاله « حقيقة الأشياء » ، أي نعطيها معنى » ، مضيفاً بأنه : « جملة من التصورات والرموز والدلالات والمعايير والقيم التي تعطي للايديولوجيا السياسية ، في فترة تاريخية ما ، ولدى جماعات اجتماعية منتظمة ، بنيتها اللاشعورية »[24] . بعد هذا التعريف ، إذا كان لنا أن نرسم الملامح العامة للمخيال الخليجي فما هي سماته ؟. قبل الإجابة ، نتوقف أمام المكونات الرئيسية التي جعلت هذا المخيال الاجتماعي يرسو على ماهو عليه الآن . فقد أتى « بالتحديث » المتأخر لهذه البلدان وبوتيرة شديدة السرعة وتحت وطأة نموذج الغرب المتقدم ، فضلاً عن طبيعة التركيبة القبلية المدعمة بالعقيدة الدينية ، متلازماً مع ضيق مساحة الوعي السياسي ـــ قياساً إلى أقطار المشرق ـــ ومع توجّه مظهري ومنحى استهلاكي يصفه البعض بالـ « مدمر » وانشداد مجتمع بأسره إلى هذا الزخم الاستهلاكي بل انبهاره به . لقد سمحت هذه المعطيات ببروز مخيال اجتماعي خليجي يتسم بازدواجية شديدة الحدة تتعيش داخلها أكثر الأقطاب تناقضاً ، بدون أن تطرح على المعنيين بها أي قلق ، بل جَيّرت هذا القلق غير مفهوم الدوافع ، إلى غير أمكنته الطبيعية ، وأحياناً لم تعبّر عنه إلا بالمزيد من الانغماس في القطبين النقيضين للازدواجية .

هناك مستويات لا تحصى من الازدواجية ، سنحاول هنا التقاط أبرزها وأكثرها تأثيراً بالسلب على آفاق الاندماج المجتمعي العام :

ـ في حين لم تُلْغَ حتى الآن **المرتكزات القبلية أو الأسرية أو الطائفية** ، وَهُنَتْ هذه المرتكزات لحساب القبيلة الحاكمة ودخل الفرد في أتون مؤسسات « حديثة » يفترض بها اعتماد حد أدنى من **الكفاءة والعقلانية** ، ولكن يسيطر عليها في الآن نفسه متكاءات الولاء ، أو الانتماء القبلي ، إنها « **البيروقراطية** »

حسب تعبير عالم الاجتماع الكويتي « محمد الرحيمي » ، التي يجتمع في وسطها الحدان : حد القبيلة وحد المؤسسات العصرية الحديثة .

ــ على صعيد **العمل والانتاج** : فالاقتصاد ، بسيطرة الدولة عليه كأنه « نظام تأميم اشتراكي » ، يتبنّى نظاماً ماركنتيلياً (*) وكأنه « نظام رأسمالي قديم » ، وتتشابك بداخله عوامل ، هي تماماً عكس ما هو معروف في الاقتصاديات الرابحة : كلما عملت ، كلما انخفض راتبك أو عائدك وكلما تكاسلت كلمّا تعاظم هذا العائد .

أمّا على **مستوى الأخلاق** ، فالازدواجية تكاد أن تصبح جزءاً من التقاليد . يصفها « سعد الدين إبراهيم » كالتالي : « لقد مضت سنوات عدة على الشرائح العليا ، من كبار المسؤولين وهم ملتزمون علناً بمراعاة ما حرّمته الشريعة الإسلامية (**من إدمان على الخمر أو مشاهدة السينما أو ممارسة القمار أو الحرية الجنسية**) ، ولكن أعضاء هذه الشريحة عينها معروف عنهم أنهم يمارسون هذه السلوكيات كلها حينما يختلون بأنفسهم داخل جدران قصورهم ، أو عندما يكونون في سفر خارج البلاد » . بل يضيف بأن هذه الازدواجية انتشرت بصورة سريعة في الآونة الأخيرة وسط الطبقة الوسطى [25] .

ولعل أبرز انقلاب أحدثته هذه الازدواجية على أصحابها هو استخدامها للإسلام أداة سياسية . ففي حين كان « **البتروإسلام** » ، حسب تعبير الفيلسوف المصري « فؤاد زكريا » يوظّف للحفاظ على الملكية المرتبطة بالثروة النفطية والإبقاء على نمط العلاقات السائدة في أقطار النفط ، وسيطرة القلة على الكثرة وتبرير القبض على الثروة إلخ [26] ، جاء هذا « **البتروإسلام** » نفسه مجسداً بانتفاضة « جهيمن العتيبي » في مكة العام 1979 لينقلب على الحكام السعوديين ويطالب بتوزيع عادل للثروة ويعلن بأن الملكية غير شرعية في الإسلام . وذلك بمؤازرة « إخوان مسلمون » من جنسيات عربية مختلفة كانوا لجأوا إلى السعودية هرباً من النظم العسكرية في بلدانهم .

الكويت : أو المجتمع ــ الطبقة

تبدو الكويت من بُعد وكأنها علامة فارقة وسط هذه اللوحة الخليجية العامة ، بسبب ما تمتعت به منذ استقلالها بتجربة ديمقراطية وحياة برلمانية لم تعهدها بقية أقطار النفط . اللهمّ إلّا البحرين التي أنشأت في العام 1971 ، مباشرة بعد استقلالها مجلساً تأسيسياً أعد لانتخابات مجلس وطني في العام 1973 . إلا أن هذا المجلس مالبث أن حُلّ في العام 1975 ، وذلك بسبب « تعارض العصبية القائمة على الأعراف مع النظم الدولية (من دولة) القائمة على التمثيل [27] . أي بسبب تعارض التمثيل الشعبي القائم على الاختيار الحر مع التمثيل القصري القائم على احتكار أسرة بعينها بمراكز القرار . وسنرى لاحقاً بأن هذه الحيثية ــ بحل البرلمان ــ ليست بعيدة عن تلك التي عرفها الكويتيون ، وإن تداخلت مع أسباب وعوامل أخرى ، منها السلبي ومنها الإيجابي ، كانت الحافز والداعي إلى تأسيس تجربة برلمانية وخرق مقوماتها في آن .

قد يكون الخطّ الجغرافي للكويت من أهم هذه الحوافز الإيجابية . فالكويت بلد صغير يقع وسط ثلاث

(*) ماركنتيلي : مذهب اقتصادي تبلور خلال القرن السادس والسابع عشر في أمريكا إثر اكتشاف الذهب فيها : وقد قال إن المعادن الثمينة هي الثروة الأساسية الواجب الاعتماد عليها . وقد رسا في العصر الحديث ، على مبدأ قوامه أي نشاط اقتصادي لا يجب أن يبتغي إلا الربح .

قوى إقليمية ضاغطة هي : السعودية ،العراق ، إيران ، إما نحو الضم أو الولاء السياسي أو الايديولوجي أو حتى المالي . فالدستور الذي أسس الحياة البرلمانية الكويتية في العام 1962 » ، جاء على أثر مطالبة عبد الكريم قاسم في العام 1861 بضم الكويت إلى العراق مباشرة بعد استقلالها في العام 1961 . وانتخابات الثمانينيات الأولى (1981) والثانية (1985) بعد فترة طويلة من الحل ، أتت هي أيضاً تحت وطأة ضغط إقليمي آخر ، خميني هذه المرة ، وما رافقها من حملات سياسية وأمنية طالت واحدة منها حياة الأمير نفسه . **واليوم أيضاً ترفع الكويت هويتها الديمقراطية بوجه الغزو العراقي ، بل تبدو هذه الهوية وكأنها الرافعة المركزية التي بواسطتها يمكن للشعب الكويتي استعادة بلاده من الاحتلال العراقي** . فالمؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد في جدة في 14 تشرين الأول (أكتوبر) 1990 برعاية الأمير وحضره 300 سياسي من المعارضة والحكومة ، خُصص « للبحث في صياغة ميثاق ديمقراطي جديد لمستقبل الكويت ستقوم على أساسين هما : إسلامية العقيدة والتمسك بها (...) وتمسك الشعب الكويتي بوحدته الوطنية ونظامه الشرعي الذي اختاره وارتضاه والمعتمد على الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في ظل دستور 1962» .

أمّا الحافز الإيجابي الثاني ، فهو الهجرة العربية المبكرة فضلاً عن انفراد الكويت ، قياساً إلى بقية أقطار النفط ، باستقدام عمالة عربية كثيفة . فمنذ الثورة الفلسطينية في العام 1936 والفلسطينيون يهاجرون إلى الكويت حاملين معهم الايديولوجيا القومية الاحتجاجية التي كان لها بالغ الأثر على المعارضة الكويتية المحلية . مما جعل هذه المعارضة من أكثرها عراقة ونشاطاً واتصالاً ببقية الفروع القومية العربية قياساً إلى المعارضات الخليجية الأخرى . فهي لم تكتف ببث حملات المطالبة بمشاركة الأعيان من الأهالي في حكم البلاد قبل الاستقلال ، بل طورت ممارستها عبر تسييسها للأندية الرياضية والاجتماعية في مرحلة لاحقة ، لتتبلور أثناء الستينيات في صيغة كتلة النواب الوطنيين في مجلس الأمة ، وهي الكتلة التي مازال بعض رموزها أحياء حتى الآن . منهم « أحمد الخطيب » و« جاسم القطامي » . وتتجلى قومية هذه المعارضة وحسها الشعبي الديمقراطي ، في مقارنة بسيطة بينها وبين المعارضة في كل من البحرين والإمارات خلال العام 1938 . ففي حين اكتفت هذه الأخيرة بمطالبة الحكم باستحداث بعض الاصلاحات في طريقة أداء الحكم ، من نوع « إصلاح إدارة الشرطة » أو « ضرورة تعيين الحاكم ولياً للعهد » أو « عزل مفتش التعليم » بالنسبة للبحرين ، أو من صنف « استحداث ميزانية عامة محددة للإمارة » أو « استحداث وسائل الرعاية الصحية في مدينة دبي » أو « ايجاد حرس للسوق » بالنسبة لدبي . كانت المعارضة الكويتية **قد قطعت أشوطاً** ــ نسبية ــ في صياغة توجهها القومي والديمقراطي . **فالتوجه الأول** تجسّد في المطالبة بـ « السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من دخول البلاد » و« ضرورة التعاون بين الكويت والعراق لتحقيق المشروعات الاصلاحية » و« إغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب (وأغلبهم من إيران) » . فيما ترجم **التوجه الثاني** الديمقراطي في مطالب من قبيل « إلغاء الاحتكارات الضارة للأمير وأفراد حاشيته » و« ضرورة أن يكون الأمير على اتصال بكل طبقات الشعب وأن يسمع شكواهم » و« ضرورة فتح المدارس على أوسع نطاق » إلخ [28] .

هناك حافز أخير نحسبه ضمن الإيجابيات ، وإن كان له في الوقت نفسه وجه آخر سلبي ، **أعني**

النفوذ المالي الكويتي العظيم . فالكويت لا تكتفي بتصدير 95 مليون طن من النفط (أرقام 1989) ، بل توظف عائداتها في استثمارات تدرّ عليها أرباحاً مضاعفة عن تلك التي تجنيها من هذه المادة الخام . لذا فهي تقف على قمة الشريحة العربية الغنية بإنتاجها الفردي البالغ 16 ألف دولار سنوياً . وهي تنفرد أيضاً عن بقية المجموعة النفطية بالاتساق الكامل بين ثروتها من جهة ومؤشر التعليم والصحة من جهة أخرى . هذه العناصر مجتمعة أعطت الكويت هامشاً نسبياً من الحرية في سلوكها الداخلي (*) كان يجد لنفسه ترجمة في تضافر الظروف المحيطة لإعادة إحياء الحياة الديمقراطية بعد إحدى دورات الحل . وهذا الهامش موجه تحديداً نحو السعودية التي طمحت دائماً إلى قيادة البلدان النفطية الصغيرة وضمها إلى صيغها الايديولوجية السياسية ، فلولا النفوذ المالي الكويتي لنجحت السعودية بضغوطها كما نجحت في البحرين ـــ البلد صاحب التجربة الأقرب ـــ بأنْ أخضعته كليةً بعد نضوب نفطه إلى دائرتها وألحقته بها سواء بنموذجها في الحكم (القمع السافر) أو بسياستها الخارجية (الانحياز الغربي) ، وحوّلته إلى ملهى كبير يفر إليه السعوديون خلال أيام عطلهم هرباً من الاختناق الاجتماعي المحترِم ظاهرياً للشريعة الإسلامية .

التجربة البرلمانية الكويتية لها إذاً من الموجبات الداخلية والإقليمية ما يفسر استمرارها . غير أن هذه الموجبات نفسها تعمل أيضاً باتجاه معاكس ، خالقة أسباب وحوافز تجعلها منقوصة . فالتركيبة الكويتية الحاكمة ليست مختلفة عن تلك السائدة في بقية بلدان النفط : إمارة وراثية تمتد فروعها السلالية إلى مصادر السلطة والمال ، متحالفة أحياناً مع كبار التجار وغالباً مع ست قبائل « أصيلة » تشكل الضلع الأدنى من الهرم . لذا فإن طبيعة سلطتها التسلطية ، بصفتها حكماً قبلياً ، لابد لها أن تتعارض مع التمثيل الشعبي الذي يستبدل « جسور » الحكم بممثلين لقطاعات اقتصادية أو اجتماعية أو ذات ميول سياسية معينة خارجة عن منطق التحالفات والمساومات القبلية . لذا أتت دورات الحل المتتالية لمجلس الأمة والتي أفقدت الحياة البرلمانية زخماً تراكمياً، لتعبّر عن هذا التعارض المتطابق بدوره مع ضغوط إقليمية شبيهة . فحل برلمان 1976 جاء بسبب مطالب المعارضة بتأميم الشركات النفطية وبالاصلاحات الإدارية الجذرية وبإنشاء محكمة إدارية وأخرى دستورية ، وهي مطالب تضع كلها حدوداً لحكم آل الصباح في جهة ، وتكرّس نموذجاً من إدارة الحكم تنسف كل النماذج الأخرى المحيطة ... من جهة ثانية ، بل تهدد صلة الالتحاق بالاقتصاد الغربي من جهة ثالثة . أمّا حل برلمان 1986 فقد جاء بسبب احتجاج أعضاء مجلس الأمة على حدود صلاحياته وحقه في محاسبة الحكومة (وأعضاؤها معينون من قبل الأمير ، فيما الرئيسيون منهم من آل الصباح) ومسألة أعضائها .

وفي الدستور نفسه ، الذي لم تطالب يوماً المعارضة بتغييره ، بل كانت دائماً تستظل بظلّه لتحمي نفسها من دورات الحل المتتالية ... في الدستور نفسه إذاً ما يعزّز هذا الحكم السلالي ويمنح ممثله ، أي الأمير ، سلطات أشبه بالمطلقة . تقول المادة الرابعة منه : « الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك

(*) والخارجي أيضاً . فالكويت أقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي عندما لم تكن واحدة من دول الخليج تتجرأ على ذلك خوفاً من مضاعفات سعودية . والكويت لم تتحمس كثيراً لمجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ العام 1981 برعاية سعودية ورداً على الصعود الإيراني في الخليج . ولا هي تحمست لمشاريعه الأمنية ، بل تعاونت بصورة شبه سرية مع الولايات المتحدة الأميركية لاقامة نظام دفاعي جوي يغطي كل المنطقة .

الصباح » . وتتابع « يعيّن ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير ، ويكون تعيينه بأمر أميري بناءً على تزكية ومبايعة من مجلس الأمة » . والمادة 56 من الدستور نفسه تؤكد سلطة الأمير على الهيئة التنفيذية : « يعيّن الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه . كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناءً على ترشيح رئيس مجلس الوزراء » . ثم أنه وفقاً للمواد 51 و52 و67 يتولى الأمير رئاسة السلطة التشريعية بالتقاسم مع مجلس الأمة ، والسلطة التنفيذية بالتقاسم مع مجلس الوزراء والوزراء ، والقيادة العليا للقوات المسلحة مع الحق بتعيين الضباط وعزلهم « وفقاً للقانون » . أمّا المواد 69 و71 و102 فكلها تشير إلى احتمال حلّ مجلس الأمة ، وفيما تؤكد المادة 71 بأنه « في فترة حلّه (أي مجلس الأمة) (...) جاز للأمير أن يصدر (في شأن التدابير التي لا تتحمل التأجيل) مراسيم تكون لها قوة القانون » ، فإن المادة 102 تؤكد بأن أي خلاف حاد بين البرلمان (المنتخب) ومجلس الوزراء (المعيّن) قد يستوجب حلاً للبرلمان « إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم إمكان التعاون مع رئيس الدولة (الأمير) وللأمير في هذه الحالة أن يعفي مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة ، أو أن يحل مجلس الأمة » .

هناك من الثغرات في هذا الدستور بل وفي طرق العمل به (مثلاً تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس تكرس المذهبية والقبلية) ما يستوجب وقفة أطول . ألقينا الضوء فقط على تلك التي توضح الصلة الإشكالية ـــ الصراعية حيناً والهادئة أحياناً ـــ القائمة بين نظم جوهرها التسلط التي تفسر انقطاعات البرلمان المتتالية عن نفسه وترسم تالياً حدود الديمقراطية الكويتية بعلاقتها مع ما هو أساسي وجوهري ، أي الحكم السلالي القبلي .

تبقى ثغرة أخيرة ، اعتقدها الأهم ، لأنها تفسر إلى حد معين الزاوية السياسية لمعنى مفهوم « المجتمع الطبقة » الذي أطلقه « سعد الدين إبراهيم » على الكويتيين (أقول الزاوية السياسية لأننا سنأتي بعد قليل إلى الزاوية الاجتماعية) ، وهي تفسر أيضاً في اعتقادي ، مضمون العصبية الكويتية التي تجلت في المؤتمر الشعبي الأخير حيث لم يتم الالتفات إلا لعنصر واحد محروم من حق الانتخاب والترشيح ، وهم النساء . وهي على العموم التفاتة خجولة وعابرة من ولي العهد ، اعتادت نساء الكويت على سماعها أيام المحن . إذاً الثغرة هي محدودية الاشتراك ـــ ترشيحاً وانتخاباً ـــ في عملية التمثيل الشعبي . على رأس المحرومين من هذا الحق هم ما يسمون بـ « الكويتي غير الأصلي » . تنص المادة 6 من قانون الجنسية : « لا يكون لمن كسب الجنسية (...) حق الانتخاب لأي هيئة نيابية قبل انقضاء 30 سنة ميلادية من تاريخ كسبه لهذه الجنسية . ويسري هذا الحكم على من سبق لهم التجنس بالجنسية الكويتية قبل العمل بهذا التعديل وتحسب هذه المادة بالنسبة إلى هؤلاء اعتباراً من 6 تموز (يوليو) 1966 إذا كان كسبهم لهذه الجنسية قبل هذا التاريخ . ولا يكون للمذكورين في الفقرتين السابقتين حق الترشيح والتعيين في أي هيئة نيابية » (*) . أمّا الفئة الثانية المحرومة من هذه المداورة فهم أبناء بادية عاشوا في الكويت لفترة طويلة ومعظمهم يعمل في قوى الأمن والجيش ويقدر عددهم بربع مليون نسمة ، هؤلاء معروفون في الكويت تحت اسم « البدو البدون » أي البدو الذين لا يحملون الجنسية الكويتية مع أنهم يتمتعون بالإقامة الدائمة والعمل والمنازل إلخ .

تبقى النساء اللواتي وُعدن مراراً بحق المشاركة ، بل جرى في برلمان 1981 التصويت على مشروع

قانون يمنحهن هذا الحق ، لكنه سقط بـ 27 صوتاً مقابل 17 صوتاً . وأثناء حملة 1985 الانتخابية وعد ولي العهد النســاء باشراكهن ، وتلا ذلك نقاش عاصف في البرلمان لم يثمر مكسباً . بل تبعته فتوى أصدرها وزير الأوقاف الكويتي يعتبر فيها **اقتراع النساء مخالفاً للقانون والشريعة الإسلاميين** .

في الضفة الأخرى من هذه الكتلة ، يأتي الوافدون العرب : ومن منطق الأمور ألاّ يحصلوا على الحق في المشاركة ، ولهم من العزاء ما يكفي بأن غالبيتهم لا يعرف في بلاده هذا النوع من المراس وبأن شرائح لابأس بها من أبناء البلاد أنفسهم ، محرمون منه .

إن محدودية المداورة السياسية تســاهم مع غيرها من العوامل الآنفة الذكر ، في حصر المراس الديمقراطي ضمن فئة ضيقة جداً من سكان الكويت آخرها ، أي في انتخابات العام 1985 ، كان حوالي 3.5 ٪ منهم حسب تقدير الصحف آنذاك يقوم بهذه الممارسة .

لا تختلف **التركيبة الاجتماعية** في الكويت عن بقية أقطار الخليج من حيث الجوهر ، فالدولة ــ الأسرة هي المالكة للمورد النفطي ، وذلك حسب الدستور (المادة 21) . والدولة هي رب العمل شبه الأوحد تحكم هذا المورد عن طريق الانفاق ، بل إن ما لاتملكه عن طريق الدستور والقانون تحصل عليه عن طريق القطاع الخاص بالوســائل الشرعية شكلاً كالمقاولات والمناقصات الحكومية والدخول للشركات كشريك صامت والمساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية حتى أزمة 1982 (أزمة « المناخ ») وامتلاك الحصة المسيطرة في 55 ٪ من جميع الشركات المساهمة إلخ [29] .

ثم إن صغر حجم الكويت وقلة عدد سكانها وضخامة ثروتها كما ذكرنا ، جعل من الدولة « رب عمل كريم » على ابنائه ، يوزع الوظائف الحكومية على من رغب (60 ٪ من الكويتيين موظفون حكوميون) عن طريق سياسة « التكويت » ... بل تشجع من لا يرغب بهذه الوظائف على إقامة المشروعات الخاصة عبر القروض والضمانات والحماية من الأجنبي إلخ . بحيث أن مناطق الفقر التي تشهدها في أقطار خليجية أخرى (البحرين والسعودية مثلاً) تبدو هزيلة أمام ما قد يشكو منه الكويتي « المعوز » : بل إن معاينة هذا العوز لا تقاس أحياناً إلّا بما يتمتع به أبناء الكويت الآخرون من امتيازات مادية غير عادية . هذا ما جعل الفرد الكويتي يتكل اتكالاً كبيراً على ما تقدمه له الدولة من « خدمات » وهو في حالة استرخاء ولا مبالاة في الغالب إزاء القضايا التي يمكن أن تتفجر لو لم يكن يتمتع بهذه الكرامات . وبالعبارات الاقتصادية المعاصرة فإن الذي يحدّد « علاقات الانتاج » التي نظنّها وحدها قادرة على مباشرة الاندماج المجتمعي ليس « الموقع في الانتاج » بل ، بالترتيب وحسب الأولوية :

- علاقات النسب مع الأسرة الحاكمة ــ المالكة ثم مع تلك المتحالفة معها .
- علاقات الولاء السياسي : إن كان هذا النسب بعيداً أو غير متوفر البتة .
- وأخيراً حمل الجنسية الكويتية .

وإذا أخذنا هذا الترتيب في إطاره الداخلي ــ أي الكويتي الصرف ــ ، يمكننا إيجاد فئات « محرومة » أو غير ذلك متمتعة بالقدر الكافي من الخير بالمقارنة مع غيرها . وهذه الفئات هي : **القبائل « غير الأصلية » والشيعة و« البدو البدون جنسية » والمتوسطو الحال** (وأغلبهم ممن يستند إلى علمه وشهاداته للارتقاء) **وأخيراً النساء** . إن كل شريحة من هذه الشرائح تواجه صعوبات تحول دون ارتقائها إلى ما

تبتغيه ، القبائل غير الأصلية بعدم تمتعها بالقدر الكافي من الامتيازات يخولها خوض غمار التجارة الكبرى ؛ الشيعة بعدم بلوغهم ــ غير الرسمي ــ لمراكز حساسة تنعكس إيجاباً على نشاطهم الاقتصادي (رغم وجود تجار كبار وسطهم) ، البدو البدون بحصرهم في مهن الجيش والشرطة ، المتوسطو الحال بالبيروقراطية المحكومة بغير الكفاءة العلمية ، وأخيراً النساء بطائفة من الاقصاءات تبدأ بالحقوق المدنية وقوانين الأحوال الشخصية ولا تنتهي عند التمييز الفعلي ــ لا القانوني ــ في العمل . قلنا إن كل واحدة من هذه الفئات ــ الشرائح ــ كان يمكن أن تفجر قضية ــ أو عدة قضايا ــ ، إلا أن ما يلحقها من إكرامات يخفف كثيراً من وطأة مشكلاتها ، بل أحياناً يضيعها وسط الاشباع الاستهلاكي واللهاث وراء مظاهر الترف المختلفة .

يرتبط هذا الوضع بشكل حميم بالضفة الأخرى ــ هنا أيضاً ــ من المشهد الاجتماعي أي الوافدون . فسكان الكويت لا يعملون (30 ٪ فقط) ، وهم لا يملكون الحوافز الأصلية للعمل طالما يتقاضون ، ثم أن نسبة النساء الكويتيات العاملات منخفضة للغاية 7.7) ٪) ، فيما البلاد تحتاج إلى عمالة أجنبية تبني المشاريع الكبرى 95) ٪) وتعمل في الصناعات التحويلية والتجهيزية 86) ٪) وتمارس أعمالاً تحتاج إلى مهارة أو شبه مهارة 86) ٪) وتخدم في المنازل وتعلّم إلخ . **العمالة الوافدة** هنا ليست في تناقص رغم سياسة « التكويت » ، أو بسببها ربما ، ففي حين شكلت هذه 69.4 ٪ من نسبة السكان العام 1975 ، بلغت 78.1 ٪ العام 1980 لتصل إلى 81,1 ٪ العام 1985 [30] .

تخضع العمالة الوافدة لكافة أشكال التمييز التي تحول دون قدرتها على صياغة علاقات اندماجية في المجتمع الكويتي (هنا اتكلم بصورة رئيسية عن العمالة العربية) : فالأجور غير متساوية مع أجور العمالة الكويتية ، وساعات العمل (رغم القانون الذي يحددها بثمان) ممتدّة بلا حساب ، والترقيات المهنية حصر على الكويتين ، ثم أن قوانين الإقامة لا تسمح بإحداث تراكم مهني ــ أو غيره ــ بل هناك دورة متواصلة من الذهاب والإياب للعمالة الوافدة . وظروف السكن ، إن لم تكن خاضعة لمعسكرات العمل المغلقة أو « جيوب التنمية المعزولة » ، فهي قائمة على فصل دقيق بين أحياء كويتية وأخرى وافدة .

هنا أيضاً كان يمكن للبنية السوسيولوجية أن تتأثر داخل الكويت وتمدّ هذا الأثر إلى بقية الأقطار العربية ، سيا تلك المصدّرة للعمالة . وليس « التسفير » الاعتباطي عاملاً حاسماً في إخماد هذه الآثار الاجتماعية المحتملة ، وإلا لما شاهدنا طوابير العرب أمام السفارات الكويتية تزدحم بالراغبين باللحاق بحظهم . إن الذي يمنع تلك الاحتكاكات ، بل يمنع حدوثها داخل الأقطار العربية الفقيرة نفسها ، هو استفادة العمالة الوافدة هذه من الريع ولو كان فتاتاً . فالعنصر الريعي الذي تحتويه ــ ضمناً ــ أجور أو عائدات هذه العمالة ، على هشاشته قياساً إلى ما هو متوفر يجعلها راضية سعيدة بالتمييز الذي يلحقها . هذا ما حدا بأحد الباحثين الأجانب إلى القول بأن البروليتاريا الوافدة إلى دول النفط : « هي بروليتاريا بدون أي تضامن طبقي لا سيا وأن الأجور المدفوعة في الخليج ، على تواضعها مع أجور المواطنين ، غالباً ما تبدو كبيرة جداً مع الأجور التي يمكن أن يتقاضاها العاملون أنفسهم في بلدانهم » [31] .

نأتي إلى **المستوى الثقافي** الأخير الذي كان بوسعه أن يحدث شيئاً من الاندماج العام . لقد سبق وتكلمت عن الازدواجية الحاكمة للمخيال الاجتماعي الخليجي . وقد تبدو الكويت في هذا السياق ــ هنا

أيضاً ــ نظراً إلى انفتاحها النسبي على الحريات والكتابات والأفكار وكمية الاصدارات العلمية الصادرة عنها ، على استعداد لتلقي تأثيرات تتفاعل مع ثقافتها الأصلية لتخلق مناخاً ثقافياً قد يعود ويلقي بظله على أنماط التعامل بين الجماعات والأفراد ، إلا أن شيئاً من هذا لم يحصل سيّما على الصعيد الايديولوجي حيث ما زال التعايش المفارق قائماً بين نمط القيم النفعي الربحي السريع المنوط باستهالاكيته ، وبين نمط آخر من القيم المعيارية المستوحي من الإسلام والذي يحكمه الطلق الديني الآخذ بالقوالب الذهنية الجاهزة . وللتدليل على ذلك سأتوقف عند مثل واحد مأخوذ من تحليل للسجال بين الدينيين (أي الإسلاميون) الكويتيين وخصومهم « العلمانيون » ، وقد ألقت الدراسة ضوءاً على النقاط المشتركة بين الفريقين يصعب من بعدها الخلوص بغياب الازدواجية لديهما ، حتى « العلمانيين » منهم . أورد هنا أهم نقطتين مشتركتين بين التيارين كما خلصت إليهما الدراسة :

« 1 ـ إن اللازمة التي لا غنى عنها أثناء النقاش هي لازمة النموذج المرجع أو نقيضه : فإما الغرب وإما الشرق ــ التراث ، وفي حالة التيار « المدني » ، فإن للغرب حضوراً مرجعياً معلناً لا يخفف من وطأته إلا حضور « تزييني » للتراث أكثر مما هو فعلي فيما يبقى الجانب السلبي من هذا الحضور التراثي يتراوح بين شبه المبطن وشبه المعلن . أمّا التيار الإسلامي فمرجعيته التراثية لا تحتاج إلى بيان ، وكذلك سلبية الحضور الغربي فيه : فيما الحضور الإيجابي للغرب يتشابك فيه المعلن والمبطن غير الإراديين أو غير الواعيين .

2 ـ إن هذه الازدواجية المرجعية ، فضلا عن طبيعة علاقة التيارين بها ، مسؤولة إلى حد ما عن ثبوت مجموعة من الثنائيات هي الناظمة الفعلية للآلية الفكرية التي يحتكم إليها المتساجلون »[32] .

الخلاصة

بدا لنا منذ الأسطر الأولى لهذه الدراسة أن الاجتياح العراقي للكويت ــ بصرف النظر عن موقفنا الإيجابي أوالسلبي منه ــ كان تعبيراً عن أزمة اندماج ذات حلقتين : قطرية وقومية . حاولنا في هذه الدراسة تلمّس المستويات الثلاثة التي نظنها الأسطح في أزمة عدم الاندماج هذه ، من سياسية إلى اجتماعية إلى ثقافية . يقيننا الأوّلي يترسخ الآن ، وهو أننا لا نقارب سوى مستوى من مستويات التحليل الذي يفرضه الحدث الخليجي . وإذا احتجنا إلى الجزم بأمر من الأمور ، وصرفنا مرة أخرى نظرنا عن « الموقف المؤيد أو المعارض ــ وسط الحيرة المتقلبة السائدة في وطننا العربي ، وجب علينا القول أن هذا « يحدث » أحدث هزة كبيرة على جميع الصعد . **وليس أمامنا الآن إلا التقاط أهم مفاصلة أو محاورة ، عسى أن نتمكن من الوقوف أمام دقائق هذه المفاصل العديدة** . وهذه الصعد إن حددت نفسها بما هوْ سوسيولوجي فليس من المؤكد أن تكتفي بالإطار الذي رسمته هذه الدراسة ، بل ستجاوزها إلى حيث تصفّي المفاهيم والقيم وتراجع المعلومات وتوسّع أو تضيّق الأطر التحليلية إلخ . عند ذلك نستنتج بأن الاجتياح العراقي للكويت كان محطة انقلبت فيها كافة المعايير قبل أن يكون مجرد « حدث » يتوجب تسجيل موقف إزاءه » .

الهــــوامش

(1) كتبت جريدة « كروسنايا زفستيا » الناطقة باسم الجيش السوفياتي بعد قمة بوش / غورباتشوف الأخيرة : « إن قمة هلسنكي تؤكد بأن التعاون السوفياتي ــ الأميركي أصبح عاملاً قوياً لاستقرار العلاقات الدولية » . العدد 8 أيلول (سبتمبر) 1990 . =

= يندرج ضمن هذه الزاوية أيضاً طبيعة العلاقات المقبلة التي يمكن لها أن تسود في المستقبل بين السوفيات و« الكتل الصديقة » القديمة . في تجلياتها مثلاً ما كتبته صحيفة « الأزفستيا » بأنه « أصبح من الضروري إعادة النظر بلائحة الدول التي كنا نقيم معها علاقات-متميزة » ، انظر **الأزفستيا** ، مذكرة بقتل آلاف من الشيوعيين العراقيين والأكراد في « شمال العراق » ، العدد 23 آب / آغسطس (1990) .

(2) جورج قرم « العالم العربي : يقيم التنمية والديمقراطية » ، **الموند ديلوماتيك** ، عدد تشرين الأول (أكتوبر) 1990 ، ص 18 ، 19 .

(3) دونيز كلرك « النفط والقسمة غير المتساوية » ، **الموند ديلوماتيك** ، عدد تشرين الأول (أكتوبر) 1990 ، ص 20 .

(4) عبر عن وجهة النظر هذه ضمن سلسلة من المقالات عالم السياسة المصري جميل مطر في جريدة **الحياة** اللندنية . وكان آخر هذه المقالات واحد بعنوان : « أسباب فشل النظام الإقليمي العربي » ، عدد 10125 ، 21 تشرين الأول (أكتوبر) 1990 .

(5) سعد الدين إبراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة 1985) ، ص 213 ، 214 .

(6) **المصدر نفسه** ، ص 234 .

تتحفظ على صفة « الجدلية » التي تسم العلاقة بين الأقطار العربية حسب إبراهيم ، لأنه يبدو لنا أحياناً أن قانون هذه العلاقة ليس بالانتظام والوضوح اللذين تفترضهما الجدلية . إذ غالباً ما تخرج هذه العلاقة عن عقال القوانين ، ولأسباب لسنا قادرين حتى الآن عن كشفها بدقة ، وذلك رغم محاولتنا رسم « خطوط عامة » لهذه القوانين .

(7) **المصدر نفسه** ، ص 248 .

طبعاً هذا الترابط الوثيق ليس من الصنف الذي يمكن وصفه بال« الإيجابي » ، أي ذاك الذي يوظف للشروع بنهضة عربية تشرع بحل كبريات المعضلات هو أيضاً تعبير عن حالة أكثر مما هو مسار يحتذي به .

(8) هذا هو أحد المعاني الممكن إعطاؤه لكافة الخلافات العربية ــ العربية ، الحدودية منها أو السياسية المحضة . وهو أيضاً أحد المعاني الممكنة لمحادثات سفيرة الولايات المتحدة في العراق « غلاسبي » مع صدام حسين عشية اجتياح الكويت ، وقد علق عليها أحد مساعدي بوش : « يبدو لنا بأننا جرينا صدام حسين إلى المكان الذي كنا نود (أن يجر إليه) » انظر : **النيوزويك** ، عدد 20 ، آب (آغسطس) 1990 .

(9) **ندوة مركز البحوث السياسية** (القاهرة : جامعة القاهرة 1989) . ــ جلال الدين معوض « الآثار الاجتماعية ــ السياسية لعودة العمالة المصرية » في ندوة **مركز البحوث السياسية** (القاهرة : جامعة القاهرة 1989) . ص 564 – 578 .

ــ محمود عبد الفضيل ، « السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية » ، **الأمة والدولة الاندماج في الوطن العربي** (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1983) ، الطبعة الأولى ، ص 313 .

ــ حازم ببلاوي ، « الدول الريعية في الوطن العربي » ، **المصدر نفسه** ، ص 285 .

(10) خلدون النقيب ، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 1987) ، ص 84 .

(11) **المصدر نفسه** ، ص 90 ، 91 .

(12) ابن خلدون ، **المقدمة** ، (القاهرة : المكتبة التجارية . د . ت) . خاصة الفصل « في أن الدولة لها أعمار طبيعية كالأشخاص » . وهو هنا يحلل الدولة القائمة على العصبية القبلية . ويذهب إلى أن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال (120 عاماً) ، يبدأ الجيل الأول وهو على خلق البداوة وخشونتها ، والجيل الثاني يتحول حالهم بالملك والترفة إلى الحضارة والترف والخصب وذل الاستكانة ، أما الجيل الثالث فيفقدون حلاوة العز والعصبية ويدفع فيها الترف غايته ، فإذا جاء المطالب بهم لم يقاوموا موافقته .

(13) خلدون النقيب ، **مصدر سابق** ، ص 90 .

ويضيف كاتب آخر هذه الحالة « الطبيعية » على الوجه التالي : « كان ثمة نمط قبلي للسلطة في الخليج قادراً على الاستمرار في وجه التقلبات السياسية والحروب . فعندما تسيطر قوة كبرى محلية أو خارجية على الأطراف وتحولها إلى توابع لها ، تفرض على هذه التوابع دفع الضرائب والجزية ولكنها لا تعمل على تغيير نظامها الداخلي القائم على التوازن الاجتماعي بين فصائل القبائل . ولهذا السبب حافظت المجموعات القبلية على نفسها انظر : =

= ـ فؤاد إسحاق الخوري ، **القبيلة والدولة في البحرين** (بيروت : معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى 1983) . ص 40 .

(14) فؤاد إسحاق الخوري ، **المصدر نفسه** ، ص 18 .

(15) خلدون النقيب ، **مصدر سابق** ، ص 146 .

(16) هذا ما لاحظه فؤاد إسحاق الخوري عندما كتب أنه « تقلصت الزيجات بين أفراد الأسر الحاكمة وبقية القبائل المحلية لحساب التزاوج بين أسر النخب الحاكمة . انظر : **المصدر نفسه** ، ص 364 » .

(17) محمد عابد الجابري ، **الفعل السياسي العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1990) ص 50 .
أطلت في التعريف قليلاً لطرح فرضية مفادها : إن عقلية الريع هي نفسها التي استحكمت بصدام حسين عندما « غزا » الكويت واستولى عليها كـ « غنيمة » ، يعد « الشعوب العربية » بتوزيعها عليها في الشق « الاجتماعي » في خطابه المعادي لأمراء الخليج .

(20) **المصدر نفسه** ، ص 144 .
انظر مثلاً الجدول 3 حول تقسيم المناصب الوزارية بين أفراد الأسر الحاكمة .

(21) أسامة عبد الرحمن ، **المثقفون والبحث عن مسار ـــ أقطار الخليج العربية** في التنمية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 1987) ، ص 137 .

(22) خلدون النقيب ، **مصدر سابق** ، ص 127 .

(23) تحرير نادر فرجاني « العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي » . **أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية** ، (بيروت : الطبعة الأولى 1983 ، ص 50 .

(24) محمد عابد الجابري ، **المصدر نفسه** ، ص ص 15 ، 16 .

(25) سعد الدين إبراهيم ، **المصدر نفسه** ، ص 172 .

(26) فؤاد زكريا ، **الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة** (القاهرة : دار الفكر 1989) ص ص 21 – 26 .

(27) فؤاد إسحاق الخوري ، **مصدر سابق** ، ص ص 331 – 333 .

(28) خلدون النقيب ، **مصدر سابق** ص 117 .

(29) خلدون النقيب ، **مصدر سابق** ص 98 .

(31) أندريه بورجيه « الانفجار الحضري في إمارات الخليج » ، **الموند ديبلوماتيك** ، نيسان / أبريل ـــ أيار / مايو « 1990 » ، ص 5 .

(32) دلال البزري ، « الحوار الإسلامي / المدني : إحدى المرايا المهشمة للمجتمع المدني العربي » في : **ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي** ، **تونس** : 20 و25 آذار (مارس) 1990 ، (تونس : الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومهرجان القصور ، 1990) ، ص ص 6 ، 7 . والندوة قيد النشر في مجلة « الناقد » اللندنية .

النخبة الثقافيةالتونسية
وأزمة الخليج

عبد القادر الزغل

اسمحوا لي أن أتكلم من موقعي كباحث في علم الاجتماع وحينما أتكلم عن « النخبة التونسية » فإني أضع نفسي كأحد أعضاء هذه النخبة ومع ذلك فإني متيقن أن للباحث الاجتماعي « آليات منهجية » تمكنه من بناء بعد بينه وبين موضوع بحثه ، أو بعبارة أصح من بناء بعد بين منطق بحثه وبين عقيدته، فهو قادر على أن يطور منطق بحثه إلى عقيدة ، أو أن يجعل من البحث عن الحقيقة عقيدة ، أقول هذا لأني عندما سأوضح عملية اهتزاز المرجعية الفكرية للنخبة التونسية فإني لا أبعد شخصي في هذه التجربة الجماعية ...

المقولة التي استنتجتها من بحثي هي أن أزمة الخليج قد حررت العرب والتونسيين خاصة من « التصور الناصري » و« التصور البعث » كمشروع وحدة عربية ، وقد دخلنا مع أزمة الخليج في إطار زمني يتطلب إبداع مشروع وحدة ، ومن المتوقع أن يبرز هذا المشروع خارج ما كان يدعى بقلب أو بمركز الوطن العربي ...

نحن الآن في بداية عهد يتطلب تصوراً جديداً للعلاقة بين الدول والشعوب العربية ، وتصوراً جديداً لمفهوم المواطنة ، وليس لي ما أقوله حول هذا التصور الجديد إلا أنه سيعيد الاعتبار إلى العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام ، وسيركز على مفهوم « المنفعة الاقتصادية » المرجعية والمؤسساتية للمشروع الوحدوي القادم وما أعلمه أو ما أظن أنني أعلمه هو عملية اهتزاز المرجعية الفكرية للنخبة التونسية بعد اجتياح العراق للكويت وخصوصاً بعد تواجد الجيوش الأمريكية في منطقة الخليج .

لقد استفز هذا البحث عقل وشعور جميع التونسيين لقد لعب هذا الحدث دور أحد أدوات علم النفس التحليلي : من أدوات علم النفس التحليلي هنالك اختبار TEST يتلخص في قطرة حبر فوق ورقة تتحول إلى « بقعة » والمطلوب من المبحوث أن يعبر عن الصور المتحملة التي يراها أو يتخيلها في هذه البقعة الحبرية ويكون نتيجة هذا الاختبار النفسي تعبيراً عن الهياكل اللاشعورية التي تتحكم في تفكير وشعور وسلوك المبحوث ، وهذا الاختبار وهو من أهم أدوات التحليل النفسي ، يسمى « اختبار روشة » ROCHA .

كان رد فعل الشارع التونسي أو الطبقات الشعبية أمام عملية اجتياح الجيوش العراقية للكويت رداً تلقائياً مع العراق أو بالأصح دفاعاً عن العراق ، لقد وقعت عملية تماهي بين التونسي العادي وبين صدام حسين ، لقد شعر التونسي العادي بأنه قوى صدام حسين ، أزمة الخليج تلخصت عند التونسي العادي في

صراع بين القوة الإمبريالية التي تريد أن تتحكم في بترول العرب ، وبين الدولة العراقية التي تقف بجيوشها لتدافع عن ثروات وشرف العرب ، وأريد أن أركز هنا على مفهوم شرف العرب مقابل ما يشعر به التونسي العادي من الذل والنقص أمام العرب .

أهم لحظة يمكن استنتاجها من ردود فعل الشارع التونسي هو شعوره بانتمائه إلى المجموعة العربية (استعمل كلمة المجموعة عوضاً عن الأمة أم القومية ، لأن كل هذه الكلمات لها مرجعيات فكرية غير واضحة عند التونسي العادي) ، ولكن ليس موضوع بحثي التعمق في فهم « المكيال الجماعي » للطبقات الشعبية التونسية أود فقط أن أقول أن أزمة الخليج أبرزت بوضوح العمق العروبي عند الشعب التونسي والارتباط العضوي عند الطبقات الشعبية بين العروبة والإسلام .

سأحدد تدخلي على ظاهرة النخبة المثقفة والمسيسة فقط لا أتكلم عن الموقف الحكومي الرسمي فهو معروف وهو مؤيد من طرف الشعب ، أو يمكن القول أنه أيد موقف الشعب ، ليست لي الوقت أن أتحدث على موقف اتجاهين عقائدين : الاتجاه القومي البعثي في تونس الذي دافع على « عراقية الكويت » فهو ـــ هذا الاتجاه ـــ صامد في موقفه كصمود ابن خلدون في شارع بورقيبة .

وليس لي الوقت كذلك أن أتحدث عن الاتجاه البورقيبي الأصيل الذي هو مخالف للاتجاه الحكومي الرسمي ، فالبورقيبيون الأصيليون كمحمد الصياح والباهي الأدغم ومحمد المصمودي الذين عبروا عن موقفهم المطابق تماماً مع موقف الحكومة المصرية والمخالف والمعارض لموقف الحكومة التونسية ولكن أظن أنه من المهم أن أذكر بعجالة والمرجعية الفكرية » لهذا الموقف البورقيبي الأصيل : لقد سئل بورقيبة عن رأيه حول أزمة الخليج فقال (بلغة البيان التونسية) : ـــ تخليط ... تخليط العرب ... كلمة تخليط يمكن أن نعرّبها بالفرنسية « أنارشي » ANRCHIE فوضى ... فوضى ـــ ما يقابل العقلانية ... تخليط في العرب تعني أن العرب لا تحترم الوقت ، أن العرب تأخذ المواقف السياسية العاطفية بدون تخطيط ، تغلب العاطفة على العقل ، تغامر « بوش » عقلاني كما قال بورقيبة (أطال الله في عمره) تعقيباً على أزمة الخليج ، ما أورد أن أركز عليه هو أن مفهوم العقلانية هو بعد متجذر في ثقافة النخبة التونسية باختلاف اتجاهاتها الايديولوجية وفي مفهوم النخبة التونسية العقلانية هي مكسب ناتج عن عملية « التثاقب » مع الغرب ، وكلما كانت هذه العملية عميقة كانت العقلانية طاغية ، وكلما ضعفت هذه العملية تغلبت العاطفة على العقل ... أوكد أن هذا التصور عن العقلانية عند النخبة التونسية لا يمنع الصراع مع الغرب إذا لزم ذلك (كما فعل بورقيبة والحركة التحريرية في مقاومة الاستعمار) ونجد هذا التصور للعقلانية عند الاتجاه الإسلامي التونسي : فغنوشي رئيس حزب النهضة يطالب بالتبين العقلاني مقابل التبين التقليدي ومع مفهوم العقلانية نجد في الاتجاه البورقيبي الأصيل « تقديس الدولة الوطنية كإطار سياسي دون أن يؤدي ذلك إلى الانغلاف على الذات » .

ولهذا ، فإن تأثير الخطاب البعثي في المجتمع التونسي ضعيف جداً أو يمكن أن أقول (بنوع من المبالغة) بأن الاتجاه العروبي لجيل الاستقلال في تونس قدم خارج تأثير الايديولوجية البعثية الأصيلة .

الخلاصة الأولى : الاتجاه البعثي صامت لا يتحرك .

الاتجاه البورقيبي الأصيل صامت كذلك أمام كل الاتجاهات العربية لم يبق أن يدافع عنه إلا قدماء

المحاربين البورقبيين كباهي الأدغم ـــ محمد الصياح ـــ محمد المصمودي .

ولكن ككل بعد ثقافي أصيل يعيش هذا الاتجاه ويتفاعل مع ماهو حي : كهشام بوقمرة ـــ الطاهر لبيب ـــ عبد القادر الزغل سأركز (شرفني اسمي) في ما تبقى من الوقت حول الاتجاهين المعاديين للبورقيبية الأصيلة وأعني بذلك الاتجاه الإسلامي والاتجاه الديمقراطي عن « مفهوم اللاّاسمية » يوضح كيف أن أزمة الخليج أدت إلى مرجعيات فكرية لهذه الاتجاهات ، لا توجد أي مقارنة بين القاعدة الاجتماعية للاتجاه الإسلامي والقاعدة الاجتماعية للاتجاه الديمقراطي المناهض لفكرة « اللاّاسمية » ولكن على صعيد النظام العقائدي كل من الاتجاهين يتغذى بالاتجاه المعاكس ليبرز هويته كالبديل الأصيل للاتجاه الآخر ، فإن رد الفعل الأولي للاتجاهين أمام ما يسمى بأزمة الخليج كان في نفس الوقت رداً مبدئياً يعارض الاتجاه الشعبي والاتجاه الحكومي المؤيد للعراق اتفق الاتجاهان باتهام صدام حين بالمغامرة : فهو مغامر (كلمة مغامر استعملت من طرف الاتجاهين) مغامر له سلوك عاطفي ، والاتجاهان هما ضد السلوك العاطفي للجماهير الشعبية ، ويحدد الاتجاهان بداية أزمة الخليج باجتياح الجيوش العراقية للكويت وليس قبل ذلك .

بعجلة يقول عضو المكتب السياسي لحركة النهضة « حماد الجبالي » وهو أحد أهم موجهيها في هذه السنوات الأخيرة ، مايلي :

« في هذه المرة وجد العراق نفسه في مصارعة نظام دولي بوسائل لا يمكن السيطرة عليها وهي الحرب الالكترونية ، أزمة الخليج ستنتهي بهزيمة عسكرية للعراق ستكون في آخر الأمر صدمة أخرى ضمن صدمات تعانيها الشعوب العربية » .

نجد نفس الاستنتاج العقلاني في أول رد عند أحد منظري الاتجاه الديمقراطي يقول « عزيز كريشان » في مقال نشر تحت عنوان « ضد الاتجاه العام » مايلي :

« أود في هذا المقال أن تفضح سلوك النخبة السياسية والثقافية التونسية أمام هذا الصراع واستعدادهم للتصرف بصفة عقلانية ومسؤولة ... للأسف فقد وقعت هذه النخبة بصفة جماعية مع الأطروحات العراقية ، ومع ذلك فإنه لا مفر للعراق أن يخسر المعركة ، لأن إمكانياته العسكرية غير قادرة أن تواجه الجيوش الغربية والأمريكية » .

ولكن تفاعل الشارع التونسي مع الموقف العراقي والهجوم البدائي على العراق من طرف وسائل الإعلام الغربية أدخل نوعاً من « التخلبيط » في هياكل الاتجاهيين .

وبعجالة أذكر التدخل لرئيس الاتجاه الإسلامي .

يقول « غنوشي » مايلي : « أخي ... إن اختلط عليك الأمر فاتبع النصارى حتى تتبع ملتهم ، فإذا لم يتبين لك الأمر مع ذلك فضع نفسك مع السواد الأعظم للأمة في صف الجماهير كما نصح المصطفى عليه السلام ، عليكم بالسواد الأعظم فإن إحساسهم بالحق،واحذروا التخندق مع النخبة فهي مشوشة ، مضطربة ، مترددة ، فزعة ، لها مصالحها وارتباطاتها ، كن مع السواد الأعظم إذا اختلط عليك الأمر وهم دائماً ضد أعداء الأمة وحكومة الأمريكان والصهاينة ... » .

ووقع كذلك رد فعل في الاتجاه الديمقراطي وقدمت مجموعة من أعضائه بياناً ، وسأذكر بعجالة ما في هذا البيان يقول مشروع هذا البيان الجديد : « تمثل أزمة الخليج منعرجاً خطيراً ومصيرياً في تاريخ الأمة

العربية » .

(الآن الديمقراطيون اللاأكيون يتكلمون عن الأمة العربية عوضاً عن مفهوم المنطقة العربية ، الذي كان يستعمل من قبل) ... « لقد بات من المؤكد أن القوى الإمبريالية مصرة العزم على منع أي دولة عربية وبصرف النظر عن استعدادها للتعامل مع الغرب) من تقرير مصيرها بكل حرية ، إن جريمة العراق هي خروجه كقوة إقليمية تطمع بالنفط ... إن أزمة الخليج برهنت أيضاً وبوضوح أن الحركات السلفية في تونس وغيرها لا تعدو أن تكون في الحقيقة إلا أداة للإمبريالية بالتعاون مع الرجعيات العربية لخدمة أهدافها المعادية للعرب .

الخلاصة : أن أزمة الخليج أعطت متنفساً للقوميين التونسيين ــ وهم أقلية ــ دافعوا عن العراق لدعم « الشرعية التاريخية » أي أن الكويت هو جزء من العراق ، ولا أظن أن هذا الموقف قد أثر كثيراً في الشارع التونسي ، والملاحظ أن الاتجاه العام للشارع التونسي عبر عن انتمائه للعروبة خارج إطار الاتجاه البعثي والاتجاه الناصري ، وإن هذا الشعور بالانتماء للعروبة هو دليل على النهضة المتجذرة للثقافة البورقيبية رغم خلافها السياسي مع بورقيبة وهز ثوابتها واعتقاداتها وتخليبطها .

الملاحظة الأخيرة : هي أن صورة العرب الخلباطة لا زالت متجذرة داخل عدد هام من النخبة التونسية وأنا من الذين يتخوفون من انتشار النظام العراقي إلى كامل الدول العربية لا زلت أتساءل : كيف منطقياً يدافع عن العراق وعن مبدأ حقوق الإنسان معاً وأجد نفسي في النهاية متفقاً مع مشروع لائحة الديمقراطيين حين يقول : « نرى أن التركيز على الشرعية الدولية وحقوق الإنسان الديمقراطية بمعزل عن المعطيات الأخرى لا يمكن أن يكون إلا تزكية للتعللات المبررة للتدخل الأجنبي وتضع المدافعين عنها موضوعياً في صف أعداء التحرر الوطني العالمي ... إن النضال الحقيقي من أجل الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية في تونس وفي العالم العربي هو جزء لا يتجزأ من النضال من أجل البناء القومي ..

المشروع الناصري والمشروع البعثي ربطا بناء القومية بالاشتراكية وبمركزية السلطة : نحن الآن في بداية مرحلة تبحث عن تصور جديد وعن مرجعية فكرية جديدة للوحدة العربية ... ويتخوف عدد هام من التونسيات من أي مشروع وحدوي عربي لأنه يمكن أن يهدد مكاسب المرأة التونسية ... »

ولكن أقول : عاشت العراق ويسقط أعداء العرب وشكراً ...

المحور الثالث :
مستقبل الأزمة : الاحتمالات والبدائل الممكنة

- أزمة الخليج الأسباب والنتائج . — دارم البصام
- أزمة الخليج من منظور وحدوي . — مبارك ربيع
- انعكاسات الأزمة على مسيرة تحديث المجتمع العربي . — مصطفى التير
- أزمة الخليج واهتزاز المفاهيم . — صلاح الدين الجورشي
- مستقبل الأزمة . — حيدر إبراهيم علي
- فرضيات حول مستقبل أزمة الخليج ، الحرب واللاحرب . — عبد الله ساعف

أزمة الخليج النتائج والأسباب

دارم البصام

أود أن أبدأ هذه الورقة بتوريخ إطار الدلالة لأي بحث يتناول هكذا ظاهرة متعددة الجوانب مما يستدعي مرجعية معينة وكما لاحظت من خلال النقاش منذ البارحة واليوم فإننا أمام أزمة شاملة وهي أزمة حقيقية ليس كما قيل بالأمس بأنها ليست أزمة ، فمفهوم الأزمة لا يؤخذ بالمعنى المجرد بالمعنى الصراعي هي أزمة بدون شك ، أعتقد تأثيراتها على المجتمع العربي مهما كانت النتائج ستكون تأثيرات جذرية بل يمكن القول بأنها أحدثت وقفة لمراجعة الذات والمفاهيم مقابل حسابات القوة الشاملة للأمة العربية وستشكل بدون جدل تحولات كبرى في النظام الإقليمي العربي ، أيضاً أثرها سيمتد ليطال عناصر النظام العالمي الجديد فيما بعد الحرب الباردة والذي نشهد ولادته حالياً بذهول ، في ظل الحرب الباردة وبعد أن تغيرت توازناتها وصراعاتها الايديولوجية من الصعب علينا تحليل الأحداث المتسارعة وبأطر مرجعية معرفية ملائمة تختلف عن تلك القديمة والتي ألفناها والتي لم تعد قادرة على تحديد ما هو جوهري هذه مسألة أساسية في عملية البحث العلمي ما هو جوهري فيما يحدث في توازنات القوة في العالم ، ولا أعتقد أن أي إنسان يختص في حقل معين يستطيع أن يحيط بالظاهرة من كل جوانبها ، فأنا أعتقد أن مثل هذه الظواهر تحتاج إلى تعددية معرفية جداً ودائماً والذي ينجم في سبر أغوارها هو فريق العمل المتعدد الاختصاصات وهذا الحدث بدأ يدخل في الأدبيات العالمية والأدبيات الاستراتيجية يعني نحن نناقش حدثاً بهذه الضخامة وبذلك أقول أنه لايمكن لهذه الظاهرة أن تدرس إلا في السياق التاريخي وأيضاً في الاستشراق المستقبلي وبدون شك أن القطبية الثنائية التي سادت في السنوات الخمسة وأربعين الماضية طورت أدوات تحليلية كلية يعني كانت التطورات السائدة معروفة لدى الباحثين ومختلف المدارس الفكرية .

التوازن والصراع واحدهم يفهم الآخر في المعسكرين أو في المدرستين الفكريتين في المسلمات الفكرية بالفرضيات بتبصر العلاقات في المشروعات المستقبلية ومن ثم طبيعة التغير الاجتماعي المستهدف والتراكمات والتحولات وحتى التفاعلات ، ولكن الآن الصورة اضطربت ونحن بدأنا نبحث عن وحدة التحليل الأساسية ، يعني المسألة أنا شخصياً أعتقد أن هناك الكثير من الجهود كما قلت ، وتقييم الظاهرة سأعود إليه فيما بعد الثنائية القطبية أيضاً ، لجأ العديد من المختصين في مجال العلوم السياسية ، وخاصة من المهتمين بقضايا السلم والحرب إلى أطروحات كثيرة تحن إلى أيام الثنائية القطبية وحتى في الكتابات الكثيرة لأحد المختصين في العلوم السياسية في جامعة ميشغان يقول أن رقم – 2 – وهو رقم سحري هو رقم خط ورقم

- 1 - هو رقم مشؤوم لأن الأحادية القطبية دائماً تتجه نحو الهيمنة في حين أن الثنائية تعمل توازن ، ويعتقد أيضاً أن الأحادية تقود البشرية إلى منطق القوة والغلبة وتطبيق مفهوم الشرعية الدولية وفق منطق الإقطاع والانتقام .

وأنا فعلاً أعجبني مفهوم الثنائية في أيام الحرب البادرة لطريقة خاصة فيها منطق وفيها مصداقية ، ويعتقد أن رقم واحد مليء بعدم اليقين وأن ثنائيات وتعدديات قطبية ستتشكل في القريب العاجل ، إذ أن العالم لا يمكن أن يقف على ساق واحدة ، وسنعود إلى هذا التفصيل فيا بعد .

وأيضاً القوتان الكبريان كانتا بمثابة صمام الأمان للسيطرة أو مراقبة السلوك الأوروبي بالدرجة الأولى يعني بعد الحرب العالمية الثانية قامت القطبية الثنائية لمراقبة السلوك الأوروبي وتحجيمها والتحقق من عدم رجوعها إلى المنطق الصراعي الاستعماري المباشر ومنطق الحرب والصراع فلذلك هذه الثنائية كانت أيضاً المسؤول عن مراقبة تطبيق وضوابط الحرب العالمية الثانية والأولى كذلك سواء في أوروبا أو العالم الثالث وفي مناطق النفوذ والمستعمرات القديمة التي تم منحها الاستقلالات السياسية المشروطة وما يتبع ذلك من مصالح استراتيجية لكل الطرفين ومن خطوط حمراء مرسومة يتوجب عدم تجاوزها ، هذه كانت حسب الثنائية وأكيد فإن أكثر المتضررين من نتائج الحرب العالمية الثانية وثوابتها ، هي بلدان العالم الثالث والمجموعة العربية لأن الاستعمار قد أبدل أدواته واستراتيجياته نحوها فبعد أن خرج من الباب الأمامي رجع من النافذة ليعمل على تكريس أساليب الكولونيالية الجديدة والتي عمقت مبدأ التوزيع غير المتكافئ وأيضاً التوزيع غير العادل للعمل وتكريس الغزو الثقافي وفرض المركزية الأوروبية الحضارية ، وكذلك إنشاء المؤسسات المصرفية الدولية التي أوقعت تلك البلدان في حبال المديونية العالمية ، مما عمل على إفشال المجهودات الإنمائية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ومما ساعد على هذا أيضاً هو أن الأنظمة التي استلمت مقاليد الحكم بعد الاستقلالات السياسية وهذه مسألة أساسية لم تربط التحرر السياسي لدولها بالتحرر الاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التبعية وإلى إحداث التراكم على المستوى العالمي وليس على المستوى المحلي . مسألة أساسية أيضاً ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة الأزمة ، والأدهى من ذلك أن البلدان التي أخذته بالمنظور الاشتراكي للتنمية هي الأخرى لم تستطع أن تحقق أهدافها الإنمائية . بدأت ببيان رقم واحد وانتهت بمشروع تنموي فاشل ، وهذه التجارب متساوية مع التجارب التي اختارت النموذج الرأسمالي ولا فرق الآن في البلدان العربية من ناحية مؤشرات التنمية إلا القليل هذه مسلمة أساسية عند دراسة الأزمة مقولة التنمية وأين انتهت .

أيضاً هناك مسلمة أساسية أن الثنائية القطبية على المستوى الدولي لديها ثنائيات قطبية على المستوى الاقليمي ، وفي حين انخرام الثنائية القطبية على المستوى الدولي ، يجب أن نعرف جيداً أنه ستكون هناك انخرامات على المستوى الإقليمي هناك مسألة أيضاً يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار والآن مع اندحار الثنائية القطبية هناك منطق وواقع جديد بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، يعني يوجد مقولات كثيرة لم يعد لها معنى ، عدم الانحياز ما معنى عدم الانحياز هنا إذا لم يكن هناك قوى تتنازع وأطراف متصارعة واضحة حتى تتحالف مع أحدها أو تقول أنها غير منحازة ، وأنا أقول ومسؤول عما أقوله إننا نعيش حالياً مرحلة اللاانتظام العالمي وهي في علم الاجتماع استطيع أن أقول أننا نعيش الآن في مرحلة الانحلال التنظيمي Last

Organisation وهي مرحلة دائماً تكون بعد التهدم القديم الـ Organisation وقبل الوصول إلى إعادة التنظيم الوسطية التي هي يسميها التحلل التنظمي مهما تسميها ولكنها من المؤكد هي مرحلة تشكل وهذه هامة جداً ما تسمعونه ، أنه هكذا مرحلة هي فترة احتلال مواقع من قبل الدول والأقاليم لإحداث توازنات جديدة ومراكز قوة استعداداً لمواجهة النظام العالمي الجديد الذي لم تتحدد معالمه بعد .

أيضاً هذه مسلمة أساسية في عملية التحليل لا يمكن تجاهلها هناك أيضاً من يقول بأن مشكلات الأمن الأساسية بالنسبة للعالم الرأسمالي بالمعنى الموسع حالياً هي انتقال من المواجهة بين الشرق والغرب إلى الهيمنة ، وباتجاه الأحادية والاختلاف الآن هو حول شكل الهيمنة الغربية ، وتأتي أحد فرضيات العلوم السياسية لتذكرنا بما جرى في يالطا ومالطا وهما متشابهان بل إن اختيار تطابق السمع بين اسمي المدينتين لم يكن اعتباطياً فالأولى عملت على تقسيم أوروبا والثانية تحاول تقسيم العالم بأجمعه إلى فضاءات ومناطق نفوذ فالولايات المتحدة وفق المنطق الجديد تمارس هيمنتها في الفضاء الغربي والشرق الأوسط والمجموعة الأوروبية تمارس هيمنتها على مناطق أفريقيا والكاريبي وخاصة في أفريقيا ، في حين تستحوذ اليابان على جنوب وشرق آسيا ، أما الاتحاد السوفياتي فقد ضمن لنفسه على الأقل الهيمنة على نفسه أما الصين والهند فتتولى مسؤوليتهما الذاتية ومقابل ذلك فالولايات المتحدة تضمن مشاركة المجموعة الأوروبية في شؤون الشرق الأوسط وتضمن الأخيرة بالمقابل الوجود الأميركي في أفريقيا . وهناك بطبيعة الحال شعارات معلنة حالياً من لدن الأوروبيين والأمريكيين للتدخل وأحكام الهيمنة على دول الجنوب باسم مكافحة الإرهاب والعنف والتعصب والمخدرات وغيرها ...

وإذا كان هذا المشهد السيناريو الحالي المقترح للنظام العالمي الجديد والذي يفترض التعددية القطبية فمن الطبيعي أن هناك أكثر من مشهد قادم ستفرضه طبيعة التحالفات والتناقضات داخل المعسكر الرأسمالي ليختزل التعددية القطبية إلى ثنائية وسنعود إلى السيناريوهات المحتملة في داخل هذه الورقة .

هذا ما أريد حقيقة أن أقوله في إطار الدلالة لتحليل الظاهرة وإلا نقع في الارتجالية ونقع في اتخاذ المواقف المجتزأة أو الإغراق في الذاتية ، وأنا أقول دائماً أن هناك فرقاً بين تحليل الأزمة وبين التعاطف كموقف سياسي يومي وفي هذه المرحلة على الأقل فإن مهمة الباحث الاجتماعي هي وظيفة بسيكولوجية ولأول مرة أقولها وانزع نفسي من جلدي بأنني لا أؤمن بالموضوعية .

وأنا أعتقد أيضاً أن الظاهرة الحالية أي هذه الأزمة فإن الأجيال القادمة هي وحدها التي ستكون في موقع تقييم مستويات الدلالة المختلفة من التحولات الحالية ، ولا يجرؤ باحث أن يقول إنني أقيم لأن الظاهرة لم تكتمل بعد وأنتم تعرفون أنه في العلوم الاجتماعية هناك على الأقل ضمن سنوات لنستطيع أن تقيم الظاهرة ولا بد مس البحث في المسار التاريخي لهذه الأزمة ليفيد كثيراً في توضيح الرؤية وفي استقصاء ما هو جوهري .

عندي عنوان هنا اسميه « ما وراء الأكمة في تحليل الأزمة » وحاولت أن آخذ الإطار السياسي الاقتصادي للظاهرة وهناك أكثر من باحث يعتقد بأن ضم العراق للكويت ليست مسألة عربية ، بل جزءاً من اتجاه عالمي واسع إذ أن من إحدى نتائج انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي وهي نتيجة سوف تستغرق وقتاً طويلاً حتى تشق طريقها تلك المتعلقة بإعادة النظر على الحدود بالنظام الدولي وللمرة

الأولى منذ الحرب العالمية الثانية وتقول هذه الدراسة بأن تقييم العالم الحالي إلى 170 دولة هو تقييم تعسفي ولكنه مقبول ومتفق عليه منذ عام 1945 ومنذ إنشاء المنتظم الأممي ، ومنذ ذلك الوقت وحتى العام الحالي لم تكن هناك إلا حالة انفصال ناجحة واحدة وهي بنغلادش في عام 1971 وعرفت حالة اندماج واحدة وهي فيتنام في عام 1975 ، والتحليل هنا يستبعد الحروب التي نتجت عنها وضم جزء من أراضي دول أخرى كالحروب العربيـة الإسرائيليـة والتي ما زالت تتأجج قائمة منذ حوالي ربع قرن تتحدى قرارات الشرعية الدولية .

وتراجع القوة السوفياتية أيضاً أدى إلى أن ثلاث دول على الأقل تختفي أو تندمج اثنتان فواحدة ما زالت لقد اختفت بالفعل ألمانيا الشرقية واليمن الجنوبية ومرشحة كوريا أن تختفي . في الوقت القريب بأن تبتلعها كوريا الجنوبية ، أيضاً الثنائية القطبية عندما تهدمت الصراعات القومية الآن كما تعرفون في أكثر من منطقة بالاتحاد السـوفياتي وفي مناطق أخرى كيوغسـلافيا إلخ ، وقضـايا الحدود ، الحدود الفلندية السوفياتية ، الحدود الألمانية البولونية ، هناك كثير من المسلمات والثوابت للحربين العالمين الأولى والثانية تداعته ، فأرجو أن يؤخذ الصراع في المنطقة والأزمة وفقاً لهذا المنظور ، يعني نحن نشهد ولادة نظام عالمي جديد ، نحن نشهد ولادة وموت مســلمات لفترة سـابقة لهذا القرن ، وفق هذا المنطق ترون أن المسـألة هي مسـألة مصيرية ، وأيضاً بالرغم من مصداقية هذا التحليل وهو « **لفريد هاليداي** » وهو باحث في جامعة لندن ويضطلع بشؤون الشرق الأوسط ، أنا أقول إنه هذا لا يكفي يعني أنه الآن **المراجعة للثوابت** لا ، فمسألة الخليج لا يمكن فهمها إلا في سياق تأريخي على الأقل لمرحلة ما بعد الاستقلالات السياسية لحد الآن فنرى الأزمة هي نهاية لسياسة الأمر الواقع التي فرضت على العرب بعد عام 1967 إننا فعلاً نشهد نهاية هذه المرحلة والتي بطبيعة الحال تمكن الغرب من اختراق القوة المصرية وتحطيم موقعها باعتبارها الإقليم القاعدة للمشروع الوحدوي العربي وتوريطها في التبعة الاقتصادية للغرب من خلال سياسات الانفتاح والمساعدات والقروض إلخ والتي انتهت بالتبعية السياسية بتوقيع معاهدة كامب ديفيد .

وأمر بسرعة الآن على هذه الفترة من الخمسينات لحد الآن لأؤكد على أهمية استخدام المال النفطي الذي أدى إلى هذه الأزمة والمسألة أيضاً تحتاج إلى تحليل وكتب عنها ولكن اعتقد ربطها بالأزمة يأتي بهذا السياق وأنا أحدثكم الآن من خبرتي . لقد خابرت العمل العربي المشـترك وحضرت مجالسه وإلخ ... وأعرف كيف أن المال النفطي كان يتصرف بالنسبة إلى العمل العربي المشترك وبالنسبة إلى مشروعات التوافق العربي أو التعاون العربي .

بعد 1973 وهذه أعتقد أنها الفرصة التاريخية التي أضاعها العرب وكان بإمكانهم أن يساهموا في وضع قواعد لنظام عالمي جديد في تلك الفترة ، وفعلاً نجحوا وهذا هو منطق الأمور ، الغرب لا يعترف بالتفاوض معك إلا إذا كنت قوياً وكانت هناك محاولات للنظام العالمي الجديد فرضتها عام 1973 القوة النفطية ، لكن أحب أن أقول أن المال النفطي حصلت اتفاقات أن يمول العمل العربي المشترك وأن يساعد البلدان الأقل نمواً ونشأ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، ونشأ صندوق النقد العربي ولكن هل تتصورون أنه في إنشاء صندوق النقد العربي أصر الخليجيون أن لا تمنح أي دولة عربية قرضاً إلا بموافقة صندوق النقد الدولي ، يعني مؤسســة عربيـة لا تستطيع أن تتصرف إلا بموافقـة مؤسســة دولية الصندوق الاجتماعي

والاقتصادي أيضاً قدم وكانت هناك دائماً يعني ، يقال لها أن لا تنفتحي على القضايا الاجتماعية انفتاح تام وهنالك شيء تاريخي أن رئيس الصندوق الاجتماعي والاقتصادي ، خطب في مستشاريه وأعضاء الصندوق وأعلمهم أن لا يحضروا أي ندوة للجامعة العربية ولا يشاركوا في أي عمل مع الجامعة العربية لأننا لا نريد أن نضيع أموال الصندوق أيضاً هناك شيء جاء في سنة 1976 وهو غريب في الحقيقة ، أن المال النفطي بدأ يتكلم عن المشروع الإسلامي أكثر مما يتكلم عن المشروع العربي . وأنشأ المؤتمر الإسلامي والفروع وكذا تحويله ويضاعف مئة مرة مؤسسات العمل العربي المشترك ، يعني هناك حقيقة اعتقد أن تؤخذ في عين الاعتبار ، عندما نحاول أيضاً عملنا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك عام 1980 وقع عليها الملوك والرؤساء العرب في عمان وكلفنا وأنا منهم بعمل خطة قومية بـ 15 مليار دولار للوطن العربي ومن بعد أصبحت 5 مليارات والخمسة مليارات لم يصرف منها فلس واحد ، وهذا تناقض .

لقد وقع الملوك والرؤساء على الاستراتيجية ولكن عندما جاءت الخطة القومية ضربت بالرصاص من قبل وزراء المال الخليجيين .

يعني هناك كثير من القضايا التي يجب أن تعرف أن كان هناك نوعاً من التأزم بين البلدان العربية بين من يملكه ولا يملكه ، وسوف أعطيكم رقماً واحداً فمعدل دخل الفرد بين البلدان غير النفطية والنفطية ، كان في عام 1960 من 1 إلى 3 يعني للخليجي ثلاثة ، الآن المعدل واحد إلى واحد وخمسين يعني مثلاً الصومال دخل الفرد 290 دولار في السنة ودخل الفرد في الإمارات 15360 دولار فهناك تفاوت كبير في الدخل الفردي بين الأقطار العربية فهذه وكما قال د . الطاهر لبيب ، أن كثير من الدراسات التي عملت كانت تتوقع الأزمة . وحتى دراسات مستقبل الوطن العربي توقعت أن يأخذ العراق الكويت المسألة كما قال هيكل ليس أن العراق استيقظ صباحاً وقرر أن يأخذ الكويت ، هناك مسار تاريخي يجب أن يدرس ويجب أن يعرف .

ولا أريد أن أتحدث عن التكامل الإنمائي ، أعتقد أن هناك غلطة كبرى ارتكبتها الدول الخليجية وهي أنها عاملت العراق أثناء الحرب وعراق ما قبل الحرب في نظرهم عراق مشابه لما بعد الحرب هناك غلطة كبرى ، يعني كان يجب أن يتم التعامل مع عراق بعد الحرب بشكل مختلف وإلا التاريخ كله غلط ، يعني أنت عندما تخرج من الحرب مستنفداً إمكانياتك المادية ، إعادة التعمير ، لا يمكن في هذه المرحلة أن تكون هناك ضغوطات ، ولكن أنا ممن كانوا يتوقعون أن الحرب ستحدث في منطقة الشرق الأوسط سواء دخل العراق إلى الكويت أم لم يدخل ، وقد كتبت هذا وتنبأت به في محاضرة ألقيتها في عمان في مارس من هذه السنة ولكنني لم أتوقع أن الحرب ستكون عن طريق الأنابيب النفطية كان كثير من الدراسات الاستراتيجية تقول أن أمريكا وإسرائيل قررا أن الحسم العسكري هو الذي يحل مشكلة الشرق الأوسط وبطبيعة الحال قلت ولم أزل مستنداً في تحليلي إلى معطيات موضوعية عالمية وإقليمية .

أولاً : أن انتهاء الحرب الباردة ومع انتهاء الثنائية القطبية وتنازل السوفيات عن موقعهم في المياه الدافئة ، أطلق يد إسرائيل والولايات المتحدة في فرض نظام إقليمي عربي يستجيب لصالحهم في المنطقة .

وأيضاً تفاقم الهجرة اليهودية السوفياتية إلى إسرائيل أصبح معها مبدأ الأرض مقابل السلام غير واضح إطلاقاً ، وعليه فإن تسوية قضية الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات التي تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية

غير وارد هو الآخر ، وفعلاً فإن العديد من التحليلات الاستراتيجية والتقارير التي تسربت عن الإدارة الأميركية أشارت إلى الحل العسكري وحكومة شامير الأخيرة سميت حكومة حرب وفي إحدى التحليلات كانت تسمى حكومة أرييل شارون . أنه هناك سيناريو مستهدف لتفتيت نظام الحكم في الأردن والإتيان بوجه فلسطيني معتدل يمهد لتوطين الفلسطينيين في الأردن ، ثانياً التصفية الجسدية لزعماء المنظمة وكذلك توجيه ضربة حاسمة للعراق .

ولذلك أنا أعتقد أن ضم العراق للكويت يمكن أن يأخذ التحليل التالي : وهي إن عملية الضم قد جعلت العمل العسكري ضد العراق استراتيجياً أصعب من قبل نتيجة لقربه من الشريان الحيوي الاقتصادي الرأسمالي وهي الحقول النفطية ، لأن شعارها هو ضرب الماكينة الغربية الرأسمالية .

هذا تحليلي الخاص ولكن استند فيه إلى عدة مصادر هو أن الحرب كانت ستحدث سواء دخل العراق الكويت أم لم يدخل ، لأنه كانت مستهدفة في النظام الإقليمي العربي الجديد ، وفي محاور القوة التي بدأت أنا أعتقد أنها مسألة أساسية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار .

وأريد الآن أن أؤكد على الآثار الآنية والبعيدة المدى للأزمة وآخذ ثلاث قضايا :

ـ علاقة المجتمع بالدولة .

ـ وموقف الرأي العام من الأزمة .

ـ والحركات السياسية وموقفها من الأزمة .

ـ وأيضاً العلاقات العربية ـــ العربية وانعكاسات الأزمة على أوضاعها الوطنية ؟

وددت أن أقول أنه بالنسبة لعلاقة المجتمع بالدولة وموقف الرأي العام ، مقولة الوعي السائد أو وعي السلطة ليست بالشكل المطلق يعني في كثير من البلدان وعي المواطن فيها هو الوعي السائد ، وبالحقيقة هذه إذا دلت على شيء فإنها تدل على تدني مستويات الوعي بين الجماهير والحقيقة الاجتماعية ، كما يرونها هم وليس كما تراها الدولة .

هذه هي بعض التحليلات من علم النفس الاجتماعي لتحليل ردود فعل الشارع تجاه الأزمة .

أزمة الخليج من منظور وحدوي

د . مبارك ربيع

تمثل الوحدة العربية هاجساً دائماً للمفكر القومي ، يقيس بالنسبة إليه كل الأحداث ، ويرصد بالمقارنة معه كل المتغيرات . وإذا كان من السهل القول بأن مثل هذا الهاجس ، وعلى هذا النحو ، قد يتعدى عتبة الرؤية الواضحة ، فيتحول إلى تعتيم إديولوجي أو منظور ذاتي ، يحول دون تصور ما يجري على حقيقته ، في أبعاده ومخاطره الموضوعية ، فإن الموقف الآخر من الرصد ، وهو الذي يدعي الحياد والموضوعية ، ليس بمنجاة من الانزلاق في مثل ذلك . ويكفي أن نتصور أن العدو أو الخصم للوحدة العربية ، يمكنه أن يدعي الحياد والموضوعية .

ومهما يكن فالمؤكد أن أحداث الخليج المتمثلة في عملية ضم العراق للكويت ، إذا كانت قد هزت العالم بأسره ، فإنها تهز الفكر القومي بالذات ، ومعسكر الوحدة العربية أو معسكراتها إذا احتسبنا مختلف التيارات الوحدوية .

أولاً : الأزمة وواقع الوحدة العربية .

إننا من منظور الوحدة العربية ، إذا كنا لا نستطيع أن ندعي أن أزمة الخليج تزامنت مع تقهقر الدعوة القومية ، لمجرد أن هذا الإدعاء يدحضه الواقع ، فإننا لا نستطيع أن نقول إن الدعوة إلى الوحدة العربية قد ظلت إلى حدوث الأزمة محتفظة بزخمها وحدتها . ذلك أن انكسار مختلف أنماط ومشاريع الوحدة العربية على أرض الواقع ، وقصر نفس التجارب التي رأت النور ، بالإضافة إلى مختلف الهزائم والنكسات على المستويات السياسية والعسكرية والاجتماعية ... كل ذلك نزل بثقله ليجعل مطمح الوحدة العربية يبتعد ، ويبرز إلى السطح ويتقوى الميل إلى التخلي ولو مؤقتاً ، أو ظاهرياً أو تكتيكياً ، عن مطلب الوحدة الكاملة أو الاندماجية [1] لصالح أنماط من الاتجاهات أو وحدة المؤسسات ، مهما اختلفت أشكالها .

ولعل مناخ ما يسمى بالوفاق الدولي ، وبوادر الخرائط العالمية الجديدة ، وتخلخل عديد من التكتلات المستندة إلى الثنائيات التقليدية إلى شرق أو غرب ، يسار أو يمين ، شمال أو جنوب ... كل ذلك دعا بالضرورة إلى ترسيخ الميل إلى هذه الاتحادات أو هذه الأنماط من اتحاد المؤسسات ، مما يجعلنا نتأكد من أن الضرورات التي تفاعلت في نشأة هذه التكتلات ليست كلها داخلية .

ولا يمكن أن ننكر أن هذه الأنماط من الوحدة داعبت أحلام الفكر الوحدوي لدى الكثير من الناس ، إذ بدت التجسيد العقلاني والواقعي الممكن مقابل (المثال) الوحدوي [2] .

ومن جهة أخرى ، فإن هذه الأنماط من وحدة المؤسسات كان لا بد أن تبدو في عمقها ، وفي ضوء العلاقات العربية بتناقضاتها المألوفة وتقلباتها السريعة ، والتي تبدو أقرب ما تكون إلى السلوك المزاجي ؛ كان لا بد أن تبدو مجرد شكل جديد مضخم للتكتلات العربية التقليدية ، أو ما يمكن تسميته بسياسة المحاور التي كانت تعرفها المنطقة العربية من حين لآخر كردود أفعال من بعضها على بعض .

وبهذا الخصوص ، أي في نطاق سلبيات هذه الاتحادات والمجالس وضعف ما قام عليه بعضها من أسس من منظور الوحدة العربية ، يتضح مايلي :

1 ـ إغفال العامل الجغرافي ، والأمر في بعض الحالات يتجاوز إغفال هذا العامل ، إلى ما يبدو وكأنه معارضة له وتناقض مقصود معه . وهذا ما يزيد من تأكيد ما نريد توضيحه هنا من أن هذه التكتلات في بعض حالاتها ناشئة لتكون رد فعل نزاعي عربي / عربي ، وأكبر مثال على ذلك ، مجلس التعاون العربي بين العراق والأردن ومصر واليمن ، وهو تكتل يمكن قراءة خارطته الجيوسياسية على عدة وجوه .

إن العامل الجغرافي وإن لم يكن العامل الوحيد في الوحدة ، إلا أنه عامل له أهمية قصوى في ذلك ، أو لنقل إنه عامل ميسر على الأقل ، وفي كل الحالات يمكن أخذه بعين الاعتبار ، تجنباً لكل انتقائية تبدو قائمة على الظرفية والمناورة السياسية ليس إلا .

2 ـ إغفال العامل الاقتصادي ، في جانبه التفاعلي العميق ، مما يزيد من طارئية التكتل وهشاشة ما يقوم عليه ، والعامل الاقتصادي لايعطي الأهمية من حيث هو أساس لأي تكتل فحسب ، بل من حيث هو هدف أيضاً ، بمعنى أن اعتبار العامل الاقتصادي لا يبرر قيام تكتل بين الأقطار المتشابهة أو المتماثلة اقتصادياً ، بل إنه قد يقوم من أجل خلق هذا التشابه أو التماثل . وفي جميع الحالات فإن اعتبار العامل الاقتصادي يجب أن يؤدي إلى خلق بنيات اقتصادية جديدة في أقطار التكتل ، وإلى حركة متفاعلة في التبادل على جميع المستويات ، بحيث لا يقف دور التكتل عند حدود تلبية أكثر ما يمكن من الحاجات لأقطار وأفراد التكتل فحسب ، بل إنه يصبح بذاته حاجة اقتصادية .

وإغفال هذا العامل ، كأساس أو هدف ، يجعلنا نرى أغلب هذه الكتلات لا تزيد في كثير من الأحوال،،عن أن تعمل باتجاه توحيد مواقفها إزاء تكتلات أخرى خارجية أقوى ، لحماية انتاجها أو الحفاظ على مستواه ، بينما يعني العامل الاقتصادي تبادلاً تجارياً حقيقياً بين الأطراف ، وهو ما ينعدم في أغلب التكتلات العربية التي لا تقدم على تبادل تجاري حقيقي [3]

3 ـ غياب القاعدة الشعبية لهذه التكتلات ، رغم أنها تساير رغبات وإرادة الشعب ، وذلك بالمعنى الذي يجعل الشعب مجرد مساند للقيادة في خلق هذه التكتلات ، أو مرجعية استشارية فحسب ، وهكذا تحرم هذه التكتلات من عنصر الفاعلية والحافزية المستمرة .

مهما يكن فأزمة الخليج نشأت في ظروف وحدوية ، لا تزيد عن تواجد تكتلات جهوية صريحة ، تتداخل معها تكتلات أخرى ضمنية ، غير مصرح بها ، إن لم نقل إنها تخترقها على نحو مسكوت عنه مؤقتاً ، بما يجعلها تمثل غطاء لكثير من التناقضات .

وعلى كل ، فإن الاتجاه الوحدوي على أرض الواقع ، على الأقل ، وجد نفسه يقنع بالميل إلى العمل على توحيد المؤسسات تاركاً مطلب الوحدة الاندماجية للزمن .

من هذه المعطيات يمكن أن ننطلق في التعامل مع أزمة الخليج ، للتعرف على منبع فعلها في مطلب الوحدة العربية المنشودة .

إن ما قامت عليه هذه الأزمة يمكن أن يُقدِّم على أن يسير على طريق الوحدة ، بغض النظر عن الجدالية في ذلك ، ويتضح ذلك بعدة تبريرات منها :

ـ مبدأ العلاقة العكسية بين عدد الدول أو الأقطار وبين السير نحو الوحدة أو تحقيقها ، بمعنى أن عدد الدول أو الأقطار كلما نقص ، اقترب هدف الوحدة من التحقيق ، والعكس ؛ وهو تبرير غارق في الشكلانية .

ـ مبدأ علاقة القوة أو العنف لتحقيق الوحدة ، ويمكن لهذا المبدأ أن يستقي تبريره من التاريخ ، باعتبار أن ما عرف خلال التاريخ من أنماط الوحدة لم يتحقق بغير القوة إلا نادراً ، وهذا بدوره مثير لتساؤلات كثيرة .

ـ ما حصل من إيجابيات مترتبة على هذه الأزمة ، ولو مؤقتاً . ومن منظور التحليل الطموح للوحدة العربية ، فإن هذه الإيجابيات تعتبر مكتسبات يجب إغناؤها وتوظيفها والحفاظ عليها . ومنها مايلي :

أ ـ الربط بين الأزمة وبين الوضعية العامة للشرق الأوسط وقضية فلسطين خصوصاً . إذ لا يمكن لأي فكر وحدوي أن يفكر بوحدة عربية حقيقية ، مع استمرار الوجود الإسرائيلي كوجود استيطاني عنصري عرقي وديني ، قائم على منطق القوة والآلية العسكرية ، في قلب المنطقة العربية ، كما لا يمكن بالتالي قيام وحدة عربية مع الوضعية التي يعيشها الشعب العربي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها .

وكما يبدو هذا الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية هاماً في الطرح العام لقضايا حق الشعوب في الحرية ، وفي تقرير المصير ، وحقوق الإنسان ، فإنه يبدو هاماً من جهة أخرى لم تكن لتظهر إلا في ظروف أزمة الخليج وبفضلها ، وهي المتمثلة في المفارقة الصارخة في تطبيق وتبني مفهوم الشرعية الدولية ، واحترام مواثيق الأمم المتحدة ، وهيئاتها السياسية والقانونية وقراراتها ، وذلك في انعدام النظرة المساوية بين ما يطبق على الطرف العربي سواء تمثل في العراق أو فلسطين أو غيرهما وما يطبق على إسرائيل [4] .

لقد أوضحت ، أزمة الخليج بل فضحت مبدأ التعامل المتفاوت ، والمتميز ، الذي تتعامل به الشرعية الدولية مع أطراف النزاع في القضية الفلسطينية خاصة ، والعربية عامة .

ب ـ صورية بعض التكتلات الجهوية وعجزها عن أن تكون بديلاً للوحدة العربية ، أو حتى خطوة نحو هذه الوحدة . وتظهر هذه الصورية عجز تلك التكتلات عن تحقيق ما رسمته لنفسها من أهداف استراتيجية ، أو ما تصرح بأنه أهدافها الاستراتيجية ، كما ظهر جلياً من أول اختبار جدي لبعض هذه التكتلات أن ما تقوم عليه من تناقض بين أطرافها ، لهو أقوى من التناقضات القائمة بينها وبين تكتلات أخرى ، أو بين أطرافها وأطراف عربية أخرى في تكتل آخر ، أو خارج كل تكتل .

جـ ـ مبدأ التوزيع العادل للثروة العربية : وهو مبدأ ظل مسكوتاً عليه إلى ماقبل احتداد الأزمة ، ولكنه الآن أصبح صريحاً علنياً ، بل إن التفاوت الفاحش في الثروة بين الأقطار العربية ، والتناقض المطلق ما بين هذه الثروة من جهة والالتزامات القومية والوطنية من جهة ثانية ، أصبح يطرح بوضوح باعتباره عاملاً من عوامل غدم الاستقرار في المنطقة العربية ، وعائقاً أساسياً من عوائق الوحدة العربية .

إن هذه المعطيات ، التي يمكن أن تعتبر من المنظور الوحدوي مكتسبات إيجابية ، لا تكون كذلك إلا إذا استثمرت من المنظور نفسه ، بعيداً عن الحسابات القطرية أو الشخصية الذاتية مهما كان المظهر الذي تجلت أو تتجلى به .

إننا بالرغم من اعتقادنا بأن كثيراً من المفاهيم غير المجددة لا تصلح لفهم كثير من الظواهر ، فإننا مع ذلك ، في معالجة القضايا القومية والوحدوية العربية لا نستطيع أن نلغي عامل ما يمكن تسميته بحب الزعامة على مستوى القيادات والأقطار العربية ، وما يؤديه هذا من دور سلبي في خدمة الأهداف الوحدوية .

من أجل ذلك فإن استثمار أي معطى إيجابي برز أو يبرز في أزمة الخليج ، يجب أن يتجاوز الحسابات القطرية والفردية ، والآنية بصفة عامة .

إن هذا التجاوز يمثل مبدأ ضرورياً وشرط الوجود لتحقيق أي هدف قومي ، وبالتالي فإنه يمثل الاستراتيجية الممكنة لحل الخلافات والنزاعات العربية ــ العربية ، وحتى العربية ــ الأجنبية ، بحيث لا يخرج عليه أي موقف أو مناورة سياسية ، وبحيث يكون كل تشدد أو مرونة مدروساً حسب الخط الاستراتيجي ذاك .

ويقودنا ذكر بعض الإيجابيات الناجمة عن أزمة الخليج ، وما تتطلبه من مواقف ، إلى ذكر السلبيات المترتبة عنها والمرافقة لها ، والتي يمكنها هي أيضاً بقوتها السلبية وعمق تأثير بعضها وشدة ضغطه على الأحداث وعلى الواقع القومي خصوصاً ، أن تنقلب جزئياً أو كلياً ، لتصب في تيار الجهود العربية أو لتحيّد تفاعلاتها السلبية ، لو تجمعت الإرادة العربية في نطاق استراتيجية موحدة .

ونذكر من هذه السلبيات مايلي :

1 ــ عودة الاستعمار : وهي عودة قوية عسكرية واقتصادية وسياسية ، وهي عودة أقوى في شكلها ومضمونها من أية سابقة استعمارية حتى في عهد الغزوات الإمبريالية الصريحة والمباشرة (5) . وأخطر ما في هذه العودة :

أ ــ أنها تؤكد هشاشة الاستقلال الوطني ، والتبعية للاستعمار المتربض ، وتظهر بالتالي كما أظهرت في مناسبات أخرى في الوطن العربي ، أن لا مناعة من عودة الاستعمار المكشوف ، في ظل التناحر العربي السائد ، ونوعية العلاقات بين الأنظمة العربية ، وغياب استراتيجية وحدوية حقيقية .

ب ــ تأكيد عدم الثقة المتبادلة والعميقة بين الأنظمة العربية ، سواء انتسبت إلى اليمين أو اليسار ، إلى القومية العربية أو القطرية . بل إن العداء والصراع بكافة مظاهره ومستوياته ، يشتد أكثر ما يشتد بين الأنظمة الحاملة لشعار التقدمية والقومية ، وهو يؤخر كثيراً مسيرة الوحدة العربية ، بل يعرض مصداقيتها للشك ، ويضعها موضع التساؤل .

جـ ــ مقابل انعدام الثقة في الجار العربي . أفرزت الأزمة تأكيد الثقة حتى ولو كانت اضطرارية في الآخر المستعمر مع كل سيئاته ، وهو وضع لا يمكن أن يرضاه أي عربي وطني ، فأحرى أن يكون قومياً وحدوياً .

2 ــ غياب مفهوم الميثاق العربي للدفاع المشترك ، بل إن هذا المفهوم لا يتداول في الخطاب السياسي والصحفي إلا عندما يكون النزاع بين طرفين عربيين ، وغالباً ما يكون التداول بقصد الجدالية

السياسية ولا يهدف إلى ترسيخ واقع هذا الميثاق ، وعلى كل حال لم يبرز هذا الميثاق للوجود في أي نزاع عربي أجنبي سـواء في الهجمات الاستعمارية على الوطن العربي ، أو في النزعات التي تتعرض لها أقطار الأطراف القصوى للوطن العربي .

3 ـ تأكيد شلل الجامعة العربية بل وانكسار طوقها أمام هذه التجربة ، على نحو يتجاوز كل ما سبق من مظاهر فشلها في علاج الأزمات العربية ، بل إن الوضعية هنا تتجاوز بكثير سمات العجز والضعف إلى تهديد هذه المنظمة في وجودها ذاته .

ثانياً : الأزمة وآلية الوحدة والديمقراطية :

إن هذه المظاهر السلبية في تأثيرها المباشر على وحدة الصف العربي على الأقل ، حتى لا نقول على الموقف الوحدوي حملت الشـرخ لا متناهياً في عمقه ، وفيما يتولد عنه من تفاعلات تصب عكس تيار الوحدة العربية .

وإذا كانت بعض التحليلات تحاول أن تصنف الأقطار العربية إلى دول مع ... ودول ضد ... ودول بين بين ... ، وإذا اعتبرنا الطرفين المتنافرين في أزمة الخليج ، وببعض التبسيط هما العرق ودول الخليج ، فإن التصنيف المذكور ، وغيره من التصنيفات الممكنة ، سواء القائمة في أسسها على محاضر الجامعة العربية في اجتماعاتها الأخيرة ، ولاسيا اجتماع القاهرة الأخير [6] ، أو على العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب عامة ، أو على الموقف من دخول القوات الأجنبية إلى المنطقة ... أو غير ذلك من الأسس ، فإن بعض الأسئلة تبقى ضرورية لإزالة المزيد من الالتباس من المنظور القومي ، لذلك يمكن أن نتساءل بصدد أي تصنيف للمواقف العربية المختلفة إزاء أزمة الخليج : مَنْ ضدٌّ من ؟ ومن مع من ؟ هل كل من يقف مع العراق يتخذ هذا الموقف لالتزام قومي ولا لتزام مبدئي مع العراق ، أم لأن العراق ضد دول الخليج ، ولأن هذه الدول بما تحت يدها من ثروات ، لم تحسن التدبير ، على الأقل من منظور التنمية العربية ؟ وهل كل من يقف مع دول الخليج هو معها لسبب آخر ، غير أنه الطريقة التي تم بها ضم العراق للكويت ؟ وضد الاكتساح على النحو الذي تم عليه ؟

وإلى حد ما ، تتحكم هنا عوامل وحسابات ظرفية غير ما سبق ، ينتسب بعضها إلى الحفاظ على القطرية ذاتها ، رغم وجوده في صف يدعو إلى الوحدة العربية ، وينتسب بعضها الآخر إلى دوافع نفعية محدودة وآنية ، وفي النهاية فإن التسـاؤل بجدية عن معالم الموقف الوحدوي الاستراتيجي الذي يجب أن تذوب أمامه الخلافات والمزايدات والمجاملات والحسابات الظرفية .

إن المنظور الوحدوي لمتغيرات أزمة الخليج الحالية يجعلنا نتساءل أيضاً عن الوحدة العربية : هي وحدة من ؟ ومع من ؟ هل يمكن إخراج بعض الأقطار العربية من نطاق الوحدة ولو مؤقتاً ؟ وبالتالي هل يمكن السـلوك إزاءها كما لو كانت غير معنيـة بالوحدة العربية أو مهمشـة أو مضـادة ؟ وإذا كان لا بد من الاعتبارات الخاصة لوزن بعض الأقطار العربية في عملية الوحدة العربية ، فهل يمكن تصور وحدة عربية تقوم بمعزل عن ثلاثي العراق (خاصة في دوره الحالي وفي مرحلة مابعد الحرب العراقية الإيرانية) ، ومصر وسوريا ؟ وبدون من يمكن أن تقوم الوحدة العربية بصفة مؤقتة على الأقل ؟ هذا السؤال الأخير له أهميته إذا كان الهدف تجاوز التكتلات الجهوية وجعلها مجرد مرحلة نحو الوحدة العربية على أي نحو تمت . ذلك أن

آلية التفاعل التوحيدية العربية تستجيب بتكتلات جهوية لكل حركة وحدوية محدودة أو جزئية . فكيف يمكن تجاوز ذلك ؟ هذا مع العلم بأن هذه التكتلات الجهوية يمكن إذا توافرت لها الظروف الموضوعية أن تكون مرحلة في طريق الوحدة (7) . بل أولى بنا أن نفهم جميعاً هنا المقولة التي تتجه إلى اعتبار القطرية (بمعنى الدولة الوطنية والتكتل الجهوي بالتالي) ، مرحلة أساسية نحو الوحدة العربية .

بيد أن الهدف يبقى دائماً متمثلاً في فهم السيرورة التي يتم بها تجاوز ذلك كله نحو الوحدة العربية ، بغض النظر عن الفترات والمراحل التي يتطلبها ذلك . لقد أشرنا سابقاً إلى أنه بالإمكان الارتكان إلى تفسير فشل تجارب الوحدة العربية لحد الآن بعامل حب الزعامة القيادية والقطرية ، والذي لا يزيد على أن يكون عاملاً يذكي نار الخلافات ، ويقوي الاحتماء بالحدود ، ونؤكد مرة أخرى أن هناك عوامل أخرى كثيرة وموضوعية ، داخلية وخارجية ، تحول دون الوحدة العربية وتعوق تحقيقها ، عدا عامل الزعامة الذي يبقى دوره محدوداً ،ولا يمكنه أن يفسر كل شيء . هذا رغم أن عامل الزعامة حاضر في المواقف القومية والمضادة أيضاً (8) .

ويبدو أن عاملاً يجب ذكره هنا وهو يوجد في أساس كل ما سبق لحد الآن من تجارب وحدوية ، وما يزال قائماً في أزمة الخليج الراهنة . هذا العامل هو غياب الديموقراطية ، الذي يجعل التجارب الوحدوية التي قامت لحد الآن ، بل يجعل كبريات الأحداث في الوطن العربي ، بعيدة عن أن تكون قائمة على أساس ديموقراطي . وأبعد ما تأخذه هذه الأحداث من طابع ديموقراطي شعبي هو ما يجعل الشعب في موضع المساند (9) ، لا في موقع المشارك في صنع القرار ، ومن هنا فاتجاه الرأي في الشارع العربي لا يؤثر في تغيير القرار ، بل إن وسائل الإعلام تعمل على تغيير رأيه وتكييفه مع ما يجري ، بدل العكس . لقد طرحنا في مرحلة سابقة بعض الآراء التي ترى أن الوحدة خلال التاريخ لم تتحقق إلا بالقوة ، لكن ذلك لا يمكن أن يكون مبرراً أبداً لإلغاء الديمقراطية والوحدة تسيران ، ويجب أن تسيرا جنباً إلى جنب ، ومهما كانت الظروف . وبناء الوحدة يجب أن يقوم لبنة لبنة مع بناء الديموقراطية . فكما أن الوحدة وحدة الشعب ، فالديموقراطية ديموقراطية الشعب كذلك . وكل نضال للتحرر والاستقلال يرتبط بصيغة النظام السياسي كما يرتبط بالديموقراطية أو كيف يمكن تعريفها ، خاصة وأن البلاد العربية كلها تتغنى بالديموقراطية ، لذلك يمكن هنا مبدئياً ، وتيسيراً للتفاهم ، أن نكون متمثلة مع من يعرف الديموقراطية بضدها ، فتكون متمثلة في انتفاء الاستبداد والتسلط الذي لا يتقيد بشرع أو قانون أو معيار (10) ... وعندما نقنع بمثل هذا التعريف للديموقراطية من منظور وحدوي ، فلا يمكن أن ننخدع في ذلك بالمؤسسات الصورية التي تخلق حسب القياس ، وبناء على الأوامر ، كما تثبت ذلك وقائع عديدة في الوطن العربي ... وإذا كنا من جهة أخرى نرى بأن المظاهر تجعل الديموقراطية كما حققها المجتمعات الأوربية والأمريكية الشمالية ، تبدو وكأنها نظام لا مثيل له في التاريخ (11) ، فإننا نؤمن كذلك في الوقت نفسه بأن الحرية الفردية كذبة كبرى في بعض البلاد الغربية ، أو النظام السياسي فيها ، ليس ديموقراطياً ، لا لمجرد أنه نظام يخضع لإرادة الطبقة الحاكمة فحسب ، كما يذهب إلى ذلك البعض (12) ، بل لأن هذه الطبقة الحاكمة ، إن صحت تسميتها كذلك ، تتشكل من الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات ، ومن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تكييف الرأي العام وتهييئه لكل قرار ، مما يضع علامة استفهام حول الديموقراطية على هذا النحو .

إن غياب الديموقراطية كتقليد اجتماعي وسياسي ، يعتبر عائقاً رئيسياً من معيقات الوحدة العربية ، إنه يُغَيِّب معه الرقابة من جانب الرأي العام ، تلك الرقابة التي لا يكتمل تصور الديموقراطية بدونها [13] ، وبالتالي لايكتمل أي تصور للحرية والديموقراطية بمعزل عنها .

إذا عدنا إلى ظروف نشأة واحتداد أزمة واستمرارها ، سواء إلى الطرف المطالب أو الطرف المتظلم ، وإذا نظرنا إلى النتائج المؤقتة الحالية أو إرهاصاتها الأولية ، سواء ما عددناه من ضمن السلبيات ، فإن الرأي العام العربية لم يكن معنياً بما يحدث إلا على سبيل الإخبار ، أو الأمر الواقع ، أو ما يجعله في موقف المساند ؛ وهو الموقف البعدي ، بل حتى في هذا الموقف البعدي ، فإن دراسة الرأي العام العربي واتجاهاته ، غير واردة من طرف القيادات السياسية ، أو أنها إذا أنجزت ، فنتائجها تبقى محفوظة ولا توظف بطرق تخدم توعية الرأي العام .

فنحن نوجد في خضم أزمة تأخذ بخناق الأمة العربية ، تعرض وجودها لأخطر ما تعرض له طوال تاريخه ، ومع ذلك فلا نملك إلا انطباعات عن ميول واتجاهات الرأي العام العربي في هذا القطر أو ذاك ، مما يجعل كل المعطيات تفسر حسب الرغبة التي تكون وراء التأويل ، وبالتالي فإن مشاركة الرأي العام العربي لا تأتي ولم تأت إلا للتبرير والمساندة للمواقف المتخذة في بعض الأقطار العربية ، خاصة منها تلك التي تقع على خطوط المواجهة في هذه الأزمة .

إننا لا يمكن أن نتجاهل ما تتطلبه صناعة القرار ، وخاصة في المراحل الحاسمة ، من سرية أو مبادرة أو مفاجأة للعدو ، بحيث تصبح الديموقراطية عاملاً مشوشاً على صناعة القرار ، بل مخلاً بها . وبالتالي فإن موقع صناعة القرار يبعد به عن أن يكون جماهيرياً [14] . ولا يمكن أيضاً أن نتجاهل أن توافر الديموقراطية والجماهيرية للقرار لا تحول بالضرورة بينه وبين الفشل ... ولكن ذلك كله لا يمكن أن يؤدي إلى سلب الديموقراطية ، بقدر ما يؤدي إلى ضرورة حماية الديموقرايطة بكل ما يتطلبه ذلك من وسائل ، كلها مسؤوليات إضافية في صناعة القرار .

وبما لذلك فإن ديموقراطية القرار وشعبيته لا تعني ضرورة افتقاده لمتطلبات السرية والحسم ، بقدر ماتعني افتقاد التناقض والمعارضة بين القرار والإرادة العامة . والمؤسسات الديموقراطية عندما تكون معبرة بصفة حقيقية عن هذه الإرادة كفيلة بأن توفر للقرار كافة مقتضياته .

ومهما يكن فأزمة الخليج ، كما أظهرت الشرخ العربي على حقيقته ، وعلى هول ما هو عليه ، فإنها أظهرت كذلك وفي الوقت نفسه ، مبلغ ما يفصل العرب عن مرحلة الوحدة ... بل عن مرحلة الاتحاد ، ومبلغ ما يفتقده المجتمع العربي من حق وواجب الممارسة الديموقراطية .

ثالثاً : معالم الوضع والموقف :

ونحاول الآن أن نخلص إلى معالم الوضع العام للأزمة ، ومعالم الموقف الممكن من منظور وحدوي ، وهذا يتطلب توقفاً وإمعاناً في التحليل لواقع الأزمة وتطوراتها الممكنة ، رغم التفاعلات المتسارعة ، والإفرازات التي ما تزال في أوجها ، ومن الصعب ضبط توقعاتها : ويبدو من الضروري وضع أرضية لمثل هذا الاستنتاج من بعض الخطوط الأساسية التي يمكن أن تمثل ثوابت في الوقت الراهن للوضع والموقف على السواء .

1 ـ التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي : هذا التحالف وإن كان من ناحية المواثيق الرسمية يقتصر على الولايات المتحدة وإسرائيل ، فإنه بصفة عامة ، ومن الناحية العملية ، يمثل تحالف الإمبريالية والصهيونية ، ويقوم عليه . ذلك أن زعماء الصهيونية سعوا عن قصد منذ البداية أو عند قرار تقسيم فلسطين على الأقل ، إلى تقوية نفوذهم وقدرتهم للضغط على الوافد الجديد على السياسة الدولية الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية .

وإذا كان هذا التحالف يهدف إلى الوقوف في وجه ما كان يسمى بالتوسع السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا[15] ، فإنه بعد سقوط هذا المبرر الذي كان يبدو المبرر الأقوى ولكنه لم يكن أبداً المبرر الوحيد ، لم يبق له إلا أن يكشف عن أوراقه بوضوح أكثر ، متمثلة في استراتيجيته الرامية إلى السيطرة الكاملة على آبار النفط واعتبار إسرائيل الجسر الدائم ، ورأس الحربة ، والحارس اليقظ للساحة الأوسطية ، مما يجعله تحالفاً في كل الظروف مع كل من تتعارض مصالحه مع المصالح العربية ، وطموحات الشعب العربي ، بما فيها طموحه نحو الوحدة بأي شكل كانت .

بيد أن مسار السياسة العربية ما زال يقدم لإسرائيل من الخدمات ما يفوق كل تحالفاتها ، بل ما يجعلها تدخر قدراتها ، وتقويها مدخرة إياها ، لمواجهة ما زالت تنوب عنها فيها الدول العربية ضد بعض سياسياً وعسكرياً ، مما يعتبر أخطاراً فادحة في حق الطموح العربي نحو الوحدة وحقه فيها ، من هنا كان أول ما تجلى في أزمة الخليج ، وإن كانت الجهود الإسرائيلية تعمل على إخفائه ، وهو بروز هذا التحالف . ومن هنا كان التعاطف مع إسرائيل في الولايات المتحدة على الخصوص ، حائلاً بين الرأي العام الأمريكي وبين التعبير بقوة عن استنكاره لإرسال أبنائه إلى حرب بفيتنام من جديد . ومن ثم فالقضية العربية الفلسطينية ستستمر بؤرة النضال على جميع المستويات ضد التعنت الإسرائيلي .

2 ـ تخلف قيام الوحدة العربية ، بل تراجعه عن بعض المظاهر التي تجلت في تكتلات جهوية ، لم يبق قائماً منها إلا اتحاد المغرب العربي ، رغم تباين أعضائه في تحليل وتقويم أزمة الخليج . وقد سبقت الإشارة إلى أن بعض هذه التكتلات ، إن لم تكن كلها ، لم تراع المعطيات الجغرافية والعوامل الاقتصادية ، وهي التي لا تتغير تبعاً لقرار إداري أو أمر جمهوري أو مرسوم ملكي[16] .

3 ـ مهما تكن السيناريوهات المتوقعة للأزمة ، فالخارطة العربية ستتغير ، وقد يكون اهتزاز بعض الحدود القطرية الحالية أهم نتائج الأزمة ، لكن ذلك لن يكون بالضرورة في صالح الوحدة العربية ، بل قد يكون العكس هو الصحيح ، لذلك لا يجوز أن ننساق وراء تفاؤلية خادعة ، ويجب أن ندرس كل الاحتمالات ، بل أسوأ احتمالات في انعكاسها وارتباطها بقضية الوحدة العربيةث.

4 ـ الأزمة مهما تعقدت واشتد خطرها ، فهي لن تكون داعية لليأس ، ويبقى ثمة مجال لتفاؤلية عقلانية ، تنطلق من إمكانات للعمل العربي المشترك ، والعمل الوحدوي على الخصوص ، تتيحها ظروف الأزمة الشديدة . أكثر مما تتيحها ظروف أخرى . والظروف الشاذة والصعبة هي في الغالب الظروف الملائمة لخلق شيء جديد في جميع الميادين ، لا في الميدان السياسي والوحدوي فحسب .

من هنا ، وإذا كان لعمل عربي وحدوي مشترك أن ينطلق ويفكر ويخطط وينفذ بإيقاع ووتيرة المتغيرات المتفاعلة في أزمة الخليج ، فإن عليه أن يعمل لتحقيق تصور وضع شامل للوطن العربي لما بعد أزمة

الخليج ، وهو تصور يجب أن يكون صالحاً للقرن المقبل ؛ بل يكون مدخلاً له ، إذ حتى قبل أزمة الخليج لم يكن من المعقول أن يدخل العرب القرن المقبل بنفس الصورة التي هم عليها من التخلف ، والتناحر القبلي ، والطائفي ، والقطري ، ويودعوا قرننا الحالي ، قرن المتغيرات الاستراتيجية الكبرى كما كان القرن التاسع عشر قرن النظريات والاكتشافات العلمية الكبرى ، وهم ساكنون هامدون ... مبنيون من الإعراب .

رابعاً : الأزمة والحل الوحدوي :

نعتقد أن التصور الوحدوي هو التصور الممكن لحل مشاكل الوطن العربي ، تصور يستفيد من كل أخطاء الفكر والممارسة الوحدوية في الماضي والحاضر (والأخطاء ليست جرائم ، بل اجتهادات) ، كما يستفيد من متابعة وتحليل المتغيرات العالمية الجديدة . وهذه بعض متطلباته :

1 ــ حل الأزمة : ويتطلب ذلك تصور حل لأزمة الخليج يحظى بأكبر مصداقية من الشعب العربي بكافة شرائحه ويضطلع المثقفون العرب بالتعبئة حوله والدعوة له .

وهذا الحل المرتبط ارتباطاً عضوياً بالتصور المستقبلي لمشروع شامل للوطن العربي ، لا بد أن يكون ذا طبيعة عربية وانتساب عربي ، حتى ولو تكاثفت واختفت وراءه جهود وضغوط دولية لا تتجاوز عتبة المعقولية .

2 ــ هذا الحل هو حل تفاوضي ، قائم على مبدأ التنازلات كما هو مصرح به لحد الآن ، أو معلن عنه بكيفية عملية ، من جميع الأطراف . وهذا يعني ابتعاد هذا التصور عن المواقف المتطرفة ، لا حباً في التوفيق والانتقاء والتوسط ، بل بحكم التحليل العقلاني والموضوعي للمعطيات ولمتطلبات العمل الوحدوي الديموقراطي والمقدر للمسؤولية التاريخية ، وللتضحيات التي تحملتها وما تزال تتحملها الشعوب العربية ، دون أن يتحقق شيء من آمالها ، بل على العكس من ذلك ، فإن الطبقات الشعبية العربية هي دائماً الفدائي والجندي والشهيد واليد البانية لكل ما هو عربي مجيد ، وهي أيضاً أول من يكتوي بنيران التناحر العربي المستمر ، وفيها تقاسيه اليد العاملة العربية وما قاسته ، في كل الأزمات العربية .

3 ــ تبني صيغة عربية توحيدية ، كاتحاد عربي يشمل كل الأقطار العربية ، ويتضمن التنسيق بين المؤسسات تمهيداً لاندماجها .

4 ــ وضع خطة اقتصادية شاملة ، يراعى فيها مبدأ توزيع الثروة العربية ، والاستفادة منها في مشاريع التنمية ، وفق الاحتياجات العربية والمعطيات الاقتصادية لكل منها . وقد ظهر من خلال الأزمة أن جغرافية الثروة العربية تقف وراء عدم الاستقرار ، والتناحر العربي ، بل إنها مكون أساسي من مكونات الأزمة .

5 ــ إعادة هيكلة وتأسيس الجامعة العربية ، وإعطاؤها الصيغة والمصداقية اللازمة والملزمة .

6 ــ وضع ميثاق أمني عربي ضد التدخل الأجنبي في المنطقة .

الهوامش

(1) ظهر هذا جلياً في حديث للعقيد معمر القذافي مع وفد من اتحاد كتاب المغرب بطرابلس قبيل قيام « الاتحاد المغاربي » جاء في هذا الحديث ما مُؤداه أن الأمر يتعلق الآن بالوحدة التدريجية المتمثلة في توحيد المؤسسات بعد تعثر تجارب الوحدة الاندماجية .

(2) نديم البيطار ، التجربة الثورية بين المثال والواقع ، ص 162 – 171 منشورات المجلس القومي للثقافة العربية 1989 .
وهذه الفكرة القائمة على تحليل التفاوت بين الواقع والمثال ، تتردد كثيراً في فكر د . البيطار . انظر مثلاً :
دراسة في « النظم العربية والديموقراطية بعنوان » الديموقراطية بين الواقع والمثال ، ص 25 منشورات المجلس القومي للثقافة العربية 1986 .

(3) عبد الفتاح الجبالي ، الاقتصاد العربي ومخاطر ما بعد الغزو ، ص 132 ، السياسة الدولية ، أكتوبر 1990 .

(4) أصدر مجلس الأمن أكثر من مئة قرار في القضية الفلسطينية ، وأصدرت الجمعية العمومية مئات القرارات ، دون أن تعبأ إسرائيل بذلك .

(5) V. la plus grande armada depuis le Viet – nam. p 33 . la guerre du Golfe , liberation , Septembre 1990 .

(6) عبد الفتاح الجبالي ، ص ١٣٢ (مرجع سابق) .

(7) د . محمد عابد الجابري ، من أجل إعادة بناء الفكر القومي العربي ، ندوة « الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها » ص 790 – 791 ، مركز دراسات الوحدة العربية 1989 .

(8) Liberation , 32 (op . cit) .

(9) أماني صالح ، الغزو وإشكاليات العمل العربي المشترك ، ص 66 . السياسة الدولية (مرجع سابق) .

(10) محمد عابد الجابري ، ص 793 (مرجع سابق) .

(11) هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، ص 67 ، 68 الأهلية للنشر والتوزيع ، 1981 ، بيروت .

(12) هشام شرابي ، تحديداً ، (نفس المرجع) .

(13) د . مصطفى الفيلالي ، قضية الوحدة والممارسة السياسية ، ص 290 . دراسات في القومية والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية 1984 .

(14) د . سعد الدين إبراهيم . كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، ص 45 – 47 مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 .

(15) عبد الحفيظ محارب ، التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، ص 47 – 56 ، الفكر الاستراتيجي العربي ، يناير 1982 .

(16) د . مصطفى الفيلالي ، ص 281 ، (مرجع سابق) .

انعكاسات أزمة الخليج
على مسيرة تحديث المجتمع العربي

د . مصطفى التير

التحديث أحد المفاهيم الاجتماعية انتشاراً في الكتابات المعاصرة التي تهتم برصد التحولات التي تجري على مختلف مظاهر الحياة . وقد وظف هذا المفهوم وما اشتق عنه من مفاهيم فرعية لوصف التحولات في شتى الميادين من اقتصاد ، إلى سياسة ، إلى نسق من الانساق الرئيسية ، وإلى ما يندرج تحت البناء الاجتماعي من مؤسسات تنظم مختلف أنشطة الفرد كالأسرة والعشيرة والتجمع السكني ، والمؤسسة الانتاجية ، ومؤسسات التعليم والرعاية والترفيه ، إلخ .

ويعمد الذين يستخدمون مفهوم التحديث إلى الاستعانة بمؤشرات يسهل ملاحظتها وقياسها . وهذه كثيرة ومتنوعة بتنوع الأنشطة المتعلقة بها . وطرق القياس متعددة ، ولعل أكثرها استخداماً مقارنة الحالة التي عليها الظاهرة عند نقطة زمنية بتلك التي كانت عليها عند نقطة زمنية سابقة ، أو مقارنة الحالة التي عليها الظاهرة في أكثر من مجتمع وفي نفس النقطة الزمنية .

والتحديث عملية مستمرة وذات مراحل يمكن تميزها عن طريق قياس كمية التغير عبر الزمن في المجتمع الواحد . أو بالمقارنة بمجتمعات أخرى . وللتحديث سرعات مختلفة تتدرج من البطيء جداً إلى السريع جداً ، وليس بالضرورة سيادة سرعة واحدة . فقد تبدأ عملية التحديث بسرعة بطيئة ثم ما تلبث أن تزداد ، وقد يحدث عكس هذا . كما قد تقل سرعة التغير إلى درجة يبدو معها وكأن المجتمع في حالة سكون ، ويحدث تقهقر إلى الوراء أيضاً .

وتوجد أمثلة لجميع هذه الحالات بين مجتمعات العالم مختلفة .

ويمر المجتمع العربي خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة بمرحلة تغير اجتماعي يمكن النظر إليها من خلال منظور التحديث . ولأن هذا المجتمع يحتل رقعة كبيرة نسبياً من الأرض ، ولكونه يعيش حالة من التجزئة سادت قروناً طويلة ، ولاختلاف أجزائه من حيث الحجم والموارد والإمكانات ، فإن مظاهر التحديث في أجزائه ليست واحدة ولا تسير بسرعة موحدة . ومع هذا فسنحاول فيما يلي الحديث عن الظاهرة في مستواها العربي العام أي بمعنى أننا سنبذل محاولة للتعرف على القواسم المشتركة . ولأن المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها لشرح الظاهرة كثيرة ومتنوعة ، وتتأثر بالإطار النظري الذي ينطلق منه البحث ، وبالإمكانات المتوفرة وبالأهداف المنشودة ، لذلك سنحصر نقاشنا لهذه الظاهرة في النظر إليها من منظور التطور الاجتماعي . ويعني هذا النظر إلى عملية التحديث من داخل إطار التطور الاجتماعي . ويقودنا هذا

إلى استخدام مؤشرات لرصد التغير في ضوئها . والمؤشرات التي يقدمها هذا الإطار متعددة . لذلك سنختار منها عدداً محدوداً نرى أنه موجود في مختلف أجزاء المجتمع العربي ، وهي التعليم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة .

لعل التعليم أهم المؤشرات التي شاع استخدامها لرصد عملية التطور الاجتماعي . والتعليم من المؤشرات التي ارتبطت في نفس الوقت بالمحاولات النظرية الاجتماعية لقياس ورصد حركة تغير المجتمعات من حالة المجتمع التقليدي إلى حالة المجتمع الحديث . لكن التعليم لم يعد كما كان في العصور الغابرة محصوراً في نسبة صغيرة جداً من سكان المجتمع ، بل أصبح يمثل هدفاً عالمياً وعاماً يصبو الجميع لتحقيقه . وقد تمكنت المجتمعات البشرية من قطع مرحلة كبيرة لتحقيق هذا الهدف العام ، وإن كانت نسبة نجاحها ليست واحدة . والتعليم يقاس كمياً بعدد سنوات الدراسة وبالحصول على شهادات صارت هي الأخرى عالمية من حيث تشابهها في الاسم وفي المضمون .

وقد وظف الباحثون الأوائل الذين اهتموا بدراسة ظاهرة التحديث خلال الخمسينات والستينات الشهادات العلمية من بين المتغيرات التي تتصل بالحالة التحديثية على مستوى الفرد . لكن وبعد الانتشار الهائل للتعليم الرسمي في مشارق الأرض ومغاربها ، وللتطور المستمر للمعرفة العلمية ، وما يرتبط بهذا من تغيرات على مستوى الشخصية ، ونمط الحياة ، تقهقرت فكرة الشهادة الرسمية إلى الوراء لتفسح المجال أمام نظرة أكثر حداثة . لذلك صار الحديث عن التعليم عندما يوظف كمؤشر للتحديث لا يشير إلى الشهادة العلمية بقدر ما يشير إلى كونه عملية مستمرة لا تقف عند حدود الشهادات الرسمية . وأصبح متغير التعليم بالنظر لظاهرة التحديث يعني على مستوى الفرد استعداداً لاكتساب الخبرات الجديدة ، وعلى مستوى المجتمع المقدرة على توفير الإمكانات لتلبية جميع الرغبات للحصول على معرفة جديدة لمختلف المستويات والمجالات .

ولعل الصناعة هي أهم المؤشرات التي تستخدم عند الحديث عن التكنولوجيا . وهي تشمل في هذه الورقة درجة انتشار الصناعة ، وتنوعها ، ونسبة مساهمتها في توظيف اليد العاملة ، ونسبة مساهمتها في الناتج القومي .

يهتم الاقتصاد بجانب أساسي من جوانب حياة الفرد . لذلك يمكن أن يشتمل على مؤشرات كثيرة ولغرض هذه الورقة فسنقتصر على معدلات دخل الفرد ، والناتج القومي ، ونسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدخل القومي .

يلعب الجانب السياسي دوراً هاماً في حياة الفرد والمجتمع وفي التغير الذي يطرأ عليهما . لذلك وجه إليه الباحثون منذ بداية الاهتمام بدراسة ظاهرة التحديث اهتمامهم ، لكن وإن كان الاتفاق بين الباحثين على الكيفية التي تقاس بها المؤشرات الثلاثة السابقة أمراً سهلاً فإنهم يختلفون باختلاف خلفياتهم فيما يعدونه تحديثاً سياسياً ، كما يختلفون في المقاييس الموظفة لقياسه .

لقد عمد الباحثون الغربيون ــ وكانوا أول المهتمين في العصر الحديث بتناول هذه الظاهرة ــ إلى فرض النموذج الغربي ، بل نوع بعينه من النموذج الغربي . فقد عمد أكثر من باحث إلى الربط بين الديمقراطية ونظام الحزبين فقط ، مؤكدين على المجتمعات التي يهمها تحديث نظامها السياسي الأخذ بهذا

المبدأ . ولكي لا نقع ضحية مثل هذه النظرة المتحيزة ، وغير الموضوعية ، نقول بأن التحديث السياسي يعني درجة عالية من المشاركة من جانب الفرد في الحياة السياسية ، وفي صنع القرارات التي تتعلق بأمور حياته مباشرة (المجتمع المدني) ، وبدرجة تنوع مجالات وفرص صناعة القرار .

نعود إلى حالة المجتمع العربي قبيل بداية ما صار يعرف بأزمة الخليج فنجد مجتمعاً قد قطع شوطاً في مجال يمكن أن يقيم بالنسبة لكل من المؤشرات الأربعة التي ذكرناها آنفاً .

لا شك أن اختلافات ذات بال موجودة بين أجزاء المجتمع على كل المؤشرات الأربعة ، كما توجد اختلافات في الإنجاز بالنسبة لكل المؤشرات في داخل كل جزء .

قد لا يختلف الفاحصون كثيراً على أن التعليم هو المجال الذي حقق فيه المجتمع العربي أعلى كمية إنجاز بالمقارنة بقيم بقية المؤشرات . لقد تحول هذا المجتمع من مجتمع أمي باستثناء قلة لا تكاد تذكر إلى مجتمع لا تقل نسبة المتعلمين فيه عن الخمسين بالمائة بالنسبة لمجموع السكان . وترتفع هذه إلى أن تصل إلى الثمانين والتسعين بالمائة في حالة بعض الأجزاء أو الفئات كفئة صغار السن مثلاً .

وقد تم هذا الإنجاز خلال ما يقارب الأربعين عاماً . وقد صاحب هذا الانتشار الأفقي في التعليم تطور وتقدم في المجالات وفي المستويات بما في ذلك انتشار الجامعات ، ومراكز البحث العلمي ، وانتشار الوعي بأهمية توظيف المعرفة العلمية لحل المشكلات اليومية ، وهو ما يظهر بشكل أوضح في المجال الصحي .

كما توضح الأرقام الخاصة بانتشار المصانع ، وكمية الانتاج الصناعي ، ومساهمته في الدخل القومي ، أن المجتمع العربي لا يمكن وصفه بمجتمع صناعي ، ولكنه قطع شوطاً لا بأس به خلال الثلاثة أو الأربعة عقود الأخيرة .

كما نفذت أغلب أجزاء المجتمع خططاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية انتهت إلى إحداث تغيرات جذرية من حيث تحديث الإمكانيات إلى توفير البنى التحتية الضرورية من منشآت وطرق ومحطات الطاقة ووسائل الاتصال إلخ .

لقد حقق الدخل القومي في بعض أجزاء هذا المجتمع معدلات زيادة سنوية بلغت رقماً قياسياً . ولكن يلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت بروز عدد من الاختناقات في اقتصاد عدد من أجزاء المجتمع تمثلت في ارتفاع حجم المديونية ، وكذلك معدلات البطالة وتراجع معدلات الانتاج وجودته .

لعل النظام السياسي هو أقل هذه المؤشرات تطوراً . لقد حرص كل كيان سياسي على بناء مظاهر الدولة الحديثة ، لكن ومع وجود اختلافات في الدرجة فإن السلطة السياسية تركزت في داخل كل كيان في يد شخص واحد تحيط به جماعة من المخلصين ، إما من أبناء أسرته أو عشيرته ، أو المريدين والمؤيدين من أعضاء الحزب أو تابعي الايديولوجية . ولا تزال مساهمة الأفراد العاديين في صناعة القرارات الهامة متواضعة . إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً محدوداً نحو مزيد من المشاركة السياسية للفرد في أكثر من جزء من المجتمع .

لقد كلفت عملية التحديث وخصوصاً بالنسبة للمؤشرات الثلاثة الأولى أموالاً طائلة . ومع تمتع بعض أجزاء المجتمع بإمكانات جيدة من المياه والتربة الصالحة إلا أن الزراعة وحدها لم تستطع أن توفر ولو في قطر واحد المال اللازم لعملية التغيير هذه . وسيذكر التاريخ أن اكتشاف النفط وتصديره بكميات هائلة

كان أهم عوامل تحديث المجتمع العربي .

لم يتوزع بيع النفط بالتساوي بين أجزاء المجتمع ، كما أن القيادة السياسية داخل أكثر من قطر خصصت نفسها والملتفين حولها بنصيب أكثر من الغنيمة ، ومع ذلك صرفت مبالغ طائلة من هذا الدخل على تحديث المجتمع المحلي ، أي مجتمع القطر النفطي ، وحصلت بقية الأقطار على جزء تمثل في تحويلات العمالة وفي المساعدات .

وكانت النسبة الأخيرة من دخل النفط تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض توافقاً مع حالة الاتفاق أو الاختلاف بين الزعماء السياسيين . لكن جواً من الوفاق ساد خلال السنوات الأخيرة وخصوصاً بعد ظهور التجمعات الإقليمية الثلاثة ، عمل على تيسير السبل أمام انتقال العمالة والأموال بين أجزاء المجتمع .

وفجأة ظهر وبدون مقدمات واضحة ما صار يعرف بالأزمة الخليجية ، بدا واضحاً منذ الساعات الأولى أن الأمور في المجتمع العربي ستتغير وبسرعة .

وبالفعل أخذت النتائج السلبية تظهر وبسرعة مذهلة ، ولعل أبرزها انقسام المجتمع العربي إلى أكثر من معسكر ، والطرد الجمعي للعمالة بصورة مأساوية على الصعيدين الفردي والمجتمعي .

لقد خبر العرب خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة مجموعة كبيرة من الخلافات الثنائية والتكتلات ، ولكن الانقسام الأخير ذو طبيعة متميزة ، وستكون له نتائج تختلف عما عرفه العرب في السابق . إذ صاحب حالة الانقسام الأخيرة تدخل أمريكي سريع ومكثف .

وخلال أسابيع قليلة نزلت على المنطقة المجاورة للخليج قوات من كل جدب وصوب ، وحشدت في المنطقة أكبر قوة عسكرية غازية بعد حرب فيتنام . وسيؤدي هذا التواجد إلى عملية تخريب هائلة قد يصعب التنبؤ بدرجة تدميرها سواء على مستوى الاقتصاد ، أو البنى التحتية ، أو تدعيم مركز القيادات التقليدية ، وتأخر العملية التحديثية في المجال السياسي . فالعمالة العائدة بخفي حنين ستضاعف من المشكلات الموجودة أصلاً في أقطارها . وقد تتفاقم هذه المشكلات وتصل إلى درجة الانفجار . ولكن حتى لو حدث هذا فإن احتمال حدوث تقهقر على مؤشر التحديث السياسي أعلى من احتمال حدوث تقدم . فمثل هذه الأوضاع قد تساعد على الإكثار من الانقلابات العسكرية ، وظهور جيل جديد من العسكر المتعطش للجلوس على كراسي السلطة ، أكثر من التفكير في تحسين مستوى حياة المواطن والرفع من معدلات مشاركته في عمليات صنع القرارات الهامة .

وهناك من يقول بأن أمريكا ومن ورائها الغرب والتابعين سيفكرون في إحداث تغيير في شكل الحكم في الأماكن التي يتواجدون فيها بحجة العمل في اتجاه الديمقراطية السياسية . إلا أن المسؤولين عن القرار السياسي الأمريكي يدركون جيداً أن الأنظمة التقليدية — وليست الديمقراطية — هي التي أتت بهم إلى المنطقة . ولأنهم لم يأتوا أصلاً لمساعدة مظلوم ، أو للدفاع عن مبادىء الحرية والعدالة ، ولا لنصرة الأصدقاء ، فلا يتوقع أن يتخذوا قرارات من شأنها أن تؤثر على مصالحهم الخاصة التي من أجلها دخلوا إلى المنطقة .

وإذا كان هذا هو باختصار مستقبل التحديث السياسي فإن مستقبل التحديث على المستوى الاقتصادي ليس بأفضل حال . لقد أحضرت أمريكا جيوشها وعتادها ، وشجعت أصدقاءها في القارات

الخمس أن يحذوا حذوها ، وتعلم جيداً أن فاتورة هذه العملية ليست صغيرة ، فقررت أن تتولى دول الخليج النفطية تسديد الجزء الأكبر منها . وهكذا فتح الباب لمجالات صرف جديدة لا علاقة لها ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل ستكون هذه الأموال على حساب مخصصات التنمية ، وسيكون الاقتصاد القومي ، وكذلك الخدمات الرئيسة ، أول المتضررين .

أزمة الخليج واهتزاز المفاهيم

صلاح الدين الجورشي

إن الذين تنبأوا بإمكانية حدوث تدخل عراقي في الكويت عددهم قليل جداً ، إلى درجة أن المراقبين والرأي العام لم ينتبهوا لفرضياتهم . لكن إذا عدنا إلى المناخ الذي سبق الثاني من شهر أوت (آب) ، واستحضرنا أجواء المناخ الدولي والعربي ، للاحظنا أن العديد من المثقفين والمحللين الاستراتيجيين العرب كانوا يتوقعون حدوث تحولات هامة واسعة في المنطقة . « واعتمدوا في ذلك فرضية تقول أنه يستحيل « منطقاً » أن تتغير طبيعة ومقومات النظام الدولي — بعد التحولات الحاصلة في المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة ، دون أن يؤثر ذلك تأثيراً نوعياً في معطيات الوطن العربي سياسياً وثقافياً واقتصادياً . لكن ، وبالرغم من كثرة الألغام القابلة للإنفجار في المنطقة » لم تبلغ قدرتنا على استشراف المستقبل درجة توقع أن جغرافيتنا — السياسية ستتعرف لكل هذه الهزات والصعقات ، سننتقل بسرعة إلى ميدان لأكبر تجمع عسكري غربي وعربي لم يحدث له مثيل في التاريخ المعاصر .

والذي يثير المخاوف أن الفكر العربي الذي يعاني من فقر في التصور المستقبلي ، ارتبك بشكل لم يسبق له مثيل ، وبدا عاجزاً ، أو لنقل ملاحقاً — لتصورات الحدث ، فاختلط الاستراتيجي بالتكتيكي ، الثابت بالمتحول ، المكسب بالمغامرة . إن السياسي لم يتحكم في واقعنا مثلما حصل منذ الاجتياح العراقي للكويت . وياليته سياسي له جذر وطني أو حتى محلي بل هو أجنبي واستعماري ! والذين ظنوا أن مواقع الجهات المتصارعة واضحة وضوح الشمس ، وأن المعركة لا تسمح بالموقف الثالث ، وجدوا أنفسهم — بعد الانخراط الفعلي في الصراع الإعلامي والسياسي — يبحثون عن أولويات فكرية جديدة ، أو يعمدون إلى صيغ توفيقية يصعب التسليم بأنها تشكل فعلاً منظومة متجانسة .

وما ستحاول هذه الورقة السريعة رسمه بشكل أولي (يحتاج إلى كثير من التدقيق) ، هو متابعة نوعية القضايا التي فجرها الحدث وأعاد بعثرتها ، مع ربطها بالتحولات الميدانية التي صعدتها الأزمة ، وذلك كله في سياق استشرافي لمعرفة آفاق مستقبلنا العربي الإسلامي .

انتهت مراكز البحث العربية المهتمة بالفكر القومي والمنتجة له ، إلى الربط العضوي والمنهجي بين الوحدة والديمقراطية . إن معظم الذين عالجوا هذه الإشكالية ، عاينوا بوضوح الصلابة والقدرة التي يتمتع بها النظام القطري على الاستمرارية ، رغم أزماته الهيكلية المستمرة والمتراكمة . لكنهم في الآن نفسه سجلوا الشعور الوحدوي لدى قطاعات واسعة من الجماهير العربية . وبناء على ذلك توقعوا أنه بالإضافة إلى أهمية

الديمقراطية في النهوض الاجتماعي والسياسي والتنموي ، لو تم تمكين الشارع العربي في أي قطر من أن يحدد مصيره بدون حواجز سلطوية لاختار الوحدة . فالديمقراطية الحقيقية ستكون مدخلاً ووسيلة لوحدة صلبة ودائمة وشعبية .

هذا المفهوم الذي استقر في السنوات الأخيرة لينسجم مع طموح المثقفين العرب نحو الحرية وتقنين التعددية ، اهتز لدى الكثيرين منهم بمناسبة هذا الحدث الضخم . قال بعضهم يجب أن نتجنب الحديث عن الديمقراطيـة في المطـلق . فلكل قطر ظروفه وتراكماته البنيوية . هناك من اعتبر مجتمعات الخليج مثل كيانات مصطنعة ومعلقة ، بناؤها القبلي وتراكم الثروة داخلها وارتباطها العضوي بالسوق الإمبريالي من شأنه أن يجعلها ملقحة ضد التحولات الديمقراطية ، إلا في صورة كسر أبوابها وأقفالها من الخارج . ويضيف بعض هؤلاء أنه في صورة حدوث انفتاح سياسي داخلي قد يوظف ضد الوحدة وتثبيت مشروعية السيادة القطرية وإدارة السلطة عبر اللوبيات والعائلات ذات النفوذ المالي . ونتيجة هذا التحليل لم تعد الوحدة والديمقراطية وجهين لعملة واحدة ، وإنما قد تستعمل القوة لتحقيق الوحدة ، وبعدها تطرح الديمقراطية على دولة الوحدة ، وهو تخريج لا يخلو من مصادرة وتسرع نظراً لوجود العديد من الأمثلة المعاكسة والناقضة لمنطلقاته . كما أنه تصور لم يقف طويلاً عند المخاطر المترتبة عن مثل هذا التوجه . ويخشى أن يكون مستبطناً لعلاقة براغماتية بالمسألة الديمقراطية ، إذ لا ننسى دور المثقفين العرب بمختلف توجهاتهم في التنظير للدول المركزية واعتبارها المدخل والشرط المحدد للتحديث والتنمية .

وكامتداد للجدل الدائر حول الديمقراطية والوحدة حدث تمزق المثقف أمام مقولة أخرى ، تبلورت هي أيضاً وترسخت خلال السنوات الأخيرة . لقد تسربت أطروحة حقوق الإنسان تدريجياً .

ومنذ أواسط السبعينات إلى أدبيات ومطالب بعض المثقفين . بدأ الأمر مع ذوي التوجهات الليبرالية ، ثم اتسع ليشمل الماركسيين والقوميين وحتى الإسـلاميين . كان ذلك بعد أن تحولت الدولة القطرية إلى وحش أخذ يفترس النخبة والمجتمع . لكن ما حدث ونتج عن الاجتياح العسكري العراقي أصاب حتى مناضلي حقوق الإنسـان بالتردد والوقوع في تناقضـات غير مستسـاغة . قال البعض : علينا ألا نتقيد « بالمفهوم الضيق لحقوق الإنسـان » ! ولأول مرة يطرح التساؤل عن تعارض ظاهري بين حقوق الفرد وحقوق الشعوب أو الأمة . وكدليل على النزعة الارتجالية في الموقف من القضايا الخطيرة ، لم يتردد البعض في الحديث عن « مفهوم عربي لحقوق الإنسان » !. لا يوجد ما نع من إعادة أسلوب تناول مسألة حقوق الإنسـان ، لكن شريطة اكتساب رؤية شمولية ، بعيداً عن العقلية الذرية والانتقائية في التعامل مع المخبر السياسي . لا شك في أن منظومة حقوق الإنسان هي منظومة قابلة للتطور والإضافة ، لكن يبقى الفرد إحدى مكوناتها ومقوماتها الثابتة .

وفي سياق تطويق مفهوم حقوق الإنسان أو البحث عن منهجية جديدة للتعامل معه وفق ديناميكية تخضعه لمقتضيات الحدث السياسي ، قفزت محاولات تنم عن إرادة لصياغة مفهوم أوسع للتاريخ ، هناك من تحدث عن ديناميكية التاريخ ، أو المحصلة التاريخية ، والمقصود ألا تستغرقنا اللحظة المعاشة أو المرحلة التي ولد ضمنها الحدث السياسي ، فقيمة ما يجري قد تظهر بعد حقبة أوسع من الزمن ، وتاريخ الأمم لا يقاس بعدد الشهور أو « بالأخطاء الصغيرة » . إنما التاريخ هو حصلية الهزات الكبرى ، بعد أن تكون تخلصت

من « ظرفياتها وانحرافاتها » . هذا أمر من الناحية النظرية لا غبار عليه ، لكن ما يخشى حقاً هو أن تقع التضحية بالحاضر وبالإفراد والجماعات من أجل « محصلة تاريخية » غير مضمونة ! إن وعينا التاريخي يجب أن يقودنا إلى عقلنة التاريخ ، أي أن نصنع المستقبل وفق آليات ووسائل العصر ، لا بنفس وسائل الماضي . إن التقدمية والحضارة تعني فيما تعني أن نضفي مزيداً من الطابع الإنساني على التاريخ البشري .

وفي خضم ردود الفعل وقعت عملية التشكيك وتعرية الخلفيات الهيمنية لمقولة الشرعية الدولية . وقد حقق ذلك بعض الإضافة ، خاصة عندما رفض ما يسمى بـ « المجتمع الدولي » التعامل بنفس الصرامة مع الكيان الصهيوني . إن التعامل الانتقائي خفف من « قداسة » هذا المصطلح ، وجعل الكثيرين يعودون إلى الظروف التاريخية لنشأة المصطلح في ظرف الهيمنة والحفاظ على تقسيم العالم . فالشرعية الدولية تندرج ضمن تقنين وتقسم جغرافي سياسي للعالم ، وإضفاء الثبوتية على ميزان قوى دولي منخرم لصالح العرب ، لكن هل نحن قادرون فعلاً على تجاوز المصطلح ومفهومه ؟ ألا تعتمد آلياتنا الحالية في الدفاع عن القضية الفلسطينية على المرتكزات القانونية والفلسفية للشرعية الدولية؟ ثم هل رفضنا للمصطلح يكفي لتغيير النظام الدولي ؟ وأخيراً هل الشك في صحة المفهوم يصلح لتبريراً لضم بالقوة لدولة أو كيان عربي ؟ صحيح هنالك من يحاول مع الطاهر لبيب أن يبلور مفهوماً أوسع هو شرعية الشعوب مقابل الشرعية الدولية ، لكنها محاولة لا تزال مبتدئة ، وأمامها تحديات كثيرة من بينها الأخذ بعين الاعتبار كل مظاهر تشكلات الحقوق الفردية والجماعية !

لقد أحدثت الأزمة تداخلاً بين شرعيات مختلفة ولعل أهم شرعية التجأت إليها أطراف النزاع الأساسية هي الشرعية الدينية التي كانت قاعدة رئيسية للمواقف من الأزمة تبريراً أو اعتراضاً . كان الإسلام حاضراً بقوة ولا يزال وعاد التداخل العضوي بين الدائرة الإسلامية والدائرة العربية على حد تعبير بعد الناصر — وذلك بشكل يذكرنا بأجواء ما قبل سقوط الخلافة العثمانية . وقرئت النصوص الدينية من مواقف مختلفة ومتباينة ، كما حصل في أزماتنا التاريخية !. وفر الحدث فرصة لتبرز الحركات الإسلامية كطرف شعبي مسموع قومياً ، مما أدى إلى سعي الأنظمة إلى كسب ودها ومحاولة توظيفها ضمن سياساتها القطرية أو الإقليمية . وإذا كان من المنتظر أن تعمد أنظمة الخليج إلى الشرعية الدينية لتبرير استنجادها بالقوات الغربية ، فإن التحول في خطاب الرئيس العراقي يبقى يحمل دلالات قوية لقد تماهى خطابه مع خطاب الحركات الإسلامية إلى درجة المزايدة والبحث عن « الخوارق » كما أنه تبنّى العديد من المثقفين اللائكيين ، أو اليساريين حُججاً ذات بعد ديني واضح قصد إحراج السعوديين « كتدنيس الأراضي المقدسة » ! وهو مظهر من مظاهر الارتباك المفاهيمي الذي لا يزال يحكم علاقة نخبنا وأنظمتنا بالمسألة الدينية ، وبالحركات الإسلامية ، كما أنه دليل على ضعف البناء العقلي لـ « عقلانيتنا المزعومة » !

إن نظامنا المفاهيمي قد هزه الحدث هزاً عنيفاً . وهو أمر منطقي في حجم الحدث وطبيعته الحاملة للتناقض إلى درجة تساوي الأدلة على حد تعبير البعض ، وفي سياق تداعي النظام العربي التقليدي وانسداد الآفاق أمام الإنسان العربي المحبط والمضطهد من قبل الغرب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً . والذي زاد في تعميق هذه الهزة ، وهو أن هذا الجهاز المفاهيمي قد بدأ يختل قبل الحدث بكثير نتيجة فشل المشاريع التنموية ، وملازمة الارتجال والإخفاق للدولة القطرية ، وعجز آليات هذا الجهاز عن فهم الظواهر الأهلية

الجديدة التي أعادت فرزها الأزمة الحضارية الشاملة ، تأتي في مقدمتها صعود الحركات الإسلامية ذات الطموح السياسي والمجتمعي القوي . ولعل ذلك قد ساهم في تقليص الحس النقدي وتنمية خوف المثقف المناضل من الرأي العام ، وسعيه إلى تجنب معارضته خاصة عندما يكون جارفاً ومشحوناً . فهل يكون حدث الخليج الفرصة والإطار الجغرافي ـــ السياسي ـــ الحضاري لإعادة تأسيس جهاز مفاهيمي عربي جديد يكون أقدر على تحليل الواقع المتحرك والتأثير فيه لتحقيق المصالح الكبرى والحيوية والاستراتيجية للأمة ؟ هذه من أبرز المهام الفكرية المرشحة لتشد صراعات المثقفين ومبادراتهم ومشاريعهم خلال العشرية الأخيرة من هذا القرن .

حول أزمة الخليج
مستقبل الأزمة

د . حيدر إبراهيم علي

مقدمة :

عندما استلمت مقترح الندوة وقرأت عنوان المحور الذي كلفت بتقديم ورقة فيه وهو « مستقبل الأزمة » ، قررت تعديل العنوان ليكون « أزمة المستقبل » ليس تلاعباً بالألفاظ ولكن لأن مستقبل الأمة العربية قد وضع أمام خيار الكارثة الأخيرة أو الاستجابة الواعية لتحديات المستقبل خاصة وقد استنفد فرص التجزئة والخطأ في عالم لن ينتظره لكي يجرب ويخطي باستمرار ويتسكع بين الأحداث المصيرية والتغيرات المتسارعة ، فهذا الحدث المتمثل في غزو العراق لدولة الكويت وما ترتب عنه عربياً ودولياً ، يختلف جذرياً عن المجريات التي شهدها الوطن العربي في تاريخه المعاصر منذ بداية هذا القرن من حيث حجم الحدث وأسلوبه والبيئة الدولية التي ظهر ضمنها . فلقد فجر تدخل العراق في الكويت العديد من المشكلات المباشرة بالإضافة لشظايا تتسع دائرتها . وكل هذا ينقلنا إلى واقع جديد لم نكن مستعدين جيداً للتعامل معه لذلك كان كل هذا الارتباك والعويل ونسيان العقل كالعادة .

لقد دأب العرب على استعمال حيلة اللغة في تخفيف حدة المشكلات ووقعها من خلال اطلاق تسميات توحي بقدر أقل للصدمة : ضياع فلسطين كان النكبة وهزيمة الأنظمة الوطنية كانت النكسة ، وسقوط النظام العربي والتشتت يسمى الأزمة . ولكن هذه اللعبة لم تعد مجدية لأن المصائب تكررت . فلنعترف من البداية أنها كارثة حقيقية لأن الأمة العربية تقف حالياً على حافة الهاوية . فالموقف الحاضر مختلف عن الماضي ، ففي 1948 و1967 كان العدوان خارجياً لذلك توحد العرب جميعاً رغم الاختلافات الايديولوجية . والآن نحن أمام صراع عربي ــ عربي وانقسم الوطن العربي إلى معسكرين ونصف (المتحفظين) ، وامتد هذا الشرخ من الحكومات إلى الشارع العربي والأحزاب والتيارات السياسية . فالعدو الخارجي يوحد ولكن أشكال الانتحار والقتل الذاتي التي نعيشها الآن تكرس الخلافات وتعمق التجزئة . لذلك يبقى السؤال المحوري : كيف يمكن تحويل هذه الكارثة إلى درس تاريخي أو قطيعة بين ماض تعيس تميز باللاعقلانية والتسلط والتخلف ؟ البداية هي فهم علمي صحيح للواقع ورؤية نافذة للمستقبل ، والأهم من ذلك عمل يتطابق مع الفكر والقول .

في فهم الواقع

من البديهيات أن الفهم الخاطيء يقودبالضرورة إلى حلول خاطئة ورؤية معتمة ، لذلك لا بد من تهيئة

الظروف والمعطيات بهدف الوصول إلى فهم صحيح ، وضرورة تحديد بعض النواهي واللزوميات لإبعاد احتمالات التشويش . وتحديد الوسائل بدقة يستوجب استيعاب بعض الملاحظات كمقدمات للتحليل ، نورد بعضاً منها :

1 ـ عند تحليل الأزمة يجب أن نفرق جيداً بين التفسير والتبرير ، نلاحظ أن أغلب الكتابات جاءت تبريرية وليست تفسيرية أو سببية لأنها تحاول تجميل نتائج سيئة بالبحث عن أسباب نبيلة لم تكن موجودة أصـــلاً فـالحديث عن الوحدة بالضم أو توزيع الثروات العربيـة هي شعـارات جاءت بعد الغزو العراقي للكويت . فحتى مفاوضات جدة قبل العدوان بساعات كان الحديث عن سرقة البترول العراقي وعدم إعفاء الديون الكويتية على العراق ، ولم نسمع كلمة مفردة عن الوحدة أو الجهاد أو محاربة الإمبريالية .

2 ـ ضرورة الوقوف مع المبادىء وليس مع أشخاص أو أقطار أو معسكرات تربطها المصالح . في هذا الوضع المطلوب عدم التقليل من مبدأ رفض استعمال القوة المسلحة في فض الخلافات بين الدول العربية . قد يراد بمبدأ حق ، باطل ، مثال ذلك ادعت حكومة العراق أن الحكم في الكويت فاسد ومبذر ومتآمر وغير شعبي . كلنا ضد هذه النواقض والرذائل مبدئياً ، ولكن لا يستطيع العراق أن يدعي خلو نظامه من هذه العيوب وبالتالي يفتقد المصداقية ويتغلب منطق القوة وليس المبادىء . وإلا كيف يطالب حاكم لم يأت عن طريق الاختيار بحق شعب آخر في اختيار حكامه ؟

3 ـ تجنب النظرة اللاتاريخيـة للأحداث ، وهناك أمثلة عديدة . فعندما بدأ سقوط أنظمة الحكم الدكتاتورية في أوربا الشرقية كنا أكثر المحللين والشامتين وكأننا بعيدون عن تغييرات العالم . فالأمة العربية أو العالم الإسلامي في نظرنا مطلق أو جوهر ثابت وليس عملية تاريخية متحركة ومتغيرة . هناك شعور ما بأن ما ينطبق على العـالم لا ينسحب علينا وكأننا استثناء في التاريخ . من ناحية أخرى المقارنات اللاتاريخية بالوحدة الألمانية والايطالية مثلاً ، فالعالم اليوم يتجه نحو مزيد من التعددية وحقوق الإنسان ورفض القوة ، عكس الوضع في القرن التاسع عشر حين كانت القوة تعطى شرعية للسلوك السياسي . وهذا المنطق في حالتنا يعطى شرعية للكيان الصهيوني في الاحتلال وفرض الأمر الواقع . فللقوة في المنطقة أكثر من وجه وأكثر من مالك للقوة .

4 ـ ضرورة المعـالجة الجدلية للأزمة ، بمعنى وجود مضـار وفوائد وآثار جانبية ، فهي ليست مجرد عدوان واحتـلال وحشـود أجنبيـة ولكنها قد تكون علاجاً بالصدمة ، وهذا يحدث للشعوب التي تترك مصـائرها للقدر والمصـادفات لذلك تواجه « بالمفاجآت » والمآسي وكأنها داخل مسرحية إغريقية قديمة وليست ضمن واقع وتاريخ وحياة . المطلوب أن نعظِّم عنصر الفائدة من هذا الحدث رغم كل سلبياته . وتأتي هنا أهمية الزمن لكي لا نتزلق في الأمر الواقع لأن كثيراً من الجوانب الأخلاقية أو المنطقية في تحليل الحدث تضمر مع الوقت .

جاءت أهمية الملاحظات السابقة ـــ حسب رأيي ـــ من إحساسي بغلبة توجه واضح وسائد مازال يعالج هذا الوضع بنفس العقـليـة التي تسببت في حدوثه مع وجود شحنـة الغضب والخوف . وتحاول الصفحات التالية أن تناقش قضايا تعتبرها أكثر أهمية وبروزاً في مرحلة الأزمة الحالية ، وهذا لا يعني عدم حيويتها قبل ذلك ، ولكن الأزمات مهماز للحركة وحافز للتأمل والتفكير .

2 ـ العجز العربي الشامل :

كشف الاجتياح العراقي عن عجز كامل أهم مظاهره :

ـ دول عاجزة عن حماية حدودها وسيادتها الوطنية رغم كل الانفاق الهائل على التسلح والجيش .

ـ دول أخرى عاجزة عن الردع رغم إدعاءات الزعامة والقيادة .

ـ دول أخرى عاجزة عن التوسط .

ـ وأخرى عجزت عن تحديد المواقف والتصويت في جامعة الدول العربية ، فأبدت التحفظ أو المعارضة ثم عمدت إلى التراجع والإدلاء بالتصريحات المتناقضة بهدف ضمان توازنات مصلحية بحتة . فالعجز ليس في دول الخليج كما قال أحد المعلقين : « هذه المناطق حصلت على استقلال وهي لا تستطيع أن تحميه ، وحصلت على ثروات البترول وهي لا تستطيع أن تضع ضوابط مقنعة لإنفاقها » [1] . فالنظام العربي أصلاً لم يكن له وجود ولكن لم يختبر بصورة حاسمة تبرز عجزه ، فقد كان يغطي عورته بالتزام الصمت وكأنه حكمة . كذلك استفاد النظام العربي من الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين ـــ أما الآن ومع المعطيات والأنظمة التي نراها فإن الحديث عن نظام أمني جديد يعني عودة القوات الأجنبية إلى المنطقة بطريقة « شرعية » ـــ رغم أنها لم تغادرها تماماً ـــ مع وجود القواعد والتسهيلات العسكرية في كثير من الأقطار العربية . ولكن سيختفي الحياء في الجهر بوجود هذه القوات .

ظهر جلياً منذ بداية الأزمة « عدم وجود اتفاق عام حقيقي بين الأطراف العربية الفاعلة حول الحد الأدنى من مبادىء التفاعل والتعايش العربي » والأهم والأخطر من ذلك « غياب القاعدة الشعبية للتضامن العربي حيث الشعوب العربية هي بحق البعد الغائب في تجارب التضامن والتكامل العربي » [2] يرجع غياب الجماهير إلى انعدام الديمقراطية وضعف المشاركة الشعبية عموماً في اتخاذ القرار . ومن ناحية أخرى فالنظم الاستبدادية تغير مواقفها وأهدافها بين يوم لآخر ، فيمكن أن تتحول من قوة عسكرية واقتصادية تقوم بحماية الأمن القومي العربي إلى قوة طاغية تهدد الدول العربية الأخرى وتحطم المجتمع العربي ولا تقبل قيام نظم ديمقراطية باعتبار الديمقراطية تهدد وجودها [3] . يضاف إلى ذلك ارتباط أغلب الدول العربية بمصالح مع أطراف عالمية أخرى مما حرمها من القيام بدور مستقل في حماية الأمن القومي العربي .

يعتبر بعض علماء السياسة وجود عنصر قوة هام ، وهو القدرة على التحالف مع الآخرين أو تكوين علاقات دولية فعالة . أما الدول العربية فقد عجزت حتى خلال فترة الحرب الباردة عن استثمار الصراع ـــ رغم أن الاتحاد السوفياتي ساهم في تسليح بعض الدول العربية ومساندة العرب دبلوماسياً ـــ وعجزت عن الاستثمار الأمثل لظروف تلك الفترة لأنها كانت تتعامل مع القوتين بطريقة غير ذكية . بالنسبة للاتحاد السوفيتي حتى الأصدقاء والعرب تعاملوا معه بنصف قلب خشية الاتهام بالشيوعية . أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد أظهر أصدقاؤها الخضوع الكامل وهم يعطون دون أي مقابل ولم توظف علاقاتها الاقتصادية في انتزاع مواقف سياسية .

هناك جانب في مسألة تطوير النظام العربي والأمن القومي العربي وهو مفهوم الدور أو الزعامة أو الدولة النموذج أو دولة الملاذ . يوجد صراع خفي ومعلن بين عدد من الدول العربية من أجل انتزاع الزعامة أو الدور . هذه الفكرة امتداد لانعدام الديمقراطية والميل نحو الشمولية داخلياً وإقليمياً على حساب

تعدد المراكز القادرة على تقوية نظام عربي ، كما أنها تتجاوز حقوق المساواة بين الدول العربية ، وهذه النقطة يقف ضدها بعض الباحثين صراحة ويقترح أحدهم ادخال نظام تفاوت قوة الدول بدلاً من المساواة النظرية يقول أحدهم : « فكم يكون الظلم صارخاً حين نساوي بين صوت دولة في وزن وحجم مصر أو الجزائر وصوت دويلة صغيرة مثل جيبوتي أو البحرين ، وذلك عند التصويت على القرارات داخل الجامعة العربية . لابد أن يأخذ العالم العربي في مؤسسة القمة العربية وفي نظامه الجديد بالتصويت المرجح (...) فيؤخذ في الاعتبار معايير القوة الشاملة مثل عدد السكان والقوة الاقتصادية والقدرة العسكرية والأهمية الاستراتيجية فيكون لمصر أو السعودية أو العراق عدد من الأصوات أكثر من تلك التي لموريتانيا أو قطر ، أو على الأقل تمنح مصر حق الفيتو الاعتراضي على القرارات وتمنح دول أخرى مثل الجزائر والعراق أو السعودية ثلث فيتو » [(4)] .

والسؤال هو ما هو الضمان ألا تصبح مثل هذه الدولة الزعيمة أو النموذج مصدر عدوان أو تهديد وابتزاز لبقية الدول ؟

لا يظهر من السلوك السياسي للدول العربية أنها استوعبت درس الأزمة . فما زالت التصورات عند واضعي السياسة العربية تنتمي لمرحلة ماقبل الثاني من أغسطس ، إذ يصرح السيد عبد الله يعقوب بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي بأن دول المجلس ستستمر في شراء الأسلحة ! كما يقرر شكل المنطقة مستقبلاً : « من الحكمة أن تستمر في تعزيز الاعتدال وأن يكون العالم العربي منطقياً مواكباً للحضارة العالمية ويركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترك العبث والعقائد المستوردة » . ويضيف : « الأنظمة العربية المتشابهة أمنها واحد بمعنى أن أمننا وأمن مصر واحد ، وأمن الأردن وأمن الخليج واحد » [(5)] .

وأخيراً هل من الممكن في حالة الضعف المستشري الآن أن تحدد الدول العربية بإرادتها أشكال وهياكل حفظ الأمن في المنطقة أم وسط المخاوف والعجز الحالي يمكن أن تفرض أحلاف وتكتلات غير وطنية بدعاوي حفظ الأمن في المنطقة العربية ؟ ومن المؤلم أن يُرفض اي حديث عن محاولة الحل العربي للأزمة بل يعتبر ذلك نوعاً من التخاذل . وقد لوحظ رد فعل كثير من الحكومات العربية ووسائل الإعلام العربية تجاه اقتراح السوفييت بعقد مؤتمر قمة عربي ، مع العلم بأن أي حل غير عربي مهما كان حاسماً وسريعاً ستكون له آثار لن تنتهي على تطور الوطن العربي .

2 ـ قضية الديمقراطية :

تعتبر الديمقراطية هي البديل المطلق والخلاص الوحيد لحل مشكلات الوطن العربي جميعها . وكل الأهداف والشعارات الأخرى تظل مشلولة بدون الديمقراطية ، فمن ناحية تاريخية فشلت كل محاولات الوحدة أو التكامل عن طريق المجالس المختلفة لأنها فوقية .يقتضي الوصول إلى الأهداف الإيجابية أو القضاء على السلبيات الانحياز إلى الخيار الديمقراطي . فالفساد ــ مثلاً ــ يستشري في الأنظمة الفردية والدكتاتورية لأن الحاكم لا يحاسب ولا يسمع سوى صوته . مسألة توزيع الثروات لا معنى لها بدون ديمقراطية لأنه لو فرضنا جدلاً أنه تم تنفيذ هذا الشعار في ظروف دكتاتورية فهذا يعني توزيع الثروات على سلطات قطرية وتتركز في أيدي أقلية طاغية وتمكنها من ممارسة مزيد من القمع وتأييد التخلف .

في الوضع الراهن الاختيار ليس بين النظام العراقي أو الكويتي لأنهما مشتركان في عدم الديمقراطية

وكلاهما نظام قمعي ساعد في خلق الأزمة الحالية بصورة أو أخرى . الأول حرم شعبه من حق اتخاذ قرار الحرب أو ما يسميه استرداد الحقوق التاريخية وأدخله في حربين خلال عقد واحد من الزمان ، والثاني لم يمكّن شعبه من الاستعداد الجدي لصد أي عدوان والدفاع عن وطنه بسبب ضعف الشعور بالمواطنة الحقيقية كأخذ وتضحية . فالوقوف مع مبادىء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يتطلب إدانة العدوان مهما كان نوع النظام المُعتدىَ عليه . فهذا التأييد لا يعني تبرئة النظام من الدكتاتورية خاصة حين نتذكر الموقف من المعارضة الكويتية خلال انتخابات المجلس الوطني . ورغم الحديث عن نسبية الديمقراطية مقارنة بالعراق ، إلا أن الديمقراطية لا تتجزأ وليست حالة مزاجية أو منحة بل مؤسسات وسلوك وقوانين وقواعد . فإدانة العدوان ليس لفضيلة الديمقراطية الكويتية بمقدار ما هو إيمان بمواثيق دولية .

في غياب الديمقراطية صار مفهوم الأمن القومي يعني بالنسبة للأنظمة الفردية الدكتاتورية ــ عسكريين أو مشايخ ــ شيئاً مختلفاً يهدف إلى تأمين واستمرار حكمهم وليس أمن الوطن والأمة . وترسخ في وعي المواطنين فهم خاطىء مفرغ للأمن القومي مما يوصل في بعض الأحيان إلى خلط بين أمن الحكم والحاكم ، وهذا بالتأكيد أضعاف للحس الوطني حين يحدث التماهي بين الاثنين .

يرى بعض الباحثين أن الأنظمة الاوتوقراطية ذات ميل أكثر للحروب خاصة لو وجدت فرصة للتسلح . فهي تكون ذات هورمونات قوية ورؤية ضعيفة ــ كما يقول فوكوياما . وقد أورد أحد المؤرخين أنه في أكثر من مائتي عام عاشتها الديمقراطية الليبرالية لا يوجد مثال واحد حاربت فيه دولة ليبرالية دولة أخرى مثلها ولكن قد تحارب دولة أوتوقراطية (6) . ويفترض البعض أن العراق والكويت لو كانتا مجتمعات حديثة ذات مؤسسات ديمقراطية حديثة لما وقع العدوان . تتضح صحة هذه الفرضية من طريقة صدور قرار الحرب ومن استمرار العدوان ورفض عروض السلام والوساطة دون أن تشترك الجماهير العراقية وهي التي تعاني من ويلات المقاطعة والحرب مستقبلاً .

يدور نقاش حول الأولويات بمعنى هل توجد أهداف أخرى تسبق الديمقراطية في الأهمية ؟ فهناك من يرى إمكانية تأجيل مناقشة قضية الديمقراطية باسم الحرص على الاستقرار والأمن وبالفعل انتشر شعار « لاصوت يعلو فوق صوت المعركة » بعد هزيمة حزيران 1967 . ورغم أهمية أهداف مثل الأمن والاستقرار أو التحرير الوطني أو التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولكن وجود الديمقراطية كشرط سابق لها أو مصاحب يضمن تحقيقها . يقول أحد الباحثين عن العلاقة بين الديمقراطية والأمن : « لا جدال في أن الاستقرار والأمن هما شرط وجود المجتمع وتماسكه » وتؤدي الديمقراطية عادة إلى مزيد من الاستقرار . وحتى في الأحوال التي تضطرب فيها الأمور ، فإن هناك دائماً من الصيغ الديمقراطية ما يمكن أن يوفق بين اعتبارات الاستقرار وحماية مبادىء الديمقراطية (7) .

من الضروري الفصل بين موضوع أو جوهر الديمقراطية وبين أدوات أو وسائل الديمقراطية . فالأخطاء لا توجد في الديمقراطية كنمط حياة ولكن في الطريقة التي توصل إلى هذه الغاية . فالديمقراطية هي ضمان حقوق الإنسان الأساسية والوصول إلى طريق لتداول السلطة عن طريق الانتخاب مع انعدام المعوقات التي قد تمنع المشاركة مثل الفقر والأمية والتهميش والحرمان الاجتماعي والثقافي . ومن المهم أن تصبح كل هذه المتطلبات والحاجات واقعاً وممارسة وليس مجرد نصوص أو تشريعات . الأخطاء مثل الفساد الحزبي أو

الفساد الصحفي أو المحسوبية ليست دليلاً على فشل الديمقراطية ، فهذه معوقات قد تلازم وسائل تحقيق الديمقراطية .

هناك ناحية حيوية في قضية الديمقراطية لم تجد الاهتمام الكافي والجاد وهي مسألة الأقليات والنظر إليها بواقعية بعيداً عن التفسير التآمري للواقع التاريخي . فمطالبة الجنوبيين في السودان أو الأكراد بالعراق أو البربر في الجزائر مثلاً بحق المواطنة الكاملة بغض النظر عن الانتماءات الدينية أو الأصول العرقية والاثنية ـــ هذه قضية تستحق الاهتمام والدعم ، ولا بد أن تجد لها الحلول المناسبة مثل حق تقرير المصير أو الحكم الذاتي أو الحكم الاتحادي (الفدرالي) . ومن خلال حل مشكلات الأقليات نتجنب بؤر التوتر داخل الوطن العربي كما أن جهود الأمن القومي تتوجه نحو الأعداء الحقيقيين وليس المتخيلين .

3 ـ البديل ومأزق الواقع :

يلازم الحديث عن نهاية النظام القديم التساؤل حول القوى السياسية القادرة على قيادة المرحلة القادمة ، كما اهتمت الدراسات المستقبلية بتصور البديل ووضع السيناريوهات المختلفة . وفي كل هذه الأحوال برزت الحركات الإسلامية كأقوى المرشحين لوراثة النظام العربي الحالي . ولكن أزمة الخليج ، رغم الضجيج والحشد الظاهري للجماهير ، أثبتت تناقض الخطاب الإسلاموي السياسي حين يوضع في محك عملي مباشر وليس مجرد الشعارات والتنظير ، كما أبرزت مدى تفكك هذه الحركات على المستوى التنظيمي والتعبوي .وهذه ظواهر لابد أن تستوعبها القوة القومية والتقدمية وبالتالي تحدد دورها مستقبلاً على ضوء نتائج الأزمة .

أعطت تطورات الخليج مثالاً جيداً لتوظيف أو استغلال الدين في السياسة . فقد تم تديين المشكلة حتى كادت تنحصر في اتجاهين : تدنيس الأماكن المقدسة أوالدفاع عنها . ودار نقاش حول الاستعانة بقوات أجنبية وارتكز المؤيدون والمعارضون على شواهد دينية وفقهية وللمفارقة نهل الطرفان من نفس المعين . كما يلاحظ أن الخطاب الإسلاموي عند المعسكرين استعمل لغة سياسية حديثة تهتم بالإمبريالية والديمقراطية والعدل الاجتماعي وتوزيع الثروات .

من المفيد عرض وجهات النظر الإسلاموية فيما يتعلق بتدخل القوات الأجنبية في الصراع حيث يتضح كيف تحكم المصالح السياسية والاقتصادية والتحيزات السياسية تأويل النص القرآني والسند الديني . فقد حرّم الرافضون استدعاء القوات الأجنبية استناداً على قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب « نهى الله سبحانه وتعالى المؤمنين عن اتخاذ اليهود والنصارى ، وأخبر أن من تولاهم من المؤمنين فهو منهم ، ولم يفرق الله تبارك وتعالى بين الخائف وغيره ، بل أخبر أن الذين في قلوبهم مرض يفعلون ذلك خوفاً من الدوائر »(8) . والدليل الآية الكريمة ومن يتولاهم منكم فإنه منهم ﴾ . ومن ناحية أخرى جاءت الفتاوى الرسمية مناقضة لما سبق . فقد جاء في بيان الأزهر الشريف بتاريخ 21 اغسطس 1990 مايلي : « والقول بانتهاك الأرض المقدسة بدخول القوات غير المسلمة أرض المملكة العربية السعودية غير صحيح ، لأن هذه القوات إما مسلمة أو معاهدة وقد جاءت لرد العدوان ولدفع الظلم » . وفي نفس التاريخ أصدرت دار الإفتاء المصرية بياناً يقول : « وللحكام عند الضرورة إن وجدوا عون إخوانهم المسلمين غير كاف لدحر العدوان المرتقب ـــ لهم أن يستعينوا بغير المسلمين . إن الضرورات تبيح المحظورات ، كما أن من المقرر شرعاً أن

الضرورة تقدم بقدرها والذين يقدرون هذه الضرورة وحدودها هم أولو الأمر في كل أمة ، إذ هم أعرف الناس بما ينفع أمتهم وما يضرها » .

انقسمت الحركة الإسلاموية إلى قسمين ، أحدهم يمثله المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عقد بمكة المكرمة يوم 11 أغسطس 1990 ، والثاني يمثله مؤتمر عمان 12 – 16 سبتمبر 1990 ووفد الوساطة الإسلامية الذي انبثق من المؤتمر . أيد التيار الأول الكويت ودول الخليج بينما وقف الثاني إلى جانب العراق ، ورغم التباين القاطع بين الموقفين فقد اتخذ كلاهما شرعيته وغطاءه الايديولوجي من الدين .

أما الفريق المؤيد للكويت فقد بدأ بإدانة العدوان من منطلق أن مقاصد الشريعة الحفاظ على الأنفس والأعراض والأموال والذود عنها ، وحسب الآية الكريمة التي تنهي عن قتل النفس إلا بالحق ، فإن العدوان العراقي اهدار صحيح وانتهاك سافر لمقاصد الشريعة وحسرب الإنسان . ويطالب المؤتمر بإبقاء الحرمين الشريفين بعيداً عن الخصام السياسي والإعلامي ، والنأي بهما عن هذه الصراعات والمزايدات . ويتحدث البيان عن مخطط لإيقاد نيران الفتنة والحروب من العالم الإسلامي . وأخيراً يدعو كل « شعوب الأمة الإسلامية في مختلف أنحاء الأرض إلى ممارسة أقصى درجات الوعي واليقظة والحذر تجاه المحاولات الرامية إلى استغلال عواطفها الدينية الجياشة وحساسيتها المفرطة نحو مقدساتها العظيمة في الخلافات السياسية والبرامج الدعائية التي لا تعرف تقوى الله عز وجل ولا تلتزم مراقبته من بواعثها وأهدافها (راجع البيان الصادر عن المؤتمر الإسلامي العالمي ـــ مكة المكرمة) .

أما الوفد الإسلامي للوساطة المساند للعراق فيقول في أهداف رحلة الوفد : « تكتيل جميع القوى والطاقات لإخراج القوات الأجنبية من الأراضي العربية وكسر الحصار الذي يرمي لتجويع شعب العراق المسلم وإنهاء مشكلة الكويت في إطار عربي ـــ إسلامي يضمن حرية الكويتي في وطنه ، وضمان الحقوق المشروعة لجميع الأطراف دون تدخلات أجنبية من أي نوع : « ويدعو لحل عربي ـــ إسلامي يبعد شبح الحرب ويكفل خروج القوات الأجنبية وانسحاب العراق ومراعاة مطالبه المشروعة ومعه التحكم الإسلامي وتحقيق تطلعات شعب الكويت المشروعة في وطنه وتأمين المنطقة مستقبلاً » (9) .

يرى بعض الإسلامويين أنهم يقومون بدورهم المتوقع كبديل مستقبلي حين بدأوا الوساطة ، يقول أحد منظري هذه المجموعة : « لم يكن صدفة أن القائمين بهذا الأمر أي الوساطة هم قادة الأحزاب الإسلامية في البلاد العربية وفي تركيا وباكستان وماليزيا . فنحن الممثلون الحقيقيون لهذه الأمة ونحن أملها في نهضتها وقد جسد وفدنا هذه الحقيقة » (10) .

وينبري له كاتب آخر في صحيفة كانت حتى قبيل الأزمة منبراً لكتابات وندوات الإسلامويين في مقال بعنوان : « الإسلاميون ... والسقوط التاريخي » يكتب فيه : « بعد أن أدرك الطاغية حقيقة هذا البعض الإسلامي فاستخف بهم واحتقر عقولهم وهزىء بوعيهم لقد أساء هذا البعض لأنفسهم كثيراً . وأخطأوا بحق أمتهم أكثر وأكثر ... وظلموا الإسلام وشرائعه ظلماً عظيماً ... أجل إن لهذا هو السقوط الشنيع ولكنه سقوط تاريخي مفجع مريب » (11) .

تعمدت الورقة التوسع في توثيق تناقضات الإسلامويين لأنهم من أكبر الخاسرين في هذه الأزمة رغم أن البعض توقع أن تكون الحركات الإسلاموية المستفيد الأعظم من السخط الاجتماعي والسياسي بالإضافة

لمواقفها من التدخل ومن الدول التي استعانت بهذه القوات . ومن المفارقة أن هذه النظم ، التي تهاجمها الحركات الإسلاموية بالذات أعضاء وفد الوساطة ، هي الممول الرئيسي لهذه الحركات وكانت الملجأ والسند لها منذ الستينات . رغم أن هذه النظم تحرِّم نشاط هذه الجماعات داخل بلادها وتشجعه في الوطن العربي كترياق ضد المد القومي والتقدمي ، وهذا هدف استراتيجي لتلك النظم التي استدعت القوات الأجنبية أو التي باركت الوجود الأجنبي . فقد انفصم هذا التحالف غير القدس بين نظم يصفونها الآن بأنها فاسدة وطاغية وبين حركات إسلاموية كان عصب وجودها السياسي والتنظيمي الموال الآتية من تلك الأقطار بطرق شتى . وراهن بعض سياسيي الحركات الإسلاموية على سقوط سريع لتلك النظم مع ضربة صدام الأولى وهيأوا أنفسهم كورثة لكلتا المجموعتين بحيث يكون صدام وسيلة ثم يتم التخلص منه بعد ذلك .

يعكس انقسام الإسلامويين مواقف كل المثقفين المنظَمين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . ولم تسلم أي مجموعة أو تيار سياسي من تحليلات ومواقف متناقضة داخل الكيان السياسي أو الحزبي الواحد . وأظهرت الأحداث انعدام الرؤية المستقبلية الجادة مع انفصام عن الواقع . أما عن بقية المثقفين فقد كشفت التطورات عن قطاعات كبيرة انتفعت سابقاً من الأنظمة وتريد الآن الانتفاع من الحرب والتوتر ببيع أقلامها ومواقعها . وما زال المثقفون العرب — في غالبيتهم — يفتقدون القدرة على القيام بدور « الضمير الشقي » لأمتهم ويكتفون بدور « الكورَس » في جوقة الحكام . لذلك تبقى الجماهير العربية مهمشة ولا مبالية تجاه الأحداث مهما كانت عظيمة ، فنهض الشارع العربي ليس في مستوى الأحداث . فالجماهير تُهمل طوال الوقت وعندما تستجد أمور ولا نجد هذه الجماهير نبدأ بذمها وتحقيرها رغم التقصير في توعيتها وتنظميها والالتحام بها .

4 ـ سقوط ثقافة ومجتمع النفط :

من القول المأثور أن الحرب قاطرة التاريخ بمعنى أنها تسبب في حدوث التغييرات الاجتماعية والثقافية وتسرِّع عمليات التحول الاجتماعي — الثقافي . لذلك ستكون أهم نتائج أزمة الخليج سقوط ثقافة النفط والظواهر التي أفرزتها ، فقد عاشت المجتمعات خلال العقدين السابقين هيمنة هذه الثقافة بقيمها الاستهلاكية والمظهرية وانتشار صنمية النقود بحيث يمكن شراء أي شيء بالمال ، حتى الأمن والمعرفة والمكانة . كما شاع في هذه الفترة وصار المال مصباح علاء الدين الجديد لتلبية أي مطلب . لذلك سيكون للأزمة دور حاسم في وقف جموح المال وقدراته الأسطورية ولن يستمر كقيمة تداول اجتماعي وأخلاقي وثقافي ويبقى مجرد أوراق تداول مالي . وحتى في السياسة والأمن تقلص مفهوم الأمن القومي إلى صفقات ومشتريات سلاح بالمليارات وفوق القدرات الحقيقية لاستيعاب السلاح فنياً وبشرياً . والتعليم الجامعي والعالي لم يتعد تخزين أساتذة في تلك الجامعات والمعاهد بعقود عمل وامتيازات مغرية دون الاستفادة المثلى من هذه الكفاءات ، والثقافة والإعلام اقتصرت على الإصدارات الأنيقة وتكديس آلات الطباعة والاتصال ، وتعيين عشرات العاملين واستكتاب مثلهم في العدد ، يضاف إلى ذلك المهرجانات والندوات والجوائز .

سيبرز بعد الأزمة احتمال البحث عن طريق تنموي جديد يتجه إلى صناعة الإنسان وليس إلى امتلاك الأشياء فقط ، هذا إذا وعينا درس الأزمة جيداً . أما إذا حاولنا أن يعيد التاريخ نفسه فهذه هي المأساة

مجدداً . وهذا يعني إعادة النظر على وجه الخصوص في التعليم والاقتصاد والنظم والمؤسسات وادخال قدر أكبر من العقلانية والعلمية . فمن الملاحظ فساد الأدوات أو الوسائل التي تستخدم في إنجاز تلك العناصر ، والمشكلة الرئيسية هي إفراغ الأهداف السامية من المضامين والإبقاء على الشكل ، وهذا ينطبق على العديد من نشاطات الحياة والمجتمع والدولة مثل التعليم ، التكنولوجيا ، الدين ، عمل المرأة ، الديمقراطية .... إلخ ، أي غلبة الشكل . فيمكن أن نستورد التكنولوجيا مثلاً لكي تستعملها عقول غير علمية وبالتالي يمكن توظيفها في تحديث التخلف ، قد نلجأ للاستفتاءات كشكل للديمقراطية ولكن نجعل منها فرصاً لتزييف إرادة الجماهير ولتشككها في الديمقراطية أصلاً ، وهكذا فمن المطلوب في المرحلة القادمة ملء الأشكال والهياكل والتنظيمات القائمة بمضامين ومحتوى يحقق أهدافها الحقيقية التي توصل بالضرورة إلى التغيير والتقدم . فقد أنشئت مئات الجامعات مثلاً خلال العشرين عاماً الماضية ومع ذلك تدهور المستوى الثقافي والأداء المهني والسلوك الاجتماعي والالزام القيمي . فما سبب ذلك ؟ ولماذا أدت وسائل التقدم إلى مزيد من التخلف والتشويه ؟

يُخشى بنفس القدر أن تكون للأزمة نتائج سلبية وأن يزداد العرب انكماشاً ومحافظة لأن الأحداث جاءت سريعة وفجائية ، كما أن بعض الظواهر قد يثير الاستفزاز ، أو يفرض تفكيراً جديداً . مثال ذلك وصول أكثر من ٧٢٠ ألف مجندة مع القوات الأمريكية من مشاة وبحرية ، ويمثلن أكثر من 11 ٪ من عدد المارينز الكلي الموجود في الخليج والجزيرة العربية . فكيف يكون رد فعل المرأة السعودية وابن باز مثلاً ؟ كذلك يتم تداول مفاهيم كانت محرمة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ؟ وكم كانت دهشتي عظيمة حين استجابت المملكة العربيةالسعودية للمرة الأولى في تاريخها لانتقادات منظمة العفو الدولية وردت على معلوماتها حول معاملة المهاجرين اليمنيين في بيان مسهب بتاريخ 2 نوفمبر 1990 .

برزت بوضوح قضية توزيع الثروات العربية أو ما يسمى إشكالية التوازن بين الثروة العربية أو مايسمى إشكالية التوازن بين الثروة والأعباء القومية . وهذه مقولة حساسة قد توحي أحياناً بأن المهمة القومية يجب أن تكون مدفوعة الثمن ولكن المطلوب تطبيق شعار من كل حسب قدرته في حماية الوطن العربي سواء من المال أو البشر أو العلم . كما أن هذه الفكرة عندما تجيء من العراق لا تخلو من تناقض لأنها ليست دولة فقيرة كما أن مصر وسوريا والأردن قامت بالعبء الأكبر في حروب فلسطين ولم تطالب صراحة بدفع ثمن القيام بالواجب القومي . مسألة توزيع الثروات أكثر تعقيداً . فالصورة ليست مجرد دولة فقيرة وأخرى غنية ، ولكن داخل الدول الغنية نجد فئات فقيرة جداً ، وداخل الدول الفقيرة نجد الغنى الاستفزازي الذي ينافس أغنى الدول . يجب أن تكون الدعوة إلى عدالة اجتماعية لوضع حد لسوء توزيع واستخدام الموارد بالإضافة لصرف غير عقلاني وغير مخطط . المطلوب تكامل اقتصادي عربي وحركة حرة للعمل والمال وبين الأقطار العربية والتخلي عن نظرة الاستعلاء بين مواطني الدول الغنية والفقيرة . ولكن التخوف قائم من الانقسام الحاد بين المواطنين العرب إذ حدثت مواجهة بين حكومات الوطن العربي سرعان ما انعكست على معاملة المواطنين الغاديين تمثلت في الطرد الجماعي وتعقيدات تأشيرات الدخول والاستغناء عن العاملين حسب مواقف حكوماتهم .

المستقبل : إلى أين ؟

ظهرت فكرة العالم الواحد منذ تاريخ قديم في الفكر الفلسفي والاجتماعي وفي الواقع السياسي ، ولكنها أخذت أشكالاً ومعان مختلفة حسب العصور وتطور الفكر والمجتمع ونوع المصالح . وعادت الفكرة في السنوات الأخيرة بقوة واحتلت مكاناً بارزاً في الفكر الاقتصادي بالذات لأنها تجلت واقعياً في العلاقات الدولية . وكانت نظريات التبعية هي التعبير عن هذا التطور التاريخي الذي أظهر وجود مركز مهيمن وأطراف تدور في فلكه وتلبي حاجاته وتقلد نموذجه . ورغم الحديث عن وجود عدة مراكز ممكنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وأوربا الموحدة واليابان ، إلا أن الاتجاه السائد الآن يعتبر ذلك تطوراً مضللاً إذ أن كل سيرورات التاريخ والواقع الذي نعيشه تمهد إلى رؤية موحدة وإلى نظام عالمي جديد غير متعدد وهذا ما يصطلح على تسميته بالعولمة ((Globalization) ، وهذا مفهوم يحمل مضموناً جديداً يبشر بحضارة كونية واحدة . لذلك يختلف عن العالمية أو الأممية ((Internationalism) التي قد تسمح بقدر من الخصوصيات والتعددية مع وجود صفات مشتركة عامة . والعولمة تعني توحيد العالم حسب السوق وتربطه بسلاسل السلع ثم نشر ثقافة كلية ، ويدور الحديث عن عالم يخلو من الايديولوجيات مع توقع عالم في ديمقراطيات وحريات وحقوق إنسان أكثر مما يجعله عالماً أكثر ازدهاراً وسلاماً . ولن يكون الانقسام بين شرق وغرب ولكن بين جزء من العالم تاريخي وآخر ما بعد تاريخي ، ولكل منهما دور مختلف يسيطر الاقتصادي على الأخير والمقاييس التقليدية للقوة العسكرية على الأول أي التاريخي أو القديم التقليدي . وسوف تقاس قيمة وقوة أي دولة بقدرتها على التطور داخلياً والوصول إلى حياة طيبة مزدهرة لمواطنيها تحت ظل مبادىء العدالة والحرية . ومهمة المستقبل أن تقوم الدول بهذا وأن تساعد الآخرين في إنجازه [12] . وتختلف هذه الحقبة الجديدة عن فترة الحرب الباردة فقد كانت هناك أهداف عالمية يتوق إليها البشر مثل التقدم التكنولوجي والرخاء الاقتصادي ، ولكن هاجس الحرب والدفاع وجه الهدفين ، فانصب التطور في صناعة الحرب مع إمكانية الاستفادة من نتائجه في أغراض سلمية . ولكن في الظروف الحالية يغيب نسبياً عنصر الحرب والعسكرة .

ضمن هذا المسرح جاءت أزمة الخليج لذلك تم تدويلها بسرعة منقطعة النظير وشاركت دول العالم بصورة شبه شاملة في إدانة العراق وفي الاستعداد لحل المشكلة سلمياً أو حربياً . وفي سؤال للرئيس ميتران باعتبار أن الأزمة أظهرت وجهاً للنزاع بين الجنوب والشمال أو الأغنياء والفقراء وفتح المجال لنظام دولي جديد يقوم على سيطرة الشمال المتحد والغني على الجنوب المنقسم والفقير بل قد يكون نزاعاً بين الغرب والعالم العربي ، فرد بأن الأزمة أكدت التضامن الدولي الرائع ونفى أنه صراع بين الأغنياء والفقراء باعتبار أن العراق دولة غنية بمواردها الضخمة ، كما نفى مقولة نزاع بين الغرب والعالم العربي لوجود قوات من الدول الغربية جنباً إلى جنب في السعودية مع دول عربية مثل مصر والمغرب وسوريا . ويضيف أن الأمر الجوهري في هذه الأزمة هو احترام القانون الذي ينتفي بدون النظام الدولي [13] . ويقول أحد الباحثين العرب : « إن أزمة الخليج ليست مشروع حرب عربية ـــ عربية وليست أيضاً صورة للصراع بين الشمال والجنوب كما قد تبدو لأول وهلة وإنما هي امتحان لمبادىء وضوابط النظام الدولي الجديد التي تحرم استعمال القوة في العلاقات الدولية » [14] .

من ناحية أخرى تبرز إشكالية حضارية في التعامل مع هذا العالم الكوني العلاقات والعالمي الثقافة إذا لم نستطع حسم موقفنا : هل هو عزلة أم اندماج أم ندية ؟ ومن هنا تتباين الآراء . فيقول الأستاذ هيكل بأن القادم في الوطن العربي مجرد فراغ مقابل دخول الآخرين عصر الفضاء ، فنحن ندخل عصر الفراغ بلا حدود وهلامية . ويعبر الأستاذ أبو المجد عن موقف هاملتي حين يقول : « إن موقفنا من الحضارة العالمية التي تتشكل ما زال غامضاً ، بحيث أننا أحياناً ما نتهم بالعمالة إذا قلنا أنها آتية بالفعل ونتهم بالعزلة واللاواقعية إذا قلنا لن تأتي »(15) .

نقف الآن أمام المستقبل ونعني وجود مشروع حضاري يستنهض كل القدرات ويتعلم فن التاريخ وكثيراً ما يحدد الحاضر ملامح المستقبل ثم يتجاوزه لو قام بالإختيار الصحيح والإستجابة الصائبة للتحديات . أزمة الخليج فرضت علينا أن نستيقظ وأن نكون في قلب العالم الذي يشكل نظاماً جديداً ، ولكن مع الواقع الحالي تبقى النهايات جميعها مفتوحة بسبب نوعية الجماهير التي عطلت إمكاناتها لقرون : البدء من الديمقراطية وادماج الجماهير في العمل السياسي والمشروع الحضاري .

الهوامش

(1) محمد حسنين هيكل : مجلة أكتوبر يوم 4 نوفمبر 1990 .

(2) أماني صالح : « الغزو وإشكاليات العمل العربي المشترك » في مجلة السياسة الدولية » العدد 102 أكتوبر 1990 ص 5 – 66 .

(3) شريف لطفي : « تحت انقاض غزو صدام » في « الأهرام الاقتصادي » عدد 1136 يوم 22 أكتوبر 1990 ، ص 15 – 16 .

(4) السيد عليوه : « كيف نبني النظام العربي الجديد » الأهرام الاقتصادي 22 أكتوبر 1990 ص 23 .

(5) صحيفة « الحياة » يوم 1 نوفمبر 1990 .

(6) Francis Fukuyama: Forget Iraq – History is dead . Guardian, 7.9.1990 .

(7) حازم البيلاوي : بعد أن يهدأ الغبار . دار الشروق القاهرة ، 1990 ، ص 7 – 118 .

(8) صحيفة الشعب المصرية يوم 30 أكتوبر 1990 .

(9) صحيفة الشعب يوم 9 أكتوبر 1990 .

(10) صحيفة الشعب 2 أكتوبر 1990 .

(11) حامد بن أحمد الرفاعي ، صحيفة الشرق الأوسط يوم 7 أكتوبر 1990 .

(12) Francis ukuyama op.cit .

(13) الأهرام يوم 2 نوفمبر 1990 .

(14) الشرق الأوسط 2 نوفمبر 1990 مقال الأستاذ القادري .

(15) مجلة « روز اليوسف » يوم 5 نوفمبر 1990 .

فرضيات حول مستقبل أزمة الخليج
الحرب واللاحرب

د . عبد الله ساعف

إن الاهتمام باحتمال وقوع أو عدم وقوع حرب لا يشكل اهتماماً بقضايا عسكرية محضة ، وليس كذلك من تلك التمارين التي لا يمكن ممارستها إلا من طرف الجنرالات : فهو اهتمام ذو طبيعة سياسية أولاً .

والسياسة ، ممارسة ، فكراً وعلماً ، ليست بالضرورة قراءة للنزاعات الكبرى أو تفكير في هدوء حول الإشكاليات المركبة مفاهيمياً ومنهجياً . كما أنه لا يعتبر الجانب العسكري مسألة ثانوية .

والجواب على السؤال ما هو الممكن والمستحيل عسكرياً هو الذي سيسمح لنا بنعت السلوك العراقي أو غيره بعقلاني أو لا عقلاني ، وهو الذي سيحدد لنا ما يمكن اعتباره هروباً إلى الأمام أو ما يمكن اعتباره واقعية حادة ومشروعة . ونحن نعرف جيداً أن مواقف سياسية وثقافية بكاملها بنيت على أساس احتمال هزيمة للقوات العراقية أمام الولايات المتحدة .

فهكذا يتضح أنه عندما يطرح السؤال هل ستقوم حرب أم لا ؟ يظهر الجواب أن المسألة أساساً سياسية . رغم أن آليات التفكير السائدة هي آليات عسكرية ، ورغم كونها تحيل أولاً إلى التقنية العسكرية بمعناها الأضيق : ويظهر جلياً أن العسكري في هذه الأزمة ، تكثيف وتركيز للسياسي .

لم يسبق في الماضي أن بلغ الاستكشاف أو التنبؤ الاستراتيجي هذا المستوى من التعقيد وهذه الدرجة من الحيرة والخوف التي تبرز حالياً من خلال أزمة الخليج .

وكل يوم يطلعنا بتنبؤات جديدة وجد مختلفة ومتناقضة كلية ، وكان الفاعلين الأساسيين بأنفسهم قد جعلوا من كل الوسائل التي يتوفرون عليها في مجال مايسمى بالحرب النفسية أسلحتهم المفضلة : من التغيير المستمر في المواقف والانغماس في « المبدئية » ثم في « الانتهازية » المطلقة ، إلى استعمال الحار تارة ثم البادر تارة أخرى ، إلى تصعيد اللهجة الذي يليه تخفيض لها ، ثم الرد الواضح والعاري من كل غموض ، ومن المراوغة إلى المناورات الاستراتيجية الكبرى ...

لقد ابتعدنا في المرحلة الراهنة من الصراع عن الأطروحة التي كانت تدلي بها بانتظام واشنطن والعواصم الغربية الأخرى وهي تأكيد أنه لا مفر من المواجهة العسكرية وأن هذه حتمية إذا لم ينسحب العراق من الكويت ، بل حتى لو خرج العراق من الكويت . وهل يمكن تلخيص الوضعية الحالية بعبارة أخرى غير عبارة ريمون آرون حين قال إنه « ليس من السهل أن تهدد الآخر بقتله وأن تكون في نفس الوقت مهددين بالموت معه » ألا يشكل هذا الأمر الخيار الصعب المفروض اليوم في الخليج على الفاعلين الأساسيين

(العراق ـــ والولايات المتحدة) ؟

أين وصــلت في السـاعة الراهنة أزمة الخليج ؟ ما هي الآفاق الممكنة لتطور الأزمة ؟ ما هي اليوم إمكانيات المواجهة بين الأطراف المعنية . ما هي الحالة التي ستسود في الأيام القليلة القادمة : الحرب أم اللاحرب ؟

تفترض الدراسةالتالية كقاعدة لمنطلقها أن الولايات المتحدة والعراق يشكلان الفاعلان الأساسيان . إلا أن هذا لن ينسينا أن الفاعلين المحيطين مثل إسرائيل ، إيران ، تركيا ، مصر ، العربية السعودية بنفسها ، سوريا ...) تتقاطع تحركاتهم مع تحركات الفاعلين الأساسيين .

ولا يمكن أن لا تؤخذ بعين الاعتبار التطورات البريطانية ، الفرنسية ، السوفياتية ، أو تلك الخاصة بأوربا السوق المشتركة ، كمجموعة تنتمي إلى إطار خاص وتفعل فيه .

من الضروري أن نلاحظ أن عدم التحديد ، وانفتاح كبير يطبع كل الفرضيات التي يمكن استعراضها هنا .

فرضية الحرب

يمكن أن نميز بين عدة حالات ومن الملاحظ أن الفرضيات الأساسية التي تبرز في « أزمة الخليج » تبرز في إمكانية قيام حرب كلاسيكية وإمكانية حرب لا تتسم بطابع كلاسيكي .

يجب أن يفهم تعبير الكلاسيكية بمعنى المواجهة بالسلاح التقليدي ، خلاف الحرب الكلاسيكية التي قد يستعمل فيها السلاح النووي . وفي هذا الإطار تختلف تصورات الجبهة المعادية للعراق عن تصورات العراق .

أ ـ الجبهة المعادية للعراق :

أولاً : المقتربات الأمريكية :

1 ـ الدفاع عن السعودية :

كل السيناريوهات الأولى التي وصلت في بداية الأزمة كانت تتمحور حول عزم أمريكا على الدفاع عن العربية السعودية ، ولقد تم التأكيد على أن القوات الأمريكية التي أرسلت منذ البداية هي قوات من أجل خيار عسكري . إلا أنه يجب القول إن الولايات المتحدة انتقلت من تموقع دفاعي إلى وضعية هجومية . وذلك بمراكمتها تدريجياً ولأول مرة في منطقة الشرق الأوسط للأسلحة الأكثر تقدماً تكنولوجياً في العالم ، الشيء الذي لم يسبق أن حصل منذ حرب فيتنام .

ورغم كل الملاحظات التي تقدم من وجهة نظر التقنية العسكرية تجاه هذا الاحتمال (ميزان القوة ليس في صالح الولايات المتحدة رغم استنادها أساساً على الطيران) فإن ما ينقص من مصداقيته ليس التخوف الأمريكي من طبيعة المجال والطقس في السعودية ، وثقل الألبســة الواقية من الغازات ... ولكن أسـاساً ضعف إمكانية هجوم عراقي على السعودية ، ذلك أن الأمر يتجاوز قدراته الوطنية ، على الأقل في المرحلة الراهنة .

2 ـ حرب تحرير أمريكية للكويت :

من خلال هذا المشهد الثاني يجب أن ينصب المجهود الحربي بكامله على ما كان يسمى بالكويت ،

محاولاً فصل القوات المسلحة العراقية المتواجدة في الكويت عن باقي الجيش العراقي : عليه أن يمارس عمليات إنزال على الشواطىء بحراً وداخل البلاد (عن طريق الجو) لقطع المنطقة عن باقي العراق . إلا أنه بالنسبة للقيادة الأمريكية الخسائر التي قد تنجم عن هذا المشهد ستكون ثقيلة أمام قوات عراقية ملتزمة بمواقع دفاعية . إن تمركز القوات العراقية بكثافة في الكويت ، وتجذرها في مواقعها الدفاعية سيجعل من المعركة بمكان أن يحصل مثل هذا الهجوم . ثم إن ضعف عمق المياه الإقليمية الكويتية سيفرض أن يتحقق الإنزال على بعد مسافة كبيرة من الشواطئ مما سيعزز الدفاع العراقي على الساحل وسيعطي لحقول الألغام التي غرسها العراقيون كل فعاليتها . ثم حتى في حالة إخراج العراقيين من العاصمة الكويتية ، بإمكانهم ممارسة حرب عصابات وحرب استنزاف لمدة غير محدودة الأمر الذي سيؤدي إلى شل القوات الأمريكية وسيحرمها من انتصارات حاسمة .

3 ـ هجوم على أهداف محدودة :

لقد تم الحديث منذ 2 غشت عن لائحة للأهداف الممكنة لهجومات جوية أمريكية ، وهي لائحة يمكن مراجعتها في اتجاها الإضافة أو التخفيف . لقد أوضحت الصحافة أن ما يقرب من سبعين هدفاً اختير من طرف القيادة الأمريكية وهي تشمل المطارات ، قواعد البترول والمياه ، ومستودعات الذخيرة ... وتستهدف هذه الهجومات كذلك خاصة أربعة مراكز بحث في المجال النووي وعدة معامل تهيأ للحرب الكيماوية .

وحسب الأخصائيين ، سيؤدي هذا الاختيار إلى خسائر فادحة ، لأنه في حالة وقوع مثل هذا الهجوم من طرف أمريكا ، سيؤثر ذلك على ما يقرب من 57 إلى 80 في المائة من القدرات العسكرية العراقية وسيبقى بين أيدي العراق ما يمكنه من توجيه ضربات موجعة للجيش الأمريكي ، ثم بهذا الاختيار يكون الأمريكيون قد اتخذوا قرار التضحية بالرهائن ، ولا يوجد شيء يسمح بالقول إن الرد العراقي سيكون تدريجياً مطابقاً للتصعيد الأمريكي وبالعكس .

4 ـ هجوم جوي عام ومكثف :

الهجوم في هذه الحال لن يكون انتقائياً ولا تدريجياً . وسيأخذ هذا الهجوم طابع تصعيد مراقب ومتحكم فيه كتلك التصعيدات التي كان الحلف الأطلسي يهيء لها ضد دول حلف فارسوفيا في أوروبا .

ويظهر مع ذلك أن الأمر قد يختلف في حالة مواجهة عراقية ـــ أميركية : ففي أزمة الخليج لم تعد أمريكا مشغولة كما كان الأمر من قبل القوات السوفياتية ، وليست مشغولة بهموم الردع النووي الذي كان يلقي بظلاله وباستمرار على العلاقات الدولية . فكل شيء يسمح اليوم بأن تعود التقاليد العسكرية الأمريكية العتيقة إلى الواجهة ، تقاليد العسكريين الذين عندما تحدد لهم مهمة ما . يوجهون لها كل طاقاتهم ، إلى أن يحققوا النصر النهائي والتحطيم النهائي للعدو . لقد تم توضيح ذلك بما فيه الكفاية خلال الأسابيع الأولى للنزاع من طرف الجنرال باول (الذي أفرط في التذكير بكونه أول قائد أسود للقيادة العسكرية الأمريكية) : « وإذا قررتم في نهاية الأمر استعمال القوة ، عليكم أن تقوموا بذلك بطريقة كثيفة ، ممنهجة وحاسمة . حددوا غايتكم ، واختاروا أهدافكم وحاولوا اكتساحه » .

ولقد أعطى الجنرال دوغان بعض التفاصيل حول هذا السيناريو عندما قدم لائحة أهداف ممكنة لهذا

الهجوم المكثف : الدفاع الجوي العراقي ، حقول الطيران ، مواقع الصواريخ ، مراكز المواصلات والقيادة ، المعامل الكيماوية الذرية ومعامل الأسلحة التقليدية ، التشكيلات المدرعة العراقية ، مراكز الكهرباء ، الطرق ، السكك الحديدية ، المحطات النفطية ... ولقد وقف الجنرال دوغان طويلاً عند ضرورة الهجوم على شيء آخر من الممكن أن يحدث آثاراً نفسية عنيفة وحاسمة في وعي الشعب والنظام السياسي في العراق لذلك يجب أن تستهدف الهجومات عائلة الرئيس العراقي ، وحرسه الخاص ...

وهذه العملية بمجملها من المفروض أن تشكل عملية جراحية نقية نسبياً ، على الأقل من وجهة نظر الرأي العام الغربي عامة ، وخاصة الولايات المتحدة . وما دام الأمر لا يعني الجنود الغربيين ، فإن إسالة الدماء العربية ، وإحداث خسائر مادية عربية لن يكون لها أثر كبير وبإمكان القيادة الأمريكية أن تخفي مؤقتاً الأنباء المتعلقة بها (حتى تتمكن من توجيه ردود فعل الرأي العام العربي نفسه) .

من الواضح أن مثل هذا النهج لا يبدي اهتماماً ملحوظاً بالمقاييس الإنسانية ، وبمبدأ احترام حياة الأبرياء : وهو يذكر من حيث ملامحه العامة ـــ وليس من زاوية حجمه ـــ بالهجوم الأمريكي على بيت العقيد معمر القذافي في طرابلس ، ولقد جرب قبل ذلك من طرف الإسرائيليين عندما قاموا بغارة على مكان قيادة ياسر عرفات في حمام الشط بتونس ، وعندما هجمت الطائرات الإسرائيلية على بناية عكر في الحي الصناعي في بيروت أثناء حصارها صيف 1982 ، ولقد كانت هذه الغارة تستهدف ياسر عرفات شخصياً في الوقت الذي كانت تتواجد فيه عشرات من عائلات اللاجئين داخل المبنى .

وضمن التوضيحات التي قدمها الجنرال دوغان في ندوته الصحفية المشهورة أكد أنه تقرر إعطاء العسكريين اقصى ما يمكن من حرية الاختيار ، بعد أن حرروا من كل القيود ذات الطبيعة السياسية : فهكذا تم التصريح لهم بإمكانية الهجوم جواً على كل المواقع مهما كانت (باستثناء بضعة مواقع قليلة ذات أهمية ثقافية) .

وقد تكون أهم الضربات تلك التي ستوجه إلى قلب بغداد بهدف خلق صدمة عميقة في نفسية العراقيين .

لنلاحظ إلى أي حد يقترب المشهد من التنبؤات التي أدلى بها الرئيس المصري في أعقاب الاكتساح العراقي للكويت عندما أكثر من التصريحات حول ما سيصيب العراق من تحطيم ودمار .

إلا أنه يجب التساؤل حول ما إذا كان نجاح هجومات من هذه الطبيعة مرتبط إلى حد بعيد بعنصر المفاجأة الذي يتوفر عليه المهاجم : فهل يمكن ضمانه الآن بعد كل المراحل الإعلامية وموجات الاستنفار التي مر بها الصراع الأمريكي ـــ العراقي في الخليج . لا يجب أن ننتظر كثيراً من الكفاءات العراقية في مجال الكشف والتشويش الالكتروني ، ولو أنها قطعت أشواطاً لابأس بها على المستوى الدولي ، ورغم ما تسرب من معلومات حول نوعيتها وفعاليتها . ولكن في نفس الوقت لا يوجد هناك شيء يضمن تفوقاً أمريكياً مطلقاً على العراق ، وفي حال وقوع مثل هذا الهجوم فسيكون بإمكان العراق أن يقوم كذلك بهجوم مكثف ، على طريقته ، وبوسائله الخاصة ، مع شيء إضافي لن يتوفر لدى الأمريكيين شدة البأس .

5 ـــ الهجوم على العراق عبر عدة جبهات :

إذا انطلقنا من الفكرة التي تطرح أن أمريكا لن تصل إلى أهدافها السياسية إلا إذا ألحقت بالعراق هزيمة

كاملة ، فليس لها أي اختيار آخر سوى الالتزام بسيناريو يعطي الأهمية القصوى إلى تحطيم القدرة العسكرية العراقية ، بكاملها ، ويضمن سقوط الرئيس صدام حسين ، والإطاحة بالنظام العراقي الحالي ، وإقامة سلطة جديدة تتفاعل إيجابياً مع السياسة الأمريكية .

فالتعزيز المستمر للتشكيلة العسكرية العراقية على الحدود الجنوبية والتدابير التي اتخذتها سلطات العراق من أجل تحقيق تجنيد عام للعراقيين ـــ ستؤدي إلى حرب طويلة الأمد ، ومكلفة في العتاد والأرواح .

وستكون المراحل الأولى من القتال شائكة جداً نظراً لسعة المساحات الصحراوية التي تفصل القواعد الخلفية الأمريكية عن أهدافها المرتكزة في المناطق الحيوية داخل التراب العراقي وهي مناطق أودية الرافدين دجلة والفرات . حيث يتجمع فيها أهم أجزاء من الاحتياطي البشري العراقي وتتمركز فيها القاعدة الأساسية للآلة الحربية العراقية .

وهكذا ستكون أهم مواجهة تلك التي ستدور في البداية بين القوات الأمريكية وقوات الحرس الجمهوري العراقي (140.000 جندي) المؤطرة أحسن تأطير ، والتي تتوفر على درجة عالية من التدريب والتي لها تجربة عالية في القتال . وهكذا وصلت القيادات العسكرية الأمريكية إلى اختيار مخطط للعمليات عبر جبهات متعددة .

ويحتوي هذا المخطط على هجوم ضد القوات العراقية المتمركزة في الكويت مع محاولة للإنزال على الشواطىء لبعض عشرات الآلاف من قوات المارينز المركزة حالياً في شمال الخليج : والأمريكيون يتنبأون منذ الآن بخسائر هامة في صفوفهم ، لكنهم سوف يعتمدون على هجومين تكميليين : الأول في الجنوب الغربي للتراب العراقي انطلاقاً من الأردن والثاني يأتي من شمال العراق انطلاقاً من تركيا وهكذا سيضطر الجيش العراقي إلى تشتيت قواته ، الشيء الذي سوف ينقص من قدراته الدفاعية على الحدود مع العربية السعودية ، وسيضعه لا محالة على كل الجبهات .

سيتقدم الهجوم الأمريكي داخل التراب الأردني عبر محور جنوب شرق وشمال شرق في اتجاه بغداد والجزء الأوسط في العراق ، وقد يستهدف الهجوم المنطلق من التراب التركي المناطق النفطية الكبرى (الموصل وكركوك) . إلا أن هذا المخطط قد يصطدم بمشكلتين : الأولى تتعلق بقضية المرور عبر تركيا وهي لا تطرح أية صعوبات خاصة وتركيا في تنسيق كامل ومستمر في الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة والثانية تتعلق بالمرور عبر الأردن ، واحتلال جزئه الشرقي ، وسيصطدم ذلك لا محالة بعداء أهالي هذه المناطق لكن الأمريكيين يأخذون بعين الاعتبار كون أغلبية سكان الأردن ممركزة في الجزء الغربي للبلاد ، وبالتالي لن يكون لردود فعل سكان هذه المناطق أية نتائج عسكرية تذكر ، على الأقل على المدى القصير .

إلا أن عدة عوامل منها عوامل مرتبطة بالتقنية العسكرية وبالاعتبارت السياسية لا تسمح بترجيح لجوء الولايات المتحدة إلى الحرب كوسيلة لمعالجة « أزمة الخليج » . ويمكن أن نذكر من بين هذه العوامل :

صحيح أن الولايات المتحدة تتمتع بمساندة « المجتمع الدولي » وأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تتراجع بسهولة بعد كل ما استثمرته في المنطقة منذ بداية الأزمة ، ولأنها وصلت إلى نقطة اللارجعة ، وأن الولايات المتحدة لا يمكن لها أن تحتفظ بحضور بهذه الكثافة والنوعية العسكرية والسياسية ، بدون أن تتعرض لضغوطات قوية من مصادر مختلفة ، خاصة إذا لم يتأثر العراق بالحصار الاقتصادي بعد ستة أو

ثمانية أشهر ، وأنه لا يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على المعارضة العراقية لقلب النظام وتحقيق جزء من أهدافها ، وأنه إذا تراجعت فستفقد مصداقيتها ...

ولكن في نفس الوقت هناك تخوف أمريكي من حرب طويلة الأمد قد تعيد صياغة الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة العربية في اتجاهات لا تخدم مصالحها ؛ وأنه ستكون حتماً لهذه الحرب ، إذا وقعت آثاراً أكيدة وبالغة الخطورة على مستقبل إسرائيل ، بل إنه بالمجمل إذا حدثت حرب فلن تتمكن الولايات المتحدة من التحكم في تبعاتها السياسية ، وفي تطورها وفي أبعادها المختلفة ؛ وأن الهم الأساسي لدى الولايات المتحدة هو السعي إلى تجنب خسائر في قواتها ، وهو الشيء المستحيل في حالة وقوع حرب ،لأن النزاع بطبيعته نزاع غير محدود ... إضافة إلى أنه إذا حدثت الواقعة ، فسيزداد الغضب الشعبي العربي ، وسيضيف العراق وتملأ إيران الفراغ ، مما سيخل بميزان القوى في المنطقة حتى بالنسبة لما تتمناه الولايات المتحدة ؛ إضافة إلى ذلك هناك وزن مصير الرهائن ، ودور اتجاهات الرأي العام الأميركي في بلورة القرار الأمريكي ... وإضافة إلى ذلك أيضاً عدم استعداد الولايات المتحدة لدورها الحالي في المنطقة بعد التغيرات التي وقعت على المستوى العالمي ، وكونها فوجئت بسرعة الأحداث ... من هنا قد يكون من الأفيد للولايات المتحدة ليس تحطيم العراق عسكرياً ، ولكن بالتحديد العمل على إخضاعه سياسياً ...

وفي هذا الإطار لا يمكن أن نتجاهل أن السلوك الأمريكي إلى حد الآن لم يتجاوز حدوداً معينة في المواجهة ، تاركاً باستمرار مجالاً واسعاً للتحركات الدبلوماسية ؛ وكذلك الأسلوب الذي اتبعته أمريكا منذ البداية في تجميع قواتها بالمنطقة وهو أسلوب يعتمد على المقترب البحري التدريجي ، ومعروف عن هذا النهج عبر التاريخ أنه يتيح فرص أكثر للمفاوضات والحلول التوفيقية وللاستدراك .

هكذا يظهر أنه ، في التصور الأمريكي ، الأولوية ليست للحرب ، رغم كل التهديدات التكتيكية التي تصدر بين الفينة والأخرى عن المسؤولين الأمريكيين ، ويمكن القول إذن إن كل إمكانية شن حرب أمريكية على العراق ضعيفة إلى حد الساعة .

ثانياً : المكونات الأخرى للجبهة المعادية للعراق :

إذا استثنينا بريطانيا التي تشير كل الدلائل أن لها أهدافاً خاصة ومتميزة عن الأهداف الأمريكية ، تندمج قواتها المسلحة المتواجدة في الخليج وبسهولة كبيرة في القوات الأمريكية ومخططاتها ــ لا يمكن أن نقول إن هناك أطرافاً أخرى مستعدة أكثر من غيرها لخوض الحرب مع العراق .

ــ ففرنسا غير مستعدة ، وهي قد أكدت ذلك صراحة حيث أحاطت إمكانية مشاركتها بالغموض .
حقاً إن فرنسا أرسلت قوات هامة إلى المنطقة ، ويعتبر الجهاز العسكري الفرنسي في العربية السعودية (وهو مدعوم بقوات متمركزة في الإمارات العربية المتحدة وقوات بحرية متواجدة في المنطقة الرقية للبحر الأبيض المتوسط ، وقوات بحرية هامة في الخليج والبحر الأحمر ، بغض النظر عن ما يتوفر لفرنسا من قوات في قاعدتها بجيبوتي ...) ثاني قوة غربية من حيث الحجم ،وهي تحتل المرتبة الرابعة بين حلفاء الولايات المتحدة من وجهة نظر إعداد الجنود الذين أرسلتهم فرنسا إلى المنطقة . إلا أن هذا التواجد يصطدم بحدود واضحة : فاستعمال القوات مرتبط بموافقة السلطات المحلية من جيبوتي إلى الإمارات إلى السعودية ؛ ثم إن القوات الفرنسية التي أرسلت إلى الخليج تنتمي إلى ما يسمى بـ « قوة العمل السريع » (**Force D'ation**)

Rapide) التي لا يمكن أن تتجاوز خمسين ألف رجل في أقصى الحالات ! إن الوسائل المادية التي يتوفر عليها طيران وبحرية الجيش الفرنسي هي في النهاية وسائل محدودة كما أن تكاليف العمليات العسكرية جد مرتفعة بالنسبة لقوة متوسطة من حجم فرنسا ويلاحظ كذلك أن القوات الفرنسية تعرف حالياً وضعية تشتت ، فهي مركزة عبر أربعة مواقع في العربية السعودية ، وعبر أربعة مواقع في الإمارات ، الشيء الذي يخلق متاعب كبيرة أمام كل محاولة تنظيم لمجموع القوات الفرنسية ؛ أضف إلى هذه المعطيات ما يضطر له الفرنسيون تفاوض مع السعوديين ومع الأمريكيين حول كل موضوع ، الشيء الذي يجعل القوات الفرنسية تحت القيادة الفعلية للولايات المتحدة .

وهكذا يظهر أن صعوبات تقنية تعترض استعمال القوة من طرف فرنسا . وفرنسا واعية أكثر من غيرها بالأبعاد السياسية الخطيرة لأية حرب مع العراق .

ـ وإذا كان لا يمكن استبعاد قبول الاتحاد السوفياتي لاستعمال العنف في إطار الأمم المتحدة . ففي مرحلة لاحقة للنزاع ، كذلك توجد عدة عوامل تضعف احتمال قبوله المشاركة في أعمال عسكرية (قرب الاتحاد السوفياتي جغرافياً من المنطقة يعرضه لرد فعل عسكري عراقي بواسطة الصواريخ ، خطر التلوث الكيماوي والنووي ، خطر اضطرابات في الجمهوريات الإسلامية السوفياتية ، خطر تقلص التأثير السوفياتي في المنطقة العربية ، انشغال الاتحاد السوفياتي بمشاكله الداخلية ...) .

كما يمكن استبعاد احتمال تورط أقطار عربية مثل سورية ،وحتى مصر ، بل حتى تركيا في قتال مباشر مع العراق : إن وقوع حرب قد يلحق بهذه الدول خسائر عسكرية وسياسية واقتصادية تفوق بشكل مذهل الأرباح التي قد تجنيها من جراء توقعاتها الحالية في النزاع : يمكن القول إن لهذه الدول مصلحة كبيرة في الحفاظ على الصراع في وضعيته الحالية واستثماره إلى أبعد الحدود .

ـ كما أنه ليس سهلاً بالنسبة لإسرائيل اتخاذ قرار مواجهة العراق مواجهة مباشرة : فأقل ما يمكن قوله إن إسرائيل في حالة هجومها على العراق ، عليها أن تخوض حربين : حرب ضد الأردن ، وحرب ضد سوريا ، في حالة مواجهة مع العراق ...

ب ـ الموقف العراقي

ليس لدينا ما يبين ما هي الاستراتيجية التي ستتبعها العراق في حالة مواجهة عسكرية : إلا أن التصريحات العراقية أوضحت بعض العناصر التي سيرتكز عليها العمل العسكري العراقي :

ـ فرض حرب مواقع .

ـ فرض حرب طويلة الأمد .

ـ إعطاء الصراع طابع حرب تحرير عربية .

ـ توسيع الحرب لتشمل إسرائيل .

ـ إحراق الحقول النفطية .

لنقف عند بعض هذه العناصر :

لايمكن للعراق في الشروط الحالية التفكير في القيام بعمليات نظراً للتفوق الجوي للقوات الغربية . ولن تكون مهمته الأساسية سوى محاولة الصمود أمام هجومات القوات الأمريكية ، وإلحاق أكبر الخسائر

الممكنة بها . واستعمال أكبر قدر ممكن للقوات المتوفرة لديه لإغراقها في حرب مواقع .

يؤكد عدد من الخبراء أن هناك مرحلتين ستطبعان المواجهة العسكرية : مرحلة الهجوم الجوي التي ستتوج بنجاح كبير ، وتلقى خلالها الحكومة الأمريكية مساندة أكيدة من طرف الرأي العام الأمريكي . ولكن سرعان ما ستأتي بعدها مرحلة ثانية يكتشف فيها الأمريكيون أن مفعول التفوق الجوي الأمريكي ضد مليون جندي عراقي محدود جداً . وهكذا سيدخل النزاع إلى مرحلة مأزق وستفرض على أمريكا حرب طويلة الأمد . ولن تنجح واشنطن في إخراج العراق من الكويت وإسقاط النظام العراقي . وسيخرج صدام حسين منتصراً من هذا النزاع ، وسيحتفظ بالكويت وتفقد الولايات المتحدة دورها في المنطقة وهيمنتها عليها .

لكن هذا المشهد يثير بعض الملاحظات :

إذ من الممكن جداً أن تمر المواجهة في الشروط التي ذكرناها فيما يخص المرحلة الأولى ولو أن السؤال يطرح حول مدى نجاح الولايات المتحدة في هجوماتها الجوية على فيتنام ، لكنه من غير الواضح أن تأخذ بعد ذلك المواجهات صفة حرب مواقع : لماذا سيشعر الأمريكيون بضرورة احتلال مواقع برية ؟

ومن جهة أخرى يأمل العراق أن يتخذ الصراع طابع حرب تحرير : عراقية أولاً ، ثم عربية بعد ذلك ، بل إسلامية ، موفّقة لأول مرة بين تيارين سياسيين وفكريين وعاطفيين : القومية العربية بمخزونها وبفعلها التاريخي القوي والأصولية الإسلامية براهنيتها .

والتعاطف الشعبي الذي يحظى به العراق اليوم يعطي بعد المصداقية إلى هذه الأطروحة . أكيد أن الأشياء ستتغير في المنطقة من السعودية إلى الأردن إلى فلسطين وغيرها ... ولكن لا يمكن تضخيم الفوائد التي يمكن للعراق أن يجنيها من مساندة الرأي العام العربي له . منذ سنوات والدول العربية ــ وليس فقط الرأي العام العربي ــ تساند حركة المقاومة الفلسطينية ، فهل أمكن ذلك من تقديم القضية الفلسطينية عملياً ؟ يمكن القول إن الضرر الذي أصاب القضية الفلسطينية من الجانب العربي أكبر بكثير من الأضرار التي أصابتها من الجانب الإسرائيلي . وهل ستختلف نتائج الخليج في هذا الباب لا سيا وأن الإجماع العربي بعيداً عن أن يتحقق . إن المراهنة على الدعم الشعبي العربي أمر صعب ، وبعيد عن منطق الاستراتيجية البراغماتية .

إن مجرد إمكانية تمديد الحرب لبضعة أسابيع قد يمثل نصراً مهماً بالنسبة إلى العراق خاصة وإن نتج عن ذلك ، مهما كلف الأمر العراقيين ، خسائر مادية في الأرواح وكارثة سياسية بالنسبة للأمريكيين . وفي هذا الإطار صرح صدام حسين أن العراق مستعد لخوض حرب تدوم « ألف سنة » : من الواضح أن هذا التصريح يتسم بقدر كبير من التضخيم ، وأنه لم تقع خلال التاريخ حرباً استمرت ألف سنة بل وحتى أقل من ذلك بكثير . ومن الواضح كذلك أن الرئيس العراقي أراد أن يؤكد أن هذه الحرب ستكون صعبة وطويلة . وإن كان من الأكيد أنه لن يحصـل مع العراق ما حصـل مع غرينـادا وباناما ، إلا أن هنـاك حدوداً موضوعية لا تسمح للعراق بالاكتفاء الذاتي لا على مستوى التغذية ولا على مستوى الإمداد بالذخيرة ... ولكن إذا استطاع العراق أن يفرض تمديد الحرب بضعة شهور فذلك يساوي ألف سنة .

والعراق الذي يتوفر على جيش يتكون من مليون رجل ، والذي استدعى قوات احتياطية وأعاد تشكيل

15 فيلقاً كان قد قرر إنهاء مهمتها بعد وقف إطلاق النار مع إيران في غشت 1988 بذل جهوداً إضافية لتشكيل 11 فيلقاً جديداً ، إلا أن هذه الجهود صادفتها صعوبات نظراً لحدود الاحتياط البشري . وهذا ليس بعنصر مفاجيء لكون مليون رجل يوجدون في إطار الخدمة العسكرية ، وأن الذكور الذين تمتد أعمارهم بين 18 – 22 سنة لا يتجاوز عددهم 904000 رجل . وهكذا يتضح أن القاعدة الديمغرافية العراقية نظراً للخسائر البشرية للعراق أثناء حربه مع إيران ، قاعدة جد ضيقة .

وتختلف تقديرات الخبراء حول درجة الفاعلية العراقية الممكنة في إصابة حقول النفط ، وحول إيجابيات وسلبيات توسيع الحرب لتشمل أطرافاً مثل إسرائيل والسعودية ...

من غير المؤكد أن تسبق العراق إلى الهجوم على أعداء الأمة العربية : كل المؤشرات تظهر أن مصلحة العراق تكمن في التزامه بموقع دفاعي ، فقدراتها القتالية ستظهر بشكل أقوى إذا ما تبنى هذا النهج : ومن الواضح أنه تبنى هذا التموقع الدفاعي كما تبين ذلك طبيعة تحركاته في الميدان ، والاتجاه العام لاستعداداته ، قبل المعطيات الموضوعية التي لا تترك له أي خيار منطقي آخر .

لقد تم التأكيد كذلك من طرف العديد من المراقبين أن الحرب بين العراق والولايات المتحدة يمكن أن تتخذ طابعاً غير كلاسيكي (الحرب الالكترونية ، الحرب الكيماوية ، الحرب النووية) ، ولا يتسع المجال هنا لشرح العوامل التي لا تسمح الأخذ بعين الجد إمكانية قيام حرب من هذه الطبيعة .

2 ــ فرضية اللاحرب

حالتان تفرضان نفسهما على التحليل :

من جهة أولى استمرار الوضع القائم (أ) ومن جهة ثانية احتمال وقوع تغيير في ميزان القوى الحالي قد يؤدي لاحقاً إلى نوع من الحل التوفيقي (ب) .

أ ــ استمرار الوضع القائم حالياً

هذا الاحتمال يفرض نفسه مع إمكانية اتخاذه صيغتين لن تقع الحرب لأن طرفي المواجهة حققا أهدافهما الاستراتيجية 1)) الحرب لن تقع لأن القضية وصلت إلى وضعية انسداد كامل 2)) .

1 ــ لقد حقق الطرفان أهدافهما الاستراتيجية

إن العراق قد ضم الكويت ، وحقق مطالبه التاريخية ، وهذا الهدف يكفيه في الأوضاع الحالية ، في انتظار ظروف أحسن ليبادر إلى أعمال أخرى في المنطقة .

وبإمكان العراق أن يستفيد من هذا الوضع القائم فهو يشكل لا محالة انتصاراً بالنسبة إليه . انطلاقاً من هذه الوضعية ليس في صالحه أن لا يتفاوض بل قد يكون مستعداً للتفاوض حول كل شيء .

ومن المهم أن نلاحظ أن العراق قد حرص على ألا يتجاوز خطاً معيناً في علاقاته المتوترة مع الغرب ، لكي لا تصل الأمور إلى نقطة اللارجعة : وقد ظهر هذا السلوك جيداً من خلال معالجة العراق لقضية السفارات الغربية في الكويت .

ومن جهتها ، أعطت الولايات المتحدة الدليل على قدرتها في نقل هذا الحجم الكبير من قواتها العسكرية الذي كان وارداً في الأدبيات الاستراتيجية الأمريكية قبل أزمة الخليج ، خاصة بعد مبادرات السلام السوفياتية والتغييرات في أوربا الشرقية ــ والأمر يشكل فعلاً عملية مثيرة لاستعراض القوة ،

ولا تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تعطي الآن الحجة على كفاءتها في القتال والتدمير الشامل .

إن الأهداف الأمريكية التي حددت عامة كمايلي :

1 ـ الاستمرار في ضبط حالة جد هشة في منطقة الشرق الأوسط ، 2 ـ ضمان أمن الحقول النفطية ، 3 ـ الإطاحة بالنظام العراقي وتحجيم قواته العسكرية ، لا تحتم الانتقال من مرحلة الوجود العسكري القوي إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة .

لقدحاولت الولايات المتحدة منذ سنوات أن تحصل على قواعد عسكرية داخل أراضي الملكيات النفطية في الشرق الأوسط ولم تنجح في ذلك . ويمكن اليوم أن تفتخر بأنها استطاعت أن تحول وضعية الجزيرة العربية إلى وضعية قريبة من الوضعية التي تسود في مضيق باناما . ولقد حصلت الولايات المتحدة على أن تستقر في المنطقة على أساس تمويل سعودي ودعم دولي واسع ، ورضى الأمم المتحدة وقبول هذا الوضع من طرف جزء مهم من الدول العربية .

فبإمكان الأمريكيين أن يعتبروا أنفسهم مرتاحين للوضعية الحالية مع أن أهداف المرحلة القادمة يمكن تحديدها في مرحلة لاحقة .

وفي نفس الوقت بإمكان القيادة العراقية أن تفتخر بكونها استطاعت أن تردع الرد الأمريكي ...

وفي إطار هذا الاحتمال كل الصعوبات تكمن في كيفية إدارة الأزمة بعد تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأولى . ومن المعروف أن الأهداف السياسية بطبيعتها تتغير من مرحلة إلى أخرى ، وأنه ليست هناك أهداف قارة . وفي هذا المجهول تكمن كل الأخطار بالنسبة للعراق .

2 ـ انسداد الوضعية

في هذه الحالة يمكن اعتبار أن الأطراف تتجنب الحرب ، ولا تستطيع اللجوء إليها ، لأنها وصلت إلى حالة انسداد . لم يكن أحد الأطراف ينتظر من الآخر هذا المستوى من التحدي والتعبئة والصمود الفعلي .

فمن الجانب الأمريكي يدخل في عين الاعتبار العناصر التالية : الرهائن ، السلاح الكيماوي ، تلغيم حقول النفط ،الامكانيات الهامة التي يتوفر عليها العراق للتصدي للهجومات الأمريكية والقيام بهجومات لها تأثير كبير وقدرته على أن يلحق خسائر فادحة في صفوف أعدائه ، زيادة على مختلف الوسائل التي يتوفر عليها العراق وهي وسائل رادعة حتى عندما يواجه جيشاً من أهمية وحجم الجيش الأمريكي ...

ومن الجانب العراقي تدخل في عين الاعتبار عناصر عديدة : الوصول للقوات الأجنبية بكثافة إلى المنطقة ، إقامة تشكيلات سياسية عسكرية لردع العراق ، العزلة الدولية ، الحصار الاقتصادي ، رفع مستوى تسبيح السعودية وإسرائيل ، الضغوط المصرية والسورية والتركية ...إلخ .

السؤال الذي يفرض نفسه يتعلق بمعرفة كيف ستتم إدارة الأزمة على المدى البعيد . وهناك عدة جوانب شائكة تطبع هذا الاحتمال . ذلك أن وضعية الانسداد لا يمكن أن تدوم ، ومن المنطقي أن نفترض تحالفاً يضم جل القوى العظمى والقوى المتوسطة ، ودول عربية حليفة في المنطقة بإمكانه أن يحسم النزاع لصالحه . رغم أن العراق أظهر مهارة كبيرة في إدارة حالة الانسداد هذه .

ب ـ تغيير الوضع القائم :

هل تشبه أزمة الخليج الحالية المعطيات الاستراتيجية التي طبعت أزمة كوبا ؟ لقد طبق الرئيس كيندي

بهذه المناسبة أحد الدروس التي أبرزتها التحاليل النظرية .

فبما أن الخطر الكبير كان يكمن بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التورط في حرب شاملة مدمرة ، كانت الحكمة تحتم على الدولة التي تسعى إلى فرض إرادتها على الأخرى أن تمارس عملاً تدريجياً . فنبتدىء الحركة إنطلاقاً من الدرجة السفلى للعنف حيث يتم إرسال رسائل وإشارات واضحة تفهم الخصم باستعداد الدولة الكامل للذهاب إلى أبعد حد ممكن في الصراع ، وتعطي إلى الدولة الخصم الوقت الكامل لكي تصل إلى تسوية بدون القيام بأعمال بالغة الخطورة : والمنتصر في هذه الحالة هو الذي يحقق هدفه ، وبإمكانه السماح لخصمه بحفظ ماء الوجه ، بإعطائه فرصة كافية للانسحاب ، ولتغطية هزيمته بمظهر الحل التوفيقي .

إلا أن الأمر يفترض أن اللاعبين يتسمان بنفس العقلانية ، ويتحركان داخل نفس المنطق : وهذا كان في أزمة كوبا بين كيندي وخروتشوف إلا أنه في أزمة الخليج لا يمكن أن يحصل ذلك : لقد أعاد الرئيس العراقي توجيــه اللعبــة في اتجاه آخر عنـدما صرح أنه في حالة حصـول هجوم عسكري على العراق ، فسيستعمل العراق كل قواته للدفاع عن نفسه بما في ذلك سلاح الدمار الشامل ، وهكذا خرج العراق في المراحل الأولى من الصراع عن المنطق الذي حاول الأمريكيون سجنه فيه منذ البداية .

في الصراع الحالي من الذي سيبدأ بالتراجع ؟ إلى حد الآن يمكن أن نلاحظ أن العراق يصمد أمام كل أشكال الخداع الاستراتيجي وأمام الحصار الاقتصادي وأمام الضغط الاقليمي والدولي .

ولكن بإمكـاننـا أن نستعرض بعض الاحتمالات الواردة . وهناك إمكانيتان تثيران الانتباه أكثر من غيرهما :

1 ـ تراجع العراق .

2 ـ تراجع الولايات المتحدة .

تراجع العراق
طوعاً أم قسراً

تراجع العراق طوعاً

كثيراً ما تم إبراز ليونة الرئيس العراقي ، براغماتيته، وواقعيته . فلا يجب أن نندهش إذا قرر العراق فجأة الانسحاب من الكويت فذلك ممكن جداً رغم كل التصريحات الحالية .

وإذا تم تقرير هذا الانسحاب فإن الشعب العراقي والشعوب العربية ستتفهم ذلك : فالحفاظ على القوة العراقية (وهي مركز قوة القومية العربية في المرحلة الراهنة) أهم بكثير من الحفاظ على الكويت وبالنسبة إلى الرأي العام العراقي والعربي ، سيقدر هذا الأخير أن النظام العراقي عمل كل ما بوسعه ، وواجه أقوى منها ، بحزم وذكاء يستحقان التنويه ، لم يسبق لدولة تنتمي للعالم الثالث أن رفعت التحدي إلى هذا المستوى . ويحصل ذلك اليوم في زمن الضعف والعجز والانحلال العربي .

تراجع العراق قهراً

ليس مستبعداً كلية أن يتراجع العراق وهو مضطر إلى ذلك ، ولو أن لا شيء إلى حد الآن ينذر بأن الأمور ستأخذ هذا المنحى . ويمكن أن يتحقق ذلك تحت ضغط العوامل الداخلة كما يمكن أن يقع تحت

تاثير العوامل الخارجية . لن تشكل هذه الفرضية هزيمة بالنسبة للعراق مهما كانت آثارها العملية (تغيير النظام ، تطويق العراق بضمانات ، استمرار الحصار بأشكال مختلفة حتى ولو بعد عودة الكويت ، إلخ ...) إلى حد الآن ليس هناك ما ينذر بهذا التراجع .

2 _ تراجع الولايات المتحدة

بإمكـان الولايـات المتحـدة أن تتراجع بالنسبـة إلى هدفهـا الأول وهو التواجد الطويل الأمد في السعودية . لكن ذلك لن يعني أبداً انسحابها من منطقة الخليج : فهكذا من الأكيد أنه لا يمكن تجاوز الأزمة بدون أن تحدد الولايات المتحدة نظاماً زمنياً لصالحها ، مفصلة ومدققة ما سمي بمخطط بيكر ... ومن الواضح أن تراجعاً للولايات المتحدة وللغرب عامة غير وارد في الظروف الحالية .

3 _ نحو حل توفيقي

كما يمكن أن تأخذ الأمور منحى آخر ، في اتجاه حل توفيقي ، يعيد صياغة الوضعية السياسية الداخلية للكويت (تحديد جديد للشرعية الكويتية ، استفتاء ، انتخابات ، علاقة خاصة مع العراق ...) ، يضمن المصالح الغربية الحيوية ، ويحفظ القدرات السياسية والعسكرية العراقية من عدوان غربي ، وذلك عبر رسم نظام أمني إقليمي يستجيب لحاجيات النظام العالمي الجديد ، يعني في صالح الغرب .

فالحل التوفيقي لن يشكل بدون شك تراجعاً أو هزيمة بالنسبة للعراق ولن يكون إلا لصالح الغرب وسيكون لزاماً على الوطن العربي أن ينتظر فرصاً أخرى لتعميق عملية تصحيح ميزان القوى لفائدته .

القسم الثاني :
حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري

الرباط 14 – 15 مارس 1991

حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري

انطلاقاً من شعارات استراتيجية خادعة ، وتحت مظلة ما يسمى « **بالشرعية الدولية** » ، وبدعوى إرساء « **النظام العالمي الجديد** » ، تقوم أمريكا وحلفاؤها الغربيون بهجوم عسكري شامل على العراق .

ومن المعلوم أن هذه الحرب ليست الأولى من نوعها في الوطن العربي ، بل هي حلقة من حلقات عدوان الغرب الاستعماري الإمبريالي على العرب ، وعلى إرادتهم في الوحدة والتحرر والتقدم .

ويمكن حصر المعالم الكبرى للعدوان العسكري الغربي على العرب منذ منتصف القرن العشرين في المظاهر الآتية :

ـ احتلال فلسطين سنة 1948 .

ـ العدوان الثلاثي على مصر 1956 .

ـ العدوان الإسرائيلي سنة 1967 .

ـ الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل سنة 1973 .

ـ الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982 .

ـ الهجومات الأمريكية الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي ، وعلى مقر منظمة التحرير في تونس ، وعلى الجماهيرية الليبية ، وأخيراً الهجوم العدواني الشامل الموجه ضد العراق .

إن الاعتداءات المذكورة توضح الخطط الأمبريالية المتواصلة ضد الوطن العربي خدمة للأهداف الرامية إلى محاصرة كل إرادة عربية في التحرر والتقدم .

ويصاحب الحرب الأمريكية الغربية الحالية تفجير لكل أحقاد الغرب الاستعماري على العرب والمسلمين ، وتقوم وسائل الإعلام الغربية بنفث سمومها المختلفة بموازاة الهجوم الشامل ضد العراق .

فقد أصبح من المؤكد الآن بعد أن كشفت الحرب كل أوراق التحالف الأمريكي الصهيوني ضد الأمة العربية أن الحرب لا تهدف إلى تدمير العراق فقط ، قدر ما تروم إعادة ترتيب خريطة المنطقة العربية ، لضمان مصالح الغرب الاستراتيجية الطاقية من جهة ، ولتأمين استمرار إسرائيل قوية ومعرقلة لكل طموح عربي في الوحدة والتحرر .

إن المجلس القومي للثقافة العربية وهو المؤسسة التي حملت على عاتقها مهمة التمهيد للوحدة العربية بالعلم الفكري ، وتدعيم التحرر العربي بتعميق الجدل السياسي في قضايا الفكر العربي تشعر اليوم أن مهمة الثقافة العربية الملتزمة في هذا الظرف العربي الدقيق تتضاعف ، وذلك نظراً للأخطار الفعلية التي تحيط

بالأمة وبرصيدها التاريخي الكبير .

في هذا الإطار وضمن الشعور بثقل المسؤولية الملقاة على عاتق المثقفين للمساهمة في الوقوف أمام الخطر المحدق بالأمة من جراء اعتداء دول التحالف ، يعقد المجلس ندوة في موضوع :

« حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري »

وهو يتوخى من عقدها فتح نقاش نقدي ومعمق في الأوضاع العربية الراهنة من الزاوية الثقافية والحضارية للمساهمة في تحويل الحدث الأزمة إلى مناسبة للتفكير في سبل التغيير الحضاري القادر على تمكين الأمة العربية من القوة اللازمة للاستمرار في الوجود الفاعل في التاريخ .

ومن المؤكد أن قوات التحالف الغازية لمنطقة الخليج العربي تروم تدمير المشروع الحضاري العربي الجديد وهي تنجز هذه المهمة لوعيها بأن استمرار قوتها مرهون بمزيد من التأخر العربي ، ومزيد من التبعية .

من هنا تأتي أهمية التفكير مجدداً في الهوية العربية ، وفي التغيير الحضاري المطلوب للوقوف أمام التحديات التي تواجه الأمة . وفي هذا الإطار أيضاً تتحدد المسؤوليات الجديدة أمام المثقفين العرب ، ونحن نقترح أن تتم مقاربة الموضوع من خلال المحاور الآتية :

1 ـ الهوية والثقافة في زمن الحرب

يتضمن المحور القضايا الفرعية الآتية :

أ ـ الهوية بين التحرر والتبعية .

ب ـ التزامات الهوية الثقافية أمام الحرب .

ج ـ الهوية والوحدة في الصراع الحضاري .

د ـ الآليات الديمقراطية والأهداف القومية الكبرى .

2 ـ حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري

يتضمن المحور القضايا الجزئية الآتية :

أ ـ في مفهوم التغيير الحضاري العربي .

ب ـ الجماهير العربية من الوعي التلقائي إلى الوعي القومي المنظم .

ج ـ الحرب والتضليل الإعلامي .

3 ـ مهام المثقف العربي في المعركة

أ ـ المساهمة في تعميق الجدل النقدي في المفاهيم الفكرية والسياسية المواكبة للحرب .

ب ـ إعادة النظر في محتوى الفكر القومي :

ـــ الوحدة والتحرر ـــ الديمقراطية ـــ الغرب والشرق ـــ النظر والممارسة .

4 ـ حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

يتناول المحور معالجة المستجدات العالمية الجديدة في ضوء النظام العالمي الجديد وذلك من النواحي التالية :

الشرعية الدولية ، النظام الإقليمي العربي ، الأمن الجماعي ، القانون الدولي ، المؤسسات الدولية ، حقوق الإنسان ، سيادة الأمم ، حق تقرير المصير ، الجوانب الاقتصادية العالمية المترتبة عن حرب الخليج .

كلمة

أمين عام المجلس القومي للثقافة العربية

في

افتتاح الندوة الفكرية حول :

« حرب الخليج ... ووعي التغيير الحضاري »

الرباط 1991/3/14

عمر خليفة الحامدي

الأخوة المشاركون في أعمال الندوة
الأخوة أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس القومي
الأخوة الحضور
تحية الكفاح القومي المشترك

يشرفني باسم هيئة أمناء المجلس القومي للثقافة العربية أن أحييكم وأشكركم على حضوركم ، متمنياً لهذا الجهد القومي المشترك النجاح في بلوغ هدفه ، وهو إعمال الفكر نقداً وتحليلاً ووصفاً للتصورات من أجل الإحاطة بالأوضاع التي فجرتها « حرب الخليج » والإجابة على الأسئلة التي طرحتها هذه الحرب والعمل على دفع هذه الأوضاع في اتجاه تاريخي متصاعد يردم بؤر التخلف ويسد شروخ السلبيات ويشق طريق المستقبل أمام الأمة العربية على هدى من أهدافها وتحقيقاً لطموحاتها في التحرير والوحدة وصنع التقدم .

أيها الأخوة :

نلتقي اليوم ودماء العرب لما تجف بعد على شطآن الخليج وفوق رمال الصحراء وجروحهم ما تزال نازفة ، وإرادتهم موضع تطويع وأرضهم محل احتلال ووجودهم فضلاً عن مصالحهم في الميزان .

بكل تجرد وموضوعية تواجه اليوم الأمة العربية مرحلة من أقسى وأخطر ما مرّ بها من مراحل قاسية مؤلمة ومظلمة ، بل يمكننا القول إن هذه الظروف لم تمر بها سوى مرتين في تاريخها الحضاري العربي الإسلامي .

مرحلة الحروب الصليبية ومرحلة سقوط الأندلس مع أرجحية خطورة مرحلتنا الراهنة النازفة .

لماذا ؟ هل هذا القول ملقى على عواهنه أم أنه ضرب من التشاؤم ، كلا ؟ ! إنّ تلك المرحلتين تداخلت فيهما الصفوف والخنادق واحترب فيها العرب ووالى بعضهم الأجنبي كما فعل بعضنا اليوم .

لكن بخصوص الحروب الصليبية أعقبها نصر فمسح عار الاحتلال وخيانة البعض ممن والوا الفرنجة .

وإن كانت تلك الحروب قد اثخنت الجسد العربي وساهمت في تراجع مسيرة الحضارة العربية .

أما مرحلة الأندلس فقد تشابهت مع مرحلتنا هذه حينما تسلط ملوك الطوائف على رقاب العرب والمسلمين ووالى بعضهم الفونسو وأزبيلا فساهموا في إسقاط ليس الحكم العربي كله فحسب بل الوجود العربي بالأندلس ... وقد حد من خطورة تلك المأساة أن الجسم العربي خارج الأندلس قد استطاع المقاومة ولو في حدود .

أما مرحلتنا الحالية والتي يؤرخ لها منذ هزيمة 1967 ، مروراً باحتلال بيروت ووصولاً إلى حرب الخليج وتدمير قدرات الشعب العراقي والتصدع الذي سبق ذلك في صفوف الأمة العربية لتشكل أسوأ كارثة حلت بها في تاريخها ، ومن ثم فإن خطورة حرب الخليج تتجلى فيما يلي :

في وقت انخرم فيه النظام العالمي وسيطرت الإمبريالية الأمريكية على مقدرات العالم وتوارى القطب العالمي الاشتراكي ، تجيء حرب الخليج وكأنها تتويج لحروب ودفع لفواتير مراحل سابقة لم يكن العرب طرفاً فيها ويدفعون اليوم وهم مقسمون ثمن ذلك . يا للبشاعة ! يا لسخرية الأقدار !

وفي وقت تتجه فيه المجموعات العالمية للتوحد وبناء القوة ؛ يتهاوى النظام الإقليمي العربي تحت وطأة أزمة الكويت وحرب الخليج ، وهكذا فإن مأساة أزمة الخليج قسمت العرب ومكنت أعداءهم منهم كما لم يسبق أن تمكنوا من قبل من الأرض والعرض . وأصبح لأول مرة في التاريخ العربي الانقسام يطال مختلف البنى والمؤسسات رسمياً وشعبياً ... وتفرض القوى الإمبريالية الحرب ... ويواجه الشعب العربي العراقي أشرس حرب ظالمة باسم الشرعية الدولية وهو بهتان لا ينطلي على أحد ويزيد بشاعة ظرفنا أن « تحرر » الإمبريالية الأمريكية « قطراً عربياً » . من « احتلال قطر عربي آخر » ، يا للمهزلة وسخرية الأقدار ... وتتوارى القضية الفلسطينية بل وتقدم دولة الكيان الصهيوني كمعتدى عليها ، وتتناسى الشرعية الدولية أن فلسطين محتلة منذ عام 1948 .

أيها الأخوة :

كلنا يعرف الأسباب الحقيقية لأزمة الكويت ثم حرب الخليج ويمكن اختصارها فيما يلي :

1 ــ السيطرة على منابع النفط العربي من قبل الإمبريالية الأمريكية ، وقد سبق أن أعلنت الإمبريالية الأمريكية مبدأ كارتر عام 1980 بأنها على استعداد لدخول الحرب عندما تشهد منابع أو إمدادات النفط في منطقة الخليج تهديداً فعلياً .

2 ــ إعادة تدوير الأموال العربية وتبديدها حيث يقدر أن للعرب بين 600 ، 700 مليار دولار بمصارف الغرب وخاصة الولايات المتحدة ، وهذا للأسف ما تحقق على نحو يدعو للرثاء والسخط على أولئك الحكام الذين يدفعون فواتير احتلال بلدانهم وهي ظاهرة تحصل لأول مرة .

3 ــ تدمير القدرات العراقية المتناهية عسكرياً وعلمياً والتي شكلت نتوءاً في الواقع العربي بعد كامب ديفيد والقضاء على قدرات مصر فأصبحت العراق الهدف المباشر ، وقد نجح المخطط منذ تورط العراق في الحرب مع إيران ... ولكن خروجها من الحرب على الأقل غير مهزومة وتملك جيشاً عصرياً قد أرعب الدوائر الإمبريالية والصهيونية وكان قرار تدمير هذا الجيش العربي القوي .

4 ــ وهكذا فإن حماية الكيان الصهيوني هدف مباشر لحرب الخليج ، وللأسف أمكن إعداد سيناريو عالمي لإشعال الحرب وتورط أطراف عربية فيها .

5 ــ ويأتي على رأس تلك الأهداف أيضاً ضمان أمريكا لمكانتها المهيمنة على النظام الدولي من الناحية الاقتصادية لأنه وكما هو معروف فإن الاقتصاد الأمريكي يعاني عجزاً خطيراً وأصبح واضحاً أن المجموعة الأوربية وعلى رأسها ألمانيا الموحدة واليابان بدأت تشكل تحدياً اقتصاديا مباشراً للولايات المتحدة فأصبح ترجيح الهيمنة الأمريكية واعتراض هذه الدول العظمى اقتصادياً هو السيطرة على نفط الخليج وهي السياسة الأمريكية الرسمية التي اقترنت بمبدأ كارتر الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة عام 1980 أنها على استعداد لدخول حرب مباشرة إذا تعرض النفط أو إمداداته في الخليج للخطر ، وكما سلفت الإشارة لذلك .

هكذا إذن وباختصار نرى أن هذه الأزمة التي شغلت العالم وتوجت بحرب ظالمة وإن كان إخراجها ضمن صيغ الشرعية الدولية الملفقة ، هي مخطط أمريكي صهيوني لضرب العرب وقوتهم المالية والعسكرية ومنعهم بالقوة من إمكانيات التقدم ... وللأسف شارك العرب في تنفيذ هذه السياسة بالتقصير في قراءة الأحداث وفهم أبعادها أو بالتورط المشبوه في إضرار البعض بالمصالح القومية للأمة العربية .

. وبعد ، هذه قراءة أولية وسريعة لعنوان الأزمة لحرب الخليج في جانبها السلبي ولكن للحرب أبعاداً إيجابية هامة ينبغي على ندوتنا هذه أن تكشفها وتوظفها من أجل استيعاب نتائج الحرب ودفع الأوضاع العربية في اتجاه تاريخي متصاعد لتجاوز السلبيات وإبداع واقع عربي جديد في إطار قومي ديمقراطي تقدمي .

أيها الأخوة :

إن المجلس القومي للثقافة العربية واكب أزمة الكويت وحرب الخليج من خلال الاجتماعات الداخلية والندوات الفكرية مثل تلك التي نظمت خلال شهر نوفمبر 90 تحت عنوان أزمة الخليج . الأبعاد والمخاطر ، وكان يرى رأي العين حجم الفاجعة وحاول تسليط الضوء وتوجيه العمل الشعبي من أجل تفادي نتائج تلك الأزمة التي وضعت لها الإمبريالية والصهيونية هدفاً مركباً ، وهو تفجير الأوضاع العربية وتمزيق الصف العربي وتدمير قدرات العراق وفرض الهيمنة والهزيمة على الأمة العربية .

ولأن الواقع العربي كما هو معروف مأزوم ومهزوم فإنه لا محالة لا يزال يعيد انتاج ذلك الوضع وقد فاقمت حرب الخليج من سلبيات هذا الوضع ومخاطره على المصالح والوجود القومي .

من أجل ذلك دعا المجلس القومي للثقافة العربية إلى هذه الندوة حول « **حرب الخليج ... ووعي التغيير الحضاري** » لتكون محطة أولية بقراءة الأحداث بعمق ومسؤولية قومية ومواجهة الفكر العربي لتحديات هذه الأحداث والمخاطر .

وبدون استباق بحوث الندورة فإنني ألفت النظر هنا إلى بعض الأفكار التي آمل أن تحظى باهتمامكم في المناقشة والحوار الذي نأمل أن يكون في مستوى التحديات .

أولاً : حول مأزق العرب المعاصر وإشكالية المواجهة مع أعدائهم . الذين صمموا على ضرب الوجود القومي العربي اجتماعياً وسياسياً وحضارياً .

1 ـ ذلك يفرض علينا البحث في مأزق الدولة الإقليمية وفساد أوضاع التجزئة ، بل وخطر هذه الدولة الإقليمية على الوجود العربي .

2 ـ غربة الواقع السياسي العربي عن المضمون الحضاري للهوية العربية بل شذوذ الدولة العربية المعاصرة ـــ التي بنيت على جزء من الأرض وتتحكم في جزء من الأمة عن البنيان الدولي القانوني والسياسي (مجتمع الدولة ـــ الأمة) .

وقد برهنت أزمة الكويت على خطورة ذلك :

3 ـ شراسة العدوان الإمبريالي الصهيوني وتصميمه على ضرب القوة العربية بدون رحمة والتخطيط لضرب الوجود العربي ضمن استراتيجية الهيمنة الإمبريالية ولم يعد يُخفي أولئك الأعداء حقدهم وصليبيتهم

والأدهى من ذلك قدرتهم على تجنيد السذج والعملاء من العرب .

ثانياً : في طبيعة حرب الخليج : وتدشين عصر النظام الدولي الأمريكي الجديد .

1 ـ كيف تورط العرب في هذه الحرب وغلبوا تناقضاتهم الثانوية علىالتناقض الرئيسي مع عدو الأمة .

2 ـ لماذا هزمت الإدارة القومية في هذه الحرب وعجزت بنى وآليات العمل العربي المشترك عن منعها وإيجاد الحلول العربية للأزمة ؟

3 ـ ما هي المعطيات والظروف الدولية التي أسهمت في تأزيم الأوضاع واندلاع الحرب ؟

ـ الدور السوفييتي ـ الدور الأوربي ـ دور دول الجنوب .

4 ـ ما هي مسؤوليات كل من الكويت ودول الخليج ، العراق وباقي الأنظمة العربية ؟

5 ـ ما هي مسؤوليات الجماهير العربية والنخب العربية ثقافياً وسياسياً ؟

ثالثاً : حول منهج وأسلوب المواجهة ... من أجل تغيير حضاري

1 ـ كيف يمكن استيعاب معطيات المرحلة ولملمة الجراح وتضميدها ، حتى يمكن وقف تداعيات الخرق الاستراتيجي الخطير برأب الصدع في الصف العربي وإعادة الاتجاه للمسيرة العربية من أجل التحرر والوحدة والتقدم .

2 ـ لقد تبين بوضوح وآمل أن تتعمق الندوة في بحثه وكشف الأسباب العميقة له ، أن السبب الحقيقي للأزمة الكارثية هو أن ظروف التخلف والتبعية لا بد أن تقود إلى أسباب وظروف الهزيمة . إن غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع العربي وسيطرة الدولة الإقليمية الديكتاتورية لن يكون له من نتائج سوى ما حصل ولا بد أن نتوقع الأسوأ .

لذلك لابد من التفكير في منهج وأسلوب للمواجهة (التغيير من خلال العمل الديمقراطي الوحدوي) وخلق الآليات والدينامية اللازمة حتى يتمكن المجتمع العربي من مواجهة إشكالياته المركبة .

الولاء للأمة الواحدة ـ للدولة الواحدة ، للمشسروع القومي الحضاري الجديد ، لا بد أن يكون لنا مفهومنا وتصورنا للنظام الدولي الجديد الذي ينبغي أن يكون قائماً على إرادة الشعوب وتآخي القوميات وعلى قاعدة العدل والمساواة ومن أجل السلام والتقدم .

أيها الأخوة : وكما أسلفت لقد كشفت حرب الخليج عن إيجابيات عديدة ينبغي الإشارة إليها وعدم إهمالها وإن كان الوضع المأساوي لا يسمح من الاحتفال بها ومنها ...

1 ـ إن الأمة العربية في عصر الهيمنة الأمريكية وسقوط المعسكر الاشتراكي بقيت القوة الوحيدة المعترضة على هذه الهيمنة الكونية وهي على ما هي عليه من انقسام وفرقة .

2 ـ عنفوان الإرادة الشعبية العربية وقدرتها على فهم الأحداث من خلال الحس القومي وتجاوزها لكل الظرفيات والاعتبارات .

3 ـ التسلاحم بين التيارات السياسية والفكرية في الوطن العربي خاصة التيار القومي والتيار الإسلامي .

5 ــ إن الوعي العربي عبّر عن عمق قومي بالارتباط بمصير الأمة ورفض للعدوان والهيمنة وطلباً للعدالة السياسية والاجتماعية وعدم السماح بتبديد ثروات الأمة التي تنهبها اليوم قوى الإمبريالية والصهيونية بتفريط واضح من الأنظمة المحافظة الخليجية .

وأخيراً إن القضية الفلسطينية القضية المركزية للأمة العربية لا بد أن تحتل مكانتها في أولويات العرب وعدم السماح لأي كان للمساس بقدسيتها .

علينا أن نناضل من أجل تحرير فلسطين واحترام الشرعية الدولية لحقوق الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ...

أيها الأخوة : وقد وضعت الحرب أوزارها ولو إلى حين لا بد من التفكير الهادىء غير المتعصب ، لنتعرف على واقعنا ، على أخطائنا ، من أجل التعرف إلى أفضل وأنجح الأساليب في التغلب على صعوباتنا والتي جعلتنا ننشغل بخلاف كويتي عراقي ، وليس بالصراع والتناقض ضد الإمبريالية والصهيونية ...

هل يمكن للفكر العربي أن يرتقي إلى مستوى يستشرف فيه أوضاع المستقبل ويقدم الحلول لإشكاليات المخاطر المعقدة ذلك ما نأمله ونعمل من أجله .

أحييكم مرة أخرى وعلى درب الكفاح القومي ومن أجل دولة عربية واحدة ، نحييكم ونتمنى لهذه الندوة كل نجاح ، وأحيي باسمكم الشعب العربي في المغرب .

ونأمل أن يكون اتحاد المغرب العربي رافعة قوية من أجل التوحيد والتحرر القومي .

والسلام

عمر الحامدي

كلمة سفير دولة فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الأمين العام للمجلس القومي
للثقافة العربية الموقر

أيتها الأخوات ، أيها الأخوة ،

لا يفوتني في بداية هذه الدورة أن أنوه بالدور الذي يضطلع به هذا المجلس الكريم في مضمار الفكر والثقافة العربية ، وأتمنى لأشغال دورتكم التوفيق والنجاح والتي تأتي في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها أمتنا .

أيها الأخوة والأخوات .

مرة أخرى نصل إلى نهاية حرب حامية في سلسلة مواجهاتنا التاريخية الدامية مع الغرب الصليبي الصهيوني ، وكما كانت المواجهات دائماً ، فقد اسفرت عن تدمير القوة العربية الاستراتيجية ، التي كانت تبشر الأمة بقرب امتلاكها لقرارها المستقل ، والسيطرة على مواردها وإمكانياتها ، وحريتها في التعامل مع العالم الخارجي ، على قاعدة المساواة بين الشعوب ، واحترام مصالحها المتبادلة ، والاعتراف بخصوصياتها القومية والدينية والحضارية .

ولكن المواجهة هذه المرة تمخضت عن نتائج لا تدخل ضمن الأهداف المعلنة للمعتدين ، فإذا كان العدوان في شكله الظاهر يستهدف أمتنا ، من خلال القضـاء على البنية العلمية والاقتصادية والعسكرية العراقية ، فإن آثارها سوف تنعكس على العالم الثالث برمته ، وعلى الدول المصنعة الاخذة في التفوق على الآلة الانتاجية الأمريكية مثل أوروبا واليابان وإبقائها تحت نفوذ وهيمنة القوة الأمريكية إلى أزمان قادمة .

كما أنها باستخدامها للقوة الطاغية استخداماً ظالماً قد أنهت قسرياً الدور الفاعل للمؤسسات الدولية ، المرتكز على مبادىء الحرية والإخاء والمساواة بين الأمم والشعوب ، وجردتها من وظيفتها الكونية ، وأفرغتها من مضمونها الحضاري والإنساني العالمي ، الهادف إلى صيانة السلم العالمي وتحقيق العدالة بين البشر .

إن القيم الحضـارية والإنسانية ، التي بشر بها الغرب طيلة هذا القرن والقرن الماضي ، باعتبارها قيماً إنسانية تصلح لجميع بني البشر ، مثل القيم الديمقراطية ، والمقاييس الإنسانية المرتكزة على الحرية قد سقطت من عليائها كقيم عالمية ، وثبت مرة أخرى أنها قيم عنصرية لا يؤمن الغرب بتطبيقها إلى على ذوي الجلد

الأبيض ، بل إن هذه القيم نفسها ، أصبحت تتخذ ذريعة لممارسة نقائضها ، بدون مواربة أو خجل . فهاهي أمريكا بكل وضوح تتحدث بلسان رئيسها عن وجوب تطبيق بعض قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين بشكل انتقائي ، وتريد أن تفرض على شعبنا الثائر من يمثل مصالحه التي تحددها القوى الإمبريالية نفسها ، دون استشارته ، بل ورغماً عنه ، ومع عملاء يصطنعهم هو ، دون أن يكون للشعب الفلسطيني أي حق في أن يقول فيهم كلمته .

أيها الأخوة والأخوات :

مهمـا كانت النتـائج العسكرية لهذه الحرب ، فإنها قد أثبتت قدرة هذه الأمة على الاستمرار في المواجهة ، كما أثبتت أن مؤشر البوصلة الشعبية لا يخطىء الاتجاه ، نحو المستقبل المشرق للأمة العربية ، وأثبتت وحدة القوة الحية في هذه الأمة ، وسواء كان ذلك من قبل المثقفين ، الذين وقفوا بشرف إلى جانب الحق العربي والكرامة العربية وأثبتوا مصداقية القيم الحضارية والإنسانية العربية الأصيلة ، التي تمليها عليهم مسؤولية الريادة ، أو من جانب السياسيين والنقابيين والإعلاميين ، الذين تصدوا لهذه الهجمة الإعلامية الساحقة المتوحشة وتحملوا شرف وأمانة تمثيلهم للجماهير التي ائتمنتهم على قيمها وطموحاتها ومستقبل أجيالها .

وإذا كانت حجارة أطفال فلسطين قد أنهت إلى الأبد أسطورة التفوق الديمقراطي الحضاري للكيان الصهيوني في المنطقة العربية ، فإن صواريخ الحسين وصواريخ الحجارة قد أهالت التراب على أسطورة التفوق العسكري التكنولوجي والعلمي لهذا الكيان الدخيل ، وأوضحت استحالة بقائه في هذه المنطقة بقدراته الذاتية ، وأسقطت وإلى الأبد نظرية الأمن الصهيونية المبنية على الاحتفاظ بالأراضي لأغراض أمنية ، وبتنا نرى هذا السعي الإمبريالي الحثيث والمستعجل ، لتثبيت هذا الكيان المسخ ، بالتآمر مع وبترحيب من حلفائه الموضوعيين من بعض حكام العرب . الذي كشفت هذه الجولة من المواجهة ، الهوة العميقة التي تفصل بينهم وبين شعوبهم ، بل بينهم وبين أمتهم ، قيماً وحضارةً وسياسةً وجماهير ، يوم ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا أدوات لتنفيذ المخططات المعادية لأمتنا وتاريخها وحضارتها وطموح أبنائها وحقوقها السياسية وتطلعاتها الحضارية ، وظهر أنهم لا يمكن أن يكونوا إفرازاً طبيعياً لشعوبهم ومجتمعاتهم ، ولا هياكل صالحةً لقيادة هذه الشعوب نحو التطور والنمو والحرية والازدهار لأن هذه القيادات فقدت أهليتها بمواقفها السياسية المشينة ضد القيم والمبادىء التي يفرضها شرف الانتماء لهذه الأمة ، متناقضة مع رسالتها الحضارية وقيمها الدينية والتاريخية والمجتمعيـة ، ولن تفيدها في شيء محاولة الاصطفاف في نظام مستند إلى قوى عدوة خارجية فهو نظام محكوم عليه بالانهيار ، لأنه لا يستند إلى أية دعائم طبيعية أو موضوعية . إنه سقف بلا جدران ولا أعمدة ، لابد أن ينهار على رؤوس المستظلين به والحالمين ببقائه واستمراره .

أيها الأخوة والأخوات ،

إذا كان من أهم أهداف هذه الهجمة الجديدة السيطرة على ثروات الأمة العربية من الموارد والأموال جميعاً ، والحفاظ على التفوق الاستراتيجي للعدو الصهيوني ، فإنها قد خلقت في شارعنا العربي من الماء إلى

الماء وحدةً في الوعي ووضوحاً في الأهداف ، وثباتاً على الإيمان قل أن وجد في تاريخنا المعاصر ، ولا يجوز أن يضيع ذلك كله مع اجترار الذكريات والتأسّي ببعض المواقف النضالية الجريئة . لقد آن لنا أن نستفيد من هذا الوعي ونؤطر ، ونوحد الجهود ، ونحدد ساحات النضال ليأخذ كل منا دوره في المواجهة ، فقد انتهت الحرب ولم تنته المواجهة والأمل معقود عليكم أنتم رواد ومفكرو هذه الأمة .

وثورة حتى النصر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أبو مروان
سفير دولة فلسطين
الرباط

المحور الأول :

الهويّة والثقافة في زمن الحرب

- أسئلة ما بعد الحرب — مبارك ربيع
- الوعي التاريخي العربي بين الماضي والحاضر والمستقبل — محمد ياسين عريبي
- تمزقات الهوية العربية وشقاء الوعي القومي — كمال عبد اللطيف

أسئلة ما بعد الحرب

د . مبارك ربيع

من بديهيات القول أن نؤكد أن أزمة الخليج منذ بدايتها إلى أن تركزت حرباً ، والكيفية التي انتهت بها وإليها ، كانت هزة قوية للمواطن العربي ، وللمثقف بوجه أخص ، عدا أنها كانت هزة حقيقية على مستوى العالم بأسره ، بغض النظر عن الاتجاهات والغايات في كل ذلك .

والمثقف العربي ، الذي ألف مثل هذه الهزات أو جرب نظائرها في 1948 ، 1956 ، 1967 ، 1973 كان بطبيعة الحال شديد الحساسية لما جرى ويجري في الخليج منذ 2 غشت الماضي ، وإلى اليوم .. وقد تجلى ذلك في كثرة ما كتب وعولج في الموضوع من المثقفين العرب بالإضافة إلى المواقف اليومية ، بحيث تكون محصلة كل ذلك أن المثقف العربي كان وما يزال بالفعل ، يعي أن هذه الحرب تمثل بداية لمرحلة جديدة على مستوى العالم بوجه عام ، وعلى المستوى العربي بوجه خاص .

إن الوضع العالمي الذي بدأ يسود ، وأدى إلى انهيار جدار برلين ، رمز تقسيم العالم إلى قوتين رئيسيتين ، متعارضتين إديولوجياً واقتصادياً وعسكرياً ؛ هذا الوضع لم يبد في نظر المثقف العربي على الأقل سريع الفعالية في تحريك الوضع العربي ؛ بل بدأ الواقع العربي في نظره ، أكثر تمسكاً بحالة الجمود ، ما عدا التحركات التكتلية الجهوية التي لم تكن جديدة كل الجدة ، ولكنها لم تكن كافية للدخول بالواقع العربي إلى القرن المقبل ، بصورة مختلفة عمّا هو معروف وتقليدي في التفاعل العربي ، كما أنها لم تكن مؤهلة لتؤسس قوة عربية حقيقية ، موحدة على المستويات السياسية والاقتصادية على الأقل ، لتقف بمواجهة تحولات العالم الجديدة بعد انهيار جدار برلين .

من هنا ، فإن التحريك الذي بدت أزمة الخليج وحربها فيما بعد ، عاملةً عليه ، حاز كل اهتمام المثقف الذي كان متأكداً بأن الصورة السائدة قبل الأزمة لم تكن دافعاً لأي تغيير في الوضع العربي .

ونظراً للطابع السائد في الصورة التي يتشكل بها العالم الجديد ، والمتمثلة خصوصاً في الوحدة الأوربية التي تعتبر أقرب تكتل وأقواه يتحدى الوضع العربي ، بالإضافة إلى ما هو متوقع من تحولات عالمية على مستوى مماثل لذلك التكتل ؛ لكل ذلك ، فإن اتجاه التحريك المرغوب فيه والمؤمل من المثقف العربي ، والمهيمن على فكره إزاء أزمة وحرب الخليج ، كان يتمثل في التحريك باتجاه الوحدة العربية ، أي خطوة إلى الأمام نحو تحقيق هذا الحلم ، ولا يعني ذلك أن رؤية المثقفين العرب ، كانت متجانسة أو منسجمة أو حتى متفقة في أغلبها على هذا التوقع الإيجابي ، بل إن نسبة كبيرة (رغم غياب الإحصاء) عبرت عن تشاؤمها من نتائج الحرب على مطمح الوحدة...

وليس القصد هنا أن نحلل أو نحدد مبررات كل طرف أو اتجاه ، بل أن نؤكد أن كل التحليلات كانت تصبّ باتجاه انعكاس الحرب على الوحدة العربية في ضوء التحولات العالمية ، سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً .

والملاحظ من خلال ما عُبِّر عنه من مواقف المثقفين ، أن إيّاً من أهداف الحرب لم يكن غائباً عن أذهان هؤلاء المثقفين ، سواء منها ما كان واضحاً مباشرةً كضرب القوة العسكرية للعراق ، أو ما كان خفياً وغير مباشر إلى حد ما ، كالحد من امتداد السوق الاقتصادية اليابانية لصالح الولايات المتحدة ، وهو ما بدأ يظهر حالياً ، كإحدى النتائج الأولية للحرب .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المعطيات المتمثلة فيما ظهر من وعي المثقفين بأبعاد الحرب ونتائجها ، فإن الاختلاف في الرأي ، والالتزام بتأييد هذا الطرف أو ذاك ، يدل دلالة واضحة وعميقة على عدم تمثل كثير من مفاهيم الفكر القومي بدرجة متساوية أو متقاربة على الأقل عند المثقفين العرب ، مع اعتبار أن نسبة هامة من هؤلاء يمثلون رأي حكوماتهم ، ومع العلم بأن نسبة هامة أيضاً من هؤلاء المثقفين كانت لهم مبررات ليكونوا في غير الصف الذي ألزمتهم به الحرب .

وبطبيعة الحال ، فنحن هنا أبعد من أن نسقط في الاتهامات الرخيصة ، التي ترامى بها بعض المثقفين أو رمتهم بها ، جهات تابعة لخصومهم .

إن هذا الخلاف في الرأي والذي كان من الممكن أن يدل في ظروف أخرى غير ظروف هذه الحرب المفاجئة والسريعة ، على خصوبة في المفاهيم القومية ، لم يؤشر إلا على تمزق واضح وحاد ، في مصداقية تلك المفاهيم على المستوى الواقعي وعلى النحو الذي كانت تطرح به في الساحة الثقافية العربية .

ولا يمكن هنا أن نهمل السرعة النسبية التي انتهت بها هذه الحرب فهذا أيضاً كان له تأثير في مواقع المثقفين ؛ ولو طالت الحرب أكثر ، لتوقعنا تغييراً في المواقف.. وهذا التغيير في رأينا مهما كانت نسبيته المتوقعة ، كان سيرجع بالأساس إلى ما أخذت تكسبه المعركة من طابع قومي ، لم يكن واضحاً ولا مصرحاً به في بداية اجتياح العراق للكويت ، ويعتبر تصديق المثقف العربي به من قبيل التسليم بالأمر الواقع أو الواقع المؤمل.. وهذا يذكرنا بنفس ما حصل في بداية الحرب العراقية الإيرانية ، والاختلافات التي كانت تصل حد النزاع الحاد في مؤتمرات الأدباء ، حول التوصيات الخاصة بتلك الحرب ، والتي كانت تعكس الخلاف حول موقع تلك الحرب من خدمة الوحدة العربية والقومية العربية.. ولكن استمرار الحرب لعدة سنوات جعل الأصوات تغير مواقعها . لكن الفارق بيِّن واضح ؛ وهو أن حرب الخليج شارك فيها فعلاً عرب ضد عرب ، وأنها قامت بسبب احتلال بلد عربي لبلد عربي آخر !

ومن هنا تفرض نفسها بعض الأسئلة كالتالي : هل سياق ما آلت إليه الحرب حالياً يقدم خطوة نحو الوحدة العربية ؟ وعلى أي نحو ؟ وهل كان بإمكان آخر مخالف أن يكون أجدى في تحقيق الوحدة العربية وعلى أي نحو ؟ وفي كل الحالات نتساءل : هل ما يراد من وحدة عربية يقصد بها مجرد تكتُّل أو محور ؟ أم هي وحدة الأمة بأكملها ؟

هذه الأسئلة رغم أوّليتها لا يبدو أنها حسمت في ذهن المثقف العربي ، وستظل من أسباب الخلاف

المتجدد كلما وقعت هزة ، إن لم تكن هي بذاتها مولدة لمثل هذه الهزات...

ويبدو أن ذهن المثقف العربي ، ينصرف غالباً إلى أخذ مفهوم الوحدة بطبيعته الشاملة ، لكنه في نفس الوقت وعلى مستوى الوسائل والإمكانات ، لا يتعدى تصور التكتل أو المحور ويبدو أن من أسباب ذلك قيام التحليل على ثنائية مثل اليسار واليمين ، والشمال والجنوب ، والشرق والغرب.. وهي أدوات ومفاهيم يبدو أنها لم تكن أبداً في صالح الوحدة العربية للأمة بكاملها ، وهي على كل حال ، ليست اليوم أصلح إلا لمزيد من التفرقة والتشتت للصف والمصالح العربية .

فهل نستطيع أن نقنع أي عربي مهما كان ، بأن الوحدة العربية هي قدَرُه بحكم أنه عربي ، وأنه مستثنى منها في نفس الوقت ؟ وهل نستطيع أن نقنع عربياً آخر ، أي عربي ، بأن الوحدة العربية هي قدَره الجميل حتى وإن أصابته في حريته ، وقُوته اليومي ، حتى وإن جعلته مجرد منقاد للأمر الواقع الذي لا يد له فيه لا سلباً ولا إيجاباً ؟! هل نستطيع أن نقنع أي عربي أن أولى بديهيات الوحدة العربية هي التعارض المطلق مع الوطنية والحدود الوهمية أم يجب أن نُقنعه أنها مجرد تجاوز لذلك وتعال عنه ؟

هنا تلتحم أسئلة الوحدة بأسئلة الديموقراطية . فالمواطن الوحدوي ، أو مواطن مجتمع الوحدة العربية هو مواطن الحقوق والواجبات ، على جميع المستويات . وهل من الضروري أن يتجرع المواطن العربي آلام الوحدة العربية .. إذا كان من الممكن أن يستمرئها تدريجياً في مصالحه ، وحياته اليومية ، ومضمون ثقافته ، وأوقات فراغه ، بدون آلام ، أو بأقل ما يمكن من تلك الآلام ؟

وهل لمجتمع القبلية والعشيرة والأسرة الملتحمة بالإرث والدم ، أن ينتقل علمياً وعملياً ، لينصهر بين عشية وضحاها في مجتمع الأمة ، وبوجه خاص إذا كان هذا المجتمع يصادر مباشرة ما درج عليه المواطن من تصور السلطة والجاه والوطن ، كما يصادر عيشه وكرامته ؟ هل حقاً أن التاريخ يعيد نفسه لنعتمد مقولات من قبيل الغاية تبرر الوسيلة ، وتستحضر صوراً من الوحدة الألمانية والإيطالية ؟ إلى أي حد يمكن الاستفادة من درس التفسخ والتفتت الذي تمرُّ به الإمبراطورية السوفياتية اليوم ، لتبني بناء وحدوياً متنامياً وديموقراطياً ؟

إن مطمح الديموقراطية ، رغم ما يطبع به فكر وسلوك المثقف العربي من حدة ، ليس إلا مظهراً من مطمح التحرر بمعناه الكامل الشامل ، أو هو الوجه السياسي لذلك التحرر ، في حين تبقى الجوانب الأخرى وهي الاجتماعية والشخصية أعمق وأبعد ، وهذا شيء لم يغب عن تحليلات المثقف العربي ، وإن أعطى الأسبقية للديمقراطية ، باعتبار أن دينامية المؤسسات التي تخلقها الديمقراطية كفيلة بتحقيق التحرر .

بيد أن الديموقراطية ليست واحدة ؛ إنها مستويات ، وإنها ربما كانت الأكثر نسبية من بين كافة القيم السياسية ؛ فليس هناك من شك في أن الأنظمة العربية المتسمة بالديموقراطية ، تتفاوت تفاوتاً بيّناً في ذلك ، ومن جهة أخرى ، فحساسية المواطن العربي بالديمقراطية ولها ، تختلف حسب الأفراد والفئات تفاوتاً كبيراً ، بل لنقل حسب الأغراض وأنماط التربية ، أي ما يجعل النسبية الديمقراطية تتعمق على نحو أكثر ، يصيب مصداقيتها في جزء كبير منها ، وهذا أمر يجب إقراره والاعتراف به ، إذا أردنا كمثقفين ، أن نتجنب

الكذب على النفس ، لأن الديموقراطية كنظام تربوي ومعرفي لم تتجذر بعمق في المجتمع (المُدَمَقرط) أو المتجه نحو الديمقراطية .

لا شك أن فكر المثقف العربي ، وهو الذي يستطيع أن يصل إلى عمق أسباب هذه الظواهر ، يصاب بخيبة وهو يقارن مجتمعه بالمجتمعات المصنعة الديموقراطية ، والتي تعتبر المرجع المباشر للديموقراطية المعاصرة .

بيد أن هذه الديموقراطية الغربية ، بالرغم من أنها تبدو متجذرة في مجتمعنا ، وصالحة له ، بغض النظر عن كبواتها في نفس مجتمعاتها بين الحين والآخر ، تلك الكبوات التي يستغل اكتشافها والكشف عنها لمزيد من تمجيد الديموقراطية الغربية.. هذه الديمقراطية بغض النظر عن كثير من الأسباب تبدت من خلال أزمة وحرب الخليج ، أنها ديموقراطية انتقائية ، إن لم نقل إنها عنصرية ، وقد اتضح ذلك في التعامل مع الشعوب كمكيالين أو أكثر ، لمفاهيم العدالة والحرية ، وتقرير المصير ، وذلك حسب المناطق الجغرافية ، والأجناس والطوائف والأديان والمصالح .

والسؤال الذي يُتوقع أن يفرض نفســه على المثقف العربي هو التالي : ما هو المعجل والمؤجل في مستويات وحدود الديموقراطية ؟ وما هو المعجل والمؤجل في علاقة الديموقراطية بالتحرر والوحدة ؟.

ومما لا شك فيه هذه الأسئلة حتى وإن أحالت إلى عدة ساحات ، فهي ساحات غير منفصلة ، وقد بدا ذلك واضحاً من أزمة وحرب الخليج ، حيث بدا واضحاً ومترابطاً كل من التخلف السياسي والاجتماعي والتكنولوجي وكذا هشاشة الاستقلال والتحصينات الذاتية المضخمة على الفراغ... وبدا واضحاً على الخصوص أن البناء الوطني للدولة ذاته ، قائم على سراب في كثير من الأحيان ، وعاجز عن أداء أية وظيفة في غياب المؤسسات الديموقراطية..

إن التحلي بالموضوعية ، كما يفرض الاعتراف بأن الوضع العربي لما بعد الحرب ، هو وضع مأساوي بالنسبة لمطامح الأمة العربية ، وفي طليعتها المثقف العربي ؛ فإنه كذلك بغرض أن بالإمكان اعتصار ما يمكن اعتصاره للاستفادة من الوضع الراهن لصالح وحدة الأمة العربية ، وهنا تكتمل قائمة الأسئلة المطروحة على المثقف العربي بالسؤال الكبير : ما الثمن الذي يجب أن يُدفع ، والجهد الذي يجب أن يبذل ، لتضييق شقة الخلاف ، ما دمنا لا نقر بأن هذه الأمة يجب أن تتوحد مجزأة متعادية ؟!

هذا على المستوى العربي ، أما على المستوى الدولي ، فالجهد المبذول ، يجب أن يصب باتجاه إظهار نفس الغيرة على المواثيق الدولية ضد إسرائيل ، كما كانت ضد العراق ، ونفس الانتصار للحق الكويتي الذي لنا أن نبتهج له من وجهة نظر المشروعية ، نؤكد بصدده أن هذه المشروعية لا تكتمل إلا بالانتصار بنفس الحمية ، للإنسان الفلسطيني وحتى لا يتكرس تعدد المكاييل لا ازدواجيتها وثنائيتها فحسب .

هذه جملة من الأسئلة المطروحة على المثقف العربي ، والذي نأمل أن تترجم إلى مواقف محسوسة وعملية ، للوصول إلى الحق العربي في التحرر والحرية والديموقراطية .

الوعي التاريخي العربي
بين الماضي والحاضر والمستقبل

د. محمد ياسين عريبي*

احتدم الصراع بين الشرق والغرب بسبب انتشار الوجود الحضاري العربي وامتداده من الجزيرة العربية إلى شرق آسيا والشمال الإفريقي ، بل امتد إشعاعه إلى أوربا كما في الأندلس وصقلية وجنوب فرنسا وغيرها . وقد كان لهذا الانتشار وهذا الامتداد معطياتهما وشروطهما تمثلت في الوعي بوحدة النوع البشري ، وهذه المطابقة بين الوجود العربي الواعي (الحضاري) ووحدة النوع الإنساني ، جعلت صراع الأنا العربية مع غيرها (اللاأنا) صراعاً أبدياً ، وبحكم التناقض المتولد عن الهوية والمطابقة تكون نتائج الصراع الأبدي سلبية وإيجابية في آن واحد .

ارتكزت دائرة الحضارة العربية على معنى التوحيد في ما هيته ووجوده ولم يكن هذا المعنى مجرد إطار إيديولوجي بل هو الذي إنْبَنَت عليه حركة الوعي التاريخي العربي . ويمكننا أن نشبه حركة هذا الوعي من بدايتها إلى نضجها بالحركة الدائرية لحجر يلقى به في ماء ساكن فتتناسب حركة الدائرة وانتشارها على سطح الماء تناسباً طردياً مع عمق حركة الحجر في الماء ، وهذه الحركة تزداد اتساعاً وعمقاً بإلقاء حجر جديد بفعل أثر حركة الحجر السابق وهكذا كلما ألقي حجر جديد يعقب غيره كلما كانت الحركة الجديدة في الماء أعمق وأكبر اتساعاً ، وعلى هذا المنوال بدأ الوعي الحضاري العربي ، مما انتهى به الأمر إلى أن أصبح الوجود العربي هو الوجود الحقيقي وما عداه هو الوجود المستعار .

أدرك الغرب باعتباره الممثل الشرعي للا أنا بخطر حركة الوعي الحضاري العربي ، وبفعل هذا التوتر تنبه الغرب لأهمية الصراع للدفاع عن وجوده ليصبح هو الوجود الحقيقي وما عداه هو الوجود المستعار فتحول مركز حركة الوعي الغربي إلى مركزية غربية انتهت إلى الميز العنصري والاستعمار والاستعباد .

بدأ الصراع الخارجي بين الأنا واللا أنا بظاهرة الحروب الصليبية المعروفة والتي انتهت إلى نوع من التعادل بين حركتي الوعي الافقية للغرب والشرق بعد مد وجزر دام زهاء مائتي سنة .

والانتصار اللامرئي الذي حققه الغرب في الحروب الصليبية هو المسح الشامل والمتكامل لحقيقة الحضارة العربية في حركة وعيها العمودية والأفقية كما تجلى ذلك على الخصوص في الترجمات اللاتينية بمدارس جنوب إيطاليا وبإسبانيا في شتى المعارف الصورية والموضوعية والإنسانية وذلك مما جعل المركزية الغربية تحول الدائرة الحضارية المنعكسة إلى دائرة مغلقة بحكم رد الفعل والإسراف في الإدعاء بأن الغرب هو الوجود المطلق وما عداه وسيلة وليس غاية .

(*) جامعة الفاتح الجماهيرية .

وقد خطط لهذه الدائرة الحضارية الغربية المنفتحة والمنغلقة المستشرق والمبشر مارتين لول (Lull) في القرن الثالث عشر . حيث أدرك قمة حركة الوعي الحضاري العربي مما جعله يناهض الرشدية الممثلة لنظرية العقل القديمة (كما في محاضراته بجامعة باريس) ويتبنى نظرية العقل المجرد الواردة في المعارف العقلية والتي حاول تقليدها في كتابه (الفن الكبير) ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل استطاع أن يقنع المجتمع الكنسي العام بإصدار قانون رقم 11 لسنة 1310 يقضي بإدخال اللغات الشرقية بخمس جامعات أوربية على رأسها اللغة العربية وهذه الجامعات هي : اكسفورد وباريس وبولونيا وبلجيكا وسلمنكا . وبهذا تحدد منهج الاستشراق الذي اعتمد عليه الغرب في تمثله الحضارة العربية . والذي ظهرت مدارسه على الخصوص مع بداية القرن السادس عشر في إيطاليا وألمانيا وفرنسا وهولندا وأنجلترا والتي امتدت إلى كل البلدان الغربية فيما بعد بما في ذلك روسيا وأمريكا بل تفرع عنها مراكز ومعاهد في الشرق نفسه كما في لبنان ومصر وغيرهما . وقد أصبحت الدراسات الشرقية تمثل الثوابت والروافد لاستمرار الحضارة الغربية التي انتهت باتخاذ وجود الشرق المادي والفكري وسيلة للوجود الغربي .

بدأ لول Lull بتبني واستلاب حركة الوعي التاريخي العربي في أعماقه وذلك حينما اتخذ من نظرية العقل المجرد وسيلة لاحداث قطيعة مع نظرية العقل الأرسطية في صورة الرشدية ، وقد جاءت هذه المحاولة ساذجة كما يرى ديكارت بحق ، وإذا صح القول بأن الخطأ يودي إلى الصواب ، فإن هذه القطيعة أدت إلى مد وجزر في الصراع الفكري بين الشرق والغرب من تبني واستيعاب وتمثل واستلاب لحركة الوعي التاريخي العربي حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادي ، وقد ظهرت التبعية للوعي التاريخي العربي في هذه القرون المتعاقبة بصورة واضحة كما في مدارس السينوية والرشدية والكلامية وما إلى ذلك ، وبلغ الاستلاب درجته القصوى عند فرنسيس بيكون في منهجه السلبي المأخوذ من (معيار المعلم) ومنهجه الإيجابي المأخوذ من كتاب (المناظر) وقد أوضحنا هذا المد والجزر في التبني والاستيعاب والتمثل الاستلاب بما فيه الكفاية في كتابنا (الاستشراق وتغريب العقل التاريخي) .

بدأت مرحلة نضج الوعي العربي الأولى بالتوحيد بين العقل ومعقولاته الضرورية عند المعتزلة والكندي والأشاعرة والفارابي ، وبلغت درجتها القصوى عند الشيخ الرئيس ابن سينا باكتشافه للجوهر العقلي وفصله عن الجوهر المادي ومن خلال المطابقة بين ماهية العقل ووجوده استطاع ابن سينا أن يبني وحدة مذهبه في المعرفة والوجود والقيم ، ومع مطلع القرن السابع عشر الميلادي بدأ ديكارت Descartes بداية حقيقية لتغريب حركة الوعي التاريخي العربي حينما نسب لنفسه اكتشاف (الأنا المنطقية) مقتفياً أثر ابن سينا في الوجود والمعرفة ، ولتعميق هذا التغريب قام في منهجه بعملية تركيب جديدة بين الشك السينوي وشك الغزالي والمنهج الرياضي لابن الهيثم ، ولتغييب هذا التغريب ركّب بين مذهب ابن سينا والأشاعرة في الطبيعيات ومبحث القيم ، كما تبنى ردود ابن سينا حرفياً على اعتراضات الأصدقاء التي جاءت مطابقة لاعتراضات طلبة ابن سينا ، وهكذا أمعنت الديكارتية في هذا التركيب والتغييب من لايبنتز إلى مالبرانش .

توالت حركة نضج الوعي العربي وانتشارها في صورها المتساوقة والمتلاحقة من اكتشاف نظرية العقل المتسامي (المعتزلة والأشاعرة) إلى اكتشاف نظرية العقل التجريبي ومناهجه (الأشاعرة) إلى اكتشاف

نظرية العقل السامي المجرد وتطبيقاته (مائية العقل وتهافت الفلاسفة) وقد انعكست هذه النظريات والتصورات في مجالات الوجود الإنساني بما له من معارف وقيم ، **وكانت بغداد هي المحطة المتجددة لحركة الوعي التاريخي العربي في مقابل أرض الإسراء والمعراج التي تمثل المحطة الثابتة لهذا التجدد .**

وإذا ما عدنا إلى الغرب فإننا نجد منهج التغريب الديكارتي يمثل النقطة الثابتة لتجدد حركة التغريب والتغييب للوعي التاريخي العربي . ففي القرن الثامن عشر الميلادي حاولت النقدية الكانطية تغريب (تهافت الفلاسفة) بنفس المنهج الديكارتي حينما أخذ بنقد مبحث الوجود كما هو في التهافت وعلى الترتيب ، والجديد عنده هو تغيير المصطلحات أما في التحليل (فلسفة العلم الطبيعي) فإنه إلى جانب اعتماده في تحديد أحكام الرياضة على منهج التهافت نجده يركب بين مقولات التهافت والمنطق المتسامي للمعتزلة وهذا التركيب لمنهج التغريب والتغييب هو الذي اختطه كانط في كتبه المشهورة : نقد العقل المحض ونقد العقل العملي ونقد ملكة الحكم .

أما المدرسة الإنجليزية فقد اعتمدت على تغريب نظرية العقل التجريبي ومناهجه من فرانسيس بيكون الذي سبق ذكره إلى ديفد هيوم الذي عمد إلى المسألة الأولى من طبيعيات التهافت في تغريب تأسيس المنهج التجريبي إلى جون استيوارت ميل الذي عمد إلى تغريب الخطوات الستة لمنهج علماء الأصول (المطرد والعكس والدوران والتنقيح والتقسيم والقياس) إلى الوضعية المعاصرة الممتدة من أنجلترا إلى أمريكا .

إن ترسيخ عوامل التغريب والتغييب بطرق منهجية منظمة أدى إلى اغتراب الوعي التاريخي العربي حينما تبنى مذاهب ونظريات فلسفية من العقلية إلى المثالية إلى الوضعية والإمبريقية وهلم جرّا ، وقد تعاونت جحافل الاستشراق والتبشير والاستعمار في ترسيخ هذا التغيرب والاغتراب .

وبفعل الإمعان في التركيب بين التغريب والاغتراب هيمن الغرب هيمنة شاملة ومتكاملة على الوجود العربي بما أوتي من تسخير لقوانين الطبيعة وبمعرفته لحدود الوعي العربي الأفقية والعمودية على السواء . وقد ترتب على ذلك عودة الغرب على بدءٍ لانتزاع الوجود العربي في القدس وما حولها سنة 1948 كما في سنة 1098 م، ولكنه في هذه المرة يعتمد على السلطة المعرفية كأقوى سلاح لا لتسخير قوانين الطبيعة فحسب بل وهو الأهم في التحكم بالنسبة لقوانين حركة الوعي للإنسان العربي وذلك حينما كتب مكسيم رودنسن قوانين تطبيع كامب ديفد (إسرائيل واقع استعماري؟) وهذه القوانين المكتوبة هي التي تحدد قوانين حركة تاريخنا من سنة 1967 إلى خطاب بوش الأخير الداعي إلى الاستسلام باسم السلام حسب قراري الأمم المتحدة المعروفين . لقد وظف رودنسن قوانين النهج الجدلي لمبحث الوجود كما هي في المسألة الأولى من التهافت كما وظف قوانين المنهج التجريبي في المسألة السابعة عشرة من نفس الكتاب من التكرار إلى العادة والاعتقاد وما إلى ذلك من التفاصيل الأخرى .

أما نحن معشر العرب فقد لجأنا إلى منهج الوعي المباشر (الحسي) كالعادة ولم نتنبه بعد إلى نضج وعينا التاريخي وذلك بدخولنا في حرب 48 إلى حرب 56 إلى 67 إلى حرب 73 ، وباعتمادنا على السلطة السياسية المفرغة من محتواها . ولم نفعل شيئا سوى ترسيخ وجود اللا أنا الصهيوني ، ولا أدل على ذلك من

توظيف انتصارات حرب 73 في ترسيخ قوانين التطبيع ، حينما مسكت الإمبريالية بعنف أرض الكنانة وأرغمتها على التطبيع .

إن هذا التطبيع الجزئي لم يحقق الغرض المطلوب في صورته الشمولية وتخوفاً من يقظة الوعي العربي وعودته من خلال إقامة وحدة عربية شاملة التي ظهرت إرهاصاتها في صورة اتحادات سياسية متفرقة جرنا الغرب إلى وحدة جزئية بين الكويت والعراق تسببت في حرب الخليج الراهنة والتي تسببت في تحطيم فسيفساء علاقات الوحدة في مظهرها ومخبرها ، وبها يتم الختم على الوعي التاريخي العربي وحواراته إلى الأبد ، من نقطة ثباته في القدس إلى نقطة تجدده في بغداد . ناهيك عن العوامل المساعدة من محاربة الدول العربية الكبرى تحت راية الصليبية ليخربون بيوتهم بأيديهم بدل التعاون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعودة بالوعي العربي إلى أصوله الأولى ، وما اخفاق مؤتمر القمة الأخير إلا دليل على أن الجامعة العربية ما هي إلا ستار لتغطية هذا الوعي وبالأحرى ما هي إلا وسيلة من أجل الوجود الغربي كغاية تتمثل آليته فيما يسمى بهيئة الأمم المتحدة .

وبغض النظر عن التفاصيل فإن تغطية الوعي التاريخي العربي مرت خلال عشرة قرون بمراحل متعددة من التبني والاستيعاب إلى التمثل والاستلاب إلى التغريب والاغتراب إلى الطبع على القلوب وانتهت بالختم الأخير الذي نعيش مآسيه الراهنة . ولكن السؤال الملح الذي قد يسهل الإجابة عليه نظرياً ، ويصعب تحقق إجابته عملياً هو : هل من مخرج يتحطم على صخرته غشاء البصم والختم ويعيد للأمة وجودها الحقيقي لتنظيم العالم من جديد على أساس وحدة النوع البشري لتحقق رسالة العرب كما هي ؟

إن الإجابة على هذا السؤال في أبسط صورها هي اتخاذ المعرفة ـــ كأقوى سلاح ـــ المنطلق الأولى والشرط الضروري لتحقق الوحدة العربية ابتداء من السلطة السياسية والاقتصادية والصناعية وجميع الجوانب المكملة لصنع التقدم وإعادة بناء وعينا الحضاري كوجود أبدي يسعى إلى التقدم من الأحسن إلى الأفضل ولعل الفارابي على حق حينما وضع لمدينته الفاضلة الحكمة كشرط أعلى ولا يعلى عليه .

والمنهج الذي يجب أن نبدأ به هو المسح المعرفي الشامل للإمكانات المادية والبشرية وتحديد الحاجات وتوظيف الإمكانات من أجل تحقق الغايات . ولا يتأتى هذا المسح الشامل والمتكامل إلا بتوظيف عالم الأفكار والقيم العربيين بحيث تكون الحرية كواقع ديمقراطي هي الشرط المطلق ولا نعني ، الحرية التلقائية بل الحرية الضرورية كما حددها المعتزلة ، وبفعل هذه الحرية الضرورية سيتحول الخوف من عالم الفكر العربي إلى توتر يولد العمل من أجل الخوف على الوجود العربي سواء بالنسبة للحاكم أو المحكوم . وهذا التوتر المولد للعمل هو ما توفرت شروطه بصورة ظاهرة للعيان خاصة في حرب الخليج ، وهي المعطى لنبدأ في المطابقة بين العلم والعمل ولنتجاوز أخطاءنا في حروبنا السابقة ، وتحديد مستقبل حركة تاريخنا بأنفسنا . وعلى المفكرين العرب أن يخرجوا من بروجهم العاجية وأن يوظفوا إمكاناتهم عملياً ببناء شبكاتهم الفكرية ومنظوماتهم العلمية والمسؤولية الأولى والأخيرة تقع على عاتقهم .

د. محمد ياسين عريبي

تمزقات الهوية العربية
وشقاء الوعي القومي

د . كمال عبد اللطيف

شخصت حرب الخليج بكثير من القسوة معضلات الوطن العربي الكبرى ، وفتحت أعيننا على مخاضات الهوية العربية وأحلام الأمة الواحدة الموحدة ، المستقلة والمتحررة .

وليس من عبث الأقدار أن تحارب الجيوش العربية بعضها البعض ، ففي التاريخ نستطيع أن نتحقق في أغلب الأحيان من الطابع السياسي التاريخي للأحداث والوقائع ، وحروب مكونات الهوية لا تشكل أي استثناء .

يتعلق الأمر إذن بمعطى تاريخي موضوعي ، معطى وضعت فيه الذات العربية أمام امتحان عسير .

فهل نفكر في الأسباب أم في النتائج ؟ أم نفكر فيهما معاً في ضوء ملابسات الصراع التاريخي العالمي ؟ المتغيرات الجارية في المعسكر الشرقي ، الطموح السياسي الأمريكي المتطلع إلى ترتيب الأوضاع العالمية وفق منظوره ومصلحته الخاصة ، عجز العرب عن تحقيق سبل التضامن فيما بينهم الخ..

أستطيع القول بأن التفكير في الأسباب والنتائج وسياقهما القومي والعالمي لا يفيد كثيراً في حالة تناول الموضوع من زاوية التأمل في الهوية والبحث في المشروع القومي .

إن التفكير هنا يتجه نحو المدى البعيد ، وهو عندما يستعين بالأحداث يوظفها لمقاربة المدى الزمني الطويل .

وقد اخترت التفكير في موضوع ما بعد الحرب من زاوية تأمل المآل الذي آلت إليه قضايا المصير العربي والمستقبل العربي في ضوء الطموحات القومية الكبرى .

انطلاقاً من الإطار المذكور ، فإننا ننظر إلى الحرب باعتبارها علامة على كشف مفارقات الوضع العربي المتردي المتمثلة في استمرار التبعية ، وعدم القدرة على بلوغ عتبة التنمية الاقتصادية المستقلة ، وغياب الديمقراطية ، واستمرار سيادة الدولة القطرية ، واستمرار التقليد ، والغياب شبه التام لأوليات الفكر التاريخي عند مواجهة قضايا التاريخ والسياسة والفكر . هذا دون أن ننسى الهزة العميقة التي لحقت الوعي القومي في ضوء حدث الحرب ، حيث وضعت الشعارات القومية الكبرى أمام محك الفعل التاريخي ، وبرزت الهوة العميقة بين طموحات النظر وممكنات التاريخ .

وإذا كان من المؤكد أن الحماسة القومية البادية في هذه الساحة العربية أو تلك زمن الحرب ، قد عكست جروح الوجدان العربي المكلوم ، فإنها لم تمارس التأثير المرتقب بحكم ملابسات تتعلق بقيود النظام

العربي السائد ، وقيود أخرى تعبر عن غياب التنظيمات القومية القادرة على نقل وتحويل فيوضات الوجدان إلى مستوى الوعي ، ثم إلى مستوى الفعل القادر على حفر مجاريه في التاريخ ، الفعل السياسي العقلاني والمنظم .

هل يمكن الإقرار بأن سياق الحرب العيني والمعلن ، المتمثل في صراعات الثروة العربية النفطية بين قطرين عربيين منتجين لهذه الثروة ، وفي ظل أوضاع عربية تتسم بغياب الحدود الدنيا من التنسيق والتعاون هو الذي يفسر مجريات الحدث ؟ أم أن السياق المذكور مجرد علامة بادية في سياق أعمق يعبر عن مكر التاريخ وعناده عندما يتعلق الأمر بحسابات القوة العربية ؟

تميل أغلب التحليلات السياسية والقومية إلى الفصل بين سياق الأسباب والمسببات الظاهرة للحدث لتركز على الأبعاد الدولية المكيفة لمعطيات الحدث والمتجهة صوب تعطيل إرادة التحرر التي مثلها العراق حيث أعلن الشعارات الكبرى الآتية :

ــ تحرير الثروة العربية ، تحرير فلسطين ، إعلان استقلال الذات العربية والدفاع عن مكانتها كفاعل تاريخي في سياق المتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية بعد إعلان نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين .

ولا أحد يجادل في كون شعارات الحرب التي دافع عنها العراق تلخص جانباً مركزياً في طموحات الأمة كما تعكس وجوهاً عريضةً من آمالها ، دون أن يعني هذا الإقرار عدم الإعتراف بكون القيادة العراقية غيبت شعارات أخرى تتمتع بنفس الأولوية في دائرة الصراع الدائر في الوطن العربي .

وبمقابلها كانت مواقف أغلب الأنظمة العربية السائدة تحسب ألف حساب لمعضلة حدود وأبعاد الحدث بمعايير كشفت كشفاً مبيناً بأن المسافة بين القطري والقومي مسألة لا يمكن إلغاؤها بترديد الشعارات المعبرة عن مأزق الوضع العربي . ورغم أن قيادة التحالف العدواني ضد العراق كانت تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الغربيين فإن صورة المواجهة العربية العربية كانت الملمح البارز لتمزق الهوية العربية ، وكان الدفاع عن الكويت باسم « الشرعية الدولية » يقدم نموذجاً حيّاً لقوة حضور الدولة القطرية رغم إنكار الفكر القومي التقليدي المستميت لوجود هذه الدولة وأحاديثه المستفيضة عن هلاميتها وقزميتها .

لا بد إذن من مراجعة بعض أحكام ومنطلقات الوعي القومي في ضوء المعطيات التي أفرزتها الحرب ، فقد تسمح لنا الأحداث بتجلية بعض أصول الدعوة القومية وأبعادها في خصوصيتنا التاريخية ، فنتقدم في فهم أهدافنا التاريخية ونتمكن من صياغتها في ضوء العوائق والصعوبات التي تشكل جزءاً من مسار تاريخنا المعاصر .

إن الشعارات القومية القوية التي رفعتها القيادة السياسية العراقية في بلاغاتها الحربية لم تغير من طبيعة الحرب في غليانها ، ولم تقلب موازين المعركة وقت الشدة وظلت طلائع حركة التحرر العربي في هذا القطر العربي أو ذاك تلاحق الأحداث بالتحليل ، وتدافع بكل قوة عن كسب المعركة النفسية بالأمل ، المتمثل في بلورة روح إرادة الأمة المنتفضة ، دون أي محاولة لابتكار ما يُمكّن من تجاوز دائرة البيان والنداء والعريضة..

« ولم يمض هناك أحد » ، فقد « نشأت على أرض العراق جغرافية يتيمة ، ووُلِدت سلالة من شجر

بلا أغصان ، وخلال أسابيع طويلة كانت فيها نيران العدو تحرق كل شيء ، لم يفتح نافذة هذا الجحيم أي وجه عربي ولو للسؤال عمن تبقى بعد المذبحة ! »

وكانت إذاعة بغداد تطلق من حين لأخر نداءات مفعمة بالمرارة والقسوة للعرب الغارقين في الصمت والخطابة ، أن يكفوا عن هذه السخرية الفاجعة (..) أن يوقفوا تدفق الشعارات وتجارة الأوهام وأن يضعوا أصبعاً واحداً في النار « جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد يوم 1991/2/27 » .

منذ مدة وأنا أدرك في المستوى المجرد مفارقات الرؤية القومية للواقع العربي ، وجاءت حرب الخليج فعلمتني بوقاحة كبيرة جُبن الفكر أمام التاريخ والسياسة .

ولا وقت للمداراة فقد واجهنا مخططات نابليون ، ومخططات الاستعمار الأوربي لحظة الصعود الأمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ، وقصّرنا كثيراً في مواجهة الذات ، ونحن مطالبون اليوم بمواصلة معاركنا ضد ذاتنا وضد الآخر الذي يعلن أن ترتيب نظام الصراع في العالم موكول إليه وحده بحكم القوة التي يملك والمَنَعَة التي يُحصِّن بها وجوده التاريخي .

وما يثير في هذا السياق إن القيادة السياسية العراقية كانت تشكل في أعين الغرب الإمبريالي في حربه الأولى ضد إيران عنواناً لنظام يندرج ضمن النموذج التاريخي الحضاري الذي يعترف له بالقوة والنجاعة ، ينقصه فقط الإعتراف بأولوية التعاقد في السلطة .

وفي الحرب الدائرة اليوم رغم توقف الطائرات عن القصف والدبابات عن الزحف الدموي ، تنعت القيادة العراقية من طرف الغرب الإمبريالي بأبخس النعوت ، لمصلحة أنظمة ضالعة في التأخر والتبعية ، رغم مظاهر العصرنة السطحية المتمثلة في استهلاك منتوج التقنية الغربية . ومعنى هذا ان المنطق الموجه للحرب في نظر التحالف الغربي هو مصلحته الاستراتيجية والاقتصادية التي تقضي باستعماله لأكثر من لغة من التحليل في معاركه بحكم إدراكه العميق لانتفاضات أجزاء الأمة المُمَزَّقة في ذاتها ، الشقية بقُصور وعيها .

لم تكن حسابات القطر المنتفض تامة ، ولم تزف ساعة التاريخ الملائمة لتحقيق الطموحات القومية ، والغرب المعادي لهذه الطموحات يدرك اليوم حجم الإنكسار الحاصل في الذات ، فما زال يحيك المؤامرات ضد إرادتنا في الوجود القوي والفاعل في التاريخ وهو يقوم بذلك مستخدماً منطق القوة ، ومنطق المكر ، ومنطق الإبادة .

لقد أعادتنا الحرب لمبدأ إعلان القواعد والجيوب الغربية لحفظ الأنظمة والثروات ، حفظ التوازن ، والتوازن الإقليمي ، الدفاع عن الشرعية والشرعية الدولية ، التبشير بالأساليب الغربية في التقدم ، وهي الأساليب التي لا تتجاوز أبعادها في عتبتها القصوى الخروج من الفلك التابع بنسخ النماذج .

في لغة تحليل أخرى يشكل الحدث وسيلة لتفجير الركود القومي وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ، واتخاذ المبادرة في توجيه التاريخ . لكن تحليلاً من هذا القبيل يغفل النتائج المباشرة للحرب .

ومن حقنا أن نتساءل الآن : من الذي ساهم في تمزيق الذات المجزأة ؟ الذات القاصرة أم الآخر المُتَربِّص ؟.

وإذا كانت مكائد الآخر ضد طموحاتنا مسألة ثابتة ، فإن قابليتنا الكلية للاختراق مسألة مؤكدة أيضاً ويجب أن نمتلك شجاعة الإقرار بوجودها .

في زمن لاحق ستُكشف أهم أوراق الحدث وخاصة المواثيق غير المعلنة ، وسنكشف من جديد أن الحدث مركب ، وأن دورنا فيه لا يقل أهمية عن دور الآخر الذي يعرف أن سند قوته راجع إلى استمرار تأخرنا وتجزئتنا وتقصيرنا في تعلم قواعد اللعبة السياسية المعاصرة ، وقواعد اتخاذ المبادرة القادرة فعلاً على توجيه التاريخ . إن مسؤوليتنا في الحدث لا تقل عن مسؤولية دول التحالف الغربي التي قذفت بسموم أسلحتها سماء العراق بأسلوب متوحش .

وليس من قبيل الصدفة أو العبث أن يبرز اسم جمال عبد الناصر في بدايات تشكل الحدث ، ولم يكن الأمر في نظرنا مدعاة للحبور وتعزيز الآمال ، وباستثناء شعلة المنتفض ، فإن الرؤية انخطفت بعد حين ، وقد استسغت حضور الاسم الرمز (معركة السويس وإنجازات عبد الناصر وإخفاقاته) ، وتحسست المرارة في حلقي وقلت مع القائلين الذين يوجزون العبارة في زمن الحرب فيحسنون القول :

« في كل تراجيديا يوجد أبطال قادمون من الأسطورة ، وحرائق في صحراء القيامة ودماء عزيزة وأسئلة غزيرة ورماد كبير ». (جريدة الاتحاد الاشتراكي ، يوم 1991/2/27) .

في سياق هذه التأملات يمكن الوقوف على بعض الخلاصات من أجل المساهمة في فتح نقاش معمق في قضايا الهوية العربية والمصير العربي .

1 ــ إن النزف الذي لحق الأمة العربية كهوية ما تفتأ تتشكل ، يعود إلى معطيات تاريخية موضوعية لابد من تقصي أبعادها ونتائجها من أجل معاودة المواجهة التاريخية لإثبات الذات كفاعل تاريخي قادر على المشاركة في توجيه التاريخ الإنساني .

ولا بد من استخلاص العبر الضرورية من المعركة الحاصلة اليوم قومياً وعالمياً ، لفرز النتائج اللازمة خارج حساب السياسات الظرفية التي ترفع اليوم شعارات رأب الصدع دون حساب تاريخي يمكننا من تخطي العقبات والحواجز التي وضعتنا أمام المأزق الحالي ، ودون مبالغة نستطيع القول بأننا في حاجة إلى لحظة تأمل كافية تتيح لنا إعادة صياغة منطلقات الدفاع عن الهوية الواحدة المتحررة والمستقلة والفاعلة في التاريخ .

2 ــ إن شقاء الوعي يصاحب لحظة التمزق وهو شقاء يؤدي إما إلى سكينة التبعية ودراما التماثل الممسوخ ، وإما إلى صبوة الخلق ، فيكون شقاءً خلاقاً يتيح للأمة إدراك تبعات قصور الوعي في التاريخ وَيساعد على شحذ الهمم ومغالبة المحن ورفع معوقات التقدم .

وفي هذا السياق تأتي الدعوة إلى تجديد مقدمات الفكر السياسي القومي ، فلم تعد الأفكار القومية المتبلورة في الخمسينات والستينات قادرة على استيعاب متغيرات تاريخنا الآتي منذ ثلاثة عقود من الزمان ، والمحاولات الأولية التي ظهرت ملامحها الأولى في الثمانينات وارتبطت بمشاريع في التكامل الإقليمي العربي وئدت بصورة تدعو إلى مزيد من التفكير في مآل المشروع القومي العربي ، ولنا في المتغيرات التي عرفها المعسكر الشرقي مناسبة للتأمل في سياق تطور الفكر السياسي في التاريخ . وفصائل التحرر القومية العربية

مدعوة أيضاً للمساهمة في تعميق النظر في مصير الشعارات العربية الكبرى في ضوء الانكسار السياسي والتاريخي الذي لحق الحاضر العربي .

وقد أبرزت حرب الخليج حاجتنا للقوة ، كما أبرزت أهمية الوحدة العربية في بلوغ هذه الحاجة ، فلا بد إذن من فتح نقاش معمق حول علاقة الوحدة بالقوة ، وذلك كما قلنا في ضوء متغيرات اللحظة السياسية الراهنة قومياً وعالمياً .

إننا لا نقصد بالقوة هنا القوة العسكرية ، والقوة التقنية ، أو القوة الإقتصادية أو قوة المجتمع المدني المرصوص البنيان بتعاقدات ترعى الحقوق ، وتعزز إنسانية الإنسان ، إن القوة المقصودة هنا لا تكون إلا بتملك كل ما ذكرنا بالصورة التي تؤدي إلى بلورة ذات فاعلة في التاريخ ، أُمَّةٍ قادرة على الحضور التاريخي المبدع .

وقد أكدت الحرب أن أغلب الأنظمة العربية لم تكن ترى في المبادرة العراقية سوى الفعل الإنتحاري المضاد للسير العادي للتاريخ ، وهو الموقف الذي تلقنت درسه من إرادة الهيمنة الغربية المتلفحة بأرديَة « الشرعية الدولية » و « القانون الدولي » ومعايير الحق كما صاغتها وتصوغها قرارات الأمم المتحدة .

أما الفصائل التحررية العربية فقد ناضلت ضد يأسها المزدوج قطرياً وقومياً ، وتغنت بطموحات الأمة في التحرر والانعتاق وإثبات الذات ، وشعرت بإمكانية زعزعة أركان المشروع الصهيوني في الأرض المحتلة ، رغم بداية رسوخ قاعدة الاعتراف المتبادل ، وما تلاه من مبادرات بقبول أهون الشرور والعودة إلى الأرض دون ظفر .

لقد سمحت المعركة بمزيد من ضبط عناصر الصراع الحضاري بين العرب والغرب ، وطيلة أيام الحرب تمكنت من الهروب إلى الأمام مستنجداً بالماضي ، رغم إيماني العظيم بالمستقبل ، فلم تفارقني طيلة أيام الحرب صورة الجيوش العربية في شبه جزيرة إيبريا وجنوب بلاد الغال ، عزة النفس ، وصهيل الخيول ، وحضور العقل المنتصر في التاريخ .

ولأنني أملك القدرة أحياناً على المجازفة فإنني أستطيع الإعلان بأن هزيمتنا الجديدة مسألة موضوعية ، وأن نصرنا القادم أمر تاريخي ممكن الحصول ، متى أعددنا العدة اللازمة لمحاصرة تمزق ذاتنا ، وتحويل شقاء وعينا إلى شقاء خصب ، فنتمكن من تشخيص عللنا ونسمي الأشياء بأسمائها ، ونعلنها حرباً قاسية ضد ذواتنا ، أولا وضد كل الذين يقفون حجر عثرة أمام إرادتنا في التحرر ، فنبحث في سبك القوة خارج التناحر القطبي للهويات المتنافرة ، ونتعلم من عبر التاريخ بحساب لا يفرط في امتلاك مقدمات الحداثة ، حتى عندما تتناقض أولياتها مع مصالح الآخر ويعبث بها .

فمن حقنا أن نعلن حمايتنا لها في ضوء خصوصيتنا التاريخية ، لنتمكن من التشبع بها كمدخل تاريخي ضروري للرفع من كفاءة قدرتنا على المواجهة والصراع .

لا بد إذن من تحويل التمزق الحاصل في وعي الأمة إلى مناسبة لإعادة بناء العدة القومية اللازمة لتخطي هذا الإنكسار ، ولا يكون ذلك إلا بمزيد من التأكيد على أن كل قطر عربي لا يمكن أن يشكل بمفرده قوة

سياسية تذكر ، فعالم اليوم هو عالم التكتلات السياسية الكبرى ، وهذه بديهية نكررها في أدبياتنا ولا نعي بصورة تاريخية ورياضية مختلف أبعادها .

إن تعميق الوعي بهذه الحقيقة لا يتم إلا بواسطة الحوار العقلاني الديمقراطي ، الحوار الذي يكفل أكثر من غيره الإعتراف بالتمزق الحاصل في الذات ، والاعتراف بضرورة مواجهة الآخر بنفس الأساليب التي تتبع في صراعه المتواصل معنا .

إن معركتنا الحالية معركة مركبة وقد تطول أكثر مما نتصور ، ونحن نفترض أنها ستراكم سلبيات تاريخية وسياسية جديدة في واقعنا الحالي ، ومن الأفضل خوضها بسلاح النقد الضروري لكل مرحلة فاصلة ، ولكل فكر خلاق ، نقد الأنظمة العربية السائدة ، إعادة النظر في أطروحات حركات التحرر العربية من أجل ميثاق للعمل السياسي الديمقراطي يقر بتعاقدية السلطة ، ومراعاة حقوق المواطنين .

ولعل ما ذكرنا يدخل في إطار ثورة فكرية مطلوبة في حاضرنا العربي ، ثورة فكرية نعتقد أنها تُشكل التمهيد الضروري لبلوغ عتبة الحضور العربي الفاعل في التاريخ ، فهل ستشكل حرب الخليج فعلاً فصلاً أولياً في باب هذه الثورة ؟

المحور الثاني :
حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري

في مفهوم التغيير الحضاري العربي

د . حيدر إبراهيم

تُعَدُّ حرب الخليج وما واكبها من إحداث وما مهد لها ، من أهم لحظات الحاضر العربي الحاسمة التي تفصل بجلاء بين حقبة وأخرى ، والتي تمثل ــ سلباً أم إيجاباً ــ نقلة نوعية في تاريخ الأمة العربية يختلف فيها ما قبل ومنا بعد الحرب .· مع أن التاريخ عملية وسيرورة متواصلة ومتداخلة إلا أن بعض الأحداث تمثل قطيعة تتطلب تأسيساً جديداً لكثير من الثوابت . ورغم قصر الفترة زمنياً ولكنها طويلة وعميقة أحداثاً وتحولات وممكنات . لذلك نحن نعيش بالفعل تاريخاً عربياً جديداً وزمناً عربياً آخر له طعم الكارثة والأمل معاً . وذلك لأنه قد يكون جديداً في تعاقب الأوقات واللحظات حسب الزمن الفلكي ، ولكنه قديم ومتخلف ورجعي في واقعه ومحتواه ووعوده . وهنا الفرق بين جدة الوقت وحداثة التاريخ بمعنى التغيير الحضاري . فتعاقب الأحداث الجديدة الجسيمة لابد أن يشكل حركة نحو الأمام ، حداثة تفرض تجاوز كل أشكال التخلف والاغتراب والعجز .

يحايث العرب ــ بوجودهم المادي ــ عالماً معاصراً قوياً متقدماً تقنياً ، ويقفون معه ــ ظاهرياً ــ على أعتاب القرن الحادي والعشرين ولكنهم يرتدُّون فعلياً إلى عصر ملوك الطوائف سياسياً ، وإلى اقتصاد التبعية والخضوع الكامل بعد أن أضاعوا إحدى أندر فرص أو صدف التاريخ لتحقيق التنمية والتقدم والاستقلال الحقيقي . ومع حرب الخليج حققت الإمبريالية بدعم من الصهيونية والرجعية العربية أهم خلقات مشروعها للهيمنة وتجزئة الوطن العربي . وجاءت الحرب تتويجاً تعيساً لهجمات مستمرة ومنسقة على كل الجبهات استمرت منذ بداية هذا القرن . بدأت دبلوماسياً منذ المؤتمر اليهودي الأول في بال مروراً بوعد بلفور حتى قرار التقسيم عام 1948 . وأُكدت عسكرياً بحرب فلسطين والعدوان الثلاثي عام 1956 والعدوان الصهيوني في حرب حزيران/ يونيو 1967 مروراً بالاعتداءات والهجمات العسكرية منذ غزو لبنان 1982 وعلى العراق وليبيا وتونس وصولاً إلى الحرب الشاملة ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة في مطلع هذا العام . واقتصادياً تواصل نهب الثروات العربية من القطن والموارد الزراعية الخام وحتى السيطرة على النفط إنتاجاً وتوزيعاً وتصنيعاً مع الاعتماد المتزايد على الآخر في الغذاء والسلاح والتكنولوجيا والمعرفة . وسياسياً دعم أنظمة دكتاتورية قمعية تنتمي للعصور الوسطى وتتناقض مع كل شعارات وادعاءات « العالم الحر » عن الحرية والمساواة والعدالة . وهكذا تمّ تهيئة المسرح بصورة دؤوبة وممنهجة انتهت بملابسات وظروف حرب الخليج بهدف الدخول في معركة حاسمة مع قوى الوحدة والتقدم والديمقراطية . وما نزاع العراق والكويت إلا أداة ووسيلة لغاية أبعد هي إدخال الوطن العربي إلى استعمار جديد مدعوم صراحة

بقوى عربيـة ومدفوع التكـاليف المادية والبشرية من قبل العرب أنفسهم . هذه أعلى مراحل الاستعمار الحديث وأكثرها مفارقة ، تمت في عصر الإنفراد الأمريكي وفي عالم القطب الواحد .

قد نردد القول الشائع أننا قد خسرنا معركة ولكن لم نخسر الحرب كعزاء للنفس أو قناعة حقيقية متفـائلة تؤمن بالغد الأفضـل . المهم أن العرب يواجهون تحدياً عظيماً ، وبقدر ونوع الاستجابة يكون المستقبل . ومثل هذه التحديات قد توقظ الوعي بضرورة التغيير أو قد توصل إلى يأس يؤدي إلى الغيبوبة والانتحار النهضوي بالهروب إلى الماضي والخيال ومخاصمة الواقع . وأول شروط الوعي الفهم الصحيح لما حدث ثم البحث جدلياً عن إيجابيات الحدث مهما كان حجم الضرر والخسارة . رغم البداهة والسهولة الظـاهرة في تحقيق هذين الشرطين نظرياً ولكنهما متعسران عملياً وواقعياً . فالفهم الصحيح أو الخروج بالعبرة التي تقود نحو الأحسن يحيط به العديد من الظلال الإيديولوجية والعاطفية والذاتية . ونبدأ بتساؤل أولي : ألم يهدم كل هذا القصف التآمري ـــ ضمن تدميره ـــ الكلمات والمفاهيم والآراء والمواقف القديمة ؟ هل نستطيع أن نردد نفس النصوص والتعاويذ الثورية والقومية التي كررناها طوال أكثر من ثلاثة عقود ؟ الذي جرى منذ الثاني من أغسطس (آب) الماضي يطالبنا بلغة جديدة وتفكير جديد وممارسة جديدة لأننا ولجنا في تاريخ وزمن آخر ـــ كما أسلفنا ـــ ونخطىء أساساً لو أعدنا إنتاج ما قيل مراراً والذي أوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم .

يستحيل الحديث عن التغيير الحضاري دون التاريخ ووعي التاريخ والواقع لأن المستقبل والتغيير يبدأ من **هنا والآن** أي المجتمع العربي الحاضر المحدد الزمان والمكان . ولكن من أهم معوقات التغيير الحضاري في الوطن العربي أننا نحمل على ظهرنا تاريخاً مثقوباً ومعكوساً ، أعني بالتاريخ المثقوب أن الخبرات لا تتجمع ولا تتراكم ولذلك يبدو التاريخ وكأنه يتكرر ويعيد نفسـه في شكل المأسـاة وغباء الخبرة والوعي . وتاريخ معكوس لأنه حتى عندما تتراكم الخبرات والتجارب فهي تفهم عكس مضامينها ومراميها الحقيقية ، وقد نحاول تحقيق مثل عليا ونبيلة في التاريخ بوسائل وأدوات مضادة لتلك المثل أو العكس توصلنا وسائل جيدة إلى وسائل أخرى رديئة وتحقق أهداف سيئة أيضاً[1] فهو تاريخ يتراجع ويوظف بصورة سيئة . في منتصف الخمسينـات كانت المظاهرات العربية تهتف ضد مشروع أيزنهاور « لملء الفراغ » في الشرق الأوسط ، واليوم تعرض مجلة « نيوزيوك » صورة لمواطن عربي يقبل العلم الأمريكي دليلاً على امتنانه لدور الولايات المتحدة في حرب الخليج . والأمثلة عديدة أهمها محاولات تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني بعد عام 1977 . كل هذا يظهرنا كأمة بدون ذاكرة ولا تاريخ لانعدام الثوابت في وجودها ورؤيتها للعالم .

هنالك ثوابت أو أهداف استراتيجية يتجه نحوها المجتمع العربي المتغير والناهض ، وقد يتغير التكتيك وطرائق الوصول إليها ، ولكنها تبقى في أفق المستقبل . وكما أن الذاكرة ضرورية كذلك الأمل الذي يكمل معنى التاريخ ويجعله حركة هادفة ومقصودة وليس مجرد ذرات زمنية تصعد وتهبط بلا معنى أو هدف . لذلك علينا أن نفرق بين سقوط شعارات ومبادىء وبين سقوط من حملوا أو رددوا تلك الشعارات والمبادىء . فالمطالبة بالوحدة والحرية والإشـتراكية لم تفشـل لأنها أصلاً لم تجرب ، ولكن فشل المثقفون والمفكرون والسـاسة والقادة الذين تبنوا تلك الأفكار واحتكروها دون أن يكونوا مخلصين وصادقين في الدفاع عنها

وتحقيقها في الواقع . واليوم حين يتردد الحديث عن إعادة البناء يجب ألا يكون المقصود الطرق والمصافي والأسواق فقط ، ولكن إعادة بناء الإنسان العربي بتأكيد ثوابت في تاريخه الشخصي والجماعي وفي نفس الوقت تجديد الأفكار والسلوك والممارسة والشعور لتخدم تلك الغايات والأهداف النهائية .

يتخذ مفهوم التغيير الحضاري العربي إسماً ومحتوى جديداً عندما تكون التحديات أعظم والأزمة أكثر إحكاماً . نحبذ مفهوم التحرير بالمعنى الشامل والمتعدد ، يتضمن التحرير الاقتصادي والذي يعني التنمية المستقلة المنتجة والعادلة التوزيع ، والتحرير السياسي الذي يشمل المشاركة الشعبية وضمان حقوق الإنسان في التعبير والعقيدة والتنظيم والعمل والحركة والتحرير الثقافي والفكري الذي يضمن حرية الإبداع والانفتاح على كل الثقافات دون حساسية أو عقد ، واحترام الثقافات المحلية وتشجيعها في إطار الوحدة والتنوع . والتحرير الاجتماعي الذي يهتم بوضعية المرأة والأقليات الإثنية والهامشيين . كل هذا عملية واحدة مركبة تحرر وتبني الإنسان العربي . ويرتبط مفهوم التحرير بفكرة محورية يسميها المفكر اللاتيني أمريكي باولو فريري : الوعينة Conscientization وهي ترجع إلى العملية التي تكون الجماهير فيها ليست مجرد متلقين بل ذوات عارفة تحقق إدراكاً عميقاً بالحقيقة الإجتماعية الثقافية التي تشكل حياتهما وتكون لها القدرة على تغيير تلك الحقيقة . هذه هي الفكرة الغائبة عندنا نحن العرب حين نواجه مفهوم التغيير الحضاري العربي . لأننا لا نتناول القوى التي تقوم بالتغيير إلا بالتجريد والوعظ وأصبحت كلمة الجماهير مفهوماً غامضاً وأحياناً مثيراً للسخرية لدى القوى المضادة واليائسة .

في حرب الخليج كان التعويل كبيراً على دور الجماهير كعنصر ترجيح في معركة غير متكافئة تقنياً وتنظيمياً ومادياً . وكان الرهان على « الشارع العربي » و « الشعب الذي لا يرحم الخونة » و « الجماهير المؤمنة » يعكس نظرة خيالية ومتعالية ومنافقة . وذلك لأن هذه الجماهير هي التي نفسها غيبت وهمشت وقمعت طوال السنين السابقة فكيف لها أن تنهض وتثور وقد حرمت حق الوعي والتنظيم والتعبير حتى فقدت الثقة في نفسها وقدراتها . وأصبحت الجماهير في عين السلطة والقيادات الحاكمة كتلة صماء واحدة تعادل حسابياً 99,9 ٪ . وما زال المثقفون والسادة المنظرون يتعاملون مع الجماهير بأسلوب التحكم عن بعد أو تعبئة الـ Remote control أو تحريك وتعبئة الجماهير دون الاحتكاك بها ومعايشتها والولوج إلى حياتها ومعاناتها . يصعب التغيير الحضاري مع تغييب الجماهير كأداة وهدف لهذا التغيير . في الوقت الحاضر تسود ظاهرة تهميش وتجهيل الجماهير والحديث نيابة عنها ، ثم إدانتها في أوقات الأزمات لأنها لم تساند أو تتحرك . فالجماهير المهملة والمهمشة لا يمكن استدعاءها فقط عند الضرورة أو تحريكها فعلياً من بعد ، يسبق ذلك عملية استنهاض مستمرة بحيث تكون الجماهير قادرة عند الحاجة على الوقوف والنضال . وهذه العملية مشروطة بديمقراطية ومشاركة حقيقية بعد إزالة كل العوائق المادية والروحية المعطلة لطاقات الشعب مثل الأمية والفقر والعزلة . والدرس التاريخي الهام الذي يجب أن ننطلق منه بعد تجارب امتدت منذ بداية الخمسينات هو استحالة التغيير الفوقي والمفروض .

هنا يبرز السؤال المنطقي كيف يمكن أن يأتي التغيير من تحت ، من القاعدة ؟ ويبرز دور القيادة أو الزعامة أو المثقفين العضويين لأن أي حركة تغيير أو حركة ثورية في المجتمع (وليس في السياسة فقط)

تحتاج إلى نظرية أو رؤية ثورية أو تغييرية وهذه غالباً ما تجسدها وتحملها مجموعة قائدة ومتقدمة . وهذا وضع عادي وطبيعي في العلاقات الاجتماعية وبين الجماعات الصغيرة والكبيرة أي وجود قيادة في الأوضاع المستقرة أو وجود قيادة طليعة في حالة الثورة والتغيير والحركة . فهذا ليس وضعاً صفوياً أو تطوراً فوقياً ، ولكن المطلوب أن تكون هذه القيادة أو الزعامة أو الصفوة معبرة حقيقية في قولها وفعلها ــ وهذا هو المهم ــ عن الجماهير . ومقتل أي تغيير أو ثورة هو هذا الفصل بين القول والفعل أو النظرية والممارسة . ويتحمل المثقفون العرب سواء كانوا وعاظاً للسلطان أو متجولين على جسور الفجوة بين المثقف والأمير أو مجرد تكنوقراطيين أو تقدميين ــ مسؤولية الهزائم المتكررة . قد تختلف هذه المسؤولية في حجمها وشكلها ولكن الكل ساهم بقدر ما . البعض بالتواطؤ والمشاركة المباشرة وآخرون أوصلوا الوطن العربي إلى نفس النتيجة بسبب النظرة الرومانسية المبالغة في دور الجماهير المحرومة من قوة الوعي والتنظيم وأوصلهم ذلك إلى اليأس والتشكيكية والتخلي المتواتر عن قناعات « فترة الشباب » والهروب من ماض متعب الآن .

ليس القصد التقليل أو التضخيم من دور المثقفين العرب كفئة تقدمت ــ بحكم وضعيتها في تطور المجتمع العربي ــ على الإضطلاع بمهمة التغيير لغياب أي قوى اجتماعية أخرى قادرة على القيام بمتطلبات مرحلة التحرر الوطني وما بعدها . للمثقفين دور أساسي في تشكيل الواقع الراهن للوطن العربي وسيظلون مؤثرين لفترة قادمة لأنهم رسخوا مصالح سياسية وفكرية واقتصادية تجعل منهم قوة اجتماعية فعالة مع استبدال الأقنعة . كانوا قادة وطنيين في معركة الاستقلال السياسي ، وبعد ذلك احتموا بالعسكر قاصدين استعجال التغيير وضمان اطلاق يدهم ــ بمفردهم أو كشركاء ــ في تنفيذ مشاريعهم وتصوراتهم . ورغم حديثهم عن الديمقراطية فقد وجدوا أنفسهم في علاقة حب /كراهية مع الدكتاتوريات العسكرية والتي اخترعوا لها التسميات مثل الديمقراطيين الثوريين أو الضباط الأحرار أو الضباط الوحدويين . وبتزاوج احتكار المعرفة ــ بغض النظر عن عمقها فقد أصبحت قوة ــ مع السلطة السياسية ، تمكن المثقفون كصفوة مهنية وإدارية وفكرية ــ من التخطيط والتنفيذ طوال العقود السابقة لذلك فالمشروع « الحضاري » المنحدر الذي نعيشه الآن هو من صنعهم فكراً وإنجازاً .

تواجه أي عملية للتغير الحضاري العربية عقبة رئيسية بسبب استمرار قيادة تلك الفئة صارت تستحوذ على فائض الإنتاج لأن الإدارة والموظفين هي الصناعة الكبرى في المجتمعات النامية ــ كما يقولون . وتبدأ هذه الفئة في الاستحواذ على الفائض والامتيازات منذ فترات مبكرة في عمر افرادها ترجع إلى التعليم المجاني والبعثات والدورات والمرتبات المالية دون إنتاج وتسهيلات الوظيفة من قروض وتمليك وشراء بالتقسيط ثم يأتي استغلال النفوذ وما يتبعه من فساد وعلاقات بالتجار والصناعيين والسوق عموما . كل هذا الصعود تم على حساب كدح الفلاحين والمنتجين في مجتمعاتنا الفقيرة وكرشوة في المجتمعات الفنية .

أما بالنسبة للصفوة التي تدعي ارتباطها بالفكر والمعرفة الذهنية الصافية أي من غير التكنوقراط ، فقد كشفتها حرب الخليج حين عجزت عن التحليل الصحيح مع مفاجأة البداية كما لم تقدر جيداً أثر التدخل الأجنبي يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الأقلام انحازت لرأي معين لأسباب ليس من بينها الفكر . ومع ذلك كان الطلب عليها كبيراً في أجهزة الأعلام للتعليق على الأحداث مما يؤكد استمرار أهميتهم في التأثير على

الجمهور ومتخذي القرار . والأهم في الأمر هو أن الجماهير سبقت المثقفين الذين حاولوا اللحاق بها بعد أن عبرت عن نفسها عضوياً لم يقم المثقفون بتأطير الشارع العربي وتحويله إلى قوة تغييرية أو حتى رافضة للأمر الواقع . وتركت الجماهير لفورة عاطفية وخطابية قادتها الجماعات الدينية وانتهت سريعاً وعادت الجماهير إلى التيه أو الإنسحاب والبحث عن الأحسن في عالم آخر .

في بحث الطريق إلى وعي التغيير الحضاري العربي يصعب إهمال دور المثقفين العرب بسبب عدم تبلور طبقات اجتماعية أساسية تملك القدرة المادية وغير المادية لإحداث التغيير الحضاري كما فعلت البورجوازية الأوربية .. وتحتفظ الأفكار والإيديولوجيا بقوة هائلة على التأثير تعادل أحياناً أثر البنى الاجتماعية ــ الاقتصادية في فرض التغيير الحضاري . لذلك يصبح من الضروري الانطلاق من فكر نقدي تحريري ــ بالمعنى السابق ــ فقد ظهر فكر تقدمي تغييري غلبت عليه السياسة في الستينات . اعقب ذلك فكر تنموي عربي رفع من قيمة الاقتصادي أو التقني وساد خلال السبعينات . بعد ذلك ظهرت الشعارات الكبرى التي تتحدث عن النهضة والمشروع الحضاري والمستقبليات ، ولكنه توجه عملي (براعتاتي) قائم على إيديولوجيا تنفي الحاجة إلى إيديولوجيا بسبب التوفيقية والدعوة إلى الواقعية . واتسمت هذه الحقبة الأخيرة بتوظيف الدين سياسياً حتى فقد كثيراً من روحانيته وتغلب الدين السياسي على الدين الديني الذي يعني بمكارم الأخلاق والسلوك وتجويد العبادة بقصد تكامل الشخصية وصفاء الروح وبالتالي يظهر مواطنون هم بناة مجتمع صالح قادم . ظهر عوضاً عن ذلك التعصب والظلامية وتعميق الخلافات الطائفية بين المواطنين . نجحت القوى المحافظة التي سادت في الثمانينات في تضبيع معنى تقسيم العرب إلى تقدميين ورجعيين ، وسخرت من ذلك واعتبرته مجرد وهم في بعض الرؤوس . كما أنها أعطت قيمة مزيفة للتكتلات الأقليمية داخل الوطن العربي بدعوى أنها خطوة ضرورية نحو الوحدة الكبرى .

نواجه الآن حقبة التسعينات التي تتميز بالهيمنة الأمريكية الشاملة والتي كان أول ضحاياها هم العرب . فقد تم التغيير أو التفكيك في المعسكر الشرقي بطريقة ناعمة وسلمية ، عكس ما فعلت أمريكا في حرب الخليج بإشعال الحرب الأهلية العربية وتنظيم التدخل العسكري الأجنبي تحت غطاء الشرعية الدولية . نحن أول ضحايا ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ونواجه أول اختبار أو بالأصح وضعنا في معمل هذه التجربة كفئران بشرية وهذا يعكس نظرة الآخر لنا . ونعيد مرة أخرى نظرية التحدي والاستجابة ، فالتحدي عظيم مصيري ولكن النتيجة ليست دائماً وقفاً على العوامل الموضوعية الخارجية بل على العامل الذاتي أي طريقة الاستجابة هي المحددة ومن هنا تستوجب المرحلة فكراً وحركة في مستوى المواجهة والصراع كفكر التحرير الذي لا يهادن ويمسك بجذر مشكلة التخلف والتجزئة ويؤمن بقدرات الجماهير ويعمل على أن تكون هذه القدرات الكامنة طاقات فعلية .

أي وعي للتغير الحضاري العربي أو فكر التحرير يبدأ بتحديد العوائق أو ما نسميه في لغة العمل السياسي الأعداء الحقيقيين لتطور الوطن العربي والأمة العربية . وهنا لا بد من اللغة الجديدة والفكر الجديد والسلوك أو الممارسة الجديدة . وقد لا تكون اللغة جديدة تماماً فقد نسينا بعضها أو صرنا نتعامل معه بخجل . فقبل أن يسود شعار مثل « الأمن القومي العربي » علينا أن نؤكد على شعار الوحدة العربية ذات

المضمون الديمقراطي ـــ التقدمي . كذلك الأعداء الحقيقيون لتطور الوطن العربي هم الأمبريالية والصهيونية والرجعية العربية وهذه ليست كليشيهات أو كلمات فارغة فقد ظهرت هذه « الصفات » كوجود واقعي في حرب الخليج وتوزعت الأدوار جيداً وما زالت هذه القوى تتعاون وتنسِّق وترسم للأمة العربية غدا متخلفاً وتابعاً . وهكذا مع تحديد السالب أي الأعداء نشرع في تحديد وبناء الذات مقابل الأخر ، وهذه ثنائيات جديدة ليست مطابقة لثنائيات أخذت كثيراً من التفكير والجهد خلال السنوات السابقة مثل الإسلام/ العروبة/ أو الأصالة/ والمعاصرة أو الوحدة/ التجزئة .

في الفكر الجديد لا تجدي مناقشة المقابلات السابقة لأن واقعاً جديداً أفرز إشكاليات نظرية وفكرية مختلفة تماماً . فالنقاش ليس حول الإسلام والعروبة أو الدين والعلمانية ولكن حول أي دين أو إسلام ؟ هل إسلام يزيد أمْ الحسين أو هل إسلام يقف مع أو ضد الأعداء الحقيقين لهذه الأمة . والوحدة مقابل التجزئة لأي أهداف الوحدة والتسليح والأمن وضد من ستوجّه هذه الوحدة والتجمعات والمحاور ؟ فقد صرنا أمتين وعربين ووقف العرب في خندقين متعاديين خلال حرب الخليج . وذلك على مستوى الدول وليس الطوائف أو الأحزاب فقط . هذا مظهر آخر لقطيعة بين تاريخ ما قبل وما بعد حرب الخليج . السؤال الملقى أمام كل هذه الثنائيات والأفكار سيتركز حول النتيجة : هل سيقود لمزيد من التحرير أو يكرس التخلف والتبعية ؟

تنسحب التســاؤلات وإعادة التوقف على جوانب أخرى وهي وسـائل وأدوات التغيير الحضـاري العربي . فقد أعطت قيمة عالية للتعليم والتكنولوجيا والمؤسسات الحديثة عموماً ولكنها تحولت إلى أدوات تكريس للتخـلف أو تحديث التبعية . كما أدى الارتباط بالسوق العالمي إلى نمو هائل في بعض المجالات الاقتصـادية والمالية وفي نفس الوقت نتج عنه تفقير هائل لفئات عريضـة . وعلينا أن نفرق بين أشكال التحديث والنمو من جهـة والتحرير أو حتى التنميـة الشـاملة . ففي الأول يكون التعـليم مثـلاً سبباً في انقسامات اجتماعية وتفاوت طبقي جديد بصعود فئات اجتماعية السلم الاجتماعي بواسطة التعليم والمصاهرة والفساد الإداري الناتج عن التعقيد البيروقراطي . أما التكنولوجيا فهي ليست مجرد آلات محايدة ولكن دورها يعتمد على من يسيطر عليها وكيف يوظفها .

لو أردنا لكل هذه الوسـائل أن تقود إلى التغيير الحضـاري علينا أن نبدأ من فعالية وجدوى هذه الأدوات بحيث تسهم في تحرير الجماهير من خلال رفع مستوى معيشتها وإيقاظ وعيها وتمليكها مصيرها . فالتعليم التقني غير المبدع أو التعليم البنكي مقابل التعليم النقدي أو الإبداعي يقود إلى أمية من نوع آخر وإلى البطالة بأشكالها ولا يقدم الإمكانية لاكتساب مهنة ولا حكمة .

وتكنولوجيا الاستهلاك والترفيه والمكانة الاجتماعية والمظهرية تعني مزيداً من التبعية الاقتصادية والتقنية والتخلف المعصرن . شروط فعالية ونجاعة هذه الأدوات تكمن في انتشار الديمقراطية والعقلانية ، والعكس قد يصعب في بعض أشكال التطور الاقتصادي ـــ الاجتماعي أي الانتظار حتى تغير هذه الأدوات ـــ كما توجد ـــ الواقع والعقل دون ثورة فكرية مصاحبة أو سابقة له .

في الختام نتســاءل ألم نقل مثل هذا الحديث كثيراً ؟ فأين اللغة الجديدة والفكر الجديد والسـلوك

الجديد ؟ ألم نكرر الحديث نفسه « يجب » و« ينبغي » و« من الضروري » ؟ الجدة في بعض الفترات التاريخية قد تكون في التأكيد على البديهيات والمسكوتات والمنسيات عمداًأو تقية . التغيير الحضاري العربي لن يتم خارج تحقيق شعارات ما زالت صالحة وملحة ، هي الوحدة والديمقراطية أو الحرية والاشتراكية . أما الذي لم يعد صالحاً وقادراً فهو حامل هذه الشعارات ومدعي تحقيقها واقعياً . لذلك أي تغيير حضاري يبدأ من نقد ذاتي جاد وصادق بين التقدميين والوحدويين والديمقراطيين من مفكرين ومثقفين وسياسيين . لقد مارسنا مثل هذا النقد أكثر من مرة ولكنه نقد « المدح فيما يشبه الذم » كما يقال في دروس البلاغة . كما أن المثقفين بحكم امتلاكهم للمعرفة واللغة أكثر الناس قدرة على إخفاء مشاعرهم وأفكارهم الأصلية ، وقادرون على أن يقولوا ما لا يفعلون ويمتازون بسؤطوية ماهرة . يبحث هنا النقد الذاتي عن الكيفية التي يتم بها تحويل أجمل وأنبل الشعارات والمثل العليا إلى كوابيس وتاريخ محز خلال السنوات الثلاثين السابقة . وفي نفس الوقت كيف نستطيع أن نحول الأفكار والشعارات إلى ممارسة وسلوك وتصرفات وأفعال يومية . يعني باختصار لا نريد أن نقرأ أو نسمع تلك الأفكار الرائعة التي لن نستطيع أن نضيف لها شيئاً في الوقت الحالي ، ولكن نريد أن نرى ونشاهد تلك الأفكار تمشي وتتحرك أمامنا مجسدة في رموز مشخصة وفي سياسات عملية تسقطه وفي مثقفين ملتزمين حقيقة .

حرب الخليج ، ووعي التغيير الحضاري

د . نديم البيطار

كنت أتجه في البداية إلى اختيار جانب آني (Actuel) يشغل حالياً وبشكل مباشر انتباهنا ولكنني بعد التفكير قليلاً في الأمر قررت أن أعالج جانباً غير مباشر بعيد المدى ، وذلك لسببين :

1 ــ الأول هو أن البحوث الأخرى ستتعرض على الأرجح لهذه الجوانب والمشاغل الحالية المباشرة فتعالجها في ضوء ما نعيشه من هموم ومشاكل تترتب عليها .

2 ــ الثاني هو أنني أعتقد أن كل ندوة حول موضوعات مهمة جدية كموضوع هذه الندوة يجب أن تقدم بعض البحوث ، أو على الأقل بحثاً يعالج الموضوع من زاوية تاريخية عامة ، أو بدقة أكبر من زاوية فلسفية اجتماعية عامة تحاول أن تحدد ما يؤول إليه الموضوع ككل ، أو في أحد جوانبه الأساسية في ضوء ما يمكن لحركة التاريخ نفسها أن تقول لنا حوله في المدى البعيد ، أي في ضوء مصير مرحلة تاريخية بكاملها ، نظام سياسي أو حضاري ككل . اتجاهات كهذه باستمرار على صنع التاريخ في أطواره المختلفة ، والفكر الاجتماعي السياسي العلمي مدعو إلى التوقف عندها وتحليلها ، لأنها ضرورية في إدراك القضايا والمشاغل المباشرة التي تواجهنا ، سواءاً كانت صغيرة أو كبيرة ولأنها من ناحية أخرى ــ في قناعتي على الأقل كباحث اجتماعي ــ تمثل أروع جانب في دراسة التحول الاجتماعي السياسي أو الحضاري .

الجانب الذي اخترته ، من هذه الزاوية ، لهذا البحث كان بالتالي موضوع انحطاط النظام الأميركي وما قد يترتب عليه من نتائج بعيدة على العلاقات الأميريكية الأوربية أو الأوربية العربية .

قضية الانحطاط الحضاري الذي يعيشه حالياً النظام الأميركي أصبحت قضية تشغل كثيرين من علماء الفكر الاجتماعي السياسي في الولايات المتحدة ، وقد صدرت حولها مجموعة جيدة من الكتب التي تعالجها بشكل أساسي أو جانبي . هذا موضوع معقد ومتشعب الجوانب ولا يمكن بأي شكل كان معالجته بشكل واف في مجال كمجال هذا البحث . ولكن من الممكن القول أن هذا الانحطاط يعني فيما يعنيه ، تقلص فاعلية النظام أو المجتمع المصاب به تقلصاً أساسياً عاماً ، فيعجز عن معالجة المشاكل والتحديات الأساسية التي تواجهه ، ويكشف بالتالي عن تناقضات لا يمكن له التغلب عليها . هذا يعني أن القول بهذا الانحطاط يجب ، كي يكون موضوعياً أو علمياً ، أن يدلل على وجود هذا النوع من التناقضات . الملاحظات أو بالأحرى الوقائع التالية تحاول بالضبط الإشارة الموضوعية إلى هذه الغاية . أقول الإشارة وليس التدليل لأن الأخير يخرج تماماً عن إطار بحث كهذا . هنا تجدر الإشارة مقدماً بأن هذه الوقائع التي

نذكرها هي من النوع الذي لا تنكره بل تثبته الدراسات التي ظهرت حول الموضوع في أميركا .

هذه الوقائع قد لا تقول شيئاً مهماً إن نحن نظرنا إليها على انفراد ، واقعة ، ولأن قيمتها في التدليل على هذا الانحطاط من الزاوية التي ذكرناها تكمن فيها ككل . عندما ننظر إليها في كليتها (Totalite) فقط نستطيع أن نكشف عن مغزاها كمؤشر لهذا الانحطاط .

الواقعة الأولى الأساسية التي يجب التنبيه إليها كأساس لما يلي هي أن إيديولوجية النظام الأميركي ــ أي نظام سياسي اجتماعي أو حضاري ــ تتميز بحياة خاصة تنتقل فيها من الولادة إلى الموت ، أن هذه الحياة تتبع جدلية موضوعية تفرض عليها هذه الدورة ، أن الإيديولوجية تستنزفه بالتالي إمكاناتها وطاقاتها في منجزاتها ، وتخلق في هذه المنجزات نفسها القوى التي تقتلها . كل إيديولوجية تخلق ، بكلمة أخرى ، بذور زوالها في مجرى ترجمة ذاتها إلى الواقع ، النقيضي الذي يعني موتها ، لهذا أشرت في كتاب « الإيديولوجية الانقلابية » أن من الممكن تحديد التاريخ كحركة تتشكل من دورات إيديولوجية . التاريخ شاهد إيديولوجيات ميتافيزيقية وعلمانية كثيرة تكاملت وانتهت دورتها التاريخية (أو هي في مرحلة الانتهاء ، وخصوصاً في العصر الحديث) ، ويمكن لنا المقارنة بينها والكشف عن القوانين أو العلاقات الانتظامية (regularitees) العامة التي تتكون منها تلك الجدلية الموضوعية التي أشرنا إليها .

المجال لايتسع طبعاً هنا وإن بالتلحيم البعيد البعيد ، إلى قوانين أو علاقات النظامية من هذا النوع ولكن من الممكن التمثيل على ذلك بالقول أن حركة التاريخ تفرز في مجراها قوى اجتماعية وحضارية جديدة تعجز هذه الإيديولوجيات عن تمثلها واستيعابها أو كما قلنا سابقاً قضايا ومشاكل جديدة لا قبل لها بحلها بشكل حاسم أو فعال . هذه القضايا والمشاكل تتحول عندئذ إلى تناقضات وتحديات تفجر ، مع الوقت ، الإيديولوجية والنظام الذي يمثلها ، عندما تقارب الإيديولوجية نهاية دورتها هذه ، تتفكك وحدة المجتمع ، تبرز القضايا والمشاكل بشكل مبعثر وكأنها مستقلة عن بعضها البعض الآخر تتمزق وتتبعثر حتى وحدة الذات الفردية نفسها وتتحول إلى لحظات تاريخية مستقلة منفصلة ، عندئذ يحدث فراغ ، أو مرحلة انتقالية يتم في نهاية الانتقال إلى إيديولوجية جديدة تنظم ذاتها في نظام جديد ، أو يمكن القول بعبارة أخرى ، أن الإيديولوجية تدخل ، بعد طور أول نشيط ديناميكي حي ، طوراً استاتياً يتحول إلى حالة ركود وجمود . ولكن التاريخ حركة ديناميكية دائمة ، وهذا يعني تناقضاً جذرياً بين تلك الاستاتية وهذه الديناميكية تناقضاً يتحول إلى اصطدام ثم صراع ينهي حياة الإيديولوجية على الأقل كقوة فاعلة في التاريخ .

الوقائع التالية قد لا تشكل دليلاً كاف ، ولكنها كافية ولا شك كتمثيل على الوجهة التي يجب ، من هذه الزاوية ، متابعتها في الكشف عن هذا الدليل .

I ــ « سقوط » البنية الاقتصادية :

1 ــ في بداية الثمانينات كانت الولايات المتحدة أكبر دولة ــ دائنة في العالم ، ولكنها أصبحت الآن أكبر دولة ــ مديونة في العالم . دفع الفائدة على هذا الدين الهائل سيستمر في القرن الواحد والعشرين ، ويعني فيما يعنيه ، تخفيض كمية المال الذي يمكن استثماره في الولايات المتحدة نفسها ، توظيف مالي منخفض في المصانع ، في التقنية ، في البحث العلمي ، في المدارس والجامعات ، في مواصلات النقل ،

الخ .... هذا يعني انخفاضاً في مستوى الحياة .

2 ــ نوعية الحياة كانت تزداد تحسناً باستمرار طيلة ثلاثة عقود ونيف بعد الحرب العالمية الثانية . هذا التقدم كان ثابتاً ومستمراً رغم حدوث عوامل سلبية ، كفترات ركود اقتصادي ، وغيرها كالإضرابات الكبيرة ، مثلاً الأميركيون كانوا يعيشون أحسن ويؤمنون أن حياة أولادهم ستكون أحسن من حياتهم . ولكن ابتداءاً من عام 1989 ابتدأ هذا التفاؤل بالمستقبل ينهار ، بعض الدراسات كشفت أن هناك 100/40 فقط يعتقدون أن أولادهم سيكونوا في حالة أحسن من حالتهم . عدد الذين كانوا يرون أن مستوى الحياة الأميركية أخذ بالسقوط كان يزيد على عدد الذين كانوا يرون أنه لا يزال يرتفع .

3 ــ منذ عشر سنوات فقط كانت الشركات العشرة الأولى في صناعة نصف ــ الموصلات (Semi Conducteur) التي ترتبط بها صناعة الكومبيوترز ، الألكترنيك ، والمواصلات المسافية (te'le' communication) هذه الشركات كلها أميركية . هذه القيادة انتقلت الآن إلى اليابان وهي تثابر الآن على توسيع نطاق تقدمها مع الوقت ، أميركا لا تزال تخسر مواقعها الاقتصادية المتفوقة سابقاً ، واحداً بعد الآخر .

لقد أصبح من غير الممكن مثلاً شراء منتوجات إلكترونية استهلاكية من تصميم (Dessein) وصنع الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من أن أميركا كانت رائدة في صنع الكومبيوترز ، فإن معظم العناصر التي تتركب منها وجميع النيش (أو الرقاقات : ctiys frogments) أصبحت في يد غيرها وخصوصاً اليابان حتى شركات السيارات الأميركية أصبحت غالباً ما تستخدم الآن إلكترونيات من صنع اليابان في أحسن ما تصنع من سيارات .

4 ــ اليابان هي الدولة الصناعية الأولى في توظيف المال وليس أميركا . إنها صرفت 549 مليار دولار عام 1989 لخلق مصانع وتجهيزات جديدة (équipements) بينا أميركا صرفت 513 ملياراً . هذه هي المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية تتقدم فيها دولة صناعية أخرى على أميركا في هذا المجال .

5 ــ على الرغم من إنتاجية قوية وصادرات قياسية (records) بلغ العجز التجاري الأميركي أكثر من مائة مليار دولار العام الماضي ، بينا سجلت اليابان وألمانيا فائضاً مشتركاً بلغ 135 مليار دولاراً .

6 ــ هناك 35 مليون من الفقراء في أميركا أي واحد من سبعة تقريباً ، من الذين لا يشكلون جزءاً من العاطلين عن العمل . بين هؤلاء يوجد كل يوم ما يقدر به 12 مليوناً من الجياع . هناك بالإضافة إلى ذلك ما يقدر بثلاثة ملايين من المشردين دون مسكن ، دون مأوى يعيشون في الشوارع ، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء أي نظام يترك عشرات الملايين من مواطنيه في أوضاع كهذه رغم أنه قادر ، من حيث الإمكانات المادية ، على معالجتها ، ويكرس الجشع والاختلاس المالي ، ويستهلك موارد لا بديل لها دون أية فكرة حول المستقبل ، لا يستطيع أن يزعم لنفسه مستوى إنسانياً صحيحاً ، ولكن أهم من ذلك بالنسبة لموضوعنا هو أن نظاماً كهذا يكون في حالة سقوط لأن الأمن القومي يرتبط بالإمكانات والموارد الإنسانية ــ التي يهملها هذا النظام ــ أكثر بكثير من ارتباطه بأكوام الأسلحة (Stocks de Reserx) التي يركز أولاً موارده عليها .

نورمن كوزينز (norman Cousims) ، الناقد الاجتماعي المعروف ، يكتب بعد نقد شديد للساسة الأميركيين الذين يركزون على الأسلحة وصناعة الأسلحة ، ويهملون الأبعاد الاجتماعية والإنسانية التي ترتبط بها قيمة أميركا ويعتمد عليها مركزها ، « بأنه يجب أن يكون هناك عدد كاف من أعضاء الكونغرس من الذين يشعرون بخجل كبير من الانحطاط الذي أصاب قدر أميركا والاعتزاز بتاريخها فيعملون على نقل المصاريف العسكرية إلى مشاريع تخدم الأمن القومي الحقيقي ، أي خير الإنسان الأميركي ... » .

الخطأ الذي يقع فيه كوزينز هو ــ كما سنرى فيما بعد ــ اعتقاده بوجود هؤلاء الأعضاء في الكونغرس فلا يدرك أن عضوية الكونغرس تعني أساساً أو بالنسبة للأكثرية الساحقة منهم عدم القدرة على الشعور بالخجل أو الحرج من أي شيء يخدم مصالحهم الانتخابية .

هنا تجدر الإشارة كتمثيل عابر ورمزي لهذا التناقض الذي يشير إليه كوزينز ، حالة الطرقات المخزنة في أميركا ، المعلقة (Pucia Mouat) مثلاً ، تكتب أثناء تنبيه شديد لهذه الحالة « بأن شبكة الطرقات أصبحت في حالة يرثى لها في كثير من أجزاءها وفي الكثير من المناطق ... وزير المواصلات في الحكومة الحالية قال منذ مدة أن إصلاح الجسور فقط في هذه الشبكة يحتاج إلى خمسة وسبعين مليار دولار » .

ومعلق آخر ، (Art corey) يذكر قصة جسر بسيط عادي في منطقة من أغنى مناطق أميركا ترك على حاله إلى أن أصبح في حالة تفسخ خطرة ، فأمرت حكومة الولاية بإقفاله ، ثم يذكر أن إصلاحه سيأخذ ثلاث سنوات رغم أن ليس هناك أي عطل خاص يدعو إلى ذلك » ، ثم يضيف « أمة هي أغنى أمم العالم ، تفاخر بتفوقها في العلوم الهندسية ، تعجز عن إصلاح جسر عادي من خطين فقط قبل ثلاث سنوات على الأقل » ، الكاتب ــ وهنا النقطة المهمة ــ أشار إلى هذا الجسر « كمثل كئيب عن مرض عام أخذ يهلك روح أميركا نفسها . إنه رمز مثير للغضب حول وباء من العجز أخذ يحول الولايات المتحدة إلى أمة من الدرجة الثانية ، وإلى بلد من بلدان العالم الثالث » .

وأخيراً يجب الإشارة بأن سقوط النظام الاقتصادي أو عجزه الذي يبشر بهذا السقوط أصبح يشكل خطراً على الإنسانية على بقائها نفسه . هنا أترك الكلام للمعلق الأميركي (Mark Sommers) الذي يكتب عن عدم ثبات (non – soutenabilite') المجتمع الصناعي الذي ينتج عن تناقض أساسي عام بين اتجاه هذا المجتمع الرأسمالي وبين إمكانات الوسط الخارجي المحدودة وطبيعة تكوينها فديناميكية هذه الرأسمالية في قابليتها الغير منضبطة أبداً تصطدم باستنزاف مستمر للموارد الطبيعية وتوازن الطبيعة البيئوي ، مما يعني نتائج سلبية خطيرة تلوث الوسط ، تزيد الحرارة ، تقلص الأوزون ، تزيل الأحراج ..

النظام الأميركي يتهرب من مواجهة التغيرات والتصحيحات الضرورية في تجنب هذه المخاطر المحدقة بالإنسان . هذا النظام الذي كان لامعاً خلاقاً في استثمار فعال للوسط الطبيعي ، يبدو أنه لا يتميز من ناحية أخرى بإمكانات مقابلة على التحول والتغيير السريع ..

ما خطير وخطير جداً حول موقف الساسة الأميركيين ... هو الغرور الذاتي في رضاهم عن هذا الوضع . فمن الضروري والواجب على أميركا أن تتقدم جميع الدول الأخرى في هذا الصعيد وذلك لأنها مسؤولة عن تلك النتائج أكثر من غيرها بسبب استهلاكها للقدر الأكبر من الموارد والسلع وبسبب ثروتها

الضخمة التي تضيف عليها مسؤولية خاصة بين الدول الصناعية الغنية المسؤولة عن تحصل المسؤولية الأولى والكبرى ، لأنها لا تزال تبذر هذه الموارد وتزيد من تلك النتائج لأنها لا تعمل على نقل ثقلها الصناعي من التركيز العسكري الذي رافق الحرب الباردة إلى مواجهة الأزمات البيئوية والاقتصادية التي تواجهها وتواجه الإنســان وتهدد بقـاءه » ، ثم يضيف بأن هذا العجز الذي يكشف عنه النظام الاقتصـادي الإميركي «..يغرز نتائج قد تكون بطيئة ولكنها ذات مدى بعيد يدل على ذاته في التفكك الاجتماعي ، ازدياد هائل في الجريمة ، الأمراض النفسيـة والعقـلية ، الأمراض المختلفة ، ... نحو طبقة الانتفاض على النظام وتأخذ مقاليد أمورها بيدها » .

وقائع كهذه دفعت كثيرين من البـاحين والمعلقين الصحافيين وإلى القول بأن أميركا خسرت أو ابتدأت بخسارة الحرب الاقتصادية العالمية الجديدة . « الحرب العالمية الثالثة لم تعد عسكرية » ، كما كتب المعلق الصحفي كريس مانيوز « وأميركا ستكون ، كما يبدو ، الدولة المهزومة » .

II ــ سقوط بنية التعليم :

في هذا العصر حيث من الممكن قياس تقدم وحيوية كل مجتمع بتقدم وحيوية بنى التعليم فيه ، طبيعتها وسـائلها منجزاتها ، ميزانيتها ، أبعاد بحوثها (Rechenches) ، كيفية مواجهتها للتحديات التي تعترض طريقها ، إلخ ... يكون تأخر هذه البنى في مجتمع ما عن مجاراة ما تقوم به وتنجزه مجتمعات أخرى في هذا الصعيد مؤشرا بتخلفها عن مجاراة التاريخ نفسه ، وبالتالي إنذار بسقوط المجتمع الذي تعمل فيه الولايات المتحدة تجد ذاتها الآن مواجهة لهذا المصير . الوقائع التالية كافية في التمثيل على ذلك :

1 ــ الولايات المتحدة أصبحت الأخيرة بين الدول الصناعية الخمسة الكبرى (خمسون في المائة وراء اليابان الدولة الأولى) في الحصة التي تصرفها من الانتاج القومي العام على البحوث المدنية ، وعلى التنمية (Recherche Civile et developement) برنامج البحوث المدنية والنمو أصبح في الواقع ، كما وصفه أحد الباحثين « برنامجا مترهلاً وحتى غير عملي (non – fonctionnel) .

في 1989 صرفت ألمانيا واليابان خمسين في المائة كنسبة مئوية من اقتصادهما أكثر مما صرفت أميركا على البحث والنمو خارج القطاع العسكري ، ولكن أميركا صرفت في هذا القطاع الأخير أكثر من العالم كله . هذا يعني طبعاً أنه بينما دول أخرى تصرف على تطوير وتحسين وتجديد الانتاج في كل صعيد ممكن ، فإن أميركا تصرف أساساً على أسلحة لا تضيف شيئاً لقوتها الاقتصادية .

هناك بالإضافة إلى ذلك تجاهل للبحوث الضرورية حول الكثير من المشاكل العالمية الكبرى الحالية والمقبلة كالطاقة ، والوقود البديلة ، المؤونة الغذائية ، الموارد البديلة ، سوء استخدام المخدرات ، الخ...

في التعليم تحصل كما لاحظ أحد الباحثين الأميركيين على دفعنا لأجله ، وأميركا تحتل الدرجة الرابعة عشرة بين خمس عشرة أمة صناعية فيما تصرفه على التعليم على أساس الدخل الفردي .

2 ــ وزارة التعليم تقدر أن هناك بين الذين بلغوا سناً تجاوزت الثامنة عشرة ، 23 مليون أمي من ناحية عملية غير قادرين على ممارسة أي عمل إن لم يكن من النوع الوضيع جداً ، وأن هناك ، بالإضافة إلى ذلك أربعون مليوناً أخرى من ذوي الأمية الجزئية .

شركة الهاتف في نيويورك امتحنت سبعة وخمسين ألف شخص تقدموا بطلبات إليها قبل أن تتمكن من اختيار ما تحتاج إليه وهو ألفين ومائة عامل ، الذين لم ينجحوا كانوا من ذوي الأمية العملية .

هنـاك مثلاً 94 مليون أمريكي لا يعرفون أن الأرض تدور حول الشمس مرة كل عام ، في بعض الجامعات في ولاية فلوريدا ، كشفت دراسة قام بها بعض الأساتذة أن 36/100 لا يعرفون مثلاً أين توجد لندن ، وهكذا دواليك !.. إحدى الدراسات التي اطلعت عليها تذكر أن إحدى معلمات السنة الثانية ابتدائيـة سـألت معلماً آخر عن عدد الأسـابيع في العام . فقال ــ وهو لا يصدق تقريباً ما يسمعه : 52 أسبوعاً فأجابت : ولكن كيف تعرف ذلك ؟ فقال درسته في المدرسة الإبتدائية ، بعد ذلك سألته عن عدد الأيام في السنة . إنها لم تكن تعرف ، في الواقع ، ذلك ، وهذا شخص كان معلماً ...

المقارنة بين سبع عشرة أمة من الأمم الغنية والفقيرة الكبيرة كشفت أن الولايات المتحدة تحتل الدرجة الثامنة في امتحانات السنة الخامسة إبتدائية (38 في المائة من المدارس الأمريكية كانت معدلاتها أدنى من أدنى المعدلات في المدارس اليـابانية) الدرجة من تحت ، أي مع بلدين فقط متأخرين عنها ، في السنة التاسعة أو الأولى ثانوية (30 في المائة من المدارس الأمريكية كان معدلها أقل من أدنى معدل في هنغاريا) ، الدرجة الخامسة من تحت في السنة الثانية عشرة (98 في المائة من المدارس الأمريكية كان معدلها أقل من أدنى معدل في سنغافورة) .

بين التلامذة في السن الثالثة عشرة من كوريا ، كندا ، إسبانيا ، بريطانيا ، إرلندا ، الولايات المتحدة كانت في الدرجة الأخيرة في علم الرياضيات ، 9 في المائة فقط من الطلاب الأمركيين كانوا يدركون مفاهيم هنـدسيـة وقيـاسيـة عامة (mesurage generaux concepts geometiques er) وقادرين على حل عمليات معقدة بينما58 في المائة من الطلاب في كندا ، 78 في المائة من الطلاب في كوريا كانوا قادرين على ذلك ، 25 في المائة من الأجيال الجديدة يتركون الدراسة قبل انتهاء من الدراسة الثانوية .كثيرون من الذين يتخرجون من هذه المدارس الثانوية ويذهبون إلى المعاهد الجامعية يحتاجون إلى تحسين كفاءتهم حتى على القراءة ، فيضطرون بأن يأخذون دروساً خاصة تسمى بالدروس العلاجية في القراءة والكتابة « lecons remedia bles enlecture eteciture » تمهدهملمتابعة الدراسة فيها .

في الجامعات يعتبر الطلاب ، كما لاحظ كثير من المعلقين أن من حقهم الحصول على علامة عالية (A ou B) بصرف النظر عن عملهم ومهما كان سيئاً هذا العمل .

3 ــ هذه الأمية التي يمكن الإشارة إليها « كأمية أبجدية » تقترن بما يمكن تسميته « كأمية فكرية » في الأوساط التي يفترض فيها أن تكون مثقفة ، في دراسة جديدة قامت بها مجلة « مرآة الأزمنة » The Tims Mirror) بعنوان « عصر اللامبـالاة » تبين أن الأجيال الأمريكية تحت سن الثلاثين في أجيال جاهلة بالقضايا العامة لاتنشغل بها ، وتدل لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية أنها أقل بما يحدث من الأجيال الأخرى الأكبر سناً ، فالشباب لا يقرأ مثلاً الصحف إلا قليلاً ، وعندما يشاهد البرامج التليفيزيونية فإنه يشاهد أقلها جوهراً ومعنى ، 32 بالمائة فقط من هذه الأجيال تابعوا بقدر ما ، الثورات والتحولات التي حدثت في أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وكانوا يعلمون من ذلك بنهاية الحرب الباردة ، 2 في المائة فقط عرفوا من هو هيلموت كول ، و 8 في المائة فقط عرفوا من هو فاكلاف هافيل (Vaclav Hvel) .

الطلاب الجامعيون الذين يفترض بهم ممارسة مسؤولية فكرية خاصة وخصوصاً في دولة عظمى كالدولة الأمريكية ،لا يهتمون بعالم الأفكار أو ينظرون بأي شكل جدي . في دراسة أجرتها صحيفة « الكريستيان ساينس » المحترمة حول خمسين طالب في عشر جامعات كبرى ، تبين أن هناك ثلاثة فقط يستطيعون تسمية أي كتاب أو مفكر مارس أي أثر على تفكيرهم .

لقد صدرت منذ سنوات قليلة بعنوان « انغلاق العقل الأميركي » حول الموضوع الذي نتحدث عنه ، أي سقوط بنى التعليم وقد أحدثت هزة قوية عند صدورها . عنوان الكتاب كان أولاً « أرواح دون رغبات قوية » كإشارة إلى ثقافة الطلاب الجامعيين المجردة من أي اهتمام بالأفكار العامة .

4 ـــ المعاهد العلمية والهندسية العليا لاتزال من الدرجة الأولى من حيث النوعية ، ولكن الأجانب يشكلون أكثر من 50 في المائة من طلابها ، وكثيرون منهم سيعودون إلى بلدانهم بالمعرفة والكفاءات التي حصلوا عليها . هنا يتساءل بعض المفكرين الأميركيين قائلين مثلاً « ماذا يحدث عندما تبدأ الصين هذه الدراسات المتقدمة في معاهدها فترسل طلابها اللامعين إليها بدلاً من إرسالهم إلى المعاهد الأمريكية المتميزة ؟ ...هل يقود ذلك إلى انهيار معاهد البحوث والدراسات العليا في أميركا؟ ... »

البعض وصفوا « قصة » التعليم في أمريكا كالقصة المرعبة والمروعة في التسعينات . هناك مجلس شورى (conseil) موجود في واشنطن وظيفته دراسة المنافسة (conseil sur la comptition) كشف في تقرير أخير له منذ بضعة أشهر أن 95 في المائة من الطلاب اليابانيين يتقدمون في إنجازهم على أعلى 5 في المائة بين الطلاب الأميركيين .

برفسور راينهارت الذي يدرس في جامعة برينستون يكتب « أن حالة التعليم في أميركا تثير الرعب ، وأن 80 في المائة من المعلمين في المدارس لا يطبقون أية مقاييس أبداً على عمل التلاميذ ، وأكثريتهم لاتصحح حتى الفروض التي يعدها هؤلاء في بيوتهم .

في عام 1983 نشرت وزارة التربية والتعليم تقرير لجنة درست أوضاع التعليم في أميركا جاء فيه أن أميركا أصبحت في حالة خطر نتيجة انهيار مستوى التعليم فيها ، إن هذا المستوى في سقوط مستمر ، وقد أخذ يدمر قواعد المجتمع الأميركي نفسه .

إن أحد المعلقين ، روبرت ماينارد (Maynad) كتب حول سقوط مستوى التعليم « ولكن إن كنا لانستطيع الاعتماد على مواطنينا العاديين في ممارسة أكثر المؤهلات اعتيادية فإلى أي مدى نستطيع استمرار أو الثبات في عالم القرن الواحد والعشرين الذي يقوم على المنافسة (الصناعية والعلمية) أود لو أن الرئيس أدرك هذا الجانب بوضوح كما أدرك خطر صدام حسين ، ما يثير قلقي أكثر من أي شيء آخر هو أن كل هذا لا يأخذ أية أهمية ، كما يبدو ، بالنسبة لقادتنا في الكونغرس أو البيت الأبيض » .

III ـــ سقوط البنية السياسية

الكلام عن سقوط النظام السياسي أو الديمقراطية الأميركية يخرج تماماً عن مجال بحث كهذا ، وإلى درجة ليس من الممكن معها حتى التوقف عند ملامح هذا السقوط الأساسية . ولكن كي تتكامل أبعاد البحث كان لا يمكن تجنب الكلام عن ذلك بسبب الأهمية الأساسية التي تميزه . الوقائع التالية كانت إذن

ضرورية رغم إنها تقتصر على التلميح إلى بعض هذه الملامح بشكل عابر .

إننا نجد الآن أن أوربا الشرقية تحتفل باكتشاف الديمقراطية ، ولكن أميركا كانت منذ مدة طويلة تنشغل تدريجياً ، كما يكتب المعلق مارك سومر (Mark Sommer) ، بخسارتها أو بالأحرى بتفككها وانهيارها . الظواهر التي تكشف عن ذلك في الواقع عديدة . وهي :

1 ـــ **سقوط القيادة السياسية** : أي غياب أو ندرة القيادة الكبيرة والفعالة ، فالقيادات السياسية الأميركية كانت تدل منذ مدة طويلة بأنها قيادات هزيلة ، انتهازية ، دون التزام بقيم أخلاقية عالية ، وعاجزة بشكل خاص عن الرؤيا الكبيرة والبصيرة الدقيقة (Vision et psevoyonce) يستحوذ على تركيبها الذهني هاجس (obsession) الصور أو الانطباعات (Images) الذهنية بدلاً من الجوهر (Substance) أو المفاهيم الجوهرية التركيز على مشاكل أمنية بدلاً من اتجاهات التاريخية البعيدة المدى العجز عن منع صنع الخيارات الصعبة ولكن الضرورية ، إلخ ...

إن أحد المعلقين المعروفين أرث كاري (Art carey) يكتب « أبطالنا هم حالياً رؤساء من أمثال كينيدي ، جونسون ، نيكسون ، كارتر ، ريغن (الآن يمكن إضافة بوش الذي بلغ قمة التفاهة القيادية » .. ألا يدعو هذا إلى الاستغراب كيف يمكن لأمة جبارة كهذه الأمة أن تنتج موكباً يثير الشفقة كهذا الموكب . ثم يضيف ساخراً وهو يعمل على إبراز هذه الظاهرة : في الانتخابات الأخيرة أعلن المرشح الديمقراطي مايكل دوكاكيس (Mikel Dukakis) بأن الانتخابات تدور حول المؤهلات (Compétence) وليس حول الإيديولوجية . ولكن دوكاكيس ومساعدوه « ذوي المؤهلات » .. خسر في بضعة أسابيع تقدمه الكبير 17 في المائة ، على بوش .

« التايم » تساءلت ، في الواقع ، في أحد أعدادها في خريف 1989 : هل ماتت الحكومة الأميركية ؟ ... وذلك أمام هذه الظاهرة ، ظاهره سقوط القيادات الأميركية . ثم قالت « هناك نوع من المرض النفسي الذي يسود مؤسساتها الأساسية ، فالكونغرس كان باستمرار يتجنب أو يرفض مواجهة مشاكل وقضايا أساسية » ، وذلك « يعود بقدر كبير إلى ما يسرده من ضعف ، أنانية ، فساد ، وجبانة سياسية صرفة مستحلة فيه » .

إن أول كتاب قرأته حول بنية النظام السياسي الأميركي كان كتاباً بعنوان « نظام الحكم الأميركي » وكان أنذاك يستخدم بشكل واسع في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأميركية ، المؤلفات كتباً فيه « الأميركيون الفضلاء يتجنبون المشاركة في هذا النظام » إنني لا أزال أذكر دهشتي الكبيرة عندما قرأت ذلك ، لأنه يعني أن الذين يشاركون فيه هم طبعاً غير الفضلاء . بعد ذلك زالت دهشتي عندما ابتدأت نتيجة دراساتي أدرك أن طبيعة النظام الأميركي نفسه تمتنع على عمل الفضلاء فيه ، وأن هذه الظاهرة تعود نهائياً إلى مرحلة الانحطاط الحضاري التي يمر فيها المجتمع الأميركي ذاته ، فهذا الانحطاط هو الذي يفسر أساسياً وفي جذوره البعيدة السقوط السياسي الذي نتكلم عنه . فهذا الأخير يعكس نهائياً مستوى الشعب الحضاري ، وبشكل خاص مستواه الفكري وأخلاقيته السياسية . فلو أن هذا المستوى لم يكن ما هو عليه من انحطاط لما كان من الممكن وصول مادة سياسية إنسانية من هذا النوع التافه (Insignifiant) والفاسد

إلى السلطة . بعد أن يذكر حماقة السياسة التي قادت في عهد ريغن إلى خلق عجز الميزانية الرهيب الذي تواجهه أميركا والإفلاس الحالي الذي يعنيه يكتب المعلق المعروف أنطوني لويس (Anthony lewis) أن هذا الإفلاس الذي دفعنا إلى طلب المعونة في تحمل تكاليف التدخل في الخليج يعني نتائج داخلية مدمرة . وبعد أن يشير إلى بعض هذه النتائج يقول « الحماقة الاقتصادية ليست ولا شك وحدها التي قادت إلى انحطاط أميركا الاقتصادية الذي حولها إلى بلد بمدارس سيئة عناية صحية غير مناسبة ، تقنية لا تستطيع منافسة غيرها إنها قيادة سياسية عاجزة ، ثم يضيف من الممكن التغلب على التحديات التي تواجه أميركا في إحياء وتجديد اقتصادها ، ولكن ليس هناك ما يشير بأن هذا سيحدث . فالإرادة السياسية الضرورية غير موجودة قد يكون الضرر الذي ترتب على ما سببته إدارة ريغن من حماقة وجشع أكبر مما نستطيع تحمله ، ولكنها كانت قيادة سياسية أردناها لنا ورغبنا بها .

إن آخر دراسة حول هذه الظاهرة أعلنت عن نتائجها منذ بضعة أشهر فقط ، مجلة لايف طلبت من أكثر من ستين مؤرخ ومفكرين آخرين إعداد قائمة بالمائة شخص الذين مارسوا — في قناعتهم — الأثر الأكبر في حياة الأميركيين في مجرى القرن العشرين ، ليس أسماء الذين حققوا الشهرة الأكبر ، بل الدور الأكبر في النفوذ الذي مارسوه على هؤلاء ، ما يستوقف النظر في هذه القائمة عند الإعلان عنها هو أنها لم تكن تضم أي رئيس من رؤساء الولايات المتحدة في القرن العشرين وعددهم كان سبعة عشر رئيساً ، لم يستطع أي واحد منهم أن يجد مكاناً له في هذه القائمة التي أعدتها مجموعة من المؤرخين والمفكرين الكبار في أميركا . هذا وحده كاف في إعطاء فكرة واضحة عن النوعية التي تميز الرجال الذين يستطيعون الوصول إلى البيت الأبيض ، وبالتالي الكثير ، الكثير حول انحطاط النظام السياسي الأميركي ، حول سقوط الديمقراطية الأميركية .

في كتاب صدر حديثاً للمعلق المعروف جون تشانسلير (John Chancellor) بعنوان « الخطر والأمل » (Peril and Promise) يكتب المؤلف حول ظاهرة القيادة الأمريكية بأن أميركا كانت في العشرين سنة الأخيرة تنقاد لرؤساء غير راغبين أو غير قادرين على توجيه أميركا في مواجهة التحديات التي تعترض طريقها في نهاية القرن العشرين .

الكلام عن انحطاط القيادة السياسية يكفي في ذاته للتدليل على سقوط الإرادة السياسية أو الديمقراطية الأمريكية لأن ظهوره لا يكون ممكناً دون انحطاط قواعد هذه الإرادة في الحياة السياسية الأمريكية ككل . التدليل التاريخي على هذا الانحطاط يخرج طبعاً عن مجال هذا البحث ، وهو يحتاج ليس فقط إلى كتاب بل إلى العديد من الكتب في التمثيل عليه ، وهذا أمر قام به ، في الواقع ، باحثون أمريكيون كثيرون . كل ما يمكن هنا هو التنبيه إليه ، مؤكدين عليه كما صنعنا بالاعتماد على شهادات بعض هؤلاء الباحثين . إنني شخصياً أعددت كتاباً بكامله يبلغ 300 صفحة بعنوان « هل يمكن الاحتكام إلى الولايات المتحدة في النزاع العربي — الإسرائيلي ؟ » وذلك في التدليل على إنحطاط هذه الإرادة السياسية في مشكلة واحدة فقط وهي سياسة أمريكا الصهيونية التي تعود أساسياً ونهائياً إلى مصالح انتخابية يتمرس فيها معظم المرشحين الأمريكيين بسبب طبيعة النظام الأمريكي نفسه . لقد أشرنا ، مثلاً ، إلى انحطاط بنى التعليم وما تعنيه من انحطاط فكري للأجيال الجديدة ، الذي يعني ، فيما يعنيه ، اللامبالاة الفكرية والسياسية . هذه اللامبالاة ،

وما تعنيه في دورها من عجز أو غياب التفكير السياسي ، تشكل خطراً في كونها تسهل عملية التلاعب (manipulation) بعقول ومشاعر الأجيال الجديدة . إن إبراهام لينكولن نبه أن الديمقراطية تقف على مسافة جيل واحد فقط من الزوال ، وبالتالي يجب عليها تجديد ذاتها عن طريق شعبها . ولكن كما تقول صحيفة (الكريستيان سانس مونيتور) Christian Science Monitor في إحدى افتتاحياتها ، « في مجتمع يبيع فيه الساسة أنفسهم كما تبيع ديترويت سياراتها ، يصبح أمر الديمقراطية خطيراً ، ومعرضاً لخطر كبير .. في مجتمع لا تنشغل فيه الأجيال الجديدة بأي شكل جدي بالأحداث التاريخية والسياسية ، يصبح النظام السياسي على عتبة الزوال .

IV ــ سقوط أخلاقية العمل :

توثيق هذه الظاهرة يحتاج إلى مجلد ضخم كحد أدنى . ولكن هناك شبه إجماع بين الباحثين الأمريكيين على وجودها ، ووجودها المستفحل دائماً ، والمخاطر التي تترتب عليها بالنسبة لأمريكا ، ما يمكن قوله هنا بكلمة مختصرة هو أن الأمريكي لا يحب العمل ، يقوم به مكرها ، ينفر عنه ، لا يعتبره قصداً في ذاته أو بالأحرى لا يعطيه معنى في ذاته ، يهمل متطلباته ، ويرى فيه فقط « شيكاً » يعيش منه ، فالعمل بالنسبة لأكثرية الناس في المجتمع الأمريكي أصبح شيئاً مضجراً ، مُملاً ، شراً ضرورياً للعيش دون أي معنى يتجاوز ذلك . العمل يمثل ، في عبارة أحد الباحثين ، كدّاً حقيراً يفصل بين الأمريكي وبين « الويك أند » .

الأمريكي أصبح ، كما يكتب أيزنبرغر (Eisen berger) في Blue Monday the lossof the Work « Ethiesin America » ، ينظر إلى المدرسة والعمل كانقطاع كريه في مجرى تسليتهم ولهوهم ، هذا على عكس ما يحدث في اليابان حيث يعتز العامل بأي عمل يمارسه حتى وإن كان ينظف مراحيض ، يكنس الشوارع ، أو ينقل الأوساخ والنفايات إن هو قام جيداً بهذا العمل لأن التربية الاجتماعية التي ينشأ عليها تعلم كل مواطن بأن أي عمل يقوم به يكون مهما جداً لأنه عمل يحتاج إليه المجتمع ويخدم به الشعب . في أمريكا قيمة العمل تكون في الفلوس وليس في العمل ذاته ، ولهذا فإن العمل يجد قيمته في المرتب وليس في أية قيمة ذاتية ، وإن كان من النوع الذي لا يعني دخلاً جيداً أو مكانة اجتماعية علياً (يمكن استغلالها في الحصول على دخل غير شرعي) . يصبح دليلاً على الفشل في الحياة . الكاتب يخلص إلى القول بأن العمل أخذ يقترن بشكل متزايد بالإحباط والخيبة (Frustration) وليس بالمتعة .

سقوط ما أسميناه بأخلاقية العمل يعني سقوط المقاييس الجدية ، والعليا التي يجب أن تلهم العمل ، فينحط العمل ويصبح تافهاً . هذا ما أخذنا نشاهده في المنتوجات الأمريكية . فإن كان المواطن الأمريكي ابتداء يعطي الأفضلية للمنتوجات الألمانية وبشكل خاص للمنتوجات اليابانية فذلك يعود إلى تفوقها على المنتوجات الأمريكية ، بعض الباحثين الأمريكيين حذروا ، في الواقع ، من هذا السقوط ابتداءاً من الخمسينات لأنهم رأوا أن مؤشراته أخذت بالظهور في ذلك الوقت .

تحول العمل إلى هذا المستوى التافه لا يقتصر طبعاً على المنتوجات الصناعية ، بل يمتد إلى جميع ظواهر الحياة الأمريكية . كثيرون من الباحثين نبهوا ، مثلاً ، بأن ما أسموه « بالاحتفال (celebration) بالتافه

(mediocre et l'insigni fiant..) والمؤقت يمتد إلى الفن ، والموسيقى ، والأدب ، والإنتاج الفكري . سيادة « التافه والمؤقت » تفرض ذاتها حتى في العلاقات الزوجية وتدمرها .

هذا يقود ، في دوره ، إلى ما يسميه الباحثون الأمريكيون الذين انشغلوا بالموضوع « بانتشار اللاأهلية (incompetence) التي أصبحت مستفحلة الآثار السلبية في الحياة الأمريكية ، هذا ليس غريباً ، كما يقول كثير من هؤلاء الباحثين لأن اللاأهلية أو اللاكفاءة في آن واحد سبباً ونتيجة لانحطاط النوعية . الغير مؤهلين (in Compe'tents..) لا ينتجون نوعية جيدة ، وعندما لا يتوقع الناس نوعية كهذه يزدهر وينتشر عمل العاجزين .

هنا أذكر ثلاثة أمثلة فقط ، بغية التمثيل العابر على ذلك ، الأول هو تقرير أصدرته في أوائل الثمانينات لجنة عينتها الحكومة الاتحادية للتحقيق في صناعة البناء وشكاوي الناس المستمرة منها . هذا التقرير كشف ، فيما كشف عنه ، أن بين كل عشر شكاوي يوجد تسعة حول نقص أو عطل مهم أو خطير في الأبنية الجديدة .

المثل الثاني : هو تقرير لجنة رسمية عينتها الحكومة في ولاية نيوجرسي للتحقيق في شكاوي الناس المستمرة حول الأطباء ، واقتراح توصيات أو إصلاحات جذرية في حماية المرضى من « الأطباء المدمنين على المخدرات ، الخرفين (Senils) ذوي الأمراض العقلية ، أو الأطباء الذين لا يتميزون بالكفاءة الطبية » .. التقرير يذكر ، مثلاً ، بين الأمثلة الكثيرة التي يشير إليها ، طبيب مخدرات (oneslhesiologue) ترك العملية الجراحية التي يشرف عليها وذهب لخلوة جنسية مع ممرضة في خزانة قريبة من العملية .

المعلق أرن كاري (Art carey) الذي يذكر هذه الحادثة ـــ مع حوادث أخرى ـــ في حديثه عن انتشار اللاأهلية يضيف : ماذا أعني باللاأهلية ؟ ويجيب « بأن الكلمة تشير ، بشكل دقيق ، إلى نقص في الكفاءة ولكنها أصبحت اليوم رمزاً يمثل انحرافاً أو قلقاً روحياً عاماً ، إننا خسرنا قصدنا في الحياة ، طموحنا الأخلاقي ، شعورنا بواجب اجتماعي . في هذا المعنى الأوسع ، تعني اللاأهلية فشلاً في صنع ما يجب على الإنسان صنعه ، إما لأنه لا يستطيع ، وإما لأنه لا يريد . الغير مؤهلين هم من نوعين ، الذين ينقصهم العقل أو الكفاءة ، والذين يكونوا كسولين لا يتقنون ما يقومون به ولا يهتمون جدياً بأي شيء النوعان ممثلان الآن بشكل جيد في الولايات المتحدة ، في كل مستوى من المجتمع ، بين جميع أنواع الناس ، وفي جميع أنواع العمل والمهن » . ثم يعطي بعض الأمثلة على ذلك ، منها النسبة العالية من خريجي المدارس الثانوية الذين لا يعرفون حتى القراءة أو الكتابة أو الحساب البسيط .

المثل الثالث هو انفجار المركب الفضائي المسمي بـ « التحدي » (Prouocateur – challenger) الذي حدث في 28 يناير 1986 ، بعد ست وعشرين ثانية من الإقلاع وقضى على الطاقم المكون من سبعة رواد الفضاء . التحقيق كشف فيما بعد أن الحادث يعود إلى خلل في التصميم ، إن المسؤولين عنه في المؤسسة الفضائية (NASA) التي تشرف عليه كانوا يعرفون به منذ بضع سنوات ، إنه كان من الممكن إصلاحه بسهولة ، ولكن هؤلاء أهملوا الموضوع .

إنني أشير إلى هذا الحادث لأن بعض المعلقين الأميركيين الذين ينشغلون بهذا الصعيد العلمي ـــ

التقني رأوا فيه صورة مجازية (mataphore) لسقوط أميركا العميق بعد العلو الكبير الذي كانت تحلق فيه » .

إتزيوني (A. Etzioni) أحد كبار علماء الاجتماع في أميركا ، يكتب في هذا الخط ، أي كنتيجة لانتشـــار وهيمنة اللاأهلية « إن مجتمعنا أصبح في حالة تفكك وذلك لأن اللاأهلية تتسرب تقريباً إليه ككـل . إننـا خسـرنا حسّنا بالنظام (discipline) بالاستقامة ، والجهد الجدي ، هذا واضح حتى في الأعمال اليومية الرتيبة . انظر إلى مواعيدك التالية مع عشرة أشخاص ، تجد أن ليس بينهم من يأتي في الموعد المعين . أصبحنا تقريباً لا نتوقع الارتباط بموعد » .

« هذا رهيب .... اللاأهلية منتشرة بشكل هائل » كي يكتب بالتزال Baltzell)) ، عالم اجتماع آخر كبير . ثم يعدد الأمثلة الكثيرة على ذلك ، منها مثلاً ، « ظاهرة النوم المنتشرة بين العاملين في المصانع الذرية نفسها ، و33/100 من صواريخ الـ X .ΛΛ التي لا تعمل ، الحوادث الكثيرة نسبياً في الخطوط الجوية الأمريكية » . ثم يضيف « إننا نطمح إلى ما تحت وليس إلى ما فوق » . هذا يعني ولا شك سمة أساسية من سمات الانحطاط الحضاري .

ووالت روستو ، العالم السياسي المعروف ، في « جامعة تاكس » يكتب إن العالم يضحك علينا . إننا مثل جبار لا يستطيع أن يشد « بنطلونه » .

اللا أهلية ظاهرة ولاشك عادية ، نجدها في كل مجتمع ، في كل جماعة ، في كل مرحلة ، الخ ... ولكنها تتحول إلى مؤشر إنحطاط حضاري عندما تتسرب بقوة إلى جميع أبعاد الحياة كما نراها حالياً في المجتمع الأمريكي ، من العائلة إلى الدولة ، من التعليم ، إلى المصنع ، إلى الزواج ، الخ ... وبشكل خاص عندما تتحول جميع الجهود والمشاريع ضدها إلى جهود ومشاريع عابثة غير مجدية .

« الوعي بضرورة الأعلى » ، كما يكتب ألن بلوم في دراسته القيمة إنغلاق العقل الأمريكي » ، هو الذي يدعو الأدنى إلى فوق » . المجتمع الذي بكـلمـة أخرى ، يتجـاهـل النـوعيـة وينظـر من التميز (exellance)في العمل لا يجب أن يفاجىء عندما يجد أنه أصبح فريسة اللاأهلية . وأن اللاأهلية اتسعت فأصبحت مؤشراً لانحطاطه الحضاري .

عندما يضيع الشعور بضرورة العمل النوعي ، والنوعية الجيدة ،تصنع الحضارة نفسها . هذا الشعور أساسي لكل مجتمع يريد التقدم ويحتاج إلى الكشف عن طاقاته كلها في تحقيقه ، ولكن هذه اللاأهلية أصبحت ، كما نبه باحثون أمريكيون عديدون ، موجودة بشكل بارز عام (omnipresente) إلى درجة أصبحت تستنزف فيها ليس فقط الاقتصـاد الأمريكي فتعثر قدرة أمريكا على المنافسة ، وتهدد رفاهيتها ومستوى الحيـاة فيهـا ، بل تمتد كما أشـرنا إلى جيمع مستويات الحياة فيها ، وتعلن بالتالي عن انحطاطها الحضاري .

اللاأهـليـة تتغذى ، كما يكتب كريستوفر لاش في كتـابه « ثقـافة النرجسيـة » la culture du) marcisme) ، من الجبـانة الأخلاقيـة ، أو الفكرة الخاطئـة بأن ، القضـايا الأخلاقية في قضـايا ذاتية وشخصية صرفة ، وبالتالي فإن الكلام عنها يكون دون معنى ، ليس هناك ، في قناعتي العلمية ، من ظاهرة

أكثر أهمية أو حتى ذات أهمية مماثلة في الإعلان عن سقوط الحضارة . هذه الظاهرة التي يتكلم عنها لاش في دراسته الكلاسيكية ، كظاهرة تسود الحياة الأمريكية تعني بالتالي بالضبط هذا النوع من السقوط .

(V) ـــ سقوط الإيديولوجية :

الكلام عن سقوط أخلاقية العمل يفرض انتقالنا مباشرة إلى أهم ظاهرة سقوط حضاري ، وهي سقوط فلسفة الحياة التي قامت عليها الحضارة ، أو الإيديولوجية ، وذلك لأن هذا السقوط يقف نهائياً وراء جميع ظواهر السقوط الحضاري الأخرى التي تشكل في مجموعها نهاية الحضارة ، هذه واقعة تكشف عن ذاتها بوضوح عند مراجعة تحليلية لسقوط الحضارات التاريخية . أما طبيعة هذا السقوط ، الجدلية التي يكشف عنها ، الأوضاع التي تقود إليه ، التحولية (processus) التي يعبر فيها عن ذاته ، الخ . .فهذه أمور تخرج طبعاً كلياً وتماماً عن مجال هذا البحث حتى بإسرة خاطفة إلى أحدها .

عندما تصبح اللاأهلية التي تكلمنا عنها في سقوط أخلاقية العمل ظاهرة عامة من هذا النوع فإنها تعني أن الإنسان خسر كل بعد تصاعدي ، وابتدأ ينقاد ، في عبارة خام (cau) بغدده ونسيجه (glanoles el tissus) أو لنزواته ونصفه الأسفل ، ولكن الإنسان يجد ذاته وإنسانيته ذاتها في صعيد تصاعدي ما ، أي في التزام بمثال ما ، بحقيقة ما أكبر منه ، وهو عندما يخسر هذا ، يخسر ذاته ، وإنسانيته ذاتها . هذا أخذ يشكل ظاهرة واسعة الانتشار في أمريكا تدل على ذاتها في جوانب عديدة من هذه الحياة كانتشار نوع جديد من الجريمة وهو القتل كهواية ، كتسلية ، كأداة في الخروج من الضجر والفراغ ، أو استخدام الوظيفة كأداة للسرقة واختلاس المال وكأن الغاية منها هي بالضبط السرقة والاختلاس ، كل مانحتاج أن نذكره كمثل على هذا هو آخر فضيحة في هذا النوع ، فضيحة ما يسمى في أمريكا ببنوك أو مؤسسات التوفير القروض التي على الحكومة الاتحادية أن تدفع خسائرها التي أصبحت تقدر الآن ككل بخمسمائة مليار دولار . هذه الخسائر لم تكن نتيجة إفلاسات عادية أو حتى إدارة سيئة ، بل كانت في أكثريتها الكبرى نتيجة التزوير والاحتيال ، السرقة والاختلاس .

كل مجتمع يحتاج إلى إيديولوجية حية وديناميكية ، أي إلى قيم وقواعد فلسفية وأخلاقية منظمة ونشيطة (actef) توفر المقاييس العامة التي تحتاج إليها الذات الإنسانية نفسها إن أردنا لها أن تكون فعالة ، مترابطة ، قادرة على سيادة ذاتها وواقعها . السلوك الإنساني يتبعثر ويخسر طاقاته دون ذات كهذه تجد محوراً لها في فلسفة حياة تتمثل في إيديولوجية كهذه ، أو على الأقل في صعيد أخلاقي ما يتجاوز فيه ، بقدر ما ، الإنسان ذاته .

المجتمع الذي يخسر إيديولوجية كهذه يخسر القاعدة الأخلاقية في صياغة ذاته في هوية واضحة ، وهي هوية يحتاج إليها في مجاراة حركة التاريخ . على الأقل ، هذا إن لم نقل تقدمها وسيادتها . الذات التي تخسر ذلك تخسر في الوقت ذاته المحور الأخلاقي الذي لا تستطيع دونه تكوين وحدتها وتنظيم أبعادها المختلفة في تركيب منسجم متين تستطيع به الكشف عن إمكاناتها ، فلا تضيع هذه الطاقات في حلقة مفرغة وتراوح في مكانها .

الأمريكي أخذ يتحول إلى إنسان ـــ هذه واقعة تعترف بها حالياً بشكل عام إتجاهات فكرية مختلفة ،

في علم النفس إلى الفلسفة ، مروراً بالعلوم الاجتماعية ــ دون محور ، مجرد من هذا النوع من الذات ، وبالتالي كائن يتشكل من مجموعة من اللحظات (moments) التاريخية المنفصلة ، كائن لا يعرف المسؤولية الاجتماعية . أو الأخلاقية ، أو الانضباط ، فيحاول أن يتجنب الفراغ الأخلاقي الذي يعيشه باللجوء إلى المخدرات ، والكحول والمتعة الجنسية .

إن بالتزيل الذي أشرنا إليه سابقاً يقول « ليس من قبيل الصدفة أن تحدث هذه الظواهر كلها (التي تعكس الانحطاط الحضاري) لأننا نعيش في مجتمع دون مركز أخلاقي ...إننا نقبل بأي شيء . . فالمسؤولية الفردية زالت وأصبحت الأعمال تمارس دون محاسبة . السياسيون وقادة الشركات لايحاسبون إلا في القليل النادر عن انحرافاتهم وأخطائهم الفاحشة . النتائج الحضارية السلبيةالتي تترتب على ذلك ظاهرة بوضوح في عجز النظام الأمريكي عن مواجهة أي من التحديات والتناقضات الكبرى التي تواجهها بأي قدر من الفعالية الناجحة .

في بحث قيم بعنوان « أمة في انحطاط ؟ » (Une nation on declin) نشر عام 1987 ، تكتب المؤرخة الكبيرة ، بربرة توخمان ، « يبدو أن معرفة الفرق بين الحق والباطل أصبحت غير موجودة في مجتمعنا .... المفهوم غاب بعيداً عن حياتنا إلى درجة أصبح فيها حتى الحديث عن حق وباطل يعني كلاماً عتيق الزي ، رجعياً دون علاقة في الواقع .

باحث اجتماعي آخر « noel casenose » ، من جامعة تامبل (Temple) ، يكتب « إن كنا نريد الحديث عن اللاأهلية ، يجب أن نتكلم عن اللاأهلية (incompetence) الأخلاقية ، في هذه العبارة يتكلم الكاتب باسم عدد كبير من الباحثين الأمريكيين الذين يحذرون من انزلاق أمريكا في السقوط الحضاري الذي نتكلم عنه .

الانحطاط الحضاري يعني ، فيما يعنيه انشغال المجتمع ــ المواطن والنظام ــ بمصالح وغايات آنية يرجع إليهما ويقيس بها المصالح العامة والبعيدة المدى ، وهذا يعني في دوره ، عجز المجتمع عن مجاراة التاريخ ، الاعداد لمستقبله أو ضبطه ، فتصبح أعماله قصيرة النظر وانفعالية ، تنفعل بالأحداث ولا تفعلها بأي شكل ثابت إيجابي .

هذا واضح حتى في سياسة الحكومة المالية ، إن ريتشارد دارمان (Richard Darmam) ، رئيس دائرة مايُسمى (management ant Budget) « بمكتب الإدارة والميزانية » وهي من أهم المسؤوليات الحكومية يكتب « نجح الأمريكيون مصابون (infectes) بإصابة مرضية شديدة هي الآنا الآنيةnous) nowism) ، وهي مختصر لقصور نظرنا الاجتماعي my axe ou vue courte)) ، لما يسيطر علينا في هاجس (obsession) باللحظة الحالية ، ولنفورنا من مواجهة المستقبل ــ بشكل ملائم » . ثم يضيف إن « ما يميزنا حالياً من نفاد صبر هو ميزة المستهلك والمنغمس في ذاته (complaisance en soi ne se refuse Rien) وليس ميزة الباني والرائد ثم يقول في تحليله لعجز الميزانية ، الذي يهدد النظام الأمريكي نفسه بالدمار إن هذا العجز يعكس هذه الآن ــ الآنية .... يمثل رغبتنا بالشراء الآن وبالدفع فيما بعد ــ أو بدقة أكبر ، الشراء الآن وترك الآخرين يدفعون فيما بعد ... إننا جماعياً نسرق المستقبل كي نعطي

للحاضر » ، هذه الحالة العامة دفعت الكثيرين من الباحثين إلى القول بلسان أحدهم « إن واشنطن التي أصبحت مشلولة بعمل المصالح الخاصة والنظر القصير لم تعد قادرة بأن ترد على التحديات المتزايدة التي تواجهها .

جون تشاتسلير (John chancellr) الذي أشرنا إليه سابقاً ، يكتب في المرجع نفسه « ... كثيرون يقولون أن من الممكن تغيير هذا الانزلاق الحضاري إن استرجعت أمريكا إرادتها في روح النجاح وفي تغيير هذا الاتجاه ولكن استرجاع إرادة كهذه يعني التضحية ، الإقدام على العمل المسؤول ، الالتزام بمقاعد مستقبلة ، القدرة على الارتباط بالمصلحة العامة ويتجاوز المصالح والمقاصد المباشرة بقدر جدي ، الخ .. فهل يمكن للأمريكي أن يحدث هذا التحول في ذاته ؟ .. هنا تقوم (Reside) المشكلة » ... ولكن عندما يتسرب السقوط الحضاري إلى جميع أبعاد المجتمع كما أشرنا في هذا البحث ، تصبح هذه المشكلة دون حل في إطار النظام القائم ، فيتابع السقوط طريقه إلى النهاية . هذا ما يشكل في قناعتي العلمية وفي ضوء التاريخ المشكلة الحقيقية .

أمريكا كانت لمدة مائتي عام « كما كتب «Art carey» الذي أشرنا إليه سابقاً ، « تتكلم بسلطة النجاح ، وفي تفاعل وحيوية وسذاجة حققنا أشياء عظيمة ، صنعنا التاريخ ، وفي مجرى ذلك خلقنا أسطورة الشعب الذي لا يقهر ، التي كانت تلهمنا بشكل متزايد ، إننا كنا نؤمن بقدرنا التاريخي ، وندرك أن ليس هناك من هو أحسن منا عندما تكون المسألة مسألة حضارة وتقدم ومؤهلات (cometence) .

ولكن الآن أمريكا تستطيع أن تتكلم فقط بسلطة الفشل »

لقد طال البحث أكثر مما كنت أتوقع رغم أنه لم يمتد إلى جوانب أخرى كنت أتوقع معالجتها كجزء منه . هذا يعني أن المجال لا يتسع لمتابعة تحليل الجوانب الأخرى التي يتكون منها النظام الأمريكي والتدليل أنها تكشف عن حالة سقوط مماثلة ، كما أنه لا يتسع لتحليل النتائج التي يفترضها هذا السقوط على العلاقات الأمريكية ـــ الأوروبية ـــ العربية . لهذا اقتصر فقط على الإشارة العابرة إلى بعض النقاط الأساسية .

فيما يتعلق بالجانب الأول ، يمكن القول أن هذه المتابعة لحالة السقوط الحضاري في الجوانب الأخرى ليست ضرورية لأن الأبعاد التي حللناها تشكل الأبعاد الأساسية ، وهذا يعني أن السقوط يمتد إلى تلك الأبعاد الثانوية التي ترتبط بها . أية مراجعة تحليلية عامة لهذه الأخيرة . من العائلة والزواج ، إلى المؤسسات الصحية والمالية والممارسات السياسية ، الخ .... تكشف عن ذلك ، هنا يمكن التوكيد على واقعتين أساسيتين وهما :

1 ـــ ما يستوقف نظر الباحث بشكل خاص في دراسته للموضوع ليس في الواقع ، وجود هذا السقوط الحضاري ، بل سرعة نموه واتساعه . فهو يتقدم بسرعة مذهلة نسبياً .

2 ـــ جميع هذه الأبعاد ، من أساسية وقفنا عندها ، ومن ثانوية أغفلناها ـــ تواصل سقوطها رغم الجهود والبرامج والأموال التي تعبىء في تصحيح أوضاعها وإيقاف انزلاقها . مكافحة الجريمة ، مثلاً ، وتعبئة كل ما يمكن من موارد إنسانية ومادية ضدها كانت دون أي أثر جدي . فالجريمة تواصل انتشارها ، تزداد

قسوة ، اعتباطية ، مرضية ، وتفنناً في ممارساتها . الوضع وصل إلى درجة أخذت تفرض على السلطات إطلاق سراح الألوف الكثيرة من المساجين ذوي الجرائم الصغيرة ، لأن السجون مزدحمة أكثر بكثير مما تسمح به طاقتها الأساسية ، ولإيجاد مكان للمجرمين ذوي الجرائم الكبرى .

الشيء نفسه ينطبق على مكافحة المخدرات ، ميزانية هذه المكافحة ، مثلاً ، كانت أقل من ثلاث مليارات ونصف في عهد ريغن . في بداية إدارة بوش أصبحت ـــ في « طيبية » جديدة ضد المخدرات ـــ ست مليارات ، ثم بلغت ثماني مليارات . ولكن دون فائدة جدية حقاً .

النتيجة نفسها تتكرر في المؤسسات الطبية والصحية (ملايين العمليات الجراحية ، مثلاً تحدث كل عام دون أية ضرورة أبداً ، ولكن لأنها تشكل مورداً مالياً صخماً للأطباء) ، في العائلة ، في الزواج ، في اختلاس الأموال ، في المؤسسات المالية والاقتصادية والحكومية ، في التعليم بشكل خاص الذي يواصل سقوطه بشكل رهيب ، في حماية الانتخابات من شرائها بالمال ، في الانتحار ، في الأمراض النفسية والعقلية ، الخ ...

فيما يتعلق بالجانب الثاني ، أي ما يترتب على انحطاط النظام الأمريكي من نتائج على العلاقات الأمريكية ـــ الأوروبية ـــ العربية ، فإن الموضوع يحتاج طبعاً إلى دراسة مستقلة ، ثم إن البحوث الأخرى ستتعرض بشكل مركز ، ومن زوايا مختلفة ولا شك لهذه العلاقات المستقبلية . لهذا اقتصر هنا أيضاً فقط على الإشارة العابرة إلى بعض النقاط الأساسية كأساس ممكن للمناقشة ، وكمطلق لبحوث أخرى .

1 ـــ التحالف مع أمريكا أو الارتباط بسياستها ضد العرب قد يكون مفيداً أو براغماتياً مباشرة أو في المدى القصير ولكنه مؤذٍ ومُضر في المدى البعيد . فهو مفلس من ناحية تاريخية لأنه تحالف مع نظام محكوم عليه بالتقلص المستمر ، بالعجز عن مجاراة حركة التاريخ ، وبالتالي بالسقوط النهائي .

2 ـــ التحالف مع أمريكا يعني ليس فقط تحالفاً مع نظام في مرحلة انحطاط ، بل مع قيادة عاجزة وحتى طفولية ، لا تتردد في صنع أي شيء ، حتى تفجير الحروب المحلية ، في خدمة مصالحها الانتخابية . إنها تتشكل أساسياً من قادة هم من أتفه ما يمكن أن يوجد من مادة إنسانية في الغرب . النظام السياسي ـــ الإيديولوجي الأمريكي نفسه لا ينفتح أساسياً إلا لهذه المادة المبتذلة أو العادية (Medicecrite's) قيادة سياسية تافهة غير مؤهلة (incompetente) وعادية (Medicecre) ترافق ، كما تكشف تجارب التاريخ الحضارية مرحلة الانهيار وقد قاربت نهايتها .

3 ـــ التحالف مع أمريكا يعني التحالف مع قيادة خسرت كل قدرة على الرؤيا التاريخية ـــ فأصبحت تنفعل بالأحداث ولا تصنعها من ناحية تاريخية بعيدة المدى . هذه واقعة أخذ يؤكد عليها باحثون أمريكيون من الذين انشغلوا بالموضوع ابتداءاً حتى من الخمسينات . إن آخر ما قرأته حول هذه الظاهرة ، وكان منذ يومين ، كان تصريحاً لرئيس وزراء نيوزيلندا السابق (Dasid longe) قال فيه « إن الولايات المتحدة تتميز بسمةٍ فذة (Remarquable) وهي الميل (affinite') إلى الخطأ في إدراك المناخ السياسي الذي يسود الفترة التاريخية التي تعمل فيها » .

4 ـــ التحالف مع أمريكا يعني أساسياً في الواقع ، فيما يتعلق بالوطن العربي ، التحالف مع نازية

جديدة هي النازية الصهيونية ، التي تسيطر على سياسة أمريكا فيما يتعلق بالوطن العربي . كثير من الباحثين نبهوا إلى ذلك ، وحذروا منه . على سبيل المثال العابر أذكر ما يحدث حالياً من مماحكة (contraverse ou polèmique) في بعض الأوساط الفكرية الأمريكية حول تدخل أمريكا في الخليج مهددة العراق بالحرب . إن باتريك بوكانون (patrik Buchanon) هو من أكبر المعلقين في أمريكا ، ومن أكبر الأصوات الفكرية بينهم . وقد أحدث ضجة كبيرة منذ بضعة أسابيع عندما أعلن أن هناك مصدرين يدقان طبول الحرب ويحثان عليها ضد العراق وهما وزارة الخارجية الإسرائيلية ، وخدمتها في الكونغرس الأمريكي . ثم أضاف بأن الكونغرس هو في الواقع أرض احتلال إسرائيلي .

والمعلق الكبير غاري ويلس (ciarry Wills) أشار في مقال أخير إلى تشنج كيسنجر « الصهيوني » في دعوته إلى الهجوم على العراق وتدمير منشأتها العسكرية والاقتصادية ثم علق ساخراً « ولكن سل الجنود في العربية السعودية إن كانوا يريدون كمصلحة شهرة هنزي كيسينجر ! » .

الآن وأنا أكتب هذا البحث ابتدأت مماحكة جديدة بين الكنيسة الكاثوليكية ، وبعض الكنائس البروتستانية مثل Methodist» وQuakers Menonites وغيرها ، من التي تعارض الحرب ضد العراق في السياق السياسي الاقتصادي الحالي ، وبين المؤسسات اليهودية والمنظمات الصهيونية التي تريد من أمريكا أن تسحق العراق ، أي جيشها ومنشأتها الصناعية والعسكرية » حماية « لأمن إسرائيل » . مؤتمر البطارقة (eveques) الكاثوليك في أمريكا أعلن منذ بضعة أيام بأن الأسباب التي تذكرها الحكومة في تبرير الحرب مرفوضة من وجهة نظر كاثوليكية . بعض أعضاءه دعوا صراحة الشباب الكاثوليكي إلى رفض المشاركة في هذه الحرب كقضية « معارضة وجدانية » .

إن المطران يوليكوسكي صرح ــ بعد حوار مع زعماء اليهود حول موقف الكنيسة الذي يقول بأن الكنيسة ستتخذ موقفاً من معارضة الحرب ضد العراق أشد من موقفها في معارضة الحرب ضد فيتنام أن هؤلاء « يرون أن هذه الحرب ضرورية لأمن إسرائيل » وأن معارضة الكنيسة الكاثوليكية لها تعني إهمالاً لهم . مجلة « commartary » وهي أهم مجلة يهودية تدعو الآن إلى الحرب ليس كشيء محتوم ، بل كشيء مرغوب فيه .

إنني أذكر كمثل آخر كتاب «Paul Finley» : تجاسروا على الكلام «They Dared to Speak out» .. وكتاباً آخيراً صدر في الإنكليزية عن المجلس القومي للثقافة العربية للمستغرب باسيل كولينز «Basil collins» ، كتب المفكر اليهودي الكبير المعارض للصهيونية الفرد ليلينثال .

5 ــ التحالف مع أمريكا حالياً يعني التحالف مع حكومة أصبح الشعب الأمريكي يبتعد عنها ، وبشكل خاص عن رئيسها بوش . ألا يحسن بالحكومات أو الشعوب الأوربية أن تتمثل بالشعب الأمريكي نفسه فتبتعد هي الأخرى عن اقتران اسمها باسم هذه الحكومة ؟ . . .

6 ــ التحالف مع أمريكا في سياستها الحالية ضد العراق لا يعني فقط التحالف مع سياسة دون أية إرادة مستقلة في الوطن العربي بل التحالف في الدفاع عن بيت من كرتون لأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وهذا ما كنت أردده في مناسبات عديدةــ هو هذا البيت من كرتون . هذا الوجود الإسرائيلي

يجد قاعدته وأساسه ومقوماته في واشنطن ، ودون الأخيرة يزول هذا الوجود نتيجة تفتت داخلي وضغوط خارجية ودون حاجة إلى أية معركة عسكرية . لهذا فإن سقوط النظام الأمريكي ، موضوع هذا البحث . تصحيح الضعف العربي بأي شكل جدي يعني نفس الشيء سقوط هذا الاحتلال .

7 ـــ سقوط النظام الأمريكي أو متابعة انزلاقه في هذا السقوط قد يعني وهذا احتمال قوي ـــ ليس فقط نهاية الاحتلال الإسرائيلي لأن قاعدته ، قاعدة حياته ووجوده تزول ، أو تحول أمريكا من الدولة الأعظم (Super – Power) إلى دولة من الدرجة الثانية أو الثالثة ، بل إلى زوالها كدولة موحدة .

8 ـــ التحالف مع أمريكا هو تحالف ضد اتجاه تاريخي يدفع نحو ظهور العديد من المراكز الدولية الأساسية أو الدول الكبرى ، السياسة الحكيمة لأية دولة حالية هي التطلع من الآن إلى هذه المراكز المحتملة لكسب بعضها ، هناك احتمال قوي بأن يكون العرب أحد هذه المراكز الأهم . هنا أكتفي فقط بالإشارة إلى قناعتي الكبيرة بهذا الاحتمال دون التدليل على الأسباب .

9 ـــ التحالف مع أمريكا تحالف مع دولة تهدد السلام باستمرار لأن لغتها الأساسية ـــ كما يبدو ، هي لغة الحروب أو التهديد بها ، سواءً في تقليد عريق في سياستها الخارجية ، أو حديثاً في بيروت ، غرانادا ، باناما ، ليبيا ، العراق الخ ... التحالف مع العرب يعني ، على عكس ، تحالفاً مع حركة تحرر ضرورية للإنسانية ، لأن هذا التحرر يسعى إلى الاتحاد في دولة واحدة ، وهذه الدولة تشكل في الواقع ضرورة إنسانية لإنها تحصي العالم من الضعف العربي الذي يثير بوجوده ذاته صراع الدول الكبرى حوله بسبب موقعه الإستراتيجي وثروته البترولية .

10 ـــ التحالف مع أمريكا ضد العرب يعني التحالف في حرب قد تؤدي إلى خراب عام مدمر لسنوات عديدة طويلة للغرب ذاته ، خصوصاً إن أدت هذه الحرب إلى تدمير آبار البترول في الكويت والسعودية أو الخليج كله . الحروب تعني باستمرار نتائج لايتوقعها أحد ، وقد تعني هنا نهاية أمريكا نفسها كدولة أعظم « Super – Power » . فهناك احتمال مثلاً ، بأن تهزم أمريكا في هذه الحرب ، على الأقل في عجزها عن تحقيق الحرب الخاطفة التي تتوقعها ، وهذا قد يعني نتائج سلبية هائلة قد تترتب عليها هذه الهزيمة قد لا تكون في الدولةـــ الفوضى الانسحاب العسكري ـــ على طريقة فيتنام ، ولكن في عجز جيشها على الأرض عن تحقيق مقاصد الحرب ، أو في عجز أعصاب جنودها المرتزقة عن تحمل الضربات التي تنزل بهم وعليهم في الأرض ..

إنني قلت التحالف مع العرب ، ولكن ما أعنيه حقاً وأساسياً هو التحالف مع العراق في معركته الدفاعية ضد العدوانية الأمريكية وذلك لأن العراق هو الآن العرب ، والعرب هم الآن العراق ، وليس من عرب هنا خارج الوقوف إلى جانب العراق ومع العراق .

إنني أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن الوقوف مع العراق هو وقوف مع أول معركة في سبيل النظام العالمي الجديد هذا إن أمكن إقامة نظام كهذا الذي أخذ البعض يتكلم عنه في الغرب ، ومنهم بوش نفسه ، وذلك لأنها أولاً معركة تحرير من عائلة إقطاعية كان سبب وجودها واستمرارها الاستعمار القديم ، من نظام إقطاعي لايتسع له العصر الحديث ، وثانياً ، لأنها معركة تحرير أرض اغتصبها هذا الاستعمار

وسلمها لهذه العائلة كي يتمكن من استغلال سهل لبترولها وزرع إسفين آخر في وحدتها ، وثالثاً ، لأنها معركة تحرير من نظام أمريكي عدواني يقدم على الحرب دون مسؤولية وكأنها مباراة رياضية إقدام هذا النظام على الحرب دون أن ينتصر فيها بسرعة خاطفة وبضحايا قليلة يمكن أن يكون « العنصر المعجل » لانحطاط هذا النظام الذي تكلمنا عنه ، لأنه قد يفجرُ جذرياً التناقضات التي أشرنا إليها ، ويضع بالتالي نهاية سريعة له .

المحور الثالث :
مهام المثقف العربي في المعركة

حرب الخليج :
جدل حول الثروة والقوة

محمد سبيلا

يمكن أن نتناول حرب الخليج من زاوية أنها كانت صراعاً حاداً حول وبين وبواسطة النعاصر التالية : الثروة والقوة والقانون والحق والإيديولوجيا . الثروة المقصودة هنا هي الثروة النفطية ، والقوة هنا تشير إلى القوة العسكرية والتكنولوجيا ، والقانون يقصد به القانون الدولي الذي يستمد منه ما يسمى بالمشروعية الدولية ، والحق يرد هنا بمعناه الواسع ابتداء من الحقوق التاريخية ، إلى حق الوجود بالنسبة لهذه الدولة أو تلك إلى حق الطموح والنهضة بالنسبة للأمة كلها .

ولاشك أن التركيز على أحد العناصر السابقة وإعطاءه الأولوية قد يوقع في نظرة أحادية الجانب فاعتبار الثروة هي محور الصراع بين من يملك ومن لا يملك الثروة ، وكذا بين من يملك الثروة ومن لا يملك القوة يطبع التحليل بطابع إقتصادي واضح كما أن التركيز على القوة كمجال صراع بين من يملكون القوة يضفي على المعالجة بعداً إستراتيجيا واعتبار الحق محوراً للصراع يضفي عليه سمة صراع سياسي حول الحدود بين الحقوق التاريخية وبين حق الوجود لدولة مستقلة ذات سيادة معترف بها عالمياً ، أما التركيز على الإيديولوجيا كنواة للصراع فيكسبه طابع صراع إيديولوجي وحضاري بين القومية العربية والاستعمار الغربي ، في حين يؤدي التركيز على الجانب القانوني إلى إكساب الصراع طابعاً استراتيجياً واضحاً بين من يفرض ويحصي ويمتثل للقانون وبين من يجادل فيه ويعتبر الامتثال له امتثالاً للقوة التي تفرضه .

ومهما كان محور الصراع فإن كل العناصر الأخرى يتم استخدامها كما يتم استعمال كل الوسائط والوسائل المتاحة في صراع تدرج من حوار الكلمات إلى حوار اللكمات ، ومن العنف الرمزي (الإيديولوجيا والدبلوماسية) إلى العنف السافر (القوة العسكرية) ، ومن السياسة إلى الحرب .

إذا نظرنا إلى حرب الخليج باعتبارها صراعاً حول الثروة فإن هذا الصراع قد استند بالنسبة لكل الأطراف إلى مرتكزات وذرائع إيديولوجية (قطرية أو قومية أو إسلامية أو ثالثية بالنسبة للعراق ، أو ذرائع ردع العدوان ، وحماية حرية الشعوب وضمان سيادة القانون الخ بالنسبة لأمريكا) مروراً عبر مؤسسات جهوية أو دولية (كالجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي — ومجلس الأمن) وعبر تكييفات قانونية في اتجاه اكتساب مشروعية ما (عربية أو إسلامية أو دولية) أو نزعها عن الطرق الآخر ، انتهاء إلى قرار حق من الحقوق أو رفضه باستخدام القوة السافرة .

[1] اعتقد العراق أن بإمكانه الاستفادة من ثروة الكويت في تسديد ديون التسلح المترتبة عليه من الحرب

مع إيران ، في إطار الحاجة إلى توظيف الثروة النفطية لتحقيق مزيد من القوة في الطريق إلى إنجاز مهام النضال القطري والقومي . لكن قوة خارجية تحرس الثروة النفطية العربية بعين رعاية لا تنام عاقته عن ذلك باستخدام القوة العسكرية .

فأمريكا كقوة اقتصادية وعسكرية عالمية هي بدورها تسعى إلى توظيف الثروة النفطية كأداة للتحكم في الاقتصاد العالمي كله ، وبخاصة للتحكم في مصير القوى الاقتصادية الصاعدة في كل من آسيا وأوروبا ، ومن ثم كوسيلة لفرض الهيمنة الاقتصادية والسياسية على العالم بالإضافة إلى تحقيق أحد الأهداف غير المعلنة وهو ضمان استمرار « نمط العيش الأمريكي » .

وبالنظر إلى توقف الاقتصاد الأمريكي بدرجة كبيرة على البترول فقد أصبح الأمن الاقتصادي (أو الطاقي) للولايات المتحدة الأمريكية يمر عبر حقول النفط العربية لأن نفط الخليج العربي يمثل 26 ٪ من وارداتها النفطية وبذلك فإن التطور الاقتصادي والصناعي لأمريكا يتوقف بدرجة كبيرة على هذه المادة التي تختزن أرض الخليج العربي أكبر قدر من الاحتياطي العالمي منها (63 ٪ من الاحتياطي العالمي) [1] . وهذا ما يجعل الثروة العربية جزءاً من الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية .

لكن هناك وجهاً آخر لعلاقة أمريكا الشقية بالثروة البترولية العربية وهي أن تحكمها في هذه الأخيرة يوفر لها القدرة على التحكم في الثمن وفي السوق العالمية ويمكنها من انعاش اقتصادها الذي أخذ يعاني من بعض الاختلالات البنيوية في فترة صعود القوى الاقتصادية الجديدة في كل من آسيا وأوروبا ، أي يوفر لها عافية اقتصادية ونفوذاً سياسياً . فاستخدام القوة في نظر أمريكا هو الذي يمكن من تسخير الثروة النفطية العربية لانعاش الاقتصاد الأمريكي ، داخلياً وخارجياً ، ويحرم في نفس الوقت جاراً عربياً من تسخير نفس الثروة لاكتساب المزيد من القوة .

وقد قدمت أمريكا إرادتها في الهيمنة على الثروة العربية في صيغ سياسية وإيديولوجية وقانونية مقنعة : كتحرير الكويت ، ومعاقبة المعتدي ... وقدمت قواتها العسكرية المعتدية وكأنها جيش تحرير وجيش سلام . حيث لم تكن الإيديولوجيا والقانون إلا تمهيداً لفعل القوة .

لكن للصراع وجهاً آخر غير الثروة وهو القوة فقد اعتقد العراق أنه بحيازته لثروة الكويت النفطية سيضيف إلى قوته العسكرية قوة اقتصادية إضافية مما سيجعله قوة إقليمية أساسية في المنطقة ، وخاصة بعد تحجم الطموح الإيراني إثر حرب الخليج الأولى .

وربما كان فعل القوة العراقي المتمثل في الدخول إلى الكويت اختياراً أولياً لتطلعه إلى أن يصبح رسمياً قوة إقليمية معتمدة ومعمّدة في عالم أصبح أحادي الفيتو من طرف القوة العظمى نفسها . لكن حساب أمريكا والغرب كان حساباً آخر . فقد تبينت أمريكا أن القوة العراقية بضمها للثروة الكويتية قد تخطت الحدود الحمراء وأصبحت تتهدد فعلياً « الأمن » المفروض في المنطقة والذي تلعب فيه إسرائيل الدور المرسوم لها كدركي إقليمي . وتطلع العراق إلى دور إقليمي وامتلاكه لترسانة أسلحة قوية ــ استطاع مراكمتها خلال الحرب مع إيران بعيداً عن أي اختراق مخابراتي ــ بالإضافة إلى الثروة والقوة الإضافيين اللذين اكتسبهما من ضم الثروة الكويتية ، كل ذلك جعله يخل بالتوازن الاستراتيجي الذي أقرته أمريكا في المنطقة لصالح إسرائيل

وذاك كان هو سر القرار الأمريكي بضرب العراق سواء بالركوب على قضية الكويت أو بغيرها ، وإن كانت الذريعة الكويتية ، والحلف العربي الملتف حول أمريكا يوفران أفضل الشروط لتنفيذ هذا القرار الإستراتيجي الأمريكي المتخذ سلفاً لأنهما يضفيان عليه صبغة نضالية وتحريرية ، بالإضافة إلى صبغة المشروعية التي أضفاها على نفسه باستعمال مجلس الأمن وتوظيف القانون الدولي وهذا هو ما يفسر صلابة واستعجالية بل و« نضالية » الموقف الأمريكي من مسألة الكويت ، وإن أوقع ذلك « الأخلاقية السياسية » الأمريكية ـــ المستندة إلى شعارات إيديولوجية براقة وإلى سند قانوني ـــ في تناقضات إزدواجية القيم والمعايير في عين العرب أنفسهم .

وذلك لأن أمريكا كقوة إمبريالية ـــ تدرك جيداً أن وراء مسألة الثروة والقوة شيئاً آخر هو طموح العرب إلى النهضة ، وإلى إنشاء دولة قوية متقدمة تمكنهم من أن يلعبوا دوراً فاعلاً على المستوى العالمي ، وهو ما لا يسمح به الغرب وما ترفضه أمريكا إطلاقاً .

وقد وفقت الولايات المتحدة الأمريكية ـــ مستغلة رفض العراق لقرارات مجلس الأمن ـــ إلى تغطية إرادتها في الهيمنة وفي استخدام القوة بالغطاء الشكلي للشرعية الدولية وإلى شن حرب إمبريالية ضد بلد عربي بغطاء عالمي وتزكية عربية . وبذلك كان اللجوء إلى القانون الدولي أداة أخرى لخدمة حق الأقوى في فرض إرادته في الهيمنة على من أقل قوة ، وعلى الهيئات الدولية نفسها .

هكذا انتهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض منطق القوة في معالجة فصول هذا الصراع . وهو المنطق الذي فرض إضفاء المشروعية على فعل قوة معين ونزع المشروعية عن فعل آخر . بل إن منطق القوة تعدى إضفاء المشروعية إلى التشريع لنفسه وللآخرين . فأمريكا ، التي تحرم على الغير استعمال القوة أو مصادرة الثروة تبيح لنفسها (أو لمن تصطفيه كإسرائيل) ما لا تبيحه لغيرها . فحربها في الشرق الأوسط هي في العمق حرب (باسم العلم ، وباسم القانون) من أجل الثروة ، لكنها لا تسمح لا للعراق ولا لغيره بما ماثل ذلك . وهي تسمح لنفسها بغزو الجيران (بنما وقبلها غرينادا) وتسمح لحلفتها إسرائيل باحتلال الأراضي العربية وبغزو لبنان وبقمع الفلسطينيين ولكنها تعتبر دخول العراق للكويت جريمة لا تغتفر ولا تحتمل النقاش ولا تقبل الانتظار فهي تقبل نفس الحق هنا وترفضه هناك ، تطبق القانون هنا وترفضه هناك . وبذلك تتجاوز القوة حدود محاولة إضفاء المشروعية على أفعالها بل تتحول هي ذاتها إلى مشرع على المستوي العالمي . تثبت القوة ، بحكم امتلاكها للتقنية المتطورة أن باستطاعتها أن تخلق القيم وتحدد المعايير ، وأن تفرض إرادتها كحق وذلك ما دامت القوة هي لغة العصر الأثيرة والتي لا يفهم غيرها .

تستطيع القوة أن تُلمِّعَ ذاتها وتجعل سلوكها إما بالإيديولوجيا أو بالقانون أو بالحق أو بالأخلاق ، وذاك جزء من بلاغة القوة ، ومن براعتها في التعبير عن نفسها وهكذا تصبح القوة هي الحق عينه والحقيقة ذاتها .

أما الإيديولوجيا فليست إلا حلية للخطاب . فنجاعتها السياسية محدودة لأنها تتجه إلى الرأي العام والجماهير والوعي ولا تفعل في مراكز القرار . فالإغراءات الإيديولوجية القومية التي قام بها العراق تجاه سوريا (الإغراءات الخطابية والفعلية بضرب إسرائيل) والإغراءات الإسلامية التي قام بها تجاه إيران بينت أن منطق

الدولة ، ومنطق المصـــلحـــة وضرورة الامتثال لمنطق القوة على المستوى العـالمي أقوى من أي إعتبـار إيديولوجي .

استعمـلت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كثيف إيديولوجيا الحرب [1] وإيديولوجيا القانون ، وهي خطابات إما للتمهيد لفعل القوة السـافرة أو لتبريره وغالباً ما يتم تكييف الخطاب وفق مقتضيات المخاطب سواء كان داخلياً أم خارجياً هذا بينما استعمل العراق حزمة من الخطابات الإيديولوجية [2] .

الخطاب القومي ، الجماهير العربية ، الدول والتنظيمات القومية .

الخطاب الإسلامي ، الجماهير العربية الإسلامية ، التنظيمات الإسلامية ، إيران الدول الإسلامية .

الخطاب القطري ، الشعب العراقي .

الخطاب الثالث ، دول وجماهير ومثقفو العالم الثالث .

لقد رسخت هذه الحرب مقولة نزع الإيديولوجيا من العلاقات الدولية ، وغلبة منطق المصالح على منطق الإيديولوجيا (مثال مواقف روسيا وسوريا) ، وغلبة منطق القوة على منطق الحق ، كما أبرزت أداتية القانون وقابليته للتكييف مع متطلبات منطق القوة ، حيث تم إلباس رداء القانون والمشروعية لحرب إمبريالية شنتها أمريكا ودول التكتل الصناعي للغرب ضد حق النهوض العربي ومن أجل البترول وإسرائيل . كما أبانت هذه الحرب أن الأمم المتقدمة والغنية تريد أن تفوض منطق القوة على العالم حتى تحتفظ بسيطرتها على ثرواته إنها حرب القوة من أجل السيطرة على الثروة على الصعيد العالمي وذاك هو المنطق الوحيد الذي يقبله الغرب في علاقته بالعالم الثالث لأن مصالح الغرب هي القيم الأساسية في العالم كله ولا مصلحة فوق مصلحة الغرب [1] بل أن هذه المصالح هي فوق كل المثل التي ينادي بها الغرب نفسه ، كالحرية وحقوق الإنسان والسلام والعقلانية إن لم تكن هذه مجرد أغلفة لتلك . لقد أكدت الحرب أن ما يهم الغرب هو مصالحه المتمثلة في مراكمة الثروة وتحقيق القوة ، أما القانون والحق والإيديولوجيا والأخلاق فهي مجرد أدوات لخدمة هذه المصالح بالدرجة الأولى أكثر مما هي غايات في ذاتها .

وهذا ما دفع إلى التساؤل عن العديد من المشروعيات :

ـــ مشروعية امتلاك وتوزيع الثروة وكيفية إستعمال الثروة .

ـــ مشروعية امتلاك واستعمال القوة .

ـــ مشروعية المشروعية أو مشروعية القانون نفسه .

ـــ مشروعية الحق وتصادم الحقوق .

ـــ مشروعية هذا الخطاب الإيديولوجي أو ذاك بل مشروعية وفعالية الإيديولوجيا ذاتها .

وحرب القوة التي شنها الغرب بقيادة أمريكا هي التي أعطت للصراع بعده الحقيقي كصراع بين إرادة الغرب في إستغلال الثروة العربية ، وفي إعاقة العرب عن تحويل ثروتهم إلى قوة تقنية وعسكرية ، وفي منعهم من دخول سباق العصر المتمثل في إكتساب القدرة والقوة ، وبين الإرادة العربية في إكتساب القوة وتحقيق

التقدم . وبذلك اتخذ هذا الصراع الشامل حول الثروة والقوة والإيديولوجيا والحق والقانون طابع صراع حضاري بين إرادتين : إرادة القوة والهيمنة لدى الغرب وإرادة التحرر والنهوض والتقدم عند العرب وهي معركة مفتوحة ليست الحرب إلى إحدى لحظاتها الأكثر مأسوية .

مرجعيات

(1) عبد الوهاب معلمي : أزمة الخليج بين الإيديولوجيا والقوة والقانون . جريدة الاتحاد الاشتراكي الدار البيضاء2أكتوبر1990 .

(2) نور الدين العوفي : حرب الخليج : جدلية الثروة والقوة .جريدة الاتحاد الاشتراكي25 فبراير1991 .

(3) برهان غليون : الرد على الحرب .الاتحاد الاشتراكي 10 مارس1991 .

(4) مودن م عبد الحي : أمريكا وإيديولوجيا الحرب ، الاتحاد الاشتراكي27 فبراير1991 .

(5) نزهة الحريشي : البترول وأزمة الخليج . الاتحاد الاشتراكي 6 مارس1991 .

الهوامش

(1) نزهة الحرشي : البترول وأزمة الخليج .

(1) مودن .م . عبد الحي : أمريكا وإيديولوجيا الحرب .

(2) عبد الوهاب معلمي : أزمة الخليج بين الإيديولوجيا والقوة والقانون .

(1) برهان غليون : الرد على الحرب .

العرب وامتلاك الحداثة أو آلية التماهي الجزئي مع المعتدي الغربي

جورج طرابيشي

واجهت جميع شعوب العالم غير الغربي في علاقتها بالحضارة الغربية مشكلات وحساسيات وتعقيدات متفاوتة الحدة ، وذلك تبعاً لتباينات التجربة التاريخية ولدرجة التمايز والاختلاف في الهوية الحضارية .

فأمة مثل روسيا ، أن كانت تشارك شعوب الغرب في انتمائها الجغرافي الأوربي ، وفي إنتمائها الديني المسيحي ، فإنها تختلف عنها بالمقابل في إنتمائها اللغوي وانتمائها الطائفي معاً ، فهي أولاً سلافية وليست لاتينية ، وهي ثانياً أورثوذكسية وليست كاثوليكية ولا بروتستانتية . ناهيك عن ذلك فإن إحتلالها لموقعها الجغرافي في الشرق الأقصى من أوربا قد عزز لديها شعورها بالانتماء إلى « الشرق » كتكوين حضاري متميز عن التكوين الغربي ، أو حتى مضاد له روحياً ، هو التميز والتضاد الذي وجد بدوره ما يعززه في الروحانية السلافية الأورثوذكسية التي لا تقر بسلطة الكنيسة البابوية الكاثوليكية الغربية واللاتينية .

ولئن وجدت الأمة الروسية المسيحية صعوبات في تحديد انتمائها الحضاري وفي حسم الصراع فيها بين من عرفوا في القرن التاسع عشر باسم « الغربيين » من جهة و « السلافيين » من جهة ثانية ، فإن صعوبات أقسى بكثير كان لا بد أن تواجه ، ضمن إطار الإشكالية نفسها ، الشعوب الأخرى التي لا يجمعها والغرب خلافاً لروسيا ، لا جامع الدين ولا جامع الجغرافية .

وإذا اكتفينا بأخذ مثال آسيا نجد أن الغالبية الساحقة من شعوبها قد واجهت ، في علاقتها بالحضارة الغربية ، عائق الاختلاف الديني فضلاً عن عائق التمايز في التجربة التاريخية والحضارية وعائق التباين في الهوية اللغوية والعرقية .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن آسيا تنقسم هي نفسها من وجهة النظر الدينية ، إلى جناحين كبيرين : بوذي وإسلامي ، فلنا أن نلاحظ ، بالإحالة إلى تجربة اليابان وتجربة التنانين الصغيرة الأربعة في جنوب شرقي آسيا أن الجناح البوزي ، إجمالاً ، كان أكثر اقتدارا ، من وجهة نظر براغماتية على الأقل ، على التعاطي الواقعي مع معطيات الحضارة الغربية من الجناح الإسلامي .

وفيما يتعلق بهذا الجناح تحديداً فإن الأمة التركية قد أنفردت ، دون سائر أممه ، الانفتاح اللامشروط على التجربة الحضارية الغربية ، مستفيدة في ذلك من موقعها الجغرافي الخاص في نقطة التفصل بين أوربا وآسيا ، ومتوسلة إلى ذلك بضربين من القطيعة مع استمراريتها التاريخية ، العلمانية كقطيعة مع تقاليدها الدينية واللاتينية كقطيعة مع تقاليدها اللغوية أو الكتابية بتعبير أدق .

وما يصدق على الجناح الإسلامي عموماً يصدق بشكل خاص وأخص على الجناح العربي .

فالعرب ، باعتبارهم في غالبيتهم من المسلمين قد واجهوا في علاقتهم بالحضارة الغربية التعقيدات عينها التي واجهها غيرهم من الأمم المسلمة . لكن فضلاً عن ذلك تميزت علاقتهم بالحضارة الغربية بتعقيدات إضافية لم تعان منها الأمم الإسلامية غير العربية .

فالعرب ، أولاً ، يجمعهم إلى الغرب الأوروبي ويفصلهم عنه معاً بحر عريض وضيق معاً هو البحر الأبيض المتوسط الذي لعب على الدوام التاريخي دوراً جغرافياً مزدوجاً كعامل تبعيد وتقريب معاً .

والعرب ، ثانياً ، وخلافاً لسائر المسلمين أو لأكثريتهم في الشرق الآسيوي القصي ، جمعتهم وفصلتهم عن الغرب الأوروبي تجربة تاريخية حديثة ذات طبيعة راضّة TRAUMATISANT تمثلت في الجرم الاستعماري الذي بلوا به ابتداء من القرن التاسع عشر ، وتحديداً منذ عام 1832 ، عام احتلال الفرنسيين للجزائر . وقد تفاوت عمق هذا الجرم تبعاً للأقطار وحسب درجة الاستعمار الذي تراوح بين الانتداب ، كما في سورية ولبنان وفلسطين ، وبين الإلحاق القسري والفج كما في الجزائر .

والعرب ، ثالثاً ، وخلافاً لسائر المسلمين قاطبة ، كانت لهم مع الغرب الأوروبي تجربة تاريخية قديمة تركت في الذاكرة الجماعية آثاراً راضّة هي الأخرى تمثلت في المشرق العربي بالحملات الصليبية التي دامت قرنين من الزمن ، وتمثلت في المغرب العربي أو في العدوة الشمالية منه ، بحرب استرداد الأندلس من قبل الأسبان الكاثوليكيين ، تلك الحرب التي أخذت منذ ذلك الحين شكل حرب إبادة للجنس البشري والتي بدأت منذ منتصف القرن الثامن ولم تنته حتى بعد سقوط غرناطة عام 1492 .

والعرب ، رابعاً وأخيراً عانوا من أسميناه بالجرح الإنتروبولوجي أكثر مما عانى سائر المسلمين والعالمثالثيين (1) منه . فإن تكن سائر شعوب الشطر غير الغربي عليها من الكرة الأرضية قد اضطرت ، على قدر متفاوت من المضض والإكراه ، إلى التسليم بواقعة تقدم الشطر الغربي وبواقعة تأخرها عنه ، فإن الإقرار الجارح للنفس بهذه الواقعة المزدوجة الحدين قد اقترن لدى العرب باستحضار ذاكري لواقعة مزدوجة الحدين مقابلة ، وهي إنهم بدورهم لعبوا فيما بات يعرف اليوم تبخيساً باسم القرون الوسطى الدور عينه الذي يتنطع الغرب للعبه في الأزمنة الحديثة ، وذلك يوم كان الشرق مركز العالم الحضاري ويوم كان الغرب هامشه . وهذا الانقلاب في الأدوار هو ما جعل « الصدمة الحضارية » ، التي أحدثتها فيهم مدافع نابليون ، مضاعفة الجارحية . فإن يكن غيرهم من أمم الشطر غير الغربي من العالم قد اكتشف نفسه متأخراً في مرآة الغرب المتقدم ، فإن الآثار الذاكرية التي يحصلونها في شعورهم ولا شعورهم الجمعي معاً عن أنفسهم قد جعلتهم ينحون منحى أكثر جدلية وبالتالي أكثر إيلاماً للنفس ، في فهم إشكالية التقدم والتأخر التي هي بامتياز إشكالية سادية ــ مازوخية فليس الآخر (الغربي) هو من تقدم والانا هو من تأخر فحسب ، بل إن هذا الآخر الذي تقدم هو من كان متأخراً وهذا الانا الذي تأخر هو من كان متقدماً . وإن تكن علاقة المرآة هي التي لا تزال تجمع بينهما ، فإن طرفي الفاعلية والمفعولية فيها ، قد انعكسا مرتين : فالرأي أضحى مرئياً بقدر ما أمسى المرئي رائياً .

وباستعارة مباشرة من مفردات التحليل النفسي فإننا نستطيع القول إن ممثل النرجسية الذي هو مثال

الانا (IDE'AL DU MOI) قد مني من جراء « الصدمة الحضارية » ، في الحالة العربية ، بطعنة نجلاء مزدوجة .

أ ـــ فالإنســان العربي تحول ، في علاقته بالحضـارة ، من الفاعلية إلى المفعولية ، فأمسى مستورداً للحضارة بعد أن كان مورِّداً لها ، وهو تحول لا يمكن أن يقرأ من قبل مثال الأنا إلا على أنه تحول انحطاطي ، مكافئة كما في جميع حالات التحول من الإيجابية إلى السلبية هو التأنيث .

ب ـــ بعد أن كان الإنسـان العربي هو لذاته مثال ذاته فإن مثال الانا الحضـاري الجديد الذي بات مطالباً بنشدانه والتماهي معه هو مثال أنوي غريب، ويحمل في اسمه بالذات عنوان غربته: الحضـارة الغربية (2) .

وربما كان في مستطاعنا القول أن إستراتيجيات عصر النهضة ، على تنوعها ، لم تكن في جملتها إلا محاولة متصلة ومطردة لتطبيع هذا المثال الأنوي الغربي والغريب أو لتبيئته كما نحب أن نقول اليوم .

صحيح أنه وجد تيار سلفي أصولي رافض للتغريب رفضاً مطلقاً ، كما وجد تيارمستغرب أو متفرنج ، كما كان يقال ، يدعو إلى التغريب اللامشروط ، ولكن هذين التيارين المتطرفين كانا لا يجندان إلا القلة في مواجهة التيار الأكبر ، التيار الإصلاحي الذي صمم على هضم الصدمة الحضارية ، من خلال تعريب المثـال الأنوي الجديد واستدخاله . ولا يتسع المجال هنـا لحصر جميع آليات العقلنة والتمثل الفكري التي اعتمدها رواد النهضـة لاستدخال المثال الأنوي المستورد ولا ستزراعه . ولكن عملية الأيض الحضاري الواسعة تلك أخذت إجمالاً شكل تماه جزئي مع المعتدي الغربي بهدف استملاك سلاح هذا المعتدي لرده إلى نحره : فمـا دام الخصم هو العرب وما دام هذا الخصم قد استفاد من تفوقه الحضـاري ليغزو العرب ـــ والمسلمين ـــ في عقر دارهم وليفرض استعماره وهيمنته ، فلا مفر لهم من أن يواجهوا الغرب بسلاحه وبما أن سلاح الغرب هو تقدمه ، فلا محيص للعرب ـــ والمسلمين ـــ عن التقدم بدورهم ، ولو عن طريق محاكاة الغرب في عوامل تقدمه . ولكن حتى تصبح فكرة محاكاة التقدم الغربي ممكنة ومشروعة فقد بنى النهضويون إستراتيجيتهم على تمييز مزدوج :

أ ـــ التمييز إجمالاً بين الحضارة الغربية والاستعمار الغربي ، فجوّزوا محاكاة الغرب في حضارته لمقاومة استعماره .

ب ـــ التمييز إجمالاً بين الروح والمادة ، أو الروح والتقنية في الحضارة الغربية ،فجوزوا الأخذ بالتقنية الغربية مع التمسك بروح الحضارة العربية الإسلامية (3) .

وقد وجدت استراتيجية التماهي الجزئي مع المعتدي الغربي بهدف امتلاك سر قوته ومواجهته بنفس سلاحه خير تعبير عنها في كتاب خير الدين التونسي : « أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك » (1867) الذي ما وضعـه مؤلفـه أصلاً إلا ليحض « الغافلين من رجال السياسـة وسـائر الخواص والعوام » على « الاقتداء » بما « يحمد من سيرة الغير » وعلى الأخذ بـ «الوسائل التي أوصلت الممالك الأورباوية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية » عسى « أن نتخير منها ما يكون بحالنا لائقاً ، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقـاً » بدون أن يكون الاختـلاف في الدين عائقاً أو مانعاً لمثل هذا الاقتداء التخييري ، لأن « كل متمسك بديانة ، وإن كان يرى غيره ضالاً في ديانته ، فذلك لا يمنعه من الاقتداء به فيما يستحسن في

نفسه من أعماله المتعلقة بالمصالح الدنيوية » (4) .

وتبرز إستراتيجية التماهي مع قوة الغازي الغربي لقلبها عليه بمزيد من الوضوح لدى قاسم أمين ، التلميذ المباشر لمحمد عبده في كتابيه « تحرير المرأة » (1899) و « المرأة الجديدة » (1900) : « إن تمدن الإمم الغربية يتقدم بسرعة البخار والكهرباء حتى فاض من منبعه إلى جميع أنحاء المسكونة . فلا يكاد يوجد منها شبر إلا وطئه بقدمه ، وكلما دخل في مكان استولى على منابع الثروة فيه ، من زراعة وصناعة وتجارة ، ولم يدع وسيلة من الوسائل إلا استعملها فيا يعود عليه بالمنفعة وإن أضر بجميع من حوله من سكان البقاع الأصليين... وهو في الغالب يستعمل قوة عقله ، فإذا دعت الحال إلى العنف واستعمال القوة لجأ إليهما... ولا يمضي زمن طويل إلا وترى هؤلاء القادمين قد وضعوا يدهم على أهم أسباب الثروة ، لأنهم أكثر مالاً وعقلاً وعرفاناً وقوة ، فيتقدمون فيها كل يوم ، وكلما تقدموا في البلاد تأخر ساكنوها... فلا سبيل للنجاة من الإضمحلال والفناء إلا طريق واحدة لا مندوحة عنها هي أن تستعد الأمة لهذا القتال ، وتأخذ له أهبتها ، وتستجمع من القوة ما يساوي القوة التي تهاجمها من أي نوع كانت ، خصوصاً تلك القوة المعنوية وهي قوة العقل والعلم التي هي أساس كل قوة سواها فإذا تعلمت الأمة كما يتعلم مزاحموها ، وسلكت في التربية مسالكهم ، وأخذت في الأعمال مآخذهم ، وتدرعت للكفاح بمثل ما تدرعوا به ، أمكنها أن تعيش بجانبهم بل تسير لها أن تسابقهم فتستأثر بالخير دونهم ، لأن البلاد بلادها وأرضها أبر بها منها بالغريب عنها.. وهذه الطريق ـــ طريق النجاة ـــ كما قدمت مفتوحة أمامنا ، ولا يوجد عائق يعوقنا عن السير فيها إلا ما قد يكون من أنفسنا... (5)

ويعلن عبد الرحمن الكواكبي ، هذا الممثل الكبير للجناح الأكثر تقدماً واستنارة من أجنحة السلفية الإصلاحية ، في نص يعود إلى العام نفسه الذي صدر فيه « **تحرير المرأة** » عن تأييده المطلق لا ستراتيجية « مجاراة الغربيين ومباراتهم واسترداد ما فقده المسلمون من الجاه والعزة والسلطان » ، بدون أن يغيب عنه تفنيد حجج المعترضين على هذه الاستراتيجية بقوله : « ولا يعترض علي بأننا نحن المسلمين لا يحسن بنا أن نفعل فعل الأوروبيين ، لأننا مأمورون بطلب العلم ولو في الصين ، فكل ما يفعله غيرنا وتثبت لنا فائدته يجب أن نقتدي بهم فيه جراً للنفع ودفعاً للضرر » (6)

وحتى جمال الدين الأفغاني ، الذي عرف بمواقفه الصارمة ضد التقليد والمحاكاة ، وأدان « التفرنج » بوصفه « جدعاً لأنف الأمة يشوه وجهها ويحط وشأنها » وانتقد مراراً وتكراراً في « العروة الوثقى » التيار « المستغرب » الذي يعتقد أنه لا بد للشرق ، إذا ما أراد « إيجاد المنعة » لنفسه ، من أن « يسلك المسالك التي سلكها بعض الدول الغربية الأخرى » ، فإنه انتهى في أواخر حياته ، وفي ما يمكن اعتباره وصيته التي أملاها على محمد باشا المخزومي في شكل « خاطرات » إلى تأييد استراتيجية مجاراة الغرب لمقارعة حديدة بمثله ، وأنحى باللائمة على الدولة العثمانية لأنها لم تسلك في ذلك مسلك اليابان « لو أن الدولة العثمانية راعت من يوم تأسست.. وراقبت حركات العالم الغربي ، وجرت معه حيثما جرى في مضمار المدنية والحضارة ، وقرنت إلى فتوحاتها المادية القوة العلمية على نحو ما فعلت اليابان أقله ، لما كان ثمة مسألة شرقية » (7)

وقد عززت إستراتيجية التماهي الجزئي هذه مع الغرب بعدة تخريجات أو عقلنات جدلية ، منها أن هذا

التماهي الجزئي مع الآخر الغربي هو في حقيقته ، وفي جزء منه على الأقل ، إعادة للتماهي مع الذات ، على اعتبار أن ما نأخذه من الغرب إنما أخذه الغرب في الأصل منا وعنا ، فكأن الوافد الغربي هو بضاعتنا وقد ردت إلينا . ومن تلك التخريجات الرامية إلى تحويل هذا الوافد الغريب إلى موضوع مقبول من الذات وغير متناف معها ولا ناف لها ، وقابل بالتالي للاستدخال والتمثل مجرداً من أذيته وسميته ، التأكيد على انتماء هذه الذات إلى حضارة سطرت من الأصل صفحات مشرقة في الانفتاح على الآخر والاقتباس منه مهما اختلف عنها هذا الآخر ديناً ولغة وذهنية ، والتذكير بأن هذه الذات ملزمة ، بمقتضى قواعدها الذاتية ، بطلب العلم « ولو في الصين » ، ومنها أيضاً إقامة علاقة تناف لا بين الذات والحضارة ، بل على العكس بين الذات والانحطاط . فالانحطاط عرض عارض في حياة الذات وتاريخها . وهي إذا ما نهضت من عثرتها وتقدمت ، ولو بالاقتباس عن غيرها . فإنما تنضو عنها التأخر الدخيل عليها وتستعيد حالتها الأصلية التي هي بلغة رفاعة الطهطاوي « التقدمية » . وإنما في هذا المنحى جرى التأكيد ، من خلال توظيف جدلي لصفة « الحقيقية » ، على التطابق بين الإسلام والحضارة الحديثة أو « المدنية » كما كان يؤثر أن يقول الرواد النهضويون ، وذلك سواء باتجاه القول مع محمد عبده بأن « المدنية **الحقيقية** مطابقة للإسلام » أو باتجاه القول مع تلميذه محمد فريد وجدي بأن « الإسلام **الحقيقي** مطابق للمدنية » (8) وقد أوغل هذا الأخير في هذا الاتجاه إلى حد القول في كتابه ذي العنوان الدال : « **المدنية والإسلام** »: « إن كل ترق يحصل في العالم ، وكل خطوة تخطوها العقول في سبيل الكمال : ليس إلا تقرباً إلى الإسلام » و « إن كل ما نقرؤه من قواعد المدنية العصرية ليس بالنسبة إلى قواعد الديانة الإسلامية إلا كشعاع من شمس أو قطرة من بحر» (9) .

وفي هذا السياق جرى التأكيد على وحدة الجنس البشري ووحدة العقل البشري وهي الوحدة التي يؤكدها منطق الخطاب القراني ومنطوقه معا : فبما أن الإسلام هو دين العقل ، فكل ما يقبله العقل يقبله الإسلام . وعلى قاعدة هذه النزعة العقلية الكونية ، ودوما ضمن إطار المسعى إلى تخفيف التوتر بين الموروث الإسلامي والوافد الغربي ، جرت محاولة واسعة النطاق وعظيمة الجدوى لاستدخال المفاهيم الأساسية للفكر الغربي ولتطبيعها وتبيئتها عن طريق التوحيد بينها وبين ما هو قريب إليها من المفاهيم التقليدية للفكر الإسلامي بعد إخضاعها لعملية تحوير في المعنى وتطوير للمدلول و « على هذا النهج انقلبت **المصلحة** تدريجياً إلى المنفعة ، **والشورى** إلى الديموقراطية البرلمانية ، **والاجماع** إلى الرأي العام ، وأصبح الإسلام نفسه مرادفاً للتقدم » (10) .

وبديهي أن عملية الأيض الحضاري الطويلة الأمد والبالغة التعقيد هذه لم تخل من توترات وتناقضات وانتكاسات . وحسبنا هنا الإشارة إلى « الخضات » التي تسببت فيها محاولة مبكرة أكثر مما ينبغي أو جريئة أكثر مما ينبغي أو اعتنافية أكثر مما ينبغي لاستدخال مفاهيم حاملة لشحنة وجدانية ضدية أو لحموضة حافزة يعسر معها هضمها . ومنها تلك الخضة التي أحدثتها محاولة قاسم أمين لاستدخال مفهوم « النسوية » على نحو لا يخلو من فظاظة ومن مصادمة للبنى الذهنية القائمة في كتابه « **تحرير المرأة** » ، وبخاصة في كتابه التالي له مباشرة « المرأة الجديدة » . ولئن استطاع قاسم أمين أن يخرج من المعركة منتصراً لوقوف محمد عبده إلى جانبه ولتلاقي دعوته مع التطورات المستجدة في حركة المجتمع المصري نفسه ، فإن علي عبد الرازق عرف مصيراً مغايراً تماماً ، هو مصير التراجع والانكفاء والصمت المقهور ، عندما حاول أن يخوض

في كتابه « الإسلام وأصول الحكم » معركة العلمانية بلا مساندة من أية قوة اجتماعية ، وربما بالتضاد مع رغبات وتطلعات القصر في وراثة « الخلافة الإسلامية » أما المعركة التي خاضها طه حسين لاستدخال منهج النقد التاريخي ـــ وهو المنهج الذي آتى أينع ثماره في أوروبا في تهديم التصور الديني للعالم ـــ من خلال كتابه « في الأدب الجاهلي » ، فإنه لم يقبض له أن يخرج منها محتفظاً بجلده إلا لقاء تسويات وتنازلات على حساب عقلانيته التي كان أرادها في بادىء المعركة ديكارتية خالصة .

ومهما يكن من أمر فإن نشوب الحرب العالمية الثانية إذ جاء ليضع حداً تاريخياً لعصر النهضة ، قد دشن في الوقت نفســه مرحلة جديدة منها أرادت لعصر أكثر تطوراً وجذرية وبالفعل ، ومع دخول المجتمعات العربية في طور الإستقلالات غداة نهاية الحرب العالمية الثانية ، بدا وكأن « النهضـة » أخلت مكانها « للثورة » مع كل ما تشف معه هذه الكلمة من نزوع إرادوي إلى حرق المراحل وإلى ركوب مركب الطفرة والوثبة بدلاً من مركب التطور والتدرج .

ومن منظور آلية التماهي الجزئي مع المعتدي ، وهي الآلية التي نعتقد أنها حكمت وعي العرب لضرورة إمتلاك الحداثة ، بدا وكأن هذه الآلية عرفت في عمر الثورة تسارعاًمباغتا في الإيقاع وذلك من جراء عاملين تاريخيين :

1 ـــ نكبة1948 التي كف معها هاجس إمتلاك الحداثة عن أن يكون مجرد مهماز في رؤوس بعض المفكرين ليتحول إلى شرط بقاء وكرامة وجود بالنسبة إلى الأمة بأسرها في المشرق العربي في طور أول ، ثم في المغرب العربي في طور لاحق .

2 ـــ ظهور الزعامة الناصرية لتجسد بعد تأخير دام بضعة عقود من السنين ضرباً من كالية عربية ، علماً بأن أحد التعاريف الممكنة للكمالية من حيث هي في المقام الأول ممارسة تاريخية هو في نظرنا : تسريع وتسهيل آلية التماهي الحضاري الجزئي مع العدو الغربي من خلال النجاحات المحرزة في المواجهة السياسية والعسكرية معه .

وبالفعـل جسد عبد الناصر ثاني أكبر محاولة عربية ، بعد محمد علي ، لامتلاك الحداثة من خلال تصعيد المواجهة السياسية والعسكرية مع الغرب . فمن إجلاء المحتل الإنكليزي إلى مساندة الثورة الجزائرية ضد مشروع الفرنسة إلى تأميم القناة ومواجهة العدوان الثلاثي إلى إسقاط حلف بغداد إلى إنتهاك حرمة النظام الإقليمي العربي الموضوع والمحمي من قبل القوة الغربية (الوحدة مع سورية وحرب اليمن) ، حقق عبد الناصر تطوراً نوعياً في فكرة القومية العربية إنطلاقاً من أن عداد القومية العربية السياسي للغرب هو أمر حضاري تمليه ضرورة امتلاك الحداثة التي كان هذا الغرب نفسه أول صانع لها .

ورغم التزام عبد الناصر للواقعية في ممارسته النسياسية الثورية ، ورغم حرصه على خوض بعض معارك دفاعيـة ـــ لاهجوميـة ـــ مع رأس حربة القوة الغربيـة التي هي الامبريالية الأمريكية ، فإن حسر النظر الجيوبوليتيكي عند أصحاب القرار في القوة الغربية ، والنزعة الحيسوبية الضيقة في رؤية الغرب لمصالحه ،

والموروث التاريخي الغربي من نزعة العداء للعرب وعقدة الذنب الغربية تجاه « المسألة اليهودية » ، وقوة نفوذ الجاليات واللوبيات الصهيونية في مراكز القرار الغربي ، كل ذلك لعب دوراً حاسماً في التصميم والتخطيط الغربي لضرب عبد الناصر ولإجهاض مشروعه في إنجاز طبعة عربية من الكمالية ولانود هنا الخوض في أي تفاصيل تاريخية . ولكن نستطيع الاختصار بالقول بأن ما حدث في حزيران /يونيو1967 كان بمثابة زلزال ضرب ، مع عمارة المجتمع العربي ، بنيته النفسية التحتية . وإن يكن العرب قد عاشوا على امتداد المئة والسبعين سنة السابقة على وقع « الصدمة الحضارية » التي قصفتهم بها مدفعية نابليون ، فإن قصف الطيران الإسرائيلي في صبيحة الخامس من حزيران/ يونيو هو الذي جعلهم يفيقون على ما هو أدهى من الصدمةCHOC ، على ما لانتردد في أن نسميه ، اقتباساً من قاموس التحليل النفسي هذه المرة أيضاً ، بـ « الرضة TRAUMATISME

إن ماأعطى لـ« هزيمة يونيو السوداء » بُعدْ الرضة الجماعية ومفعولها ، بحسب التعريف السيكولوجي ، عوامل أربعة :

1 ــ إن الهزيمة كانت لا متوقعة . فقد كان واحد من أكثر الاستيهامات العربية ذيوعاً ومن أنشطها اشتغالاً ومن أكثرها تغذية من قبل أجهزة الإعلام والدعاية العربية الاعتقاد بأن جيوش الدول العربية المحيطة بإسرائيل جيوش « أيوبية » جاهزة عدة وعدداً وتصميماً ، متمثلة لأكثر منجزات الحداثة تطوراً ، لاتنتظر سوى إعلان الحرب لتقطف النصر من « عصابات » « دويلة » وكيان « هزيل » و « مصطنع » عديم القوامية الذاتية ولا يعتاش إلا على صدقة الإستعمار .

2 ــ إن الهزيمة اللامتوقعة لم تكن في الوقت نفسه مغطاة ولا قابلة للتغطية من وجهة نظر الانجراحية النرجسية . كانت طعنة صماء للمثال الانوي العربي ، ومن طبيعة إذلالية خالصة . وعلى حد تعبير المرحوم ياسين الحافظ « كمشة من البشر (ممن كان الخطاب الإعلامي السائر يصمهم أصلاً بأنهم من « شذاذ الآفاق ») تهزم بحراً من البشر[11]وعلى حين أن اليابان مثلاً لم تهزم إلا بضربة ، ذرية ، فإن الهزيمة العربية كانت بـ« نقرة » . وعلى حين أن الأمة الفيتنامية مثلاً لم تهزم رغم انها « واجهت فيلاً ، جبلاً » ، فإن الأمة العربية انهزمت وهي « تواجه نملة ، حصاة[12] وفضلاً عن أن الهزيمة أتت من خصم صغير لا من خصم كبيرــ والخصم الكبير أرضى للنفس وأبرأ للجرح النرجسي!ــ فإنها كانت أيضاً كاوية : أَفَلَمْ تُعَمَّد أصلاً بهذا الاسم الجارح للكبرياء العربية :« حرب الأيام الستة » ؟

3 ــ إن الهزيمة اللامتوقعة واللامغطاة كانت أيضاً هزيمة مستمرة ، متجددة وغير قابلة للتصريف ففرنسا مثلاً ، بعد هزيمتها أمام ألمانيا ، دخلت في طور تحديث متسارع وألمانيا نفسها ، بعد هزيمتها أمام الحلفاء ، فاجأت العالم بمعجزتها الإقتصادية . أما اليابان فقد أطلقت العنان ، بعد هزيمتها ، لهجوميتها ، الاقتصادية والتكنولوجية على نحو ذهل له العالم . وبالمقابل فإن العرب قد وقفوا عاجزين على امتداد عشرين سنة ونيف لا عن « محو آثار العدوان » ، فحسب بل حتى عن إقناع أنفسهم ـوكم بالأحرى إقناع عدوهم ـبقدرتهم على ذلك وبدلاً من أية معجزة عربية ، منتظرة فإن القانون الوحيد الذي بات يحكم الواقع العربي بعد الهزيمة هو : التردي والمزيد من التردي باستمرار .

4 ــ إن الهزيمة الحزيرانية غير القابلة للتغطية النرجسية وغير القابلة للتصريف كانت قابلة **بالمقابل للاستبطان** وللاشتغال لا شعورياً . وكما في معظم حالات الاشتغال اللاشعوري انفتح واسعاً **في النفس العربية** المجال أمام آلية الترميز الجنسي . والواقع أن إسرائيل ، التي ما كان يرد اسمها إلا مقروناً **بصفة** الغاصبة ، بالمقابلة الضدية مع فلسطين المغتصبة ، احتلت موقعها منذ زمن مبكر في **الإدراك العربي** كخنجر أو كإسفين دق في جسد الأمة العربية . ولكن الأمر الذي لا يخلو من مفارقة هو أن فعل الاغتصاب الذكري ذاك ، والرموز الجنسية المذكورة هذه ، إنما إلى كائن مؤنث لفظاً ومعنى ، إسرائيل ، وهنا أيضاً لا يغيب عنا أن نلاحظ أن الصورة الإدراكية الأكثر تداولاً عن إسرائيل في الوعي العربي هي صورتها كـ« ربيبة » للاستعمار وهكذا تبدو إسرائيل ، بماهيتها المؤنثة وتعضيتها المذكرة ، تجسيداً واقعياً لتلك الصورة الاستيهامية الثاوية في قرارة اللاشعور الفردي والجمعي عن المرأة الخصماءة المرعبة ذات القضيب . مما زاد من أذية هذا القضيب وسُميَّته كونه ، في الحالة الإسرائيلية ، مستعاراً من الغرب أي من خصم تاريخي أثبت مقدرته ، تجاه جميع الحضارات الأخرى ، على ممارسة الخصاء الجماعي . وهذا القضيب المستعار هو ، بطبيعة الحال ، من طبيعة تكنولوجية . فوحدها التكنولوجيا ، وهي أيضاً احتكار غربي ، تتيح إمكانية إزدراع الأعضاء وجعل الاصطناعي فعالاً فعالية الطبيعي وهذه الساحرة الشريرة ، التي استبدلت عصا مكنستها بمستحدثات التكنولوجيا الأكثر تطوراً استطاعت في حرب الأيام الستة أن تهزم جيوش العرب وتذل رجولة رجالهم وتقصم ظهر أبيهم الكبير الذي كاد أن يقوم بدوره قائد مرحلتهم التاريخية بالاستعانة بأكثر ما في الترسانة التكنولوجية اتصافاً بالصفة الذكرية : سلاح الطيران .

إن جملة هذه العوامل هي التي جعلتنا نؤرخ نفسياً للهزيمة الحزيرانية بمفهوم **الرضة** بالمقابلة مع مفهوم **الصدمة** الذي مثله اللقاء الأول بين الغرب والشرق العربي من خلال حملة نابليون . ولئن كانت تلك الصدمة الأولى قد خلَّفت في النفس العربية **عقدة** بالمعنى النفسي للكلمة ، فإن هذه العقدة قد تطورت في أعقاب الرضة الحزيرانية إلى **عصاب** . والحال أن الفارق بين العقدة والعصاب قد يكون كالفارق بين الإبداع والشلل . فالعقدة قد تلعب دور المهماز . ولقد كان آدلر ، وهو أول من استخدم مفهوم العقدة ، قد ضرب أمثلة عديدة على عقدة النقص التي تترجم عن نفسها تعويضياً بالتجلية والتفوق . وبالفعل ، إن عقدة الذات العربية أمام التفوق الغربي كانت هي الحافز إلى إبداع إستراتيجية النهضة وإلى تشغيل آلياتها المعروفة . وبالمقابل فإن العصاب الجماعي العربي الذي تمخضت عنه الرضة الحزيرانية لم يمثل للذات العربية مهمازاً بقدر ما قام لها مقام الرسن الذي يشل حركتها ، وإن شدها فإنما إلى الخلف . وضداً على النهضة والتقدم إلى الإمام ، كان العصر التالي للرضة الحزيرانية عصر ردة ونكوص إلى الوراء . وليس من قبيل الصدفة أن يكون التراث هو الذي أمسى ، غداة الرضة الحزيرانية ، « قضية القضايا » بالنسبة إلى الذات العربية على حد ما يقول الشعار الذي تردد على لسان أكثر من مثقف عربي واحد في أثناء الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحت هذا العنوان الدال : « التراث وتحديات العصر » . وبالفعل ، إن الارتداد إلى التراث كما تمارســه اليوم شريحة واسعة من الانتلجانسيا العربية ليس ارتداداً ذا طبيعة معرفية أو على نحو ما درج عليه عصر النهضة في عملية إحيائه للتراث ، بل ارتداد ذو طبيعة نفسية وطفلية يكافىء ارتداد الراشد ، عندما يصاب بمرض الطفالة ، إلى عصمة أب حام أو إلى ثري أو حتى رحم أم رؤوم وذات قدرة

كلية في آن معاً . وبالتوازي مع حركة الردة الجماعية التي تمثلت بتراجع الحركات الجماهيرية المنضوية تحت لواء القومية والعلمانية والعقلانية والديموقراطية والاشتراكية وسائر قيم الحداثة ، وبمد الحركات الأصولية والدينية الصادَّة عن العصر والحضارة صدودها عن الجاهلية الأولى [13] ، وبالتوازن مع حركة الجزر والمد هذه على الصعيد الجماهيري تكاثرت في العقدين الأخيرين الأصوات المرتفعة من صفوف الانتلجانسيا العربية للمطالبة ضدا على استراتيجية عصر النهضة في الانفتاح والتقدم والمشاركة في السباق الحضاري ، باستراتيجية نكوص وانغلاق وقطيعة حضارية . بل أكثر من ذلك فعصر النهضة قد اتخذ هو نفسه موضوعاً للتأثيم ، وبات تهمة العمالة السياسية والإيديولوجية والحضارية تطلق جزافاً على رواد نهضويين كبار بدءاً بالتونسي والطهطاوي ومروراً بمحمد عبده ورشيد رضا وانتهاء بطه حسين وتوفيق الحكيم . هذا فيما يتعلق بالجناح المسلم . أما المسيحيون من رواد النهضة فقد صفي حسابهم دفعة واحدة بوصفهم وكلاء حضاريين وغير حضاريين للغرب [14] .

ولا يتسع المجال هنا لسوق شواهد ونماذج من الخطاب العصابي العربي الداعي إلى القطيعة الحضارية ، وحسبنا الإحالة هنا إلى كتابات جلال أمين وعادل حسين وطارق البشري وأنور عبد الملك وأنور الجندي ومنير شفيق وحسن حنفي وعلي زيعور في آخر كتاباته وخالد محمد خالد وعبد العزيز حبابي في آخر مداخلاتهما ، وبصورة جزئية برهان غليون وأدوار سعيد ومحمد عمارة وكثيرين آخرين .

وإنما في سياق مناخ الانحباس والارتداد هذا ، وبعد ثلاثة وعشرين عاماً من وقوع الهزيمة الحزيرانية ، نشبت في 2 آب أغسطس 1990 أزمة الخليج التي بدا وكأنها تحرك ساكناً في الوضع العربي الآسن .

والحال أن آلية التماهي الجزئي مع المعتدي الغربي تقدم لنا ، بصورة جزئية على الأقل ، مفتاحاً لفهم الحدث .

فلو أن أي قطر عربي كبير احتل أي قطر عربي صغير لما أثارت فعلته من ردود الأفعال ما أثاره ضم العراق للكويت .

فبما أن وضع الكويت منذ تأسيسها كدولة هو بامتياز وضع المحمية الغربية ، فقد بدا وكأن ضم العراق لها هو عمل موجه أولاً وأساساً ضد الغرب .

والجماهير التي التفَّت من أقصى الوطن الغربي إلى أقصاه حول الفاعل العراقي في الفعلة التي بدت قومية ومجاوزة لفاعلها القطري ما فعلت ذلك تأييداً لفعل الضم بحد ذاته بقدر ما انفعلت وتحركت إعراباً عن تعاطفها وتضامنها مع فعل بدا لها موجهاً رأساً ومباشرة إلى العدو الغربي وصادراً عن فاعل بدا وكأنه أحرز نجاحاً أكيداً في عملية التماهي الجزئي مع ذلك العدو الغربي ، أي في امتلاك تكنولوجيته ، وبخاصة في طبعتها العسكرية ، للتعاطي معه باللغة الوحيدة التي يفهمها : لغة القوة والفاعلية التاريخية .

ولقد كان الفاعل العراقي قد أحاط نفسه بقدر كافٍ من المصداقية من خلال الانتصارات الشاقة والمؤلمة التي حققها في الحرب الإقليمية في مواجهة إيران .

وقد جاء تطوير العراق لصواريخ سكود وتهديده اللاحق بتدمير نصف إسرائيل ليرفع من درجة تلك المصداقية وليرأئ للجماهير العربية من المحيط إلى الخليج بأمل اجتراح المعجزة التي عجز محمد علي وجمال

عبد الناصر عن المضي بها إلى آخر شوطها : معجزة امتلاك حداثة العدو الغربي لقلبها عليه وردها إلى نحره .

ومما رفع من درجة تلك المصداقية أيضاً كون الفاعل القطري العراقي في فعلته القومية قد نجح في تأليب الغرب بجملته واضطره إلى أن يعيد تكوين نفسه كغرب في مواجهة العرب كعرب محيياً بذلك الصراع التاريخي بين طرفين طالما جمعت بينهما وفصلت بينهما رابطة الجوار المشترك والعداء المشترك .

ولا يتسع المجال هنا للخوض في جميع تفاصيل الجريمة التي ارتكبها الغرب عندما أعاد على ذلك النحو تكوين نفسه كمعسكر غربي في مواجهة العراق والجماهير العربية التي وقفت بعواطفها إلى جانب العراق (15) ولكن أقل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أن الغرب ، بإعادته تكوين نفسه كمعسكر حربي وبتفعيله خطاب الحرب الذي مارسه ضد العراق على مدى خمسة أشهر ونصف شهر ، قد اختار دمغ نفسه بانحيازات أربعة :

1 ـــ الانحياز إلى **الخصوصية** التي وسمت على الدوام سلوكه العملي ضداً على **الكونية** التي يريدها صفة حضارته .

2 ـــ الانحياز من هذا المنطلق إلى مصالحه ، أو ما يعتقد أنه مصالحه ـــ والمصالح هي على الدوام من طبيعة خصوصية ـــ ضداً على ما صورَّه على الدوام على أنه **مبادئه** ـــ والمبادىء يفترض بها أن تكون على الدوام من طبيعة كونية .

3 ـــ بترجمة أخرى ، إن انحياز الغرب هو بالنسبة إلى نفسه انحياز إلى **السياسة** ضد **الحضارة** .

4 ـــ كما أنه ، بالنسبة إلى الطرف الآخر الذي هو الطرف العربي ، انحياز إلى **الظلامية** ضد **التقدمية** .

لكن بصرف النظر عن هذه الإنحيازات التي كشفت مرة أخرى عن جوانب النرجسية وصغار النفس وقصر النظر الحضاري في سلوكية الغرب ، أو بتعبير أدق عند صانعي القرار السياسي فيه ، فإن العملاقية التي تبدت عليها قوة التحالف الغربي ، المعادي سواء في إجماعه السياسي أو في شراسة حملة أجهزة إعلامه أو في ضخامة الآلة الحربية التي حشدها ، هذه العملاقية المعادية كانت بحد ذاتها واحداً من العوامل الرئيسية التي دفعت إلى أقصى حد من درجة الالتفاف الجماهيري ، الصاخب أو الصامت تبعاً لوضعية الأقطار العربية ، حول الطرف العربي الذي حشدت تلك القوة العملاقة ضده. وهنا يكون قد فعل فعله أحد قوانين علم النفس الجمعي . فلكأن الجماهير العربية التي أمرضتها مرارة الجرح النرجسي الذي أنزله بها العدو الإسرائيلي « الصغير » في حرب حزيران/ يونيو 1967 قد شفا نفسها وأبرأ سقمها احتمال المواجهة هذه المرة مع عدو كبير إلى حد العملقة هو الغرب بأسره وبجماع دوله وجيوشه .

ورغماً عن تلك الحماية الجماهيرية الصاخبة أو الصامتة التي لم تفلح في تثليمها الحملة الإعلامية العملاقية التي موَّلتها الدولارات النفطية وتولَّت تغطيتها أقلام الشريحة المرتشية من الإعلاميين والمثقفين العرب ، فإن أي مراقب « موضوعي » للأمور ما كان له أن يؤخذ بأي وهم من الأوهام بصدد العاملين الرئيسيين الإثنين اللذين كان يمكن ، من الجانب العربي ، أن يصنعا النصر ، أو على الأقل أن يمنعا الهزيمة : عامل القوة الذاتية وعامل الجماهير ذاتها .

ولنبدأ بالعامل الثاني أولاً

فمن حيث التحرك الجماهيري العربي كان واضحاً من البداية أن المراهنة على هذا العامل في قلب المعادلات والأوضاع في المنطقة العربية هي بحد ذاتها ضرب من المجازفة . فالجماهير العربية التي غُيِّبت عن ساحة الفعل السياسي من جراء غياب الممارسة الديمقراطية على امتداد العقود الثلاثة السابقة للحدث ما كان لها أن تعود إلى الحضور وإلى الفعل مهما يكن من جسامة الحدث بحد ذاته . ولنا في سابقة اجتياح العدو الإسرائيلي للبنان في عام 1982 خير شاهد . فعلى الرغم من الإجماع العربي الصميمي أو الشكلي على اعتبار إسرائيل عدواً قومياً للأمة جمعاء ، وعلى الرغم من شراسة الاجتياح الإسرائيلي وما تسبب فيه من آلام للشعبين اللبناني والفلسطيني ، وعلى الرغم أخيراً من أن الاجتياح وحصار بيروت داما أربعة أشهر بكاملها ، فإن التحرك الجماهيري العربي لم يفلح في إحداث تغيير يذكر في ميزان القوى وفي إيقاف العدوان الإسرائيلي ، بل إن الأنظمة العربية هي التي أفلحت على العكس ، دوماً بفضل غياب الديمقراطية ، في استيعاب التحرك الجماهيري العربي وفي إلزامه حدوده .

أما من حيث العامل الثاني في صناعة النصر أو في منع الهزيمة ، وهو عامل القوة الذاتية والمكافئة ، فلم يكن الوهم مسموحاً به على هذا الصعيد أيضاً . فعلى الرغم من الخبرة القتالية التي كسبها الجيش العراقي في الحرب ضد إيران ، وعلى الرغم من تطوير الصناعة الحربية العراقية لبعض أنواع الذخيرة والأسلحة ، فإن القوة العسكرية العراقية ، مثلها مثل كل قوة عسكرية عربية ، لا تقبل الوصف بأنها ذاتية . فسلاح الجيش العراقي ، مثله أيضاً مثل سلاح كل جيش عربي ، سلاح مستورد من المعسكر الغربي أو من المعسكر الشرقي السابق . وفي ظل الحصار الشامل كانت كل قطعة غيار تستهلك أو كل قطعة سلاح تهترىء أو تُدمَّر غير قابلة للتعويض . وبطبيعة الحال فإن القوة العسكرية العراقية ، التي لم تكن قابلة للوصف بأنها قوة ذاتية ، لم تكن قابلة أيضاً ، وعلى الأخص ، للوصف بأنها قوة مكافئة . فقوى التحالف الغربي بقيادتها الأمريكية كانت متفوقة تفوقاً ساحقاً في كَمّ السلاح ، وعلى الأخص في نوعيته . بل إن تفوقها كان ساحقاً في سلاحي الطيران والصواريخ ، وهما السلاحان الأكثر إستيعاباً للتكنولوجيا الفائقة التطور . وقد اعتمد هذان السلاحان ، فضلاً عن سلاح المدرعات نفسه ، على التوجيه الإلكتروني بواسطة طائرات الأواكس والأقمار الصناعية . وبالإضافة إلى هذا كله فإن حرب الخليج شهدت تطبيقاً أولياً لتقنية حرب النجوم ، وهي التقنية التي كان يفترض فيها أن تعطي تفوقاً ساحقاً للقوة الحربية الأمريكية على القوة الحربية السوفياتية .

ولكن لئن لم يكن **الوهم** مسموحاً به ، فإن **الأمل** بالمقابل كان ممكناً ، بل واجباً . فالجيش العراقي كان يقاتل في أرضه ، وهي أرض يعرفها وله بها خبرة ، وكانت له في قتاله قضية قومية تحدوه وتشحذ همم رجاله الذين كسبوا ما كسبوه من خبرة قتالية في الحرب العراقية — الإيرانية . وبالمقابل كانت قوى التحالف الغربي تقاتل فوق أرض غير أرضها ، ومن طبيعة صحراوية مباينة لطبيعة الأرض التي لها فيها خبرة ، وهي لم تكن تدافع عن قضية تحيط به أية حالة من المثالية ، بقدر ما كانت تقاتل دفاعاً عن نظام إقليمي تفوح منه رائحة النفط والعقلية الظلامية . ناهيك عن أن الدولارات النفطية التي دفعت بالمليارات لدول التحالف الغربي جعلت من عملية درع الصحراء ، ثم عاصفة الصحراء ، برمتها أكبر عملية ارتزاق من نوعها في التاريخ .

وضداً على وهم النصر كان السقف الأعلى للأمل هو منع الهزيمة . أولاً عن طريق إطالة أمد الحرب بحيث يتاح للتحرك الجماهيري العربي أن يؤتي أكله ، وثانياً عن طريق إنزال خسائر موجعة بقوى التحالف الغربي بحيث يتاح للرأي العام الغربي أن يبادر بدوره إلى التحرك والضغط باتجاه إيقاف الحرب على منوال السابقة الفيتنامية .

ولكن ما حدث على أرض القتال هو العكس . فبعد صمود مذهل لقصف الطائرات والصواريخ على مدى إثنين وأربعين يوماً ، مما غذى الأمل بإمكانية إطالة أمد الحرب ، انهارت في ثلاثة أيام الجبهة البرية ــ وهي الجبهة التي كان عليها المعول في نقل المواجهة إلى طور التكافؤ ــ مما وضع حداً فورياً للحرب وللأمل في تكبيد العدو خسائر بشرية موجعة تضطره إلى مراجعة حساباته .

ولسنا من المحللين العسكريين ولا نملك المؤهلات العلمية اللازمة لتشريح ما حدث من وجهة النظر العسكرية الصرفة ، ولكننا نعتقد بالمقابل أن خللاً ما وقع في آلية التماهي الجزئي مع المعتدي الغربي ، وهي الآلية التي بدا العراق في وهلة أولى وكأنه قطع بها شوطاً بعيداً إلى الأمام من خلال امتلاكه للقوة الحربية التي مكّنت قيادته من اتخاذ قرار ضم الكويت وانتهاك حرمة النظام الإقليمي العربي والدخول في مواجهة مفتوحة مع حماة هذا النظام ، الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي إجمالاً ، وفي الوقت نفسه تحدي إسرائيل وضربها بالصواريخ .

أين يكمن هذا الخلل ؟ إنه في مفهوم القوة بالذات ، أو بتعبير أدق في مفهوم ذلك ، الجزء من العدو الغربي الذي ينبغي أن يتم التماهي معه لرده إلى نحره ووضع حد لعدوانه والوقوف وإياه على أرضية متكافئة .

فهذه القوة ، وخلافاً لما قد يوحي لفظ « القوة » نفسه ، ليست محض قوة قوّاتية ، أي ليست محض قوة عسكرية ، وإنما هي أولاً وبالأساس القوة الحضارية . بل أكثر من ذلك ، فالآلة الحربية نفسها لا تعدو أن تكون ، في عصر التقنية الذي هو عصرنا ، تعبيراً مركزاً عن الطور الأعلى من أطوار التطور الحضاري التقني . وبقدر ما أن الحضارة الحديثة هي حضارة تقنية ، فإن الآلة الحربية تمثل خلاصة الحضارة ، وإذا كانت الآلة الحربية هي ، من هذا المنظور ، القسم الظاهر من جبل جليد الحضارة ، فمن الواضح أن آلية التماهي الجزئي مع قوة العدو الغربي لا يمكن أن تقف عند السطح ، بل لا بد أن تمتد إلى القسم اللامنظور ، أي إلى البنية التحتية التي تنهض عليها العمارة الحربية . أما في حال التوهم ــ وهنا يكمن الخلل المشار إليه ــ بأن امتلاك السطح وحده يكفي لامتلاك القوة ، فإن كل ما يكون قد تم امتلاكه من العمارة الحربية هو واجهتها ، لا أسسها ومداميكها . وكما هو الحال في كل واجهة ، فإن ضربة واحدة أو « نقرة » قد تكون كافية لإهارتها .

إن امتلاك الحداثة لا يمكن أن يرتد إلى تحديث الجيش وحده بل إن تحديث الجيش هو من تحديث المجتمع . وليس من المنطقي أن نتصور جيشاً محدثاً ومجتمعاً مفوَّتاً . فالجيش لا يفصله عن المجتمع سور صيني ، بل يقوم له المجتمع مقام النسغ : فهو ثمرة من شجرة المجتمع ، وليس العكس . ولأن العكس هو ماحدث حتى الآن في الوطن العربي ، أي لأن محاولات التحديث تركزت على الجيش دونما تركيز مماثل على تحديث المجتمع ، فقد انتهى الأمر بالجيش « المتقدم » في العديد من الحالات إلى ابتلاع المجتمع

« المتأخر » ، وإلى قيام وضعية عسكرية عربية تستنزف المجتمع والدولة معاً ، وتأمرهما بدلاً من أن تأتمر بهما ، وهذا بدون أن تؤدي هذه الإمرة العسكرية للمجتمع وللدولة معاً إلى تحديث حقيقي للجيش وإلى ولادة قوة عسكرية عربية حقيقية لا تقتصر على كونها مجرد واجهة براقة في أحسن الحالات ، أو استطالة طفيلية في أسوأ الحالات وأكثرها تواتراً .

ويبقى في خاتمة التحليل فارق جوهري بين ما حدث في حرب الأيام الستة عام1967 وما حدث في حرب الأسابيع الستة في عام1991 . ففي حزيران/ يونيو1967 كانت الهزيمة لا متوقعة وخاطفة وغير قابلة للتصريف أو للأيض النفسي من وجهة النظر النرجسية بحكم صغر حجم العدو تحديداً .

ولكن ما لم يكن متوقعاً في عام1991 هو النصر . وكان أقصى الأماني لا اجتراح النصر ، بل منع الهزيمة ، وبالإضافة إلى ذلك ، وفوق ذلك وقبله ، كان العدو هذه المرة هو العملاق ، وكانت نسبة القوة العراقية بشرياً واقتصادياً إلى القوة الغربية المتحالفة أقل بعشرات المرات من نسبة القوة الإسرائيلية إلى القوة العربية المحيطة في عام1967 . ولئن كفت عدة ساعات من طلعات الطيران الإسرائيلي لتكسر شوكة الجيوش العربية الثلاثة مجتمعة في عام1967 ، فإن كسر شوكة الجيش العراقي في عام1991 قد اقتضى اثنين وأربعين يوماً بلياليها من قصف متواصل لم تعرف مثل إيقاعه لا الحرب الفيتنامية ولا الحرب الكورية ولا حتى الحرب العالمية الثانية ، ومئة ألف طلعة للطيران المتحالف ، وآلافاً مؤلفة من أطنان القنابل والصواريخ التي جاوزت في قوتها التدميرية قوة القنبلتين الذريتين ، اللتين ضربت بهما اليابان بعدة أضعاف .

ولهذا ، ومع أن مامن هزيمة إلا ووقعها في النفس مر ، فإن الهزيمة العسكرية في عام1991 لم تقترن ، بخلاف ما حدث في حرب1967 ، بهزيمة نفسية . بل لا عجب أن يبدو التحالف الغربي في نظر شرائح واسعة من الجماهير العربية وكأنه هو المهزوم نفسياً رغم انتصاره العسكري السافر . وموقف الجماهير العربية هذا يمكن أن يفسر على أنه شكل من أشكال الرفض العفوي للعصاب الذي حصرتها فيه هزيمة 1967الحزيرانية . وربما كانت هذه هي النقطة المضيئة اليتيمة في كل الظلام الذي يحيط بالوجود والمستقبل العربيين اليوم .

وكل أسئلة المستقبل مرهونة أصلاً بالجواب أو بالاستنتاج الذي ستخرج به الانتلجنسيا العربية من تحليلها وتأويلها لجميع النتائج التي تمخضت وستتمخض عنها الأزمة المفتوحة منذ2 آب/ أغسطس 1990 .فهل ستسلك هذه الانتلجنسيا طريق الصحة والمعافاة فتجدد انتماءها إلى عصر النهضة واستراتيجية عصر النهضة بإصرارها اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، على ضرورة امتلاك العرب للحداثة ، أم تظل سادرة في طريق المرض والعصاب فتتشبث بشعار القطيعة الحضارية مع كل مايعنيه هذا الشعار من إخراج للعرب من العصر ومن إباحة وجودهم وأرضهم ومكامن ثروتهم للقوة الغربية ، وترشيحهم في التحليل الأخير لمصير الهنود الحمر ؟ . (16)

الهوامش

(1) كان فرويد ، في مقال له عام1917 ، قد تحدث عن سلسلة من ثلاثة جراح نرجسية منيت بها الإنسانية في العصور الحديثة من جراء تقدم العلم الغربي وتوالي كشوفه . أولها الجرح الكوسمولوجي ، وهو ذاك الذي أحدثته نظرية كوبرنيكوس عندما قلبت معادلة الجاذبية وبدلت قطب المركزية في النظام الفلكي وقررت الحقيقة المؤلمة بالنسبة إلى عزة نفس البشرية وهي أن الأرض هي التي تدور حول الشمس ، وليست الشمس هي التي تدور حول الأرض وثانيها هو الجرح البيولوجي ، وهو الجرح الذي تسببت فيه نظرية داروين الانقلابية هي الأخرى عندما قررت بدورها حقيقة جارحة للنرجسية الكونية البشرية ، وهي أن الإنسان ، الذي طالما افتخر وتباهى بأصله السماوي ، انما يتحدّر في الواقع من السلالة الحيوانية . أما ثالث الجراح النرجسية فكان من طبيعة سيكولوجية بالأولى . وقد كان من فعل مؤسس علم نفس الأعماق فرويد نفسه . فالتحليل النفسي مثّل هو الآخر نظرية انقلابية ، فكما أن الأرض لم تعد مع كوبرنيكوس مركز الكون ، وكما أن الإنسان لم يعد مع داروين مركز ذاته ، كذلك فإن النفس لم تعد مع فرويد مركز ذاتها فتحت سطح الوعي يكمن أوقيانوس اللاشعور . وقرارات الإنسان ، الذي طالما تباهى بحيازته ملكة الوعي غالباً ما تكون متعينة بالعمق اللاشعوري أكثر منها بالسطح الشعوري . وإلى هذه الجراح الثلاثة نضيف جرحاً رابعاً هو الجرح الانتروبولوجي الذي تسبب في الإنسان الغربي للانسان غير الغربي فالغرب هو من قام بالنسبة إلى الشطر غير الغربي من الكرة الأرضية بدور كوبرنيكوس عندما جعل من نفسه ، وبفضل تفوقه الحضاري الذي دشنت به العصور الحديثة ، مركز الارض وقد كان الجرح النرجسي الذي مني به الشطر غير الغربي من العا لم مضاعفاً : فما كفاه أن يخرج عن مدار ذاته وأن يجد نفسه ، بطوعه أو بغصبه ، منجذباً في مدار غيره ، بل اقترن أيضاً هذا الانقلاب الكوبرنيكي في المكان الحضاري بانقلاب لا يقل جارحية في الزمان الحضاري ، فقد اكتشف الشرق نفسه متأخراً في قبالة الغرب الذي اكتشفه متقدماً بزهاء قرون خمسة . وهذا الجرح الفاغرة إحدى شفتيه على جدلية المركز والهامش المكانية وشفته الأخرى على جدلية التقدم والتأخر الزمانية ، وهو الجرح الذي تشير الدلائل والقرائن إلى أنه ما زال يعتمل وينزُّ صديداً ، وبدلاً من الالتئام يزداد فغوراً ، هو ما نسميه بالجرح الانتروبولوجي .

(2) نستطيع هنا أن نفتح قوسين لنلاحظ أنه إذا كان فعل التماهي مع هذا المثال الانوي الجديد قابلاً للتحديد في العربية بأنه التغريبocci DE NTALISATionفإن التغريب بالعربية يعني أيضاً اشتقاقياً ، صار غريباً .

(3) هذا مافعله النهضويون اليابانيون أيضاً عندما رفعوا في أوائل عصر الميجي (أواخر القرن التاسع عشر) شعار : « الروح اليابانية والتكنولوجيا الغربية » .

(4) د . معن زيادة : خير الدين التونسي وكتابه : « أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك » طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985 ، ص147 – 150 .

(5) قاسم أمين : تحرير المرأة (1899) ، في « الأعمال الكاملة » تحقيق ودراسة د. محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1967 الجزء الثاني ، ص 70 – 71 والجدير بالذكر أن قاسم أمين هذا نفسه كان بدأ حياته الفكرية بنزعة سلفية انغلاقية رافضة لأي انفتاح حضاري . انظر دراستنا عن اشتغال آلية التماهي مع المعتدي لديه في مقالنا : « عصر النهضة والجرح النرجسي » ، مجلة « الوحدة » العدد 32/31 ، السنة الثالثة ، نيسان /أيار 1987 ، ص 115 – 132 .

(6) من مقال نشر على حلقتين في « المقطم » في آب 1899 ، نقلاً عن جان دايه : « الإمام الكواكبي ، فصل الدين عن الدولة » ، دار سوراقيا للنشر ، لندن 1988 ، ص 188 و 124 .

(7) جمال الدين الأفغاني : « المسألة الشرقية ، في « الأعمال الكاملة » ، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1981 ، الجزء الثاني ، ص 9 .

(8) ألبرت حوراني : « الفكر العربي في عصر النهضة » ، ترجمة عبد الكريم عزقول ، الطبعة الرابعة ، دار النهار ، بيروت 1986 ، ص 199 .

(9) محمد فريد وجدي : المدنية والإسلام ، القاهرة 1912 ، ص 36 و 122 نقلاً عن د. فهمي جدعان : « أسس التقدم عند مفكري الإسـلام في العـالم العربي الحديث » ، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر ، طبعة ثانية ، بيروت 1981 ، ص 400 – 402 .

(10) ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة ، مصدر آنف الذكر ، ص 179 .

(11) ياسين الحافظ : الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة دار الطليعة ، بيروت 1979 ، ص 308 .

(12) المصدر نفسه ، ص 313 .

(13) دال هو ، من هذا المنظور ، عنوان كتاب محمد قطب جاهلية القرن العشرين .

(14) انظر التهم التي تواتر توزيعها في الآونة الأخيرة من منطلق الفرز الطائفي في كتابات حسن حنفي .

(15) انظر تشريحنا لهذه الجريمة في مقالنا « جريمة الغرب المزدوجة » في مجلة « الناقد » ، العدد 33 ، السنة الثالثة ، آذار/مارس 1991 .

(16) كتبت هذه الورقة قبل صدور كتابنا « المثقفون العرب والتراث : التحليل النفسي لعصاب جماعي » ومن ثم فقد أباحت لنفسها أن تستعين ببعض أطروحاته .

من نتائج حرب الخليج

د. محمد عابد الجابري

بداية يمكن ، بل ولربما يجب أن نتساءل ، ونحن على بضعة أسابيع من ما يسمى بـ « وقف الأعمال الحربية في الخليج » ، هل توقفت هذه الحرب فعلاً حتى يصبح في المستطاع الحديث عن نتائجها ؟

الواقع اليومي الذي يفرض نفسه علينا هو أنه إذا كانت الأعمال العسكرية التدميرية التي شنتها دول التحالف على العراق قد توقفت فإن الحرب ما زالت مستمرة على الصعيد السياسي والديبلوماسي والاقتصادي ، والأخطر من ذلك هذه الحرب الإعلامية التي تشن ضد العراق بواسطة دعوات تحريضية صريحة تنادي « الشعب العراقي » وتطلب منه التمرد على رئيسه وحكومته وأيضاً بواسطة ما يذاع من أخبار ذات طابع تحريضي مصدرها الولايات المتحدة (وزارة الدفاع) من جهة وإيران من جهة أخرى .

وعلينا أن ننظر إلى هذه الحرب الإعلامية من زاويتين : فهي من جهة تريد زعزعة الاستقرار في العراق وتفجير تناقضات المجتمع العراقي الإثنية والسياسية ـــ وأي مجتمع يخلو من مثل هذه التناقضات ؟ـــ ثم هي من جهة أخرى تهدف إلى إطفاء تلك الشعلة من الأمل التي بعثها موقف العراق الصامد الرافض للركوع أمام أوامر الإمبريالية العالمية ، وذلك من خلال تقديم صورة مشوهة عن الوضع في العراق تبعث الإحباط واليأس في نفوس الجماهير العربية . إذن نحن أمام حرب إعلامية نفسية تستهدف زعزعة الاستقرار الداخلي في العراق من جهة ، وإلحاق الهزيمة النفسية بالجماهير العربية المناصرة لصمود شعب العراق . وفي هذا الإطار يمكن أن ندرج أيضاً ذلك الإعلان المسرحي الذي صدر عن الرئيس الأمريكي بوش والذي قال فيه إنه حان الوقت لتطبيق قرارات مجلس الأمن الداعية إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتحديداً : قراري 242 و 338 . ثم ما تبع ذلك من تنقلات وزير الخارجية الأمريكي في بعض عواصم الشرق الأوسط . والحق أن تصريح بوش وتنقلات وزير خارجيته حول القضية الفلسطينية مباشرة بعد الإعلان عن « وقف الأعمال الحربية » يثير شيئاً من الاستغراب : فلقد رفض الرئيس الأمريكي كما نعلم جميعاً رفضاً باتاً وعنادياً الاقتراح العراقي القاضي بالربط بين انسحاب القوات العراقية من الكويت وانسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع كطريقة سلمية لإنهاء ليس فقط المشكل الذي نجم عن دخول القوات العراقية الكويت بل أيضاً مشكل بل مشاكل الشرق الأوسط بأجمعها بما في ذلك قضية وجود القوات الأجنبية في لبنان (الإسرائيلية والسورية) . لقد رفض رئيس الولايات المتحدة بشكل عنادي وبكل إصرار إقامة أي نوع من الربط بين الإنسحاب من الكويت وإنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، وفضل فرض الحرب التدميرية على الشعب العراقي . ولكن ما إن أعلن هو نفسه عن وقف الأعمال الحربية

حتى بادر إلى الإعلان عن ضرورة تطبيق قراري 242 و 338 الصـادرين عن مجلس الأمن والخاصين بالقضية الفلسطينية . وبعبارة أخرى إن الربط الذي رفضه قبل الحرب ينادي به هو نفسه ، بشكل مسرحي مثير ، بعد الحرب . فلماذا هذا التحول ؟

الواقع إننا لا نجد تفسيراً لهذا الوقف المسرحي إلا كونه يدخل في إطار الحرب الإعلامية القائمة ضد العراق والجماهير العربي . إن من حقنا أن نشك في الأمر ونرى في تصريحات بوش حول القضية الفلسطينية وتنقلات وزير خارجيته لـ « نفس الغرض » وسيلة لصرف الأنظار عن التدمير الذي أحدثته الآلة الحربية الأمريكية في العراق من جهة ، وصرف أنظار الجماهير العربية عن تجربة الصمود والتحدي التي خاضها شعب العراق والتي بعثت الأمل في قلب كل مواطن عربي بجعل القضية الأولى في الوطن العربي هي التحرر من الهيمنة الإمبريالية والتمسك باستقلال الإرادة والقرار في كل ما يخص الشوؤن العربية بما في ذلك الموارد والخيرات .

الحرب إذن لم تنته . .ومع ذلك ، وما دمنا هنا نفكر في إطار العنوان العام الذي اختاره منظمو هذه الندوة ، والذي يربط حرب الخليج بالتغيير الحضاري في الوطن العربي وبالهوية العربية ، فإنه من الممكن أن نرصد منذ الآن بعض نتائج هذه الحرب على هذين المستويين : مستوى التغيير الإجتماعي ، ومستوى الهوية العربية .

لنبدأ بالمستوى الأول :

من أهم القضايا التي يتوقف عليها التغيير الحضاري المطلوب في الوطن العربي ، بل من جملة عناصر هذا التغيير نفسه ، قضية الديمقراطية . فكيف نربط هذه القضية بحرب الخليج؟

نحن نذكر ، جميعاً ، إنه قبل دخول الجيش العراقي للكويت كانت الدعاية الأمريكية ــ على الصعيد الدولي ــ توظف شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بل تلك الدعاية قد ذهبت إلى حد الربط بين إيجابية الموقف الأمريكي من قطر ما في العالم الثالث ومدى احترام حقوق الإنسان فيه وتوافر الديمقراطية في مؤسساته وبممارسات حكامه .

وإذا كان من الممكن التشكيك في مدى إخلاص حكومة الولايات المتحدة لقضية الديمقراطية في العالم الثالث بالرجوع إلى عدة أمثلة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وبالرجوع كذلك إلى عدم اعترافها لحد الآن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامته دولته ، فإن موقف بوش وحكومته من النزاع العراقي ــ الكويتي يضع حداً نهائياً لكل مزاعم الحكومة الأمريكية حول قضية الديمقراطية في العالم الثالث ، كان رد الفعل الطبيعي الذي كان يجب أن يصدر عن الولايات المتحدة إزاء دخول القوات العراقية للكويت ثم اعلان ضمها إلى العراق هو المطالبة بضرورة تمكين الشعب الكويتي من تقرير مصيره بنفسه وذلك بإجراء استفتاء ، تشرف عليه الأمم المتحدة ــ مثلاً ــ يطلب فيه من الشعب الكويتي الاختيار بين الانضمام إلى العراق الذي له حقوق تاريخية في الكويت أو على الأقل يدعي هذه الحقوق ، وبين البقاء دولة مستقلة كما كان الحال منذ أن أنشأت بريطانيا دولة الكويت عام1961 .

هذا هو الحل الذي كان على حكومة الولايات المتحدة أن تنادي به وأن تجمع له ما تشاء من

مناصرين ، وتفرضه بواسطة مجلس الأمن ، لو أنها تصدر فقط عن موقف يحرّكه الاخلاص لقضية الديمقراطية والعمل على تعميمها في العالم الثالث ان ما فعلته حكومة الولايات المتحدة هو العكس تماماً : لقد أمرت أمير الكويت أن يتخذ موقفاً متصلباً رافضاً الاحتكام في النزاع العراقي الكويتي حول البترول والديون ، وفرضت ، كما قرأنا في الأخبار والتقارير الصحفية ، على حكومة المملكة العربية السعودية قبول نزول القوات الأمريكية في أراضيها لحمايتها من « عدوان » عراقي عليها أكدت لها الحكومة الأمريكية نفسها أنه وشيك الوقوع .

ومما يؤكد هذا الإتجاه العدواني ـــ الحربي الأمريكي المُعْرِض تماماً عن الحل الديمقراطي السلمي رفض الولايات المتحدة لمقترحات الرئيس الفرنسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء الأزمة والداعية إلى حل سلمي ديمقراطي بواسطة برنامج نص أحد بنوده على إجراء استفتاء عام في الكويت يعبر من خلاله الشعب الكويتي عن رأيه ومع أنه كان من المؤكد تماماً أن الشعب الكويتي كان سيصوت لفائدة الإستقلال وعدم الانضمام إلى العراق فإن الحكومة العراقية رحبت كما نذكر بالمقترحات الفرنسية واعتبرتها إيجابية . ولو ان أمريكا رحبت هي الأخرى بتلك المقترحات لكان ذلك طريقاً سلمياً ديمقراطياً لحل الأزمة ولكنها أعرضت عنها مما اضطر فرنسا إلى السكوت عن مقترحاتها .

هكذا أعرضت حكومة بوش تماماً عن الديمقراطية واتجهت إلى الحرب . وعندما سئل الرئيس الأمريكي في ندوة صحفية عقدها إثر قراره إرسال قوات أمريكية إلى الخليج عن الدواعي إلى ذلك قال انه فعل ذلك من أجل « الحفاظ على نمط الحياة الأمريكي » . وعندما سئل عمّا يقصد بهذا قال : « الحصول على البترول بأسعار معقولة » ، أي رخيصة . وهكذا أفصح بكامل الوضوح عن المحرك الحقيقي لحكومات الولايات المتحدة في أزمة الخليج . انه المصالح الاقتصادية ذات الطابع الامبريالي وليس قضية الديمقراطية . لنضف إلى هذا تلك العبارة التي وردت في تصريح الرئيس الأمريكي عن إعلانه « وقف الاعمال الحربية » بعد أن دمرت قواته الجسور ومصافي المياه ومحطات الكهرباء والمعامل ومكاتب الوزارات والمدارس والملاجىء والمنازل . .إلخ في القطر العراقي الشقيق بدعوى « تحرير الكويت » ، لقد قال بالحرف الواحد : « إن شبح فيتنام قد دفن إلى الأبد بالنصر الذي تحقق في رمال صحراء الجزيرة العربية » . وهكذا أضاف إلى المصالح الاقتصادية الامبريالية التي حركته لخوض الحرب المدمرة ضد العراق حاجة نفسية لدى الأمريكيين هي حاجتهم إلى محو هزيمة القوات الأمريكية في فيتنام من ذاكرتهم . لقد كنا نتمنى أن يكون هذا « النصر العظيم » نصراً حقيقياً تحققه أمريكا بواسطة فرضة حل سلمي ديمقراطي من النوع الذي ذكرنا ، ولوحصل ذلك لكان لشعار الديمقراطية الذي ترفعه الولايات المتحدة مضمون فعلي . أما وقد فضل الرئيس الأمريكي أن يكون « النصر » الذي حققه هو تدمير المرافق العمرانية والبنيات الاقتصادية وقتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء .. فإنه لا مجال لإعطاء أي اعتبار لما تروجه الدعاية الأمريكية حول حقوق الإنسان والديمقراطية .

نخلص مما تقدم أن حرب الخليج ، الحرب التي شنتها دول « التحالف » بقيادة الولايات المتحدة كانت ، منظورا إليها من هذه الزاوية ، ليس فقط ضد التغيير الحضاري لفائدة التقدم بواسطة الديمقراطية بل انها كانت حرباً ضد الحضارة والعمران ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فأي مصداقية تبقى بعد ذلك

لدعاوى الولايات المتحدة وأوربا الغربية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان .

هذا جانب ، وهناك جانب آخر لابد من التذكير به في هذا المجال ، مجال الحديث عن الديمقراطية والتغيير الحضاري وعلاقة حرب الخليج بهما ذلك أنه من المعروف أن القيادة العراقية كانت منهمكة قبل أزمة الخليج هذه في الإعداد لتدشين مسلسل ديمقراطي في بلادها . لقد سبق أن أعلنت عن عزمها على إقرار التعددية الحزبية وإقامة مؤسسات ديمقراطية ، وكانت قد بدأت بمراجعة الدستور وإدخال ما يلزم من التعديلات عليه حتى يستجيب للوجه الجديد نحو الديمقراطية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نحن نعلم كذلك أنه كانت هناك في الكويت قبل الاحتلال حركة واسعة للمطالبة بالديمقراطية من طرف فصائل القوى الوطنية والمعارضة ، كانت هناك تجمعات ومظاهرات ومجالس مستمرة للمطالبة باقرار الديمقراطية . فلو أن الولايات المتحدة يهمها حقيقة إقرار الديمقراطية في العالم الثالث لعملت على تشجيع ذلك التوجه نحو الديمقراطية في كل من العراق والكويت بل وفي البلاد العربية كلها ، وهذا كان يقتضي أن لا تشجع أمير الكويت على تحدي العراق واستفزازه كما فعلت ، بل كان تأييدها الديمقراطي يقتضي الضغط على أمير الكويت ليستجيب لمطالب القوى الوطنية الكويتية في الديمقراطية بتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية تتولى هي حل الأزمة مع العراق بالطرق السلمية .

واضح إذن أن الموقف الأمريكي والغربي عموماً في أزمة الخليج قد جاء كعائق لعملية التطور نحو الديمقراطيـة ، بل لقد اغتـالت المصـالح الاقتصـادية الامبريالية كل شعارات الديمقراطية التي تنادي بها « الليـبرالية » الغربية . إن الشعار الذي رفعه الغرب في وجه الأزمة لم يكن شعار الديمقراطية بل شعار « رجوع العراق إلى حجمـه الطبيعي » ، بمعنى أن يبقى دولة صغيرة ضعيفـة . وهذا يعني أنه من غير المسموح لأية دولة عربية أن تخرج عن « حجمها » الذي وضعه فيها الاستعمار والذي يضمن للامبريالية العالمية مواصلة استغلال العالم العربي وبالخصوص السيطرة على خيراته المادية وفي مقدمتها البترول .

من كل ما تقدم يمكن أن نستخلص النتيجة التالية ، وهي أن مسألة الديمقراطية في العالم العربي وفي ضمنها مسألة حقوقة الإنسان العربي مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بحق الشعوب العربية في تقرير مصيرها . وما يمنع الشعوب العربية من تقرير مصيرها بنفسها ليس هم الحكام الذين يحكمونها ، بل الامبريالية العالمية التي تفرض نوعاً من الحكام عليها بتزكيتهم والتعامل معهم كـ « أصدقاء » ، « عملاء ، وبالتالي الوقوف حجر عثرة أمام كل حركة تاريخية حقيقية لتغيير الأوضاع في اتجاه التطور نحو الديمقراطية ، نحو الحداثة . لقد قامت الديمقراطية في الغرب من خلال سيرورة تاريخية عاشتها البلدان الغربية (أمريكا وأوربا) كلاً حسب أوضاعه الداخلية ، ولم تكن هناك قوى خارجية تمنع هذا التطور نحو الديمقراطية ، ولذلك انتصرت قوى التقدم على قوى الرجعية فيها . أما عندنا في العالم العربي فمسيرتنا نحو الديمقراطية تجهضها القوى الاستعمارية الخارجية كلما تقدمنا خطوة نحو التقدم الحقيقي . ومن هنا يبدو واضحاً أن قضية الديمقراطية وقضية التحرير في الوطن العربي بل في العالم الثالث بأجمعه قضيتان متلازمتان . إن تحرير الاقتصاد من التبعية وبالتالي تحرير الإرادة السياسية شرط ضروري لإقرار ديمقراطية حقيقية ، لنجاح النضال من أجل الديمقراطية .

وهكذا يبدو واضحاً أن قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي متوقعة على حقوق الشعب ، حقوق الأمة العربية ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير . إن خصم حقوق الإنسان عندنا خصم « مركب » إنه القوى الحاكمة المستبدة المستغلة والقوى الاستعمارية والامبريالية الغربية المستبدة بالعالم المستغلة لخيرات شعوب القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) . من هنا يترآى لنا بوضوح كيف أن الغرب الإمبريالي يغتال الديمقراطية والتقدم في منطقتنا ، يغتال المستقبل العربي . إن أزمة الخليج ، في مدلولها التاريخي الحضاري ، كانت مناسبة أحيت آمالاً قومية لدى الجماهير العربية ، أحيت الآمال في قيام دولة عربية قوية وقد وقف الغرب الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة ضد هذه الآمال ، ضد كل تغيير من شأنه أن يعمل على دخول العرب عصر العلم والتكنولوجيا ، عصر الديمقراطية والحرية .

تلك كانت إحدى نتائج حرب الخليج على مستوى التغيير الحضاري في الوطن العربي وهي المتعلقة بقضية الديمقراطية باعتبار أن إقرار الديمقراطية في الوطن العربي هو أحد العناصر الأساسية في التغيير المنشود . وهناك نتيجة أخرى لا تقل أهمية في هذا الإطار نفسه ، وهي تتعلق بالتنمية . والنظر إلى المسألة من هذه الزاوية يرجع بنا إلى الأصل الحقيقي لما ندعوه اليوم بـ « أزمة الخليج » .

والحق أن هذه « الأزمة » لم تبدأ مع دخول القوات العراقية إلى الكويت ، ولا حتى مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية . إن أزمة الخليج بدأت في الحقيقة مع ارتفاع أسعار النفط بسبب حرب 1973 حينما أوقف العرب تصدير النفط . حينذاك ارتفعت الأسعار بشكل هائل وعرفت دول الخليج وعلى رأسها العراق والسعودية عائدات هامة جداً وكذلك الكويت والإمارات . وإذا كانت السعودية وإمارات الخليج قد انفقت جزءاً من هذه الأموال في تجهيز بلدانها بالطرق ومستلزمات الحضارة الاستهلاكية المعاصرة فإن جزءاً كبيراً من عائداتها من البترول كانت — وما تزال — تبقى في أوربا وأمريكا على شكل ودائع في البنوك أو على شكل استثمارات مما جعل منها جزءاً من الاقتصاد الأوروبي والأمريكي ، الشيء الذي يعني أن جزءاً من عائدات البترول العربي يعود إلى المشتري نفسه ، إلى الغرب .. ومن هنا يرضى الغرب على حكومات هذه الدول .

أما العراق فإنه قد خصص الجزء الأكبر من عائداته البترولية إلى إنشاء بنيات اقتصادية صناعية وجيش قوي فكان الخوف من عراق المستقبل قاسماً مشتركاً بين دول الخليج والدول الغربية المستفيدة من البترول العربي . وعندما قامت الثورة الإيرانية وسقط الشاه الذي كان يجسّم الحضور الغربي العسكري والسياسي في المنطقة أصبح الوجود الغربي — الأمريكي الإروبي — مهدداً في المنطقة ، وكان طموح إيران إلى تصدير ثورتها إلى العراق ودول الخليج هو المناسبة التي استغلتها القوى الاستعمارية الإمبريالية للدفع بالأمور بواسطة عملائها إلى طريق الحرب بين إيران والعراق .. وقد نجحوا . فكانت الحرب التي استمرت ثماني سنوات لم ترد القوى الغربية ولا حتى الدول العربية المجاورة الدفع بها في اتجاه الحسم لصالح العراق لنفس السبب ، وهو الخوف على مصالحها ، الخوف على البترول . وعندما توقفت الحرب وخرج العراق غير منهزم أخذ التناقض بينه وبين الدول الخليجية المجاورة ينمو ويشتد بفعل التدخلات والتحذيرات الصادرة من الأجهزة الغربية الاستعمارية التي كانت تدخل في روع عرب الخليج أن العراق القوي خطر عليهم . وبما أن السعودية لا تستطيع منافسة العراق عسكرياً فلقد كانت الخطة التي اختارتها الإمبريالية

الأمريكية هي القيام بعملية تخريب اقتصادي ضد العراق ، وذلك بدفع الكويت إلى إغراق الأسواق العالمية بالبترول الشيء الذي يؤدي حتماً إلى نزول الأسعار وبالتالي انخفاض عائدات العراق من البترول وعجزه عن أداء ديونه والاستمرار في مشروعه التنموي .

من هنا نرى أن أزمة الخليج وحرب الخليج كانت تنطوي على استراتيجية إمبريالية لمنع العراق من مواصلة مجهوده في التنمية من جهة ، ومن إنشاء قوة عسكرية ، تحقق فعلاً « التوازن الإستراتيجي » مع إسرائيل ، الشيء الوحيد الذي من شأنه أن يجعلها تقبل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف للشعب الفلسطيني بإقامة دولته .

وهكذا يبدو واضحاً أنه كما وقف الغرب في أزمة الخليج ضد الديمقراطية وقف أيضاً ضد التنمية ، وبالتالي ضد التغيير الحضاري في الوطن العربي في مجالين رئيسيين من مجالاته : المجال السياسي والمجال الاقتصادي .

هناك نتيجة أخرى يجب تسجيلها لحرب الخليج في هذا الإطار نفسه ، ويتعلق الأمر هذه المرة بـ « الهوية » ، ومعلوم أن التغيير الحضاري يرمي في عمقه إلى إعادة بناء الهوية الحضارية .

لنبدأ بطرح السؤال : ماذا نعني بالهوية ؟ الهوية هو ما يأتي من جواب ما هو ؟ وبالنسبة لموضوعنا هنا ، الهوية ــ هويتنا نحن العرب ــ هي ما يأتي في جواب « من نحن » ؟ وهذا السؤال لا ينصرف إلى الماضي وحسب ولا إلى الحاضر وحسب ، بل إنه ينصرف أساساً إلى المستقبل . ذلك لأن الإنسان ليس هوية جاهزة محددة إلى الأبد كأشياء الطبيعة الجامدة(الماء دائماً هو ماء ..) بل الإنسان إنما يتميز عن الكائنات الأخرى من جماد ونبات وحيوان بكونه ينزع إلى الأفضل إلى المستقبل .. ومن هنا كان الإنسان في الحقيقة عبارة عن « مشروع » . هو يجرّ معه ماضيه فعلاً ، وهو يعيش حاضره حقاً ، ولكنه إضافة إلى ذلك يعيش من أجل المستقبل . وواضح أن أخطر طعن يمكن أن تطعن به هوية إنسان فرد أو شعب ليس ذلك الذي ينال من ماضيها أو حاضرها بل إن أخطر طعن يمكن أن يوجه لهوية الإنسان والشعوب هو ذلك الذي يوجه لمستقبلها . ذلك أننا نحن العرب مثلاً إذا كنا نتألم من التقهقر الذي عرفه تاريخنا بعد ازدهار ، وإذا كنا نشكو من مصاعب حاضرنا ونكساته ، فإن أملنا في المستقبل كبير . وإذن فما يملأ هويتنا في الحقيقة هو ما نريده أن تكون في المستقبل . ونحن باختصار نريد أن تكون أمة واحدة ديمقراطية ونامية متقدمة . وعندما يأتي العدوان الأمبريالي الغربي ليحول دون التطور السريع نحو الديمقراطية والتنمية في أي قطر عربي فإنه بذلك يقوم بطعن هويتنا في الصميم ، هويتنا التي هي مشروع مستقبلنا الذي أخذ يتحقق شيئاً فشيئاً في القطر العربي المعتدى عليه ، وهو العراق اليوم ، ومصر أمس ..

والدلالة الحضارية لهذا هو أن الغرب بضربه لهويتنا في أهم شيء فيها وهو طموحنا الديمقراطي النهضوي التحرري قد جعل نفسه مرة أخرى في موقع « الآخر » بالنسبة لـ « الأنا » العربي . وهكذا يكون الغرب قد أحيا تاريخه ليس فقط في ذاكرتنا إذ ظهر كغريب صليبي ، بل أحيا أمام أعيننا وجهه الاستعماري البشع ، مما جعل حداً نهائياً لأكذوبة الغرب الليبرالي الديمقراطي ، وبالتالي أفرغ إيديولوجيا « الانفتاح » من كل مصداقية .

من هنا نتأدى إلى نتيجة ثالثة من نتائج حرب الخليج ، ويتعلق الأمر هذه المرة بنتيجة تقع على صعيد تطور الوعي العربي . لنذكّر في هذا الصدد برفض أمريكا لمبادرة القيادة العراقية قبيل « الحرب البرية » والتي أكد فيها العراق نيته على الانسحاب من الكويت في إطار التعامل مع قرار مجلس الأمن الداعي إلى الانسحاب والتفاوض مع الكويت حول المسائل المختلف عليها . لقد رفضت الولايات المتحدة هذه المبادرة وجاء تفسير هذا الرفض من طرف بعض المعلقين الأمريكان الذين قالوا : « إنه يجب أن لا نكرر خطأ 1956 حينما توقف الهجوم على مصر عند تأميمها للقنال قبل الإطاحة بجمال عبد الناصر ، فكان ذلك مما أعطى للرئيس المصري شعبية وللقومية العربية نفساً . فعلاً كان العدوان الثلاثي (الإسرائيلي الإنجليزي الفرنسي) على مصر عام 1956 بسبب تأميم مصر لقناة السويس منطلقاً ليقظة المد القومي العربي . ويريد الغرب اليوم بعد أن ضمَّرَ هذا المد منذ هزيمة 1967 بسبب العدوان الإسرائيلي أن يتجنب إتاحة الفرصة للقومية العربية لتنبعث من جديد في شكل تيار شعبي جارف يقوده أحد الأقطار العربية هو — هذه المرة — العراق . وهكذا يعلن الغرب بقيادة أمريكا عن إصراره على شن الحرب البرية على الجيش العراقي دون أن يقنع بما قام به من تدمير حضاري فظيع بواسطة طائراته وصواريخه وقنابله . إنه يريد أكثر من تدمير البنيات العمرانية الاقتصادية والعسكرية.. يريد تدمير البنية النفسية العربية ، يريد إلحاق الهزيمة النفسية بالجماهير العربية حتى تفقد الأمل في مستقبلها وتستسلم للاستغلال الإمبريالي .

ولكن هل نجح العدوان الامريكي الأوروبي على هذا الصعيد ؟ إن الجماهير العربية لم تصب هذه المرة بالهزيمة النفسية . إن وقوف العراق أمام أوامر الولايات المتحدة ومن معها وقفة بطولية بالتحدي والإعلان عن رفض اي حل يأتي على صيغة أوامر ، ثم إن صمود شعب العراق أمام الهجومات الجوية التي تعرض لها والتي لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، ثم إن « زيارة » الصواريخ العراقية كل ليلة تقريباً لإسرائيل... كل ذلك قد جعل الجماهير العربية تتجاوز عتبة الانتكاسة والإحباط . لقد انتعشت الذاكرة القومية في نفوس جيل 1956 ، جيل المد القومي خلال الخمسينات والستينات ، بعد أن أصيب بالإحباط بعد هزيمة 1967 ، ليس هذا وحسب ، بل لقد تأسست ذاكرة وطنية قومية جديدة في نفوس الأجيال الصاعدة ، أجيال ما بعد 1967 فلم يعد النموذج الأمريكي هو الذي يمثل القوة والبطولة في نفوس أطفالنا ، لقد أصبح هذا النموذج الجديد الوطني القومي الذي يسكن نفوس أطفالنا . وهذه مسألة إيجابية لا تقدر .

هناك نتيجة إيجابية أخرى لا تقل أهمية . إن رفع شعار توزيع الثروة العربية لخدمة تنمية حقيقية مستقلة أصبح الآن شعار دول وشعوب عربية ولم يعد مجرد عبارة ترددها بعض الأقلام العربية . إن شعار « بترول العرب لكل العرب » الذي كانت ترفعه في أواخر الخمسينات مجموعة محدودة من الطلاب ، في دمشق خاصة ، أصبح اليوم مطلباً ملحاً يجد صداه العميق في جميع الأقطار العربية غير الخليجية ، في السودان والأردن واليمن وموريتانيا وتونس والمغرب فضلاً عن العراق الذي طرح المسألة في خضم أزمة الخليج معطياً بذلك لهذه الأزمة أبعادها الاقتصادية الحضارية الحقيقية . إن توزيع الثروة العربية توزيعاً عادلاً لصالح التنمية العربية لا يعني سلب الأقطار المنتجة للبترول عائدات بترولها ، كلا . إن المقصود أساساً هو توظيف عائدات البترول التي تنقل إلى الخارج أو تصرف في الملاهي والقمار والاستهلاك السفيه ، توظيفها في

أعمال إنتاجية ضمن خطة للتنمية المستقلة ، تحقق الأمن الغذائي والأمن القومي بجميع أبعاده للوطن العربي ككل .

تلك إذن بعض نتائج حرب الخليج ، هذه الحرب التي لم تنته بعد ، والتي لا يمكن استخلاص نتائجها النهائية ما دامت مستمرة ، على شكل حرب إعلامية تحريضية تستهدف إثارة القلاقل الداخلية في العراق وتهديد وحدته الترابية وفسح المجال من جديد للتدخل بشكل أو بآخر بهدف منعه من استئناف مسيرته التنموية التحررية .

ولكن هل سينجح الاستعمار الجديد ؟ إن دروس النضال الوطني ضد الاستعمار المباشر تحكم مسبقاً على الاستعمار الجديد بالفشل . إن كفاح الشعب العربي في كافة أقطاره من أجل التحرير والديمقراطية والوحدة والتقدم كفاح تاريخي ، وحرب الخليج ليست سوى معركة مثلها مثل معركة تأميم القنال ، قبل معركة العبور ، قبل جميع المعارك التي خاضتها حركات المقاومة في الأقطار العربية ضد الحكم الأجنبي والوجود الأجنبي .

إن قضية التغيير الحضاري في الوطن العربي هي أولاً وقبل كل شيء قضية التحرر من النفوذ الأجنبي على صعيد الاقتصاد كما على صعيد السياسة والثقافة.. وكسب هذه القضية أمر حتمي.. ولكن ليس بمعركة واحدة بل بسلسلة متواصلة من المعارك الوطنية والقومية..

المحور الرابع :
حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

مقاربة حول : أزمة الشرعية الدولية وحرب الخليج

علي ضوي

لم تكن أزمة الشرعية الدولية وليدة الأحداث التي بدأت في الثاني من أغسطس 1990 وانتهت بالحرب الدولية ضد العراق ، بل إن هذه الأحداث كانت إلى حد ما نتيجة من نتائج الأزمة الأولى . وكل ما في الأمر أن حرب الخليج بينت الحد الأقصى الذي بلغته الأزمة .

وسنحاول هنا أن نبين المقصود بتأزم الشرعية قبل البحث عن أسباب الأزمة ثم مظاهرها في القانون الدولي . والمؤسسات الدولية .

أولاً : المقصود بتأزم الشرعية :

الشرعية الدولية تتجاوز مفهوم الخضوع للقواعد التي تتضمنها النصوص القانونية الدولية لتعني احترام القانون في نصه وروحه وفي مقاصده . وتقوم أزمة الشرعية إذا لم يحترم القانون بعدم تطبيقه (أو بإساءة تطبيقه) أو عندما لا يوجد قانون أصلاً ، أو توجد نصوص قانونية (واجبة التطبيق شكلاً) ولكنها تتعارض مع الهدف الاجتماعي للنظام القانوني .

ثانياً : في تجليات الأزمة :

1 ـ السبب التاريخي :

القانون يمر بأزمة ، وهذه حقيقة مجمع عليها ، يرى الغربيون أنها نتيجة التغير العضوي في الجماعة الدولية (80 ٪ من عدد دول العالم الحالية من العالم الثالث ، أي ممن لم يسهم في وضع القانون الدولي الساري) وهذا التغير العضوي « أخذ يهدد أسس القانون الدولي المتمثلة في القناعات المشتركة ، والثقافة والتقاليد القانونية للغرب المسيحي »[1] وبالمقابل يراها العالم الثالث نتيجة بطء استجابة القانون الدولي للواقع الفعلي الناشئ بعد الاستقلالات ، ونتيجة استمرار مؤثرات النشأة الأولى للقانون الدولي كأداة للاستعمارية والامبريالية الغربية .

ويمكن أن نتبين بشكل واضح أزمة القانون الدولي الحالي بتتبع مواقف دول العالم الثالث منه .

فهي من ناحية تراه أفضل من قانون الدولة الاستعمارية ، لذلك تبدأ كل حركة استقلالية بمحاولة تدويل كفاحها المسلح أو السلمي من أجل الاستقلال (وقد نجحت الأغلبية في تدويل حروب التحرير الوطني قانونياً منذ عام 1977) .

ومن ناحية ثانية تعتبر حصولها على الاستقلال إلى حد ما « تحرراً من الهيمنة الاستعمارية المباشرة ودخولاً غير اختياري في علاقات دولية مؤطرة بالقانون الذي وضعته الدولة الاستعمارية نفسها »[2] . وهو نفسه النظام القانوني الذي فرض عليها فاستمر بمقتضاه الاستعمار وقمع كفاحها من أجل الاستقلال بوسائل قانونية لا غبار عليها .

لا يشكل الاستقلال – حتى في الحالات التي تحقق فيها بالكفاح المسلح – قطيعة قانونية مع الوضع الاستعماري ، ولا يرى القانون الدولي الحالي في الاستقلال أكثر من تعديل في المراكز القانونية ، تؤطره مؤسسة التوارث الدولي التي – رغم التحسينات التي أدخلت عليها في إتفاقيتي 1978 و 1983 اللتان لم تصدق عليهما المتروبولات الاستعمارية – لا زالت تقوم على « شرعية النسب » بين الدولة المستقلة والدولة الاستعمارية المتبوعة .

2 – العرب والقانون الدولي :

إضافة إلى هذا السبب العام ، تبدو أزمة القانون للعرب أكثر تفاقماً فالنظام القانوني الدولي الحالي تطور عن القانون العام الأوروبي (المسيحي) الذي حكم علاقات دول أوروبا كمناقض للقانون العام الإسلامي . ولم يتطور عن أطر العلاقات الدولية المسيحية – الإسلامية (المعاهدات الإسلامية الأوروبية خاصة منذ القرن السادس عشر) وهي الأطر المؤهلة لإخراج قانون كوني لامركزي . بل إن القانون الدولي ذا الأصل المسيحي لم يفرض على علاقات الدول العربية – الإسلامية بالخارج بل على علاقاتها بين بعضها البعض[3] .

وهنا يبرز مظهر آخر من مظاهر الأزمة ، ذلك أن الامتثال للنموذج الغربي لا يؤدي وحده إلى التماثل معه : فالاستقلال قد يخلق الدولة ، ولكن النموذج يتطلب الدولة – الأمة ، الدولة المركزية . كما أن المفهوم القانوني للاستقلال يعني وضع حد فاصل بين دارين (أي مجالين متميزين قانوناً) : دار الدولة ودار (بالمفرد) الدول الأخرى[4] .

ويؤدي هذا المظهر من مظاهر الأزمة بشكل مباشر إلى أزمة شرعية مركبة تصيب كلاً من الدولة العربية وعلاقاتها الدولية والعلاقات (الدولية) بين الدول العربية . فالنموذج الغريب (غير الملائم موضوعياً) المفروض على الدولة هو الدولة نفسها ، ولذلك فإن المغايرة للنموذج القانوني الغربي قائمة في الواقع ولكنها ترفض في الممارسة . كما أن فقدان الشرعية التاريخية يؤزم علاقة الدولة برعاياها ، إن لم يؤد إلى تناقض دائم بين الدولة (وليس الحكومة) والشعب[5] .

ثم ينعكس هذا الوضع داخلياً فتصبح الدولة (بما في ذلك قانونها) نظاماً غريباً مفروضاً من قبل الغير ، وتتفاقم اللاشرعية عندما لا تحترم الدولة – الحكومة القانون الذي تضعه الدولة نفسها أي تنتهك شرعيتها الشكلية ولا يحترمه المحكومون الذين عليهم الامتثال له .

لذلك عجزت الدولة (العربية القطرية) حتى عن أن تكون مبرراً للدكتاتورية السياسية كما كان الحال في الدكتاتوريات النموذجية المدرسية (الفاشية ، الشمولية ، دكتاتورية الحزب) حيث تشكل الدولة (حتى المشخصة) المحور والهدف ، المبرر . وكان عليها أن تبقى حبيسة أنظمة ما قبل الاستبداد الشرقي .

وبهذا لن تكون الديمقراطية محققة لشرعية الحكومة بل محققة لشرعية الدولة نفسها الضائعة بين نموذج غربي مستحيل ونموذج تراثي غير ممكن .

ثالثاً : مظاهر الأزمة :

أفرزت أزمة الشرعية آثاراً ملموسة في السلوك الدولي . فهناك الاختلاف المبدئي بين الدول القوية والضعيفة حول دور القانون ، وقد أنشأ هذا الاختلاف عدداً من الأعراض المرضية ثم هناك انعكاس أزمة الشرعية على المنظمات الدولية العالمية وخاصة الأمم المتحدة .

1 ـ الاختلاف حول دور القانون الدولي :

إذا كان القانون الدولي الذي وجدته الدول المستقلة قائماً قبلها ، وفرض عليها الخضوع له كما رأينا، غير منصف وغير ملائم ، فلماذا تتمسك به ؟ الحقيقة أنها بوضعها الضعيف موضوعياً لا تجد بديلاً عن الخضوع للقانون ، ولذلك تتلخص نظرة هذه الدول إلى القانون باعتباره :

1 ـ أداة حماية تعوض حالة الضعف في مرحلة أولى .

2 ـ أداة تطوير الواقع الدولي غير العادل عن طريق تطوير النظام القانوني ، وهذا التطوير ممكن إذا تم استخدام وسائل أكثر ديمقراطية لخلق القاعدة القانونية .

وبالمقابل ترى الدول الكبرى التي تستطيع فرض تغيير الواقع الدولي موضوعياً إلى القانون الدولي باعتباره :

1 ـ أداة حماية للمراكز القائمة فعلاً .

2 ـ أداة تبرير لسلوك الدولة غير المتوافق مع القانون .

وبمقارنة المقاربتين ، تنحاز دول العالم الثالث ـ بشكل عام ـ إلى جانب الشرعية ، التي تعني لديها خضوعاً كاملاً للقانون من قبل الجميع ودوراً أكبر للمؤسسات الجماعية ، وتطبيقاً مخلصاً للقانون . وهو ما لم يتحقق عملياً ووجدت بالمقابل الأعراض التالية :

أ ـ الفردية ضد الاتفاقوية Conventionalism :

مقابل البديهية التي تقضي بأن العيش في جماعة (وطنية أو دولية) يقتضي التضحية ببعض الاختصاصات الفردية ، تتمسك الدول الكبرى بالاختصاص الفردي . ينعكس ذلك عملياً في تفضيل الدول الكبرى للعلاقة الثنائية على العلاقة الجماعية ، وينعكس عملياً برفض الولايات المتحدة لمؤتمر دولي موسع للسلام في الشرق الأوسط مثلاً .

الفردية ليست أزمة في الشرعية الدولية ، بل هي نسف لها . ويجب الانتباه إلى أن الطريقة التي قادت بها الولايات المتحدة الأمريكية حرب الخليج ليست استثنائية ولا يمكن أن تعد رجوعاً عن الفردية بل إيغالاً في الفردية إلى أقصى حد . ولذلك استخدم مجلس الأمن صلاحياته المبينة في المواد 39 ,45 الخاصة بالتدابير العسكرية وغير العسكرية ، ولكنه أغفل تماماً المادتين 46 ,47 الخاصتين بكيفية استخدام القوة (لجنة أركان الحرب التابعة لمجلس الأمن ..) .

إن الولايات المتحدة كانت ستتدخل عسكرياً حتى ولو لم يصدر مجلس الأمن قرار استخدام القوة ، وقد تدخلت عسكرياً في فيتنام وغرينادا وليبيا ولبنان وبناما دون غطاء أممي .

وتقدم لنا قضية نيكاراغوا صورة مفصلة للموقف الأمريكي ، حيث تم تقييم التدخل الأمريكي من قبل أعلى مرجع قضائي دولي : محكمة العدل الدولية [6] ، وقد حاولت الولايات المتحدة في البداية التمسك بعدم اختصاص المحكمة لأن الأمر يتعلق بنزاع مسلح قائم ، وهو من اختصاص مجلس الأمن حسب الميثاق . وهذا الدفع يبين بوضوح آلية استعمال القانون كأداة تبرير لأن الولايات المتحدة سبق أن نقضت خمسة قرارات لمجلس الأمن حول تدخلها في نيكاراغوا [7] . وقد رفضت المحكمة الدفع الأمريكي ـ مذكرة بأن الولايات المتحدة تقدمت بدعاوي إلى المحكمة في السابق بمناسبة هجومات مسلحة ضد طائرات أمريكية في سبع حالات ، ولم تتقدم إلى مجلس الأمن [8] .

ولتبرير انسحاب الولايات المتحدة من الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية في عام 1985 ، بين لنا « ابراهام سوفايير » المستشار القانوني بالخارجية الأمريكية المفهوم الأمريكي للفردية ، إذ قال أمام إحدى لجان الكونغرس : « إن مسائل الأمن القومي التي خولها الدستور للرئيس والكونغرس لا يمكن ترك حلها لأي جهة أخرى بما في ذلك محكمة العدل الدولية » [9] وتصلح نفس هذه المبررات لحرمان مجلس الأمن من النظر في مثل هذه المسائل .

ب ـ الانتقائية ضد المساواة :

في عام 1964 قرر مجلس الأمن فرض عقوبات اقتصادية على روديسيا وما دام المجلس قد قرر فهذا يعني موافقة الولايات المتحدة كذلك . إلا أن الكونغرس قرر استثناء مادتي الكروم والاميانت من حظر الاستيراد ووافقت الحكومة على ذلك [10] . بينما كان موقفها حازماً في الحظر العراقي .

الانتقائية تعني الكيل بمكيالين ، وهي نتيجة للموقف المبدئي من القانون كأداة تبرير وليس كمهيمن على سلوك الدولة .

في قضية نيكاراغوا بني الموقف الأمريكي على تكييف المساعدة الأمريكية للكونترا وتلغيم موانئ نيكاراغوا بأنه استعمال الحق للدفاع عن النفس الفردي والجماعي وفق المادة 51 أما مساعدة نيكاراغوا لثوار السلفادور فهو عدوان مسلح يجيز قيام حالة الدفاع عن النفس .

وفي نفس قضية نيكاراغوا رفضت الولايات المتحدة تطبيق حكم المحكمة ، وهو رفض ينتهك المادة 94 من الميثاق التي ينص على وجوب النزول على أحكام المحكمة الدولية ، فلما لجأت نيكاراغوا إلى تطبيق الفقرة الثانية من نفس المادة التي تنص على حق الدولة المحكوم لها في اللجوء إلى مجلس الأمن لاتخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ الأحكام . استعملت الولايات المتحدة في 1986/7/31 حق النقض لضمان تعطيل الحكم .

ج ـ التفسير المغرض للقانون :

في هذه الحالة يتم التمسك باحترام الشكل القانوني لمخالفته في الواقع ، سواء بالتمسك بالشكلية الحرفية للنصوص ، أو بإعطاء النصوص الاستثنائية مجالاً يحيلها إلى نصوص أساسية مع ما يمثل ذلك من تضحية بالقانون .

ولنأخذ مثالاً على ذلك المادة 51 من الميثاق (الدفاع الذاتي الفردي والجماعي) هذه المادة هي الأكثر وروداً في بيانات الإدارة القانونية في الخارجية الأمريكية ، لماذا ؟ لأنها الوحيدة في الميثاق التي تجيز استعمالاً منفرداً للقوة في العلاقات الدولية . ووضع هذه المادة في الميثاق يبرز طابعها الاستثنائي جداً ، ولا يمكن وضعها على قدم المساواة أمام نص آخر (المادة 2 ـ فقرة 4) التي تجعل من مقاصد الأمم المتحدة تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية . ومنذ حرب فيتنام إلى غزو بناما طورت الولايات المتحدة (وإسرائيل) مدلول المادة 51 ليعني[11] :

ـ الدفاع الذاتي مسألة واقع وليست مسألة قانون .

ـ الدفاع الذاتي من اختصاص الدولة التي تقوم به وليس لأية أطراف ثالثة تقييمه بما في ذلك مجلس الأمن والدولة المعتدى عليها .

ـ يكفي أن تقدم الدولة المعتدى عليها عسكرياً طلباً عادياً للمساعدة ، وللدولة المدافعة أن تقدر وحدها شكل العمل الدفاعي وأهدافه ومكانه وزمانه .

ـ يمكن أن يمتد الدفاع الذاتي ليس إلى خارج حدود الدولة المعتدى عليها بل وإلى خارج الدولة المعتدية (كان لحرب فيتنام فضل تطوير هذا الفهم) .

ـ لا يشترط أن يقع فعلاً عدوان مسلح ليقوم حق الدفاع الذاتي بل قد يكون قَبْلياً أو وقائياً ، وطبعاً للدولة المدافعة حق تقدير جدية الخطر (ونتساءل هنا ، هل كان من الضروري لشن الحرب على العراق أن يتم احتلال الكويت فعلاً . إذ كان يكفي الاعتقاد بأن هناك احتمالاً لاحتلال الكويت لكي يقوم حق الدفاع الذاتي الفردي والجماعي) .

إن تحويل الاستثناء الوارد في المادة 51 من الميثاق إلى قاعدة تنسف المادة 2 (4) ليس مجرد تنازع بين نصين متساويين . والتفرقة الصارمة بين القاعدة العامة والاستثناء أمر جوهري في أي نظام قانوني ، والإخلال بهذه التفرقة ينسف الهدف الاجتماعي للقانون . فماذا يبقى من أي نظام قانوني وطني إذا نقلنا الفهم الأمريكي للمادة 51 إلى المستوى الداخلي وطبقناه على حق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في قوانين العقوبات ؟ .

بل ماذا يبقى من الأمم المتحدة إذا صارت أداة للحروب ؟.

إن إعمال نصوص الميثاق التي تخول مجلس الأمن استعمال القوة المسلحة كما تم ضد العراق لا ينتهك الشرعية لأنه فقط لم يراع نفس أحكام تلك النصوص المتعلقة بكيفية استعمال القوة (لأنه ضم بطريقة انتقائية إعمالاً لبعض النصوص وإهمالاً لنصوص أخرى . بل ينتهك الشرعية وبشكل أخطر لأنه حول حق المجلس في استعمال القوة من استثناء إلى قاعدة تساوي إن لم تكن ترجح المبدأ الأساسي للأمم المتحدة وهو حفظ السلم الدولي .

فالأمم المتحدة كأداة لحل المنازعات الدولية ، لا تملك خيارين متساويين : استعمال القوة أو عدم استعمالها . والخيار الثاني باعتباره استثناء وباعتباره متعارضاً مع المقاصد الأساسية للهيئة ليس مشروعاً إلا في أضيق نطاق ، وباعتباره استثناء يجب أن يطبق بالقدر الأدنى اللازم لتحقيق غايته التي يجب أن تكون

محددة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن التفسير المغرض للقانون كان سيشكل أزمة شرعية عامة غير حركية لو كان من حق كل الدول . ولكن قاعدةالانتقائية تلعب دورها هنا ، إذ أن الدول ليست فقط غير متساوية في واجب إحترام القانون ، بل هي غير متساوية كذلك في « حق » مخالفته . فما الفرق بين الغزو الأمريكي لغرينادا ثم لبناما والاجتياح الإسرائيلي للبنان والسوفييتي لتشيكوسلوفاكيا والعراقي للكويت ؟ من الناحية الواقعية لا فرق ولكن قانوناً هناك فروق . وهذه الفروق ستزول لو كان العراق عضواً دائماً في مجلس الأمن ،لأنه سيثير حق الدفاع الذاتي الوقائي وسيفرض بالفيتو شرعية احتلال الكويت .

وعليه فإن أزمة الشرعية تعني أنه في القانون الدولي ليس هناك أفعال مادية محددة مشروعة أو غير مشروعة ، المشروعية أو عدم المشروعية تتحدد بعد معرفة الفاعل .

رابعاً : الأمم المتحدة والشرعية الدولية :

كما كان القانون الدولي هو الوعاء القانوني الجاهز الذي كان على الدول المستقلة أن تخضع له . فقد كانت الأمم المتحدة هي الوعاء المؤسسي القائم فعلاً ، الذي على الدول المستقلة أن تنضم إليه كما هو .

وتوجه إلى الأمم المتحدة تُهَمٌ مختلفة تتوافق مع الأوهام المتعددة المحيطة بها . الدول الغربية تحاول الإيحاء بأن المنظمة وقعت نهائياً تحت سيطرة الأغلبية الجنوبية (المتحالفة سابقاً مع الكتلة الاشتراكية) وأنها بالتالي لا تمثل حقيقة النظام الدولي القائم (تهدد الولايات المتحدة بوقف أو إنقاص مساهمتها المالية في الأمم المتحدة ، وانسحابها من اليونسكو يمثل المدى الذي قد تذهب إليه بالنسبة لأية منظمة دولية تحاول التمرد) ، وبالمقابل تصر أصوات كثيرة في العالم الثالث على الطابع الأوليغارشي للأمم المتحدة (مجلس الأمن ـ الأعضاء الدائمين ـ حق النقض) وتتوهم الأغلبية العددية بأنه كما يمكن تغيير القانون الدولي من الداخل يمكن إصلاح الأمم المتحدة من الداخل .

فلسطين ـ والشرعية الدولية

وينفرد العرب ـ بين دول الجنوب ـ بمواقف أكثر خصوصية من الأمم المتحدة . فهذه المنظمة هي « المسؤولة » ـ نظرياً على الأقل ـ على النكبة الأولى بإسباغ شرعية على الكيان الإسرائيلي (القرار 181 – 1974) ونلاحظ بعد ذلك اتجاهاً عربياً عبر عنه الفقه صراحة ، وممارسة الدول ضمناً برد الاعتبار لهيئة الأمم المتحدة تأسيساً على بطلان القرار نفسه (وفقاً لمقاييس الأمم المتحدة نفسها ولقانونها) أو على أن هذا القرار صدر استغلالاً لظروف دولية غير ملائمة (طبعاً من المستحيل أن يصدر مثل هذا القرار عن الجمعية العامة بعد سنة 1960 ، ولكن هل هذه الاستحالة كانت ستمنع قيام إسرائيل مستندة على شرعية ما ـ كمجلس الأمن أو غيره ؟) .

وبدءاً من السبعينات أخذت الأمم المتحدة تحقق بالنسبة للعرب إشباعاً نفسياً تعويضياً للهزائم العسكرية والسياسية (في الحقيقة قامت بهذا الدور بالنسبة لجميع أزمات العالم الثالث السياسية والاقتصادية والثقافية) فصدرت قرارات الجمعية العامة بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإدانة

الصهيونية . وفي ظل العجز عن فرض حل عربي أمثل للصراع ترق الحل الأممي ليصبح ليس الحل الممكن ، بل الحل الأمثل البديل . ولكن في ظل الاستحالة العملية لتطبيق قرارات الجمعية العامة ، تطور موقفان عربيان من الأمم المتحدة : موقف متفائل يراهن على إمكانية تنفيذ القرارات في الوقت المناسب (كانت أقصى درجات التفاؤل الاعتقاد بأن انتهاء الحرب الباردة يعجل حلول ذاك الوقت المناسب) وموقف واقعي يمكن أن يصبح ، مستهتراً ، بالأمم المتحدة (الموقف الدبلوماسي والقانوني العراقي من قرارات مجلس الأمن) ...

والحقيقة أن نظام الأمم المتحدة – منذ نشأته – كان واقعياً بالمعنى الحرفي والسلبي للكلمة وبمعنى أنه يكرس واقعاً ثم يحظر تحسينه . الأوليغارشية المؤسسية للأمم المتحدة تعبير عن أوليغارشية النظام الدولي وإنشاء الأمم المتحدة عام 1945 في نهاية حرب عالمية اختار أحد طرفيها أن يحارب تحت اسم « الأمم المتحدة » يعني أن المنظمة الدولية يجب أن تكرس واقع الانتصار العسكري وتضمن أقصى ما يمكن من الغنائم .

فالنظام التمييزي القائم في مجلس الأمن لا يهدف إلى تحقيق توازن بين معسكري الكبار ، بل كذلك إقامة نوع من توزيع الأدوار بين الكبار والصغار . بحيث يكون للأوائل حق اتخاذ القرار في المجلس وللدول الصغرى « حق » النظر والمناقشة والتوصية واسترعاء نظر الدول الكبرى (المادة 11 من الميثاق) بل ليس لهذه الدول الصغرى حتى حق تقديم توصية عندما يباشر الكبار وظائفهم إلا إذا طلبوا هم ذلك (المادة 12) .

إذن فإن مجلس الأمن هو حكومة الأمم المتحدة الفعلية وفي المجلس المكون الآن من 15 عضواً لا تتمتع الدول الخمس الدائمة العضوية مجتمعة بالأغلبية فقط . بل تتمتع كل واحدة منها مستقلة بأغلبية (سلبية) وفق آليات حق النقض . وهذا الوضع التفضيلي يبدو نهائياً . ذلك أن تعديل الميثاق (لإلغاء حق النقض مثلاً) غير ممكن إلا بموافقة الدول الخمس دائمة العضوية (المادتان 108 – 109) .

وجميع المبررات التي قدمت لتقبل حق النقض (المعارض لمبدأ تساوي الدول في السيادة المنصوص عليه في المادة 2 المتعلقة بمقاصد الأمم المتحدة) تسقط إذا أخذنا في الاعتبار أن حق النقض قابل عملياً لأن تُمتّع به دولة تملكه دولة حليفة لا تملكه (من الذي مارس فعلاً حق النقض ضد حقوق الشعب الفلسطيني أمريكا أم إسرائيل ؟) .

إن أزمة الشرعية داخل المنظمة الأممية تظهر من خلال فحص شامل للمواقف المختلفة داخلها فإذا افترضنا أن المجلس هو حكومة الأمم المتحدة وأن الجمعية هو برلمانها فإن الأزمة تعبر عن نفسها باختلاف مواقف الجهازين . في الجمعية العامة تبين نتائج التصويت أن الولايات المتحدة تقف في 70 ٪ من الحالات في صف الأقلية المعارضة . وتنضم إليها الكتلة الغربية في أكثر من 50 ٪ من الحالات . إذن لا تعبر القيادة الأوليغارشية للأمم المتحدة عن موقف القاعدة المقودة وهو ما ينسف شرعية هذه القيادة .

خامساً : أزمة الحل :

في مواجهة أزمة الشرعية المتفاقمة في القانون الدولي وفي المنظمة الدولية طورت دول العالم الثالث

آليات عديدة يمكن أن نعبر عن محصلتها النهائية بالمطالبة بدمقرطة فوقية للنظام الدولي .

دول العالم الثالث مثلاً ترتاب في أحد أهم مصادر القانون الدولي « العرف » لأنه نشأ قبلها واستقر في غيابها ، وبالنسبة للمعاهدات السابقة على استقلالها نادت بمبدأ « الصحيفة البيضاء » أي أن الدولة تولد غير ملتزمة بمعاهدات أبرمها النظام الاستعماري .

ثم حاولت استغلال أغلبيتها العددية لوضع قواعد جديدة تستجيب للواقع الحالي ، متمسكة بحق الجمعية العامة التشريعي (وهو حق لا يمكن الجهر به في ظل ميثاق الأمم المتحدة لذلك تحاول الأغلبية إعطاء الجمعية سلطة الكشف عن قواعد قانونية يدعى أنها قائمة فعلاً ، وسلطة إنشاء العرف) .

إن هذه الحركة في مجملها متأزمة (مثل تأزم كل محاولات العالم الثالث الأخرى لتحسين موقفه الدولي) وأسباب التأزم تكمن في ما يلي :

1 ــ التناقض بين مبرر التغيير وهدفه فمبرر التغيير جعل القانون أكثر ملاءمة للواقع الدولي الراهن ، ولكن أليس هدف التغيير يجب أن يكون نسف هذا الواقع ؟

وهذا يؤدي إلى الاعتقاد بأن هدف التغيير هو جعل القانون أكثر ملاءمة للنموذج الطوباوي (الشرعية ــ المساواة ــ التعاون .. الخ) وفي هذه الحالة ما فائدة تطوير البنية الفوقية القانونية إذا كانت البنية التحتية باقية على حالها ؟ وحتى إذا تحقق تطوير المفاهيم القانونية إلى الأحسن ألن يفاقم ذلك أزمة الشرعية بتوسيع الهوة بين الواقع والقانون .

2 ــ الحركة ذات طابع إصلاحي أي أنها تتم بالداخل وبالتسليم بقواعد قانونية معينة لهدم قواعد أخرى تابعة لنفس النظام القانوني وهذه الآلية لا تعطي نتائج مضمونة ، ويكفي هنا أن نشير إلى أن حق تقرير المصير لم يصبح بعد حقاً قانونياً مجمعاً عليه رغم مرور ثلاثة أرباع القرن على مبادئ ويلسون الأربعة عشر ، ولا زالت محكمة العدل الدولية تخجل من الجهر به ، ورغم إعلانَيْ الجمعية العامة التاريخيين في سنة 1960 وسنة 1970 والأخير إعلان لمبادئ القانون الدولي المستمدة من الميثاق ، وكان من بين تلك المبادئ حق تقرير المصير وحق الشعوب في الكفاح المسلح علماً بأن الميثاق الذي استنتج منه ذلك لا زال ينص في مادته 73 على « واجب الدول الاستعمارية بمعاملة الشعوب المستعمرة بإنصاف وحمايتها من ضروب الإساءة إلخ » وأوجد الميثاق نفسه نظام الوصاية على بعض المستعمرات وكأنه يسلم بقصور بعض الشعوب ، ولا زال نظام المحكمة « الدولية الملحق بالميثاق يتحدث عن المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الأمم المتحضرة » ..

آمل أن نتوصل من خلال المناقشة في هذه الندوة وفي حوارات قادمة إلى العمل على تطوير مساهمات العرب في تطوير القانون الدولي وفرض مصالحهم وثقافتهم في مواجهة مصالح وثقافة الغرب .

علي عبد الرحمن ضنوي
جامعة ناصر / طرابلس

الهوامش

(1) هـ . أ . سميث . أزمة القانون الدولي لندن 1947 ص 32.1

(2) ج . ل بريلي قانون الشعوب ـ ط 6 أوكسفورد : كلارندون . ص 42

(3) بل فرض عليها كقانون داخلي كذلك ، إذ تمت استعارة القانون الداخلي للدولة الاستعمارية ليصبح قانوناً وطنياً للدولة المستقلة .

(4) يبدو هنا التعبير الإنكليزي the new nations والذي يخلط بين الأمة والدولة منطبقاً بشكل بليغ على الدولة المستقلة ، بما تحمله الجدة من معاني النقص وعدم الاكتمال .

(6) قضية النشاطات العسكرية وشبه العسكرية في نيكارغوا وضدها . نيكارغوا ضد الولايات المتحدة ، أصدرت المحكمة إلى حد الآن أمر 1982/5/10 ، وحكما في 1984/11/26 حول قبول الدعوى وحكماً في الموضوع في 1976/6/27 . ورفضت الولايات المتحدة جميع هذه الأحكام .

(7) كان بول « من نورمبرغ إلى لاهاي : موقف الولايات المتحدة في قضية نيكارغوا ضد الولايات المتحدة وتطور القانون الدولي » مجلة جامعة ييل للقانون الدولي . مجلد 12 عدد 1 شتاء 1987 ص 1 – 2

(8) مجموعة محكمة العدل الدولية 1984 ص 435

(9) بول كان ، المرجع السابق ص 15

(10) غي دو لاشاريار السياسة القانونية الخارجية ، باريس ، ايكونوميكا ، 1973 ، ص 114

(11) انظر : كان ، المرجع السابق ص 14 – 18 – 27 – 28

أزمة الخليج
والنظام الإقليمي العربي

خليل السواحري

ثمة إجماع على أن أزمة الخليج ، بدءاً من 2 آب / غشت 1990 وانتهاءاً بالحرب التدميرية التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها على العراق ، تمثل مفصلاً في التاريخ العربي المعاصر ، ليس من الممكن أن يتشابه ما بعده بما قبله .

هذا المفصل حفل بأحداث غير مسبوقة في التاريخ العربي وربما العالمي ، فهذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يتحالف فيها النظام الدولي برمته ، بما فيه أغلبية النظام العربي على تدمير دولة صغيرة من العالم الثالث ، تدمير بنياتها العسكرية والاقتصادية والحضارية ، تحت غطاء مفتعل وزائف من الشرعية الدولية ، غطاء أحكمت نسجه الإدارة الأميركية بحجة تحرير الكويت وحشدت في إطاره كل القوى السوداء ذات التاريخ الإستعماري البغيض ، وحفنة من أتباعها العرب .

إن الوجه الأكثر بشاعة للمؤامرة التي تعرض لها العراق ، ليس هو الوجه الأمريكي الاستعماري ولا هو الوجه الغربي الصليبي ، لأن ثمة تبريراً ما لمثل هذين الوجهين ، حين يتحالفان معاً . ويهيئان بكل الوسائل الشريرة إطاراً من الشرعية الدولية لعدوانهما ، ما دام الهدف هو تدمير قوة عربية إسلامية برزت في منعطف من الإنهيار الإشتراكي الكامل وبداية الهيمنة الأميركية على العالم .

ثم إننا نفهم من جانب آخر أن تقوم الصهيونية العالمية بحشد كل هذه القوى الدولية من أجل تدمير العراق وبسط الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة ، وإرساء دعائم النظام العالمي الجديد الذي ستسيطر الصهيونية بموجبه على العالم وفقاً لما ورد في أحد التقارير الأميركية [1] .

إن الوجه الأكثر بشاعة ، والأمر المثير للعجب والأسى في الوقت نفسه هو مشاركة النظام الإقليمي العربي في هذه المؤامرة ، وهي مشاركة متعددة الأشكال ومتفاوتة الدرجات ، تبدأ بالتآمر الدبلوماسي والمالي وتنتهي بالمشاركة العسكرية المباشرة بالجيوش جنباً إلى جنب مع قوات العدوان الأميركية الأطلسية .

إن جذور التآمر الإقليمي العربي على العراق تمتد إلى فترة سابقة على الحرب العراقية الإيرانية ، استمرت إبانها ، ومع انتهائها وخروج العراق بقوة عسكرية يحسب حسابها وباقتصاد متعب للغاية ، ثم تطورت المؤامرة لتأخذ منحى جديداً أكثر خطورة ، مارسه بشكل أساسي النظام الكويتي ، بهدف إبقاء الاقتصاد العراقي مهلهلاً ومرتبكاً ، وتمثل ذلك في التلاعب بأسعار النفط والحصص المقررة للضخ ، وقد

حاول العراق أكثر من مرة وقف هذه المؤامرة بكل الطرق ، وعبر القنوات الأخوية ، ثم عبر القنوات الدبلوماسية التي يتيحها النظام الإقليمي العربي وهي مجلس الجامعة ، ومؤسسة القمة العربية . ولكن دون جدوى ، لأن النظام العربي كان ضالعاً في التآمر على العراق ، وكانت مؤامرة جره إلى الكويت يجري ترتيب فصولها بدقة في واشنطن وعواصم عربية أخرى من بينها القاهرة والكويت .

ومن هنا نفهم لماذا فشل مؤتمر القمة العربي في بغداد في فهم إشارات الرئيس صدام حسين المتعلقة بموضوع الحصار الاقتصادي ، ولماذا فشل مجلس الجامعة العربية في قراءة مذكرات العراق حول نزاعه مع الكويت ، ولماذا فشلت قمة جدة ، ثم نفهم لماذا فشلت قمة القاهرة في الوصول إلى حل عربي لإخراج العراق من الكويت .

إن أحداً لا يمكنه أن ينكر التآمر العربي المسبق والمدبر على العراق في جره إلى الكويت أولاً ، ثم في الحيلولة دون خروجه منها في إطار الحل العربي ثانياً ، ثم في استقدام القرارات والقوات الدولية لا لتحرير الكويت ولكن لتدمير العراق ثالثاً .

لقد كان 2 آب وما تلاه سقوطاً للواقع العربي بهيكلياته المعروفة : الجامعة العربية ، مجالس التعاون أو الوحدات الإقليمية ، وبداية لتأسيس واقع عربي جديد انتفى فيه وإلى الأبد اللون الرمادي ، ولم يعد ممكناً ولا مقبولاً اختلاط الأوراق بين عرب أمريكا من الأنظمة أو الجماهير وبين عرب العداء لأمريكا من الأنظمة أو الجماهير ، وذلك يعني باختصار انهيار النظام الإقليمي العربي السابق بمؤسساته وشعاراته الإيديولوجية .

وسنحاول في هذه الورقة أن نلقي بعض الأضواء على الآثار التي تركتها أزمة الخليج على النظام الإقليمي العربي .

معنى النظام الإقليمي :

نعني بالنظام الإقليمي العربي مجموعة الدول أعضاء مجلس جامعة الدول العربية ، ومجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت قائمة بينها حتى 2 آب 1990 . وكما هو معروف فإن النظام الإقليمي العربي ، يرجع في معظمه ، مع مراعاة التفاوت فيما يسمى بتواريخ استقلال كياناته المختلفة ، إلى اتفاقيات سايكس بيكو التي قسمت الوطن العربي إلى مجموعة من الكيانات السياسية ، ورسمت الحدود بين هذه الكيانات وفقاً للمصالح الاستعمارية للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى .

وقد كانت الجامعة العربية التي أنشئت عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية ، التعبير السياسي عن الرغبة الاستعمارية في المحافظة على هذه الكيانات وتثبيت الحدود المصطنعة التي تفصل بينها ، وابتداع وتضخيم المبررات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية اللازمة لتغذية الفوارق الإقليمية بين هذه الكيانات بما يجعلها حقيقة واقعة ، وبما يعطي الانطباع بأن ثمة تمايزاً تاريخياً وثقافياً وسياسياً بين هذه الكيانات ، يكون عقبة حقيقية في وجه أي محاولة قد تحدث لإعادة توحيدها ضمن وحدة عربية شاملة ، مثلما كان الحال عليه قبل سايكس بيكو . وكانت المؤسسة السياسية للجامعة العربية والهيئات المتخصصة المنبثقة عنها تكريساً للإقليميات وتأكيداً على ضرورة استمرارها ، وبدلاً من أن تكون هيئات العمل العربي المشترك وسيلة لتهيئة

المناخات السياسية والاقتصادية والثقافية للتكامل العربي ـ على غرار ما حدث ويحدث في مجموعة الدول الأوربية ـ كانت هذه الهيئات والمؤسسات وسيلة لتكريس الإقليميات الضيقة ، والتحيز للمصالح الخاصة بكل كيان على حدة ، أو بالكيانات المتشابهة اقتصادياً ومصلحياً (مجلس التعاون الخليجي) .

هذا النظام الإقليمي العربي بدا هشاً وملفقاً حين وقع زلزال 2 آب 1990 ، ولم تستطع كل الأحاديث الطيبة عن الأخوة والعروبة وكل الشعارات الجميلة عن وحدة الدم والمصير ، وكل اتفاقيات الدفاع العربي المشترك أو اتفاقيات الوحدات الإقليمية أو الثنائية أن تحول دون انهياره بشكل مدوٍ ومأساوي .

لقد أسقطت حرب الخليج ورقة التوت عن عورة هذا النظام ، وبدا لأول مرة منذ عام 1945 عارياً من كل الأكاذيب الكبيرة التي طالما روجتها كياناته السياسية ، وباعت الشعب العربي من خلالها أناشيد وجملاً ثورية فاقعة عن الوحدة العربية المرتقبة والمحتومة .

وفيما يلي عرض لأهم الآثار والنتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج إزاء النظام الإقليمي العربي :

أولاً : إنهيار الجامعة العربية والتكتلات الإقليمية العربية :

لم يحدث الانهيار بسبب فشل الجامعة العربية في حل النزاع العراقي الكويتي واحتوائه في الإطار العربي ، فالفشل ، بحد ذاته ، كان نتيجة وليس سبباً ، كان نتيجة لكون النظام الإقليمي العربي مخترقاً في الصميم ، فهو ليس سيد قراراته أو سياساته ، الداخلية منها والخارجية ، فالولايات المتحدة كانت هي الحاضر الغائب في مجلس الجامعة العربية ربما بعد سنوات من تأسيسها ، مثلما كانت بريطانيا الحاضر الغائب قبيل وأثناء وبعد إنشاء هذه الجامعة .

لقد كان الحل العربي لمشكلة الكويت في متناول اليد ، وكان العراق جاداً في مسألة الانسحاب خلال الأيام الأولى التي سبقت قرار الإدانة السيء الذكر الذي اتخذه مجلس الجامعة ، بإيعاز من الولايات المتحدة ، بهدف تعطيل الانسحاب العراقي الذي كان قد بدأ بالفعل ، استجابة للوساطة التي قام بها الملك حسين[2] ثم كانت القمة العربية المهزلة المأساة في القاهرة التي كانت آخر القمم العربية التي يعقدها النظام الإقليمي العربي على طريقة ما قبل 2 آب 1990 .

وهذه القمة هي التي حفرت قبر النظام الإقليمي العربي بمفاهيمه وشعاراته السابقة ، وكشفت لأول مرة في تاريخ العمل العربي المشترك عن الوجه الأمريكي السافر في الجامعة العربية .

هذه القمة عطلت ، بقرار أمريكي ، الانسحاب العراقي من الكويت ، وقد روى أبو عمار أنه قال أثناء مداولات القمة لممثل الكويت سعد العبد الله : هل تريدون انسحاب العراق من الكويت أم أنكم تريدون قرارات إدانة ؟ فقال له سعد العبد الله : بل نريد قرارات إدانة ولا نريد انسحاباً !![3] .

وقد كشفت الوثائق الكويتية التي نشر العراق جانباً منها ، عن سر السياسة المماثلة التي انتهجها سعد العبد الله نفسه في مباحثاته مع الوفد العراقي برئاسة عزت إبراهيم في جدة ، عشية الدخول العراقي إلى الكويت ، حيث جاء في حاشية كتبها رئيس دولة الكويت جابر الأحمد على كتاب يتعلق بمباحثات جدة (الحاشية موجهة إلى سعد العبد الله) تقول : لا تعطهم شيئاً فنحن أقوى مما يتصورون !![4] .

إن انهيار الجامعة العربية باعتبارها أكبر مؤسسة سياسية للنظام الإقليمي العربي لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد تلته انهيارات أخرى كانت في معظمها نتيجة لهذا الانهيار الكبير ، ومن ذلك انهيار أو تشرذم مجالس التعاون العربية أو الوحدات الإقليمية العربية ، فقد خرجت مصر بانحيازها الفاضح للمعسكر الأمريكي من مجلس التعاون العربي ، وخرجت المغرب أو أنها شلت على الأقل ، مجلس التعاون المغاربي ، من خلال عدم تماثل موقفها مع موقف الدول المغاربية الأخرى التي وقفت إلى جانب العراق ، وتحول مجلس التعاون الخليجي إلى إطار علني للعمل الأمريكي بتقديم دولة لأراضيها وأموالها لأمريكا وحلف العدوان الأطلسي على العراق .

لقد فرز زلزال 2 آب النظام الإقليمي العربي إلى معسكرين : المعسكر الأمريكي والمعسكر العربي ، المعسكر الأمريكي كان متماسكاً إلى حد كبير وكانت أدوار أطرافه محكمة التوزيع ، تبدأ من تقديم الأرض والمال والجيوش وتنتهي بالدعم السياسي والإعلامي لمعسكر العدوان الأمريكي الأطلسي .

المعسكر العربي لم يكن في المقابل متجانساً أو متماسكاً أو فاعلاً في دعم العراق والتصدي للعدوان الأمريكي ، ولسنا هنا بصدد التبرير لتقاعس هذا المعسكر أو خذلانه للعراق ، تحت مبررات الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية ، رغم انفضاح هذه الشرعية وتحوله إلى أداة بيد العدوان الأمريكي ، ولكننا نقول أنه في حين قدم المعسكر العربي الأمريكي للعدوان كل ما طلبته أمريكا وحلفاؤها ، فإن المعسكر العربي المؤيد للعراق لم يقدم شيئاً أكثر من الدعم الإعلامي ربما استجابة لضغوط الشارع ومشاعر الجماهير .

ثانياً : سقوط الإجماع العربي :

كشف زلزال 2 آب عن حقيقة أخرى مثيرة للدهشة والخيبة والرعب ، وهي عدم وجود إجماع عربي حقيقي ، وخاصة على مستوى الأنظمة ، حول بعض المبادئ التي لم يكن يشك أحد في أن هناك إجماعاً عربياً رسمياً بشأنها ، من هذه المبادئ : تحرير فلسطين وما يرتبط به من العداء المبدأي للصهيونية والكيان الإسرائيلي ، وتحرير المناطق العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل كالجولان والجنوب اللبناني ، والعداء للاستعمار بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة ، ووحدة الأرض العربية ، ووحدة الموقف العربي إزاء العدوان أو التهديد بالعدوان الأجنبي على أية أرض عربية ، هذه المبادئ العامة ، لم يكن أحد يتصور ، أن يتم التخلي عنها علانية ، وليس ذلك فقط ، ولكن طعنها والتآمر عليها . فالنظام العربي لم يتورع عن تقديم المال العربي من أجل تدمير دولة عربية وإبادة شعب عربي ، وقد تكون هذه هي أول مرة في التاريخ ، تقوم فيها دول بتقديم ثرواتها من أجل تدمير نفسها وقتل شعب شقيق لها . وحتى في أكثر فترات التاريخ العربي انحطاطاً ، وهي فترة الجاهلية قبيل الإسلام حين تحالفت بعض قبائل العرب مع الفرس لمقاتلة قبال عربية شقيقة لها في يوم ذي قار ، وبعد الإسلام إبان الحرب الصليبية ، حين قام بعض أمراء المسلمين بمحالفة الفرنجة للقضاء على جيش صلاح الدين الأيوبي ، أقول حتى في تلك الفترات المخزية من التاريخ العربي ، لم يبلغ الانحطاط بالذهن العربي والفعل العربي مثل هذه الدرجة التي وصل إليها الجانب العربي المحالف لأميركا في عملية « درع الصحراء » حين قدم هؤلاء الأرض والمال والدم لأعداء هذه الأمة من أجل القضاء على العراق ، بما يتجاوز حتى تدمير قوته العسكرية إلى شطبه عن الخارطة السياسية في المنطقة .

ومثل هذه الواقعة قد تكون الأولى من نوعها في التاريخ البشري تقوم فيها أنظمة بتمويل عملية تدمير نفسها ، باعتبار العراق جزءاً من النظام الإقليمي العربي ، لكي تقوم مرة أخرى بتمويل عملية إعادة إعمارها (إعادة إعمار الكويت والسعودية على الأقل) وعلى يد السادة أنفسهم الذين ارتكبوا جريمة التدمير !!

إن ما فعله النظام الإقليمي العربي (المعسكر الأمريكي منه) هو بالضبط شراء الأسلحة والمعدات العسكرية التي كان حلف الأطلسي ينوي التخلص منها ، ولو كان ذلك بتدمير العراق ، ثم تمويل التجارب على الأسلحة الأطلسية الجديدة ، التي لم يجد حلف الأطلسي مكاناً لتجريبها فيه .

لقد مول النظام الإقليمي العربي عمليات نقل وإتلاف وتخزين بقايا أسلحة حلف الأطلسي ، كما مول عمليات تدريب الجيوش الأطلسي على النوع الجديد منها ، ثم راح يعقد الصفقات بمليارات الدولارات (33 ملياراً من الولايات المتحدة فقط) لشراء بقايا هذه الأسلحة التي أصبح معظمها غير صالح للاستعمال بعد انتهاء عاصفة الصحراء !! ذلك يعني باختصار :

1 ـ الجانب الأمريكي من النظام الإقليمي العربي مول عملية إعادة جلب الجيوش المستعمرة إلى أراضيه . خلافاً لشعارات الحرية والاستقلال ومحاربة الاستعمار .

2 ـ الجانب الأمريكي من النظام الإقليمي العربي وقف في خندق واحد مع إسرائيل وحلفائها الاستراتيجيين (أمريكا ودول أوروبا الاستعمارية) ومول الأهداف الإسرائيلية في ضرب قوة العراق العسكرية والتكنولوجية التي تهدد إسرائيل .

3 ـ الجانب الأمريكي من النظام الإقليمي العربي وقف ضد المبادئ التي كان ينادي بها لتحرير فلسطين والمناطق المحتلة ، ورفض عملية الربط بين أزمة الخليج وتحرير فلسطين ، وأضاع فرصة تاريخية سنحت لتحقيق الانسحاب من فلسطين وجنوب لبنان وهضبة الجولان .

4 ـ الجانب الأمريكي من النظام الإقليمي العربي أعلن لأول مرة وقوفه إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي للمناطق العربية المحتلة ودعمه الواضح لإسرائيل من خلال :

أ ـ إعادة الخلل الاستراتيجي لصالح إسرائيل في المنطقة بضرب قوة العراق .

ب ـ إعطاء إسرائيل حق الرد على الصواريخ العراقية ، وبالتالي اعتبار إسرائيل دولة معتدى عليها من قبل العراق ، وليس دولة معتدية ما تزال تحتل أراض عربية وتنكل بالشعب العربي الفلسطيني .

ج ـ تقديم تعويضات لإسرائيل عن الخسائر التي ألحقتها بها الصواريخ العراقية ، وقد تصل هذه التعويضات إلى 14 مليار دولار ستقدم لها من عائدات النفط الخليجي ، ضمن نفقات عملية درع الصحراء . وهكذا فقد سقطت الشعارات وانهارت الأسس والمبادئ التي كان يفترض أن ثمة إجماعاً عربياً حولها ، وتخلى المعسكر الأمريكي في النظام الإقليمي العربي عن كل النصوص والتعاويذ القومية ، وداس على التخوم المحرمة في الوجدان العربي وهي الوقوف إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية ، في ظل المزايدة والحشد لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي لها !!

ثالثاً : تصدع الوجدان العربي :

أدى الاصطفاف الرسمي العربي إلى جانب أمريكا وإسرائيل إلى تحطيم الوجدان العربي ، وإحداث شرخ لا مثيل له في الذاكرة العربية المعاصرة ، ولا أقول في الفكر العربي المعاصر .

إن حصيلة سنوات طويلة من التربية الإقليمية الضيقة التي طالما غرستها الأنظمة الإقليمية العربية في ذهن ووجدان الناشئة العربية ، عبر الإذاعات والتلفزات والمناهج والتعبيرات الثقافية الإقليمية جعلت من السهل على الوجدان العربي أن يتشظى استجابة لنداء المعسكر الأميركي في النظام الإقليمي العربي ، وشعاره الإعلامي المريض المعادي للعراق والعرب الذين وقفوا إلى جانبه ، وخاصة من الفلسطينيين والأردنيين واليمنيين والسودانيين ، وهذا التمزق في الوجدان الشعبي العربي قد يستفحل يوماً بعد يوم ، بفعل التعبئة الإعلامية المأجورة والرخيصة التي قامت وما تزال تقوم بها صحف وإذاعات عربية كثيرة قد تقود في نهاية المطاف إلى حدوث حالة من الحرب الأهلية العربية ، كما يسميها الدكتور محمد عابد الجابري ، وهي حالة إذا وقعت لن تكون نتائجها أخطر كثيراً من استمرار الاحتقان بها ، كما أن وقوعها هو بالضبط المحصلة الطبيعية لكل تلك التعبئة الإقليمية العمياء التي قامت بها أجهزة الإعلام المصرية والخليجية المأجورة ، داخل الوطن العربي وخارجه ، وما حدث للرعايا اليمنيين في السعودية ، أو ما حدث ويحدث للفلسطينيين في الكويت إلا البوادر المبكرة لهذه الحرب الأهلية المتوقعة .

لقد كان الانقسام في النظام الإقليمي العربي مجرد الشرارة التي أطلقت العهر والبذاءة الإقليمية من مكامنها ، والمطرقة التي كسرت الأصداف عن هذه التكوينات الوجدانية المريضة التي أنفقت بعض أطراف النظام الإقليمي العربي مئات الملايين من أجل زرعها ورعايتها وإطلاق العنان لها لتغدو بدائل للفكر والوجدان القومي الوحدوي ، لقد أنفقت دولة مثل الكويت مئات الملايين من أجل إقناع الكويتيين بأن لهم قومية متميزة وعادات وتقاليد وحضارة لا تمت بصلة إلى الأصل الذي انسلخوا عنه وهو العراق العربي ، أهدر النظام الكويتي ملايين الدولارات في إجراء بحوث فولكلورية وانثروبولوجية وثقافية وفي التأسيس لنظم تربوية واجتماعية ، تجعل للكويتيين شخصية إقليمية متميزة حتى عن أشقائهم في الخليج العربي ، ومثل ذلك فعلت أنظمة أخرى في الخليج وغير الخليج ، وعندما حدث زلزال 2 آب كان من الطبيعي أن تسفر جهود الأقلمة عن هذه الردة على العرب والعروبة ، وعن هذا التنكر للتراث المشترك ، وعن هذا الانحياز المخزي للغرب والصهيونية ضد الأشقاء العرب ، أوليس مخجلاً وكارثياً أن يفاخر مواطن كويتي بأنه أمريكي وليس عربياً ، أوليس مخزياً أن تنقل شاشات التلفزة العالمية صور الشبان الكويتيين وهم يقبلون أحذية الغزاة الأمريكيين وأعلامهم ، أوليس مثيراً للأسى والحزن هذا الانحياز الشعبي الكويتي لإسرائيل وامتداحها وإعطائها الحق كل الحق في تجريد (الخونة الفلسطينيين) من وطنهم وحتى إبادتهم بالكامل ؟

ولكن هذا الشرخ في الوجدان العربي ليس شرخاً في حقيقة الأمر ، ولكنه خروج مرضي لفئة قليلة من العرب على الإجماع الوجداني العربي من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق ، في الوقوف إلى جانب العراق ضد أعداء الأمة وخونتها ، ضد الهيمنة والغطرسة الأميركية والصهيونية ، ومع الشعب العربي في العراق

وفلسطين ولبنان وكل مكان .. هو شرخ في الوجدان العربي ولكنه ليس مميتاً ، هو شرخ صحي حتى ولو أدى إلى حرب أهلية عربية !!

رابعاً : سقوط نظرية الأمن القومي العربي :

ولعل آخر المقولات التي أسقطتها حرب الخليج ما كان يسمى بنظرية الأمن القومي العربي ، وكل ما ينبثق عن هذه النظرية من تفرعات أخرى ، كالأمن الغذائي والأمن الاقتصادي ...إلخ . ذلك أن النظام الإقليمي العربي ، تآمر على نفسه ، من خلال رفضه لمنطق الحل العربي لمشكلة الكويت ، والإصرار على ضرب العراق . لقد فضل النظام الإقليمي العربي ، أو المعسكر الأمريكي منه ، تدمير القوة العسكرية العراقية ، بما تتضمنه من ثقل استراتيجي معادل للثقل الإسرائيلي ، رغم مايؤدي إليه هذا التدمير من تهيئة الأجواء لإسرائيل لفرض هيمنتها العسكرية المطلقة على المنطقة العربية كلها ، وهو ما حدث بالفعل .

ومن هنا فإن أي حديث عن الأمن القومي العربي ، بعد تدمير العراق ، ليس أكثر من حديث ملفق لا يعني سوى الخضوع العربي الكامل للهيمنة الإسرائيلية الأميركية على المنطقة ، لقد وصلت الخيانة بالنظام الإقليمي العربي الأمريكي حداً دفع هذا النظام إلى الاستعانة بالقوى الاستعمارية لتدمير أمنه القومي الحقيقي ، والاستعاضة عنه بالقوات الأميركية الأطلسية ، ومنحها الأرض والمال . كل ذلك من أجل المحافظة على الهيكلية والإقليمية التي حاول العراق إعادة صياغتها بما يتناسب والمتطلبات الحقيقية للأمن القومي العربي .

إن تآمر النظام الكويتي على أمن العراق ، من خلال التآمر الاقتصادي عليه ، ثم رفضه لكل الحلول التي قدمها العراق ، بدءاً من مخاطبة المعارضة الكويتية لاستلام زمام الحكم ، وانتهاءاً بعرض الانسحاب ضمن الحل العربي ، ثم هذا الاستكلاب الأميركي المسعور لإعادة النظام الكويتي بدعم عربي كامل ، يعني سقوط نظرية الأمن القومي العربي ، وسقوط كل المقولات والشعارات الأُخرى المرتبطة بها .

ولسوف يعني ذلك أيضاً أن تكون القوة العسكرية السورية الهدف التالي للتآمر الصهيوني على الأمن القومي العربي ، ورغم اقتناع إسرائيل التام بأن القدرة العسكرية الحالية لسوريا لا تشكل إخلالاً بالتفوق العسكري الإسرائيلي ، إلا أنها بدأت تمهد لمثل هذا الإجراء ، بهذا التهويل المتصاعد عن القوة الصاروخية السورية ، وعن أخطار استمرار تزويد سوريا بصواريخ سكود المحسنة السوفيتية الصنع .

خامساً : مجالس الفقراء ومجالس الأغنياء :

حين أعلن عن تشكيل مجلس التعاون العربي من العراق والأردن ومصر واليمن قيل أن مجلساً للدول العربية الفقيرة قد تم تأسيسه على غرار مجلس دول الخليج النفطية الغنية ، رغم أن مجلس الفقراء لم يضم دولاً أخرى فقيرة كالسودان وسوريا ولبنان مثلاً .

وقد جاء زلزال 2 آب ليدفن حتى فكرة تجمع الفقر العربي في مواجهة الغنى العربي الكافر ، ولو كانت الأمور تجري في النظام الإقليمي العربي وفق المصالح الحقيقية للجماهير العربية ، وليس وفقاً لإرادة الأمريكان لكان موقع مصر الحقيقي إلى جانب العراق في برنامجه السياسي والحضاري الذي أعلنه بعد دخول الكويت ، ولو أن صوت المصلحة العربية هو الذي يحكم القرارات العربية في الجانب الأمريكي من

المعسكر العربي ، لكانت مبادرة 12 آب التي ظل يتمسك بها العراق حتى اللحظة الأخيرة ، هي الحل القومي العربي لمشكلات المنطقة ، بدءاً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وانتهاء بصندوق التنمية العربي الذي دعت المبادرة إلى تأسيسه .

حتى منطق المصالح الاقتصادية ، منطق الفقر والغنى ، منطق البطالة والعوز لدى الأكثرية ، والبطر وتبديد الأموال بما لا ينفع الأمة لدى الأقلية القليلة ، حتى هذا المنطق رفضه المعسكر الأمريكي في النظام الإقليمي العربي .

لقد أسقطت أزمة الخليج الكثير من الأقنعة وكشفت كل الأوراق ، وكانت مفصلاً حاسماً في التاريخ العربي المعاصر ، على الأصعدة كلها الرسمية والشعبية ، السياسية والاقتصادية والثقافية .

وإذا كانت هذه هي أبرز النتائج التي وقعت على النظام الإقليمي العربي ، فإن الآثار الأخرى ، وربما الأكثر سوءاً لم تتكشف بعد ، وقد تكون فلسطين هي الضحية التالية لتآمر النظام الإقليمي العربي بعد العراق .

ذلك هو ما يجري الإعداد له الآن في المطبخ الأمريكي الصهيوني ، فالنظام الإقليمي العربي الذي لم يتورع عن المشاركة مادياً وعسكرياً وبشرياً في تدمير العراق ، والتآمر على وحدة أراضيه ، لن يتورع عن المشاركة سياسياً في الإجهاز على الموضوع الفلسطيني .

كل الدلائل تشير إلى أن المخطط الأمريكي يسير الآن في اتجاه تفكيك المعركة مع الصهيونية إلى صراع عربي إسرائيلي وصراع فلسطيني إسرائيلي ، وإعطاء الأولوية للجانب الأول بحيث ينتهي الأمر بمعاهدات سلام عربية إسرائيلية ، وبفك الحصار السياسي والاقتصادي عن إسرائيل ، على غرار نموذج كامب ديفيد المصري ، في حين يستمر تعليق الموضوع الفلسطيني ، وربما إلى الأبد .

وبعد فإن من الخطأ الاعتقاد بأن حرب الخليج قد كشفت كل عورات النظام الإقليمي العربي ، ووضعت كل النقاط على الحروف ، لأن القادم أعظم كما يقولون ، ومؤامرة النظام الإقليمي العربي المرتبط بأمريكا لم تستكمل كل فصولها بعد ، والفصل التالي الآن وهو ليس الأخير حتماً ما يتم الإعداد لتنفيذه على الجانب العربي الإسرائيلي .

هل تنجح أمريكا في رفع الأعلام الإسرائيلية فوق عواصم حلفائها العرب ، وإذا تم ذلك فهل تتوقف المؤامرة عند هذا الحد ، أم أن فصولاً أخرى لا بد من تنفيذها على صعيد النظام الأمني العربي ، والنظام المالي العربي بما يضمن دخول هذا الوطن كلياً تحت العباءة الصهيونية الأمريكية في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ؟

الهوامش

(1) درع الصحراء والنظام العالمي الجديد . نورد ديفنز ترجمة محمد الظاهر ومنية سمارة . دار الكرمل . عمان 1991 م .

(2) انظر النص الكامل لحديث الملك حسين لجريدة النيويورك تايمز الأمريكية 1990/10/15 والترجمة الكاملة لهذا الحديث ـ جريدة الرأي الأردنية 1990/10/17 .

(3) خطاب ياسر عرفات في الندوة القومية لدعم الانتفاضة 13 ـ 15 كانون الأول 1990 م . طرابلس / الجماهيرية الليبية .

(4) نشرت جريدة الرأي الأردنية على صفحتها الأخيرة يوم 1991/2/14 صورة فوتوكوبي لهذا الكتاب .

نظام الأمن الجماعي وحرب الخليج

تاج الدين الحسيني

مقدمة :

أظهرت أزمة الخليج أن الأمم المتحدة لم تعد تلك المنظمة المهيئة من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين بل أثبتت أنها يمكن أن تتحول كأداة لخدمة المصالح الحيوية لإحدى الدول العظمى .

وهكذا ولأول مرة في تاريخ المنظمة العالمية يتم تطبيق المقتضيات الخاصة بنظام الأمن الجماعي في حق دولة عضو . وهي المقتضيات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق سواء منها المتعلقة بالتدابير ذات الطبيعة الاقتصادية أو التدابير التي تتضمن استخدام القوة المسلحة .

وبطبيعة الحال فإن أهم إشكالية يطرحها هذا الموضوع هي المتمثلة في التساؤل عما إذا كانت القرارات الصادرة في حق العراق منذ ثاني غشت 1990 إلى أن وضعت الحرب أوزارها تندرج فعلاً ضمن الإطار القانوني لنظام أمن جماعي المنصوص في الميثاق .

وهكذا انطلاقاً من هذا التطور فسوف يتم التعرض في محور أول لمفهوم نظام الأمن الجماعي من خلال نص الميثاق وتطبيقات الأمم المتحدة . كما سوف يتم التعرض في محور ثان لمدى تطبيق مقتضيات هذا النظام على الأزمة في الخليج .

١ ـ مفهوم نظام الأمن الجماعي :

مع تبلور « الدولة الأمة » وقيام مجتمع الدول فإن العلاقات بين الدول الكاملة السيادة أصبحت تحسم بفضل عامل القوة ، فلقد استطاعت الإمبراطورية الرومانية فرض « السلام الروماني » بفضل قوتها واستطاعت دول الحلف المقدس إقرار النظام داخل القارة الأوربية بفضل قدرتها على الهيمنة . بل إن قيام عصبة الأمم لم يكن هو الآخر إلا تعبيراً عن هيمنة الطرف القوي . ذلك أن عهد العصبة أدمج ضمن معاهدة صلح فرساي 1919 .

ويعبر عهد العصبة عن أول محاولة تاريخية لوضع نظام دولي للأمن الجماعي بمفهومه الحديث وهي تلك المحاولة التي بلورها نص المادة السادسة عشرة من عهد العصبة [1] فقيام أي دولة بعمل حربي غير مشروع يفضي إلى إلزام باقي الدول بمقاطعتها كما يصبح مجلس العصبة ملزماً بتوصية الأعضاء بالمساهمة العسكرية ضدها .

ومع ذلك فإن القيمة القانونية لنص المادة 16 لم تتجاوز مستوى التوصية كما أن الطبيعة اللا مركزية

للنظام الدولي جعلت تلك المنظمة عاجزة عن تطبيق التدابير المنصوص عليها في المادة 16 في كثير من الحالات التي تطبق عليها تلك المقتضيات ، وتبقى الحالة الوحيدة التي تمكنت فيها العصبة من استعمال مقتضيات الأمن الجماعي هي المتمثلة في غزو إيطاليا للحبشة سنة 1935 حيث قررت فعلاً فرض عقوبات اقتصادية عليها ، إلا أن تلك العقوبات لم تنفذ بشكل كامل مما جعلها أداة للتوبيخ المعنوي أكثر من كونها أداة قسرية فعالة[2] .

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد خصص الفصل السابع في مجموعة للأعمال « التي تتخذ في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان » .

وهكذا أعطى الفصل المذكور صلاحيات واسعة للجهاز التنفيذي للمنظمة (مجلس الأمن) لتقدير ما إذا كانت أي من الأعمال تدخل تحت طائلة أعمال العدوان وبالتالي اتخاذ التوصيات أو التدابير المؤقتة التي لا تخل بحقوق الأطراف ، وتتبلور السلطة القسرية للمجلس على وجه الخصوص من خلال مضمون كل من المادتين 41 و 42 فالمادة 41 تنص على التدابير غير العسكرية التي يمكن اتخاذها تجاه المخالفين بينما المادة 42 تعطي للمجلس صلاحية استخدام القوات الجوية أو البحرية أو البرية من أجل حفظ السلام أو إعادته إلى نصابه .

ومن المؤكد فعلاً أن تحقيق السلام العالمي لا يرتبط بالتأكيد بنزع السلاح وإنما يتمثل في تحقيق الأمن الجماعي ، أي بعث حد أدنى من الاطمئنان لدى الدول الأعضاء وشعوبها بأنها سوف تبقى في منأى عن الاعتداء من جانب أي من القوى المتفوقة . وأنه حتى في حالة وقوع مثل هذا الاعتداء فإن تحالف المجتمع الدولي ضد المعتدي سيفضي لا محالة إلى إرجاع الأمور إلى نصابها .

وتحرير الدول الأعضاء من الشعور بالخوف من الهجوم واطمئنانهم إلى توفر رادع جماعي ، كل ذلك يقلص لديهم الرغبة في الاستمرار في التسلح ويكرس اليقين بتحقيق الأمن .

ذلك أن الأمن يصبح في هذا الإطار محط اهتمام جميع الدول التي يصبح من واجبها أن تهتم بصورة جماعية بسلامة كل منها وكأن سلامتها الخاصة هي موضوع التهديد .

ويرى هانز مورجنتاو أن كلمة السر في نظام الأمن الجماعي هي « الواحد للكل والكل للواحد » موضحاً أن هذا النظام لا يمكنه أن يؤدي دوره إلا بتحقق فرضيات ثلاث :

1 ـ أن يكون النظام الجماعي قادراً في كل وقت على حشد قوة طاغية لاستخدامها ضد أي معتد متوقع أو حلف من المعتدين بحيث لا يستطيع هؤلاء في أي وقت تحدي النظام الذي تدافع عنه الإرادة الجماعية .

2 ـ على جميع الدول التي تقوم قوتها المشتركة بتنفيذ الفرضية الأولى أن تحمل على الأقل نفس مفاهيم الأمن التي يفترض أنها ستدافع عنها .

3 ـ يجب أن تكون هذه الدول راغبة في إخضاع ما قد يفصل بينها من مصالح سياسية متضاربة للخير العام المحدد على صعيد الدفاع الجماعي لكافة الدول الأعضاء[3] .

وإذا كان تحقيق الفرضية الأولى ممكناً في ظل القوة العسكرية المتفوقة التي أصبحت تتوفر عليها الدول

الكبرى ، فإن تحقيق أي من الفرضيتين الثانية والثالثة يبقى محفوفاً بالكثير من المخاطر ذلك أن مفاهيم الأمن تبقى مختلفة بين دولة وأخرى وفق اختياراتها الاستراتيجية ومصلحتها الوطنية . كما أن مفهوم الخير العام يبقى غامضاً وقابلاً للعديد من التفسيرات .

وبالتأكيد فلا أحد ينازع في أن مجلس الأمن الأمن يتوفر على سلطات جد واسعة فالمجلس نفسه ــ وليس الدول الأعضاء منفردة ــ هو الذي يقرر الأوضاع التي يتعين اتخاذ تدابير تنفيذ بشأنها ، كما أن القرار الذي يصدره لا يكتسي صبغة اختيارية ولكنه يكون إلزاميا [4] .

ونفس الصبغة السلطوية تهيمن على قرارات مجلس الأمن سواء تعلق الأمر بتدابير غير عسكرية وهي بالخصوص العقوبات الاقتصادية أو التدابير العسكرية المنصوص عليها في المادة 42 حيث يلاحظ بالنسبة لهذه الأخيرة على الخصوص أن المجلس ــ وليس الدول الأعضاء ــ هو الذي « يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلام أو لاعادته إلى نصابه » .

ولتحقيق هذه الغاية فإن المادة 43 فرضت على الدول الأعضاء بمقتضى تعهد صريح يستمد قوته من المصادقة على الميثاق بأن « تضع تحت تصرف مجلس الأمن ... ما يلزم من القوات المسلحة ... إلخ » .

ويمكن القول بأن تسخير قوات الدول الأعضاء للعمل باسم مجلس الأمن يبقى محاطاً بالكثير من الغموض ذلك أن تحويل استعمال هذه القوات يتطلب توقيع اتفاقات خاصة بين مجلس الأمن والدولة العضو . وهي اتفاقات تحدد عدد القوات وأنواعها وأماكنها وجميع التسهيلات الممكن تقديمها .

ويبقى هذا الغموض بدون شك هو السبب الأساسي في عدم بروز المؤسسة العسكرية للأمم المتحدة إلى حيز الوجود .

ومن المؤكد أن عدم توقيع الاتفاقات المنصوص عليها في المواد 43 و 45 يفضي إلى عجز حقيقي لنظام الأمن الجماعي ، ويسلب بالتالي مجلس الأمن كل الصلاحيات الممكنة لتحقيق الدعم العسكري لقراراته .

وهكذا فمن حقنا أن نتساءل عما إذا كان الوضع الحالي لنظام الأمن الجماعي يدخل في إطار مقتضيات المادة 106 من الميثاق والتي تنص على أنه « إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المنصوص عليها في المادة 43 معمولاً بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع تحمل مسؤولياته وفق المادة 42 فإن الدول التي اشتركت في تصريح موسكو 1943 هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح ... من حقها القيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي » .

ويعني ذلك أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين إضافة إلى فرنسا تبقى مع غياب تلك الاتفاقات محقة في التدخل العسكري باسم مجلس الأمن ، وهي وضعية ترجع الأمور إلى نفس حالة الحرب السابقة على إنشاء المنظمة العالمية نفسها .

ويمكننا أن نلجأ إلى معوض آخر لنظام الاتفاقات المنصوص عليها في المادة 43 وهو حق الدفاع الشرعي فردياً أو جماعياً وهو الحق الذي يستمد من نص المادة 51 من الميثاق [5] ونلاحظ بوضوح أن اعتماد هذا الاتجاه سيفضي إلى إعطاء كل دولة بمفردها أو كل مجموعة من الدول الحق في التدخل المباشر لتنفيذ

القانون وفق تفسيرها ولما فيه مصلحتها ، وهو ما يفضي مجدداً صبغة اللامركزية على النظام الدولي ويسلب المنظمة العالمية أي صلاحيات حقيقية لاستعمال القوة في المجتمع الدولي .

ويبقى من الواضح من خلال هذا التحليل أن النظام الحالي للأمن الجماعي يفتقر إلى الأساس الموضوعي كما يفتقر إلى عنصر الحياد في التعامل مع الأزمات الدولية ، وهو يخضع في كل آلياته لمصلحة الأطراف المستفيدة من توازن القوى القائم بين أعضاء المجتمع الدولي .

ومن الضروري أن نعترف بأننا نعيش الآن فترة تحول دقيقة ستغير كل الأوضاع التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فلقد استمرت علاقات التوازن مرتبطة بالثنائية القطبية . وكان اتخاذ القرار في إطار نظام الأمن الجماعي يعكس نتيجة الصراع والتكافؤ بين القوتين الأعظم(6) .

وتكمن أهم عناصر هذا التحول الآن في نهاية الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب ، وفي تراجع الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى وظهور توازن جديد متعدد الأقطاب تركز محاوره على العامل الاقتصادي والتكنولوجي أكثر من العامل العسكري .

ومن ثم فإن تقاطع المواجهة التقليدي بين الشرق والغرب سيتحول تدريجياً ونتيجة لاندماج المعسكر الشيوعي في النظام الليبرالي إلى تقاطع جديد يتمثل في الشمال في مواجهة الجنوب .

إن آثار هذا التقاطع الجديد أصبحت تنعكس جلياً من خلال مواقف الأطراف المسيطرة على نظام الأمن الجماعي ، وأعني بها الدول الخمس الدائمة العضوية داخل المجلس والتي تسيطر عملياً على 41 ٪ من السلوك السياسي الدولي(7) .

ذلك أن كلاً من الاتحاد السوفياتي والصين لم تعد لأي منهما نفس المواقف الرافضة لدعم النفوذ الأمريكي من خلال عمل مجلس الأمن . فعملية الاندماج في اقتصاد السوق واستقطاب المساعدات الغربية بالإضافة إلى كبح جماح الاضطرابات الداخلية سواء منها الهادفة إلى التغيير أو الانفصال ، كل ذلك أضفى على هاتين الدولتين مواقف معتدلة لم يكن لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الآن .

فهل ستكون نتيجة هذا الوضع هي تحقيق نوع من الأحادية على صعيد توازن القوى ، وذلك بزعامة الولايات المتحدة مع مشاركة رمزية لباقي الأطراف ...؟

إن تعامل نظام الأمن الجماعي مع أزمة الخليج يعطي الكثير من الدلالات بهذا الخصوص . بل أنه يوضح كيف أن مقتضيات الفصل السابع يمكن أن توظف لخدمة الاستراتيجية الشمولية لإحدى الدولتين الأعظم .

2 ـ تطبيق نظام الأمن الجماعي في أزمة الخليج :

إذا كان هدف الأمن الجماعي هو أن يجعل من الحرب أمراً مستحيلاً وذلك بتهيئة القوة الكافية للدفاع عن الوضع القائم إلا أن ما أثبتته أزمة الخليج هو أنه بدل أن يعمل نظام الأمن الجماعي من أجل الحفاظ على السلام فإنه اتجه نحو تزكية دور الولايات المتحدة في شن الحرب .

وبالرجوع إلى التطورات التي عرفتها الأزمة منذ اندلاعها يوم ثاني غشت 1990 إثر اجتياح القوات

العراقية للكويت فالملاحظ أن الاستراتيجية الامريكية عرفت تحولاً جوهرياً عبر عدة مراحل :

فقد كان هدف المرحلة الأولى هو حماية أراضي المملكة العربية السعودية ومنْ هذا استمدت القوات الأمريكية المرابطة تسميتها بـ « درع الصحراء » .

أما المرحلة الثانية فقد أصبحت الاستراتيجية المعلنة خلالها هي تحرير الكويت وهي المرحلة التي تزامنت مع الشروع في تطبيق مقتضيات المادة 41 و 42 من الميثاق كما أطلقت عليها تسمية « عاصفة الصحراء » .

أما المرحلة الثالثة فقد اندمجت ضمن سابقتها دون الاعلان عنها رسمياً وقد تزامنت مع بداية القصف الجوي المكثف حيث ظهر واضحاً أن الهدف المتوخى ليس تحرير الكويت بل تدمير العراق في بنياته الأساسية وتراثه الإنساني ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية .

وتندمج ضمن هذه المرحلة أبعاد أكثر خطورة أصبحت تتمثل مؤخراً في احتلال خمس التراب العراقي وتدشين الحرب الأهلية من خلال دعم الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال ، وهي أوضاع ستكون نتيجتها المتوخاة هي إما التدمير الشامل أو التقسيم .

إن السرعة المفرطة والديناميكية المتدرجة التي طبعت قرارات مجلس الأمن الثلاثة عشرة الصادرة منذ الاجتياح وإحجام أي من الدول الدائمة العضوية عن استعمال حق الفيتو ، كل ذلك يحفز إلى التساؤل عما إذا كان الأمر يتعلق بتطور في الوفاق الدولي يمنع أياً من أعضاء المجتمع الدولي من أن يلعب من الآن فصاعداً على وتر الخلاف بين الشرق والغرب أم أن الأمر يتعلق فعلاً بالاتجاه نحو الأحادية التي يفرضها النظام الأمريكي .؟ ربما يؤيد المقولة الأولى تلك النتائج التي آثرها التعاون السوفياتي الأمريكي ، والتي أفضت إلى نتائج مشجعة في كل من نيكاراجوا وكمبوديا وأنجولا [8] . لكن المقولة الثانية تبقى بدون شك أكثر مصداقية على مستوى التحليل ذلك أن الاتحاد السوفياتي رغم احجامه عن استخدام حق الفيتو ورغم إدانته المبدئية للاجتياح العراقي إلا أن الوجود السوفياتي العسكري لم يوظف في دعم أي قوة أممية — وهي القوة التي لم يتم إنشاؤها أصلاً — وتماماً كما حاربت الولايات المتحدة في الخمسينات في الحرب الكورية تحت علم الأمم المتحدة فإن مشاركتها في حرب الخليج تجاوزت نسبة 80 ٪ من مجموع القوى المتحالفة ، وسوف نلاحظ تبعاً لذلك أن الاستراتيجية المتبعة لم تحقق هدف الأمن الجماعي المتمثل في حفظ السلام ، كما أنها وظفت مقتضيات الفصل السابع من الميثاق كأداة تكميلية ضمن الاستراتيجية الشمولية للولايات المتحدة وذلك لخدمة مصالحها الحيوية ومصالح حلفائها .

وتعتبر المادة 39 من الميثاق هي نقطة الانطلاق في اتخاذ تدابير الأمن الجماعي ، وهي تعطي للمجلس صلاحية تحديد ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به كما يقرر نوعية التدابير الممكن اتخاذها سواء كانت تدابير غير عسكرية أو عسكرية ، إلا أنه تبقى للمجلس قبل ذلك صلاحية اتخاذ مجموعة التدابير المؤقتة التي يمكن أن يأتي بها وفق مقتضيات المادة 40 من الميثاق .

وسوف نتناول بكثير من الايجاز أهم التدابير التي اتخذها مجلس الأمن على كل من هذه المستويات محاولين تقييم مدى تطابقها مع نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق :

1 ـ تطبيق التدابير المؤقتة :

تستمد هذه التدابير أساسها القانوني من نص المادة 40 من الميثاق التي تعطي للمجلس صلاحية دعوة الأطراف المشاركة « للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة » ويظهر أن مثل هذه التدابير تكتسي صبغة التوصية أكثر من كونها قرارات ذات طبيعة ملزمة ذلك أن نفس المادة تشير إلى أن تلك التدابير « لا تخل بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم » ومع ذلك فإن عدم الاستجابة إليها يمكن أن يرتب عليها مجلس الأمن نتائج تتمثل على وجه الخصوص في الانتقال إلى التدابير المنصوص عليها ضمن المادتين 41 و 42 . وهذا ما يفهم من محتوى الفقرة الأخيرة من نفس المادة ، والتي تتضمن أن « على مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه » .

ومن بين التدابير المؤقتة التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن :

1 ـ مطالبة العراق « بأن يسحب فوراً وبلا شروط جميع قواته إلى المواقع التي كانت فيها في أول غشت 1990 » .

2 ـ « دعوة العراق والكويت إلى البدء في الحال في مفاوضات مكثفة حول تسوية خلافاتهما مع تأييد الجهود المبذولة في هذا الصدد وخاصة تلك التي تبذلها الجامعة العربية » .

وقد تم تضمين هذين التدبيرين معاً ضمن أول قرار أصدره مجلس الأمن وهو القرار 660 بتاريخ 1990/8/2 .

3 ـ مطالبة العراق بأن « يلغي اجراءاته التي ادعى بها ضم الكويت » وقد تم تضمين هذا التدبير في القرار 662 الصادر بتاريخ 1990/8/9 .

4 ـ المطالبة بأن يسمح العراق بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت والعراق على الفور وأن يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا .. » .

وهو التدبير الذي تم تضمينه في القرار 664 الصادر بتاريخ 1990/8/18 .

5 ـ مطالبة العراق « بتوفير الحماية لسلامة ورفاه موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقرها في الكويت والعراق وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات عن أداء مهامها بما في ذلك إمكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم ، وإلغاء أوامره بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها » .

وقد تم تضمين هذا التدبير في نص القرار 674 الصادر بتاريخ 1990/9/29 .

ويمكن القول بأن هذه التدابير مرتبة بكيفية منطقية عن الاحتلال العراقي للكويت ومبررة في إطار المهام المخولة لمجلس الأمن وفق المادة 40 المشار إليها كما أنها تندرج ضمن مبادئ القانون الدولي العام وخاصة منها تلك المضمنة في ميثاق الأمم المتحدة[9] كما أنها تجد أساسها في مبادئ القانون الإنساني الدولي ومبادئ التعامل الدبلوماسي والقنصلي[10] .

2 ـ تطبيق التدابير غير العسكرية :

تستمد هذه التدابير أساسها القانوني من مقتضيات المادة 41 من الميثاق والتي تجعل من بينها وقف الصلات الاقتصادية ومختلف وسائل الاتصال وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية [11] .

وتتمثل أهم هذه التدابير فيما تضمنه نص القرار 661 الصادر بتاريخ 2 غشت 1990 والذي تضمن إجراء المقاطعة الاقتصادية ضد العراق بحيث رتب التزاماً على كافة الدول الأعضاء بأن تمنع « استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت ، وكذلك أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي تحمل علمها ... وكذلك منع توفير أية أموال أو مواد اقتصادية لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت ... » .

ويظهر بوضوح أن هذا التدبير يدخل في إطار المقاطعة التي تتمثل في وضع الالتزام على الدول الأعضاء بتنفيذ الحظر دون أن تتدخل الأمم المتحدة عسكرياً للمراقبة بل ينحصر دورها في تكوين اللجنة المنصوص عليها في الفقرة 6 من القرار والتي تتابع التقارير المعدة من طرف الأمين العام بشأن تنفيذ الحظر وتطلب من جميع الدول المعلومات المتصلة بالإجراءات التي اتخذتها بالنسبة لتنفيذ أحكام القرار .

ورغماً عن ذلك فقد حاولت الولايات المتحدة أن تدعم تطبيق الحظر عن طريق توظيف القوة المسلحة لمراقبة الشحنات الموجهة من وإلى العراق ، وهو الموقف الذي أثار تحفظات كل من فرنسا والاتحاد السوفياتي واللذين اعتبرا أن مجلس الأمن اتخذ القرار فقط بالمقاطعة الاقتصادية ، وأن ما تحاول الولايات المتحدة تطبيقه هو الحصار الذي يعتبر وفق القانون الدولي عملاً من أعمال الحرب .

وسوف نلاحظ فيما بعد كيف أن الولايات المتحدة تمكنت من الدفع بمجلس الأمن إلى اتخاذ القرار بالحصار ليس فقط بحرياً بل حتى في المجال الجوي .

3 ـ تطبيق التدابير العسكرية :

تستمد هذه التدابير أساسها من كل من القرارين 665 و 670 المتعلقين بتطبيق الحصار الذي هو عمل من أعمال الحرب وكذلك القرار 678 المتعلق باستعمال القوة .

أ ـ فيما يتعلق بتطبيق الحصار :

يعتبر القرار 665 الصادر بتاريخ 1990/8/25 حدثاً فريداً في تاريخ المنظمة الدولية إذ قضى بتقرير أكبر حصار عرفه المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو حصار شاركت فيه أساطيل اثنى عشرة دولة .

وقد نص القرار 665 بهذا الخصوص على أن مجلس الأمن « يطلب من الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت ، والتي تنشر قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ... » .

ورغم أن القرار لم ينص صراحة على إمكانية استخدام القوة إلا أن عبارة « اتخاذ التدابير المناسبة مع الظروف المحددة وحسب الضرورة » كانت كافية لاعتبار أن السفن الحربية المشاركة في الحصار بإمكانها أن تستعمل القوة المسلحة ضد كل سفينة تمتنع عن التوقف أو الخضوع للتفتيش ، وقد تبين من موقف العراق أنه لم يعترض على تطبيق تلك التدابير بالنسبة سواء لناقلات البترول أو سفن الشحن الحاملة للعلم العراقي والتي خضعت للتفتيش في مناسبات متعددة .

وقد عرف تطبيق هذا الحصار تطوراً أكثر خطورة ، وهو ما تمثل في القرار 670 الصادر بتاريخ 25 شتنبر 1990 والذي اعتبر أن المقاطعة تشمل جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات مضيفاً ضمن فقرته الثالثة بأن على جميع الدول « ألا تسمح لأي طائرة بأن تقلع من إقليمها إذا كانت الطائرة تحمل أي شحنة إلى العراق أو الكويت أو منها عدا الأغذية في الظروف الإنسانية المرهونة بصدور إذن من المجلس أو اللجنة المنشأة بموجب القرار 661 » .

كما أن الفقرة الرابعة ذهبت بعيداً في اتخاذ القرار « بألا تسمح جميع الدول لأية طائرة من المقرر أن تهبط في العراق أو الكويت أياً كانت الدولة المسجلة فيها بالمرور فوق إقليمها »(12) .

ويمثل هذا التطور خطورة جدية كما أشرنا سلفاً باعتبار أن المجتمع الدولي دأب على تجنب إخضاع هذا النوع من وسائل النقل لتدابير الحصار التي قد تكون نتيجتها مأساوية عند استعمال القوة ضد الطائرات التي تحمل المدنيين ، ولا يزال المجتمع الدولي يحمل في ذاكرته مأساة الطائرة الكورية التي تعرضت للقصف من طرف المقاتلات السوفياتية مما أفضى إلى مقتل مئات المدنيين .

ب ـ فيما يتعلق باستخدام القوة :

يعتبر استخدام القوة المسلحة قمة التدابير الردعية التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها في حق أي دولة مخالفة . وهي التدابير التي تستمد أساسها القانوني من نص المادة 42 من الميثاق(13) .

وللتذكير فقط فإن الحالة الوحيدة التي عرفها المجتمع الدولي بهذا الخصوص تمثلت في الحرب الكورية عندما استغلت الولايات المتحدة غياب الاتحاد السوفياتي عن مجلس الأمن(14) فاستصدرت قراراً بوقف إطلاق النار وأن تسحب كوريا الشمالية قواتها إلى خط عرض 38 . ومع ذلك طلب الرئيس ترومان من قواته دعم قرار المنظمة وذلك رغم عدم إعلان الحرب رسمياً ، ثم صدر قرار ثان من مجلس الأمن وذلك بعد عدة ساعات على التدخل الأمريكي وذلك بالتوصية بدعم قوات كوريا الجنوبية في الحرب .

وهكذا يعتبر القرار باستخدام القوة من طرف مجلس الأمن بحضور كل الأعضاء الدائمة حدثاً غير مسبوق على الإطلاق في تاريخ المنظمة منذ إنشائها .

وينص القرار 678 الصادر بهذا الخصوص بتاريخ 29 نونبر 1990 على أن المجلس « يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في 15 يناير 1991 أو قبله ، القرارات السالفة الذكر ، تنفيذاً كاملاً كما هو منصوص عليه في الفقرة 1 أعلاه بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة ... » .

وتجدر الإشــارة إلى أنه مبـاشرة بعد انصرام الأجل المنصوص عليه في نص قرار مجلس الأمن فإن الولايات المتحدة وحلفاءها بادروا بتاريخ 1991/1/17 إلى شن الحرب على العراق في أكبر هجوم جوي عرفه التاريخ .

من حقنا أن نطرح التساؤل عما إذا كانت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها تحت اسم « عاصفة الصحراء » تدخل في إطار تطبيق تدابير الأمن الجماعي المتطابقة مع مقتضيات الفصل السابع أم أنها تدخل في إطار نص المادة 51 من نفس الميثاق والتي تعطي لكل من الدول الأعضاء الحق في الدفاع الشرعي فردياً أو جماعياً أم أنها أخيراً تدخل في إطار استراتيجية شمولية هدفها تسخير القوة لحماية ودعم المصالح الحيوية للغرب في منطقة الخليج .

لتوضيح الأبعـاد الحقيقية لعملية « عاصفة الصحراء » وتحديد مدى تطابقها مع قرار مجلس الأمن ونظام الأمن الجماعي فإنه ينبغي إبداء الملاحظات التالية :

1 ـ بالنسبة لصيغة القرار :

لم ينص القرار 678 نهائياً على استخدام القوة المسلحة بل اكتفى بالإشارة إلى استخدام جميع الوسائل اللازمة .

ومن المعلوم بهذا الخصوص أن مجلس الأمن كان قد سبق له أن أصدر قراراً بالمقاطعة الاقتصادية وآخر بالحصار البحري وحتى الجوي ، وأنه كان بالإمكان ابتغاء التوصل إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن استخدام وسائل لدعم الحصار وتوسيعه دون استخدام مباشر للقوة[15] .

ومن جهة أخرى فإن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ القرار باستخدام القوة بشكل صريح ، وهذا يعني أنه كان على المجلس بعد انصرام أجل 15 يناير المحدد أن يجتمع مجدداً ليصرح بما إذا كان يقرر استعمال القوة المسـلحة أم لا ، وهذا ما يفهم من نص المادة 44 من الميثاق والتي تجعل تقديم القوات من قبل الدول الأعضـاء ومشاركتها مرتبطة باتخاذ المجلس للقرار باستخدام القوة ، وهو نفس ما تؤكده المادة 42 التي أعطت للمجلس وليس للدول الأعضاء صلاحية أن يتخذ بطريق القوات ما يلزم لحفظ السلم .

2 ـ بالنسبة لتكوين قوات الأمم المتحدة :

تفادياً لكل تحريف لمهمة مجلس الأمن التي تنحصر في حفظ السلم والأمن الدولي دون أن تمتد إلى خدمة أي من استراتجيات الدول الأعضاء فإن الميثاق ألزم الدول الأعضاء بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن وبناء على طلبه ما يلزم من القوات وذلك في إطار اتفاقات خاصـة يتم التفاوض بشـأنها وتوقيعها والمصادقة عليها .

والهدف من هذا الاحتياط الذي تضمنته المادة 43 هو أن يتوفر المجلس على اتفاقات مصادق عليها وفق الأوضاع الدستورية لكل دولة لضمان عدد تلك القوات وأنواعها وأماكنها والتسهيلات التي تقدمها . وذلك لتفادي استخدام تلك القوات بشكل يتعارض مع مهمة مجلس الأمن المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين .

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن أياً من التدابير لم يتم اتخاذها بل إن جل القوات المشاركة في « عاصفة الصحراء » كانت قوات أمريكية [16] وهو وضع يذكر بالحرب الكورية حيث وافقت فعلاً 16 دولة على المشاركة في الأعمال الحربية إلا أن تلك البلدان أرسلت جميعها قوات رمزية باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين شاركتا بأكثر من 90 ٪ من القوات ، وهو نفس ما يتكرر في حرب الخليج .

3 ــ بالنسبة لمهام لجنة أركان الحرب :

تعتبر لجنة أركان الحرب بمثابة القيادة العسكرية العليا التي تعين مجلس الأمن في جميع المسائل ذات الطبيعة العسكرية ويمكن تلخيص مهام هذه اللجنة فيما يلي :

أ ــ تقديم المشورة وكذلك المعونة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بالحاجيات الحربية المقتصرة على حفظ السلم والأمن الدوليين .

ب ــ مشاركة مجلس الأمن في وضع الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة .

ج ــ تتكفل اللجنة بمسؤولية التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس .

وتتكون هذه اللجنة مبدئياً من رؤساء أركان الحرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم كما أن لها الحق في أن تدعو أياً من الأعضاء ، غير الممثلين فيها للإشراف في عملها إذا ما اقتضى حسن سير أعمالها ذلك .

ويتضح من تكوين اللجنة ومن المهام المسندة إليها الدور الحيوي الذي أسنده إليها الميثاق والذي يتلخص في استخدام رقابة المجلس على كل العمليات العسكرية حتى تبقى أغراضها مقتصرة على مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين .

وتجدر الإشارة إلى أن اشتغال هذه اللجنة ظلت مجمدة طوال فترة الحرب الباردة ، وقد تقدم الاتحاد السوفياتي عن طريق مندوبه في مجلس الأمن بتاريخ 10 غشت 1990 بمبادرة تهدف إلى إحياء عمل هذه اللجنة وبتاريخ 17 غشت انعقد اجتماع لممثلي الدول الأعضاء الدائمة اشترك فيه المستشارون العسكريون لتلك الدول ، ولكن دورهم اقتصر على مناقشة مقترحات تطبيق الحصار البحري في الخليج وسبل تبادل المعلومات دون أن يظهر أي دور فعلي للجنة .

وبعد انصرام تاريخ 15 يناير 1991 فإنه لم يتم عقد أي اجتماع لا بين الأعضاء الدائمين ولا بين أعضاء لجنة أركان الحرب ، كما أنه لم يتم وضع أي استراتيجية أو مخطط تفصيلي للقيام بالعمليات العسكرية وكان يعني هذا الغياب أن القيادة العسكرية الأمريكية هي التي تولت مجموع العمليات العسكرية للقوات المتحالفة وأن الحرب التي يتم شنها لا علاقة لها أصلاً لا بمجلس الأمن أو الأمم المتحدة .

4 ــ حول دور القوات المتحالفة ومهامها :

قد يكون من المستحيل أن يضع مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب ــ لو اجتمعا ــ أي مخططات تتجاوز في أقصى الاحتمالات إطاراً محدوداً للعمليات العسكرية يتجاوز التراب الكويتي ويرتكز

على تحريره . إلا أن الاستراتيجية الأمريكية كانت تختلف كل الاختلاف عن هذا الإطار .

فاستراتيجية الأمم المتحدة ترتكز على هدف أساسي يتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين بينما استراتيجية الولايات المتحدة ترتكز على خدمة مصالحها الحيوية ومصالح حلفائها أياً كانت الوسائل .

ولهذا السبب بالذات فقد تطورت تلك الاستراتيجية من مجرد مهمة دفاعية معلن عنها سلفاً إلى مهمة هجومية تطورت هي الأخرى من تحرير الكويت إلى تحطيم العراق .

ويتفق الجميع الآن على أن الهجومات الجوية التي شملت مجموع التراب العراقي خلال النصف الثاني من شهر يناير وطوال شهر فبراير 1991 لم تكن مركزة فقط على الأهداف العسكرية أو أنها كانت ترتبط باستراتيجية لتحرير الكويت بل أنها شملت مجموع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأنها طالت المدنيين أكثر من العسكريين بل وامتدت إلى الآثار والمنشآت التاريخية التي تعود إلى ما قبل آلاف السنين .

خاتمة :

لقد وضعت الحرب في الخليج أوزارها وحققت الولايات المتحدة بنهايتها كل الأهداف التي حددتها في إطار خدمة مصالحها الحيوية في المنطقة وذلك تحت مظلة الشرعية الدولية وباسم تطبيق نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع .

وقد اجتمع مجلس الأمن مجدداً بتاريخ 2 مارس 1991 ليصدر قراراً جديداً تحت رقم 686 يضع على كاهل العراق مجموعة من الالتزامات التي يأتي على رأسها تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الاثني عشر بل يجعل استمرار تطبيق وقف إطلاق النار مقروناً بمدى التزام العراق بتلك القرارات .

وقد كانت النتيجة فعلاً متمثلة في قبول العراق بجميع تلك القرارات بل وقبول المسؤولية والتعويض عن الخسائر والأضرار الناتجة سواء للكويت أو أي دولة ثالثة ورعاياها .

ويعيش العراق وضعاً مأساوياً لم يعان منه أي من أعضاء المجتمع الدولي من قبل . أدت الغارات الجوية طوال خمسة أسابيع إلى إلحاق الدمار لمختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يزال خمس التراب العراقي يرزح تحت الاحتلال الأمريكي ، كما أن نذر الحرب الأهلية أصبحت تهدد بمزيد من التدمير أو التقسيم .

ويبقى من حق كل محلل للوضع الراهن أن يبدي الكثير من الاستغراب وهو يقارن بين أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في حفظ السلام والنتائج المأساوية التي أفضت إليها حرب الخليج لحد الآن .

ولكن ما يبقى أكثر أهمية من ذلك هو ما إذا كانت هذه المنظمة العالمية ومن ورائها الدول العظمى وبالخصوص الولايات المتحدة مستعدة لمعاملة كل مظاهر الاعتداء على السيادة الدفاعية بنفس المكيال .

إن الأمم المتحدة ، والولايات المتحدة على وجه الخصوص لم تتعامل بنفس الحماس مع احتلال الصين للتبيت أو احتلال فيتنام لكمبوديا أو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان .

ولكن الأخطر من ذلك يتمثل في عدم إبدائها أي حسن نية في تطبيق قرارات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1947 ويتعلق الأمر بالقرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين بين دولتين

إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية (تطبيق كل من القرارين 242 و 338 الصادرين عن مجلس الأمن سنة 1967 و 1973 والقاضيين بجلاء إسرائيل عن ما يقارب 60 ألف كلم من الأراضي العربية المحتلة إثر حرب الستة أيام .

لقد أثبتت حرب الخليج أن مفهوم الشرعية الدولية محض سراب زائف ، بل وأثبتت أكثر من ذلك أن ذلك المفهوم يوظف لخدمة مصالح الطرف الأقوى مما يفضي إلى مزيد من الهيمنة والتبعية تحت راية القانون .

الهوامش

(1) تنص المادة 16 على أنه :

1 ـ إذا لجأت دولة عضو في العصبة إلى إعلان الحرب خلافاً لما تقضي به عهودها في المواد 12 و 13 و 15 فتعتبر بقوة القانون قد ارتكبت عملاً حربياً ضد كافة الدول الأعضاء وتتعهد كل الدول الأعضاء بأن تقطع على الفور كل علاقاتها التجارية والمالية مع تلك الدولة وأن يمنع كل اتصال بين الدول الأعضاء ومواطني الدولة المعتدية .

2 ـ ويجب على المجلس في مثل هذه الحالات أن يشير على الحكومات المختلفة التي يهمها ذلك بما يجب على الدول الأعضاء تقديمه على التوالي من القوات الكافية برية وجوية وبحرية كي يتكون جيش مسلح مهمته الالتزام باحترام عهود العصبة .

3 ـ وتتفق أعضاء العصبة أيضاً على أن تتعاون مع بعضها في التدابير المالية والاقتصادية التي تتخذ وفق هذه المادة ، وهدف هذه المعونة المتبادلة هو تقليل الأضرار والمتاعب التي تترتب على تلك التدبيرات وكذلك تبادل المساعدة لإحباط أية إجراءات خاصة تقصد بها الدولة المعتدية إلحاق الضرر بإحداها وتتعهد أيضاً باتخاذ ما يلزم لتسهيل المرور بأراضيها لكل قوات الدول الأعضاء التي تقوم بعمل مشترك غايته احترام عهود العصبة .

4 ـ ويجوز فصل أي دولة من عضوية العصبة متى ثبتت مخالفتها لالتزاماتها المبينة في الميثاق ويصدر قرار الفصل بإجماع أصوات أعضائه الآخرين .

(2) لم يتم فرض أي حظر على شحنات البترول إلى إيطاليا كما أن قناة السويس لم تغلق في وجه سفنها ، بالإضافة إلى العديد من مظاهر التعامل الثنائي التي ظلت قائمة مع الكثير من الدول بما فيها أعضاء العصبة أنفسهم . انظر لمزيد من التفصيل أوبنهايم ـ لوترباخت « القانون الدولي » 1944 الطبعة السادسة .

(3) هانز مورجنتا و « السياسة بين الأمم » الجزء الثالث ص 42 .

(4) تنص المادة 25 من الميثاق بهذا الخصوص على أن أعضاء الأمم المتحدة « يتعهدون بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق » .

(5)

(6) عبرت عدة أزمات عرفها المجتمع الدولي عن هذه الوضعية كما هو الشأن بالنسبة للحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 73 حيث كان اتخاذ قرار مجلس الأمن 338 انعكاساً للوفاق الأمريكي السوفياتي وتعبيراً عن توازن القوى القائم بين الدولتين الأعظم .

(7) انظر بهذا الخصوص محمد السيد السيد سليم « تحليل السياسة الخارجية » مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة 1989 .

(8) **Claude Julien Un Gendame Ambigne la monde diplomatique Octobre 1990**

(9) تتمثل أهم الالتزامات المترتبة على الأعضاء بهذا الخصوص في مقتضيات المادة 2 من الميثاق والتي تلزم الأعضاء ضمن فقرتها الثالثة بفض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية وفقرتها 4 التي تمنع بمقتضاها الأعضاء عن « التهديد باستعمال القوة واستخدامها =

= ضمن سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » . كما أن تلك القرارات تجد أساسها في نص المادة 33 التي تجعل من المفاوضات إحدى وسائل حل المنازعات بالطرق السلمية وتعطي للمجلس ضمن فقرتها الثانية صلاحية دعوة الأطراف إلى تسوية نزاعاتهم بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك .

(10) تهم هذه المبادئ بالخصوص اتفاقيات جنيف وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي يعتبر العراق أحد أطرافها ، وكذلك اتفاقيتي فيينا لسنة 1961 و 1963 بشأن العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

(11) تنص المادة 41 على أن « لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية » .

(12) الاستثناءات التي تسمح بالمرور والتي تم تضمينها في القرار تتمثل في :

أ ــ أن تهبط هذه الطائرة في مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت ليتسنى تفتيشها ضماناً لعدم وجود أي شحنة على متنها تمثل انتهاكاً للقرار 661 أو هذا القرار ويجوز لهذا الغرض احتجاز الطائرة لأي فترة يقتضيها الأمر .

ب ــ أو توافق اللجنة المنشأة بموجب القرار 661 على هذه الرحلة الجوية المعنية .

ج ــ أو تأذن الأمم المتحدة بهذه الرحلة بوصفها مخصصة على وجه الحصر لأغراض فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق .

(13) تنص المادة 42 على أنه « إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه ، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة » .

(14) كان الاتحاد السوفياتي قد تغيب عن المجلس احتجاجاً على عدم تمكين الصين الشعبية من مقعد الصين داخل مجلس الأمن فطلبت الولايات المتحدة من الأمين العام آنذاك تريجلي دعوة مجلس الأمن للانعقاد في إطار نص المادة 99 .

(15) كان الكثير من المحللين الأمريكيين يدعمون هذا الاتجاه ومن بينهم برجنسكي مستشار الأمن القومي السابق الذي أكد أن بالإمكان تحقيق كل النتائج المتوخاة لو أعطي الوقت الكافي للحصار كي يؤدي دوره .

(16) شاركت الولايات المتحدة ضمن القوات المتحالفة بـ 530 ألف جندي مما يجعل نسبة مشاركتها تفوق 85 ٪ بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى التي كانت تتمثل أساساً في بريطانيا فرنسا ومصر وسوريا .

حول الجوانب الاقتصادية لحرب الخليج

فتح الله ولعلو

من خلال هذه الندوة إذا كان هناك شيء يجمعنا ، وهو البعد العربي بطبيعة الحال ، فهناك منطلقات تحليلية تختلف حسب المناهج التي نتخذها ، ومن هذه المنطلقات المنطلق الاقتصادي .. الواضح أن الباعث الاقتصادي كان دائماً « حاضراً » من وراء الحروب وخاصة الحروب التاريخية الحديثة ، أي تقريباً منذ القرن السادس عشر أي مع بزوغ الرأسمالية ، باعتبار أن الرأسمالية هي نظام مرتبط مع الفائض الاقتصادي ، وبالتالي الرأسمالية تؤدي إلى نوع من المزاحمة ، وإلى صراع بين المجتمعات والأقطار والكيانات ، في هذا الإطار أبرزت التحليلات العامل الاقتصادي الذي دخل في العدوان الذي حدث على العراق ، أو ما سمي بحرب الجميع ، أريد فقط أن أذكر في البداية أنه ربما تكون « ذاكرتنا » (وأرجع في ذلك إلى الأستاذ الجابري) تناست في السنوات الأخيرة مفهوماً من المفاهيم التي كنا نستعملها كثيراً في الستينات بسهولة وهو مفهوم الامبريالية ، ربما تصاعد الليبرالية ، أو الخطاب الليبرالي في العالم والمد التبشيري و « الريجاني » في السنوات الأخيرة أديا أحياناً إلى أن الكثير من المثقفين اليساريين أخذوا يتناسون الامبريالية ، والذي حدث في هذه الحرب هو أنه برز لنا أن حرباً ذات طبيعة إمبريالية بالمفهوم ، ليست الخطابي ، (فإنني لست ممن يستعملون المفاهيم الخطابية) ، قامت من مفهوم اقتصادي للامبريالية :

لماذا هذه الحرب كانت ذات طابع إمبريالي بالمقارنة مع الحروب الإمبريالية التي قامت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ؟ لأربع أسباب ..

أولاً : لأنها كانت تهدف إلى حماية إسرائيل من طرف البلد الذي سيّرها وهو الولايات المتحدة العمل على التحكم على مورد اقتصادي موجود خارج هذا البلد وهو النفط ، هذا باعث إمبريالي في حد ذاته ..

ثانياً : لأنها كانت تهدف إلى حماية إسرائيل باعتبار أن إسرائيل هي نفسها « وليد إمبريالي » في المنطقة وباعتبار أن حمايتها هذه المرة هي حماية ضد ظهور « قوة عربية » ممثلة في العراق بالمنطقة : عسكرياً وسياسياً و .. إلى آخره ..

ثالثاً : ارتباط هذه الحرب بمفهوم الحرب الإمبريالية وكانت الحرب الإمبريالية في القرنين 19 و 20 حرباً تستهدف المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية للبلد المهاجم ، وكانت تبحث عن « منفذ » إما للأيدي العاملة أو تأمين وسيلة من وسائل الطاقة للمواد الأولية . ولإيجاد حل لمشكل اقتصادي والولايات المتحدة في الأساس تعيش تقريباً منذ أواسط السبعينات مشكل اقتصادي كبير ، وهذا المشكل الاقتصادي

الكبير يتمثل في أن الولايات المتحدة ـ ليست فقط تشعر بأنها لم تبق القوة الاقتصادية في العالم ـ ومع أنها بقيت « القوة الاستراتيجية الأولى » فلم تعد « القوة الاقتصادية الأولى » إذا قارنّاها مع القوى الأوروبية من جهة ، والقوى « الهادية » الآسيوية الممثلة خاصة باليابان وما يحيط بها ، فبطبيعة الحال هي تعمل على التغلب على التناقض الجديد ..

رابعاً : إن الحروب الإمبريالية هي حروب تدفع بها « لوبيات » اقتصادية ـ صناعية ـ عسكرية في البلدان الصناعية وهذا معروف ، فعادة عندما يحدث نوع من الكساد في الصناعات العسكرية يقوم « لوبي عسكري » بدفع نوعٍ من الحروب لاستعمال أولاً الأسلحة المتواجدة ، ولفتح أسواق جديدة لهذه الأسلحة الجديدة ، والذي حدث أنه بعد المهادنة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فإن آفاق الأسواق العسكرية التي تلعب دوراً أساسياً بالنسبة للحركة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، هذه الآفاق أصبحت نسبياً مقفلة ، فبطبيعة الحال هذا اللوبي المتمثل في البنتاجون لعب دوره في الولايات المتحدة وأدى ذلك عملياً إلى هذه الحرب ثم هناك عنصر خامس ربما يجعلنا نفسر أهداف هذه الحرب وهو أن الحروب الإمبريالية تكون بالنسبة للمجتمعات مبرراً للتواطؤ ، أي الذين يمثلون العمل يتواطؤون مع الذين يمثلون رأس المال ، وهذا ما حدث في هذه المرة كما حدث في بداية القرن ، مثلاً حرب الريف في المغرب ، أو دخول الاستعمار إلى الجزائر ، أو دخول الاستعمار إلى المغرب أو مثلاً حرب الجزائر التحريرية ، كلها كانت مجالاً لتواطؤ الاتجاهات الاشتراكية الأوروبية مع رأس المال ، بصفة عامة نعتبر أن هناك « الآلية الاقتصادية » وهي التي تدفع إلى هذا التواطؤ لحل العديد من المشاكل ..

وانطلاقاً من هذا يمكن القول أن بواعث الحرب ترتبط بما بعد الحرب .. الآن ما بعد الحرب .. في المدى القريب « ما يسمى بالغنائم » أي أسواق إعادة التشييد ، أو إعادة بناء الأسلحة ، ولكن بعد الحرب ، في العشر سنوات القادمة أنا أعتقد بأن تحليلنا في العشر القادمة سواء بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة أو بالنسبة لإمكانيات صراعنا ونضالنا هناك بطبيعة الحال عدد من الأسئلة طرحت : لماذا اليابان ولماذا خاصة أوروبا تواطأت ودخلت إلى هذه الحرب ، بالرغم من أن لها إمكانات كبيرة ؟ أوروبا لها آفاق سوق قوية في سنة 1993 . وستتوسع في الخمس سنوات القادمة إلى البلدان الإسكندنافية وستبتلع أوروبا الشرقية ، أوروبا لها إمكانات ، لها طريق ، لها حضارة ، هي بطبيعة الحال ليست كالولايات المتحدة ، ولكن أعتقد بأنه المشكل الذي دفع بعض الأوروبيين ـ خاصة ميتران ـ أو انجلترا التي لها ارتباطات أطلسية معروفة حتى من الناحية المصلحية والاقتصادية ما دفع هؤلاء هو : أولاً أوروبا أرادت أن تكون « حاضرة » بعد الحرب في الغنائم على المدى القريب والبعيد ، وكل القوى الإمبريالية تدخل الحروب لتكون حاضرة ، وفي الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية فإن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب في البداية ، دخلتها بعد ذلك لتكون حاضرة في نتائجها الاستراتيجية والاقتصادية ، كذلك أوروبا ، وهذا مهم في البواعث قالها « ميتران » للمقربين منه ، يعتبر أنه حتى إذا دخل الحرب لابأس ، لأن العالم العربي ، ولأن المغرب العربي ضعيف اقتصادياً ففي آخر الأمر « هذه البلدان تحتاج لنا أكثر مما نحتاج لها » هذه هي تقريباً الدوافع ، وهذا يؤدي بنا إلى نقطة أخرى وهي أن هذه الحرب حدثت في وقت اتسم فيه الكيان العربي ـ الذي هو وليد الحضور الإمبريالي منذ بداية القرن ولديه نتائج اقتصادية ـ بالتناقضات العربية /

العربية ولأنها تناقضات صغيرة الحجم وموضوعياً مصالحها ككيانات صغيرة الحجم لا يمكن أن تكون مرتبطة أو متشابهة مع مصالح الكيانات الكبيرة الحجم من الناحية الديمغرافية : وهذا هو التناقض العراقي / الكويتي / الخليجي إلى آخره ، كذلك هي كيانات لا استقلالية لها على مستوى القرار وظهر ذلك بالنسبة للناحية العسكرية وإلى آخره ، ثم ظهر شيء أساسي وهو واقع الاتحادات الجهوية .. أعتقد بأن الاتحادات الجهوية العربية أو ما يسمى بالاتحادات الإقليمية برزت هشاشتها كذلك من المفهوم الاقتصادي ، لأن أي اتحاد جهوي يجب أن يكون قوياً ليكون له مناعة ، ويجب أن يستند على : أولاً نوع من التضامن الجغرافي ونوع من التضامن الاقتصادي فالذي حدث أن الاتحاد الجهوي أو مجلس التعاون الخليجي يعاني من نقطة ضعف كبيرة جداً وهي غياب العراق ، في حين أن العراق هو جزء من الخليج ، والاتحاد الآخر : مجلس التعاون يضم أقطاراً عربية بعيدة عن بعضها حتى جغرافيا ويصعب أن تكون متضامنة اقتصادياً .. المهم أن المواجهة أبرزت نقطتين يجب أن نستفيد منها : عمق التناقض بيننا وبين المغرب أعتقد أن هذا التناقض عشناه منذ بداية القرن ولكن واجهناه ثقافياً في عهد السلفية ثم واجهناه سياسياً عندما كنا نطالب باستقلال بلداننا أو امتداد المطالب السياسية أي « الناصرية » وإلى آخره وكل ذلك أعتبره من المواجهة السياسية ، ثم واجهناه اقتصادياً مع الخطاب الداعي إلى تغيير النظام الاقتصادي الجديد ، أو الخطاب « البومديني الجزائري » في السبعينات ، الآن ظهر بأن المواجهة لها طابع شمولي ، أي تضم الثقافي والحضاري والاقتصادي والسياسي ، أي نحن عملياً نرى التناقض بين منطقين (والذي أظهر لنا ذلك ربما أكثر هو دور الإعلام الغربي الذي أعطى نوعاً من توسيع هذه المواجهة وأبرز شموليتها) كذلك برز من خلال هذه المواجهة في الواقع الهشاشة : هشاشة النسيج الاقتصادي العربي ، ظهر ذلك من خلال :

ـ الذين لهم نفط وهم في الحرب في دول الخليج ، أهدوا نفطهم وأموالهم لتمويل الحرب ، ومعنى هذا أنهم لا يتحكمون في مواردهم ..

ـ الذين لهم نفط وليسوا في الحرب مثل بلدان المغرب العربي اضطروا إلى أن يواجهوا انخفاض سعر النفط مباشرة مع بداية الحرب لأن أسعار النفط استعمل فيها العامل النفسي بجانب العامل الاقتصادي ، وفي آخر الأمر ظهر لهم أنهم لا يتحكمون كذلك في موردهم عندما يستعمل العامل النفسي بجانب العامل الاقتصادي ، لأن سعر النفط هو سعر ناتج عن سعرين في الواقع : سعر اقتصادي وهو العرض والطلب والسعر النفسي الذي يستعمل بجانب الإعلام .

ـ الذين لهم مديونية مثلاً المغرب ـ تونس ـ إلى آخره هؤلاء كان لهم موقف نظراً لهذه المديونية فهم مستعدون بأن يتنازلوا عن أي موقف على أساس أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والبلدان الدائنة ستسمح لهم بعدم الوفاء بهذه الديون ، أو بعض البلدان الذين كانوا يتفاوضون في إعادة جدولة ديونهم اضطروا عملياً إلى التوقف عن المفاوضات في انتظار ما تسفر عنه الأوضاع في المستقبل .

ـ الوضع الرابع هو الاقتصاديات كلها بصفة عامة بنيت هشاشتها من خلال ضعف السوق الداخلية ، عادة عندما تكون هناك صعوبات في الاقتصاد العالمي يعوّل على السوق الداخلية فالآن ظهر زوال النشاط السياحي وتوقيف توسع الاختلالات و .. إلى آخره .

هذا يؤدي بنا إلى أن نتساءل : كيف نتعلم بأن المواجهة ستستمر بل ستتصاعد في المستقبل ؟

في الواقع نتساءل : لماذا كنا مع العراق ؟

كنا مع العراق لأنها أولاً استطاعت ربط ما سماه إخواننا العراقيون « أم المعارك » بأم القضايا وهي القضية الفلسطينية قضية الربط استجبنا لها ، كنا مع العراق لأننا ضد التدخل الإمبريالي ، وكنا مع العراق لأن خطابه كان خطاباً يدافع عن الاستغلال المتكافئ للموارد النفطية العربية والمالية ، على اعتبار أن هناك بلدان عربية تموت جوعاً مثل السودان أو تواجه معضلة « المديونية » مثل المغرب أو تونس أو الجزائر أو مصر ؛ إلى آخره .

وأعتقد أنا شخصياً بأن هناك عناصر إيجابية يجب علينا في هذه المرحلة أن نستثمرها على الأقل في المغرب العربي (فربما هنا في المغرب العربي العناصر الإيجابية كانت أكثر من المشرق العربي) إلى حد أن بعض الغربيين قالوا : « عُرِّبَ المغرب العربي ، ومع الأسف ، غُرِّبَت بعض الأقطار المشرقية » أعتقد أن العنصر الإيجابي الأول يتمثل في أن الرأي العام أصبح يعتبر من طرف الحاكمين عندنا والأجانب يعتبرون أن هناك « رأي عام » في بلداننا بل ربما يتساهلون مع الحاكمين لأنهم أصبحوا يحسبون حساب الرأي العام العربي ، وهذه نقطة أساسية بالنسبة للنضال الديمقراطي .. العنصر الثاني يتمثل في أن ظهور هشاشة الأوضاع الاقتصادية يرجع إلى أن طبيعتها قطرية ، وأن « البعد المغاربي » أصبح بعداً محترماً وضرورياً وعلى أي حال ، فحتى الحكومات المغاربية بالرغم من أنها اتخذت مواقف مختلفة بعد 2 أغسطس 90 واضطرت نتيجة لوحدة الرأي العام في المنطقة إلى أن تتخذ مواقف إيجابية سواء على مستوى الدبلوماسية أو « الخطاب المشترك » إلى حد أنه الآن نرى أوروبا قد وصلت إلى حد تقول فيه بضرورة مخاطبة المغرب العربي في كليته ، ويجب أن تخاطب الرأي العام والحاكمين في نفس الوقت ، ولذلك فأنا من الذين يقرأون ما حدث بشكل متفائل ، وعندما نتحدث عن الآفاق يجب أن نقول بأن هذه الآفاق قد تطول إلى فترة عشر سنوات ، على أساس أنه ما دامت « أم القضايا » لم تحل منذ 48 والعالم العربي يعرف حرباً كل عشر سنوات : 48 – 56 – 67 – 73 – 81 (العراق وإيران) كذلك فإن هذه الحرب هي جزء من مشاكل الشرق الأوسط وقضية فلسطين بطبيعة الحال ، ولذلك فعندما نفكر بسرعة في هذه الآفاق أقول بأنني لست ممن يعانون من أي شعور انهزامي أبداً ، لا أقول بأن هناك انتصاراً سياسياً ، ولكني أقول بأن هناك آفاقاً ، وهذه الآفاق ناتجة عن المحاور الخمسة وهي بسرعة وتركيز كما يلي :

أولاً : ما يسمى بإعادة البناء في الناحية الاقتصادية أي إعادة بناء النسيج الاقتصادي والعمراني والعسكري :

من المؤكد أنه في المدى القريب في هذه السنة ، الولايات المتحدة التي ستستولي على أكبر حصة وتليها بريطانيا ثم فرنسا والآخرون ، ولكن كذلك هناك اليابان وكوريا الجنوبية و .. إلى آخره . ولكن هذا سيهم فقط بلدان الخليج التي مهما يكن من ناحية الحجم فهي بلدان ضعيفة في حين أنه في المدى المتوسط فإن قضية إعادة البناء ستهم قطرين : العراق وإيران وهما بلدان لهما مكانتهما الاستراتيجية والديمغرافية والاقتصادية والمالية على اعتبار (وهنا نرجع لقضية النفط) أنه سيحدث نوع من المزاحمة التي بدأت الآن

وعلى مستوى الخطاب هذه المزاحمة ستتقوى أكثر بين الثالوث الاقتصادي في العالم : اليابان ، أوروبا ، الولايات المتحدة .. وهذا يرجع فيما بعد للولايات المتحدة .

ثانياً : قضية النفط :

تبين الدراسات المتعلقة بالنفط إلى حد ما ولغاية سنة 2010 على أساس أن الإمبريالية والرأسمالية تحاولان التحكم في النفط وفي موارد الطاقة بصفة عامة ، تبين هذه الدراسات بصفة عامة أن موقع النفط سيبقى قوياً دون أن يكون « موقفاً سائداً » على أساس أنه داخل النفط ربما يحل الغاز موقع الصدارة لأسباب بيئوية وأخرى ربما تكون مرتبطة بما حدث الآن ، الغاز سوف يحتل موقعاً أهم من موقعه الحالي وهذا إلى حد كبير سيكون لصالح بلدان المغرب العربي ، ولكن هنا بصفة عامة يمكن أن أقول موضوعياً على اعتبار أن الكيانات الراهنة ستبقى ، وهذا شيء غير مؤكد على أي حال ، أقول موضوعياً مصلحة إيران هي مصلحة العراق وهي مصلحة الجزائر إلى حد ما ، ومصلحة ليبيا كذلك باعتبار أن هذه البلدان ــ خاصة إيران والعراق ــ لها حاجيات سكنية عمرانية وهي تحتل مواقع أساسية في إنتاج النفط بعد السعودية ، وهذا المتوقع من مستقبل الغاز سيتناقض مع مصالح بلدان الخليج حالياً ، ولذلك فأنا أقول أننا يجب أن ندفع ــ مهما كانت العوامل الراهنة ومهما تكن وضعية الأنظمة السياسية هنا وهناك ــ أن ندفع لصالح مواجهتنا للإمبريالية بنوع من التقارب الإيراني العراقي بشكل أو بآخر ، وهنا قد يلتقي البعدان الإسلامي والعربي من خلال المصالح الجغرافية والاقتصادية .

ثالثاً : السباق بين الأقطاب الثلاثة :

أدعي بأن الولايات المتحدة في السنوات العشر القادمة لن تكون هي القوة الاقتصادية الكبرى في العالم ، وربما تكون قوة من القوى الثلاث أو الأربع التي قد تظهر في العالم : قوة من قوى ، وبالرغم من أنها تعمل حالياً على توسيع آفاق سوقها مع كندا في المكسيك بالرغم من ذلك فإنها ــ أمام إمكانيات أوروبا حالياً ــ أوروبا بكليتها ــ وإمكانيات اليابان لن تكون لديها إمكانيات الدولة الكبرى ، وعندما يقال « النظام العالمي الجديد » فأنا من الذين يبتسمون لذلك ، لأن هذا النظام الجديد يتم تجاوزه يتجاوز لأنه وليد 1945 : مجلس الأمن ، والقوى التي كانت في نفس الوقت قوى إقتصادية واستراتيجية : الإتحاد السوفييتي بقي كقوة استراتيجية ولم يبق كقوة إقتصادية ، في حين أن أوروبا يمكن لها أن تكون قوى إقتصادية واستراتيجية ، اليابان كذلك ، وهذا سيؤدي إلى تغيير كبير حتى داخل مجلس الأمن وداخل نظام الأمم المتحدة وهذا هو البرهان مع المستقبل ..

العالم العربي في كليته وبلدان البحر الأبيض المتوسط وهي كلها عربية في جنوبه عليها أن تلعب دور التناقض الاقتصادي الممكن بين هذه القوى الثلاث التي ذكرتها

رابعاً : بالنسبة للقضية الفلسطينية أم القضايا :

من الناحية الحضرية ومن الناحية السياسية يظهر كذلك بأنه ــ بجانب ذلك ــ ليست هناك من الناحية العملية أي مستقبل مهم وكبير للاقتصاد الإسرائيلي في المنطقة وذلك لسببين : فالاستراتيجية الاستيطانية لها حدود حتى إذا وصل ثلاثة ملايين مستوطن سوفييتي فالطوق الديمغرافي العربي موجود ، ثم

أن ضربات الصواريخ العراقية كان لها بعداً سياسياً مهماً جداً : سكود ـ العباس ـ الحسين أظهرت هشاشة النسيج أو الجسم الإسرائيلي في المنطقة ، فإذا لم تحل القضية الفلسطينية يمكن أن تأتي الصواريخ من أماكن أخرى من أقطار عربية أو بلدان إسلامية غير عربية قد تأتي غداً حتى من أندونيسيا ..

خامساً : قضية الاتحادات الجهوية

أنا أعتقد أننا وصلنا إلى شيء :

أن الغرب هو خصمنا ، ولكن وصلنا كذلك إلى أنه في عالم اليوم فإن القطيعة غير ممكنة ، ولكن كذلك فالتعاون غير ممكن الممكن هو أن نعمل لنقوي جبهة التفاوض والمواجهة، وهذا لن يحدث إلا في إطار إيجاد اتحادات جهوية قوية لها « مناعة قوية جداً » الحل الأمريكي المطروح حالياً هو حل مؤطّر عسكرياً من طرف الولايات المتحدة ومؤطر اقتصادياً وبشرياً من طرف بعض الأقطار العربية .. كذلك صراع الجنوب / شمال / جنوب الذي كان متواجداً ، أو الخطاب سيدخل في السنوات القادمة في الإطار الجهوي ، سيكون صراعاً (شمال جنوب) ولكن ليس مع الشمال كله ، مع الشمال في كليته ولكن مع الشمال القريب ، وفي الوقت الذي ستتفاوض فيه أمريكا الجنوبية مع أمريكا الشمالية سيكون على العرب أن يواجهوا أوروبا ، لذلك فأنا أعتبر أن المد التعبوي القومي الذي ظهر أثناء المواجهة : مواجهة الولايات المتحدة والحلفاء ضد العراق يجب أن يستخدم الآن في إطار الحرب الجديدة ، التي قد لا تكون حرباً بالمفهوم الكلاسيكي ولكن هي حرب اقتصادية في إطار الحرب الاستراتيجية التي سيكون علينا التواجد فيها بطبيعة الحال ..

ملاحق :

- البيان الصادر عن اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس القومي للثقافة العربية المنعقد في الرباط بتاريخ 1990/9/16:14 والخاص بأوضاع الخليج العربي .
- البيان الصادر عن ندوة أزمة الخليج أبعادها ومخاطرها بتاريخ 1990/11/12
- بيان إلى المثقفين العرب صادر عن المجلس القومي للثقافة العربية بتاريخ 1991/1/14
- بيان حول العدوان الأمريكي على الشعب العراقي والمآثر الحضارية والعلمية والثقافية بالعراق الصادر عن المجلس القومي للثقافة العربية بتاريخ 1991/2/6
- خبر صحفي صادر عن اجتماعات رؤساء ومقرري الشعب برئاسة الأمين العام للمجلس القومي للثقافة العربية بتاريخ 1991/2/14
- نداء حول حرب الخليج صادر عن المجلس القومي للثقافة العربية بتاريخ 1991/2/15
- بيان صحفي حول الندوة الخاصة بحرب الخليج التي عقدها المجلس القومي للثقافة العربية بتاريخ 1991/3/19
- المجلس القومي للثقافة العربية واتحاد كتاب المغرب يدعوان لوضع حد لمحنة الشعب العراقي (بيان صادر بتاريخ 1991/3/28)
- بيان صادر عن المجلس القومي للثقافة العربية بتاريخ 1991/4/8

البيان الصادر عن اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس القومي للثقافة العربية

المنعقد في الرباط بتاريخ 14 – 9/16 سنة 1990
والخاص بأوضاع الخليج العربي

يعيش الوطن العربي ، نتيجة نشوب أزمة الخليج ، إحدى أخطر الأزمات التي عرفها في تاريخه الحديث . ذلك أن هذه الأزمة عصفت من جديد بملامح الوفاق العربي التي بدأت تتشكل بعد عودة مصر إلى الجامعة العربية وقيام التجمعات الإقليمية العربية . بل إن الأزمة الحالية قد عمقت الخلافات بين الأقطار العربية لمدة غير يسيرة من الزمن ، وأطلقت دينامية فرز للمواقف ستنتج عنها تحالفات ومحاور جديدة .

وإذا كانت هذه الأزمة قد نشبت على إثر دخول العراق للكويت وضمه ، بعد سنوات من الصراع الذي تعود جذوره إلى التقسيم الاستعماري نفسه ، فإن ما عمقها هو لجوء أطراف عربية إلى دعوة القوات الأمريكية والأوربية إلى الأرض العربية مما فوت على العرب فرصة إيجاد حل عربي للمسألة وأتاح فرص الوصاية الأمريكية على دول عربية بتزكية عربية ، والأدهى والأمر هو أن استدعاء القوات الأمريكية والأوربية قد أعطى لأمريكا فرصة ذهبية طالما حلمت بها وهي احتلال منابع النفط العربي ، التي تحتوي على أكبر مخزون عالمي من هذه المادة والدعوة إلى إقامة حلف خليجي أمريكي بموازاة الحلف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي ، وإحكام سيطرتها على المنطقة لخدمة مصالحها . وهي مصالح ما كانت ولن تكون لصالح العرب بل لصالح إسرائيل .

إن فتح الأرض العربية أمام الاحتلال العسكري الأمريكي والأوربي لم يقف عند حد إدخال جزء من الوطن العربي تحت رحمة حلف أمبريالي ناضلت القوى القومية طويلاً لإخراجه منه فحسب ، بل تعداه إلى الاحتلال الكامل للمنطقة وللأرض العربية . فمئات الآلاف من الجنود والأسلحة البرية والجوية والبحرية المتطورة التي تكلفت دول الخليج بالإنفاق عليها لم تأت إلى هذه المنطقة إلا لتتحكم في البترول العربي وفي أنظمة المنطقة نفسها ولتضعها تحت حمايتها . والهدف الآخر الذي تتستر أمريكا عليه من وراء حشد عسكري بهذا الحجم هو كسر شوكة جيش عربي قوي حتى لا يبقى جيشاً يهدد إسرائيل الحليفة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية . وكل ذلك يتم تحت مظلة ما يسمى بالشرعية الدولية التي عملت أمريكا كل ما في وسعها لتكييفها مع مصالحها .

فلماذا لا تتحرك الشرعية الدولية لمنع إسرائيل في عدوانها المستمر على لبنان ، ولإرغامها على احترام حقوق الإنســان العربي في الأراضي المحتلة حيث يقتل الأطفال والنساء والشيوخ وحيث تهدم المنازل و ...و ..

إن أخشى ما تخشاه أمريكا هو الربط بين قضايا الشرق الأوسط ككل وخاصة القضية الفلسطينية التي تعمل أمريكا لفصلها عن مسألة الخليج ، ولتستمر في دعم الموقف الإسرائيلي ضد القضية الفلسطينية وضد مصالح الأمة العربية .

إن المجلس القومي للثقافة العربية يرى أن حل الأزمة لا يمكن أن يكون إلا في إطار عربي ، وهذا يستدعي المطالبة الفورية والعمل على إخراج القوات الأجنبية ، لأن وجود هذه القوات ليس تدخلاً في القضايا العربية فحسب ، بل هو احتلال تتطلب مواجهته بكل الوسائل .. والحل العربي يجب أن يضع في اعتباره مهمة استعادة التضامن العربي المتصدع والذي لا يمكن أن يتحول إلى موقف وحدوي فعلي ، إلا بتعبئة كل الجهود العربية وتوجيهها لمقاومة العدو الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين مدعماً بحليفه الاستعماري المباشر .

إن اللجوء إلى القوى الأجنبية وبالخصوص إلى القوى الغربية الإمبريالية لاحتلال الأرض العربية يعتبر نوعاً من التخلي عن السيادة الترابية العربية للغرب وإعطاء المشروعية للاحتلال الغربي للمنطقة العربية . وهو ما تدينه الجماهير العربية وقواها الواعية . والأنظمة السياسية القطرية التي تقبل هذا الاحتلال إنما تمارس سابقة قومية خطيرة تعيد المنطقة إلى عهود الاحتلال والأحلاف التي ناضلت شعوبنا طويلاً للخلاص منها .

إن الحل العربي هو الإطار المبدئي لحل مشكلة الخليج وغيرها من المشاكل العربية الطارئة لأن أي حل عربي لن يكون ــ مهما كان ــ أسوأ من الالتجاء إلى الغرب . وإفساح المجال أمام الحل العربي يجب أن يراعي المصالح القومية العليا ويعيد تجديد العلاقات العربية ــ العربية بما يضمن مصالح الأمن القومي أولاً ويحمي الأرض العربية من كل تدخل أجنبي ، كما أن هذا الحل لن يكتسب مصداقيته ويحقق استمراريته إلا بعقلنة توزيع الموارد القومية لصالح الأمة كلها وكذا دمقرطة الحياة السياسية العربية ، لتمكين الجماهير العربية من أن تقول رأيها في كل القضايا القطرية والقومية ، وكل حجر يمارس على الجماهير ويأسر حقوقها السياسية الأساسية لن يؤدي إلا إلى المزيد من الاستبداد والتمزق .

البيان العام الصادر عن ندوة
أزمة الخليج العربي : أبعادها ومخاطرها

نظم المجلس القومي للثقافة العربية ندوة فكرية بالرباط يومي 10 و 11 – 11 – 1990 في موضوع : « **أزمة الخليج : أبعادها ومخاطرها** » وذلك في سياق الجهود الثقافية التي ما فتئ يبذلها للمساهمة في معرفة الواقع العربي .

وقد تضمنت أعمال الندوة عدة محاور تاريخية واقتصادية وسياسية واستراتيجية وثقافية ، ساهم فيها عدد من المثقفين والباحثين العرب من مختلف أقطار الوطن العربي . وقد تميزت العروض والمناقشات بروح علمية ملتزمة بالموقف القومي ، كما تميزت بجو الحوار المتفتح على كل الآراء ، والتأويلات .

هذا وبالرغم من تعدد المنطلقات والمقاربات ، فإن الهاجس التحليلي الموضوعي ظل حاضراً طيلة الندوة ، مما مكنها من رصد مختلف أبعاد الأزمة ومخاطرها . وقد تبين من خلال العروض والمناقشات أن مقاربة أزمة متعددة الأبعاد كأزمة الخليج بمنطق ومنظور واحد ، لا يفي هذه الظاهرة المركبة حقها من التحليل والفهم . وفي هذا السياق ، عبرت كثير من الآراء في الندوة ، عن التساؤلات التي تشغل أذهان المثقفين وعن رغبتهم في توضيح كل التباساتها ، للاهتداء إلى ما يسعف بفهمها ، ويساعد على تطوير وعي النخبة المثقفة بكل معطيات الحدث ، وذلك بسبب تعقد الأزمة وخطورتها على حاضر ومستقبل الأمة العربية .

وقد سجلت النقاشات حيوية واضحة في الجدل السياسي ، كما عبرت عن رغبة المثقفين في الخروج من هامشيتهم الاجتماعية ، للمساهمة النظرية في فهم الحدث ، والعمل على توجيهه نحو ما يخدم أهداف الأمة العربية .

وقد أجمع المشاركون في الندوة بعد نقاشات معمقة ومسؤولة على ما يلي :

إذا كانت أزمة الخليج قد نشبت على إثر دخول العراق للكويت وضمه ، وذلك بعد سنوات من الصراع الذي تعود جذوره إلى التقسيم الاستعماري . فإن ما عمّقها هو لجوء أطراف عربية إلى دعوة القوات الأمريكية والأوربية إلى الأرض العربية ، مما وفّر للولايات المتحدة الأمريكية فرصة ذهبية طالما خططت لها ، وهي احتلال منابع النفط العربي الذي يتوفر الوطن العربي على أكبر مخزون عالمي منه ، للتحكم في القوى الاقتصادية الجديدة في أوربا وآسيا .

والغريب أن هذا الاحتلال ، تم بمباركة بعض الأطراف العربية التي ذهبت إلى حد تأييد مشروع إقامة حلف خليجي أمريكي ، بموازاة الحلف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي القائم ، للتمكن من إحكام سيطرتها على المنطقة العربية خدمة لمصالحها ومصالح دولة الكيان الصهيوني .

إن فتح الأرض العربية أمام الاحتلال العسكري الأمريكي والأوربي ، لم يقف عند حد إدخال جزء من الوطن العربي تحت رحمة الاستعمار الأمريكي ، الذي ناضلت الجماهير العربية وقواها السياسية طويلاً لإخراجه منها فحسب ، بل تعداه إلى الاحتلال الفعلي للمنطقة والأرض العربية والمقدسات الإسلامية .

وقد رأى المشاركون في الندوة أن الإطار العربي ، هو الإطار الملائم لحل هذه الأزمة ، وذلك بإيجاد صيغة مقبولة تلبي الحقوق الكويتية ، والمطالب العراقية في إطار المصلحة القومية العليا ، وأن أفضل إطار لإنجاز هذا الحل يتمثل من جهة أولى ، في عقد مؤتمر قمة عربي قائم على التراضي ، من أجل فك الحصار عن الشعب العراقي ، وإخراج القوات الأجنبية من المنطقة ، والبحث عن صيغة جديدة لتطوير النظام الإقليمي العربي نحو الوحدة ، وبالعمل من جهة ثانية ، وبموازاة ذلك ، على تطوير العمل القومي الشعبي ليرتفع إلى مستوى التحديات ، ويجعل من أزمة الخليج مناسبة لخلق أوضاع جديدة تمكن الأمة العربية من فرض الحل العربي ، باعتباره الحل القادر على إعادة التوازن للجسم العربي ، ليتمكن من استعادة المبادرة وفي هذا السياق حيًّا المشاركون كل الجهود الشعبية التي تبذل لخلق ديناميات جديدة في العمل القومي . وقد أبرزت الندوة أن الخطر الأساسي في الوقت الراهن هو ضرب العراق ، وطالبت بضرورة الحيلولة دون حدوث عدوان على العراق بكل الوسائل الممكنة ...

كما تم الاتفاق على أن الحل العربي يجب أن يضع في اعتباره مهمة استعادة التضامن العربي المتصدع ، والعمل على تحويله إلى موقف وحدوي فعلي ، وذلك بتعبئة كل الجهود العربية ، وتوجيهها نحو مقاومة العدو الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين ، مدعماً بحليفه الاستعماري المباشر الولايات المتحدة الأمريكية . خاصة وأن هذه الأخيرة ترفض الربط بين قضايا الشرق الأوسط ككل والقضية الفلسطينية ، لتستمر في دعم الكيان الصهيوني ضاربة بعرض الحائط كل مصالح الأمة العربية وحقوقها التاريخية المشروعة .

وقد أكد المشاركون على ضرورة أن يراعي الحل العربي المصالح القومية العليا في توجيه الطاقات نحو العدو الصهيوني ، وتجديد العلاقات العربية ، بالصورة التي تضمن الأمن القومي ، وتحمي الأمة العربية من كل تدخل أجنبي ، كما أبرزوا أن هذا الحل لن يكتسب مصداقيته ويحقق استمراريته ، إلا بعقلنة توزيع الموراد والثروات القومية لصالح الأمة كلها ، وكذلك تحقيق الديمقراطية في الحياة السياسية العربية لتمكين الجماهير العربية من أن تقول رأيها في كل القضايا القطرية والقومية ، بعيداً عن سلطة القبائل والطوائف ، وفي اتجاه بناء المجتمع القادر على بلورة المشروع الحضاري العربي ، وإن كل حجر يمارس على الجماهير ، ويأسر حقوقها السياسية الأساسية ، لن يؤدي إلا إلى المزيد من الاستبداد والتمزق والتطاحن .

بيان إلى المثقفين العرب

إن المجلس القومي للثقافة العربية ، انطلاقاً من التزاماته القومية ، وعلى تطور أزمة الخليج والحرب المدمرة التي تشن الآن ضد العراق وقدراته العسكرية والاقتصادية والأذى العظيم الذي ينزل بشعب العراق الذي تعتز الأمة العربية بدوره القومي وإنجازاته في مجال بناء القوة العربية الذاتية .

يعلن أن المؤامرة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لا تستهدف العراق وحده ، بل الأمة العربيه والإسلام ، وإن التذرع بذريعة الشريعة الدولية ما هو إلا أكذوبة وغطاء لتدمير العراق بعد أن بات يمتلك قدرة تهدد العدو الصهيوني .

إن هذه الحرب الخطيرة قد حيكت مؤامراتها منذ البداية بدقة في الدوائر الأمريكية والصهيونية ، وقد استغل دخول القوات العراقية إلى الكويت من أجل إعطائها مبرراً باسم الشرعية الدولية ، وجرى توظيفها بحيث تشارك في تنفيذها عدد من الأنظمة العربية بقيادة النظام السعودي الذي لم يتورع عن التنكر لجميع المعايير القومية والدينية ، ومن استقدام القوات الأمريكية والحليفة لتشن حرباً مدمرة ضد الشعب العراقي وجيشه .

إن النظام الإقليمي العربي الذي يقوده النظام السعودي والذي أسفر عن عدائه لآمال الأمة العربية خاصــة منذ توقيع اتفـاقيات كامب ديفيد فقد تورط في المخطط الأمريكي الإسرائيلي إلى حد استباحة الأراضي المقدسة في مكة والمدينة وجعلها منطلقاً للجيوش الصليبية والتحالف معها جنباً إلى جنب ضد العراق الشقيق الذي مهما بلغ الخلاف معه فلا يمكن القبول بأن يساهم العرب في تدميره .

إن النظام الإقليمي العربي المستسلم الذي يجعل من الشقيق عدواً ومن العدو حليفاً ما فتئ منذ أن تولى النظـام السعودي قيادته يعمل على ترسيخ المفاهيم القطرية والعشـائرية والطائفية ومحاربة التوجهات الوحدوية والتقدمية وتصفية القضية الفلسطينية وتمهيد سيطرة الأمبرياليين والصهاينة على منابع النفط ، وإضفاء الشرعية على وجود (إسرائيل) وتمكينها من التحول إلى قوة إقليمية عدوانية كبرى في المنطقة .

إن مصير العرب ووجودهم كأمة قد بات هو المهدد إذا ما توالت فصول المؤامرة مع بقاء الجماهير العربية مقموعة من قبل الأنظمة العربية ومشلولة اليد وعدم وضعها الهدف القومي محل الصدارة والولاء المطلق من أجل الدفاع عن وجودها ومصالحها وفرض إرادتها في حياة كريمة وإقامة دولتها القومية الواحدة .

إن المثقفين العرب ، المعبرين عن وعي الأمة ووجدانها مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالقيام بواجبهم في كشف مخاطر العدوان الأمريكي على العراق وإزاحة النقاب عن التواطؤ الأمريكي — الإسرائيلي — السعودي في ضرب كل دولة تعمل للنهوض العربي ولاسترداد الكرامة العربية .

إن المعركة هي اليوم قومية أكثر منها في أي وقت مضى ، وهي معركة تتصل بوجود الأمة بالذات ، ومنعها من أن تحتل مكانها في ركب الحضارة وفي الخروج من مستنقع الذل والتجزئة والتبعية الذي تصر القوى الإمبريالية والصهيونية والعميلة على إبقائها تتخبط فيه إلى ما لا نهاية .

أيها المثقفون العرب ..

وليس العراق وحده الذي يُضْرَبُ الآن ، بل الأمة العربية إرادة وكرامة ومحاولة للنهوض والتحرر ، إن حقها في الوحدة والوجود الحر والكريم هو الذي يضرب .

فلنقف إلى جانب العراق ، جيشاً وشعباً في مواجهة المؤامرة التي تهدد وجوده ووجودنا كعرب وكأمة ذات حق في الوجود وفي التوحد والتقدم .

إننا ندعو المثقفين العرب لتحمل مسؤولياتهم وتصدر معركة الكرامة والوجود من أجل الحرية والعدالة والتقدم والسلام .

المجلس القومي للثقافة العربية

بيان

حول العدوان الأمريكي على الشعب العراقي والمآثر الحضارية والعلمية والثقافية بالعراق

للأسبوع الرابع على التوالي تستمر الهجمة الصليبية الأمبريالية من طرف العدوان المتحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب العراقي العربي المسلم .

إن ما يتعرض له العراق الصامد من الدمار ، بمختلف الأسلحة المتطورة والأشد فتكاً وتدميراً وتقتيلاً ، ليعتبر عدواناً فريداً من نوعه بتواطؤ عالمي يتذرع بمختلف القرارات الدولية التي لا تنفذ إلا عندما يراد بها محق الأمة العربية وقدراتها المادية والمعنوية لصالح الصهيونية والامبريالية الأمريكية .

لقد أصبح واضحاً منذ اليوم الأول لبدء هذه الحرب الهمجية أنها لا تهدف إلى شيء آخر غير القضاء المبرم على القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي حققها العراق بجهده وتضحياته ، ومهما كان الرأي والموقف من الخلاف الكويتي والعراقي الذي كان وما يزال يتوجب حله سلمياً وفي الإطار العربي ، فإنه لم يعد ينطلي على عاقل أن الامبريالية الأمريكية استخدمت مشكلة الكويت كذريعة ، وإلا كيف يفهم أن تحشد أمريكا العالم من أجل نصرة الكويت وتحول دون العالم ونصرة القضية الفلسطينية .

وكما اتضح منذ اللحظة الأولى لهذه الحرب أن الهدف هو التدمير الشامل للعراق ، فقد اتضح ومنذ اللحظة الأولى كذلك أن الوجه الآخر لذلك الهدف ، هو الاستيلاء على منابع النفط وحماية الكيان الصهيوني الحليف الاستراتيجي للأمبريالية الأمريكية بشكل سافر من هذه التطورات .

إن التدمير المنهجي لمقومات الدولة والمجتمع في العراق هو جريمة للقضاء على أحد الأقطار العربية الأكثر تطوراً صناعياً وثقافياً وقضاء على منجزات العلماء والمثقفين العرب في العراق على جميع أصعدة البناء القومي ، وضرب لنضال الجماهير العراقية في بناء القطر العراقي على أسس علمية حديثة ، وتعويقٌ لإسهام الأقطار العربية في مسيرة التحرر والتقدم للأمة العربية . وبكل أسف يتم ذلك تحت مظلة الشرعية المزعومة ، وهو ما أفقد الأمم المتحدة الاحترام وما سيلحق بها الضرر العام مستقبلاً .

إن آلة الدمار لدى المتحالفين وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية لا يقف مفعولها التدميري المستمر عند حد ، والأدهى أنها تطال كل شيء في الكويت والعراق .. وبخاصة المآثر العمرانية التاريخية والحضارية ..

إن أرض الرافدين بما قدمته للإنسانية من إبداعات فكرية رائعة في الفنون والآداب والقانون والعلوم منذ

حمورابي وما تأسس على أرضها من آثار حضارية خالدة جسدتها الحضارة العربية الإسلامية ، كل ذلك .. يذهب اليوم هباء تذروه رياح العدوان ، وتدكه آلاف الأطنان من القنابل والصواريخ ومستجدات آلات التخريب والدمار ، التي تتساقط على العراق ليل نهار ، تأتي على الأخضر واليابس ، تبيد الحرث والنسل وتمسح من على أديم الرافدين ، تراثاً إنسانياً عمرانياً وحضارياً شامخاً ، مرتكبة بذلك جرائم كبرى في حق الإنسانية وتراثها الحضاري الذي يعتبر ميراثاً لكل شعوب العالم .

إن حرب الخليج إذا كانت الآن في أسبوعها الرابع قد أسفرت عن خسارات مذهلة في الأرواح والعتاد والثروة والبيئة بما لم يسبق له مثيل ، فإن لنا أن نتخيل ما يمكن أن يؤدي إليه استمرارها من كوارث كونية .. وإذا كان بعض ذلك يمكن أن يعوض بعد انتهاء الحرب وبتضحيات جديدة فمن يعوض التراث الحضاري الإنساني الضائع ؟ ومن ينقذ ما تبقى من الاندثار إذا لم يستيقظ الضمير العالمي ليوقف هذه الحرب الهمجية ، ويكثف الجهود ليمنع اغتيال الحضارة الإنسانية وقيمها ومآثرها ؟

إن المجلس القومي للثقافة العربية ، إذ يقدر هول الخسارة الحضارية في هذه الحرب ، ليندد بعدوان التحالف الرأسمالي والصليبي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المقومات الحضارية في أرض العراق .. ويطالب بوقف الحرب فوراً ، واتباع السبل الإنسانية والحضارية في حل النزاعات الإقليمية والدولية ، ويناشد كافة الإرادات المخلصة للتضامن من أجل تحقيق ذلك الهدف السلمي النبيل . ويهيب بالمنظمات الشعبية والقيادات الفكرية الحرة في العالم أن تتحمل مسؤولياتها وتتصدى لهذا الدمار الذي يتعرض له الوطن العربي ومآثره الحضارية والذي لم يعرفه العالم من قبل .

المجلس القومي للثقافة العربية

خبر صحفي

انعقدت بمقر المجلس القومي للثقافة العربية ما بين 9 – 1991/2/12 عدة اجتماعات لرؤساء الشعب ومقرريها برئاسة الأمين العام للمجلس ، وقد تم خلال هذه الاجتماعات استعراض مختلف فعاليات المجلس ومتابعة خطته الثقافية على ضوء حرب الخليج وانعكاساتها على الأمة العربية وآمالها ومساعيها في التقدم والوحدة .

وبهذا الخصوص تمّ التداول في موقف المجلس من تطورات هذه الحرب ، وهو المعلن عنه بعدة بيانات منها البيان المؤرخ بـ 1991/1/19 والبيان المؤرخ بـ 1991/2/6 والمتعلقان بإدانة العدوان الأمريكي الأمبريالي الصهيوني على الشعب العراقي وعلى المآثر الثقافية والحضارية في العراق ، كما يتمثل هذا الموقف ، فيما تخصصه وتخطط له مجلة **« الوحدة »** من دراسات ومقالات وملفات وأعداد خاصة بالعدوان المتحالف المستمر على الأمة العربية .

كما تمت بهذا الصدد مناقشة وإقرار الخطة التي يواكب بها المجلس تطورات الحرب في الخليج على مستوى الإصدارات والأنشطة العامة كذلك .

وقد اتضح من خلال التداول والمناقشة أهمية الندوة العلمية التي نظمها المجلس بالرباط ما بين 9 – 1990/11/11 وما عكسته أشغالها إذ ذاك من وعي المثقفين العرب بأبعادها ومخاطرها .

ونظراً للاتجاه الذي تأخذه الحرب المدمرة فقد تمّ تأجيل وتعديل في كثير من أنشطة المجلس المعدة على المدى القريب ، وإعطاء الأولوية لمتابعة تطورات العدوان الأمريكي الأمبريالي الصهيوني ، وهكذا تحدد نشاط هام ما بين 14 – 1991/3/17 يتمثل في عقد ندوة حول **« حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري »** بمشاركة مجموعة من المثقفين من كافة الأقطار العربية ، كأول بند في اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس ، الذي سيعقد دورته بالرباط في نفس الفترة لمتابعة وإقرار سائر فعاليات المجلس .

نداء حول حرب الخليج

يمضي الآن شهر كامل على ما يتعرض له العراق من دمار على يد أكبر تحالف عدواني ، يتخذ من مفاهيم وقرارات الشرعية الدولية المزعومة ذريعة لتدمير الدولة والمجتمع ، لشعب ضحى وما زال يضحي في سبيل بناء قدراته الذاتية على المستويات الثقافية والتكنولوجية والاقتصادية .

إن ذريعة تحرير الكويت لم تعد تنطلي على أحد أمام الأبعاد الخطيرة التي اتخذها العدوان ، وهو يدمر المنشآت الثقافية والمعالم الحضارية ، ويحصد بالمئات أرواح المدنيين الأبرياء بما فيهم من نساء وأطفال وشيوخ ، يضاف إلى ذلك الحصار الاقتصادي الشامل ، وتدمير مصانع التغذية والطاقة ومختلف مرافق الحياة .

إنه لمظهر فريد لحرب عدوانية تهدف إلى إبادة شعب ضارب في الحضارة منذ القديم ، قدم وما يزال يقدم للإنسانية تراثاً رائعاً في مختلف مجالات العلوم والفنون ، وكان وما يزال صلة وصل بين الحضارات ، وعاملاً في خلق التفاهم الحضاري بين الشعوب .

إن المجلس القومي للثقافة العربية إذ يذكر بمواقفه في شجب العدوان الأمبريالي على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإذ يندد بأساليب الإبادة المسلطة على الشعب العراقي وبتدمير المباني والملاجئ المدنية على الأرواح البريئة من الأطفال والنساء والشيوخ ، وإذ ينبه إلى هول ما تكبدته الإنسانية لحد الآن من خسائر في الأرواح البشرية ، والبيئة والإنجازات الحضارية ، بسبب هذه الحرب ؛ وإذ يتوقع ما يسفر عنه استمرارها من خسائر ضخمة في كل لحظة تمر ، فإنه يتوجه إلى الضمير العالمي ، ويناشد كافة ذوي الضمائر الحية ، للعمل على إيقاف هذه الحرب الهمجية ، والتي لا تشرف عصرنا ، ولا تستحق أن تنسب إليه .

إن المجلس القومي للثقافة العربية ، إنطلاقاً من مبادئه في التمسك بالقيم الإنسانية النبيلة ، وإيماناً برسالته في ترسيخ التواصل والتفاهم بين الشعوب ، والتفاعل بين الحضارات ، ليتوجه إلى ذوي الضمائر الحية في العالم .. إلى الشخصيات والهيئات والمنظمات الثقافية والعلمية والفنية ، الحكومية والشعبية ، الوطنية والدولية ، وإلى جمعيات الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ، للعمل بجهود متكاثفة ، واتخاذ كل المبادرات لإيقاف هذه الحرب العدوانية وما ينتج عنها من إبادة وتدمير للإنسان والمنشآت الحضارية التي هي ميراث مشترك لكل شعوب العالم . .

إن حلم الإنسانية في عالم يسود فيه التفاهم بين الشعوب ، والتواصل بين الثقافات ، أصبح أبعد ما يكون عن التحقيق ، بسبب هذه الحرب القذرة ، والتي عمقت وما تزال تعمق إزدواجية القيم والمعايير التي تتعامل بها المحافل الدولية مع القضايا ، مكرسة بذلك شريعة الأقوى ، وسيادة منطق الغاب ؛ فالقرارات الدولية التي ظلت تترى منذ أزيد من أربعين سنة ، مؤكدة حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ، ومُدينة عدوان إسرائيل وتوسعها في الأراضي العربية ، يتم التغاضي عن تنفيذها ، بينما يتحالف أنصار المشروعية المزعومة ، ويحشدون كل آليات الفتك والتدمير ، ومبتكرات الإبادة ، لتسليطها على الشعب العراقي العربي والمسلم .

إن على الضمير العالمي أن يستيقظ ، ويستعيد مصداقيته إزاء هذه الحرب ، وما تعمل على ترسيخه « من قيم » تميز بين بني البشر ، حسب المناطق والأجناس والأديان والمدنيات ، وتكرس على ظهر هذا الكوكب ، مستويات في العدالة ، والحرية والمساواة ، وحقوق الإنسان .

إننا جميعاً أشخاصاً ، وهيئات ، ومنظمات حكومية ، وشعبية نمثّل شهوداً على ما يجري أمام أنظارنا ، من تجاوزات للقيم الإنسانية النبيلة ، ومن تدمير للإنسان والبيئة في سبيل المصالح التوسعية للأمبريالية الأمريكية ، ومطامعها في الهيمنة على منابع الثروة النفطية للعالم ، غير عابئة بما تتكبده الإنسانية في سبيل ذلك من ثمن باهظ في حاضرها ومستقبلها .

بيان صحفي
حول الندوة الخاصة بحرب الخليج
التي عقدها المجلس القومي للثقافة العربية

في إطار الأهمية الخاصة التي أولاها ويوليها المجلس القومي للثقافة العربية لأزمة وحرب الخليج ، وللنتائج والمضاعفات التي ترتبت عنها على الصعيدين العربي والدولي ، ورغبة في استكناه عمق الأحداث وفهمها في إطار حضاري . نظم المجلس ندوة تحت عنوان : « **حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري** » يومي 14 و 15 – 3 – 1991 بالرباط ، دعي للمشاركة فيها نخبة من المفكرين والباحثين العرب ، عملوا ، كل من موقع اختصاصه على صياغة الأسئلة التي ولدتها الحرب ، وعلى التفكير في أسباب وأبعاد المعاناة العربية الجديدة التي أنتجتها .

وهكذا قدمت مساهمات ركزت على مفاهيم العقل الحضاري ، والوعي التاريخي ، وتمزقات الهوية ، ومنطق القوة ، ونظام الأمن الجماعي ، والمشروعية الدولية وإشكالية وامتلاك الحداثة ، كما تناولت بعض المداخلات النتائج الممكنة لهذه الحرب على مستويات الوجدان والوعي ، والثقافة والسياسة في الوطن العربي .

ونظراً لأن المجلس القومي للثقافة العربية يعتبر من منطلق التزامه الثقافي القومي ، أن أزمة الخليج شكلت امتحاناً تاريخياً كبيراً للأمة العربية في مجابهة العدوان الأمبريالي الصهيوني الذي تواجهه هذه الأمة منذ عدة عقود والذي تصاعد خلال هذا العقد ليصل إلى مستوى تدمير قطر عربي وهو العراق فقد سبق للمجلس أن عقد ندوة بالرباط في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 1990 تحت عنوان : « أزمة الخليج العربي ، أبعادها ومخاطرها » .

وبتنظيمه لهذا اللقاء الجديد فإنه سعى إلى البحث في الأسباب العميقة التي كانت وراء ما جرى ويجري ، وفي انعكاسات هذه المواجهة الحضارية على الوعي والهوية الثقافية العربية ، وفي شروط إمكان تجديد التفكير في القضايا المركزية التي تشكل تحديات حقيقية للوطن العربي من أجل الوحدة وصنع التقدم .

ولأن حرب الخليج ما زالت مشتعلة سياسياً وإعلامياً وثقافياً ، وبما أن معطيات عديدة تبقى ملتبسة ، فإنه كان من الطبيعي أن تعدد الآراء بهدف الوصول إلى تكوين تصورات تعضد الفعل الثقافي الهادف ، وتحشد الإدارة – العربية ، لتأكيد الذات وتحصينها من المخاطر والاختراقات التي تسعى إلى تمزيقها

وإسقاطها ، في حالات الانكسار والإحباط وهو ما يوليه المجلس الأهمية اللازمة خلال المرحلة القادمة .

هذا وقد حضر الجلسة الافتتاحية لأعمال الندوة سفير دولة فلسطين وألقى كلمة شرح أبعاد حرب الخليج وما تتعرض له القضية الفلسطينية .

هذا وقد أكدت الندوة على مركزية القضية الفلسطينية وحذرت من الانجراف وراء الحلول الأمريكية الاستسلامية .

كما أكد المتحدثون على أهمية مواصلة دعم الشعب العراقي ، والإسهام بالعمل في إعادة إعمار القطر العراقي الشقيق .

بيان

المجلس القومي للثقافة العربية
واتحاد كتاب المغرب
يدعوان لوضع حد لمحنة الشعب العراقي

على الرغم مما شهدته الأمة العربية وعانته عبر تاريخها الطويل من وقع الأقدام الهمجية للاستعمار الغربي ومن محاولاته المستمرة لتفتيت وحدتها القومية ، وسلب ثرواتها ، ومنع تقدمها وانتهاك كرامتها ، وفرض التبعية الكاملة عليها ، فإن ما تتعرض له اليوم ، من خلال أحد أقطارها وهو العراق ، يفوق ببشاعته وحقده كل ما حملته ذاكرتها من صور قديمة . ولعل أسوأ ما في هذه التجربة القاسية ، أن ما حدث ويحدث إنما يتم تحت مظلة الشرعية الدولية واستناداً إلى ذرائع مختلفة كان موضوع استعادة سيادة دولة الكويت أبرزها .

إن الصور المأساوية التي تنقلها وسائل الأعلام العالمية يومياً عن معاناة الشعب العراقي المكافح وتعرضه لأبشع أنواع الحصار الاقتصادي الذي يبلغ حد حرمانه من الطعام والشراب والأدوية وأبسط وسائل العيش الضرورية للإنسان – برغم انسحاب العراق من الكويت وتوقف القتال – هذه الصور تؤكد بوضوح أن للحرب الأمريكية – الغربية على العراق أهدافاً أخرى . غير الأهداف المعلنة تجد تفسيرها في الوقائع التالية :

أولاً : استمرار احتلال القوات الأمريكية لأجزاء واسعة من الأراضي العراقية ، واستباحة أجواء العراق وتخريب أمنه الوطني .

ثانياً : رفض إصدار قرار رسمي بوقف إطلاق النار إلا بشروط تبقي سيف الانتقام العسكري مسلطاً فوق عنق الشعب العراقي .

ثالثاً : الاعلان عن نية الإدارة الأمريكية بالاحتفاظ بوجود عسكري دائم في منطقة الخليج العربي بحجة المحافظة على أمن المنطقة وسلامتها وهو ما يشكل احتلالاً عسكرياً مباشراً لهذا الجزء في الوطن العربي .

رابعاً : رعاية محاولات مكشوفة لتمزيق وحدة العراق وتفجير حروب أهلية فوق أرضه .

خامساً : السعي إلى استصدار قرار جديد من مجلس الأمن الدولي ينص على نزع سلاح العراق نزعاً شاملاً ومصادرة ثرواته بدعوى التعويض عن خسائر الحرب .

سادساً : إن كل هذه الممارسات الأمريكية في منطقة الخليج العربي عموماً ، تشكل تهديداً للأمن القومي العربي وإهانة مباشرة للأمة العربية .

إن الأهداف الأمريكية ، التي تعبر عن نفسها كل يوم بخطوات جديدة تنفذ على أرض الواقع ، وبصلافة لا حدود لها ، لا ترمي فقط إلى إذلال الشعب العراقي وفرض الاستسلام الكامل عليه وإلحاقه موحداً أو مجزأ ، بالمصالح الأميركية ، وإنما تريد أيضاً إبقاء الكيان الصهيوني القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة العربية ، وإخضاع أي تسوية مقبلة للقضية الفلسطينية لشروط التوازن الجديد في المنطقة ، بعد تدمير القوة العسكرية للعراق .

إن المجلس القومي للثقافة العربية واتحاد كتاب المغرب ، شعوراً منهما بخطورة المرحلة الراهنة على مستقبل الأمة العربية ، والتزاماً منهما بواجباتهما القومية – يدينان استمرار احتلال القوات الأمريكية للأراضي العراقية ، ويطالبان بانسحاب هذه القوات فوراً ، تنفيذاً لجوهر المشروعية الدولية ، كما يؤكدان رفضهما للشروط الأمريكية الرامية إلى إلغاء سيادة العراق وإبادة الشعب العراقي أو تمزيقه ، وتشددان على صيانة الوحدة الترابية للقطر العراقي . كما تؤكد المنظمتان تمسكهما بضرورة حل المشكلة الفلسطينية باحترام كامل لشرعية القيادة الفلسطينية ، وتطبيقاً للقرارات الأممية ، ولمبدإ الشرعية الدولية .

والمنظمتان تهيبان بكل القوى الحية في الوطن العربي لتقديم الدعم والمساندة للشعب العراقي ، ومن أجل النضال المشترك لتأسيس نظام عربي جديد قوامه تجاوز واقع التجزئة ، واحترام العلاقات الديمقراطية وإرادة الشعوب في الوحدة والتحرر والعدل والمساواة .

ومن جهة أخرى فإن المنظمتين تعتبران أن المرحلة العربية الراهنة تتطلب مراجعة نقدية شاملة لمختلف الأوضاع العربية ، وذلك لإبراز مختلف أوجه القصور الذاتي . ولا شك في أن إعادة الاعتبار لمطلبي الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي تعد من الأولويات التي يجب الدفاع عنها أمام كل أشكال الترهيب التي تمارسها الأنظمة العربية على مواطنيها .

إن إحداث تغييرات جوهرية في الوضع العربي ، على المستويين الرسمي والشعبي ، يبدو الآن أكثر إلحاحاً ، وذلك لضمان مشاركة شعبية فعالة في مختلف القضايا المصيرية ؛ فالنتائج التي أفرزتها الأحداث الأخيرة تتطلب صيغاً جديدة لعلاقات عربية أكثر رسوخاً وأكثر قدرة على مواجهة الأخطار والتحديات .

الرباط في : 28 – 3 – 1991

المجلس القومي للثقافة العربية — **اتحاد كتاب المغرب**

بيان

تجتاز أمتنا العربية ، في هذه الفترة محنة بالغة الشدة ، تباينت فيها المواقف تبايناً كبيراً ، تراوح بين الخصام والعداء والانخراط في الحرب .

وقد صاحب هذا التباين انقسامات بين الحكومات والجماهير ، وبين المثقفين والجماهير ، بل بين فئة المثقفين العرب ذاتها .

وكل ذلك مؤشر على عمق جرح وحدة المعاناة ، وذلك لأن الانفجار الذي حدث كان من الهول والعمق بحيث خلخل كل مستويات الوجود العربي ، إذ مس مؤسسات العمل العربي المشترك ، وأحدث شرخاً عميقاً في الوعي والوجدان . لكن الوعي التلقائي للجماهير العربية استطاع الصمود أمام الهجمات الإعلامية والحرب النفسية ، فقد قاومت الجماهير العربية كل محاولات التشكيك والتيئيس التي عمل الغرب على إدخالها في النفوس ، بل أدركت هذه الجماهير بحدسها التلقائي أن المقصود من وراء الحرب كان هو كسر شوكة العرب وإعاقتهم عن خوض أية تجربة تحديثية تكسبهم الشعور بقوة الذات وبالقدرة على صنع التقدم .

وإذا كان العدوان الغربي قد استطاع أن يدمر الكثير من المرافق المدنية والعمرانية في العراق ، فإنه لم يستطع أن يدمر إرادة المقاومة وإرادة التقدم وصنع التاريخ ، التي عبرت عنها الجماهير العربية من أقصى الوطن إلى أقصاه . وذلك لأن الوعي والإرادة ليسا ، أهدافاً عسكرية يمكن ضربها ، حتى وإن وجهت نحوها أكبر هجمة إعلامية ، وأضخم وأشرس حرب نفسية في العصر الحديث . وهكذا فإن فشل الغرب في تحقيق الإحباط الكلي للوعي العربي ، ولإرادة التحرر العربي ، هو أكبر تكريس لصمود أمتنا ، لأنه يعني حرمان العدوان الغربي الأمريكي من جني ثمار عدوانه .

لقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوربا الغربية في منطقة الخليج ، لا لتحقيق الأهداف المعلنة ، التي هي في معظمها ذرائع وتبريرات ، بل لأهداف غير معلنة يقع على رأسها إعادة التوازن ا لعسكري في المنطقة لصالح العدو الصهيوني ، وتحطيم القدرة العسكرية للعراق ، والتحكم في منابع النفط العربي خدمة للاقتصاد الأمريكي .

وإذا كان القصد المتمثل في تيئيس العرب وتشكيكهم في أنفسهم ، وفي قدراتهم ، لم يتحقق ، بفضل التضحيات الجسام التي تحملها الشعب والجيش في العراق ، وبفضل وعي الجماهير العربية بالبعد

الاستراتيجي للحرب ، فإن عمق المأساة يدعونا جميعاً ، دونما نكاية في أنفسنا ، أو في بعضنا إلى مراجعة كل المواقف ، ونقد الذات لتشريح الواقع العربي وتلمس الأسباب المباشرة في التردي والتناحر ، بجرأة وموضوعية . وذلك لأن النتائج التي انتهت إليها الحرب تمس واقعنا ومآلنا وستطال نتائجها الأجيال العربية القادمة التي من حقها أن تعرف الأسباب وتحدد المسؤوليات .

وإذا كان ثمة من يجنح إلى تعليق الأخطاء كلها على مشجب الغرب ، فإن الوعي التاريخي الحضاري الحق ـ الذي يجب أن يكون تسلحنا به مؤشراً على قدرتنا على فهم واستيعاب معطيات العصر ـ يدعونا إلى وضع الإصبع على الجرح ونحدد مكمن الداء حتى ولو تعلق الأمر بأنفسنا سواء في ذهنيتنا العربية وطرائق تفكيرنا ، أو في الخلل الملازم لأبنيتنا السياسية ، من حيث انعدام المشاركة العامة في السلطة وفي اتخاذ القرار ، أو في الإيديولوجيات التي تؤطر وعينا ، أو في مواقف فئتنا المثقفة ، أو في تغييب جماهيرنا واستمرار تجزئتنا ، أو في القرارات الفردية لقيادتنا ..إلخ ..

نعم إن العدوان الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عدوان شرس ، وهو يتربص بالعرب جميعاً شعوباً وقادة وأنظمة وقوى فاعلة . وحتى الذين يتحالفون معه ليسوا في مأمن من سياسته التي تستهدف استغلال الثروة العربية ، وتحجيم الطموح الحضاري العربي ، لكن الأخطر من ذلك هو أن نولي العدوان الأمريكي ـ الأوربي كل الأهمية ونبرئ ذاتنا (أنظمة وشعوباً ومثقفين) من تحمل المسؤولية فيا حدث ، خاصة وأننا نشاهد اليوم ـ بعد عقود من النضال ضد الاستعمار وضد الأحلاف والقواعد العسكرية ـ عودة الاستعمار إلى الأرض العربية على شكل احتلال مباشر واستتباع طوعي من قبل الأنظمة العربية .

كما أن عدائنا السياسي للغرب ولمخططاته الاستعمارية في كافة المستويات ، يجب أن لا يوقعنا في نزعة نكوصية تجاه مظاهر الحداثة والعقلانية والديمقراطية التي هي أسس الحضارة الإنسانية اليوم . فنحن نرفض عنصرية الغرب وأنانيته ونزعته المركزية ، لكننا نقابلها بالإصرار على قيام حضارة إنسانية أكثر تفتحاً وشمولاً ، حضارة تنظر إلى أصول الحداثة باعتبارها إرثاً إنسانياً عاماً . فإذا كانت الحرب قد كشفت عن محدودية استعمال الغرب لشعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من القيم النبيلة ، وبينت دائرته ، فإن من واجبنا كعرب أن نفضح تكييف هذه المثل لمصلحة الغرب ، دون أن نرفضها أو نتغاضى عنها .

وإذا كان الوعي الحضاري العربي مشدوداً بين قطبين ، قطب رفض أسس الحضارة الحديثة وأضرب عنها بدعوى تماهيها مع الغرب الاستعماري والعنصري ، وقطب انغمس كلياً في تقليد النموذج الغربي باعتباره الطريق الوحيد إلى تحقيق التقدم فإن المطلوب هو أن نتسلح بوعي تاريخي نقدي للتمييز في الأداة الحضارية بين ما يخص الغرب ويدعم مركزيته ، وبين القيم الإنسانية المشتركة في هذه الأداة ، وذلك حتى لا نسقط في أحد النقيضين : الاغتراب أو النكوص .

ولا شك في أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في الأطروحات والمفاهيم الفكرية الغربية في ضوء خصوصياتنا التاريخية حتى نتمكن من بلورة الفكر التاريخي المطابق لوجودنا وحاجاتنا وقيمنا ، ونساهم فعلاً في إغناء الحضارة الإنسانية .

وعلى الرغم من أن حرباً بهذه الكثافة والشراسة لابد وأن تفرز نتائج بعيدة المدى ، وعلى الرغم من أن الإلمام بكل تأثيراتها لا يزال أمراً عسيراً ، فإننا كمثقفين قوميين مدعوون بجانب واجب نقدنا لذاتنا وللآخر – إلى التمييز بين مستويين في التحليل : مستوى شحذ الإرادة القومية ، ورصد مؤشرات التعبئة والصمود لدعم روح المقاومة والنضال ، ومستوى تحليل الممارسة السياسية العربية لتبيين مكمن الخلل فيها ، حتى لا تستمر آلية تكرار الأخطاء . وهذان المستويان ضروريان للتمييز بين مطلب فهم آلية التاريخ ، ومطلب الفعل فيه ، في اتجاه تحقيق الأهداف القومية الكبرى في الوحدة والنهوض الحضاري .

ومن هنا تأتي أهمية مقاومة كل ما يمكن أن يترتب عن الحرب من سلبيات ، إن التسلح بالوعي المقاوم يضمن لنا إمكانية تجاوز مختلف الإحباطات التي لحقتنا ، ويؤهلنا لمواجهة مصيرنا بالحماسة والعقلانية المناسبتين لمآلنا الراهن .

إن حرب الخليج قد كشفت بكثير من الوضوح عن عجز الأنظمة القطرية والتابعة عن الحفاظ على استقلالية القرار السياسي ، كما أبرزت هشاشتها السياسية أمام التكتلات العالمية الكبرى .

ومن هنا تأتي أهمية رفع شعار التحرير الشامل حتى نتمكن من مواجهة واقعنا بالأسلحة المناسبة له . وفي إطار هذا الشعار يتعين على الفصائل التحررية الديمقراطية في الوطن العربي أن تخوض النضال مجدداً من أجل بلوغ الوحدة العربية لمواجهة التحولات العالمية الجديدة ، ومقاومة مخططات الهيمنة الأمريكية الإمبريالية على العالم المسماة « بالنظام العالمي الجديد » . هذا النظام الذي سيكون العرب أول ضحاياه لأنه يعني القضاء على طموحاتنا القومية في الوحدة والتقدم ، كما يعني السيطرة على مواردنا وتضييع قضيتنا الكبرى قضية فلسطين خدمة للأغراض التوسعية الصهيونية .

وفي هذا الإطار يجب أن نظل متمسكين بأولوية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية في مسيرة التحرر العربي ، وذلك بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، وهذا يتطلب منا أكثر من أي وقت مضى الالتفاف حولها ودعمها بكل الوسائل ، والوقوف ضد محاولات التشكيك في مصداقيتها ، وضد كل المحاولات الرامية إلى تصفيتها .

إن المجلس القومي للثقافة العربية ، شعوراً منه بالمسؤولية التاريخية في هذه المرحلة من تاريخ أمتنا ، ووعياً بالمخاطر التي تتهددها ، يثمن كل الجهود الهادفة إلى تجاوز التصدعات والسلبيات التي أفرزتها أزمة الخليج ، ويدعو إلى تعبئة كل الطاقات لبناء مستقبل عربي أفضل كما يدعو إلى مقاومة مناخ اليأس والإحباط والتمزق ، وإلى تحمل المسؤولية التاريخية التي تفرضها المرحلة لمواجهة العدوان على أمتنا وتجاوز كل السلبيات ، وتهيىء الظروف الملائمة لتحقيق الطموحات العربية الكبرى .

من منشورات المجلس القومي للثقافة العربية

شرق الشمس غرب القمر / شعر /

محمد الفيتوري .

الفروسية / شعر /

أحمد الجاطي .

اسميك بحراً .. اسمي يدي الرمل / شعر /

خالد أبو خالد .

مجابهة الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للمشرق العربي .

ـــ دراسة ـــ د. مسعود ضاهر .

ثقافة الطفل العربي بين التغريب والأصالة .

ـــ دراسة ـــ د. مصطفى حجازي وآخرون .

عروبة الإسلام

د. محمد أحمد خلف الله .

الوحدة العربية ـــ المشكلات والعوائق .

ناجي علوش .

المثقفون والثورة .

د. نديم البيطار .

التجربة الثورية بين المثال والواقع .

د. نديم البيطار .

النظم العربية والديمقراطية .

ـــ ندوة ـــ



سعر النسخة 40 درهم مغربي أو ما يعادلها